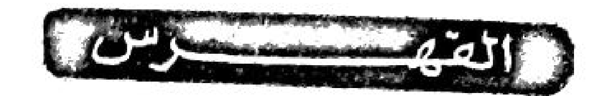


العـــــدد [٣٩]

ينـــــاير ١٩٧٥





مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٣٩
السنة الحادية عشرة
يناير ١٩٧٥

رئيس التحرير
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير
د. عبد الملك عودة

سكرتيرة التحرير
أحمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

للإدارة والتحرير والإعلانات
شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات



الفهرس



ناقـــوس الخطر يدق لدول العـــالم الثـــالث

ان ميلاد « العالم الثالث » فى صـورة وحدة متضامنة ، كان منذ ان اجتمعت الدول الافرو آسيوية فى باندونج فى ابريل سنة ١٩٥٥ ، وآدركت ما يجمع بينها من آمال ، وآلام ، ومصالح مشتركة فى مواجهة الدول الصناعية الغنيـة التـى استعمرتها ، واستغلتها ، وسخرت أبناءها .

ومرت الايام ، واستطاعت تلك المجموعة أن توقظ الوعى ، وتكون جبهة متماسكة ، اتخذت لنفسها تسميات مختلفة ، وفقا لكل ميدان كانت الضرورة تدعوها فيه الى عمل مشترك ، يقوم على التضامن والتكافـل ، فسميت مجموعة السبعة والسبعين ، ثـم سميت بمجموعة القارية الثلاثية (افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية) ، ولكن التـى شاعت وعرفت بها ، وان كانت أقل وضوحا من سابقتيها ، هى تسمية « العالم الثالث » .

وقد تجلى لهذا العالم الثالث وجود قاسم مشترك بين اعضـائه ، هـو مكافحـة الاستعمار ، ومكافحة الفقر والتخلف اللذين هما احدى ثمرات الاستعمار ، واذ هى فى كفاحها ، ظهر اسلوب جديد من الاستعمار ، هو ما عرف باسم « الاستعمار الجديد » أو النيوكولونيا ليزم ، وصار طبيعيا ان يصبح الاتحاد والتضامن لمكافحة هذا الاستعمار الجديد ، هدفا جديدا مشتركا لدول العالم الثالث ، غير أن دول العالم الثالث هذه لم تستطع أن تقوى أسس تكتلها ، ولا ان تدعم تجمعها وتقوى أواصره فى مواجهة الدول الصناعية المتقدمة حتى تبين ان الاختلافات والتناقضات داخل مجموعتها قد اشتدت ، وتراخى التضامن بينها ، ومرجع ذلك الى الظروف الاقتصادية والسياسية المختلفـة التى لازمت دول العالم الثالث فى تطورها ، وكانت سببا ما بين بعض منها وبعضها الاخر من تباين واختلاف .

ونستطيع الان أن نقسم دول العالم الثالث الى ثلاث مجموعات ، تكاد تكون الفروق بينها أكبر من الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية المتخلفة .
أمـا المجموعـة الاولـى ، فهـى مجموعـة الدول المتخلفة ذات الثراء الفاحش ، مثل فنزويلا والسعودية وليبيا والكويت وامارات الخليج . وعلى الرغم مما تملك من ثراء فاحش اصابته عن طريق البترول ، وارتفاع اسعاره ، فانها مازالت تكافح التخلف ، بل انها على حد قول الرئيس نيريرى فى حديث لى معه دار فى اكتوبر الماضى « لو وجد البترول فى تنزانيا واصبحت بذلك دولة ذات ثراء فاحش ، فان هذا سوف لا يعنى انها قد خرجت من عداد الدول المتخلفة الذى ستظل داخلة فى اطاره مدى طويلا . مهما عظم ثراؤها .

ان الدول النامية ، اخذت بعد حرب اكتوبر تحس بأنها تملك عناصر قوة تتمثل فى مواردها من المواد الاولية وان صوتها فى المجتمع الدولي يجب ان يسمع ، وان مصيرها يجب ان يتحدد بمعرفتها وليس بقـرارات تؤخذ فى غيبتها ..

انور السادات [ورقة اكتوبر]

ان الجزء الاكبر من البشرية يريد ان يكافح فى سبيل السلام ، فى سبيل تنمية أكثر توازنا ، فى سبيل علاقات دولية أكثر تكافؤا ... »

جوزيب بروز تيتو — يوليو ١٩٧٤

انه لمن مصلحة بلادى ان نترك البترول فى باطن الارض حيث يحتفظ بقيمته ، بدلا من بيعه مقابل اموال لا يمكنا انفاقهـا ونسبة فوائد غير كافية تؤديها لنا البنوك . »

زكى اليمانى — سبتمبر ١٩٧٢

فهـذا الخلـط بين معنى الثراء ومعنى التقدم ، بمعنى أن الغنى لا يلغى صـفة التخلف ، يضعف جبهة دول العالم الثالث ، ويسبب كثيرا من سوء التفاهم بين أعضائه وبينهم وبين دول العالم الصناعى المتقدم .

اما المجموعة الثانية من دول العـالم الثالث ، فهى الدول التى حققت شيئا من التقدم والتنمية ، مما يجعلها اقـرب الى الدول الصناعية المتقدمة مما هى الى الدول الزراعية المتخلفة ، وان كانت فيها جيوب كبيرة تعانى من الفقر .

ونجاح هذه المجموعة فى الخروج ، من دائرة التخلف والفقر ، والسير فى طريق الاقتراب من دائرة التقدم والنمو ، يرجع الى اعتبارات مختلفة مثل السياحة [تـونس والمغرب] ، او موقعها الجغرافى ووجودها فى مركز دولى هام مثل قناة الســويس بالنسبة لمصر ، وقناة بنما بالنسبة لدولة بنما ، او هونج كونج على ابواب الصين الشعبية ، او بيروت على ابواب المشرق العربى وقد يكون من اسباب ذلك ارتفاع سعر البترول ، وقدرة الدولة المنتجة له على استيعاب ايراداته فى التصنيع والتنمية مثل ايران ، ونيجيريا ، واندونيسيا . كما أن ذلك قد يرجع الى نجاح تجربتها الاقتصادى القارية فى سبيل تحقيق التنمية ، سواء فى ذلـك اتبـاع الاســلوب الراســمالى [البـــرازيل] ، او الاســلوب الشيوعى [الصين الشعبية]

وقد تختلف الاسباب والظروف الخاصة بكل دولة ، ولكن النتيجة على كل حـال واحدة ، وهى أن تلك المجموعة التى تمثل نحو الف واربعمائة مليون نسمة ، مما يساوى نحو نصف سكان العالم ، فى بداية طريقها الى التخلص من الفقر والتخلف ، ولعل ذلك هو الذى يجعلها تبعد قليـــلا قليـــلا عن المجموعة الثالثة التى مازالت تئن تحت وطأة الفقر والتخلف .

وتلك المجموعة الثالثة التـى يكون مجموعها نحو الف واربعمائة مليون نسمة ، اى نصف مجموع دول العالم الثالث . لا امل فى ان تخرج من دائرة الفقر والتخلف ومن دول هذه المجـموعة الدول الافـريقية الصحراوية التى لم يكشف فيها عن شىء ذى بال من المواد الاولية . ودول شبه القارة الهندية ، وتلك هى الدول التى تتعرض كثيرا للمجاعات ، ويقع سكانها فريسة الضعف والمرض ويضاعف من ذلك انفجار سكانى .

من كل ذلك نستخلص ان مجموعــة دول العالم الثالث ، تفككت الى ثلاث مجموعات بينها تباين ، ويمكن تقسيمها الى مجموعات فرعية اخرى بينها ايضا مثل هذا التباين ولكن ليست العبره بدراسة تلك التقسيمات والتعريف بسماتها ، اذ العبرة فى تبيان نتائج هذا التفكك لتوقى أخطاره ومن هذه النتائج .

اولا .- ان التقسيم الثنائى المعروف بين الدول الغنية المتقـدمة الموجـودة فـى النصف الشمالى من الكرة الارضيـة ،والدول الفقيرة المتخلفة فى النصف الجنوبى من الكرة الارضـــيه ، قد بدا يفقد أسســه ومظاهره . ففى الجنوب المتسـم بالفقر ، وجدت دول غنية مثل فنزويلا والسـعودية واليابان . وفى الشمال المتسم بالغنى هناك دول لا تتمتع بهذا الغنى مثل ايرلندا والبرتغال .

ثانيا ـ الدول المتخلفة الموجودة فى جنوب الكرة ، والتى هى فى طريقها الى التخلص من الفقر ستعمل على التقـرب من الـدول المتقدمة فى الشمال ، على حساب تضامنها مع اعضاء المجموعة التى تنتمى اليها من دول العالم الثالث . لا سيما اذا كانت من بين أعضائها دول شديدة التخلف . فالدعوة الى الحوار العربى الاوربى ، قد يكون علـى حساب التقارب بين المجموعة العـربية والمجموعة الافريقية ، مالم تتخذ احتياطات كافية . وفى أمريكا اللاتينية دول مثـل فنزويلا ، اقوى علاقة ، واكثر اتصالا بالولايات المتحدة الامريكية مما هى مع دول امريكا اللاتينية المجاوره لها ، والتى تشترك معها فى التراث الحضارى واللغوى . وبمعنى آخر ، فانه من المنتظر ان تزداد التناقضات داخل المجموعات الاقليمية فى افريقيا ، وفى الوطن العربى وفى آسيا وفى امــريكا اللاتينية وعلى سبيل المثال فداخل المجموعة الافريقية التى تنقسم بدورها الى مجموعة عربيــة ، وأخــرى فرانكوفونيــة ، وثالثــة انجلوفونية ، سيظهر تقسيم جديد أشـد خطــورة ، واسوا اثـرا مــن كـل الانقسامات السابقة ، وهو مجموعة الدول الغنيــة ، ومجموعــة الـدول الفقيــرة ، ومجموعة الدول شديدة الفقر .

ثالثا ـ تلـك الانقســامات الاقليميـة ستضعف جبهة دول العالم الثالث فى مواجهتها للعالم الصــناعى الموجــود فى شمال الكرة الارضية . ولا شك أن هذا الشمال المتقدم ، سواء منه المــاركسى أو الراسمالى سيعمل على تعـزيز تلـك الانقسامات وتغذيتها وبث الفتنـة بيـن الصفوف ، لكى ينفذ من ذلك الى استمرار تحكمه فى تقرير سعر المواد الاولية التى مازالت تحدد فى نيويورك ولندن وباريس ، باستثناء سعر البترول الذى خرج مــن سيطرة نفوذها ، ولكنها تعمل بكافة الوسـائل لعودة هذا النفوذ .

والذى يجب ان تعرفه ، هو أننا ندخل فى فترة جديدة من تـاريخ الامـم ، لان الارســتقراطية المدللة المترفة من الـــدول الصناعية الكبرى التى فقدت شــيئا من سيطرتها نتيجة لقيام جبهة دول العــالم الثالث . ستحاول ان تسترد سيطـرتها ، مستغلة الانقسامات الجديدة الذى ظهرت بين دول العالم الثالث !

وعلى دول العالم الثالث ، التى ساعدت الظروف على الخروج بعض الشيء من دائرة التخلف ، الا تسمح لنجاحها هذا ، اولثرائها المستحدث ، أن ينسيها شقيقاتها من الدول التى لم يسعفها الحظ ، ولم تواتها القدرة على التخفف من فقرها وتخلفها ، بل عليها ان تعمل جاهدة على المحافظة على وحدة دول العالم الثالث ، لانها اذا اهملت تلك الوحدة ، وأسهمت بذلك فى تفككها فانها ستتحمل اولا وقبل غيرها ، نتائج هذا التفكك ، وستصبح فريسة لاستغلال استعمارى جديد ، لا يصيب بطغيانه الدول المتخلفة الفقيرة ، بقدر ما يصيب الدول المتخلفة الغنية .

لذلك نقول أن التكامل بين الدول العربية الثرية والدول العربية غير الثرية ، شرط جوهرى لابد منه ، اذا أريد حفظ كيان العروبة ، ونقول ايضا ان الحوار بين الوطن العربى والقارة الافريقية ضرورى للخلاص من سطوة الاستعمار . ثم نقول أن منظمة « الاوبيك » خير تنظيم لجمع شمل الدول المنتجة للبترول فى شتى انحاء العالم ، وخير مثل يجب ان تحذو حذوه الدول المنتجة للمواد الاولية الاخرى .

ان عام ١٩٧٣ كان عام العبور العسكرى بالنسبة لدول العالم الثالث ، لان انتصار العرب فيه لم يكن انتصارا لهم وحدهم ، ولكنه كان انتصارا لهم ولغيرهم من الشعوب الكادحة فى النصف الجنوبى من الكرة الارضية .

وان عام ١٩٧٤ كان عام العبور الاقتصادى بالنسبة لدول العالم الثالث ، لانها استطاعت ان تصمد فى مواجهة الدول العملاقة ، والاحتكارات الدولية ، وان تفرض عليها بارادته سعرا عادلا للبترول ، وبعض المواد الاولية الاخرى .

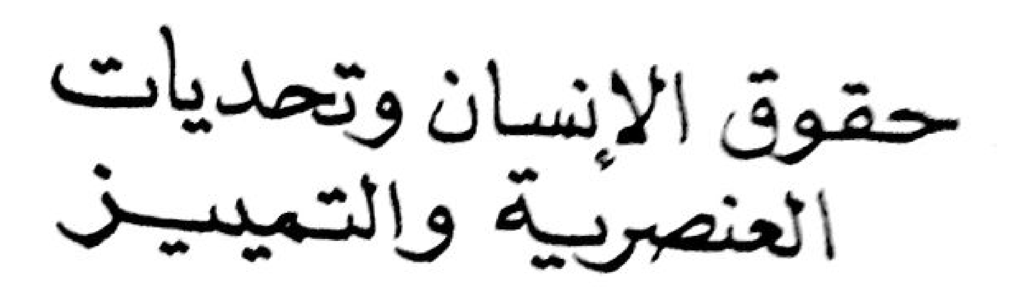
وان عام ١٩٧٥ عام محاوله استرداد المبادره من جانب الدول الصناعية المتقدمة اذ ستحاول استرجاع ما فقدته من قبل ...

وعلى دول العالم الثالث أن تستعد لهذا الهجوم المضاد الذى بدات سحبه تتجمع فى سماء السياسة الدولية . ان عليها ان تتكافل ، وتتكاتف ، وتتكتل ، اذا أرادت أن تحتفظ بمكاسبها ، وتواجه التحديات الناشئة عن هذه المكاسب .

ان مجلة « السياسة الدولية » حين صدر أول اعدادها فى اول يوليه سنة ١٩٥٦ ، اعلنت انها ستكون صدى صوت العالم الثالث فى ميدان السياسة الدولية ، ومنبرا تعلن من فوقه آلامه ، وآماله وتطلعاته .

وفى مدى السنوات العشر التى انقضت ، ادت تلك الرسالة وانها فى مطلع هذا العام الجديد ، تدق اجراس الخطر لتنبه الى مايتهدد العالم الثالث باغنيائه وفقرائه ،،

رئيس التحرير



حقوق الإنسان وتحديات العنصرية والتمييز

حين فكرت مجلة « السياسة الدولية » فى افراد قسم خاص منها فى هذا العدد لحقوق الانسان وحقوق الاقليات ، شجر خلاف فى الرأى بين أعضاء هيئة تحرير هذه المجلة ، بشأن مناسبة هذا الملف ، والتسبب وقت له ، وقيل : كيف نتصدى لمسالة حقوق الانسان ، فى حين أن أكثر من نصف المجتمع البشرى يعانى من الجوع والحرمان ، ما يجعله لا يستطيع أن يفكر ، وهو جائع ، فى حقوق الانسان ؟ وكيف ننصرف الى التفكير فى حق الانسان فى التثقيف ، فى حين أن أكثر من نصف المجتمع البشرى لا يزال أميا ؟ وكيف نكتب عن حماية الاقليات ، مع أن الاكثرية والاقلية سواء فى الفقر والتخلف ؟

أليس الاهتمام بحقوق الانسان ، وافراد قسم خاص به ، أقرب الى كونه فلسفة سياسية أو دراسة أكاديمية ، مما هو واقع سياسى ؟

وبعد ساعات من الجدل والحوار ، تجلت أهمية هذا الملف للجميع ، واقتنعوا بفكرته ، فاضطهاد الاقليات من نحو الاقليات الاسلامية فى الفيلبين ، والاقليات المسيحية فى بعض الدول الافريقية ، وانتهاك حقوق الانسان الفلسطينى فى اسرائيل ، أو الانسان الافريقى فى روديسيا وجنوب افريقيا ، كل ذلك وغيره ، اقنع الجميع بأن دراسة فقهية لحقوق الانسان وحقوق الاقليات ، قد تعزز موقف من يكافحون العنصرية والتمييز فى جميع أنحاء الدنيا ، مؤكدة بذلك أن حقوق الانسان من صميم السياسة الدولية ، بل لا نبالغ اذا قلنا انها لب السياسة الدولية التى هدفها حماية الانسان وخدمته ، والكفاح من أجل الحفاظ على كرامته .

وهذا الملف مقسم الى عشرة أقسام . تناول القسم الاول ، موقف القانون الدولى من حقوق الانسان وحقوق الاقليات فى ظل عصبة الامم ، ثم فى ظل الامم المتحدة . وتناول القسم الثانى . موضوع موقف الشريعة الاسلامية من حقوق الانسان ،

☐ « يا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة »

[قرآن كريم]

☐ « الناس سواسية كاسنان المشط ولا فضل لعربى على اعجمى الا بالتقوى »

[حديث نبوى]

☐ « ان هدف القانون ليس هو القضاء على الحرية او الحد منها ولكنه يهدف الى دعمها والحفاظ عليها »

[جـون لوك]

☐ « لكى اكون حرا احتاج الى رجال احرار يحيطون بى ، ويعترفون لى بهذه الصفة »

[باخونين]

☐ « ان المساواة بدون حرية تعنى استبداد الدولة ، ولا تستطيع الدولة المستبدة ان تعيش ولو يوما واحدا بدون ان يكون عونا لها طبقة مستغلة ومتميزة ، وتلك الطبقة هى البيروقراطية »

[باخونين]

☐ « لا يوجد ضمن حقوق الانسان المدعاة له ما يتعدى نطاق الانسان الانانى .. الانسان كما يبدو فى المجتمع البورجوازى أى الانسان المنطوى على نفسه والعاكف على مصالحه الخاصة والعامل على تنفيـــذ ارادانه الجائرة ، انسان منفصل عن الجماعة »

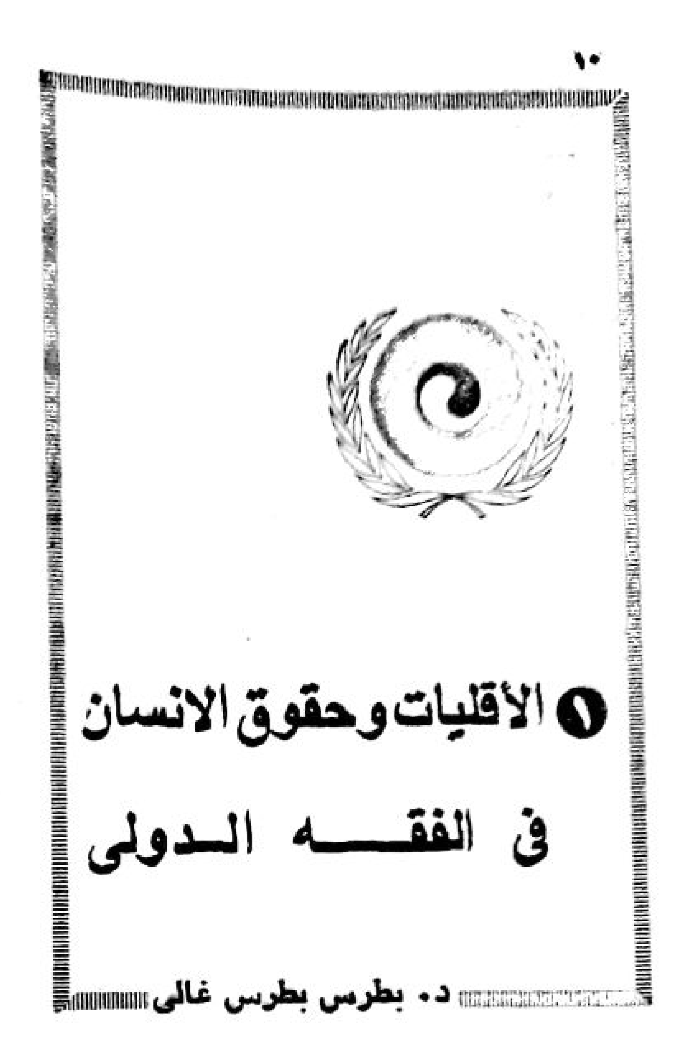
[كارل ماركس]

استنادا الى الكتب والسنة وآراء الفقهاء .وتناول القسم الثالث بالشرح والتحليل ، مجهودات جامعة الدول العربية فى ميدان حقوق الانسان ، والاعلان العربى لحقوق الانسان . وعالج القسم الرابع ، حقـوق الانسان فى الدستور المصرى الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ . بينما تناول القسم الخامس ، موضوع انتهاك حقوق الانسان الفلسطينى فى الاراضى المحتلة ،وخصص القسم السادس لانتهاك حقـوق الانسان فى افريقيا فى ظل نظام الابارتيد .ويبحث القسم السابع مفهوم حقوق الانسان فى الفقه الماركسى وتطبيقاته فــى الدول الاشتراكية . أما القسم الثامن ، فقد تناول بعض الاساليب المنهجية التى تتبع فى دراسة العنصرية والتمييز ، كما تنـــاول القسـم التاسع ، موضوع تدريس حقوق الانسان كمادة دراسية فى الجـــامعات والمعاهـد المتخصصة ، وهو تلخيص لتقرير مفصل واسع وضـــعته منظمة اليونسكو فى هذا الموضوع .

أما القسم العاشر والاخير من هذا الملف ،فيشتمل على قائمتين : اولاهما خاصـة بأهم الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ،وثانيتهما خاصة بأحدث واهم المـؤلفات العلمية التى تناولت حقوق الانسان بالشرح والدراسة والتحليل .

وترجو مجلة « السياسة الدولية » ان يكون القسم الخاص قد احتوى على مادة علمية نافعة للذين يهتمون بحقوق الانسان فى الوطن العربى وخارج الوطن العربى ، وأن يكون دافعا لقرائه الى تبنى هـذا الموضوع الانســانى السيــاسى ، علــى الصعيدين الاقليمى والدولى .

رئيس التحرير



١ الأقليات وحقوق الانسان في الفقـــه الـدولى

د. بطرس بطرس غالى

دراسة اتجاهات القانون الدولى الجديدة فيما يتعلق بحقوق الانسان وحقوق الاقليات ، دراسة يجب أن تسترعى انتباه الكتاب العرب ، وتثير اهتمامهم بها ، لارتباطها بصميم قضايا الشرق الاوسط .

هناك اولا قيام الدولة الصهيونية فى قلب الوطن العربى ، وهى تلك الدولة التى قامت على اساس من ادعاء حماية حقوق الاقليات اليهودية فى مختلف بلاد العالم ، وحماية حقوق الانسان اليهودى بوجه عام ، حتى ولو جاءت تلك الحماية على حساب حقوق الانسان عامة ، وحقوق الانسان العربى خاصة . ولم تظهر — حسب معلوماتى — حتى اليوم دراسة جدية شاملة لتقييم الايديولوجية الصهيونية وفقا لقواعد حقوق الانسان والحريات الاساسية ، بغية تحقيق ما اذا كانت الصهيونية ، فى حد ذاتها ، حركة عنصرية تخالف مخالفة مقطوعا بها حقوق الانسان .

يضاف الى ذلك ، أن جامعة الدول العربية تناست قضيه حقوق الانسان فى الوطن العربى ، ولم تعرها العناية الكافية ، كما فعلت كذلك بالنسبة لقضية حقوق الاقليات القومية او الدينية او اللغوية فى الوطن العربى . بل لا نبالغ اذا قلنا انها ارخت ستارا كثيفا على هذا الموضوع ، كأن ليس هناك اقليات فى الوطن العربى ، غير ملقية بالا ، لان اهم سلاح من اسلحة الدعاية الصهيونية ان هناك عشرات من الاقليات فى الوطن العربى ، وان معاملة الاغلبية لهذه الاقليات قائمة على التمييز . هكذا زعمت الصهيونية ، وتضيف الى ذلك انها باعتبارها تمثل اقلية فى الوسط العربى ، تعتقد انها لن تستطيع التعايش مع هذه الاغلبية الا فى ظل حدود آمنة ، او سلام مسلح .

والرد على هذه الافكار المسمومة ، والدعاية الخبيثة ، يقتضى من العرب اهتماما بحقوق الانسان ، واهتماما بأجهزة رقابة تنشأ لادانة الحكومات التى تنتهك حقوق الانسان . ولم تهتم جامعة الدول العربية بحقوق الانسان الا مؤخرا ، حين طلبت الامم المتحدة من المنظمات الدولية الاقليمية أن تعنى بهذا الموضوع .

وهناك المساعى التى بذلت على النطاق الافريقى للاهتمام بحقوق الانسان ، وحقوق الاقليات ، ولا يزال هذا الاهتمام فى خطواته الاولى .

هذه بعض الاسباب التى جعلت مجلة « السياسة الدولية » تقدم ملفا خاصا بحقوق الانسان وحقوق الاقليات ، مبتدئة بهذه الدراسة التى تبدأ بتقديم خلفية قانونية وتاريخية لوضع حقوق الانسان والاقليات فى بداية هذا القرن ، ثم فى عهد عصبة الامم ، ثم فى عهد الامم المتحدة ، ثم تنتقل الى بعض القضايا المعاصرة المتعلقة بحقوق الانسان ، مع محاولة تحليلها من الزاوية العربية الافريقية من ناحية . وفى اطار المجتمع المتخلف من ناحية أخرى .

هذا ، وقد كان من العوامل المؤثرة فى اخراج هذا التقرير ، انه قد أتيح لى الاشتراك فى اكثر من مؤتمر دولى ، او لجنة فنية باشراف هيئة اليونسكو ، او هيئة العمل الدولى ، او الامم المتحدة ، حيث تبدى لى مدى اهتمام كل هذه المنظمات بحقوق الانسان وحقوق الاقليات .

حقوق الانسان والاقليات فى مطلع القرن الحاضر :

حماية حقوق الانسان وحقوق الاقليات ، ظاهرة جديدة بالنسبة للقانون الدولى العام ، اذ كنت تلك

الحماية من صميم اختصاص كل دولة ، وليس للمجتمع الدولى حق التدخل فيها يعتبر من شئونها الداخلية . وفى مطلع هذا القرن ، تبنى الاستاذ الفرنسى روجييه نظرية جديدة ، بمقتضاها يجوز لدولة ما ، أن تتدخل دفاعا عن الانسانية فى شئون دولة أخرى ، اذا وقع منها اضطهاد صارخ لاقلية أو ما شابهها تقيم فى هذه الدولة .

ويرى الاستاذ روجييه انه حتى اذا لم تكن توجد قاعدة قانونية تبرر التدخل دفاعا عن حقوق الجنس البشرى فى دولة ما ، واتضح أن هذه الدولة تعامل فئات من رعاياها معاملة تشوبها القسوة والهمجية ، فانه من الجائز للمجتمع الدولى أن يتدخل لحماية هؤلاء المضطهدين .

على أنه من المسلم به ، أنه اذا نشأ عن سوء معاملة الدولة لفئات من رعاياها ، الحاق ضرر بمصالح دولة أخرى ، فمن حق هذه الدولة أن تتدخل محافظة على مصالحها التى وقع عليها الضرر ، أو هى تتعرض له . ومما يستحق التأمل ، أن الدكتور محمد سامى جنينه فى كتابه « القانون الدولى العام » الذى صدر سنة ١٩٣٨ بعد أن ذكر هذه القاعدة ، قدم المثل التالى فى صفحة ١٩٨ من كتابه : « .. ومن ذلك شكوى الولايات المتحدة الامريكية من معاملة الروسيا ورومانيا لليهود من رعاياها معاملة أدت الى مهاجرتهم الى الولايات المتحدة . الامر الذى ترتب عليه الاضرار بمصالح تلك الدولة .... » .

لا شك ان نظرية التدخل دفاعا عن الانسانية ، كانت تخفى وراءها مآرب واطماعا استعمارية ، فباسم الدفاع عن الانسانية ، تدخلت الدول الاوربية فى أمور الامبراطورية العثمانية . ولكن من ناحية أخرى ، فان هذه النظرية بلا شك قد أسهمت فى بلورة نظرية حقوق الانسان والاقليات ، اذ أن القواعد الخاصة بحماية حقوق الانسان والاقليات قد طبقت فى الدول الجديدة التى سلخت من الامبراطورية العثمانية مثل بلغاريا ، ورومانيا ، وصربيا ، ومونتنيجرو ...

وثمة ملاحظة ، هى ان التدخل من أجل الدفاع عن الانسانية ، لم يكن مقصورا على تدخل الدول الاوربية من أجل حماية الاقليات فى الامبراطورية العثمانية ، بل ظهرت أيضا فى تدخل الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى وجزر الكارايبى ، بسبب قسوة الادارة وفسادها هناك .

واذا كان التدخل دفاعا عن الانسانية أول مظهر من مظاهر حقوق الانسان والاقليات ، فان الحركة الاشتراكية هى مظهر آخر كان له دور جوهرى فى بلورة حقوق الانسان . فعندما انشئت الدولية الاشتراكية الاولى سنة ١٨٦٩ ، أعلنت فى مقدمة برنامجها السياسى ، حق الشعوب فى تقرير مصيرها . وقد لعبت الاشتراكية النمساوية دورا هاما فى ترويج فكرة حماية حقوق الاقليات التى كانت تكثر فى الامبراطورية النمساوية المجرية . وفى مؤتمر الحزب الاشتراكى النمساوى الذى انعقد سنة ١٨٩٩ طلب لاول مرة ، أن تتحول الامبراطورية النمساوية المجرية الى دولة متعددة القوميات . وكان للفكر الاشتراكى النمساوى أثر بالغ فى الفكر الاشتراكى الروسى . ففى المؤتمر السرى الذى عقدته الاحزاب الاشتراكية الروسية سنة ١٩٠٧ اتخذ قرار بضرورة حماية حقوق الشعوب التى تكون أقليات ضمن أغلبية السكان .

وقد لعبت الحركة اليهودية الدولية كذلك دورا لا يستهان به فى نشر فكرة حماية الانسان والاقليات . اذ كان اليهود يشكون قبيت أكثر اضطهادا فى دول أوربا المسيحية قبل الحرب العالمية الاولى . وقد لازمت تلك الحركة اليهودية الحركة الصهيونية التى رأت أن حماية حقوق الانسان والاقليات اجراء غير كاف لحماية اليهود ، وانه لابد الى جانب ذلك ، من أن تكون لهم دولة يهودية خاصة بهم .

وهناك عامل آخر كان له دور هام فى بلورة فكرة حقوق الانسان والاقليات ، وهو سياسة حق تقرير المصير ، ذلك الحق الذى كان شعارا من شعارات الحلفاء فى الحرب العالمية الاولى ، واحد المبادىء الاربعة عشر التى نادى بها الرئيس الامريكى ولسن . فاذا وعد شعب بمنحه حق تقرير المصير ، فان الخطوة الثانية ـ كما يملى المنطق ـ أن تعطى الاقلية العائشة فى وسط هذا الشعب ، ضمانات خاصة لحمايتها . والخطوة المنطقية الثالثة ، أن يعطى الانسان الذى تتكون منه الاقلية والاغلبية حقوقه ، وتكفل له حرياته الاساسية .

وهنا أيضا نلاحظ أن من وراء حق تقرير المصير الذى نادى به الحلفاء فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٦ مآرب سياسية : اذ أن الامبراطوريات الروسية والنمساوية المجرية والعثمانية ، كانت كل منها تضم عشرات من الاقليات القومية والدينية

واللغوية . والمناداة بحق تقرير المصير لتلك الاقليات وهذه القوميات ، لم يكن دفاعا عن حقوق الانسان ، بقدر ما كان املا ورغبة فى سرعة تفكك هذه الامبراطوريات ، وتعجيل النصر لهؤلاء الحلفاء . واذا كان هناك جانب سياسى وانتهازى وراء تلك الدعوة التى تبناها الحلفاء اثناء الحرب العالمية الاولى ، فان هذا العنصر كان يحتجب وراء عنصر آخر مثالى ، يتجلى فى الفلسفة الانسانية التى كان يؤمن بها الرئيس ولسن ، الذى كان أستاذا للقانون الدولى قبل ان يكون رئيسا للولايات المتحدة . وتتلخص فى ضرورة تحديد سيادة الدولة باسم قانون الانسانية ، بمعنى ان حمايه الانسان يجب أن تكون لها الاولويه على مبدأ سيادة الدولة ، الذى باسمه تستطيع الدولة ان تضطهد الانسان او الاقلية . ولاشك ايضا ان حماية الاقليات وحماية حقوق الانسان ، تؤديان الى حماية الدولة من الاضطرابات والنكسات . وهذا بدوره يؤدى الى حماية المجتمع الدولى من الحروب وويلاتها ، وحماية السلام والامن الدوليين .

حماية حقوق الانســان وحقوق الاقليات فى عهـــد عصبة الامم:

على الرغم من المجهودات التى بذلت لجعل مبدأ حمايه حقوق الانسان وحقوق الاقليات مبدا جديدا يمثل قاعدة من قواعد القانون الدولى العام ، فانه عندما قامت عصبة الامم لم يذكر مبدا حماية الاقليات فى ميثاقها ، الا بالنسبة للدول المهزومة ، أو الدول الجديدة التى ظهرت نتيجة لتفكك الامبراطوريات المهزومة ، واعفيت الدول المنتصرة ونحوها من هذا النظام الذى ذكر فى المادتين ٨٦ و ٩٢ من معاهدة فرساى . الا أن التطبيق العملى لهذا النظام ، وضع فى مجموعة من المواثيق الدولية من أهمها :

أولا – معاهدات خاصة سميت بمعاهدات الاقليات ، وأبرمت بين الحلفاء المنتصرين وكل من يوغسلافيا ، ورومانيا ، واليونان ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا .

ثانيا – نصوص خاصة بحماية الاقليات ، وضعت فى معاهدات الصلح التى أبرمت مع الدول المهزومة وهى النمسا ، وبلغاريا ، والمجر وتركيا .

ثالثا – نصوص خاصة بحماية الاقليات ، وضعت فى معاهدات ثنائية ابرمت بين بعض الدول مثل المعاهدة التى أبرمت بين تشيكوسلوفاكيا وبولونيا فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، والمعاهدة التى ابرمت بينهما فى ذلك ايضا فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٥ ، او مثل المعاهدة التى أبرمت بين ألمانيا وبولونيا فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٢ .

رابعا – تصريحات صدرت من جانب واحد من بعض الدول ، عندما انضمت الى عصبة الامم . فقد تعهدت مثلا كل من فنلندة وألبانيا والعراق باحترام حقوق الاقليات عند انضمام كل منها الى عصبة الامم ، وقررت محكمة العدل الدوليه الدائمه فى راى استشارى اصدرته فى السادس من ابريل سنه ١٩٣٥ ، ان تلك التصريحات من جانب واحد ملزمة للدولة التى اصدرتها .

تلك الوثائق الدولية المختلفة التى ضربناها هنا مثلا لبيان تنوعها ، كانت تشمل نفس القواعد العامة . ومن ذلك انها تضمن للاقليات مساواتها مع الاغلبيه أمام القانون ، وتضمن كفالة الحرية الدينية للجميع على السواء ، وتضمن لها حق استعمال لغتها الخاصة ، وحماية تراثها الثقافى ، والحفاظ على عاداتها .

أما الضمانات الخاصة بحقوق الاقليات فكانت ثلاثه انواع :

أولا – ان المعاهدات الدولية ، والوثائق القانونية التى كانت تتضمن حماية الاقليات لا يمكن تغييرها ، أو الغاؤها الا بموافقة مجلس العصبة .

ثانيا – انه يجوز للاقليات أن تتقدم بشكاوى لمجلس العصبة ، الذى من حقه توجيه ملاحظات للدول التى تشكو منها تلك الاقليات .

ثالثا – فى حالة حدوث خلاف حول تفسير او تطبيق نص من نصوص الاتفاقيات التى تتضمن حقوق الاقليات ، فان محكمة العدل الدولية الدائمة ، هى جهة الاختصاص لتسوية المنازعات المترتبة على ذاك الخلاف .

الا أن نظام حماية الاقليات ، كما وضع فى عهد عصبة الامم ، قد أخفق اخفاقا تاما لثلاثة أسباب رئيسية :

[١] النظام الذى كان يرمى الى منع التمييز بين الاغلبية والاقليات ، وحماية هذه من اضطهاد تلك .. هذا النظام نفسه ، كان قائما على التمييز بين الدول المنتصرة التى تطالب بتطبيق نظام حماية الاقليات ، والدول المهزومة التى فرض عليها هذا النظام .

[illegible] فكرة [illegible] لبعض [illegible] في مشكلات الحماية الدولية [illegible] وقد استطاعت [illegible] فكرة [illegible] في سنة [illegible] في مشكلات الحماية الدولية [illegible] الاقليات من [illegible] . وكان [illegible] الحرب العالمية الثانية بسبب ازمة [illegible] سياسة توسعية .

[illegible] نظام حماية الاقليات مرتبط بنظام عصبة الامم ، فالاعتبار الذي صاحب [illegible] الدولية [illegible] .

حقوق الانسان وحقوق الاقليات :

في عهد الامم المتحدة :

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها ، لم يوضع نظام خاص لحماية الاقليات في معاهدات الصلح التي ابرمت في سنة ١٩٤٧ مع الدول المهزومة وهي ايطاليا وبلغاريا وفنلندا والمجر . وانما نصت هذه المعاهدات بالنص على التزام الدول التي كانت عدوة ، بان تضمن لكافة الافراد الخاضعين لسلطتها ، التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية بلا تمييز ، بسبب الاصل او اللغة او الدين او الجنس . وهنا يظهر فرق كبير بين نظام الاقليات في ظل عهد عصبة الامم ، ونظام حقوق الانسان في ظل الامم المتحدة ، اذ لم يوجد اي جهاز تنظيمي للرقابة على احترام حقوق الانسان من قبل الدول التي ابرمت معها معاهدات الصلح . وقد كانت الدبلوماسية السوفيتية هي التي عارضت بشدة ايجاد اية رقابة من هذا القبيل .

وميثاق الامم المتحدة لم ينص على اختصاصات معينة لمنظمة دولية ، فيما يتعلق بحماية الاقليات . ولكن قد وردت في الميثاق بعض نصوص عامة تتعلق بحقوق الانسان وحرياته الاساسية . فقد ذكر الميثاق في ديباجته « ان شعوب الامم المتحدة تؤكد ايمانها بالحقوق الاساسية للانسان ، وبكرامة الفرد » . كما نصت المادة الاولى منه على ان « تعمل هيئة الامم المتحدة على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء » . ثم تكرر بعد ذلك النص على ضرورة **احترام حقوق** الانسان ، عند الحديث عن التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي في المادة ٥٥ من الميثاق ، وعند التعرض للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المادة ٧٣ من الميثاق ، وعند ذكر نظام الوصاية الدولي في المادة ٧٦ من الميثاق ...

وقد بدأت الامم المتحدة في تنفيذ النصوص السالفة الذكر ، فشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة خاصة سميت لجنة حقوق الانسان ، عهد اليها تدوين هذه الحقوق في اعلان دولي ، واعداد مشروع معاهدة دولية لتطبيق حقوق الانسان ، واعداد مشروع للعقوبات والوسائل التي تكفل تنفيذها وضمانها .

وقد أدت اعمال هذه اللجنة ، الى صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وذكرت الجمعية العامة انها تنادي بهذا الاعلان العالمي ، على اعتبار انه المثل الاعلى المشترك الذي ينبغي أن تصل اليه كافة الشعوب والامم ، حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع الى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات الاساسية ، عن طريق التعليم والتربية ، واتخاذ اجراءات مستمرة على المستوى القومي والمستوى العالمي لضمان الاعتراف بها . وذكر الاعلان في مادته الثانية ، ان لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيه ، دون أي تمييز بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الاصل الوطني أو الاجتماعي ، ودون اية تفرقة بين الرجال والنساء .

ثم عدد الاعلان مضمون الحقوق المعترف بها للانسان ، ولم يتبع منهج الاعلانات والدساتير التقليدية التي حصرت هذه الحقوق في الحق في المساواة أمام القانون ، وفي الحريات الفردية ، بل اضاف اليها حقوقا اقتصادية واجتماعية وثقافية ، فذكر مثلا ان لكل شخص ، بصفته عضوا في المجتمع ، الحق في الضمان الاجتماعي ، وفي العمل ، وفي الحصول على أجر متساو للعمل المتساوي ، وفي انشاء النقابات ، وفي تحديد ساعات العمل ، وفي الراحة في أوقات الفراغ ، وفي مستوى للمعيشة يكفي للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولاسرته ، وفي حصول الام والطفل على الرعاية .

وليس هدف هذا التقرير ، التعرض للجدل الذى ثار لمعرفة هل الاعلان العالمى لحقوق الانسان ملزم ام انه غير ملزم للدول الاعضاء التى وافقت عليه ؟ فبعض المحاكم الوطنية ترى انه ملزم ، مثل ما جاء فى حكم محكمة استئناف كاليفورنيا بالولايات المتحده الامريكية الصادر فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠ ، فى حين ان محاكم أخرى قررت ان الاعلان العالمى لحقوق الانسان غير ملزم ، كما جاء فى حكم من المحكمة الدستورية النمساوية صدر منها فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

وليس هدف التقرير الدخول فى هذا الجدل الفقهى ، بل المهم هو أن الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، أصبح ذا قيمة سياسية وأدبية لا يستهان بها ، وأنه أسهم فى اصدار عشرات من الاتفاقات الدولية والتشريعات الوطنية التى استندت الى احكامه ، أو اقتبست بعض أصوله .

الميثاق الدولى لحقوق الانسان :

واصلت لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان عملها ، فقامت باعداد نصوص لمشروع اتفاقيتين ، احداهما للحقوق المدنية والسياسية ، وثانيتهما للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وكانت الاسئلة التالية من بين ما أثير عند اعدادهما : هل تكون هناك اتفاقية واحدة أو اثنتان ؟ هل تنظم الحقوق المدنية والسياسية من ناحيه ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى ناحية أخرى فى معاهدة واحدة أو فى معاهدتين منفصلتين ؟ .

وهل تشمل الاتفاقيتان اجراءات خاصة لتطبيقهما « واذا كان الامر كذلك ، فأى نوع من الاجراءات والتنظيمات ؟ وهل يمكن تطبيق نفس الاجراءات بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؟ وهل تضم الاتفاقيتان مادة عن حقوق الشعوب والامم فى تقرير مصيرها ؟ وهل توضعان بشكل يمكن معه تطبيقهما بالتساوى على الاقاليم والامم فى تقرير مصيرها ؟ وهل توضعان بشكل يمكن معه تطبيقهما بالتساوى على الاقاليم المستقلة وتلك التى مازالت مشمولة بنظام الوصاية ، أو تلك التى مازالت خاضعة للاستعمار ؟ وهل يسمح بالتحفظات على أحكام هاتين الاتفاقيتين ؟

وبعد دراسة مستفيضة استغرقت أكثر من عشر سنوات ، سادت وجهة النظر القائله بوجوب الموافقه على اتفاقيتين ، لانه يجب ضمان الحقوق المدنيه والسياسية فورا ، فى حين يمكن تحقيق الحقوق الاقتصاديه والاجتماعية والثقافية المناسبة بالتدريج ، تبعا لما يتوافر فى كل دولة من امكانيات . ومع ذلك فان الاتفاقيتين تحتويان على عدد كبير من النصوص المتشابهة ، كما أنهما اعدتا للتوقيع فى نفس الوقت .

هذا ، وقد وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ على الاتفاقيتين بالاجماع ، وستصبح هاتان الاتفاقيتان نافذتين ، عندما يبلغ عدد الدول المصدقة عليهما خمسا وثلاثين دوله . كما وافقت الجمعية العامة على بروتوكول اختيارى ملحق بالاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، ويتعلق بالشكاوى المقدمة من الافراد .

ـ الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية

تتعهد كل دولة صدقت على هذه الاتفاقية ، بحماية شعبها ، عن طريق القانون ، ضد المعاملة القاسية أو غير الانسانية ، وتعترف بحق كل انسان فى الحياة والحرية والامن وفى حرمته الشخصية ، وتحرم الرق ، وتكفل الحق فى المحاكمة العادلة ، وتحمى الاشخاص من الاعتقال التعسفى . كما تقرر الاتفاقية المذكورة ، حرية الفكر والضمير والديانة ، وحرية الرأى والتعبير ، والحق فى التجمع السلمى ، وتكفل كذلك المحافظة على التراث الثقافى والدينى واللغوى للاقليات المادة ٢٧ . كما تنص مواد أخرى على حرية الرضا فى الزواج وعلى حماية الاطفال . وتنتخب الدول التى تصدق على هذه الاتفاقية ، لجنة لحقوق الانسان ، مكونة من ١٨ شخصا يعملون بصفتهم الفردية ، ويكونون من ذوى الاخلاق العالية ، والمعترف باختصاصهم وخبرتهم فى مجال حقوق الانسان . [المادة ٢٨] . وتقوم هذه اللجنة بالنظر فى التقارير التى تعرضها عليها الدول الاطراف ، ولها ان توجه ملاحظات عامة لهذه الدول وكذلك توصيات الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة .

وطبقا لنصوص اختيارية ، تصبح نافذة المفعول عند قبول ما لا يقل عن عشر من الدول المصدقة على الاتفاقية ، فانه يجوز للجنة حقوق الانسان ان تنظر

ايضا فى شكاوى دولة طرف فى الاتفاقية ، بشأن عدم وفاء طرف آخر بالتزاماته وفقا لاحكام الاتفاقية . وتستطيع ان تعمل اللجنه المذكورة كهيئه لتقصى الحقائق .

وبالاضافة الى تلك الاتفاقية ، وافقت الجمعيه العامة للامم المتحدة على بروتوكول اختيارى ملحق بالاتفاقية ، مكون من اربع عشره ماده ، ويتعلق بالشكاوى المقدمة فى الافراد . ويجوز للجنة حقوق الانسان ، بموجب هذا البروتوكول الاختيارى ، ان تنظر فى شكاوى الافراد الذين يدعون انهم ضحايا خرق دولة طرف فى البروتوكول ، لاى من الحقوق المدونه فى الاتفاقية . وترسل تقارير اللجنة الى الدول الاطراف المعنية ، كما تقوم اللجنة بعرض تقارير سنوية على الجمعية العامة .

الاتفاقية الخاصة بالحقوق :

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

تقر كل دولة تصدق على هذه الاتفاقية المكونة من احدى وثلاثين مادة ، بمسئوليتها فى العمل على ضمان شروط معيشية أفضل لشعبها ، كما تقر بحق كل فرد فى العمل والاجر العادل والضمان الاجتماعى ، وفى مستويات معيشية مناسبة ، وفى التحرر من الجوع ، كما تقر بحق كل فرد فى الصحه والثقافة ، وتتعهد أيضا بضمان حق كل فرد فى تشكيل النقابات والانضمام اليها . وتتعهد الدول المصدقة على هذه الاتفاقية كذلك ، بعرض تقارير دورية على المجلس الاقتصادى والاجتماعى بخصوص التدابير والاجراءات التى اتخذتها ، والتقدم الذى أحرزته من اجل تحقيق هذه الحقوق . وللمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بعد الاطلاع على هذه التقارير ، ان يسعى بالتعاون مع هيئات الامم المتحدة الاخرى والوكالات المتخصصة ، باتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الدول .

ومن الجدير بالملاحظة ، ان تقرر الاتفاقيتان حق الشعوب فى تقرير مصيرها فى المادة الاولى من كل منها . كما تشمل نصوصا تحرم كافه اشكال التمييز فى التمتع بحقوق الانسان وممارستها .

ولا شك أن الامم المتحدة قد حققت نجاحا كبيرا بالتوصل الى الاتفاق على تلك الاحكام العامة المتعلقه بحقوق الانسان والاقليات ، وبخاصة اذا نظرنا الى تعدد الاديان والثقافات والتقاليد والعقائد والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الممثلة فى الامم المتحدة .

ويصعب الحكم على هذا المجهود من الناحية العمليه ، لان كثيرا من الدول مازالت لم تصدق حتى الان على هاتين الاتفاقيتين ، ولان عددا اكبر من الدول لم يصدق على البروتوكول الاختيارى الملحق بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية .

وعلى الرغم من ذلك ، فان تأثير الاتفاقيتين كان تأثيرا كبيرا على تطوير القانون الدولى فى مجال حقوق الانسان وحقوق الاقليات ، كما سيظهر ذلك فى المجهودات التى بذلت على المستوى الاقليمى فى هذا المجال .

حقوق الانسان على النطاق الاقليمى :

لامراء فى ان دول أوربا الغربية ، تعتبر أكثر تقدما فى ميدان حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . وقد كرست جمعية مجلس أوربا جهودها منذ دورتها الاولى فى اغسطس سنة ١٩٤٩ ، لوضع الاتفاقية الاوربية لحماية حقوق الانسان ، ثم أضافت اليها بعد ذلك عدة بروتوكولات مكملة لها ، كما أنشات الهيئات الدولية المكلفة تطبيق أحكام تلك الاتفاقية ، منها اللجنة الاوربية لحقوق الانسان . ويجوز لاية دولة طرف فى الاتفاقية ، أن تحيل الى تلك اللجنة أى انتهاك يرتكبه طرف آخر ضد احكام الاتفاقية ، بل يجوز للفرد ان يتظلم امام تلك اللجنة ضد حكومته . واذا قررت اللجنة أن استدعاء ما مقبول ، فان عليها ان تقوم باثبات الوقائع ، وتحاول اجراء تسوية سلمية للموضوع . فاذا لم يتيسر لها التوصل الى تحقيق اجراء سلمى ، كان عليها أن تعد تقريرا تضمنه رايها فيما اذا كانت الوقائع تثبت وقوع انتهاك للاتفاقية ، ثم ترفع هذا التقرير الى لجنة وزراء المجلس الاوربى . وعلى هذه اللجنة أن تقرر بدورها ، ما اذا كان هناك انتهاك قد حدث ام لا .

وهناك محكمة حقوق الانسان ، وتتشكل هذه المحكمة من عدد من القضاة مساو لعدد الدول الاعضاء فى مجلس أوربا . وليس للافراد أن يحيلوا دعاواهم الى هذه المحكمة ، وانما هذه الاحالة من حق لجنة حقوق الانسان أو الدولة

١٩

المعنية ، بشرط ان تكون الدولة المدعى عليه قد قبلت اختصاص المحكمة .

والهدف من ذكر تلك التفاصيل ، اظهار الابداع الذى حققته مجموعة من الدول فى نطاق القانون الدولى لحماية حقوق الانسان ، فى نطاق المجموعة التى تنتمى اليها . يضاف الى ذلك ، أن كثيرا من تلك الدول قد عدلت قوانينها ، كى تتلاءم مع احكام الاتفاقية الاوربية لحماية حقوق الانسان ، بل ان التعديل فى احدى الحالات جرى على الدستور نفسه فى احدى الدول .

وخارج النطاق الاوربى ، فان تلك الاتفاقية كانت لها آثار على الفكر القانونى فى القارة الامريكية ، حتى ان منظمة الدول الامريكية ، تبنت فى أغسطس سنة ١٩٥٩ بمدينة سنتياجو ، قرارا بوضع اتفاقية دولية خاصة بحقوق الانسان لمجموعة الدول الامريكية ، وطلبت من مجلس فقهاء القانون الدولى - وهو احدى الهيئات العاملة فى المنظمة - أن يعد مشروعا بشأن حقوق الانسان ، ومشروعا بانشاء محكمة لحماية حقوق الانسان ، وغير ذلك من الاجهزة المناسبة . وقد أعد مجلس فقهاء القانون الدولى فعلا مشروعا مقتبسا الى حد كبير من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان ، كما تقدمت كل من حكومة أورجواى وحكومة شيلى بمشروع آخر . وأن لم تتبلور تلك المجهودات حتى الان ، الا انها أصبحت شغلا شاغلا للدول الامريكية .

وقد أتيح لى أن أطلع أخيرا على بعض تقارير المجلس العالمى للكنائس ، تنتقد فى قسوة دول أمريكا اللاتينية على تباطؤها فى وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ ، لان تلك المنطقة ، فى رأى هذه التقارير ، اكثر مناطق العالم انتهاكا لحقوق الانسان .

واذا انتقلنا الى البلاد العربية ، فاننا سنجد أن مجهودا كبيرا قد بذل فى ميدان حماية حقوق الانسان ، وقد خصص فى هذا الملف تقرير عن مجهودات جامعة الدول العربية فى هذا المجال .

وفى القارة الافريقية ، نجد نفس الظاهرة . فقد انعقدت عدة ندوات علمية تحت اشراف الامم المتحدة ، لدراسة حقوق الانسان فى افريقيا ، منها ندوة داكار سنة ١٩٦٦ ، وندوة دار السلام سنة ١٩٧٣ . وقد قررت تلك الندوات ، ضرورة انشاء لجنة افريقية لحقوق الانسان ، كما أبرزت بعض الجوانب التطبيقية الخاصة بحقوق الانسان ، وركزت على ابانة خطورة التمييز العنصرى والابارتيد فى جنوب القارة الافريقية .

ولا شك أن تلك المجهودات الاقليمية التى بذلت فى مختلف انحاء العالم ، تساعد على تدعيم هذا الاتجاه الجديد فى القانون الدولى ، الذى يهدف الى ان يجعل من الانسان شخصا من أشخاص القانون الدولى ، الى جانب الدولة والمنظمات الدولية .

قضايا حقوق الانسان والاقليات

فى دول العالم الثالث

وضع القانون الدولى العام اصلا ، لتنظيم العلاقات بين الدول الاوربية الغنية وبعضها بعضا . وما زالت جميع الجهود الفقهيه التى تبذل من اجل تطوير قواعد القانون الدولى ، متأثرة بالمفاهيم الاوربية ، متمشية مع مطالب المجتمعات الصناعيه المتقدمة ، بعيدة عن الواقع الافريقى الاسيوى ، وواقع أمريكا اللاتينية الى حد ما ، هذا الواقع الذى يتسم فى جملته بالتخلف .

ونحن فى المبحث الاخير من هذا التقرير ، نريد ان نتعرض لبعض القضايا التى سوف تثار أمام المشرع العربى ، أو المشرع الافريقى ، أو الاسيوى ، حين يفكر كل منهم فى وضع اتفاقيه اقليميه لحقوق الانسان لمجموعة الدول التى ينتمى اليها ، والاشارة الى بعض المشاكل التى ينتظر أن تظهر عند تطبيق قواعد حقوق الانسان فى هذه المناطق .

ولا ندعى أننا بعرض تلك القضايا وتلك التساؤلات ، قد استقر رأينا على حلول لهذه المشكلات ، ولكننا آثرناها نتذكره الباحثين فى شئون حقوق الانسان ، بأن هناك اختلافات هامة بين مشاكل تطبيق حقوق الانسان فى بلاد العالم الصناعى المتقدم ، وحقوقه فى بلاد العالم الفقير المتخلف ، وبالتالى يكون هناك خلاف فى التشريعات والاجهزة والتنظيمات التى تقوم هناك ، والتى سنقوم هنا .

اولا - الاولويات المختلفة فى حقوق الانسان :

تختلف قضية حقوق الانسان وحقوق الاقليات فى دول العالم الثالث ، عنها فى الدول المتقدمة ،

لان دول العالم الثالث ، عليها أن تواجه قضايا التخلف قبل ما عداها من القضايا ، ولانه في ظل الفقر والجوع والجهل ، لا يمكن أن تتم حماية حقوق الانسان ، سواء أكان هذا الانسان ينتمي الى الاغلبية أم الى الاقلية .

فعلى سبيل المثال ، حق التثقيف الذى ورد فى جميع المواثيق الدوليه المتعلقه بحقوق الانسان وحقوق الاقليات ، مثل المادة ١٥ من الاتفاقيه الدوليـة للحقـوق الاقتصـادية والاجتمـاعية والثقافيه ، أو المادة ٢٧ من الاتفاقية الدوليـة المدنية بالحقوق المدنية والسياسية ، ليس لها قيمة حقيقية لاكثر من نصف سكان المجتمع البشرى ، لان هذا الحق لا يمكن أن يمارسه الانسان ، سواء كان من الاقليه أو الاغلبية ، ما لم يتوافر فيه أمران :!

أولهما ، أن يكون قد وصل ـ كما تقول المادة ٢٥ من الاعلان العالمى لحقوق الانسـان ـ الى « مستوى من المعيشه ، يكفى للمحافظة على الصحة والرفاهية لهولاسرته . ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والرعاية الطبيه ... » . فاذا كان الانسان عاجزا عن الوصول الى هذا المستوى المعيشى بسبب سوء التغذية ، أو المعاناة من المجاعة ، واذا كان غير قادر على الحصول على الرعاية الطبية الضرورية ، واذا كان ليس له مسكن يستطيع أن يلجأ اليه ليحمى نفسـه من حرارة الجو أو برودته ، فمن الواضح انه لا تتوافر لديه الرغبه أو امكانية الاشتراك فى حياة مجتمعه الثقافيه ، ولن يكون فى استطاعته أن يمارس حقه فى التثقيف .

ونستخلص من ذلك ، أن مجموعة من حقوق الانسان ليست ذات موضوع لاكثر من نصف المجتمع البشرى . وهذا النصف الذى ـ بناء على احصاءات ودراسات الامم المتحدة ـ لا يتوافر لديه الحد الادنى لمستوى المعيشة ،يمثل الاغلبية الغالبة من شعوب دول العالم الثالث .

أما الامر الثانى الواجب توافره ، فهو أن الانسان لا يستطيع ان يمارس حقه فى التثقيف ، الا اذا كان على درجة كافية من التعليم . وقد نصت المادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان على أنه « لكل شخص الحق فى التعلم ، ويجب أن يكون التعليم فى مراحله الاولى والاساسية على الاقلبالمجان » . ثم جاءت المادة ١٣من الملحق د من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان ، والمادة ١٣ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية ، تؤكد وتوضح هذا الحق . واذا كان أكثر من نصف المجتمع البشرى من الاميين الذين يعجزون عن القراءة والكتـابة ، وكانت الاغلبيه الغالبة من هؤلاء هم من سكان دول العالم الثالث ، فانه لا يمكن لهؤلاء أن يمارسوا حقهم فى التثقف .

ونستخلص من ذلك ، أن حق التثقيف سيكون مختلفا فى دول العالم الثالث عنه فى دول العالم الغنى المتقدم . بل ان حق التثقيف لا ياتى فى دول العالم الثالث ، الا فى المرتبة الثالثة أو الرابعه . اذ يسبقه حق الانسان فى الحصول على حد أدنى من مستوى المعيشة ، وحد أدنى من التعليم .

وينقلنا هذا التحليل الى موضوع حقـوق الاقليات فى التثقيف ، واستخدام لغتها الخاصة ، كما جاء فى المادة ٢٧ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية . فاذا كان ذلك ممكنا ومستحسنا فى الدول الاوربية الغنيـة ذات الامكانيات المادية لفتح المدارس والمعاهد التى تعلم لغة الاقليات ، الى جانب لغة الاكثرية ، وامكانيات طبع الكتب والمجلات والصحف بلغة الاقلية ، الى جانب ما ينشر بلغة الاغلبية ، فان ذلك يكاد يدخل فى دائرة المستحيل أن يتم فى المجتمعات الافريقية ـ مثلا ـ بسبب ما يسود فيها من عشرات ومئات القبائل ، التى لكل منها لغته الخاصه . فهل من مصلحة دولة افريقية هذا شأنها ، أن تعمل على حماية اللغات واللهجات الخاصة بكل قبيلة من قبائلها العديدة ؟ وهل لها ـ اذا شاءت ـ القدرة المادية على أن تتبنى عشرات من اللغات المحليه ، بأن تنشىء لها المدارس وتضع لها المناهج ، وتوفر لها المدرسين وتطبع لها الكتب .. ؟ واذا فعلت ذلك الا يكون على حساب تنميتها الاقتصـادية والاجتماعية ، وعلى حساب الوحدة الوطنية التى لم تتبلور بعد ؟ أليس من مصلحة الدول الافريقية ، أن تحاول ابراز لغة افريقية واحدة ، وتجعلها اللغة الرسمية والاولى فى البلاد ، حتى ولو تضمن ذلك نوعا من التمييز بالنسبة للقبائل التى تتقن هذه اللغة ؟ أليس من مصلحتها أن تفرض اللغـة الانجليزية مثلا أو الفرنسية أو العربية على جميع القبائل والاقليات بغية تيسير عملية التمنيـة السياسية والاجتماعية فى البلاد ؟ ثم هل تستطيع دولة افريقية متخلفة ، أن تتحمل أعباء تعليم عديد من اللغات فى مجتمع تسوده الامية بدرجة ثمانين أو تسعين فى المائة ؟

هذه مجرد امثلة ، نسوقها للتدليل على انه اذا كانت حقوق الانسان وحقوق الاقليات واحدة فى العالم من الناحية المثالية ، فانها تختلف فى دولة عن اخرى ، وفى منطقة عن غيرها من الناحية التطبيقية .

وتتبين من ذلك أهمية معالجة قضية حقوق الانسان وحقوق الاقليات على المستوى القارى ، والمستوى الاقليمى ، الى جانب معالجتها على المستوى العالمى ، كما فعلت الامم المتحدة .

ثانيا — حماية حقوق الانسان فى اطار حماية حقوق الاقليات ؟

لا نريد أن نعود الى الخلاف الفلسفى القديم بين أنصار حقوق الافراد ، وانصار حقوق المجتمعات .. هذا الخلاف الذى تجلى فى منتصف القرن الماضى . فبينما الاعلانات الفرنسية والامريكية لحقوق الانسان ، كانت قائمة على فكرة الدفاع عن الفرد ، فالاعلان الذى نادى به الليبراليون القوميون الالمان سنة١٨٤٨ ، تحدث بدلا من حقوق الانسان ، عن حقوق الشعب الالمانى .

لا نريد أن نرجع الى اقوال الفيلسوف البريطانى برادلى الذى قال فى نهاية القرن الماضى « ان حقوق الانسان لا تستحق اليوم نقدا جديا .. ذلك ان خير الجماعة هو الغاية وهو المعيار الاخير ، وان حق كائنها المعنوى على افرادها المطلق ، وان واجبها وحقها فى التصرف ازاء هؤلاء الافراد لينبعان من تقديرهما لما هو افضل ... » .

لا نريد أن نعود الى هذا الجدل الفقهى ، لانه حتى الماركسية التى اعتبر تفكرة حقوق الانسان فكرة بورجوازية ، عادت فتبنتها وسجلتها فى الدستور السوفييتى الصادر سنة ١٩٣٦ ، ووقعت الدول التى تعتنقها فيما بعد ، على جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان .

ولكننا مع ذلك نتساءل : الا تتطلب مجتمعات العالم الثالث ، الاهتمام بحقوق الاقليات بقدر الاهتمام بحقوق الانسان ؟ سبق أن أشرنا فى بداية هذا التقرير ، الى أن الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية ، كان يدور حول التركيز على حقوق الانسان بدلا من حقوق الاقليات ، وان كانت قد ابرمت عدة معاهدات ثنائية بعد سنة ١٩٤٥ خاصة بحقوق الاقليات . [من أمثلة تلك الاتفاقات الثنائية ، الاتفاق بين الهند وباكستان فى ٨ ابريل سنة ١٩٥٠ ، والاتفاق بين المانيا والدانمرك سنة ١٩٥٥ ، والاتفاق بين فرنسا ومدغشقر فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٦٠ .. الخ الخ] .

ولكن اليس من المستحسن للمشرع الذى يهتم بقضايا حقوق الانسان فى دول العالم الثالث ، الا يتأثر بهذا الاتجاه الاوربى ، وان يوجه اهتمامه الى حماية حقوق الاقليات ، أو على الاقل حماية حقوق الانسان من خلال حقوق الاقليات ؟

ان مجتمعات العالم الثالث متخلفة الى درجة تجعل من الصعب على الانسان الافريقى ، أو الانسان العربى ، أو الانسان الاسيوى اذا اضطهد ، أو اذا انتهكت حرمة حرياته الاساسية ، أن يلجأ الى الهيئات الوطنية أو الهيئات الاقليمية الدولية التى انشئت أو التى ستنشأ لتحقق له حماية حقوقه ، بينما القبيلة أو الطائفة التى ينتمى اليها تستطيع أن تحتج باسمه أو باسم المجموعة التى ينتمى اليها .

وبمعنى آخر : أن الانسان فى العالم الفقير ، لا قدرة له من الناحية المالية أو الثقافية ، لكى يقدر على الدفاع عن حقوق الانسان ، أو حتى يحتج على التعسف الحكومى أو الادارى ، ولكن الذى قد يكون ذا قدرة أو قابلية للقيام بهذا ، هو القبيلة أو الفئة التى ينتمى اليها .

وهناك امر يجب ملاحظته ، وهو أن انتهاك حقوق الانسان عند شعوب العالم الثالث ، كثيرا ما يكون مرجعه الى انتماء هؤلاء الى فئات اجتماعية أو عنصرية أو دينية خاصة . أكثر مما يرجع الى مجرد كونه انسانا . والامثلة على ذلك كثيرة ، فانتهاك حقوق الانسان من عرب فلسطين ، يرجع الى كونه لا ينتمى الى الاغلبية الصهيونية ، وانتهاك حقوق الانسان فى جنوب افريقيا ، يرجع الى كون هذا الانسان أسود ، لا ينتمى الى الفئة البيضاء الحاكمة ، وانتهاك حقوق الانسان فى بعض دول امريكا اللاتينية ، يرجع الى كون هذا الانسان ينتمى الى أقليات كالهنود الحمر الذين لا يتكلمون الاسبانية أو البرتغالية . وهناك ظاهرة مماثلة فى الاقليات المتخلفة التى تعمل وتعيش فى العالم الغنى ، فالعامل الجزائرى الذى يعمل فى المصانع الفرنسية او الالمانية ، لا قدرة له على الدفاع عن نفسه اذا انتهكت حقوقه كانسان ، بل

ان مجموعة العمال الاجنبية التى ينتمى اليها ، هى التى تستطيع أن تحتج ، ولها قدرة على ايصال صوتها لمن يملكون حق ازالة هذا الانتهاك .

تلك الظواهر وغيرها ، تجعلنا نتساءل عما اذا يجب أن نستفيد من التضامن الطبقى ، او القبلى ، او الدينى ، لكى نحمى حقوق انسان العالم الفقير ، عن طريق حقوق الاقليه التى ينتمى اليها .

ثالثا — اجهزة الرقابة على تنفيذ اتفاقيات حقوق الانسان :

ان أجهزة الرقابة لحماية حقوق الانسان فى أوربا الغربية — كما أسلفنا — هى فى نهاية المطاف ، أجهزة قضائية أو شبه قضائية . فلو فكرت دول العالم الثالث فى انشاء أجهزة خاصة بها ، للاشراف على تنفيذ برامج صيانة حقوق الانسان ، فهل من الافضل لها أن تقلد النظام الاوربى ، بأن تنشىء أجهزة قضائية أو شبه قضائية ، مع علمها بأن السلطة القضائية فى دول العالم الثالث من أضعف السلطات وأقلها فاعلية أم هل الافضل لها تمثيل الاقليات الاجتماعية أو العنصرية أو اللغوية فى الجهاز الحكومى ، أو جهاز التشريع ، لا سيما أنه فى كثير من الحالات ، فان انتهاك حقوق الانسان — كما أشرنا — يقع على الفئة أكثر مما يقع على الفرد . فعندما نص الدستور المصرى على أن نصف اعضاء مجلس الشعب يجب ان يكونوا من العمال والفلاحين ، ألم يكن بذلك يعبر عن حماية هذه الفئات من أى اضطهاد اجتماعى ، أو من أى انتهاك لحقوق الانسان ؟ ان الهند قد اتبعت اسلوبا مماثلا لحماية فئة المنبوذين فى البلاد ، والدول التى تتعدد فيها الطوائف الدينية — على نحو ما فى قبرص أو لبنان — والتى بنت نظامها الدستورى والسياسى الاسلوب .

نستخلص من ذلك أن الاجهزة التى ستكلف حماية حقوق الانسان فى دول العالم الثالث ، ستكون أجهزة سياسية أو ادارية ، اكثر مما ستكون أجهزة قضائية ، وبمعنى آخر ، فان القانون والقضاء يستطيعان حماية الانسان الاوربى من انتهاك حقوقه وحرياته الاساسية ، ولكن التنظيم السياسى يعتبر أكثر قدرة على حماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية فى العالم الثالث . كما أن نظام الامبسمان المتبع فى الدول السكندنافية ، أقرب الى تحقيق حماية حقوق الانسان فى هذه المنطقة ، وخير من انشاء محكمة اقليمية دولية لتحقيق هذه الحماية . والذى نخشاه أن المشرع العربى ، أو المشرع الافريقى الذى سيكلف وضع اتفاقية دولية افريقية أو عربية لحقوق الانسان ، يلجأ الى تقليد أو اقتباس الاسلوب الاوربى ، كما حدث حين التفكير فى انشاء محكمة عدل دولية عربية لتسوية المنازعات القانونية بين دول الجامعة العربية ، أو كما فعل فى انشاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية التى ماتت اثر ولادتها .

رابعا — رؤيا مستقبلية للقضية :

ذكرنا بعضا من الامثلة للظروف الخاصة المحيطة بالعالم الثالث فى ميدان حقوق الانسان وحقوق الاقليات ، تلك الظروف التى يجب أن تكون موضع اهتمام المشرعين الدوليين الذين يريدون الاهتداء الى حل ناجع لتلك القضية ، حل ينبثق من متطلبات المجتمع النامى ، لا لما توحيه عقول الخبراء الدوليين الذين يعملون فى نيويورك أو فى جنيف ، ولو كان هؤلاء الخبراء من أبناء دول العالم الثالث ، اذ يخشى أن انتماءهم الى الامم المتحدة ، يجعلهم مقيدين بالعقلية الدولية ، دون تفرقة بين مجموعة الدول النامية ، ومجموعة الدول المتقدمة .

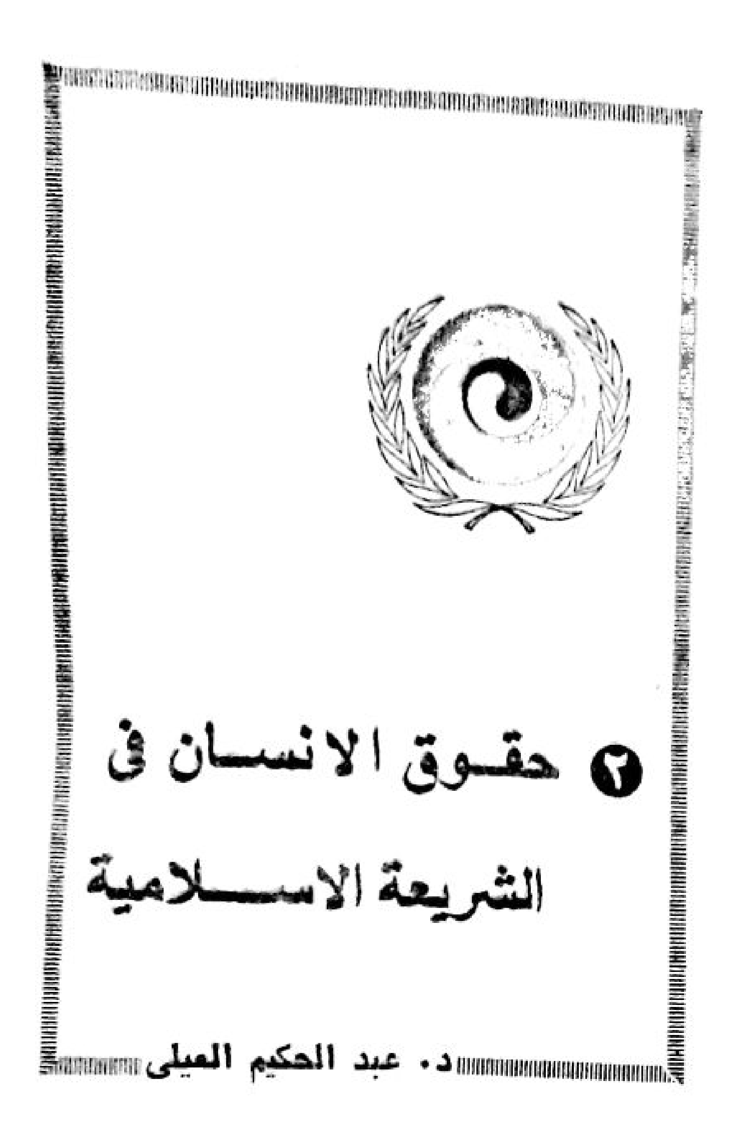
ومع ذلك ، لا يفوتنا أن نقول أن هناك خطورة من الاهتمام أكثر مما يجب بالظروف الخاصة بكل منطقة من مناطق العالم ، خشية أن يؤدى ذلك فى النهاية الى تجزئة مفهوم حقوق الانسان والحريات الاساسية . بمعنى أن حقوق الانسان الافريقى مثلا ، تصبح مختلفة عن حقوق الانسان الاوربى أو الامريكى ، وأن الهوة متزايدة بين انسان العالم الغنى الذى يستمتع بالرخاء والحصانات القانونية والضمانات القضائية والاجتماعية ، وانسان العالم الفقير الذى لا نصيب له الا الحرمان والارهاب السياسى وعدم الاستقرار الاجتماعى .

وننبه أيضا الى خطورة الاهتمام بحقوق الاقليات فى دول العالم الثالث ، أكثر من الاهتمام بحقوق الانسان ، كأن ضمير العالم لا يتحرك ازاء مأساة الفرد وانتهاك حقوقه فى أية دولة من دول

٢٠ العالم المتخلف ، الا اذا كانت تلك المأساة وهذا الانتهاك على مجموعة من المجموعات ، كأن المجموعة فى العالم الثالث تساوى فردا فى العالم الغنى ، مما يمثل عودة الى التفرقة العنصرية التى قامت عليها الفلسفة الاستعمارية فى بداية هذا القرن والتى كان هدف اعلان حقوق الانسان العالمى القضاء عليها ».

وثمة شىء فى حاجة الى توضيح ، وهو تحديد مفهوم الاقلية ، لانه ليس فى وضوح تحديد مفهوم الانسان ، فالهجرات المستمرة فى العالم ، وسرعة التنقلات وسهولتها ، تؤدى دائما الى ظهور أقليات جديدة ، ومن ذلك العمال المهاجرون من دول العالم الثالث ليعملوا في مصانع الدول الغنية . وقد تنقلب الاقلية من أقلية مضطهدة الى أقلية متسلطة ، على نحو ما هو معروف بالنسبة للاقليات البيضاء فى افريقيا ، او بالنسبة للاقلية الصهيونية فى فلسطين التى أصبحت عن طريق الهجرة الاستعمارية ، وكل التسلط فى أيديها .

وختاما ـ لسنا نريد أن نقلل من الصعوبات التى ينتظر أن تعترض سبيل المشرع للعالم الثالث ، اذا أراد أن يأخذ فى الاعتبار الاوضاع الخاصة التى تلازم دول هذا العالم ، ولكننا نؤكد فى ختام هذا التقرير ، ان المشرع الدولى اذا لم يأخذ فى الاعتبار تلك الاوضاع الخاصة ، فانه قد يضع تشريعا يضر بحقوق الانسان وحقوق الاقليات فى دول العالم الثالث ، حيث تشتد الحاجة الى التنمية السياسية والاجتماعية ، والى حماية الحريات الاساسية للفرد وللاقليات ».



٢ حقـوق الانسـان فى الشريعة الاســلامية

د. عبد الحكيم العيلى

تمثل حقوق الانسان ـ بما تشمله من حرية ومساواة ـ محور الصراع بين الحكومات والشعوب . تود الاولى أن تستأثر بأكبر قدر من السلطة . بينما تعمل الثانية على أن تحتفظ بأعظم حصيلة من الحرية . ويعبر فقهاء الغرب عن هذه المعادلة الصعبة بأنها الصراع الدائم بين السلطة والحرية .

ولقد اتخذت النظم السياسية المختلفة ، مذاهب وفلسفات متباينة ، أساسها هو موقفها من الحريات العامة وحقوق الانسان .

وقد اتخذت حقوق الانسان معانى مختلفة فى النظم السياسية المتباينة ، فقد أجملتها الثورة الفرنسية فى (الحرية والاخاء والمساواة) وبذلك فهى تقتصر على الحقوق التقليدية ذات الطابع السلبى التى تتمثل فى مجرد امتناع الدولة على الاعتداء عليها . وعبرت عنها الثورة الانجليزية (بتعهد الملك باحترام حقوق الناس) بينما صورتها الدول الاشتراكية تصويرا ماديا بحتا ، اذ هى تنظر الى حقوق الانسان من خلال الحقوق الاقتصادية .



Scanned with CamScanner

موقف الشريعة الاسلامية من حقوق الانسان :

جاء الاسلام عقيدة وشريعة وعبادةونظاما ، وروحانية ومنهاجا . فهو يشمل أمور الدنيا كما يبين شئون الاخرة . وان الناظر الى هذا الدين ، يجده قد تضمن ذخيرة كبرى من حقوق الانسان ، بما تشمله من حرية للافراد ومساواة بين الناس ، لقرون بعيدة قبل أن تظهر هذه الفلسفات . وذلك منذ الدعوة التى نادى بها النبى محمد صلى الله عليه وسلم منذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنة ، اى من عام ٦٣٠ ميلادية ، وأضفى عليها القرآن الكريم قداسة وخلودا ، وثبتت فى ضمير المؤمنين بهذا الدين ، اذ هى عقيدة دينية ، وشريعة مفروضة .

وكان من أول دعائم الاسلام ، تكريم الانسان ، فاحاطه بعنايته ووضعه موضع التبجيل ، وارسى قواعد هذا التكريم فى نصوص جلية من الكتاب والسنة تدور حول الحريات الاساسية وبذلك ربط بينها وبين العقيدة برباط لا ينفصم . يقول الله تعالى « ولقد كرمنا بنى آدم » ويقول لادم (ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى) ويقول النبى صلى الله عليه وسلم :

« كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله »

وقد جاء التطبيق الصحيح لهذه الحقوق على يد النبى صلى الله عليه وسلم ومن بعده خلفائه الراشدين تبيانا لهذه الحقوق وتثبيتا لهـا . فالكتاب والسنة هما دستور الحياة ، والاجتهاد والرأى هما مصدر التقنين للحاجات المتطورة .

كما كانت اعمال النبى وسلوكه مؤكدة لمبدأ المساواة .

« فالمسلم أخو المسلم »

« الناس سواسية كأسنان المشط »

وقد جاءت هذه المبادىء وسط قوم طغى عليهم الاستبداد ، وفشت فيهم الاثرة ، ودرجوا على التفاخر بالانساب ، وأهدرت عندهم حقـوق الضعفاء أمام الاقوياء . فاستبدلت بذلك كلـه تحريرا للارقاء ، وصونا لحقوق الضـعفاء ، ومساواة بين الاجناس ، وظهر مجتمع جديد ، القوى فيه ضعيف حتى يؤخذ الحق منـه ، والضعيف فيه قوى حتى يؤخذ الحق له . مجتمع يتساوى فيه سلمان الفارسى ، وصهيب الرومى ، وبلال الحبشى ، وأبو سفيان القرشى .

تضمنت هذه المبادىء أن يقوم الاغنياء بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ـ أن لم تقم الزكوات بهم ، ولا فيىء سائر أحوال المسلمين ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لابد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكنهم من المطر والشمس وعيون المارة .

وقد بلغ النظام الاسلامى ـ بفضل تلك المبادىء ـ بحقوق الانسان منزلة رفيعة لم تبلغها فى نظام آخر ، ولم تسبقه اليها شريعة اخرى ، فخلـق مجتمعا تسوده الحرية الصحيحة والمسـاواة الحقة . واذا كانت هذه المبادىء قد خبا بريقها ، وخفتت أضواؤها فليس ذلك براجع الى وهن فى أصولها ، أو ضعف فى منهاجها ، بل لما دب فى الدولة الاسلامية من عوامل التفكك والانحـلال نتيجة البعد عن الشريعة والانسياق وراء الافكار الغربية ، والمناهج الخادعة . وبزوال هـذا العارض ، يعود للجوهر بريقه ، وللمعدن لمعانه .

فاذا ما تحدثنا عن حقوق الانسان فى الشريعة الاسلامية ، فانما نقصد بذلك ما ورد منه فى الكتاب الكريم ، وما صح فى السنة المطهرة قولا وفعلا وتقريرا ثم ما طبقه الخلفاء الراشدون فى صدر الاسلام ، وكذلك فقهاء المسلمين فى العصور الاولى ، اذ تمسكوا فى ادارتهم لشئون الدولة بتطبيق تعاليم الاسلام الكلية فى شتى نواحى الحياة ، على النحو الذى يلائم احتياجات العصر ، ويحقق الخير والصلاح .

نطاق الحقوق والحريات فى الفقه الإسلامى

يعرف الفقه القانونى ، حقوق الانسان بأنها حقوق مشتركة بين الناس لا يستأثر بها أحد على سبيل الاستئثار والانفراد . وبذلك فهى لا تتفق مع المعنى الاصطلاحى الدقيق للحقوق ، الا أنها فى نفس الوقت تعطى للافراد سلطات معينة ، يسبغ عليها القانون حمايته من اى اعتداء يقع عليها ، ولذلك اطلق عليها كثير من الفقهاء اسم الحقوق .

وقريب من ذلك ما يقرره فقهاء المسلمين ، ان أنهم يقصدون حقوق الانسان وهم يتحدثون عن المصالح المرسلة . فقد ثبت باستقراء النصوص أن الشريعة الاسلامية قد اشتملت أحكامها علـى مقاصدها ، وهى تحقيق مصالح الناس ، ومن هذه المصالح المقاصد الضرورية ، والمقاصد الحاجية ،

والمقاصد التحسينية ، على ما هو وارد تفصيليا فى كتب الاصول ».

وتندرج تحت المقاصد الضرورية الحقوق والحريات الانسانية ، فيدخل فى مفهوم حفظ النفس ، المحافظة على الحياة ، وعلى الكرامة الانسانية . ومن المحافظة عليها حق العمل وحرية الفكر ، وحرية القول ، وحرية الاقامة ، وغير ذلك مما يكون منه مقومات الحرية .

ومثل ذلك يقال عن باقى المقاصد الضرورية ، وهى حفظ المال والدين والعقل والعرض .

كما يقرر الفقه القانونى ان الحرية هى قدرة الانسان على اتيان أى عمل لا يضر بالاخرين ، وان الحرية منوطة بالقانون فى تنظيمها وتحديدها ، حتى اذا أخذنا فى الاعتبار فكرة القانون الطبيعى عند من يقولون بها ».

أما نظرة الفقه الاسلامى لحدود الحرية ، فهى أدق من ذلك ، اذ يقرر علماء الاصول ، ان كل حق فردى مشوب بحق الله الذى يتضمن المحافظة على حق الغير ، فردا كان أو جماعة ، وان المحافظة على حق الغير لا يكون بالامتناع عن الاعتداء فقط ، بل وعن استعمال هذا الحق اذا ترتب عليه ضرر بالغير . فاذا ما تصرف الانسان بما يحقق المقاصد الشرعية ، كان تصرفه محققا للمصلحة ، دافعا للضرر . فهو فى نطاق حقوقه ، وله فى ذلك الحرية الكاملة . اما اذا تعدى هذه الحدود ، أو بغى الفساد والضرر ، فهنا حمى الحرية وهو الحرام يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« الا ان حمى الله محارمه ومن حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه » .

وقد جاءت التشريعات الكلية مبينة ذلك ، كما يتمثل فى الحديث الشريف « لا ضرر ولا ضرار » ثم ما أوضحه الفقه الاسلامى من اناطة مقاصد الشريعة فى تكاليفها بالمصلحة ، وفى ذلك ما يميز الفقه الاسلامى على الفقه القانونى المعاصر فى فلسفته للحرية . اذ يعتمد الفقه المعاصر على ما يقرره القانون فى شأن تحديد الحرية . وقد يكون لكل فرع من فروع القوانين ضوابط معينة ، الا أنه ليس لها جميعا أصل واحد يجمعها .

أما الفقه الاسلامى فقد وضع أصلا واحدا جامعا وضابطا للحرية وقيودها وحدودها تشترك فيه كل فروع القانون . هذا الاصل يطلق الحرية للانسان ، ما لم تتصادم مع الحق أو الخير أو المصلحة العامة ، ولا يدع للقانون أن يتدخل ما لم يقع هذا التصادم .

تقسيمات الحقوق :

يقسم الفقه التقليدى الحقوق الى فرعين : المساواة ، والحرية وسنتبع هذا التقسيم فى بحثنا ، فنتحدث عن هذين الفرعين مستهدفين جلاء ما غمض من هذه الحقوق ، وايضاح ما ثار حوله شك ، وبيان ما كثر فيه جدل .

المساواة : ان المطلع على أحكام الشريعة الاسلامية يجد أنها حققت المساواة بين أتباعه بمقتضى عقيدة التوحيد .

وسنعالج مضمون المساواة فى الامور الاتية :

١ ـ المساواة أمام القانون

لا تعرف الشريعة الاسلامية حصانة لاحد فى مواجهة القانون ، كما لا تحض فردا أو فئة بقانون يخالف ما يطبق على باقى المسلمين ، وذلك عملا بمبدأ وحدة القانون . فالجميع يخضعون لقانون واحد بما فى ذلك الخليفة نفسه . فقد أهدر عمر بن الخطاب اى تفرقة أمام القانون بين حاكم ومحكوم ، عندما أمر بأن يقتص احد اقباط مصر من ابن عمرو بن العاص واليها عندما ضربه كما طلب من أهالى الاقاليم أن يحيطوه علما بما ينالهم من حكامهم من ظلم ليقتص لهم منهم ، وبذلك رفض تقرير أى ميزة للوالى على الرعية . ولعل قولته البارعة لعمرو بن العاص « بم استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا » لتبين مدى تمسك الخليفة بالقانون وبالحرية .

٢ ـ المساواة أمام القضاء

يكاد النظام الاسلامى يكون هو النظام الوحيد الذى لا يستثنى أحدا مهما كان شأنه من المثول أمام القضاء ، حتى لو كان الخليفة . وفى ذلك ضمان أكيد لتحقيق العدالة فى الاسلام ، يمتاز به على كثير من النظم التى تحظر محاكمة رئيس الدولة أو الوزراء ، أو تنشىء هيئات خاصة لمحاكمتهم ، وكذلك تمنع القضاء من نظر بعض التصرفات والاجراءات .

فقد جرى العمل فى الاسلام على مقاضاة الخلفاء والولاة ، تماما كما يحاكم سائر الناس

أمام القاضى . ومن ذلك أن الخليفة على بن أبى طالب فقد درعا ووجدها مع يهودى يدعى ملكيتها فقال له : بينى وبينك قاضى المسلمين . فتحاكما اليه ، فحكم القاضى لصالح اليهودى ، لانه حائز للدرع والحيازة سند الملكية .

وهكذا طبق المسلمون مبدأ المساواة أمام القضاء تطبيقا لا نرى له نظيرا فى أى نظام آخر . ولعل هذا التطبيق يبدو جليا فى دستور القضاء الذى وضعه عمر بن الخطاب فى وصيته التى أوصى بها أبا موسى الاشعرى حين ولاه القضاء ، وفيه يقول : آس بين الناس فى وجهك وقضائك ومجلسك حتى لا يطمع شريف فى حيفك، ولاييأس ضعيف من عدلك .

٣ ـ المساواة أمام الوظائف العامة :

لم يميز الاسلام فى تولى الوظائف بين فئة وأخرى ، أو طائفة وغيرها ، ولم يؤثر عربيا على غير عربى . فالافراد يتساوون فى تقلد الوظائف العامة ، طبقا لكفاءتهم وعلمهم وقدرتهم لا لسبب آخر . وفى ذلك يقول النبى صلى الله عليه وسلم لابى ذر عندما سأله أن يستعمله (**انك ضعيف** وانها امانة ، **وانها يوم القيامة خزى وندامة الا من** أخذها بحقها) وليس معنى المساواة ان يستوى العالم والجاهل ، والحاذق والخامل . بل ان تحقيق المساواة يكون اذا تساوت الشروط ، وهو ما يعبر عنه اليوم بالمساواة القانونية . يقول الله تعالى (**قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون**) . ولذلك يقرر فقهاء الاسلام أن على ولى الامر أن يعين لاعمال المسلمين أقدرهم وأصلحهم للعمل ، امتثالا لامر الله تعالى (**أن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها**) ، وان من قلد رجلا برشوة أو منفعة أو صداقة أو لموافقته فى بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس ، أو يبعده عن أهليته للوظيفة لعداوة بينهما ، او لحقد فى نفسه ، يعد خائنا لله ولرسوله .

٤ ـ المساواة فى العطاء :

فرض النظام الاسلامى لكل فرد فى الدولة ، حقا فى بيت المال ، منذ أن يولد حتى يموت . وفى ذلك يقول عمر بن الخطاب : والله الذى لا اله الا هو ما أحد الا وله فى هذا المال حق أعطيه أو منعه » . ولا يميز الاسلام بين الافراد فى هذا الاستحقاق . فلا يمنح احدا ويحرم آخر ، ولا يفرق بين ذكر وانثى ، أو بين مسلم وذمى . وقد رأينا كيف أخذ عمر بن الخطاب اليهودى الفقير الى بيت المال وقال لعامله : افرض له ولضربائه من بيت المال .

٥ ـ المساواة أمام الاعباء المالية :

يتساوى المسلمون فى الاعباء المالية المقررة عليهم ، وهى ما يقابل الضريبة فى العصر الحاضر . فيخرجون الزكاة بنسبة واحدة فى النقد والثمار والغنم والزرع والركاز وغير ذلك ، وكذلك ضريبة الخراج . والزكاة عبادة مالية فلا تفرض على غير المسلمين ، ولا يجوز اعفاء من يتوافر فيه تملك النصاب من اخراجها لقول الله تعالى (**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها**) . كما لا يجوز تخفيفها عن مقاديرها ، حيث حددت السنة مقاديرها .

وقد بلغ من حرص الاسلام على المساواة فى أداء الزكاة ، ان الخليفة أبا بكر الصديق قاتل من منع الزكاة ، وقال كلمته المشهورة : « والله لو منعونى عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه ما استمسك السيف بيدى » .

وتفرض الجزية على أهل الكتاب نظير تمتعهم بحقوقهم وامانهم على أنفسهم وأموالهم ، وهى تستحق على الرءوس بقيمة موحدة ، ويعفى منها غير القادرين والنساء والاطفال والشيوخ .

٦ ـ المساواة أمام الخدمة العسكرية

فرض الله الجهاد على المسلمين دفاعا عن الدين والنفس والوطن . الا أنه غير واجب على النساء ، وذلك لضعف بنيتهن وطبيعة تكوينهن . فقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعلى المرأة جهاد ؟ قال (نعم ، جهاد لا قتال فيه هو الحج والعمرة) .

واذا كان المسلمون يستوون فى الدفاع عن أوطانهم ، فان غير المسلمين ليسوا ملزمين بذلك ، اكتفاء بدفع الجزية نظير الدفاع عنهم وحمايتهم ، وقد استثناهم الاسلام من فريضة الجهاد لانهم غير مخاطبين بها ، وحتى لا يكرهوا على الدفاع عن عقيدة لا يدينون بها . فعدم المساواة هنا يرجع سببه الى كفالة الاسلام لحرية العقيدة ، أما اذا رغبوا فى القتال الى جانب المسلمين فترفع عنهم الجزية .

ذلك مضمون المساواة فى الاسلام : وهناك أمور تستلزم شيئا من الايضاح نظرا لان الكثيرين لم يحيطوا بتفاصيلها ، ولم يدركوا حقائقها . سنتحدث عنها فيما يلى :

مركز المرأة فى الاسلام :

ساوى الاسلام بين الرجل والمرأة فى القيمة الانسانية ، وامام الثواب والجزاء ، وبين ان المعيار الفاصل بينهما هو العمل وليس الجنس ، وذلك بمقتضى قول الله تعالى (فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى بعضكم من بعض) .

المرأة وحق العمل : ان اساس كل ولاية فى الاسلام ، هو القدرة على ادائها ممن هو أهل لها لقيام المصلحة به . وعلى ذلك فان حقوق المرأة تتحدد بقدرتها على القيام بها افضل من غيرها . وفى ذلك يقول الامام الشاطبى : فمن كان قادرا على الولاية فهو مطالب باقامتها ، ومن لا يقدر عليها مطالب بأمر آخر ، وهو اقامة ذلك القادر واجباره على القيام بها . ولما كانت المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ليست ممكنة لاختلاف خصائص كل منهما وقدراته وكفاياته ، فان الصفات الانسانية والطبيعة التكوينية والمستوى العلمى هما معيار اختيار الشخص للعمل رجلا او امرأة . ولما كانت المرأة شريكة الرجل فى الحياة، فالعلاقة بينهما علاقة تعاون وتكامل لا علاقه تكرار ومماثلة ، فيكون لكل منهما مجاله فى مزاولة الحقوق العامة .

ومما هو معروف وغير منكور ، ان الاسلام قد حرر المرأة من العبوديه قبل أن يفكر المجتمع الحديث فى هذا الامر بأكثر من عشرة قرون . وقد سوى بينها وبين الرجل فى الحقوق والواجبات فيما عدا الامور المحددة التى راعى فيها طبيعتها كما خلقها الله ، ومن ذلك تقلد الولايات العامة وهى الخلافة وامارة البلاد وقيادة الجيوش ووزارة التفويض والقضاء وامامة الرجال فى الصلاة . وفى ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

ومما يوضح عمق نظرة الاسلام ، ويؤكد صلاحية تطبيقه فى كل العصور ، أن معظم الدول المعاصرة التى أقرت للمرأة بالحقوق السياسية ، بل وغالت بعضها الى حد المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة ، سواء فى نطاق الدول الرأسمالية أو الدول الشيوعية ، لا يزال معظم المناصب القيادية فيها فى نطاق الاحزاب السياسية ، وفى اجهزة الدولة فى ايدى الرجال . كما أن برلمانات الدول بلا استثناء شكلت — وما تزال — من أغلبية ساحقة من الرجال . كل ذلك رغم مرور زمن طويل على تفهمها وادراكها .

والمرأة — وان كانت ممنوعة من تقلد الولايات الكبرى باجماع الفقهاء — الا أنه يحق لها — وفقا لتقاليد الاسلام ان تشغل بعض الولايات التى تناسب طبيعتها ، فلها أن تتولى الوزارة التنفيذية اذا ما تعلقت اعمالها بشئون الاسرة لحاجتها للشفقة والرحمة ، كما اجاز أبو حنيفة أن تتولى القضاء فيما تجوز فيه شهادتها .

ولما كانت المرأة تجوز شهادتها — فضلا عن الاموال — فى الشئون التى لا يدركها الرجال ، كشئون الاسرة والطفل والرضاعة وغيرها ، فاننا نرى جواز قضائها فيها كأن تكون قاضية لشئون الاحداث والشئون النسوية ، فهى أقدر من الرجل على تفهمها وادراكها .

كما يجوز الفقهاء ان يكون للمرأة حق الانتخاب وحق عضوية المجالس النيابية ، اذ لا يعدو ذلك أن يكون تمكينا لها من ابداء رأيها . شأنها فى ذلك شأن الرجل سواء بسواء . فقد حدث أن تصدت امرأة لعمر بن الخطاب فى المسجد وهو يناقش مهور النساء ، وعارضته ، فعدل عن رأيه الى رأيها . ذلك أن المرأة من حقها أن تؤم المساجد . والمسجد كان برلمان الدولة الاسلامية ، وأن المجالس النيابية لها وظيفتان : وظيفة سياسية هى الرقابة على أعمال الدولة ، ووظيفة تشريعية هى سن القوانين . وليس هناك من ينكر على المرأة حقها فى الرقابة ، فقد اجرتها على أمير المؤمنين ، كما لا ينكر أحد عليها حقها فى أن تكون مجتهدة ، وبالتالى تملك المشاركة فى سن القوانين .

والمرأة ، اهل لان توكل وتوكل . وبذلك يجوز توكيلها للنيابة عن بنات جنسها ، وفيما دون ما ذكرنا من وظائف ، فالى جانب الواجب الاصيل للمرأة فى رعاية بيتها وأسرتها ، ليس هناك ما يمنعها من العمل الذى يحتاج اليها وتحتاج اليه مما تصلح له بنيتها وطبيعة تكوينها ، ولا يؤدى الى محرم او مكروه نتيجة تبرجها وخلوتها ، اذ ان العمل الشريف المنتج يعصم المرأة من الذل ، ويجنبها التعرض للمتاعب .

وفي تاريخ الاسلام ما يشير الى أن المراة كانت تعمل الى جانب وظيفتها الاساسية فى المنزل والاسرة . فهذه «اسماء بنت أبى بكر وزوج الزبير بن العوام تقول : كنت أنقل النوى على رأسى من أرض الزبير وهى من المدينة على ثلثى فرسخ ، فجئت يوما والنوى على رأسى فلقينى رسول الله ومعه نفر من أصحابه فدعا لى كما اشترك بعض الصحابيات مع رسول الله فى الغزوات وكن يسقين الجرحى ويضمدنهم ويرفين القــرب ، ويقاتلن أحيانا . ثم ان عمر بن الخطاب ولى الشفاء بنت عبد الله ولاية الحسبة فى سوق المدينة ، وهى وظيفة تمنع بمقتضــاها الغش والتدليس والربا والاحتكار . ويقال انها كانت تتولى شئون النساء فى السوق .

المساواة فى التصرفات القانونية : ســوى الاسلام بين الرجل والمراة أمام القانون ، وفى جميع الحقوق المدنية ، لا فرق فى ذلك بين المراة المتزوجة وغير المتزوجة . فللمراة شــخصيتها المدنيه ، وأهليتها للتعاقد ، وحقها فى التملك . فهى تملك اجراء مختلف العقود من بيع وشراء ورهن وهبة ووصية ، كما أنها أهل لتحمل الالتزامات مادامت عاقلة مميزة رشيدة . وليس لزوجها ولا لاحد من أهلها حق منعها من ذلك . كما لا يحل للزوج أن يتصرف فى شىء من اموالها الا اذا اذنت له بذلك ، أو وكلته فى اجراء عقد بالنيابة عنها ، يقول الله تعالى **(ولا يحل لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئا)** . ويقول أيضا **(وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شىء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا)**

وبهذا سبق الاسلام غيره من النظم فى تقرير استقلال المراة فى تصرفاتها القانونية وذمتهــا المالية . اذ لم تتحرر المراة فى ذمتها المالية فى الدول الاوروبية الا منذ عهد قصير .

المساواة فى نظام الاسرة : اتفق الفقهاء ، على أن المراة البالغة الرشيدة لا تجبر على قبول زوج دون موافقتها ، بل لها الحرية المطلقة فى اختيار الازواج ، كما انها لا تعضل عن الزوج الكفء . فان أساء أولياؤها وعضلوها عمن اختارت ، رفع القاضى ذلك الظلم ودفع عنا هذا الايذاء ، وأمكنها من الزواج ممن ارتضته مادام من الاكفاء لها .

– وبالنسبة للطلاق ، يظن بعضهم أن الشريعة الاسلامية قد أطلقت حق الزوج فى الطلاق دون ان يكون للزوجة حق فيه ، مما يعتبر مخالفا لمبدأ المسـواة بين الرجل فالمراة . واخلالا بمبدأ الزام العقود ، حيث لا يجوز الفسخ الا برضاء الطرفين المتعاقدين والاصل فى عقد الزواج فى الشريعة الاسلامية انه يتم بين الطرفين ، وتقبل فيه المراة ان يتولى الرجل وحده ايقاع الطلاق فى الحدود التى التى قررها الاسلام . فاذا مارس الزوج حقه فى الطلاق ، فانما يكــون ذلك وفق ما اتفق عليــه الطرفان . عند الزواج .

الا أن الاسلام شرع أنواعا أخرى من الطلاق هى :

– طلاق تستقل به المراة ، وذلك اذا ما اشترطت فى عقد الزواج ان تكون عصمتها بيدها ، ويكون الزوج قد قبل ذلك . فيكون لها حق الطلاق اذا ما توافرت شروط معينة .

– أن تكون الزوجة قد اشترطت شرطا معينا فى عقد الزواج ، فاذا اخل الزوج بهذا الشرط وقع الطلاق . على الا يكون هذا الشرط فاسدا يتعارض مع حدود الله ومقومات الزوجية .

– طلاق يوقعه القاضى لاعسار الزوج وعدم قدرته على النفقة ، ولاتقاء الضرر أو الضرار ، أو لغيبة الزوج غيبة طويلة ، اذا ما تقدمت الزوجة للقاضى تطلب الطلاق .

– طلاق يقع عن تراض من الرجل والمــراة كليهما ، ويتم فى الغالب عن تنازل المراة عن جميع مالها عند زوجها او بعضه ، أو عن طريق اعطائه شيئا من المال يتراضيان عليه ويسمى هــذا بالخلع .

كما أن للمراة أن تطلب الطلاق لمجرد أنها تبغض الزوج . فقد روى البخارى أن امراة ثابت بن قيس قالت : يارسول الله . ثابت بن قيس ما أعيب عليه فى خلق ولا دين ؟ ولكنى أكره الكفر فى الاسلام ، انى لا أطيقه بغضا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (تردين عليه حديقته ؟) قلت : نعم . قال له (اقبل الحديقة وطلقهــا تطليقة) .

وهكذا فان الزوج عند ايقاعه الطلاق ، يلتزم لمطلقته بمؤخر صداقها ونفقتها وحضانة أولادها ؟ وبالمثل يكون على الزوجة التى ترغب فى الطلاق أن تتنازل عن كل او بعض حقوقها قبل مطلقها . وفى ذلك يقول ابن رشد : الفداء انما جعل للمراة فى مقابل ما بيد الرجل من حق الطلاق .

أما ما يقوم عليه الاصل فى عقد الزواج ، من أن يكون حق الطلاق للرجل ، فذلك لانه هو الذى يقع عليه العبء الاكبر عند وقوع الطلاق ، وذلك يجعله اكثر تعقــلا ووزنا للامــور ، وحرصـا علـى المحافظة على كيان الاسرة ، كما أنه أكثر من المرأة ضبطا لعواطفه (*)

ولم يجعل الاسلام الاصل فى الطلاق للمرأة لرقة عاطفتها ، وسرعة انفعالها وانقيادها للغضب مما تكون معه أسرع من الرجل فى ايقاع الطلاق وانهيـار الاسرة . على أن الطـلاق محظـور فى الشريعة الاسلامية على الطرفين ، ما لم تتحقق أسبابه ، وذلك لقول النبى صلى الله عليه وسلم **(أبغض الحلال الى الله الطلاق)**

لذلك فقد اتفق الفقهاء على النهى عن الطلاق عند استقامة الزوجين . فقال بعضهم انه نهى كراهة ، وقال آخرون انه نهى تحريم . قال ابن عابدين : وأما الطلاق فالاصل فيه الحظر ـ أى الحرمة ـ والاباحة للحاجة الى الخلاص عند تباين الاخلاق ووجود البغضاء فاذا تجرد عن الحاجة المبيحة له شرعا كان محظورا . يقول اللــه تعالى « **فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا** ! » .

بعد أن تحدثنا عن مبدأ المساواة ، نتعرض لمبدأ الحرية فى ايجاز وتركيز (*)

١ ـ حق السكن : أوجب الاسلام على الدولة توفير السكن لجميع الافراد . فللقادر منهم أن يستقل بسكنه ، ومن عجز فعلى الدولة تـدبير السكن المناسب له . وفى ذلك يقول الامام ابن حزم : فرض على الاغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم الزكوات ولا تفى سائر اموال المسلمين بهم . فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لابد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يقيهم من المطر والصيف وعيون المارة .

كما ورد فى الفقه الاسلامى ، أنه اذا كان هناك من لا يجد المأوى فى حين أن بعضا من الناس يملكون سكنا يزيد عن حاجتهم ، فعلى الحاكم اسكان هؤلاء جبرا على المالك ولا يجيز الاسلام لكائن من كان ، أن يقتحم هذا المأوى على صاحبه ويدخله الا باذنه ولو كان الخليفة نفسه . وفى ذلك يقول الله تعالى : **(يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون . فان لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو ازكى لكم والله بما تعملون عليم)** .

كما حظر الاسلام التجسس والتلصص على المسكن لتتبع عورات الناس . يقول الله تعالى **(ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا)** .

ولعل فيما فعله الخليفة عمر بن الخطاب مع الفتية الذين كانوا يعاقرون الخمر فى منزلهم فتسور عليهم الخليفة الحائط ، وكشف معصيتهم ، فواجهوه بقولهم : يا أمير المؤمنين عصينا الله فى واحدة وأنت فى ثلاث . فالله يقـول (ولا تجسسوا) وقد تجسست . والله يقول (وأتوا البيوت من أبوابها) ، وأنت صعدت من الجدار ونزلت منه . والله يقول (ولا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها) ، وانت لم تفعل ذلك . فعفا عمر عنهم . لعل فى ذلك تأكيدا لحرية المسكن .

ومن أقوال النبى فى هذا الشأن (من أطلع فى بيت قوم بغير اذنهم ففقأوا عينه فلا دية له) .

٢ ـ حرية العقيدة : بدأت دعوة الاسلام كفاحا من أجل حرية العقيدة ، فما أن قامت عقيدة التوحيد حتى قاومها المشركون وحاربوهـا ، مما اضطر المسلمين الى الهجرة بعقيدتهم مرة الى الحبشة ، وأخرى الى يثرب ، وعذبوا وفتنوا حتى أذن الله لهم أن يدافعوا عن عقيدتهم . يقول الله تعالى « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صـوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيـرا ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز » .

وان نظاما يقوم على الدفاع بالسيف عن حرية العقيدة ، ليدل أوضح دلالة على تقديسه لهذه الحرية وكفالتها للناس ووضعها فى أعز مكان من أسسه ومبادئه . ولقد حرص الاسلام على كفالة الامن والسـلام لاصحـاب العقـائد الاخـرى ، والمحافظة عليهم ووصاياه فى ذلك كثيرة .

(لكم دينكم ولى دين) (لا اكراه فى الدين) . وتحقيقا لذلك عاش الذميون فى الدولة الاسلامية لا يتعرض أحد لعقيدتهم . ولا يكرهون على ترك دينهم ، وفى ذلك يقول النبى صلى الله عليه وسلم .

(اتركوهم وما يدينون لهم مالنا وعليهم ما علينا) .

وان المتتبع للايات المتعلقة بالعقيدة يجد أن القرآن الكريم نفى الاكراه فى الدين . وفى ذلك يقول علماء التوحيد ان الايمان لا يقبل من انسان عن طريق محض التقليد ، وانما لابد له من دليل على الايمان ، ولو كان الدليل اجماليا . وبهذا يظهر ان الايمان لابد له أن يكون بمحض الاختيار ، ولا سبيل الى الاكراه فيه ، والا كان هدرا . كما أن آيات القتال لا تفيد القتال على اطلاقه ، بل لاسباب محددة هى دفع الظلم واتقاء الفتنة والدفاع عن العقيدة . وبذلك فان طريق الدعوة الى التوحيد ، وعبادة الله ، والاخلاص له ، هى الحجة لا السيف . ولو أن غير المسلمين كفوا عن قتال المسلمين وفتنتهم عن دينهم والاعتداء عليهم وتركوهم أحرارا فى دعوتهم ، ما أشهر المسلمون سيفا ولا أقاموا حربا .

٣ ـ حق الامن : كفل الاسلام سلامة الفرد فى شخصه وعرضه وماله ، فلا يجوز الاعتداء عليه أو تحقيره أو تعذيبه سواء أكان ذلك من الدولة أو من الافراد . يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله) ويقول (ظهر المؤمن حمى الا فى حد أو حق) .

وقد منع عمر بن الخطاب الولاة من أن يضربوا احدا الا أن يكون ذلك بحكم قضائى عادل . كما أمر بضرب الولاة الذين يفعلون ذلك بمقدار ما ضربوا رعاياهم . بل انه فى هذا السبيل ، منع الولاة من أن يوجهوا سبا لاى أحد من الرعية ، ووضع لذلك عقوبة ، منها أن يضرب الشخص الذى سبه الوالى واليه .

ومن المأثور عنه عدم الاخذ باقرار الخائف . وفى ذلك يقول : ليس الرجل بمأمون على نفسه ان أجعته او أخفته او حبسته أن يعترف على نفسه .

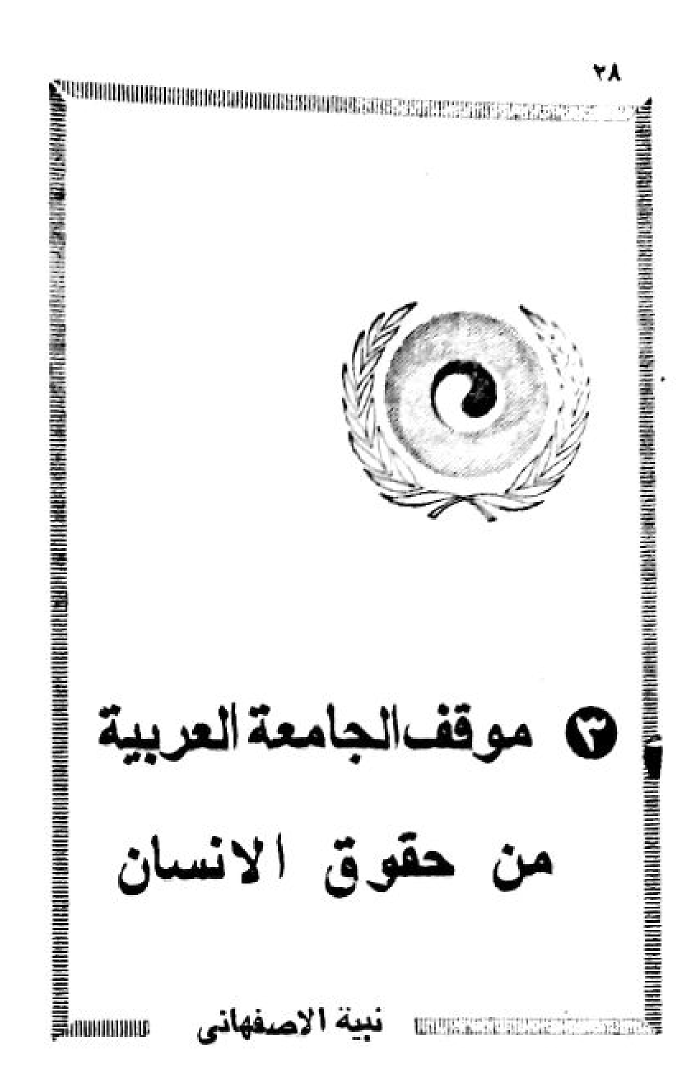
٤ ـ حق العمل : اذا كان الاسلام قد اعتبر العمل واجبا على الفرد اذ لا يباح له أن يعيش على التسول أو السلب أو النهب ، فانه فى نفس الوقت أوجب على الدولة أن تهيىء العمل للقادرين عليه ، وأن تحمى حقوقهم . فقد جاء رجل الى النبى يطلب اليه أن يدبر حاله لانه خال من وسائل الكسب ، ولا شىء عنده يستعين به على القوت ، فدعا بقدوم ودعا بيد من خشب سواها بنفسه ووضعها فيها ، ثم دفعها للرجل وامره أن يذهب الى مكان عينه ، وكلفه أن يعمل هناك لكسب قوته . وهكذا اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه ـ وهو رئيس الدولة ـ مسئولا عن تدبير العمل وكفالته للافراد

٥ ـ حق اختيار الحكام : قام النظام الاسلامى على الشورى . وذلك لقول الله تعالى (وشاورهم فى الامر) وقوله (وأمرهم شورى بينهم) . وقد تم اختيار الخلفاء الراشدين جميعا عن طريق الشورى (البيعة) ، وهو ما يماثل نظام الانتخاب . وقامت فى سقيفة بنى ساعده مناقشات سياسية تفوق أرقى المناقشات البرلمانية فى العصر الحاضر .

٦ ـ حق كفالة العيش الكريم : تضطلع الدولة الاسلامية بواجبات ايجابية لضمان حقوق الافراد وكفالة معيشتهم . وقد اعتبر الاسلام الفرد فى كفالة المجتمع فى مختلف المستويات . فهو فى كفالة الاسرة التى ينتمى اليها ، اذ يأمر الشرع بالنفقة على القريب الفقير كما يأمر بصلة الارحام ، وهو فى كفالة مجتمع القرية ، اذا أصبح فى حاجة ملحة أو أصابته فاقة أو محنة ، ثم هو بعد ذلك فى كفالة الدولة اذ تلتزم بنفقاته من بيت المال ، والخليفة والوالى مسئول عن ذلك . يقول النبى صلى الله عليه وسلم [من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا فالينا] . وهذه الكفالة تلتزم بها الدولة سواء أكان الفرد مسلما أو غير مسلم .

تلك لمحة مما أوردته الشريعة الاسلامية تقريرا لحقوق الانسان فى ايجاز اقتضته ظروف المكان .





٣ موقف الجامعة العربية من حقوق الانسان

نبية الاصفهانى

أول ملاحظة يمكن أن نبديها فى تقييمنا للجهود التى بذلتها جامعة الدول العربية فى مجال حقوق الانسان ، أنها تستجيب لتطلبات مبادىء واهداف الامم المتحدة ، واحكام الاعلان العالمى لحقوق الانسان . فالمعروف ان الاعلان العالمى للحقوق تنتقصه قوة الالزام ، وأن كانت له قوة الزام أدبية لا جدال فيها . لهذا فان الخطوات الاقليمية التى قامت بها الجامعة العربية فى هذا المجال ، وهى على مستوى حكومات الدول الاعضاء فى هذه المنظمة ، لها ايجابيتها لما فيها من تأكيد لهذه الحقوق فى النطاق الاقليمى .

والواقع أن هناك ثلاث وثائق ارتكزت عليها الجامعة العربية فى تحركها لصالح حقوق الانسان العربى ، وهى :

أولا : الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى صدر فى سنة ١٩٤٨ .

ثانيا : المعاهدة الدولية الخاصة بحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ثالثا : المعاهدة الدولية الخاصة بحقوق الانسان المدنية والسياسية .

وقد وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على المعاهدتين الدوليتين فى سنة ١٩٦٦ .

وجاء التحرك الاقليمى العربى فى هذا الاطار القانونى العالمى ، متناسقا موحدا للارادات العربية ، كما جاء متوافقا للظروف التى مر بها العالم العربى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

أولا ــ الجامعة العربية وحق تقرير المصير

تركز أول اهتمام الجامعة العربية بحقوق الانسان ، على حق تقرير المصير للشعوب ، الذى نص عليه ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان . وهذا الاهتمام يعكس فى الواقع ، وضع البلاد العربية عندما صدر الاعلان العالمى ، فكان معظمها مازال خاضعا لحكم استعمارى أجنبى . لهذا عندما خرج العالم من الحرب العالمية الثانية مثقلا بالدمار ، وارتفعت الاصوات تنادى بخلق عالم جديد ، وبرز تيار جارف يسعى لتحقيق الحرية والاستقلال لجميع الشعوب فى العالم ، عقدت الشعوب العربية آمالا واسعة على ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة فى ديباجته ، من تأكيد لايمان قادة الدول المجتمعة فى سان فرانسسكو فى ١٩٤٥ بما يجب للانسان من حقوق أساسية ، وخاصة ما جاء فى المادة الثانية من الميثاق من ضرورة تنمية علاقات بين الامم مبنية على احترام مبدأ المساواة فى الحقوق وحق الشعوب فى تقرير مصيرها . وهو المعنى الذى تكرر بعد ذلك فى الاعلان العالمى للحقوق .

والمعروف أن ميثاق جامعة الدول العربية [٢٢ مارس ١٩٤٥] قد سبق الاعلان العالمى لحقوق الانسان بثلاث سنوات ، ولكنه مع ذلك قد نص ضمن أهدافه الاساسية على مساعدة البلاد العربية التى لم تحصل على استقلال ، حتى تنال هذا الاستقلال ، وتنضم الى الجامعة . وقد اتخذت هذه المساعدة العربية اشكالا عديدة ، من دعم مادى لحركات التحرير ، الى تحرك دبلوماسى مثمر على الساحة الدولية ، وخاصة الامم المتحدة .

ويكفى أن نذكر انه عندما تأسست جامعة الدول العربية ، كانت تضم سبع دول ، ولكنها اليوم اصبحت تضم ٢٠ عضوا . وقد قامت المنظمة العربية بدور لا يستهان به لضمان حق تقرير المصير لهذه الدول ، وما زالت حتى هذه الساعة تسعى لحصول الشعب الفلسطينى على الحق فى تقرير مصيره .

ان الجامعة العربية ، فى تحركها لتحقيق السيادة الوطنيه للدول العربية التى تمتد من الخليج العربى الى المحيط الاطلسى ، تهدف فى النهايه الى جمع شمل العالم العربى فى نطاق وحده اقليمية ، على نحو تكفل له ثقله فى العلافات الدولية .

ثانيا : اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان

وعندما اعلنت لجنه حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة تخصيص عام ١٩٦٨ للاحتفال العالمى بحقوق الانسان ، رات جامعة الدول العربيه ، اهميه الاسهام العربى فى هذا المجال ، بما يليق بها كمنظمه اقليمية . كانت حريصة على ان تكون ممثله فى هذا الاحتفال العالمى ، ولهذا نشطت فى العمل لضمان اثبات وجودها .

– فى ١٢ سبتمبر ١٩٦٦ اعتمد مجلس الجامعة فى دورته الثالثة والاربعين القرار رقم ٢١٥٩ـ د ٤٦ – جـ ٢ الذى نص على تشكيل ما يسمى باللجنة الخاصة ، وهى الجهاز العربى الذى عليه أن يتولى اعداد ما يمكن أن تقدمه الجامعة العربية فى مجال حقوق الانسان .

– فى ١٨ مارس ١٩٦٧ وافق مجلس الجامعة على القرار رقم ٢٣٠١ـد ٤٧ـ جـ ٢ الذى نص على تشكيل « لجنة توجيهية » . وكان على هذا الجهاز العربى الجديد ان ينسق العمل مع اللجنة الاولى بشأن كيفية تطبيق البرامج العربية للاحتفال بعام حقوق الانسان .

– فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ تلقت الامانة العامة للجامعة ، مذكرة مرسلة من الامانة العامة للامم المتحدة ، تضمنت استفسار هذه الاخيرة عن رأى الجامعة العربية بخصوص مشروع يتعلق بانشاء لجان اقليمية لحقوق الانسان . وكان رد الامانة العربية على النحو الاتى :

١ – انها تؤيد مثل هذا المشروع ، وان كانت ترى ضرورة تشكيل اللجنة الاقليمية العربيه فى نطاق المنظمات الدائمة التابعة للجامعة . وهذا التحديد فى مفهوم الجامعة للجنة الاقليمية ، يعنى أن تتولى الجامعة العربية بنفسها ، مهمة وضع اطار التعاون بين الجهاز الاقليمى التابع لها من جهة ، ولجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة من جهة اخرى .

٢ – انها تحبذ فكرة عقد مؤتمر عالمى يضم مختلف اللجان الاقليمية لحقوق الانسان فى العالم ، وذلك بهدف تنسيق التعاون والعلاقات بين هذه اللجان ، وكذا بينها وبين تلك التى تتبع الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة .

٣ – ان تقوم الامم المتحدة **بمعاونة اللجنة** الاقليمية ، عن طريق تزويدها **بالخبرات اللازمة** وتدعيمها

وفى ٢ سبتمبر ١٩٦٨ كان مجلس الجامعة قد انهى دراسة المشروع الذى وضعته كل من « اللجنة الخاصة » و « اللجنة التوجيهية » فاعتمد فى دورته الخمسين القرار رقم ٢٤٤٣ الذى اوصى على انشاء « **لجنة اقليمية عربية دائمة لحقوق الانسان** فى نطاق جامعة الدول العربية » .

ثالثا : المؤتمر الاقليمى العربى لحقوق الانسان

تكمن اهمية هذا المؤتمر – الذى عقد ببيروت فيما بين ٢ ، ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ فى انه راعى فى قراراته ، تحديد الارضية التى سيقام عليها نشاط اللجنة الاقليمية العربية لحقوق الانسان المزمع انشاؤها . والملاحظ ان هذا المؤتمر قد عقد فى ظروف تتطلب تكتلا عربيا للدفاع عن حقوق الانسان العربى المهدورة فى الاراضى العربية التى احتلتها اسرائيل ، اثر عدوانها فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . لهذا بلورت القرارات الثمانية التى اعتمدها المؤتمر ، العمل العربى للمطالبة ، والعمل على ضمان حقوق السكان العرب الذين يعانون من الاحتلال الاسرائيلى الغاشم . وفيما يلى ملخص لهذه القرارات :

القرار الاول : يتناول الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الاراضى العربية المحتلة ، وكذا الغارات العدوانية التى تشنها القوات الاسرائيلية على المدنيين فى أربد والقرى الاردنية ، ليدين هذه الاعمال التى تعد انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان ومعاهدات جنيف [١٩٤٩] كما يطالب الامم المتحدة والراى العام العالمى ، بادانة هذه الاعمال البربرية ، والعمل على وضع حد لها ، باتخاذ عقوبات وفقا لما جاء فى الميثاق العالمى .

القرار الثانى : ينبه المؤتمر الراى العام العالمى ، الى خطورة الاوضاع الناتجة عن اعتقالات تمت فى القدس ضد مدنيين ، وسجنهم مع حرمانهم من حقهم المشروع فى الدفاع .

القرار الثالث : وهو يختص بممارسة حقوق الانسان فى الدول العربية يؤكد ما نص عليه ميثاق الجامعة من تعاون لصالح المواطنين فى الدول

الاعضاء فى الجامعة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ليقرر العمل على ضمان الحقوق للانسان العربى فى الدول العربية ، وفقا لما تضمنه الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، ومن هذه الحقوق بصفة خاصة : حق المواطن فى التمتع بكافة الحريات والحقوق دون أى تمييز ، والاعتراف بالشخصية القانونية الكاملة لكل مواطن ، والمساواة فى الحقوق والواجبات دون تمييز ، وحماية الاسرة العربية والامهات والاطفال ، وحق المواطنين العرب فى الانضمام الى منظمات اجتماعية وجمعيات سلمية ، والحق فى الانتفاع بالضمان الاجتماعى الخ .. وقد تضمن هذا القرار ايضا ، دعوة الامين العام للجامعة العربية الى عقد مؤتمر للخبراء العرب فى الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٦٩ لدراسة وضع مشروع لميثاق العمل الاجتماعى ، يتوافق مع القيم الروحية والتراث الثقافى العربى من جهة ، ومضمون الاعلان العالمى للحقوق من جهة اخرى .

القرار الرابع .. يتناول موضوع دعم العمل العربى المشترك لصالح حقوق الانسان من خلال اللجنة الاقليمية الدائمة المزمع انشاؤها . فيحدد مهام هذه اللجنة التى يجب أن تدمج ضمن انشطة الامم المتحدة فى مجال حقوق الانسان ، وضرورة اقامة تعاون بينها وبين الوكالات المتخصصة والاجهزة الدولية ولجان حقوق الانسان فى جميع الدول الاخرى ، فى سبيل تطبيق البرامج الخاصة بهذه الحقوق ، وخاصة منها تلك التى تتعلق بسكان الاراضى المحتلة . كذلك يدعو القرار الدول الاعضاء الى تشكيل لجان وطنية لحقوق الانسان ، للتعاون مع اللجنة الاقليمية الدائمة العربية .

القرار الخامس . يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان فى فلسطين من قبل اسرائيل ، القاعدة للعنصرية والامبريالية ، فيطالب بادانة الجرائم الاسرائيلية ، وباتخاذ الامم المتحدة عقوبات ضد هذه الدولة ، وفقا لما جاء فى ميثاق الامم المتحدة .

القرار السادس - يقرر مساندة حركة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلى ، ويناشد الدول والمنظمات الدولية بتطبيق المادة الثانية التى نصت عليها معاهدات جنيف ، اى باعتبار القوات الفلسطينية المناضلة ، قوات نظامية يقرها القانون الدولى ، وتتمتع بكافة الحقوق ، فيما يخص اسرى الحرب والجرحى . كذلك يؤكد القرار حقوق اعضاء المقاومة العربية التى نصت عليها معاهدة لاهاى (١٩٠٧) فيما يخص الحرب ، والتى اكدتها معاهدات جنيف فى ١٩٢٩ ، ١٩٤٩ .

القرار السابع : يختص بخطة اعلامية على الامانة العامة للجامعة ان تضعها وتعمل على تطبيقها لصالح القضية العربية .

القرار الثامن - يسجل النتائج التى توصلت اليها الندوة التى عقدت فى ٧ ديسمبر ١٩٦٨ لدراسة موضوعات : معاملة العرب واليهود الشرقيين فى فلسطين المحتلة ، وحق تقرير المصير ومقاومة السكان للمحتلين ، وحقوق المدنيين فى الاراضى المحتلة ، واخيرا موقف الراى العالمى ازاء القضية الفلسطينية . وقد ادانت الندوة النظرية الصهيونية فى اسرائيل . اما فيما يختص بحق تقرير المصير والمقاومة ، فقد أوصت الندوة بالالتزام بقرار مؤتمر طهران الخاص بحماية حقوق المقاتلين فى حالة حرب غير معلنة او اشتباكات مسلحة ، وفقا لما نصت عليه معاهدات جنيف [١٩٤٩] كما أكدت حق الشعب الفلسطينى فى فلسطين المحتلة قبل حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ وبعدها ، فى تقرير مصيره ، وفى مقاومة الاحتلال ، وكذا شرعية المقاومة الفلسطينية ، مع احتفاظ الدول المعنية بسيادتها على الاراضى المحتلة وسكانها فى سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان . واخيرا دعت الندوة الصحافة العالمية الى القيام بدورها فى فضح الانتهاكات الاسرائيلية للاماكن المقدسة ، مع متابعة هذا الموضوع فى المؤتمرات الدولية .

وبصفة عامة ، فان قرارات المؤتمر الاقليمى العربى لحقوق الانسان الذى عقدته الجامعة العربية فى بيروت ، كانت بمثابة منطلق نشاط اللجنة الاقليمية الدائمة التى شكلت فيما بعد .

رابعا : نشاط اللجنة الاقليمية الدائمة لحقـوق الانســان

وحتى يتسنى لنا تقييم النشاط الذى قامت به اللجنة الاقليمية الدائمة ، يجدر بنا أولا ان نبحث عن تركيبها ، وكيفية ادارتها .

تركيب اللجنة : ان اللجنة الاقليمية العربية فى تركيبها ، لا تختلف عن كافة اللجان المتخصصة الاخرى التى انشأتها الجامعة العربية . وهى تضم ممثلى ٢٠ دولة اعضاء فى المنظمة ، بالاضافة الى تمثيل مندوب عن منظمة تحرير فلسطين . وتعتمد القرارات داخل اللجنة بأغلبية الاصوات الحاضرة .

ادارة اللجنة : وتنص اللائحة الداخلية ، على انه لكل دولة الحق فى أن يمثلها مندوب او اكثر داخل اللجنة ، ولكن لكل دولة صوتا واحدا عند الاقتراع على قرار [المادة رقم ٢] وأن الامانة العامة للجامعة ممثلة أيضا فى اللجنة الاقليمية ، هى التى تقوم بدور الوسيط بين اللجنة من جهة ، ومجلس الجامعة من جهه أخرى ، اذ أن هذا الاخير هو الذى يتولى دراسة النتائج التى توصلت اليها اللجنة ، ويقرر او يرفض المشاريع او الاتفاقيات التى تعدها اللجنة [المادة رقم ١٢] . كذلك تقع على عاتق الامانة العامة ، مهمة اجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الاعضاء [المادة رقم ١٤] . وأخيرا فان سكرتير اللجنة الاقليمية ، هو فى الواقع موظف بالامانة العامة للجامعة ، منتدب لدى اللجنة الاقليمية [المادة رقم ٦] .

اما الاعمال التى تقوم بها اللجنة الاقليمية الدائمه ، فهى تعد فى شكل مشاريع او اتفاقيات [المادة رقم ١٢] ، فيتم الاقتراع عليها بأغلبية اصوات الممثلين الحاضرين [المادة رقم ٩] .

أعمال اللجنة : عندما انعقدت الدورة الاولى للجنة الاقليمية فى القاهرة [٣ ـ ٦ مارس ١٩٦٩] ، كانت اهتماماتها منصبة على الصراع العربى الاسرائيلى ، وخاصة ما يعانيه السكان العرب من سوء معاملة فى المناطق المحتلة على يد العسكريين الاسرائيليين . أما نشاطها فى الدورة الثانية التى عقدت فى ٢٦ ابريل ١٩٦٩ ، فقد تمخض عن وضع برنامج للعمل ، يستهدف أساسا اثارة الوضع الخطير الذى يحياه السكان العرب فى المناطق المحتلة ، وطرح هذا الوضع أمام الرأى العالمى ، وكذلك تضمن برنامج العمل كيفية تنمية احترام حقوق الانسان فى العالم العربى .

وقد شمل نشاط اللجنة الاقليمية الدائمة ثلاثة مستويات :

الصعيد الوطنى : فقد دعت اللجنة ، الدول الاعضاء بها ، الى تشكيل لجان قومية لحقوق الانسان ، بهدف اقرار تعاون بين كل دولة منها ، واللجنة الاقليمية ، وذلك فى سبيل وضع اطار للعمل العربى المشترك فى مختلف مجالات حقوق الانسان [القرار رقم ١٠ الدورة الثانية] .

الصعيد الاقليمى العربى : قامت اللجنة الاقليمية بمهمة تنسيق اوجه نشاط اللجان القومية فى مختلف الدول العربية . ولهذا الغرض دعت الامانه العامة للجامعة ، الى انشاء قسم خاص لحقوق الانسان [القرار رقم ١١ ـ الدورة الثانيه] [القرار رقم ٧ الدورة الخامسة] . وكانت اللجنه الاقليمية قد لاحظت ، وهى تستقبل اللجنة الثلاثية التى كلفتها الامم المتحدة استقصاء الحقائق عن وضع السكان العرب فى المناطق المحتله ، مدى اهمية اقامة قسم عربى يجمع وينسق جهود الدول العربية فى مدها اللجنة الثلاثية بالمعلومات اللازمة ، وكل ما يهدف تيسير المهمة التى جاءت من أجلها .

الصعيد الدولى : تجلى نشاط اللجنة الاقليمية فى كافة مجالات حقوق الانسان على المسرح الدولى ، اذ دأبت اللجنة على السعى لاثارة اهتمام الراى العالمى بالقضية العربية ، على نحو اكثر فعالية ، مما كان عليه فى الماضى ، وذلك من خلال مناشدة الجماعة الدولية ، الالتزام بالمبادىء الانسانية ، وبما نص عليه القانون الدولى من حقوق للشعوب . لهذا كانت الموضوعات التى استحوذت على اهتمام اللجنة الاقليمية طوال الدورات الست التى عقدتها منذ نشأتها هى : حقوق المقاتلين فى حالة الحرب أو النزاع المسلح ، وذلك وفقا لما نصت عليه معاهدات جنيف [١٩٤٩] ، وكما أكدها مؤتمر حقوق الانسان الذى انعقد فى طهران فى ابريل ١٩٦٨ ، وشرعية النضال الذى تقوده المقاومة الفلسطينية [القرار رقم ٦ المعتمد فى ١٠ يوليو ١٩٦٨] ، وحماية الاماكن المقدسة والمناطق الاثرية ، وذلك وفقا لما نص عليه القانون الدولى من مبادىء فى هذا الشأن [القرار رقم ٨ فى ١٠ يوليو ١٩٦٨] .

وحتى يتحقق للجنة الاقليمية هذه الاهداف ، بذلت جهودا متواصلة فى سبيل اقامة وتنمية تعاون على المستوى الدولى على كافة المستويات وفى سبيل اقناع الراى العالمى بعدالة القضية العربية . وعندما قررت « العصبة البلجيكية للدفاع عن حقوق الانسان » عقد دورة لها فى بداية عام ١٩٧٠ ، فان اللجنة الاقليمية توصلت ، عن طريق سفرائها العرب فى بروكسل ، ومن خلال اتحاد الطلبة العرب » فى العاصمة البلجيكية ، الى عرض وجهة النظر العربية على شريحة اوسع من الرأى العام هناك . وعندما انعقدت فى القاهرة [٣ ـ ١٥ سبتمبر ١٩٦٩] ندوة افريقية

تحت اشراف الامم المتحدة ، لبحث كيفية اعداد ميثاق افريقى لحقوق الانسان ، فان اللجنة الاقليمية شاركت فى هذه الندوة ، واهتمت بوضع الاسس اللازمة لاقامة تعاون مثمر بين اللجنة العربية واللجنة الافريقية المزمع انشاؤها .

اما على مستوى التعاون مع لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، فان اللجنة الاقليمية العربية قد شاركت فى العديد من المؤتمرات والندوات التى نظمتها الامم المتحدة ، ومنها : مؤتمر حقوق الانسان الخاص بالتقدم العلمى والتكنولوجى الذى عقد فى فيينا [النمسا] فى يونيو ١٩٧٢ « ومؤتمر الخبراء الحكوميين لتأكيد وتنمية القوانين الدولية الانسانية المطبقة فى حالة نزاع مسلح » الذى عقد فى جنيف [١٩٧٣] ، والمؤتمر الدبلوماسى الدولى لتطوير القانون الدولى الانسانى الذى عقد فى جنيف فى فبراير الماضى الخ ..

ومن جهة اخرى ، عندما قررت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، تشكيل « لجنة مؤقتة » من الخبراء لاجراء تحقيق حول وضع السكان العرب فى المناطق المحتلة ، فان اللجنة الاقليمية قد نشطت لمد هذه اللجنة بكافة المعلومات التى تساعدها على انجاز مهمتها كما بذلت مجهودا مماثلا عندما انتدبت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة « لجنة خاصة » [القرار رقم ٢٤٤٣ فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٨ للقيام بجولة فى الدول العربية ، بهدف استقصاء الحقائق ، من حيث احترام حقوق الانسان فى المنطقة العربية .

خامسا ـ مشروع اعلان عربى عن حقوق الانسان :

وتداولت اللجنة الاقليمية ، اهتماما خاصا بما جاء فى القرار رقم ٣ الصادر عن المؤتمر الاقليمى العربى لحقوق الانسان الذى عقد فى بيروت [٢ ـ ١٠ ديسمبر ١٩٦٨] من ضرورة عقد مؤتمر للخبراء العرب فى الشئون الاجتماعية ، ودعوة خبراء من الامم المتحدة لدراسة مشروع ميثاق العمل الاجتماعى . لهذا دابت اللجنة الاقليمية ، طوال الدورات الست التى عقدتها ، على وضع الاسس اللازمة لاعداد ميثاق عربى لحقوق الانسان :

ـ خلال الدورة الرابعة ، دعت اللجنة الامانة العامة للجامعة الى وضع مشروع ميثاق عربى . كما اقترحت الالتجاء الى خبرة الامم المتحدة فى هذا الشأن . وقد حددت مهلة ستة شهور لكى تقدم اللجنة مشروعا اوليا لطرحه على الدول الاعضاء .

ـ فى ١٠ سبتمبر ١٩٧٠ قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة من الخبراء ، تتولى مهمة اعداد مشروع اعلان لحقوق الانسان العربى [القرار رقم ٢٦٦٨] . وقد اجتمعت هذه اللجنة من الخبراء بالفعل فى مقر الامانة العامة للجامعة فيما بين ٢٤ ابريل ١٩٧١ و ١٠ يوليو ١٩٧١ ، وتوصلت فى النهاية الى اعتماد مشروع تقرر ان يطرح على الدول الاعضاء لابداء الرأى . وحتى هذه الساعة ، تلقت الامانة العامة للجامعة ردود ٩ دول حول هذا الاعلان ، وهى : سوريا ، وليبيا ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية ، وجمهورية مصر العربية ، ولبنان ، والمملكة الاردنية ، والعراق ، واخيرا منظمة التحرير الفلسطينية .

وبالرغم من ان الاعلان العربى ما زال فى طور مشروع اولى ، الا انه يمكننا ان نؤكد انه يعكس فى مضمونه مجموع المبادىء التى نص عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، مع مراعاة توفيق هذه المبادىء العالمية بالواقع العربى . وعلى هذا النحو ، فان الحريات والحقوق التى نص عليها المشروع العربى ، لتعبر عن امتداد الماضى بالحاضر والمستقبل العربى . فهى تنبع عن « الوطن العربى » مهد الديانات السماوية والحضارات التى كانت فى كل وقت خير ضمان لكرامة الانسان وحقوقه فى الحرية والاخاء » . كذلك نجد فى ديباجة المشروع المذكورة ، ما ينص على أن اعلان هذه الحقوق هو فى حد ذاته استجابة لامال الشعوب العربية التى تعمل من اجل الوحدة العربية .

واذا قارنا بين مضمون الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، والمشروع العربى ، سنجد فى الثانى مجموع الحقوق والحريات التى نص عليها الاعلان العالمى ، وبذلك يصبح امتدادا لارادة الجماعة الدولية . أما الطابع العربى فقد تمثل فى التحديدات التى اضيفت الى بعض المواد وفقا للمتطلبات الاقليمية العربية .

ان المشروع ، بالاضافة الى انه يعكس ارادة عربية فى ربط الحاضر بالماضى ، وتطلع جماهيرى وحكومى الى تحقيق الوحدة العربية ، فانه يطالب

ايضا بالعدالة فيما يتعلق بالسكان العرب الذين يقيمون فى المناطق المحتلة . وهكذا يضفى هذا الهدف الثلاثى على المشروع ، طابعا اقليميا عربيا ، دون أن يعزله كذلك عن ارتباط الشعوب والدول العربية بالجماعة الدولية .

والخلاصة ، فان ما ابديه اللجنة الاقليمية العربيه من نشاط خاص بحقوق الانسان ، قد انصب أساسا على المجالات الدولية ، وعلى الاسص المحتله أكثر مما انصب على المشاكل التى تواجهها الدول الاعضاء فى الجامعة العربية فى مجالات حقوق الانسان . وعلى اية حال ، فان اهتمام الجامعه العربيه من جهه ، والدول العربية من جهة أخرى بالمسائل المتعلقة بحقوق الانسان ، لهو الدليل على أن العالم العربى قد دخل مرحلة اقرار نظام قانون عربى لحماية حقوق وحريات العرب . وهذا التحرك فى حد ذاته لا تراجع فيه ، كما أن الكفاح فى سبيل السلام والحرية والعدالة والتنمية ، سوف يكتسب اهمية اولى ، عندما يستكمل الوطن العربى تحرير جميع اجزائه . وهو اليوم يركز جهوده لدعم النضال الفلسطينى الثورى فى استرجاع ارضه ، واقرار كيانه القومى .



٤ الدستور المصرى وحقوق الانسان

د. نعيم عطية

تبدأ بصدور الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، مرحلة جديدة فى الحركة من اجل حقوق الانسان فى مصر . فقد جاءت النصوص المكرسة للحريات والحقوق والواجبات العامة ، مفعمة بالايمان بقيمة المواطن الفرد ، والرغبة الجادة فى التوفيق بين حقوق المواطن والاطار الاجتماعى لممارستها من ناحية ، وبين متطلبات الامن الجماعى وتوفير الضمانات القضائية للفرد من ناحية أخرى . وقد عكست المناقشات التى دارت فى اللجان التحضيرية للدستور ، الرغبة الشعبية المتأصلة ، فى أن تعود لحقوق المواطن وحرياته هيبتها فى الاطار الاجتماعى . وقد تجلى هذا الحماس بالاخص فى المادة ٥٧ من الدستور التى اعتبرت كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون ، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، مهما طال الزمن عليها . فهذا النص الذى يعتبر بدعة بين نصوص الدساتير واعلانات



الحقوق ، انّ دلّ على شئ فعلى الحماس الشديد الذى تملك واضعى نصوص الضمانات فى دستورنا الدائم من أجل اقرار الحريات والحقوق العامة ».

وحقوق الافراد قبل الدولة تنقسم الى قسمين كبيرين : فهناك اولا « الحريات » وهى « حقوق الانسان التقليدية » وتتمثل فى مراكز قانونية تمتنع فيها الدولة عن التعرض للافراد فى ممارسة خصائصهم الذاتية ، واشباع حاجاتهم الخاصة . وقد اقتصرت على هذه الحريات « قائمة حقوق الانسان والمواطن » فى الدساتير واعلانات الحقوق التى بدأ بها القانون العام الحديث منذ أواخر القرن الثامن عشر . وهناك ثانيا « الحقوق الاجتماعية والاقتصادية » ولا تقف الدولة بالنسبة لايفاء هذه الحقوق مواقف سلبية من الافراد ، كما فى الحريات ، بل هى ملزمة باتخاذ مواقف ايجابية ، بأن تقدم اليه خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية . وقد بدأت هذه الخدمات تحتل مكانة بارزة فى قائمة حقوق الانسان منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، وذلك نتيجة للتطور الذى لحق بفكرة الحرية ذاتها ، من كونها مجرد «انعدام للعوائق» الى « انماء للكرامة الانسانية » والتزاوج الذى حدث - نتيجة يقظة الوعى الجماهيرى - بين فكرتى « الحرية » و « التحرير » بين « الديمقراطية السياسية » و « الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية » .

والحريات الفردية بحسب خصيصتها الجوهرية ، لا تمارس على سبيل الاستثناء ولا على سبيل الانابة ، ولا تقتصر على فئة محدودة ، بل هى مكفولة للجميع ، يمارسونها بأنفسهم ولانفسهم وكأصل عام . ومن خصائص الحريات الفردية أيضا ، ان المواطن يمارسها باعتباره « انسانا » بمعنى ان يستوى فى ذلك من حيث المبدأ المواطن وغير المواطن . فاذا نص الدستور على أنه اذا قبض على شخص فيجب « معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا » (المادة ٤٢ من دستور ١٩٧١) فلا يتصور قانونا ان تقتصر هذه الحماية الدستورية على المواطنين دون غيرهم ، وهذا يجعل الحرية ذات صفة خاصة بها لارتباطها بالانسان ذاته . وتختلف بذلك عن « الحقوق السياسية » فالاصل فيها الا يمارسها الاجنبى بينما يتمتع بالحريات الفردية . واذا ضيق عليه فى ممارسة هذه الحريات أو حتى اذا حرم من ممارستها فى بعض الاحيان ، فذلك لا يكون كأصل فيها ، بل نزولا على ما يقتضيه الصالح المشترك ، فى جانبه المتعلق باقرار السكينه الاجتماعية على الاخص .

وتختلف الحريات الفردية بذلك ايضا عن « الحقوق الاجتماعية والاقتصادية » فهذه - لانها تكبد الدولة نفقات وأعباء مالية - تكون الافادة منها مقصورة على المواطنين من حيث المبدأ ، فاذا أجيز للاجنبى الانتفاع بتلك الخدمات ، فذلك على سبيل التجاوز .

وسنعرض فيما يلى ما تعلق بحقوق الانسان من احكام فى دستورنا الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ والقوانين المكملة له ، وذلك فى النقاط السبع التالية : ١ - الحريات الشخصية ٢ - الحريات الفكرية - ٣ - الحريات الاقتصادية ٤ - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ٥ - الواجبات ٦ - حالة الطوارىء ٧ - الضمانة القضائية .

١ - الحريات الشخصية

أفاض دستورنا الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ فى تعداد الحريات الاساسية وأحاطها بالضمانات الواقية . ففى الباب الثالث من الدستور الخاص « بالحريات والحقوق والواجبات العامة » نجد المشرع الدستورى قد كفل للانسان حقه فى سلامة بدنه ، فنصت المادة ٤٣ على انه « لا يجوز اجراء أى تجربة طبية او علمية على أى انسان بغير رضائه الحر » . ثم انتقل المشرع الدستورى فسجل حرية الغدو والرواح مقررا فى المادة ٥٠ أنه « لايجوز أن يحظر على أى مواطن الاقامة فى جهة معينة ، ولا أن يلزم بالاقامة فى مكان معين الا فى الاحوال المبينة فى القانون » ، ونص فى المادة ٥١ على أنه « لا يجوز ابعاد المواطن عن أرض الوطن أو منعه من العودة اليها » ، كما أن « للمواطنين - طبقا للمادة ٥٢ - حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة الى الخارج . وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد » .

كما نجد أن المشرع الدستورى فى الباب الثالث قد : (أ) منع - فيما عدا حالة التلبس - القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد ، أو منعه من التنقل الا بأمر من القاضى

المختص أو النيابة العامة ، متى استلزمت هذا الامر ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع (المادة ٤١) . فاذا قبض على مواطن أو حبس او قيدت حريته بأى قيد ، وجبت معاملته بما يحفظ عليه كرامته . ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الاماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون . وكل قول يثبت انه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم ، أو التهديد بشيء منه ، يهدر ولا يعول عليه [المادة ٤٢] . [ب] كما منع المشروع الدستورى دخول المساكن أو تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب (المادة ٤٤) .

(ج) وبأمر قضائى مسبب ولمدة محدودة ، يجوز مصادرة المراسلات البريدية والبرقية و محادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال (المادة ٤٥) .

ويضيف الباب الرابع من الدستور الخاص « بسيادة القانون » الذى هو امتداد لباب الحريات والحقوق والواجبات العامة ، لان « دولة سيادة القانون » تقوم على تأكيد ما للمواطنين من حريات وحقوق عامة - يضيف فى صدد « الحرية الشخصية » خمسة مبادىء أساسية هى :

١ - العقوبة شخصية (المادة ٦٦) . ٢ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون (المادة ٦٦) . ٣ - لا عقب الا على الاعمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون (المادة ٦٦) . ٤ - لا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية . ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى (المادتان ٦٦ و ٧٠) . ٥ - المتهم برىء حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية ، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه (المادة ٦٧) . وكل متهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه ، وذلك لخطورة الاتهام الموجه اليه (المادة ذاتها) .

وتكمل المادة ٧١ ما سبق أن أوردته المادة ٤١ فى باب الحريات ، فتوجب أن يبلغ كل من يقبض عليه بأسباب القبض فورا . ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع أو الاستعانة به . ويكون اعلانه بالتهم الموجهة اليه على وجه السرعة . وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية . وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة ، والا وجب الافراج حتما .

وهكذا يبين أن « النظرية العامة للحريات الفردية » - على ما لقيته من تسجيل فى الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ - تؤكد « للحرية الشخصية » ، وعلى الاخص فى صدد « اجراءات الخصومة الجنائية » عدة ضمانات دستورية هى :

١ - مبدأ الشرعية الجنائية ، ويتضمن (أ) شخصية العقوبة (ب) أن لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون (ج) أن لا عقاب الا على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون (د) أن لا عقوبة الا بحكم قضائى . ٢ - مبدأ البراءة كأصل . وعلى سلطة الاتهام عبء الاثبات ، كما يفسر الشك لصلحة المتهم . ٣ - مبدأ انفراد القضاء وحده بالاختصاص فى اصدار الاوامر الماسة بالحرية الشخصية . وفى ظل الوضع الحالى للقانون المصرى ، تعتبر النيابة العامة هيئة قضائية ، وذلك على الرغم من جمعها بين وظيفتى الاتهام والتحقيق الابتدائى . ٤ - مبدأ التبليغ الفورى للمقبوض عليه بأسباب القبض . ٥ - مبدأ تسبيب الامر القضائى الصادر بالقبض او التفتيش أو مراقبة المراسلات والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال . ٦ - مبدأ تقييد الحبس الاحتياطى بمدة لا يتجاوزها ، واستهجان الحبس المطلق . ٧ - مبدأ التظلم امام القضاء من كل اجراء يقيد الحرية الشخصية . ٨ - مبدأ المعاملة اللائقة للسجين . ٩ - مبدأ بطلان الاجراء المهدر للضمانات الدستورية الموضوعية أو الشكلية . ١٠ - مبدأ تجريم الاعتداء على الحريات ، وتوقيع الجزاء الجنائى والمدنى على المعتدى .

وتعزيزا لمقام الحريات الاساسية للمواطنين ، صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بضمان حريات المواطنين فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٢ . وتضمن عديدا من الاحكام الجوهرية فى صدد حماية الحريات فى قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية . ويمكن أن نوجز هذه الاحكام فيما يأتى :

١ - شدد قانون حماية الحريات الجديد ، العقوبة المقررة لجريمة الموظف العام الذى يأمر بعقاب المحكوم عليه أو يعاقبه بنفسه ، بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه . وجعل القانون الجديد هذه العقوبة السجن فى هذه الجريمة التى رفعها الى مرتبة الجناية .

٢ - نص قانون حماية الحريات الجديد ، على أن يعاقب بعقوبة الجنحة ، بحدها الاقصى ، كل من اعتدى على حرية الحياة الخاصة للمواطن ، بأن

٣٦ استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق أي جهاز من الاجهزة ، محادثات جرت في مكان خاص ، أو عن طريق التليفون ، أو التقط أو نقل صورة شخص كان موجودا في هذا المكان الخاص . وتعتبر الجريمة جناية ، وتكون عقوبتها السجن اذا وقعت من موظف عام اعتمادا على سلطة وظيفته .

ولا تعتبر الجريمة قائمة اذا كانت هذه الافعال برضاء صاحب الشأن ، ويفترض هذا الرضاء اذا صدرت هذه الافعال على مسمع أو مرأى من الحاضرين . كما أن الجريمة لا تقوم اذا كان التسجيل أو المراقبة قد جرت في الحالات المصرح بها قانونا ، مثل الحالات التي يصدر بها أمر من القاضي وفق أحكام قانون الاجراءات الجنائية .

ثم مضى قانون حماية الحريات الجديد فنص على أن يعاقب بعقوبة السجن كل من حاز أو أذاع أو سهل اذاعة أو استعمل ، ولو في غير علانية ، تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة فيما تقدم ، أو من هدد بافشاء أمر من الامور التي تم التحصل عليها باحدى هذه الطرق ، لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

٣ ـ حدد قانون حماية الحريات الجديد ، الجرائم التي لا تسقط فيها الدعوى الجنائية ولا الدعوى المدنية بمضي المدة . وهذه الجرائم هي :أ ـ استخدام عمال في عمل للدولة أو لاحدى الهيئات العامة سخرة ، أو احتجاز أجورهم كلها أو بعضها بغير مبرر . ب ـ تعذيب متهم لحمله على الاعتراف . ج ـ عقاب محكوم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا ، أو بعقوبة لم يحكم بها عليه . د ـ القبض على شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين ، وفي غير الاحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة ، اذا حصل القبض من شخص يتزيا بدون حق بزي مستخدمي الحكومة ، أو اتصف بصفة كاذبة ، أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة . هـ ـ الاعتداء على حرية الحياة الخاصة للمواطن ، سواء كان ذلك باستراق السمع أو تسجيل أو نقل الاحاديث التي تجري في مكان خاص ، أو بالتقاط أو نقل صورة شخص من مكان خاص .، وكذلك حيازة أو اذاعة أو تسهيل اذاعة أو استعمال مثل هذه التسجيلات ، سواء وقعت هذه الافعال من موظف عام اعتمادا على سلطة وظيفته ، أو من غير موظف عام .

وبذلك يكون القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد غلب اعتبارات السكينة على اعتبارات العدالة عند تطبيق المادة ٥٧ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ التي نصت على أن « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون ، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم .. » فقد عبر المشرع الدستوري بهذا النص ـ كما قلنا ـ عن رغبة عارمة في حماية الحريات وكفالة العدالة ، بأن يلقى كل معتد عليها جزاءه الجنائي أو المدني مهما طالت المدة على فعله الاثم . ومع أن صياغة المادة ٥٧ من دستورنا قد توحي بأن كل اعتداء على الحرية الشخصية وغيرها من الحريات ، بل والحقوق العامة ، يعد جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، الا أنه عند التأمل ، يبين أن العقاب على العديد من الجرائم الواردة في قانون العقوبات انما يحمي بشكل أو بآخر حقوقا وحريات عامة . ومن ثم لم يكن قصد المشرع الدستوري اعتبار كل اعتداء على الحريات والحقوق العامة جريمة لا يلحقها التقادم ، والا انقلب هذا الضمان الذي قصد به تأمين حريات المواطنين وبالا عليها . اذ انه من المقرر أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ، فضلا عن كونه ضمانا لسلامة اجراءات سلطة الدولة في العقاب ، يعد أيضا وسيلة للاستقرار القانوني ، اذ أن الجريمة تنسى بمرور الزمن ، ويصعب اثباتها بعد طول المدة ، بل يستحيل ذلك في بعض الاحيان . واذا لم يكن من العدل في شيء أن يتأتى لبعض المجرمين الافلات من العقاب ، فان الاستقرار ، بما يبعثه من طمأنينة في النفوس ، حاجة اجتماعية لا تقل الحاحا عن العدالة .

وقد ثار التساؤل ، نتيجة لذلك ، عن كيفية امكان التوفيق بين اعتبارات السكينة المتمثلة في الاستقرار القانوني الذي يحققه التقادم كسبب من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية أو المدنية ، وبين اعتبارات العدالة الناضحة على نص المادة ٥٧ من الدستور . وقد أمكن تحقيق التوفيق اللازم بتغليب اعتبارات الاستقرار والسكينة على اعتبارات العدالة . وصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ مؤكدا في مذكرته الايضاحية ، أن المشرع الدستوري انما قصد بنص المادة ٥٧ « جرائم العدوان على الحرية التي يرتكبها المسئولون في سلطة الدولة

اعتمادا عليها » . ولذلك فقد حصر القانون المذكور الجرائم الواردة فى قانون العقوبات التى تتفق مع حكمة النص الدستورى وقصد المشرع منه . وهى الجرائم التى أشرنا اليها آنفا .

ولم يقتصر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ـ وهو أبرز القوانين الاساسية المكملة للدستور ـ على تضييق نطاق قاعدة عدم تقادم الدعوى الجنائية او المدنية ، وحصرها فى بعض الجنايات شديدة الاثر على الحريات الاساسية . بل جعل قاعدة عدم التقادم المذكورة تطبق فحسب على ما يقع من تلك الجرائم بعد تاريخ العمل به ، أى بعد ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ .

٤ ـ جعل قانون حماية الحريات الجديد حق مأمور الضبط القضائى فى الامر بالقبض مقصورا على حالات التلبس بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وذلك اذا كان المتهم حاضرا ، ووجدت دلائل كافية على اتهامه . أما اذا لم يكن المتهم حاضرا فى الاحوال السابقة ، جاز لمأمور الضبط القضائى ان يصدر الامر بضبطه واحضاره . واذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية اوجنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لمأمور الضبط القضائى أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة ، كأن يطلب من متهم أن يمكث فى مكانه فترة قصيرة ، أو عدم مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه ، ثم يطلب من النيابة العامة أمرا بالقبض عليه .

٥ ـ أكد قانون حماية الحريات من جديد ، وجوب معاملة المقبوض عليه أو المحبوس بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا ، وهو الحكم الذى أشارت اليه المادة ٤٢ فقرة أولى من الدستور . وكل قول يثبت انه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الاكراه أو التهديد به ، يهدر ولا يعول عليه .

٦ ـ أصبح من حق المواطن الذى يواجه موظفا عموميا يستعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من جهة مختصة ، أن يوجه اليه انذارا على يد محضر ، فاذا مضى فى امتناعه ، رفع عليه الدعوى الجنائية مباشرة دون حاجة الى استئذان النائب العام ، كما كانت الحال من قبل . وللمواطن أيضا أن يطالب الموظف المذكور بالتعويض أمام المحكمة المختصة .

غير أن المشرع قد احتاط من ناحية أخرى لاحتمال اساءة استخدام الحق فى رفع الدعوى المباشرة ضد الموظف العام لمجرد حمله على الحضور امام المحكمة ، فأجاز له أن ينيب عنه وكيلا فى ابداء دفاعه ، مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق فى ان تأمر بحضوره شخصيا .

٧ ـ اصبح لا يجوز تفتيش المنازل الا بأمر مسبب من قاضى التحقيق (وتمارس النيابة العامة سلطاته) .

٨ ـ كما أصبح لا يجوز ضبط الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد ، والبرقيات لدى مكاتب البرق ، ومراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية ، الا متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو فى جنحة تعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور ، وأن يكون الامر بالضبط أو المراقبة بأمر مسبب من القاضى ، مع تأقيت هذا الاجراء بثلاثين يوما قابلة للتجديد .

٩ ـ وبصدد كفالة حق الدفاع ، نص قانون حماية الحريات الجديد على : أ ـ عدم جواز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق . ومؤدى هذا انه حتى اذا قرر المحقق اجراء التحقيق فى غيبة المتهم ، فانه عند استجوابه يكون من حق محاميه الحضور معه . ب ـ ابلاغ المقبوض عليه او المحبوس احتياطيا بأسباب القبض عليه أو حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع ، والاستعانة بمحام ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه . جـ ـ اذا انقضت ثلاثة شهور على حبس المتهم احتياطيا ، وجب عرض الامر على النائب العام لاتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلة بالانتهاء من التحقيق . وفى جميع الاحوال . لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ذمة التحقيق على ستة أشهر .

٢ ـ الحريات الفكرية

وفى صدد هذه الطائفة من الحريات ، نصت المادة ٤٦ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ على أن « تكفل الدولة حرية العقيدة ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية » . ونصت المادة ٤٧ على أن « حرية الرأى مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ، ونشره بالقول او الكتابة أو

التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون . والنقد الذاتى والنقد البناء . ضمان لسلامة البناء الوطنى » . وقد استخدمت هذه المادة تعبير « كل انسان » وهو تأكيد لكون الحريات الفردية حقوقا لصيقة بالمواطن كانسان قبل كل اعتبار . كما ان هذه المادة قد اعترفت بأهمية ممارسة حرية الرأى حتى فيما يتعلق بنقد القائمين على اجهزة الحكم . ونصت المادة ٤٩ على أن « تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والابداع الادبى والفنى والثقافى ، وتوفر وسائل التشجيع اللازم لتحقيق ذلك » . ونصت المادة ٥٤ على أن « للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة الى اخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الامن حضور اجتماعاتهم الخاصة . والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون . ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى » . كما انه طبقا للمادة ٥٦ فان « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية . وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات فى تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، وفى رفع مستوى الكفاية ، ودعم السلوك الاشتراكى بين أعضائها وحماية أموالها . وهى ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لاعضائها » . وتطل من هذه المادة فكرة الهيئات التى تتوسط العلاقة بين الفرد والدولة ، والتى ذهب الكثير من باحثى النظرية العامة للحريات الفردية الى أن الحرية فى التنظيم الاجتماعى الحديث ، انما تلقى ملاذها بانضمام الافراد الى هذه الهيئات الوسيطة ، مثل النقابات على الاخص ، حتى يتمكنوا من الدفاع عن مصالحهم العامة . والواقع أن الحركة النقابية قد حققت للعمال فى التاريخ السياسى والاجتماعى الحديث ، كثيرا من المكاسب للطبقات العاملة .

بقى أن نشير فى هذا المقام الى عبارة المادة ٤٣ من دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ فهى تتضمن فكرة أصولية فى مقام النظرية العامة للحريات الفردية . فقد جرت تلك العبارة بأن حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد مكفولة « على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافى الاداب » . وهذا القيد هو قيد عام يرد على ممارسة الحريات الفردية كافة (*) وقد كانت المادة ٦٠ من دستور ١٩٥٦ أيضا تنص على ان مراعاة النظام العام واحترام الاداب الاجتماعية العامة واجب على المواطنين كافة (*) واذا كان دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ قد خلا من النص على هذا القيد . الا ان الصفة الاجتماعية للحريات الفردية جميعا تملى هذا القيد فى اطار التصورات الصحيحة لمقومات الصالح المشترك .

٣ ـ الحريات الاقتصادية

افرد الباب الثانى من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ وعنوانه « المقومات الاساسية للمجتمع » الفصل الثانى منه لبيان « المقومات الاقتصادية » . وقد نص فى المادة ٣٤ منه على أن « الملكية الخاصة مصونة » ، وتحميها الدولة ، تحت رقابة الشعب (المادة ٢٩) وعلى ذلك :

١ ـ لا يجوز فرض الحراسة الا فى الحدود المبينة فى القانون وبحكم قضائى : المادة ٣٤ ـ راجع أيضا القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، ثم قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فى يولية ١٩٧٤) .

٢ ـ لا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٣٤) .

٣ ـ حق الارث فيها مكفول (المادة ٣٤) .

٤ ـ لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ، وبقانون ، ومقابل تعويض [المادة ٣٥] .

٥ ـ المصادرة العامة للاموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى (المادة ٣٦) .

٦ ـ اذا كان للملكية الزراعية حد أقصى ، الا أن هذا الحد يعينه القانون (المادة ٣٧) . وفى هذا المقام راجع قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى لملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها .

٧ ـ يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية (المادة ٣٨) .

ولئن كان دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ لم يتضمن نصا مقابلا لنص المادة ٨ من دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ الذى كان يقضى بأن « النشاط الاقتصادى

الخاص حر ، على الا يضر بمصلحة المجتمع ، أو يخل بأمن الناس او يعتدى على حريتهم او كرامتهم » . كما لم يتضمن دستور ١٩٧١ — ولا دستور ١٩٥٦ ايضا — نصا على « حرية العمل » فان كلا من « حرية التجارة والصناعة » و « حرية العمل » تظل حرية مكفولة تمارس فى حدود القانون ، مع خضوعها باعتبارها « حرية غير مسماة » لتدخل المشرع ومن بعده الادارة بتنظيمات أشد وطأة مما يمارسه كل منهما . فى مجال « الحريات المسماة » و « الحقوق المحددة » .

وبصفة عامة ، فانه يجب أن نلاحظ ، فى مقام الحريات ذات المضمون الاقتصادى ، أن دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ يقضى بالاتى :

١ — الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل ، بما يحول دون الاستغلال ، ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات (المادة ٤ من الباب الاول بعنوان الدولة) .

٢ — ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة ، تكفل زيادة الدخل القومى ، وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد أدنى للاجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول [المادة ٢٣) .

٣ — يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة (المادة ٢٤) .

واذا كانت المادة ٢٦ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ قد نصت على أن « للعاملين نصيب فى ادارة المشروعات وفى أرباحها ، ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الانتاجية وفقا للقانون » ، فقد تضمن ذلك اقرارا لحق من أبرز الحقوق فى مجال « الحقوق الاجتماعية والاقتصادية » (قارن مع ذلك المواد ١٠ وما بعدها من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الاشارة اليه) .

٤ — الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

استحدث الدستور المصرى الصادر فى ١٦ يناير ١٩٥٦ مكنات اقتضاء التزامات ايجابية من السلطة العامة لم تكن تعرفها نظمنا الدستورية من قبل . وتتمثل هذه الالتزامات الايجابية ، بالاخص ، فى خدمات تؤديها الدولة للافراد ، ويطلق عليها « الحقوق الاجتماعية والاقتصادية » .

وقد نصت المادة ٢١ من دستور ١٩٥٦ على أن « للمصريين الحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة وفى حالة المرض او العجز عن العمل . وتكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والمعونة الاجتماعية والصحة العامة وتوسعها تدريجيا » . ونصت المادة ٤٩ من الدستور المذكور على أن « التعليم حق للمصريين جميعا تكفله الدولة بانشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجيا . وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدنى والعقلى والخلقى » . ونصت المادة ٥٢ على أن « للمصريين حق العمل . وتعنى الدولة بتوفيره » . ونصت المادة ٥٦ على أن « الرعاية الصحية حق للمصريين جميعا تكفله الدولة بانشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها تدريجيا » .

وقد مضى الدستور الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ فى طريق تقرير حقوق المواطنين فى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية التى تقدمها الدولة ، فنص فى المادة ١٣ على أن « العمل حق تكفله الدولة » . ونص فى المادتين ١٨ و ٢٠ على أن « التعليم حق تكفله الدولة وهو مجانى فى مراحله المختلفة » . ونص فى المادة ١٧ على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون » . ونص فى المادة ١٦ على أن « تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية » .

٥ — الواجبات

اتسمت الوثائق الدستورية الحديثة ، بتعداد الواجبات التى تفرضها على الافراد . اذ لا يعقل فى الواقع أن تلتزم الدولة قبل الفرد دون أن يرتبط بأى التزام قبلها . فاذا ما تدخلت الدولة لتقدم العون للمحتاجين اليه من أفرادها ، كان من العدل أن تتطلب من هؤلاء ، مقابل ذلك ، أن يلتزموا بخدمتها بالطريقة التى تعود عليها بأكثر النفع .

وقد تميزت مختلف هذه الواجبات الحديثة بالتعبير القوى عن الروابط الوثيقة التى تربط الفرد بالجماعه التى ينتمى اليها . وقد تطورت كثير من هذه الواجبات الى التزامات قانونية بمعنى الكلمه .

وقد تضمن دستورنا الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ واجبات على عاتق المواطنين ، هى العمل (المادة ١٣) ، والتعليم فى المرحله الابتدائيه (المادة ١٨) ، ومحو الاميه (المادة ٢١) ، والمحافظه على أدوات الانتاج (المادة ٣٦) ، وحماية الملكيه العامه ودعمها (المادة ٣٣ ، وقد صدر فى هذا الشأن ايضا القانون رقم ٣٥ ، ١٩٧٢ بشأن حماية الاموال العامة) ، والادخار (المادة ٣٩) ، والدفاع عن الوطن وارضه . وهذا ليس مجرد واجب وطنى ، بل هو « واجب مقدس » . والتجنيد اجبارى وفقا للقانون (المادة ٥٨) . وحماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها (المادة ٥٩) والحفاظ على الوحدة الوطنيه وصيانة أسرار الدوله (المادة ٦٠ وقد صدر فى هذا الشأن ايضا القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنيــة) ، وأداء الضرائب والتكاليف العامه (المادة ٦١) ، والمساهمة فى الحياة العامة (المادة ٦٢) . وقد تضمنت القوانين جزاءات توقع على الاخلال بأغلب هذه الواجبات.

ومن أحدث ما صدر من تشريعات تفرض واجبات على المواطنين ، القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الخدمة العامة للشباب الذى أنهى المراحل التعليمية . وذلك « انطلاقا مما نص عليه الدستور من جعل التضامن الاجتماعى أساسا للمجتمع » . وقد اجاز هذا القانون فى مادته الاولى ، تكليف الشباب من الجنسين الذين أتموا من المراحل التعليمية ، ما لا يقل عن مستوى المرحلة الثانوية بالنسبة للفتيات عموما ، وبالنسبة للشباب الذين يتقرر اعفاؤهم من الخدمة العسكرية لسبب أو لاخر . وقد نصت هذه المادة على تحديد بعض مجالات العمل التى يمكن تكليفهم بها . على أنه نظرا لما قد يكشف عنه التطبيق أو ظروف العمل عن أهمية بعض مجالات العمل الاخرى التى يحتاج الى معونة الشباب ، فقد أجازت الفقرة الاخيرة من هذه المادة ، بقرار من وزير الشئون الاجتماعية ، اضافة بعض الميادين الاخرى غير المنصوص عليها .

٦ ـ حالة الطوارىء

اكتفى الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ بالنص فى المادة ١٤٨ على أن رئيس الجمهورية يعلن حالة الطوارىء على الوجه المبين فى القانون . ولا يتضمن الدستور تحديدا لسلطات الطوارىء الاستثنائية . غير ان الدستور قد أوجد ضمانات فيما يتعلق باعلان حالة الطوارىء ذاتها ، بان نص فى المادة ١٤٨ على وجوب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التاليه ليقرر ما يراه بشأنه . واذا كان المجلس منحلا ، يعرض الامر على المجلس الجديد فى اول اجتماع له . وفى جميع الاحوال يكون اعلان حالة الطوارىء لمدة محدودة ، ولا يجوز مدها الا بموافقة مجلس الشعب . كذلك فانه على الرغم من أن نظام الطوارىء نظام استثنائى بطبيعته ، وهو يخول للسلطة القائمة عليه اتخاذ تدابير لا يجوز اتخاذها فى الاحوال العادية ، الا أن الدستور الجديد ، فى حرصه على حريات المواطنين ، أشار الى ضمانات لهم فى وجه هذه التدابير ، اذ نص فى المادة ٧١ على أن يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورا ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه ، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة والا وجب الافراج حتما . فهذا النص الدستورى لا يقتصر على حالات القبض القضائى ، بل يشير صراحة الى الاعتقال ، وهو تدبير من تدابير الطوارىء . كما أن الدستور وهو يجيز فى المادة ٤٨ فرض رقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام فى حالة اعلان الطوارىء ، يقيد ذلك بالامور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الامن القومى .

وفى ضوء ذلك ، تضمن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الحريات ، أحكاما نظمت عرض قرار اعلان حالة الطوارىء على مجلس الشعب ، ومد مدة الطوارىء فى مواعيد محددة ، بحيث يترتب على عدم العرض فى الميعاد ، أو عدم اقرار المجلس اعتبار حالة الطوارىء منتهية . وتسرى هذه الاحكام ايضا على توسيع دائرة

الحقوق المخولة لرئيس الجمهورية . وفى حالة اتخاذ تدابير طارئة بأوامر شفوية ، أوجب القانون الجديد أن تعزز كتابة خلال ثمانية أيام .

وأجاز القانون الجديد لمن يصدر أمر بتكليفه أو بالاستيلاء على ماله ، أن يعترض عليه ، بعد أن كان ذلك غير جائز فى حالة الطوارىء . كما أجاز القانون للمقبوض عليه أو المعتقل ، ولغيره أيضا من ذوى الشأن ، أن يتظلم من أمر الاعتقال . ويكون قرار الافراج نافذا اذا لم يعترض عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما . فاذا اعترض نظر التظلم أمام دائرة أخرى ، على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعتراض ، والا تعين الافراج فورا . ويكون قرار المحكمة فى هذه الحالة نافذا . كما أصبح يسمح بالتظلم الى القضاء من أوامر الحبس فى مختلف الجرائم دون تفرقة بين جرائم مضرة بأمن الدولة وبين غيرها . واذا قررت المحكمة الافراج كان قرارها نافذا ما عدا فى الجرائم المضرة بأمن الدولة . فهذه يجوز الاعتراض على قرار الافراج فيها خلال خمسة عشر يوما . واذا اعترض أحيل التظلم الى دائرة أخرى ، واذا صدر قرارها بالافراج كان نافذا دون أن يرد عليه اعتراض آخر .

على أن أهم ما أورده القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أحكام فى هذا المقام ، هو أنه قد ألغى قانون تدابير أمن الدولة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . وكى نقدر مدى الخطوة الايجابية التى خطاها القانون الجديد فى سبيل تدعيم حريات المواطنين وتعزيزها ، يكفى أن نشير الى أن قانون تدابير أمن الدولة الذى ألغى ، وان كان يعتبر قانونا دائما لا يرتبط بالظروف الاستثنائية ، الا أنه تضمن أحكاما ذات طبيعة استثنائية . فقد كان يجيز القبض على أى شخص أو اعتقاله اذا كان من فئات معينة . وكان يجعل للنيابة العامة سلطة واسعة فى التحقيق لا تتقيد فيها بأهم الضمانات الاساسية التى أوردها قانون الاجراءات الجنائية . كما كانت سلطتها فى ذلك تخول لها أن تصدر أوامر بالحبس المطلق غير محددة المدة ، فلا يعرف المحبوس حدا أقصى يحسب له حسابه ، ويرتب أموره وفقا له ، مما كان يقوض كل استقرار قانونى للافراد .

٧ ـ الضمانة القضائية

عنى دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ بالنص فى المادة ٦٨ على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة . ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى .. ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » . ثم صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن الغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين تطبيقا وتكملة لهذا النص من الدستور ، فقد اقتضى اعماله مراجعة النصوص المانعة للتقاضى فى القوانين . ويترتب على الغاء هذه الموانع أن يصبح المرجع الى الاصل المقرر فى قانون مجلس الدولة ، وهو جواز الطعن الغاء وتعويضا فى القرارات الادارية النهائية .

ولقد استقر فى الوجدان القانونى للمجتمعات الحديثة ، ايمان بأن للفرد الحق كل الحق فى أن يجد فى نطاق مجتمعه لكل خصومة بينه وبين غيره ، ولو كان هذا الغير السلطة العامة ذاتها ، قاضيا يفصل فى خصومته ، ويبحث شكواه . وهذه العقيدة التى استقرت وأصبحت مقوما من أغلى مقومات التراث الانسانى ، لا يمكن أن يغفل عنها أى تصور صحيح للصالح المشترك فى الوقت الحاضر . وتأييدا لذلك ، نجد الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ ينص فى المادة الثامنة على أن « لكل شخص الحق فى أن يلجأ الى المحاكم الوطنية لانصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الاساسية التى يمنحها له القانون » .

وللضمانة القضائية علاقة وطيدة بحماية الحريات . وتوليها النظرية العامة للحريات الفردية عناية خاصة ، باعتبار أن هذه الضمانة ركن أساسى فى البنيان القانونى للحريات فى المجتمع . وايمانا من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ بذلك ، نجده بعد أن نص فى المادة ٦٥ على أن « تخضع الدولة للقانون » ، يمضى فيؤكد أن « استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات » ، ثم يستطرد فى المادة ١٦٦ الى أن « القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون . ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة » . كما أعلن الدستور فى المادة ١٦٨ أن « القضاة غير قابلين للعزل ، وينظم القانون مساءلتهم تأديبا » .

٤٢ مما يعنى عدم جواز عزل القضاة بغير الطريق التأديبى ، سواء صراحة أو ضمنا عن طريق اعادة تشكيل الهيئات القضائية .

ولم يجعل الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ أفراد المواطنين تحت رحمة المثول أمام أى قاض ، بل أوجبت حماية الحريات العامة وكفالتها ، أن تكون المحاكمة أمام القاضى الطبيعى . ويمكن أن يكون تحديد القاضى الطبيعى موضع دراسة مستفيضة وغنية من حيث آثارها على النظرية العامة للحريات الفردية . على أننا نكتفى فى هذا المقام بالاشارة الى الضوابط الاتية : ١ ـ كى يكون القاضى قاضيا طبيعيا ، يجب أن يحدد من الشارع ، وليس من السلطة التنفيذية . ٢ ـ يجب أن يكون اختصاص القاضى بالمنازعات التى تطرح عليه محددا وفقا لقاعدة قانونية عامة ومجردة . ٣ ـ يجب أن يتحدد القاضى قبلوقوع الفعل المعاقب عليه ، فان الطمأنينة لا تتوافر اذا لم يكن الاختصاص القضائى معروفا سلفا ، وتنهار السكينة اذا تولت المحاكمة محكمة تنشأ من أجل جريمة معينة وبمناسبتها . ٤ ـ لا يجوز أن تجرى المحاكمة أمام محاكم استثنائية . على أن من المقرر أن هناك محاكم خاصة يتحدد اختصاصها وفقا لقواعد الاختصاص النوعى ، أى بالنظر الى نوعية بعض الجرائم ، أو وفقا لقواعد الاختصاص الشخصى، أى بالنظر الى صفة الجانى . ولا تعتبر مثل هذه المحاكم محاكم استثنائية . ٥ ـ لا يجوز عند المحاكمة الانتقاص ، ولو بقانون ، من الضمانات المقرر للمتهم .

انتهجت مصر نهج البلاد الاخذة بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين . فأنشأت « المحكمة العليا » بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . وبدأت عملها فى ٣ مايو ١٩٧٠ . وعندما صدر دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ نص فى المادة ١٧٤ على انشاء « المحكمة الدستورية العليا » ، وتتولى دون غيرها طبقا للمادة ١٧٥ الرقابة على دستورية القوانين واللوائح . الا أن الدستور قد نص فى المادة ١٩٢ على أن تستمر المحكمة العليا فى ممارسة اختصاصاتها المبينة فى القانون الصادر بانشائها ، وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا التى لم يتم تشكيلها ، ولم يصدر القانون الخاص بها بعد .

وقد نصت المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على انشاء المحكمة العليا ، وهى الهيئة القضائية العليا فى البلاد . ونصت المادة الرابعة من القانون على انفراد تلك المحكمة دون غيرها من المحاكم بالفصل فى دستورية القوانين ، وذلك فى حالة ما اذا دفع بعدم دستورية القانون أمام احدى المحاكم اثناء نظر دعوى مرفوعة أمامها ، وذلك حتى لا يترك أمر البت فى مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها حسبما جرى عليه العرف القضائى فى مصر ، وحتى لا تتباين وجوه الرأى فيه . وقد نص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ فى المادة ٤ مكملة بالمادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا ، على أن للمحكمة التى دفع أمامها بعدم الدستورية أن توقف الفصل فى الدعوى الاصلية مع تحديد موعد لذوى الشأن لرفع الدعوى فى هذا الخصوص أمام المحكمة العليا . ورتب على عدم رفع الدعوى فى الميعاد اعتبار الدفع كأن لم يكن .

وتنبسط رقابة المحكمة العليا على التشريعات كافة ، سواء أكانت تشريعات أصلية صادرة من الهيئة التشريعية أم كانت فرعية صادرة من السلطة التنفيذية فى حدود اختصاصها الدستورى ، ذلك أن مظنة الخروج على أحكام الدستور قائمة بالنسبة اليها جميعا ، بل ان هذه المظنة أقوى فى التشريعات الفرعية منها فى التشريعات الاصلية التى يتوافر لها من الدراسة والبحث والتمحيص فى جميع مراحل اعدادها ، ما لا يتوافر للتشريعات الفرعية التى تمثل الكثرة بين التشريعات . كما أن منها ما ينظم حرية المواطنين وأمورهم اليومية مثل لوائح الضبط . ويؤيد هذا النظر أن التشريعات الفرعية (كاللوائح) تعتبر قوانين من حيث الموضوع ، وان لم تعتبر كذلك من حيث الشكل لصدورها من السلطة التنفيذية .

فاذا صدر حكم من المحكمة العليا بعدم دستورية قانون ، ونشر حكمها فى الجريدة الرسمية ، أصبح ملزما لجميع جهات القضاء من هذا التاريخ ، اعمالا للمادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ سالف الاشارة اليه . ومن ثم لا تكون ثمة مصلحة فى معاودة الطعن بعدم الدستورية فى القانون ذاته .



⑤ الحقوق المغتصبة للانسان الفلسطيني

د. عدنان العمد

تتميز القضية الفلسطينية ، بتعدد اوجهها ، وتشابك جوانبها . فهي قضية شعب وارض ووطن . وهي قضية حقوق سياسية وقوميه وانسانية . وقد تناول الباحثون بكثير من التوسع ، الناحيه القوميه والسياسية من القضية ، واشبعوها بحثا ودراسة ، وامتلات المكتبة العربية والاجنبية بمئات الكتب والابحاث الذى تناولت جميع نواحى القضية الفلسطينية والنزاع العربى الاسرائيلي .

ان مسألة حقوق الانسان فى فلسطين ، مرتبطه ارتباطا وثيقا بمسأله الارض والوطن فى فلسطين ، ولا يمكن معالجتها الا داخل الاطار القومي والسياسى للنزاع العربى الاسرائيلى ، فدوافع النزاع هى فى الاصل دوافع قوميه سياسية ، والناحية الانسانيه هى وجه من أوجه تفاعل العوامل السياسية المتصارعه التى اتخذت من فلسطين مسرحا لنزاعها منذ مطلع هذا القرن . وكانت النظرة الصهيونية لحقوق الانسان عامة ، وحقوق الانسان فى فلسطين خاصة ، نظرة شوفينية ضيقة ، فالايدولوجية الصهيونية اعتبرت فلسطين « ارضا بلا شعب لشعب بلا ارض » ، وكان العمل بموجب هذا الشعار كافيا نظريا لالغاء وجود ، وبالتالى حقوق الشعب الاصلى الموجود فى فلسطين . وقد اظهرت الممارسات الصهيونية فى فلسطين قبل نشوء دولة اسرائيل ، مدى تغلغل هذا الشعار فى جميع المؤسسات الصهيونية التى عملت فى المرحلة الاولى من الهجرة اليهودية الى فلسطين .

وفى عام ١٩١٧ عندما اصدرت الحكومة البريطانية تصريح بلفور الذى أكدت فيه دعمها للمشروع الصهيونى الهادف الى اقامة وطن قومى [دوله يهودية] فى فلسطين . اشارت فى ذلك التصريح الى « الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهوديه الموجودة فى فلسطين . » وكانت هذه الاشارة السطحية انذارا تاريخيا لشعب فلسطين والشعوب العربيه . بالخطر الذى يهدد الحقوق القوميه والسياسية فى فلسطين ، ودليلا واضحا على النظرة المتهاونة التى نظرت اليها الحركة الصهيونيه والاوساط الاستعمارية الى مسألة الحقوق الانسانية فى فلسطين . حين اعتبرت هذه الحقوق ثانوية بالنسبة لاهمية المشروع الصهيونى ، وأولويته فى السياسة البريطانية الخارجية .

وفى عام ١٩٤٨ عندما انتقلت القضية الفلسطينية الى قاعات الامم المتحدة ، بعد ان اقرت الجمعيه العامة قرار التقسيم [القرار رقم ١٠٧ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٧] ، وقرار انشاء لجنة التوفيق الدولية [قرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨] ، اخذت الناحية الانسانية من القضيه تتقدم ، وكان بصورة سلبية على الناحية السياسية ، فقد نتج عن قيام دولة يهودية فى فلسطين، تشريد اكثر من مليون فلسطينى عن وطنهم، واخضاع حوالى نصف مليون آخر الى سلطة اسرائيلية لا يعترفون بها ، ولا يقرون بشرعيتها . وانه من مفارقات التاريخ النادرة ، ان يكون العام الذى اقرت فيه الامم المتحدة انشاء اسرائيل ، هو العام الذى تبنت فيه ميثاق حقوق الانسان ، فمنذ ذلك التاريخ ، وتطور الدوله اليهودية يسير مناقضا تماما للمفاهيم والمبادىء التى جاءت فى ميثاق الامم المتحدة وميثاق حقوق الانسان ، مع ان هذه المفاهيم والمبادىء قد استمدت أسسها من التجربه القاسية التى عاشها اليهود فى المجتمعات الاوروبيه التى اضطهدتهم .

لقد تنبهت الامم المتحدة ومنظماتها واجهزتها ولجانها العاملة فى مختلف الحقول ، الى عمليه الخرق الفاضح الذى تمارسه اسرائيل تجاه حقوق الانسان فى فلسطين ، ولكن حدة النزاع سياسيا وعسكريا ، وطبيعه الحلول المقترحة لحل النزاع سياسيا واقليميا ، كانت تجعل الحقوق الانسانيه للشعب الفلسطينى حقوقا لا يمكن المحافظة عليها ، والمطالبه بها على ذلك الجزء فى فلسطين ، الذى قامت عليه اسرائيل . ومن ثم فان حقوق الانسان فى فلسطين ادرجت فى تقارير ووثائق الامم المتحدة ، تحت موضوع « مشكلة اللاجئين » ، وانصبت جميع جهود الامم المتحدة فى الفترة بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ على محاولة تنفيذ قرار الجمعيه العامه رقم ١٩٤ الذى طالب بعودة اللاجئين الى وطنهم ، وتعويض هؤلاء الذين لا يرغبون فى العودة .

وفى عام ١٩٦٧ وبعد ان ظهرت اسرائيل كدولة محتله تخضع لجيوشها اراض شاسعة تابعة لدول عربية ، ويعيش تحت سلطتها أكثر من مليون ونصف فلسطينى ، اصبحت حقوق الانسان فى فلسطين تكتسب اهتماما متزايدا فى المؤتمرات والمناسبات الدولية . ويبدو من قرارات الامم المتحدة التى تم اتخاذها بعد عام ١٩٦٧ ، وهى الفترة التى شهدت تصاعد المقاومة الفلسطينية المسلحة ، ان مسألة حقوق الانسان فى فلسطين بدأت تطرح من جديد فى اطارها القومى والسياسى الذى طرحت فيه عام ١٩٤٨ .

وبعد عام ١٩٧٣ تنبه العالم « فجأة » الى مدى ترابط الناحية الانسانية بالناحية السياسية القومية فى نضال الشعوب والدول العربية ضد الاحتلال والتوسع الاسرائيلى . ويمكن اعتبار القناعة التى تم التوصل اليها دوليا بعد حرب ١٩٧٣ بأن اصل النزاع هو كفاح الشعب الفلسطينى للحصول على حقه فى تقرير المصير ، بداية جديدة لوضع مسالة الحقوق الانسانية للفلسطينيين فى اطارها الصحيح . وقد اثيرت بهذا الصدد مسالة ضرورة اجراء تعديل جذرى على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ [لعام ١٩٦٧] وهو القرار الذى وافقت الدول الاطراف فى النزاع على اتخاذه اساسا لحل النزاع ، بحيث يشمل التعديل ، اعادة صياغة المادة الخاصة « بايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين » ، بحيث تنص المادة بعد تعديلها ، على ايجاد حل عادل لمشكلة الحقوق القوميه الشرعية للشعب الفلسطينى . وتعتبر هذه المطالبه سواء تم ادراجها ضمن القرار او الى جانبه ، الحد الأدنى لاى حل مقبول من الطرف العربى والفلسطينى ، فالامم المتحدة ، وان كانت تحت ضغوط الانتصارات العسكرية الاسرائيلية ، والمناورات السياسية للدول الكبرى ، قد عملت على معالجة القضية الفلسطينية كقضية لاجئين ، الا ان تطورات النزاع ، وما رافقه من تصعيد للكفاح المسلح ، والمقاومة المدنيه للشعب الفلسطينى ضد السلطات الاجنبية فى فلسطين طوال نصف القرن الماضى ، قد خلقت تيارا قويا داخل الامم المتحدة ، يعتبر الحقوق الانسانية والقومية للشعب الفلسطينى اساسا لاى حل عملى للنزاع . ولما كانت الامم المتحدة [مجلس الامن والجمعية العامة والمنظمات المتخصصة) قد اتخذت سلسلة من القرارات والتوصيات المتعلقة مباشرة بالحقوق القومية والانسانية للشعب الفلسطينى ، فان الموقف الدولى من هذه الحقوق اصبح اليوم يستند الى مجموعة من الوثائق الدولية التى تحتوى على مواد وبنود مستمدة من ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق حقوق الانسان ، واتفاقيات جنيف . وهى مواثيق لها وزن قانونى ومعنوى كبير فى اتجاهات الرأى العام الرسمى والشعبى . وعلى ذلك ، فان الاتجاه فى الامم المتحدة يسير الان نحو توسيع أطار الاساس القانونى للقرار ٢٤٢ ، بحيث يشمل جميع القرارات الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والانسانية للشعب الفلسطينى .

٢ ـ ماهى الحقوق الانسانية فى فلسطين

تنطلق اسرائيل فى سياستها تجاه حقوق الانسان فى فلسطين ، من عدة مبادىء تستعمل فى تطبيقها طرقا متعددة ، وسياسات متنوعة حسب الظروف والمراحل التى تمر بها ، فقبل عام ١٩٤٨ عملت المؤسسات الصهيونية التى تم تأسيسها فى فلسطين ، اثناء الانتداب البريطانى وتحت اشراف الادارة الاستعمارية البريطانية ، على أساس اهمال وجود الشعب الفلسطينى كليا . وكان أسلوب عمل الحركة الصهيونية فى تلك المرحلة ، هو انشاء وحدات سكانية محصنة [مستوطنات يهودية) فى رقع مختلفة من فلسطين . وكان من اشهر هذه الوحدات تل ابيب مثلا ، وكانت هذه

المستوطنات تقوم على مبدأ « الاستيطان الاستعماري » . وفي المدن التي كانت توجد صعوبات في انشاء مثل هذه المستوطنات بجانبها او حولها ، لجأت الحركة الصهيونية الى أسلوب زرع الاحياء اليهودية المغلقة في داخلها ، أو قرب الاماكن التاريخية أو الدينية المنسوبة الى تاريخ اليهود قبل انتشار الاسلام أو المسيحية . وافضل مثال على هذه الاحياء ، الحي اليهودي في مدينة القدس . وقد حرصت الحركة الصهيونية على ان تظل الحياة داخل الاحياء والمستوطنات اليهودية مقصورة على اليهود ، فكانت هذه الوحدات تتمتع بنوع من النظام السياسي والاقتصادي الذاتي ولجأت الوكالة اليهودية التي كانت تشرف على عملية الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ، الى سن القوانين والانظمة الداخلية الكفيلة بعدم تسرب العنصر العربي الى الحياة اليهودية . فكانت المزارع والمصانع اليهودية تمنع العرب عن العمل فيها . وفي المناطق الزراعية ، كان الهدف اصلا انتزاع الارض من العرب وطردهم منها تدريجيا . وفي عام ١٩٤٨ كان أول قانون نفذته أول حكومة اسرائيلية بحذافيره ، هو قانون الاستيلاء على الاراضي العربية التي وقعت ضمن حدود السلطة الاسرائيلية . وعندما اتخذت الامم المتحدة قرار عودة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم . عارضت اسرائيل هذا القرار ، واعتبرته منافيا لسيادتها وقوانينها . وفي عام ١٩٦٧ عندما سيطرت القوات الاسرائيليه على جميع اراضي فلسطين . كان أول قرار اتخذته الحكومه الاسرائيلية ، قرار ضم القدس بأكملها الى اسرائيل ، واعلانها عاصمة لها ، ثم تلت ذلك سلسلة من قوانين الاستيلاء على أراضي وأملاك الحكومة الاردنية أو الفلسطينيين الذين لم يوجدوا في أراضيهم اثناء الاحتلال . وبعد ذلك جرى تطبيق قوانين الاستيلاء على مناطق متعددة في فلسطين ، تحت ستار المتطلبات الامنية والعسكرية ، ولا زالت قوانين استملاك الاراضي بالقوة ، تشكل العمود الفقري لسياسة استيلاء دولة اسرائيل على املاك العرب ، ومصادر أرزاقهم ، ومعيشتهم في فلسطين . والهدف من هذه السياسة ، هو الغاء القاعدة المادية لمصادر المعيشة التي كانت متوفرة للشعب الفلسطيني ، ومن ثم العمل على فصل المجتمع البشري الفلسطيني عن ارضه ، واخضاعه لآلة التهديد والارهاب الاسرائيلي ، بحيث لا يبقى أمامه سوى اختيارين : اما الخضوع الى الفناء البطيء على أرضه ، واما هجرته منها . وبينما يشكل الاختيار الاول لاسرائيل احراجا معنويا من حيث كونه يتنافى مع ادعاءاتها امام العالم بأنها « دولة دستورية ديموقراطية » ، فان الاختيار الثاني يسبب لاسرائيل في الخارج ، وعلى الاخص قرب حدودها ، ضغوطا سياسيه وقانونية لا تستطيع مواجهتها على المدى الطويل . وفي كلا الحالتين ، يظل أسلوب معالجة اسرائيل لحقوق الانسان في فلسطين قائما على القواعد التالية :

ـ لا يحق للفلسطينيين المطالبة بأي حقوق قومية او سياسية . فهذه الحقوق تم الغاؤها بموجب قيام اسرائيل ، واحلال السكان اليهود مكان السكان العرب في اجزاء كثيرة في فلسطين .

ـ يخضع الفلسطينيون المقيمون تحت السلطة الاسرائيلية ، الى قانون الطوارىء [لعام ١٩٤٥] الذي يحظر عليهم أي نشاط سياسي أو اجتماعي ، ويمنعهم من ممارسة حقوقهم المدنية كتأليف الاحزاب أو النقابات ، ولا يسمح لهم بممارسة أي نوع من أنواع النشاط السياسي ، الا من داخل المؤسسات الاسرائيلية [وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة العرب المنضمين الى الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، باعتباره حزب اممي لا يضع قيودا قومية ، وباعتباره يمثل ايديولوجية خاصة تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية] .

بالنسبة للفلسطينيين الذين تم اخضاعهم للسلطة الاسرائيلية بعد احتلال الجزء المتبقي من فلسطين عام ١٩٦٧ [الضفة الغربية وقطاع غزة] ، تطبق اسرائيل قوانين الادارة العسكرية للمناطق المحتلة . وهي قوانين لا تختلف في جوهرها عن قوانين الطوارىء المذكورة سابقا ، ويتمتع الحاكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، بسلطات مطلقة في التشريع والادراة والمحاكمة وتنفيذ الاحكام ، ولا يخضع لمراقبة أي مجلس او هيئة سوى وزارة الدفاع الاسرائيلية ، التي تضع اعتبارات أمن اسرائيل وضمان تنفيذ اعتبارات انسانية .

ان هذه القواعد كافية لاعطاء صورة متكاملة للوضع الذي أصبحت عليه حقوق الانسان في فلسطين . ان أي اضافة على هذه الصورة ، هي من قبيل التفاصيل التي لا ينفسح مجال هذا البحث مشاريعها في الاستيلاء والاستيطان ، فوق أي

للتوسع فيها . ويمكن مراجعة هذه التفاصيل فى مراجع حيادية مثل التقارير السنوية التى تضعها « اللجنة الدولية الخاصة للتحرى عن أعمال اسرائيل فى المناطق المحتلة » ، كما يمكن الاطلاع على تفاصيل اكثر دقة ، بمراجعة البيانات والمذكرات التى تصدرها اللجنة الاسرائيلية لحقوق الانسان والمواطن ، والتى كان يراسها لغاية العام الماضى البرفسور شاهاك [أنظر ملحق مع هذا البحث نماذج عن هذه البيانات) .

حقوق الانسان فى فلسطين والامم المتحدة

عالجت الامم المتحدة القضية الفلسطينية فى جميع دوراتها [الجمعية العامة] منذ عام ١٩٤٨ ، كما عالجتها معظم المنظمات المتخصصة والهيئات الدولية العاملة فى حقل القانون الدولى والقانون الانسانى ، مثل هيئة الصليب الاحمر الدولية ، واللجنة الدولية لحقوق الانسان وقد وجدت الامم المتحدة والهيئات العاملة تحت اشرافها ، أن مسألة حقوق الانسان هى المدخل الاقل تعقيدا ، والاسهل عبورا لمعالجة القضية الفلسطينية بعيدا عن المضاعفات السياسية التى تعتبر معالجتها من اختصاص مجلس الامن .

فى الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ طرحت القضيــة الفلسطينية فى الجمعية العامة كقضية نزاع سياسى قومى واقليمى ، ولكن بعد عام ١٩٥٠ طـويت القضية فى جدول اعمال الامم المتحدة كقضية قومية سياسية وجرى ادراجها فى جدول أعمال الامم المتحدة كمشكلة « اللاجئين الفلسطينييــن » وكانت الجمعية العامة تناقش فى كل دورة التقرير الذى يرفعه المدير العام لوكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين UNRWA . وكان التقرير بجانب معالجته للناحية المالية والادارية المتعلقة باشراف الوكالة على اعاشة اللاجئين الفلسطينيين ، يتطرق أيضا الى النواحى الانسانية والظروف المعيشيه للشعب الفلسطينى الذى يعيش خارج وطنـه . وكثيرا ما أشارت التقارير المذكورة الى الاسباب السياسية والحقوق القومية التى تجعل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قضية لا يمكن حلها عن طريق الاغاثة والمساعدات الدولية .

اذا أخذنا الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢ نجد أن الامم المتحدة اتخذت بضعة مئات من القـرارات والتوصيات بشأن القضية الفلسطينية .

لقد بلغ عدد هذه القرارات موزعة على أجهزة الامم المتحدة كما يلى : ـ

قرارات الجمعية العامه ١٣٦ قرارا

قرارات مجلس الامن ٦٠ قرارا

قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى [ولجنة حقوق الانسان) ١٠ قرارات .

الاونسكو ١٤ قرارا

منظمة الصحه العالمية ٣٠ قرارا

واكثر هذه القرارات ذات صفة سياسية ومتعلقة بشكل مباشر بالنزاع العربى ـ الاسرائيلى من الوجهة العسكرية والاقليمية . أما مسألة حقوق الانسان فى فلسطين بمفهومها الانسانى القانونى ، فقد نشأت كقضية ذات صفة خاصة فقط بعد عام ١٩٦٧ ، وبعد أن ظهرت اسرائيل « كدولة محتلة » تمارس سياسة متعارضة على طول الخط مع مواثيق واتفاقيات حقوق الانسان فى حالات النزاع المسلح . فبعد عــام ١٩٦٧ اتخذت الجمعية العامه عدة قرارات ، اشارت فيها الى عدم تقيد السياسة الاسرائيلية فى المناطق المحتله بهذه المواثيق . فقد جاء فى القرار رقم ٢٥٣٥ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ « ان الجمعية العامة تؤكد الحقوق غير القابلة للتصرف لسكان فلسطين ، وتلفت نظر مجلس الامن الى السياسة الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة » كما نص القرار ٢٦٧٢ بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٧٠ على الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير ، وتكرر اتخاذ هذا القرار فى جميع دورات الجمعية العامة بعد هذا التاريخ . ولاهمية موضوع حقوق الانسان فى فلسطين ،وما يحمله الاعتداء المباشر على هذه الحقوق من معان ذات مغزى سياسى تنسحب آثاره على الوضع القانونى للشعب الفلسطينى ، فقد اتجه النقاش فى الجمعية العامة الى ربط حقوق الانسان فى فلسطين بالحقوق السياسية والقومية للشعب الفلسطينى فى أرضه ، وفى عام ١٩٦٨ رأت الامم المتحدة أن توكل أمر دراسة وملاحقة أوضاع الحقوق الانسانية فى فلسطين ، الى لجنة حقوق الانسان الدولية المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة . وقد بدأت هذه اللجنة منذ ذلك العام فى ادراج موضوع حقوق الانسان فى فلسطين بجدول أعمال اجتماعاتها السنوية ، وتم فى داخلها اتخاذ قرارات عديدة بشأن هذه الحقوق ، ومن أهم هذه القرارات :

ـ قرار رقم ٦ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٦٨ أكدت فيه حق الفلسطينيين الذين رحلوا عن الاراضى المحتلة سنة ١٩٦٧ فى العودة .

ـ قرار رقم ٦ بتاريخ ٤ مارس ١٩٦٩ عبرت فيه عن اسفها لانتهاك اسرائيل المستمر لحقوق الانسان فى الاراضى المحتلة .

ـ قرار رقم ٧ بتاريخ ٤ مارس ١٩٦٩ دعت فيه الى تسوية سلمية للنزاع ، والى احترام حقوق الانسان فى منطقة النزاع .

ـ قرار رقم ٩ بتاريخ ١٥ مارس ١٩٧١ ادانت فيه اسرائيل لخرقها حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة .

ـ قرار رقم ٨ بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٧٢ عبرت فيه عن قلقها تجاه السياسة الاسرائيلية فى المناطق المحتلة .

وفى القرار الذى اتخذته اللجنة فى ١٣ مارس ١٩٧٢ اعتبرت اللجنة اعمال اسرائيل تجـاه الفلسطينيين بمثابة « جرائم حرب » ، وهو تعبير لم تستعمله الامم المتحدة تجاه أى دولة منذ الحرب العالمية الثانية ، حين اعتبرت محكمة نورنبرج (١٩٤٥) اعمال الحكم النازى الالمانى تجـاه اليهود جرائم حرب ، ثم تقديم المسئولين عنها للمحاكمة ، وحكم على عدد كبير منهم بالاعدام والسجن المؤبد .

وقد ناقشت عدة هيئات دولية موضوع حقوق الانسـان فى فلسطين من زوايا اختصـاصها واهتمامها ، واتخذت بشأنها قرارات مناسبة . فقد اتخذ المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو قرارا فى اكتوبر ١٩٦٨ أوصى فيه اسرائيل بالامتثال للميثاق الدولى المتعلق بحماية الممتلكات الثقافية فى حالة النزاع ، وخاصـة فى مدينة القدس القديمة . وفى عام ١٩٧٠ اتخذ المجلس التنفيذى للاونسكو قرارا اعرب فيه عن قلقه الشديد لانتهاك اسرائيل للميثاق المتعلق بالمحافظة على الممتلكات الثقافية . كما اتخذ فى العام نفسه قرارا ادان فيه حريق المسجد الاقصى .

وفى عام ١٩٧١ دعى المجلس اسرائيل الى المحافظة على الممتلكات الثقافية ، وخاصة الاماكن الدينية الاسلامية والمسيحية فى القدس القديمة . ولما كانت طبيعة النزاع العربى الاسرائيلى تتميز بشراسة الهجمة الصهيونية على المقومات الثقافية والحضـارية للشعب العربى فى فلسطين ، وتعتبر تحطيم هذه المقومات خطوة لابد منها لالغـاء الوجـود الحضـارى العـربى عـن الارض الفلسطينية ، تمهيدا لاحلال الوجود اليهـودى المستورد مكانه ، فان هذه القرارات على الرغم من لهجتها المختلفة ، وعدم انصياع اسرائيل اليها ، تكتسب من الناحية القانونية قيمة وثائقية ذات اهمية بالغة ، عند مراجعة رصيد المـدوان الاسرائيـلى على الشـعب العربى . وان كل من شاهد مدينة القنيطرة السورية ومدن القناة فى مصر ، بعد انسحاب الجيش الاسرائيلى منها ، قد لمس ما اقترفته السلطات الاسرائيلية من اعمال الهدم والتدمير والتشـويه ، المقصـــود للمعالـم الدينية ، والمراكز الثقافية ، والاثار التاريخية . وقد اجمعت عدة مصادر عربية ودولية على أن هذه الاعمال كانت نتيجة لتنفيذ مخططات مدروسـة ، القصد منها اقتلاع الانسان العربى عن الرموز التاريخية والدينية التى تشكل جزءا من ارتباطه بتاريخه وثقافته ، وبالتالى بأرضه ووطنه .

اللجنة الخاصة بتحرى أوضــاع حقــوق الانســان فى فلســطين

كان المؤتمر العالمى لحقوق الانسان المنعقد فى مايو ١٩٦٨ قد اتخذ قرارا اعرب فيه عن قلقه الشديد لانتهاك حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة سنة ١٩٦٧ وطلب من الجمعية العامة للامم المتحدة تعيين لجنة خاصة للتحرى عن هذا الوضع . وقد تم تشكيل هذه اللجنة ، وبدات اعمالها عـام ١٩٦٩ ، ولكن اسرائيل رفضت اسـتقبالها او السماح لها باستقصاء الحقائق حول أوضاع حقوق الانسان فى فلسطين . ولكن وسائل جمع المعلومات واجراء التحقيقات ، بالاضافة الى التقـارير الحيادية الصادرة عن هيئات من داخل اسرائيل ، من بينها شهادات قدمتها اللجنة الاسرائيلية لحقوق الانسان ، قد وفرت للجنة موادا كافية لرفع تقارير سنوية مفصلة حول أوضاع حقوق الانسان فى فلسطين .

وتشمل هذه التقارير على تسجيل الحـالات التالية لاختراق اسرائيل للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، مع تفاصيل حول أسلوب نشوء الحالة وتنفيذ مراحلها :ـ

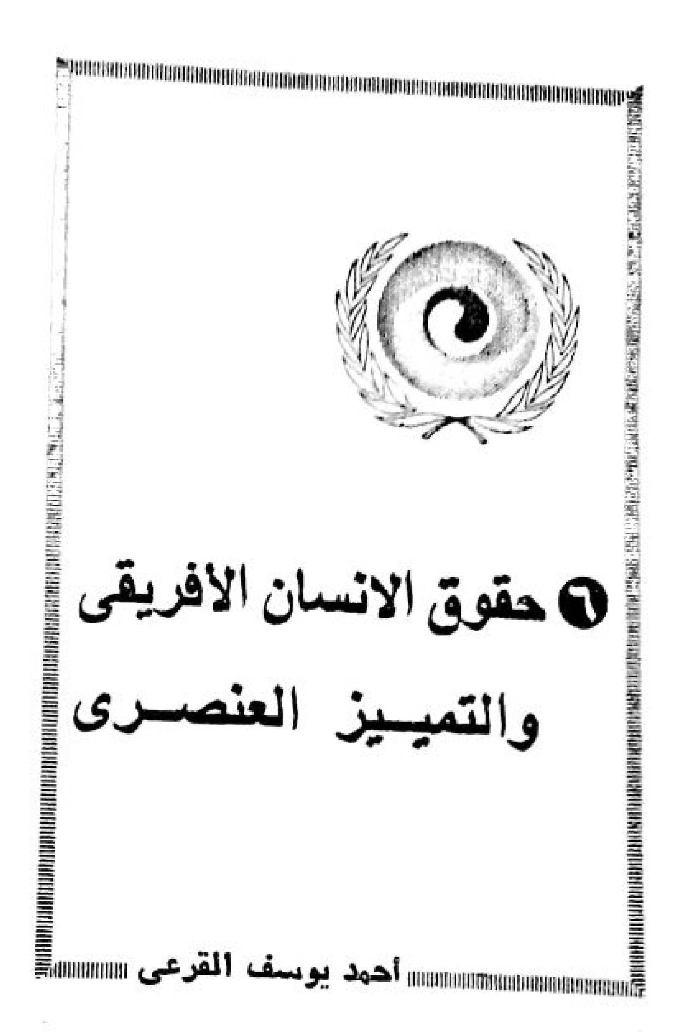
- اجراءات ضم الاراضي واقامة المستوطنات .
- اجراءات ابعاد الاشخاص ، وطردهم من وطنهم .
- اجراءات نسف وتدمير البيوت والقرى والاحياء العربية
- اجراءات المعاملة السيئة للموقوفين دون محاكمة .
- اجراءات الايقاف الاداري دون توجيه تهم معينة .
- اجراءات المعاملة السيئة للمعتقلين في السجون .

وفي تقريرها لعام ١٩٧١ ، قدمت اللجنة تحليلا لعدم شرعية قانون الطوارىء لعام ١٩٤٠ الذي تطبقه اسرائيل على الفلسطينيين الذين يعيشون تحت سلطتها ، وهو القانون الذي تستند الاجراءات الاسرائيلية المذكورة عليه . وقد اكدت اللجنة في تقريرها للعام ١٩٧١ أن هذا القانون يعتبر غير شرعي ، لانه يتعارض مع اتفاقيات جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين تحت ظل الاحتلال . وتضمن تقرير اللجنة حيلا هو الاول من نوعه في تاريخ الامم المتحدة حول « حق كل انسان في العودة الى وطنه » . وتطرق التقرير الى السياسة الاسرائيلية في « العقاب الجماعي » ، واخضاع السكان المدنيين لاحكام العسكرية ، والنجوء الى تحطيم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع الفلسطيني ، والتدخل في شؤون المحاكم والقضاء المدني والشرعي . ويتضمن التقرير كذلك المذكرة التي قدمتها المحامية الاسرائيلية فيليتسيا لانجر الى وزير الامن الاسرائيلي ، بشأن المعاملة التي يلقاها موكلو المحامية من الفلسطينيين الذين تحت التوقيف .

ان هذا السجل الدولي الخاص بالوثائق والقرارات المتعلقة بوضع حقوق الانسان في فلسطين ، لا يشكل سوى جزء من الممارسات الاسرائيلية ضد حقوق الانسان . ومن المعروف ان رقعة هذه الممارسات قد شملت بعض فئات اسرائيلية يهودية [اليهود الشرقيين] . فطبيعة النظام العنصري الذي طبقته السلطات الاسرائيلية لا يتعارض فقط مع الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني ، ولكنه ناشىء عن عملية تناقض تاريخية بين القيم الانسانية المتصلة بحق الانسان بالارض ، والقيم اللا انسانية المتعلقة بالاجراءات اللازمة ، لالغاء هذا التعلق . ولا بد أثناء تنفيذ هذه العملية من ظهور التفسخ والتآكل في فئات النظام في المجتمع الاسرائيلي نفسه . ولئن كانت الامم المتحدة قد عالجت ضمن صلاحياتها ، وتحت ضغوط دولية هائلة ، اوضاع حقوق الانسان في فلسطين على اساس قومي ، فانها أهملت الممارسات الاسرائيلية الخاصة باليهود كجماعة تخضع في هذه الحقبة التاريخية الى نظام يجد في استعباد الاخرين مخرجا لازماته الداخلية الاقتصادية والاجتماعية .

خلاصة وتعقيب

لم يكن قصد هذه الدراسة ، الشمول أو الالمام التام بسرد جميع حالات خرق اسرائيل للمواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان . فتاريخ اسرائيل كمجتمع استيطاني يتعارض في الاصل مع هذه المواثيق . كما أن جميع القرارات الدولية بشأن ادانة السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة في فلسطين منذ ١٩٤٨ ، تشير الى عدم احترام اسرائيل لاتفاقيات جنيف ولميثاق اعلان حقوق الانسان . ان اهمية استعادة وتكرار ومراجعة هذه القرارات بين مدة واخرى ، هو من سبيل تقييمها على ضوء التطورات السياسية للنزاع العربي - الاسرائيلي نفسه . فبعد أن تحولت القضية الفلسطينية بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٥ من قضية شعب طردته القوى الاجنبية من أرضه ، الى قضية البحث عن وسائل اقتصادية لاطعام واسكان هذا الشعب خارج وطنه ، عادت القضية عام ١٩٦٧ تحتل مكان الصدارة بين قضايا التحرر من الاستعمار والاستيطان الاجنبي . وهنا برزت مسألة الحقوق الانسانية في فلسطين ، على نفس المستوى الذي برزت فيه قضية الحقوق القومية والتاريخية لهذا الشعب . أما بعد عام ١٩٧٢ فيبدو أن الناحية الانسانية في النزاع استعادت التحامها مع الناحية القومية ، بحيث اصبح كل قرار بشأن حقوق الانسان في فلسطين ، قرارا يتطلب في الاساس اعادة الحقوق القومية ، وممارسة حق تقرير المصير والسيادة وهذا بالتالي يتطلب اعادة الاراضي الفلسطينية الى أصحابها الشرعيين ، واقامة نظام ديمقراطي دستوري ، وسلطة وطنية فلسطينية ، تضمن لكل مواطن فلسطيني ، عربي كان او يهودي ، نفس الحقوق والحريات في ظل حكومة تحترم الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان .



٦ حقوق الانسان الأفريقى والتميز العنصرى

أحمد يوسف القرعى

تشكل الاوضاع السائدة فى جمهورية جنوب أفريقيا انتهاكا صارخا لحقوق الانسان الافريقى الذى يؤلف اغلبية تصل الى نحو ٨٠ فى المائه من عدد السكان . ويكفى القول أن جنوب افريقيا هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تعلن صراحة عدم المساواة بين رعاياها، ولا تعترف بأية وثيقة دولية خاصة بحمايه حقوق الانسان ، ابتداء من الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، الى المعاهدة الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى — ابارتيد — والمعاقبة عليها، التى اقرتها الجمعيه العامة للامم المتحدة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣ .

ورغم ادانة المجتمع الدولى لنظام حكم الاقلية البيضاء فى جنوب افريقيا . فان حكومة بريتوريا لا تزال متمسكة بموقفها الفكرى العنصرى ، رافضه التخلى عن سياسه الابارتيد ، اذ لا تزال تطبق هذه السياسة فى صرامة وحزم لا هوادة فيهما ، حتى قيل عنها بحق انها « تعادل تنظيم مجتمع على أساس مبادىء الرق » .

صياغة وتطبيق الابارتيد :

ان اجراءين اثنين يشكلان حجر الزاوية لسياسه الابارتيد . وهما التصنيف العنصرى لسكان جنوب افريقيا الى اجناس ، والفصل الجغرافى أو الاقليمى بين هذه الاجناس .

ويجرى تصنيف سكان جنوب افريقيا وفقا للمجموعات العرقية الاربع الرئيسيه وهى : البيض ، اى الاشخاص المنحدرين من اصل اوروبى ويبلغ تعدادهم ٤٫٧٧٩٫٠٠٠ نسمة . والبانتو ، اى الوطنيين من سكان افريقيا الاصليين [١٤٫٨٩٣٫٠٠٠ نسمة] ، والاسيويين اى الاشخاص المنحدرين من أصل اسيوى [٦١٤٫٠٠٠ نسمة] ، والملونين اى جميع الاشخاص الاخرين وخاصة أولئك المنحدرين من أصل مختلط [١٫٩٩٦٫٠٠٠] .

وهذا التصنيف ليس أمرا شكليا لسكان جنوب افريقيا ، اذ انه يحدد لهم اين يمكنهم أن يعيشوا ، وكيف يمكنهم أن يعيشوا ، وما هو العمل الذى يمكنهم ان يؤدوه ، ونوع التعليم الذى يمكن ان يتلقوه ، وما هى الحقوق السياسية — اذا وجدت — التى يمكن أن يتمتعوا بها ، ومن هو الذى يمكن أن يتزوجوه ، ومدى التسهيلات الاجتماعية والثقافية والترفيهية المتاحة لهم ، وبوجه عام مدى ما يكون لهم من حرية فى العمل والتحرك .

وتصف حكومة جنوب افريقيا سياستها العنصريه ، بأنها سياسه تجرى فى أربع قنوات من أجل التطور المتوازى للمجموعات العرقية الاربع السالفة الذكر ، وهى تزعم أن سكان جنوب افريقيا لا يشكلون امة واحدة ، أو شعبا واحدا ، وانما عدة امم أو شعوب . وأنه بناء على ذلك ، ينبغى لكل شعب أن يكون له اقليمه الخاص .

اما الفصل الاقليمى بين المجموعات العرقية فيتم بتقسيم البلاد الى منطقه اوروبيه ومعازل افريقيه ، وهى ما تسمى بالبانتوستانات ، وتشكل ١٣ فى المائه فقط من مجموعة مساحة جنوب افريقيا ، بالرغم من ان تعداد الشعب الافريقى يفوق عدد البيض بنحو أربعة الى واحد . ويبلغ مجموع البانتوستانات التى تم انشاؤها ثمانية

وقد قسمت جماعة السكان التى تتحدث بلغة

الاكسهوزا والتى تشكل ٨ر٣١ فى المائة من مجموع السكان الافريقيين . على وطنيين فيما الى سسكى وسيسكى الملحق به . وجماعه الزولو هى ثانى اكبر جماعه ؛ وتشكل ٥ر٢٧ فى المائه من مجموع السكان الافريقيين . وتشكل جماعه السوتو الشماليين ١ر٠ فى المائة من مجموع الافريقيين ، كما تشكل جماعه السوتو الجنوبيين ١ر١٠ فى المائه . وجماعة تسوانا ٨ فى المائه ، وجماعه الشعد ـ تسونجا ٨ر١ فى المائه ، ٤ر٣ فى المائه عن سوانى . واخيرا هناك جماعه السوازى .

وترانسكى هى البانتوستان الوحيد الذى منح سلطات حكم ذاتى محدودة ، فى صورة مجلس تشريعى عام ١٩٦٣ . وانشئت سلطات اقليميه للجماعات الاخرى فيما بين ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ .

ان مشروع البانتوستان ، يعنى ان الافريقيين سيفقدون كل امل فى المساواة فى الحقوق فى ٨٧ فى المائة من البلاد ، فى مقابل الحكم الذاتى فى ١٣ فى المائة . وعلاوة على ذلك ، فان المعازل لا تحتوى على الموارد الاقتصادية التى توفر الحياة الكاملة لشعب ، اذ توجد بضع صناعات قليلة ، ومصادر غير هامة للعمالة . وعلاوة على ذلك ، فانه يقال ان مساحة كبيرة من الارض التى تعتمد عليها حياة غالبية الافريقيين ، أصبحت غيـر صالحة بفعل التآكل . ومن ناحية أخرى ، فان المنطقة البيضاء تضم جميع المدن الكبرى والموانىء والمطارات ومناجم الذهب والماس .

وتنفيذا لسياسة الابارتيد ، أخذت حكومـة الحزب الوطنى ، منذ أن تولت السلطة فى جنوب افريقيا عام ١٩٤٨ ، فى اصدار مجموعة ضخمة من القوانين التشريعية ، التى تهـدف الى جعل الابارتيد سياسـة فعالة . وقد سن البرلمان مئات القوانين ، وصدرت فى ظل تلك القوانين آلاف التنظيمات والاعلانات والاخطارات الحكوميـة . كذلك فان هناك قوانين فرعية عديدة ، تصدرها المجالس البلدية للمدن فى جميع انحاء البلاد . ويجتمع كل هذا ليشكل الجهاز القانونى الذى ينظم الحياة اليومية ، لاكثر من اربعة اخماس مجموع سـكان جنوب افريقيا ، اى الخمسة عشر مليون شخص من غير البيض .

ويساير ضخامة حجم هذا التشريع العنصرى ، شدة تعقده . فقد عدل الكثير من القوانين عدة مرات ، وهى تحوى نصوصا غامضة ، واللغة المستخدمة فى التعبير لغة ملتوية . وهذه أسباب قد تدفع الى ان تغفر للرجل العادي فى جنوب افريقيا ، حين ينتهى به الرأى ، الى ان مهمة فهم معنى هذه القوانين صعبة للغاية .

والواقع ان هذه الاجـراءات التشريعيـة والاداريه ، تكاد تؤثر فى كافة مظاهر الحياة المدنيه والعائليه والاجتماعيه والسياسيه والاقتصاديه لغير البيض . ويجرى باستمرار حرمان الاغلبيه الساحقه من السكان من الحقـوق الاساسيه ، وحريه التنقل والاقامة وحريه العمل وحريه الزواج ، على اساس العنصر واللـون وحدهما .

شرعيه نضال الشعوب فى جنوب افريقيا :

كان النشاط السياسى الافريقى قبل عام ١٩٦٠ يتركز فى منظمتين همـا : المؤتمر الوطنـى الافريقى ، ومؤتمر الجامعه الافريقيه . وفى اعقاب مذبحه شاربفيل عام ١٩٦٠ ، اصدرت الحكومة العنصريه قانون المنظمات غير الشرعيه الذى اعتبر المنظمتين الافريقيتين السالف ذكرهما غيـر شرعيتين . وعندئذ تحولتا الى تنظيمـات سريه ؛ واعقب ذلك اعلان عدم شرعية منظمتين آخريين ؛ الاولى منظمة بوكو التى نشأت من خلاص المعازل ، وهى حركة مشتقة من حزب مؤتمر الجـامعة الافريقيه ، والثانيه منظمه « حريه الامة » ، وقد اخمدت الحكومة أصوات جميع زعماء المؤتمر الوطنى ومؤتمر الجامعه الافريقيه ، سواء باصدار احكام السجن ضدهم ، أو بفرض قيود علـى حريتهم فى الحركة ، وحرمانهم من الانتماء الى اية منظمة . بل لقد أرسل بعضهم الى المنفـى ، وصدرت أحكام ضد مئات عديدة من اعضاء المنظمات بتهمة الاستمرار او المشاركة فـى نشاطها .

ورغم هذا ، فان التنظيمات الافريقيـة لازالت تعمل سرا فى الداخل ، وتواصل حملاتها الدعائية فى الخارج . ولقد أيدت حركة التحرير الافريقية فى جنوب افريقيا بصفة دائمـة ، التطلع الى مستقبل غير عنصرى للبلاد . ويناضل الوطنيون من اجل مبادىء الامم المتحدة ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وهم يسعون للتعاون بيـن الاجناس ، فى ظل مجتمع واحد يسوده السلام العادل وتكافؤ الفرص . ويعتقدون أن تـركيب الدولة العنصرية ، ينطوى على عوامل عميقـة

ومحتمة للنزاعات والاختلال والانفجارات الاجتماعية . وكان المؤتمر الوطنى الافريقى ، قد اصدر بعد التغييرات الراديكاليه التى حدثت فى استراتيجية وتكتيكه العسكرى . برنامج عمل تضمن ما أسماه بميثاق الحريه . وهو وثيقة تحدد المراع ، وتوضح أى نوع من نظام الحكم سيقيمه الوطنيون فى جنوب افريقيا ، عندما يتولون السلطة .

وقد جذبت الحركة الوطنيه فى افريقيا الى صفوفها ، بعض البيض مثل الافريكانى « ابرام فيشر ، آلان باتون » . كما تحظى حركات التحرير بتييد مادى ومعنوى من جانب منظمة الوحدة الافريقيه ، وكذلك اقرت الامم المتحده مشروعية الكفاح التحريرى لشعب جنوب افريقيا ، من أجل حق تقرير المصير .

ابارتيد . . جريمة ضد الانسانية

وتهديد للسلام العالمى

أثارت تصرفات حكومة جنوب افريقيا ، مشاعر الراى العام العالمى على نحو لم يعرف له مثيل تجاه اية قضية انسانية أخرى . ويمكن للمرء حتى أن يشك فى أن تتلقى جنوب افريقيا من الادانة ما يقل عما تلقاه الحكم النازى عندما كان فى أوج سوئه .

ولقد وصفت الجمعية العامة للامم المتحدة السياسات القائمة على التمييز والاستعلاء العنصرى بأنها « مناقضة ومنافية للكرامة الانسانية » ، وأعلنت أن الابارتيد انكار لحقوق الانسان والحريات الاساسية والعدالة ، وانها بمثابة جريمة ضد الكرامة الانسانية . واقرت بأن سياسات الابارتيد تشكل عقبة كأداء للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعائقا للتعاون الدولى والسلم . واعربت عن أن التمسك بهذه السياسات التمييزية يتناقض مع قوى التقدم والتعاون الدولى من أجل تطبيق المثل العليا للمساواة والحرية والعدالة . كما اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات شجبت فيها سياسة التفرقة العنصرية [الابارتيد] ، بوصفها جريمة ضد الانسانية ، كما وصف مجلس الامن هذه السياسة بأنها تتعارض مع ضمير البشرية .



ولقد ظلت الامم المتحدة تعالج مشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا منذ عام ١٩٤٦ ، وادانت المنظمة الدولية بأجهزتها المختلفة مرارا وبقوة ، سياسة حكومة بريتوريا باعتبارها منافية لمبادىء الميثاق ، وانها تشكل خرقا لالتزامات تلك الدولة كدولة عضو . ومنذ عام ١٩٥٢ والجمعية العامة تصدر ، عاما بعد عام ، قرارات تدعو جنوب افريقيا الى التخلى عن سياسة الابارتيد التى تنتهجها ، كما قام مجلس الامن بتوجيه نداءات مماثلة منذ عام ١٩٦٠ .

وكانت حكومة جنوب افريقيا ترفض باستمرار الاستجابة لمطالب ونداءات أجهزة الامم المتحدة ، بدعوى أن سياستها العنصرية من الشئون الداخلية التى تخرج عن اختصاص الامم المتحدة ، زاعمة أن بحث مسائل حقوق الانسان الافريقى فى جنوب افريقيا من قبل أية سلطة خارجية او دولية ، ينطوى على خرق لاحكام المادة ٢ — ٧ من الميثاق التى تنص على عدم التدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى للدولة .

ولقد رفضت الامم المتحدة وجهة نظر جنوب افريقيا فى هذا الشأن ، على اعتبار ان تضمين رعاية وحماية حقوق الانسان نصوص ميثاق الامم المتحدة ، قد جعل منها مسئولية دولية تقع على كاهل المجتمع الدولى والمنظمة الدولية ، وتخرج بها من نطاق الشئون التى تعتبر من صميم السلطان الداخلى للدول .

لقد حددت الامم المتحدة بوضوح ، متطلبات الحل العادل والسلمى لازمة حقوق الانسان الافريقى فى جنوب افريقيا . ويتلخص فى ضرورة قيام حكومة بريتوريا باطلاق سراح كافة المسجونين والمحتجزين والخاضعين لقيود اخرى ، بسبب معارضتهم لسياسة الابارتيد ، وأن تتشاور مع كل افراد شعب البلاد ، مما يمكنهم من تقرير مصير بلدهم على المستوى القومى ، والسعى لايجاد حل قائم على التطبيق الكامل السلمى لحقوق الانسان والحريات الاساسية للسكان كافة ، بصرف النظر عن العنصر واللون والعقيدة .

وكان يمكن للمنظمة الدولية ان تكتفى باصدار الاعلان العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ ، ولكن تفاقم القضايا العنصرية ، لاسيما فى جنوب افريقيا ، دفع الامم المتحدة لاصدار المزيد من اعلانات واتفاقات حقوق الانسان والقضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية . كما تم تشكيل أجهزة ولجان وادارات تعنى بمكافحه التفرقة العنصرية ، وذلك ضمن بعض أجهزة الامم المتحدة العاملة ، خاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى . نذكر منها على سبيل المثال : اللجنة الخاصة بسياسات التفرقة العنصرية لحكومة جنوب افريقيا ، الوحده المختصة بالفصل العنصرى [ابارتيد] . كما نظمت الامم المتحدة عدة حلقات دراسية عن التفرقة العنصرية ، منها ندوة عقدت فى برازيليا عام ١٩٦٦ ، واخرى عقدت فى كيتوى [زامبيا] عام ١٩٦٧ . كما نظمت الامم المتحدة عدة مؤتمرات دولية لهذا السبب ، منها مؤتمر حقوق الانسان فى طهران عام ١٩٦٨ ، ومؤتمر اوسلو عام ١٩٧٣ . وايقاظا للرأى العام العالمى ، درجت الامم المتحدة على الاحتفال بيوم ٢١ مارس من كل عام كيوم دولى لمكافحة التفرقة العنصرية ، وهو يوافق ذكرى مذبحة شاربفيل فى جنوب افريقيا عام ١٩٦٠ . كما خصصت الامم المتحدة عام ١٩٧١ كعام دولى للقضاء على التفرقة العنصرية ، تخللته مظاهر اعلامية شتى تبين شرور التفرقة العنصرية .

جنوب افريقيا بين المقاطعة الدولية ومصالح الدول الراسمالية

كان من الطبيعى ، ازاء هذا التعنت والتعصب الفكرى . ان تعيش جنوب افريقيا فى عزلة عن المسرح الدولى ، وان تلاحقها الادانات من قبل الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والعديد من المنظمات غير الحكومية التى تمثل قطاعات واسعة من البشرية . ومن جراء هذا ، اضطرت جنوب افريقيا الى الانسحاب من منظمة الاغذية والزراعة عام ١٩٦٣ ، ومن منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية عام ١٩٦٤ ، ومن اليونسكو عام ١٩٦٥ ، كما تم طرد وفد جنوب افريقيا من عدة مؤتمرات لاتحاد البريد العالمى ، واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية ، ومنظمة الطيران المدنى .

هذا ، ولا يكاد عدد الدول الاعضاء فى الامم المتحدة التى لها تمثيل دبلوماسى مع جنوب افريقيا يصل الى العشرين ، وهى من الامريكتين : الولايات المتحدة وكندا والارجنتين والبرازيل ، ومن أوروبا : بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، ألمانيا الغربية ، ايطاليا ، اليونان ، اسبانيا ، هولندا ، سويسرا ، فنلندا ، السويد ، النمسا . ومن افريقيا : ملاوى فقط . هذا بالاضافة الى استراليا وكذلك اسرائيل التى رفعت درجة تمثيلها الدبلوماسى الى درجة سفير فى مارس ١٩٧٤ . ومن المعروف أن نظام الحكم العنصرى فى روديسيا وجنوب افريقيا يتبادلان العلاقات عن طريق بعثة معتمدة لدى كل منهما .

ولا شك ان الدول التى لا تزال تحتفظ بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية مع جنوب افريقيا ، لديها من المصالح المادية ما يجعلها تخاطر بالتعاون مع نظام الحكم العنصرى فى بريتوريا . ولقد أكدت الدراسات التى أعدتها الامم المتحدة حول الاستثمار الاجنبى فى جنوب افريقيا ، أن هذا الاستثمار يلعب بوضوح دورا هاما فى اقتصاديات جنوب افريقيا . ففى عام ١٩٦٥ قدر اجمالى الممتلكات الاجنبية فى البلاد بما قيمته ٤٨.٢ مليون دولار . والدول الدائنة الرئيسية هى بريطانيا التى

تعتبر حصتها اكبر من حصة اية دولة اخرى بمفردها ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية . وكانت هاتان الدولتان تمتلكان معا نحو ٧٠ فى المائه من الاستثمارات الاجنبيه فى جنوب افريقيا فى عام ١٩٦٩ . هناك استثمارات اقل بكثير ، ولكنها لها اهميتها مع ذلك ، وهى تخص منظمات دوليه . وكذلك فرنسا وسويسرا وعدد من الدول الاخرى .

ولا شك أن هذه المصالح المادية كانت الدافع الرئيسى وراء امتناع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على التصويت على مشروع قرار مجلس الامن الخاص بطرد وفد جنوب افريقيا من الامم المتحدة .

ويمكن القول ان احجام الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا عن تطبيق قرارات الجمعيه العامة ومجلس الامن تطبيقا كاملا ، وتردد هذه الدول فى المشاركة فى أى عمل دولى فعال ، قد شجعا حكومة بريتوريا على المضى فى سياساتها المتطرفة الخاصة بالابارتيد ، مما يقلل من فرص الحل السلمى لهذه القضية المستعصية ، ويسفر فى النهاية عن صدام عنصرى حتمى وعنيف لم تشهده المنطقة من قبل ، لاسيما أن الاستقلال المرتقب لكل من موزمبيق وأنجولا ، سيشجع الحركه الوطنية فى جنوب افريقيا على استخدام المزيد من العنف فى كفاحها التحريرى ، طلبا لحقوقها الانسانية المغتصبة .●





٧ حقــوق الانســان فى الدول الاشــتراكية

د. اســكندر غطاس

تسجل الاحداث ، ان بلاد الديمقـراطيات الماركسية التى شاركت عام ١٩٤٨ فى المداولات التى جرت فى الامم المتحدة لوضع « اعلان عالمى لحقوق الانسان » ، امتنعت عن التصويت النهائى على الاعلان ، وكان ذلك تعبيرا منها عن موقف معين ازاء هذه المسألة . وأوضح المندوب السوفييتى هذا الموقف ، فذكر أنه لا قائمة لحقوق الانسان ، الا لتلك التى تتوافر امكانات اشباعها ، وخاصة الامكانات الاقتصادية ، وما خلا ذلك من حقوق معلنة ، فهو ليس سوى خداع ومداهنة . وسيرا على الدرب ذاته ، خاطب خرشوف نائبا أمريكيا عضوا بلجنة الحقوق المدنية بقوله « ما تعدونه حرية فى مجال الحقوق المدنية ، هو فى نظرنا ضرب من الرق » .

ويثير هذا الموقف تساؤلا حول الحكمة التى أملته ، اذ لا يسوغ النظر اليه على أنه من قبيل المزايدة السياسية المحضة ، وانما لابد ان ينم عن فلسفة معينة تناهض تلك التى تبنتها الدول التى اعتنقت الفلسفة السياسية التقليدية فى مجال

أن محتوى حقوق الانسان · وليس ثمة شك ، الخلاف بين كل من دول الديمقراطيات التقليدية والدول التى استوحت نظامها من الايديولوجية الماركسية حول حقوق الانسان ، ينبثق من تمايز تكييف تلك الدول لطبيعة حقوق الانسان ، ومصدرها ، والتزام السلطه حيالها ·

نشــــاة نظرية حقوق الانسان

فى الديمقراطيات الغربيـــة :

استقت الفلسفة السياسية التقليدية ، نظرية حقوق الانسان من فكرة القانون الطبيعــى ، وحاصلهـــا أن الانسان بوصفــه انسانا يحــوز مجموعه من الحقوق اللصيقه بطبيعته ، يعد المساس بها نيلا من الطبيعة الانسانية للفرد ذاته. ورتب سدنه هذا النظر على ذلك قولهم ، انه يتعين على المشرع الوضعى ، تكريس هذه الحقوق ، وتوفير الحماية اللازمة لها · ويعلى هذا التصوير من شان الحقوق الطبيعية ، فيضعها فى مرتبة تسمو من التشريع الوضعى ، فهى قائمة من قبل أن يوجد ، وما هو سوى خادم لها ·

ونلمس صدى هذا التصوير لحقوق الانسان ، فى الاعلانات التى زخر بها القرن الثامن عشر ، وحسبها اعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية الذى سطره جفرسون والصادر فى ٤ يوليو سنة ١٧٧٦ ، حيث جاء فيه « من الحقائق الثابتة أن كل الرجال متساوون ، يحوزون منذ ميلادهم حقوقا يمتنع سلبهم اياها ، مثل الحق فى الحياة ، والحق فى أن يكونوا احرارا ، وحقهم فى التطلع صوب السعادة . ولم تقم الحكومات ، وهى لا تستمد سلطانها من غير ارادة المحكومين ، الا لضمان ممارسة هذه الحقوق » · واعقب هذا الاعــلان صدور الاعلان الفرنسى لحقوق الانسان والمواطن فى ٢٧ اغسطس ١٧٨٩ وردد المعنى ذاته .

وهذه الحقوق هى جزء من القانون الطبيعى المنقوش فى وجدان كل فرد ، وتشغل المركز الاول فى هيكل العلاقات الاجتماعية .

واتسمت الحقوق التى كرستها الديمقراطيات التقليدية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بطابع مزدوج ، فاتصفت بطابــع قانونى أولا ، وبطابع سلبى ثانيا .

وتبدى الطابع القانونى من أن القائلين بتلك الحقوق نشدوا تحقيق مساواة وحرية يكرسهما القانون ، وذلك بغض النظر عن الظروف المادية التى تصاحب التمتع بهما · ويستفاد الطــابع السلبى من أن هذه الحقوق ، تغيت الحيلولة دون تدخل الدولة فى نشاط المواطنين ، عن ثقة فى قدرة الافراد فى التوفيق بين سعادتهم الخاصة وصالح الجماعة · فهى تفرض على السلطة التــزاما سلبيا ، يتحصل فى الامتناع عن اتيان ما قد يعوق انطلاق الحقوق والحريات المقررة للافراد ·

فى محيط هذا التصوير لحقوق الانســان وحرياته ، أرسى ماركس وانجلز أسس مذهبهما ، فادانا ما وصفاه بالنظرة البورجوازية لحقوق الانسان ، واصمين اياها بالزيف والخداع ·

المفهوم الماركسى لحقوق الانسان :

تنبع نقطة البدء عند ماركس وانجلز ، من تصور معين للحرية ، يمكن اجماله على الوجه التالى : فى البدء عاش الانسان أسيرا لطبيعة وعبدا لها ، واستطاع الانسان أن يفك اسارها ، حين وقف على سنن الطبيعة ، وتمكن بالتالى من تسخيرها لخدمة حاجاته · غير أنه ، سرعان ما ظهر شكل مستحدث من الرق ساد على الصعيد الاجتماعى ، وتولد من نمو الملكية الخاصة ، وما أفرزته من طبقات اجتماعية ، عاش أفرادها أسرى وضع اجتماعى استغلالى · وفيما راى ماركس وانجلز ، يبلغ هذا الرق ذروته فى ظل النظــام الرأسمالى ، نتيجة تعاظم بأس الراسماليين فى مواجهة العاملين لديهم · وقدر مؤسسا الماركسية أنهما توصلا الى حل لهذا الاستغلال ، استقياه من المفهوم المادى للتاريخ الذى قدماه ، بوصفه القانون الاساسى للتطور الاجتماعى ، بما يقضى به من أن أسلوب الانتاج يشكل العامل الذى يحدد ، فى المقام الاخير ، مجموع الحياة الاجتماعية · وتفريعا لهذا النظر ، لا تشكل الحرية ، عند ماركس وانجلز ، قيمة ميتافيزيقية ذاتية ، لكنها جزء من الوجود الملموس الذى يحيا الانسان فى محيطه · وتتحصل هذه الحرية ، على نحو ما سطر انجلز ، فى « السيادة على أنفسنا وعلى العالم الخارجى ، وتقوم على معرفة القوانين الضرورية للطبيعة » ، وهذا الادراك ليس معرفة سلبية بقوانين الطبيعة فحسب ، بل ايضا ارادة العمل وفقا لها ، بالنزاع

سننها التى تقود حتما صوب المجتمع الشيوعى ، وهكذا ترتبط الحرية عند ماركس وانجلز ، بالمستقبل ، فتصبح ملكا لاولئك الذين اختاروا السير وفق قوانين التطور التاريخى على النحو الذى كشفاه ، فتعطى الحرية معطى تاريخية تنبض بالحياة ، وتتحقق تدريجيا خلال مجرى التطور التاريخى .

على هذا النحو ، رأى ماركس وانجلز ، أنه اذا كانت معرفة الانسان لقوانين الطبيعة قديما هيأت للفرد أن يسودها ويسخرها لخدمة أهدافه ، فانهما ايضا زودا الافراد بمعرفة قوانين التطور الاجتماعى ، على نحو يوفر لهم قدرة تسيير دفة المسار الاجتماعى صوب الوجهة الصحيحة . فوفقا لماركس وانجلز ، تكون الثورة الاشتراكية وسيلة هذا التطور حين تزيل الملكية الخاصة لادوات الانتاج ، وتتيح بالتالى للفرد تسيير عملية الانتاج والتأثير فى مختلف مظاهر الوجود الاجتماعى . يتضح مما تقدم أن الحرية عند ماركس وانجلز ، ليست مجرد معطى من الدولة والقانون ، وانما تنشأ من جدلية التطور الاجتماعى ومسيرته الحتمية صوب ازالة استغلال الفرد . فهى من ثم ، لا تتحقق الا فى اطار المضمون الاقتصادى والاجتماعى للتنظيم الاشتراكى ، فتستمد الحرية وجودها من ازالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية فى أعقاب الثورة الاشتراكية ، وليس من التنظيم القانونى لها ، بل ، ان ماركس وانجلز توقعا حتمية زوال هذا التنظيم كشأن الدولة فى ذبولها وزوالها .

وفى ضوء هذا التصوير لمفهوم الحرية تبرز عدة نتائج ، نجمل أبرزها فيما يلى :

أولا : رفض الماركسية اللينينية للمفهوم التقليدى لحقوق الانسان :

تطلع مؤسسا الماركسية ، الى الحقوق والحريات التى كرستها المواثيق اللبرالية ، وحاولا أن يكونا منصفين فى الحكم عليها ، فلم يجحدا ما حققته من طفرة تقدمية ، حين أزالت رواسب الامتيازات الطبقية التى استأثر بها أفراد طبقة الاشراف ، وأعلنت المساواة فى الحقوق بين جميع أعضاء الجماعة . غير أن الحقوق التى كرستها الايديولوجية الليبرالية ، جاءت قاصرة ، فى نظر الماركسية ، لكونها تتجاهل حقيقة الفرد بوصفه مجموعة من الروابط الاجتماعية ، ينبغى ان تنبع حقوقه وحرياته من ظروف وجوده الاجتماعى ، دون الاكتفاء باشادة نظرية بسمو طبيعة الفرد الادمية على نحو ما تتشدق اعلانات الحقوق البورجوازية . فوفقا لقول مأثور لماركس « ليس وجدان الافراد بالذى يحدد وجودهم ، بل على العكس ، يتحدد وجدانهم تبعا لوجودهم الاجتماعى » ومن ثم ، لا تضحى الحقوق مجرد « قدرات » « ورخص » تلتزم السلطة احترامها ، انما يتعين النظر اليها بوصفها « حاجات » تنشأ من الوجود الاجتماعى وتفرض على السلطة ضرورة اشباعها دون الاقتصار على احترامها . فماركس يتطلع الى حرية الانسان « المجسد بدمه ولحمه » فى معيشته اليومية ، ومن خلال صراعه مع قوى الطبيعة والمجتمع والافراد الاخرين ، فيتعين أن تواجه الحقوق هذا الصراع الذى يحياه الفرد فى وجوده الملموس .

ثانيا : ارتباط تحقيق الحقوق بتفجير الثورة الاشتراكية :

يترتب على التصوير المتقدم للحقوق والحريات ، أنها لا تستقيم الا فى ظل السلطة الاشتراكية التى تشيد غداة الثورة الاشراكية ، فتتحقق على نحو مرحلى اطرادا ودعم القاعدة الاقتصادية للمجتمع الجديد ، فتتقرر الحقوق تدريجا للعاملين خلال مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، الى أن تبلغ اقصى مداها عند حلول مرحلة الشيوعية .

ويشير المفكرون الماركسيون الى التزام السلطة الاشتراكية توفير الامكانات المادية اللازمة لاشباع الحقوق ، وكفالة الحريات المعلنة ، حتى تضحى قدرات فعلية متاحة للمواطنين . ويقترن هذا المطلب بتطوير لمضمون الحقوق ذاتها . فهى ، لم تعد مجرد الحقوق التقليدية التى تقنع باعلاء مكانة الفرد والاشادة بسموه ، لكنها فى المقام الاول ، حقوق اجتماعية واقتصادية ، تنبثق من صميم الظروف المعيشية للافراد ، وتتولى السلطة تدبير وسائل اشباعها .

ونلمس انعكاس هذا المطلب فى المواثيق السياسية والدستورية التى تناولت « حقوق » عضو الجماعة الاشتراكية ، ورسمت دور السلطة حيالها . فنطالع فى « اعلان حقوق الشعب العامل والمستغل » ، الذى قدمه لينين وصدق عليه مؤتمر السوفييتات الثالث فى ١٢ يناير سنة ١٩١٨ نصه « ان الجمعية التأسيسية ، اذ تأخذ على عاتقها المهمة الاساسية التالية ، وقوامها القضاء على كل استغلال الانسان للانسان ، وازالة التقسيم الطبقى للمجتمع كلية ، وسحق مقاومة المستغلين سحقا لا رحمة فيه ولا شفقة ، وتنظيم المجتمع على اساس اشتراكى ، وانتصار الاشتراكية فى جميع البلدان ، تقرر بالاضافة الى ذلك : ١ ـ الغاء الملكية الخاصة للارض ، واعلان كل الارض مع جميع المبنى والحيوانات وسائر الادوات التى تستخدم فى الانتاج الزراعى ملكا للشعب العامل بأسره . ٢ ـ تأكيد القانون السوفييتى بشأن الرقابة العمالية والمجلس الاعلى للاقتصاد الوطنى ، بغية ضمان السلطة للشعب العامل ، وبوصفه الخطوة الاولى صوب تسليم المصانع والمعامل والمناجم والسكك الحديدية وغيرها من وسائل الانتاج والنقل ، تسليما تاما ، وعلى سبيل الملكية ، الى دولة العمال والفلاحين ... الخ » هكذا نرى كيف ترسى السلطة السوفيتية الوليدة ، القاعدة الاقتصادية التى يرتفع فوقها الصرح العلوى السياسى ، بما يتضمنه من حقوق وحريات مقررة للعاملين ، وتكون القاعدة الاقتصادية ضمان تمتع العاملين بتلك الحقوق .

وقد حافظ الدستور السوفييتى الصادر عام ١٩٣٦ ، والذى لازال ساريا حتى الان ، على النهج ذاته . فنطالع فيه تحديدا لمعالم القاعدة الاقتصادية التى يرتفع عليها صرح البنيان السياسى السوفييتى ، والتى تشكل نبعا للحقوق والحريات التى يمكن تقريرها للمواطنين . فبعد ان والحريات التى يمكن تقريرها للمواطنين . فبعد ان تناول المشرع الدستورى السوفييتى فى الفصل الاول بيان « البناء الاجتماعى ، والاقتصادى للدولة السوفييتية ، موضحا فى المادة الرابعة من الدستور أن « الاساس الاقتصادى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو النظام الاشتراكى فى الاقتصاد ، والملكية الاشتراكية لادوات الانتاج ووسائله ، اللذان رست دعائمهما على اثر تصفية النظام الراسمالى فى الاقتصاد ، والغاء الملكية الخاصة لادوات الانتاج ووسائله ، والقضاء على استغلال الانسان للانسان » ، تناول فى الفصول التالية اسس البناء السياسى السوفييتى ، وخصص الفصل العاشر لـ « حقوق المواطنين وواجباتهم الاساسية » . وحرص المشرع الدستورى على أن يقرن النص على الحق ، ببيان الوسيله التى تتيحها السلطة لضمان تمتع الافراد بالحق المقرر لهم . فبالنسبة « للحق فى العمل » ويأتى فى طليعة قائمة الحقوق المقررة للافراد ، نص الدستور فى المادة ١١٨ على أن « لمواطنى الاتحاد السوفييتى الحق فى العمل ، اى أن لهم الحق فى الحصول على عمل مضمون ، ولقاء أجر يتناسب وكيف العمل وكمه . وهذا الحق يؤمنه التنظيم الاشتراكى للاقتصاد الوطنى ، والنمو المطرد للقوى الانتاجية للمجتمع السوفييتى ، وازاله احتمالات الازمات الاقتصادية ، والقضاء على البطالة » . ودرج الشارع الدستورى السوفييتى على السنة ذاتها بالنسبة لسائر الحقوق المقررة ، فحين نص فى المادة ١١٩ على « حق المواطن السوفييتى فى الراحة » ، أردف النص على أن هذا الحق يكفله تحديد ساعات العمل ، وتقرير عطلات للعاملين ، وتوفير دور الراحة لهم . واذ تنص المادة ١٢٠ من الدستور على « الحق فى الضمان المادى فى الشيخوخة وفى حالة المرض وفقدان القدرة على العمل » ، تضيف الفقرة الثانية أن ضمان هذا الحق يستند الى تقرير نظام التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى للعاملين . وأيضا بالنسبة « للحق فى التعليم » المنصوص عليه فى المادة ١٢١ من الدستور ، يجد ضمانته فى الاخذ بنظام التعليم العام والالزامى وتقرير مجانية التعليم . ونص الدستور فى المادة ١٢٢ على مبدا المساواة بين الرجل والمراة فى الحقوق ، وتضمنت بيان سبيل تحقيق هذه المساواة ، فنصت على حق المراة فى تقاضى اجر مساو للرجل ، ومزاولة وظائف مماثلة لتلك التى يزاولها ، وتمتعها بنفس الامتيازات المقررة له فى مجالات التأمينات الاجتماعية والتعليم والراحة . وتمضى هذه المادة فى تسيير السبيل أمام المراة حتى توفق بين التزاماتها المهنية وواجباتها الاسرية ، فتنص على حق المراة فى الحصول على اجازة بأجر اثناء الحمل فضلا عن توفير دور الحضانة ورياض الاطفال .

والى جانب النص على الحقوق الاجتماعية المستحدثة ، يقرر الدستور الحقوق التقليدية التى

نصادفها فى دساتير الديمقراطيات الغربية . فنص الدستور على مبدا المساواة فى الحقوق بين مواطنى الاتحاد السوفيتى [المادة ١٢٣] وحرية العقيدة بوجهيها ، بمعنى حرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية الدعاية اللادينية ١٢٤ وحرية الراى والصحافة والاجتماع والسير فى مواكب [م ١٢٥ ، والحرية الشخصية م ١٢٧] وحرمة المنازل وسرية المراسلات [م ١٢٨] [١] .

وسارت الديمقراطيات الشعبية على الدرب ذاته الذى سلكه التطبيق السوفيتى . واذا اخذنا التجربة اليوغوسلافية مثالا ، نجد الدستور الصادر عام ١٩٦٣ يقدم لنا التكييف التالى لحقوق الانسان . نصت الفقرة الاولى من المادة ٣٢ على ان « حريات وحقوق الانسان والمواطن لا تقبل التصرف فيها . وهى تعبير عن العلاقات الاشتراكيه والديمقراطية التى يكفلها هذا الدستور ، والتى يتحقق بها تحرير الانسان من كل الوان الاستغلال والتحكم ، فيملك بوساطته ان يخلق بعملة الشخصى والجماعى ، كل الظروف اللازمه لرفاهيته ، والتعبير عن نفسه ، وحماية ذاته ، وصون كرامته الانسانية » . وترتيبا على هذا النظر ، التزم المشرع الدستورى اليوغوسلافى التقليد الذى درجت عليه الدساتير الماركسية من حيث الجمع بين النص على مبدا الحرية المقررة ، وبيان الوسيلة المتاحة للتمتع بها ، على النحو الذى رايناه عند عرض التطبيق السوفيتى . ومن المفيد الاشارة فى هذا الصدد ، الى ان المشرع الدستورى اليوغوسلافى واكب ، فى الدستور الاخير الصادر فى فبراير سنة ١٩٧٤ ، احدث الاتجاهات العالمية ، حين أولى حماية البيئة اهتماما ملحوظا ، فنص فى المادة ١٩٢ على « حق الفرد فى التمتع ببيئة صحية » والتزام الدولة تهيئتها واردفت المادة ١٩٣ تأكيد التزام كل من يقوم باستغلال الاراضى او المياه او الموارد الطبيعية ، العمل على الحيلولة دون تلوث البيئة .

ثالثا : التزام حقوق الانسان هدف دعم النظام الاشتراكى :

حين تربط الماركسية بين الحرية ، وبين معرفة قوانين التطور الاجتماعى وارادة العمل فى اتجاه الحتمية التاريخية التى حددها ماركس وانجلز ، ترتب الانظمة الماركسية على ذلك ضرورة ان تكون ممارسة الحقوق والحريات المقررة داخل الاطار الذى ترسمه اكثر الهيئات وعيا فى المجتمع ، والحائزة للمعرفة الصائبة لتلك القوانين ، الا وهى « الحزب الشيوعى » فالحزب ، كما وصفه لينين ومؤيده فى ذلك خلفاؤه ومريدوه ، هو الشكل الاسمى لتنظيم الطبقة البروليتارية ، وطليعتها الثورية المزودة بالمعرفة الصائبة للقوانين العلمية للتطور الاجتماعى . وتبعا لذلك ، ينعقد له اختصاص ارشاد الطبقة العمالية وقيادتها فى المراحل المختلفة لنضالها واذ يتبوا الحزب هذه المكانة فهو الذى يحدد ابعاد الحقوق والحريات فى المجتمع الماركسى ، ممتثلا فى ذلك لقوانين التطور الاجتماعى التى اكتشفها ماركس وانجلز ، وموجها بالتالى دعم النظام الاشتراكى ، توطئة للانتقال الى مرحلة الشيوعية .

ويضفى هذا التصوير للحرية بوصفها الارادة الواعية الممتثلة لاهداف النظام الاشتراكى طابعا جماعيا عليها ، ومغايرا لمفهومها التقليدى الفردى . وقيل بحق ، انه فى حين ترتكز الحقوق والحريات فى الديمقراطيات التقليدية على فكرة « الخيار » فانها فى الانظمة الماركسيه تكون ادنى الى مفهوم « حريات الاذعان » ، فتعكس الامكانيات المتاحه لكل فرد ، لكى يسهم فى النظام الذى يتمثله القادة النظام الوحيد الكفيل بتحقيق ازدهار الفرد والجماعة معا . ويتسق هذا النظر وما تعلنه الايديولوجية الماركسيه الرسمية ، من ان الديمقراطية الاشتراكية التى تشيدها هى « ديمقراطية موجهة » يسيرها الحزب والدولة بهدف تنمية الاشتراكية وبناء الشيوعية .

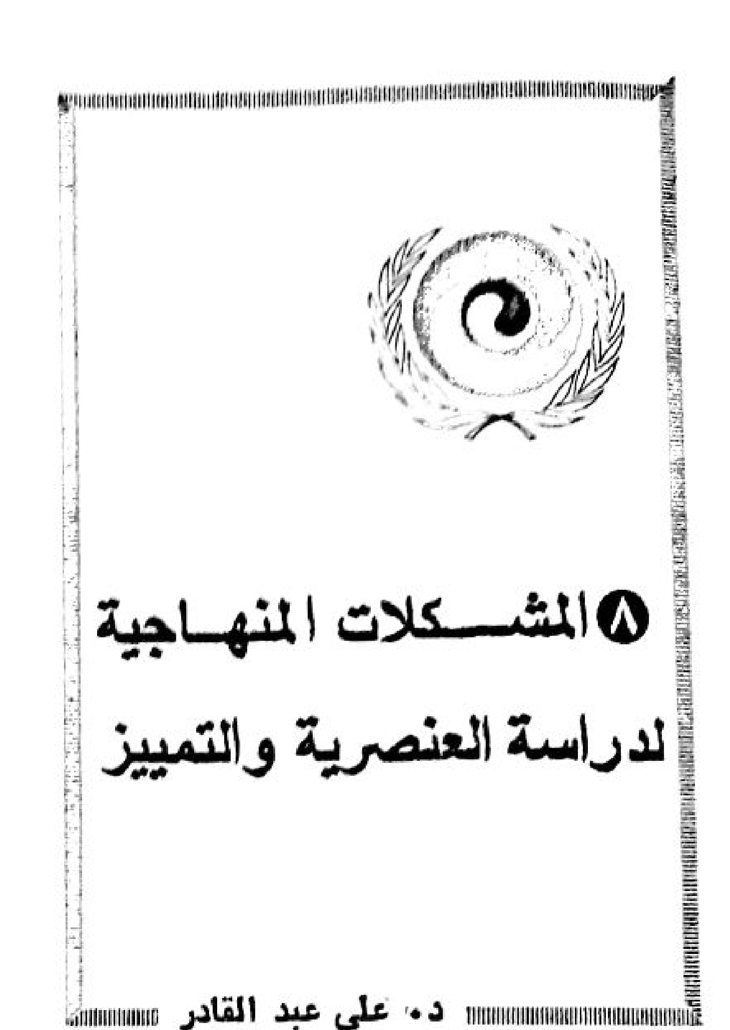
وتعكس الدساتير الماركسية هذا المفهوم للحقوق والحريات . فنجد مثلا على صعيد ممارسة الحقوق السياسية ، تستأثر المنظمات الجماعية بحق الترشيح لعضوية المجالس النيابية فتقصر المادة ١٤١ من الدستور السوفيتى هذا الحق على « المنظمات الاجتماعية وجمعيات العاملين ومثالها منظمات الحزب الشيوعى والنقابات والتعاونيات ومنظمات الشباب والجمعيات الثقافية » كما ان المادة ١٢٥ من الدستور السوفيتى التى كرست حرية الراى وحرية الصحافة وحريه الاجتماع وحرية التظاهر فى

٥٨
الشوارع ؟ قاطعة الدلالة فى الافصاح عن هدفة تلك الحريات ومداها ، اذ قصرت ممارستها فى اطار « مصالح العاملين وتوطيد للنظام الاشتراكى » . ولم يشذ الدستور اليوغوسلافى الاخير عن هذه القاعدة ، اذ حظرت المادة ٢٠٣ منه استخدام الحريات والحقوق المقررة فيه ، بهدف النيل من اسس مجتمع التسيير الذاتى الاشتراكى اليوغوسلافى .

عرضنا فيما تقدم ، المعالم البارزة لنظرية حقوق الانسان فى الفكر والتطبيق الماركسى اللينينى ، ويجمل فى ختام هذا العرض ، التنويه بأن هذه النظرية انعقد لها فضل غير مجحود فى تلافى العديد من المثالب التى انطوت عليها النظرية التقليدية لحقوق الانسان . فقد أخذ على هذه النظرية اقتصارها على الجانب الشكلى لتلك الحقوق ، دون الغوص فى اغوار المتطلبات المعيشية للفرد ، وما تقتضيه من توفير قاعدة مادية تتيح أشباعا فعليا للحقوق المعلنة . وما القلاقل التى هزت المجتمعات العمالية فى اوروبا ، الاخير شاهد على القصور الذى اعتور النظرية التقليدية لحقوق الانسان . وصدق المفكر الفرنسى ديفرجيه حين وصف الجماهير العاملة فى هذه المجتمعات بقوله « ثار العاملون حين ادركوا أنهم مدعوون الى وليمة الحرية ، ولكنهم عاجزون عن الجلوس الى مائدتها » فلا غرور « ان وجدت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية طريقها الى دساتير العديد من دول الديمقراطيات التقليدية ، وكان ذلك بتأثير من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية والاحزاب الماركسية ـ اللينينية ، وشكل هذا التطور ظاهرة ملموسة غداة الحرب العالمية الاولى ، حتى كان تتويجه عالميا بصدور «الاعلان العالمى لحقوق الانسان » الذى اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ [المواد من ٢٢ الى ٢٨. وتدعم هذا الاتجاه فى أعمال المنظمة الدولية ، بوضع ميثاقين لحقوق الانسان فى ديسمبر ١٩٦٦ ، اختص احدهما بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتناول الثانى الحقوق المدنية والسياسية .

واذا انتقلنا الى ساحة الدول الماركسية ، فليس شك فى أن المواطن فى هذه الدول فاز على الصعيد المادى بحقوق عديدة افتقدها فى ظل الانظمة السابقة على قيام الحكم الاشتراكى . ولكن « ليس بالخبز وحده يحيا الانسان » فالقول بتحقق التطابق بين الحاكم والمحكوم وانعقاد « الاجماع » حول الحقيقة العلمية المطلقة التى ينطق بها الحزب الماركسى ـ اللينينى ، قول يعوزه الدليل ، سيما وان العديد من العقائد الماركسية ـ اللينينية لاتعلو على النقد، فضلا عما تقدم ، ينطوى وضع الحقوق والحريات تحت وصاية الحزب ، يحددها كما وكيفا ، على احتمال اهدار تلك الحقوق تماما . وقد أماط زعماء ماركسيون اللثام عن عديد من الانحرافات ، قارفتها القيادات الحزبية بدعوى الذود عن النظام الاشتراكى ، ولعل حكم ستالين وبريا اصدق شاهد على ذلك ولذا يغدو مطلب الكثرية والحوار على صعيد ممارسة الحقوق والحريات مطلبا ملحا ، ويشتد هذا الالحاح فى العديد من الدول الاشتراكية فى الحقبة الراهنة ، والامل معقود فى أن يتحقق ذلك اطرادا وارتفاع ، مستوى المعيشة ودرجة النمو الحضارى للمجتمعات الاشتراكية ، ولا شك أن سياسة الوفاق الدولى التى بزغ فجرها حاليا بماتفرزه من انفتاح وحوار يدور مع المجتمعات الاخرى ، سوف تدعم الاتجاه نحو تكثيف الحريات وتعميقها .





٨ المشـــكلات المنهــاجية لدراسة العنصرية والتمييز

د. علي عبد القادر

تثير دراسة شئون الاقليات في اي مجتمع مهما اختلفت مستويات حضارته ، درجات متفاوتة من الحساسيات ، لا تشجع الباحثين والكتاب على تركيز انتباههم وجهودهم في تحليـــلات علميـــة ، نترى هذا الميدان من ميادين الدراسات الانسانية . وسواء انتمى الكاتب الى الاكثرية أو الاغلبية في مجتمعه ـ وخاصة في المجتمعات النامية القلقة ـ فان نداء الوحدة الوطنية الذي لا يعلو عليه صوت آخر ، لابد أن يسكت مثل هذا الكاتب ، فالفتنة نائمة ، ولعن الله من يوقظها .

لذا كانت حصيلة ما كتب في هذا الموضوع ، وما يرتبط به ، ضئيلة نسبيا في كافة اللغات وليس في اللغة العربية فحسب ، كما يلاحظ ان كثيرين ممن اولوا هذا الموضـــوع عنـــايتهم ، كانوا من الباحثين المنتمين الى الاقلية اليهودية ، ولم يتورع بعضهم عن ايراد آراء مشبوهة ، خاصة عند معالجة مشكلات الاقليات اليهودية ، في بعثرتها وانتشارها في ارجاء العالم المختلفة ، أو في معالجة مشكلات الاقليات الزنجية في الولايات المتحدة الامريكية لا بطريقة سياسية غامضة ، بترح الى النسب الدعائي لاصوات اقليات من الممكن ان تعاطف معهم ـ ولو ظاهريا ـ لكسب الرأي العام العالمي والامريكي ، لنصرة دعاوى الاستيطان الصهيوني في الشرق الاوسط ، او الغزو الاقتصادي لبلاد افريقيا الجديدة وجنوب شرقي اسيا .

واذا اصطلحنا على توسيع نطاق مفهوم « الاقلية » واخراجه من نطاق اللون والدين واللغة والجنس ، ليشمل قضايا اخرى كمشكلات المهنيين والمغتربين وهجرات العمـــال ، فان المعلومات الجادة ، والدراسات الاصيلة المتاحة ، تجعل تنظيم علاقات ترابطية في تسلسل علمي منطقي ، يكفي لاستنباط تعميمات قابلة للاختبار والتقنين النظري ، ضربا من الصعوبة بمكان . ناهيك عن الامل في الوصول الى التعرف على تلك القوانين التي تساعد على حساب التوقعات .

وعالم الدول الناطقة باللغة العربية ، في حاجة الى دراسات علمية جادة في هذا المجال ، عندما ننظر اليه في مساحته الممتدة من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي : حيث أقليات دينية ، ودعاوى عنصرية ، واختلاف في اللهجات يصل الى درجة تميزات لغوية ، بالاضافة الى فروق حضـــارية ضخمة ، تسبب شعورا بالعظمة والاستعلاء عند بعضهم ، وشعورا بالاحباط عند آخرين . بل ان اكتشافات البترول عند بعض الاقليات العددية في العالم الناطق بالعربية ، قد خلقت متغيرات جديدة في علاقات القوى لمنطقة توزعت فيها مـــراكز الحضارة ومنابعها في غير مواطن الثروة المادية ، ثم كانت الهجرات اليهودية الى المنطقة من الكثير من انحاء العالم ، ممثلة لقلة عددية ودينية ، متمتعة بقدرات عسكرية ، ومهارات اعـــلامية لتتحدى ما كان يسود المنطقة عموما من توازن وهدوء نسبي ، وما كانت تتوارثه من تقاليد وانماط سلوك وحياة .

ودراستنا هذه تحاول تعريف القارىء ببعض من محاولات الاقتراب من المشكلات المنهاجية التي تواجه الباحث في موضوع الاقليات ، توصلا الى منهج علمي قادر على التجربة والاختبار ، يعين على تقييم وتقدير ما يقدم من شروح وصفية وعلية لبعض ظواهر سلوك الاقليات في مجتمعاتهم حيال

الاكثرية من جانب ؟ ومدى تحملهم أو تفهمهم لتصرفات وسلوك تلك الاكثريه من جانب اخر . والمشاكل المنهاجية التى يواجهها الباحث كثيرة ومعقدة الى حد كبير ، بينما الحرص والدقة فى تناول موضوعات مثل هذه الدراسات مطلوبان بالضرورة .

وتبسيطا لمنهاج البحث ، نقسمه الى ثلاثة اجزاء رئيسية ، لا غنى لاحدها عن الاخر ، بل هى تشكل جميعا صيغة واحدة ، لا تتضح عناصر الظاهرة بدونها ،

الجزء الاول : ويتصل بالمشكلات المنهاجية على المستوى الجزئى Micro-Level حيث وحدة التحليل هى الفرد كعضو فى جماعة بشرية — سواء اكان منتميا الى الاكثرية أو الى احدى أقليات مجتمعه — ونضرب لذلك مثالا بمسائل التحيز والتعصب Prejudice وما تحويه من علاقات متداخلة مترابطة بها ، فى شكل معاملات بقلق Anxiety ، والاحباط Frustration والتسلط Authoritarianism ، والتزمت Rigidity والشعور بالاغتراب وعدم الارتباط Alienation والمحافظة Conventionalism ، والتقليدية Conservatism ، والاهتمام الزائد بالوضع الاجتماعى Status Concern كما تشتمل على خلفيات كالتعليم والمهنة والدين ودرجة المرونة الاجتماعية والبيئة . ولكن كثيرا من هذه المعاملات يتداخل مع بعضه بعضا ، بحيث يصعب التمييز فيما بينها وفصلها ، حتى يمكن للباحث أن يتتبع علاقات سببية للظاهرة موضع دراسته ، ومن ثم يكون الاتفاق صعبا على مدى صلاحية نموذج سلوكى صالح بدرجة كافية ، لاختبار معاملات ومتغيرات شخصية ذلك الفرد عضو الجماعة البشرية محل الدراسة .

وقد ظهرت فى الولايات المتحدة الامريكية دراسات عدة — وان كانت ذات كفاءة محدودة — تعالج مثل هذه المتغيرات ، فى محاولة لتجاوز مرحلة الوصف والتصنيف ، الى ربط المتغيرات ببعضها بعضا ، ولكن النتائج التى توصلت اليها ، قد تضاربت فى الكثير من الاحيان ، ونضرب لذلك مثالا بالدراسات التى اجراها بيجر وفوتياديس مستخدمين مقاييس مقننة لاختبار متغيرات التعصب والاغتراب والاهتمام الزائد بالوضع الاجتماعى مثل مقاييس California F. Scale Kaufman's Status Concern Scale. Srole's Alienation Scale.

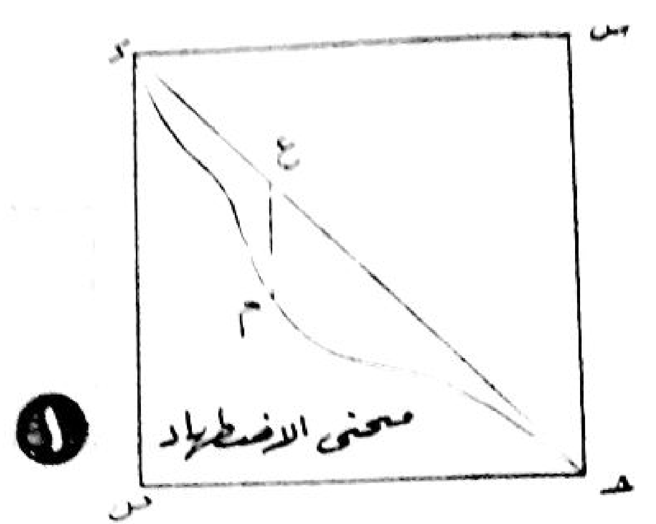
الجزء الثانى : ويتصل بالشكلات المنهاجية على « المستوى الكلى » ، حيث تكون وحدة التحليل هى الجماعة كمكون للمجتمع ككل . وقد كانت هناك دراسات كثيرة اجتماعية وانثروبولوجية وتاريخية لعلاقات جماعات الاقلية ، ولكنها ظلت لفترة طويلة تعتمد على الوصف والتسجيل ، فى حين أن مجال القياس الكمى ما زال فقيرا .

فهناك مثلا دراسات وصفية لا حصر لها عن زنوج الولايات المتحدة الامريكية فى مجال الاسكان والتعليم وعضوية الهيئات الدينية أو التنظيمات الحزبية ، أو فى مجال الحرف وانواع المهن التى يقبل عليها الزنوج أو الملونون ، أو يضطرون اليها ، ولكن ما نتج عن ذلك فى شكل فرضيات نظرية وتعميمات ، قليل نادر ، واعتقد انه باستثناء بعض الدراسات فى الثقافات المتداخلة لبعض المجتمعات الاوربية فان حال مثل هذه الدراسات الكمية ليست اسعد منه فى أمريكا .

هكذا ادت صعوبة قياس درجات الاضطهاد والتفرقة على المستوى الكلى مثلا ، الى اعاقه اجراء دراسات مقارنه داخل المجتمع او بينه وبين مجتمعات اخرى . فاذا اخذنا فى الحسبان ، ارتفاع تكاليف البحث الكلى من حيث تكاليفه ، وطول الفترة الزمنية اللازمه لاجرائه ، فان توقعات تقدم مثل هذه الدراسات لا تبشر بتقدم سريع ، خاصة عندما يحرص الباحث الدقيق على عدم استخدام الاحصائيات العامة التى تجمع لاغراض متفرقة ومتشعبة ، بل يحاول ان يقوم بجمع المعلومات التى يراها متصلة بموضوع بحثه مباشرة بنفسه ، وعلى قدر امكانياته ، مما يضطره الى اختصار ميدان جمع معلوماته على قدر الاستطاعة ، الامر الذى يسيء الى محتوى الدراسة وقيمتها العلمية .

ولقد كانت الولايات المتحده الامريكية وما زالت — على ما تقدم ، من افضل حقول دراسة الاقليات على هذا المستوى الكلى ، اذ اتاحت الحاسبات الالكترونية وما صاحبها من ثورة فى مجالات البحوث الكمية ، مجالا مناسبا للتقدم فى مثل هذه البحوث ، الا ان متاهات تحديد المفاهيم والمصطلحات ، ظلا يلقيان ظلالهما الكثيفة على امكانيات هذا التقدم والتطور .

ومن الامثلة على تلك المحاولات ما قدمه الدنكنز Duncans فى شكل منحنى الاضطهاد المبين فى الرسم التوضيحى رقم (١) .



وقد حاولت هذه الدراسة ان تحصى نسبة الاقلية فى كل حى سكنى على حدة ، ثم رتبت هذه الاحياء على حسب هذه النسب ، وحددت نسب السكان البيض الى السكان الملونين س ج ، ص جـ ـ كما فى الرسم . وحيثما كان الاضطهاد او التفرقة منعدما ، كان الخط المستقيم جـ ـ د ، وكل ابتعاد عنه مثل ع م يمثل درجة من درجات هذا الاضطهاد او التفرقة القائمة على اختلاف لون السكان .

ولعل فى هذه الدراسة ومثيلاتها ، ما قد يقترح علينا اجراء دراسات ميدانية للتوزيعات السكانية فى بعض مدن مصر الكبرى مثلا كالقاهرة والاسكندرية ، خاصة فى أحياء مثل غيط العنب وبياصة الشوام فى الاسكندرية ومنطقة شبرا بالقاهرة ، وكذلك اماكن التجمع السكانى للعمالة المهاجرة من الوجه القبلى وتمركزها فى أحياء معينة من تلك المدن ، أو اجراء دراسات مماثلة فى مدينة الكويت وضواحيها للتعرف على دلالات تمركز البدو فى منطقة كيفان والسالمية وقرية الجهرا ، أو المواطنين الكويتين المثقفين فى منطقة الخالدية والروضة والعديلية أو العمالة الفلسطينية المهاجرة فى منطقة محافظة حوالى ، أو ذوى الاصول الايرانية فى منطقة الدسمة وبنيد القار الساحلية ، وما اذا كان لهذا او لذاك من دلالات لبعض الانجاهات الاجتماعية أو السياسية ، ومدى تاثير ذلك على السلوك الانتخابى فى الاقتراع العام لمجلس الامة ، أو شرعية الهجرات الايرانية بالذات واكتساب حقوق المواطنة ولو من الدرجة الثانية فى الكويت وهكذا ، ناهيك عن توزيعات السكان على اسس دينية كما هو الاحتمال فى بيروت . او التوزيع العرقى لمدن شمال السودان والخرطوم على وجه التحديد .

الجزء الثالث : حيث يتكامل ويندمج المستوى الجزئى والمستوى الكلى ، فالترابط والتشابك ومرونة حركة التعامل بين المستويين تشكل تحديا للباحثين فى العلوم الاجتماعية الانسانية من خلال بعدين :

١ ـ بعد تصورى يرتكز على المفاهيم

٢ ـ بعد تجريبى يقوم على اساس خبرة عملية تطبيقية .

وعلى الرغم من تلك الصعوبات المنهاجية عند التطبيق العملى فى البحوث الميدانيه وجمع المعلومات . الا ان الضرورة تحتم استخدام المتغيرات الكلية كمؤشرات للكشف عن المؤثرات البينيه المختلفة على الحالة موضع البحث ، بينما تتضح ضرورة استخدام المتغيرات الجزئية للكشف عن سلوك الفرد كوحدة للتحليل ـ أو بمعنى آخر يدرس الباحث ما يطلق عليه « الاثار التكوينية Structurel Effects » او « آثار السياق والاقتران Contextuel Effects » على الظاهره موضع البحث والدراسة ، فالاهداف والدوافع والحاجات الفردية تشكل عناصر سببية رئيسية فى تشكيل النظم الاجتماعية الانسانية .

واذا طبقنا هذا المفهوم على دراسة اقلية ما ـ آخذين فى الاعتبار احد المعاملات الاصيلة فى حياة كل من الاقلية والاغلبية على حد سواء ـ وليكن « التمييزوالمحاباة ـ Discrimination » فاننا نلاحظ انه يكون على الباحث ان يرجع الى متغيرات المستوى الجزئى متبعا التمسلسل الاتى :

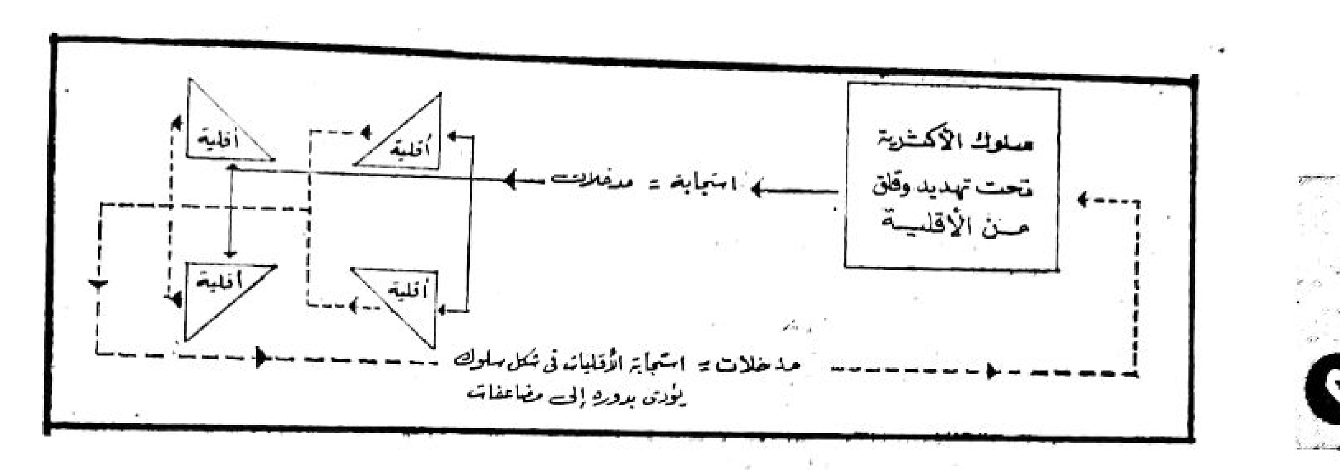
١ ـ ان التعامل والانفتاح ، ثم الترابط الذى يتضح فى علاقات أقلية معينة ، يشكل عنصر تهديد قوى للافراد الاعضاء فى جماعة الاكثرية ، رغم أنها قد تكون متحكمة فى مجتمعها .

٢ ـ يتضافر هذا التهديد مع ما يولده من مشاعر القلق ، مع متغيرات السمات الشخصية لكل فرد من هذه الاغلبية ، لتولد عنده دافعية Motivation للتمييز والمحاباة .

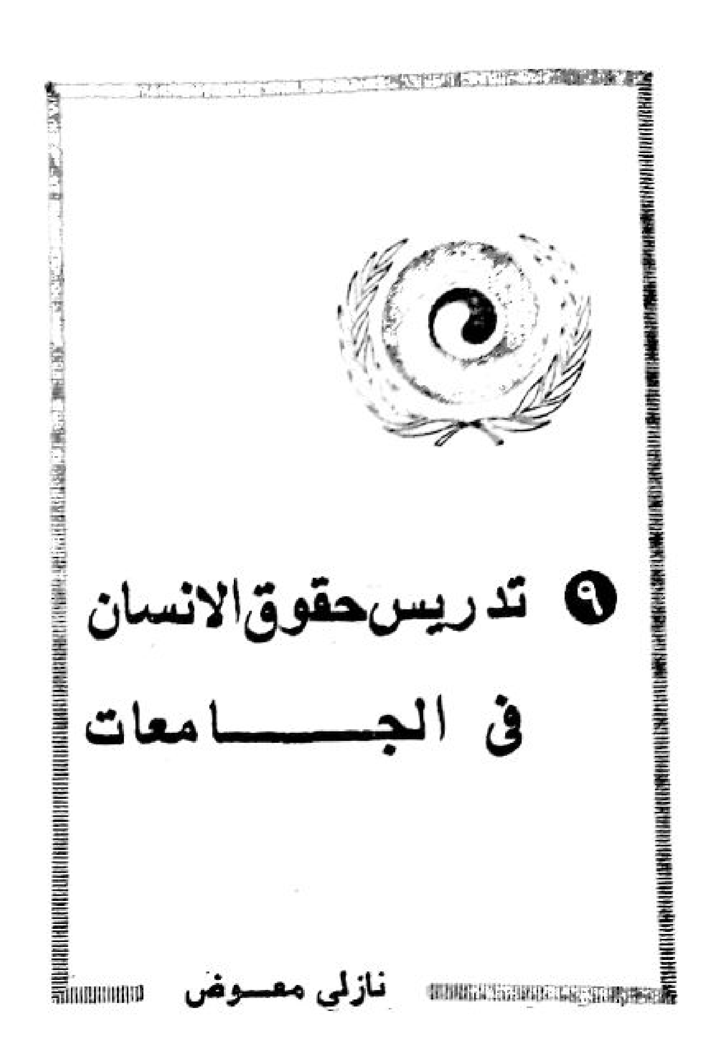
٣ ـ يتفاعل الافراد الذين تتشابه دافعياتهم ويتحدون بطريقة تؤدى الى افعال مشتركة متوافقة فى سبيل تمييز فعلى معلن .

٤ ـ تشعر جماعات الاقليات بهذا السلوك التمييزى ، فيكون له رد فعل يتضح فى دورة جديدة تسير على نفس النمط او قريبا منه ، بالاضافة الى ما يمكن أن يحدث من مضاعفات . ويتضح هذا من الرسمين التوضيحيين [٢] ، [٣] :

وبعد ، فقد كانت هذه لمحات عن بعض نماذج الاقتراب من ظواهر علاقات الاقليات ، بغرض دراستها توصلا الى تقنين تجارب واختبارات تصلح لدراسة ما يحيط بعلاقات الاقليات بالاكثريات فى شعوب بلاد اللغة العربية ، التى تعتبر كنزا للباحثين فى هذا الميدان فى كافة جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وتكفى نظرة الى لبنان ليشهد الانسان اكثر من دعوة لدراسة نظام سياسى يقوم على توازن القوى بين اقليات مسيحية متنوعة واسلامية ودرزية ، او الى العراق حيث العرب والاكراد ، والسنية والشيعة ، وما ينضوى تحت كل منها من تفريعات وتقسيمات ، او الى البربر فى شمال افريقيا ، والعلويين فى اليمن ، ودرجات اللون وتنوع الديانات بين جنوبى السودان وشماله ـ عالم غنى بمتناقضاته وصراعاته ، تتنافر جزئياته الموجبة مع جزئياته السالبة ، داخل قضيب حديدى ممغمط واحد ، يدعو للدراسة وامعان الفكر .



الأقلية
قوة الأكثرية على التهديد
الخوف من المنافسة
السمات الشخصية (مستقلة عن نسبة الأقلية)
دافعية للتمييز
سلوك تمييزى
مظاهر عدم المساواة
٣



٩ تدريس حقوق الانسان في الجـــامعات

نازلي معـوض

دعت الجمعية العامة للامم المتحدة في متن قرارها الخاص بالاعلان العالمي لحقوق الانسان في سنة ١٩٤٨ الى أن : « التعليم يجب أن يكون موجها بصفة رئيسية الى تنمية الشـخصية الانسانية ، وتدعيم احترام حـقوق الانســـان والحريات الطبيعية » .

واثناء الدورة السـابعة والعشرين لانعقاد « لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان » ، أوصت اللجنة الحكومات الاعضاء في المنظمة العالمية ، بضرورة الاهتمام بتدريس حقوق الانسان ، ضمن برامجها التعليمية في كافة المستويات الدراسية ، كما طلبت من منظمة اليونسكو ان توافيها دوريا بتقارير فنية خاصة بهذا المجال المعين .

وفي سنة ١٩٧٢ ، قام المعهد الدولي لحقوق الانسان في فرنسا ، بالتعاون مع جمعية القانون الدولي العام ومعهد الولايات المتحدة لحقـوق الانسان ، باجراء بحث ميداني دولي عن موضوع « تدريس حقوق الانسان في الجامعات » ، بتمويل من منظمة اليونسكو ، وتحت اشراف كاريل فاسك السكرتير العام للمعهد الدولي لحقوق الانسان » ، وتولاه ميدانيا فريق من الباحثين المتخصصين .

وكانت ادارة البحث هي الاستبيان ، اذ أعدت مجموعة أسئلة تتناول الظروف الشاملة لتدريس مادة حقوق الانسان ، وارسلت الى ١٠١٦ « مؤسسة تعليمية جامعية في أنحاء العالم ، وتلقى الباحثون ردودا من ١٩٥ مؤسسة جامعية فقط تنتمي الى ٤٣ بلدا ، من بينها ١٦٣ كلية للحقوق ، و ١١ كلية للعلوم السياسية و ٤ معاهد للدراسات الدولية و ٧ مؤسسات جامعية متنوعة اخرى » .

وفي مارس سنة ١٩٧٣ ، نشر المعهد الدولي لحقوق الانسان ، تقريرا رسميا تضمن نتائج تلك الدراسة الميدانية . وقد جاء في مقدمة هذا التقرير . ان اهم مجالات الانشطة التخصصية للمعهد الدولي لحقوق الانسان ، هو العمل على تطوير تدريس حقوق الانسان في الجامعات » . وتدريس هذه المادة ، ظاهرة تعليمية حديثة فلم تعرفها جامعات أوروبا الا في سنة ١٩٤٨ ، وهي نفس السنة التي ظهر فيها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، حيث أدخلت حقوق الانسان ضمن مواد درجة ليسانس القانون ، تحت اسم « الحريات العامة » .

وفي سنة ١٩٦٣ بدأت كل من جامعة ييل الامريكية وجامعة ستراسبورج في فرنسا ، تدريس مادة « حقوق الانسان الدولية » لطلابها . ومنذ أن دخلت الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان دور النفاذ يوم ٣ سبتمبر ١٩٥٣ ، أصبحت بنودها تمثل « اطار الاحالة بالنسبة لدراسات حقوق الانسان لا في جامعات أوروبا وحدها ، بل في سائر انحاء العالم . وقد ورد في التقرير ، انه جرت العادة على تدريس هذه المادة في غالب الاحيان بكليات الحقوق ، أو في اقسام العلوم السياسية ، أو في اقسام العلوم الانسانية بصفة عامة ، ولكن دون درجة علمية تخصصية في مجال حقوق الانسان ، مع استثناء وحيد هي جامعة ايوا بالولايات المتحدة .

وجاء في التقرير انه ليس ثمة تفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في هذا الشأن . فبالنسبة لتدريس مادة الحقوق الدولية للانسان على المستوى الجامعي ، يمكن أن تعتبر اى دولة متخلفة أو متقدمة تبعا لمعيار مدى اهتمامها بهذا الموضوع الحيوي مع ملاحظة انتشار تدريس تلك المادة في

الجامعات ذات التقاليد الاكاديمية المتطورة غير الجامدة التقليدية ، خاصة فى فرنسا والمانيا وهولندا وبلجيكا وبريطانيا العظمى وكذلك فى الجامعات الامريكية .

ويتولى تدريس هذه المادة ، فى غالب الاحيان ، اساتذة متخصصون فى القانون الدولى ، او القانون الدستورى ، او فى الفلسفه ، الا ان عددهم يقل كثيرا عما يلزم لتدريسها باقصى كفاءة ممكنة . ومن ثم يتضح ضرورة التدريب الفنى على تدريس هذه المادة . وهذا ما اتاحته دورة فنيه اقامها المعهد الدولى لحقوق الانسان فى يوليو سنه ١٩٧٢ ، واستمرت ٣ اسابيع ، وحضرها العديد من هيئات التدريس الجامعى من شتى الدول كذلك انشىء « المركز الدولى للتدريب على التدريس الجامعى لمادة حقوق الانسان » . فى اغسطس سنه ١٩٧٣ ، والذى من أهم مهامه ، اقامة الدورات التدريبية للمدرسين الجامعيين المنتمين الى البلاد النامية .

اما فيما يتعلق بالتقاليد الاكاديمية الخاصة بالعلوم التى يندرج فى ظلها تدريس مادة حقوق الانسان ، فقد جاء فى التقرير ان هناك اتجاهات منتشرة فى هذا الشأن . وان الاتجاه الاكثر شيوعا ، هو تدريس تلك المادة فى اطار دراسة القانون الدستورى . وذلك على اساس ان حقوق الانسان تنتمى الى العلاقات القائمه بين الدولة والافراد .

وهناك نظرية أخرى تعتبر ان حقوق الانسان جزء لا يتجزأ من دراسه القانون الدولى ، او بصوره اضيق نطاقا ، من دراسة المنظمات الدولية . كذلك يوجد اتجاه حديث لجعل ذاتية مستقلة لمادة حقوق الانسان . ويظهر هذا فى الجامعات التى تتميز بوجود هيئات تدريس مدربه فنيا . وقادره بالتالى على اعداد وتدريس حقوق الانسان الوطنية والدولية . وهكذا يتعاون الدارسون والمدرسون معا فى استكشاف وتحليل الماده ومشكلاتها نظريا وعمليا . حتى تتحول حقوق الانسان ، رويدا رويدا ، الى علم له موضوعه الخاص ، وهدفه الذاتى ، ومنهجه المعين ، مما هو كفيل فى المستقبل باسداء خدمات كبرى للجنس البشرى .

ثم يستعرض التقرير اهم النتائج الموضوعية لهذا البحث الميدانى الدولى ، وفقا للمناطق الجغرافيه التى ينقسم اليها العالم .

اولا : تدريس حقوق الانسان فى جامعــــات امريكا الشـــمالية :

فى الولايات المتحدة الامريكية . تقدم الغالبية العظمى من كليات الحقوق ، دراسة مستفيضة لمشاكل حقوق الانسان فى صورة الضمانات الدستوريه للمواطن ، وعلى اساس من قانون الحقوق الذى يتضمنه دستور الولايات المتحدة الفدرالى ، وذلك دون عناية بدراسة حقوق الانسان الدوليه ، كما جاءت فى ميثاق الامم المتحدة ، أو فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان . فجامعة مينشجـــان تقدم فى اطار دراســـة القـــانون الدستورى ، الحقوق المدنية ، والحريات الدينيه ، والفصل بين الكنيسه والدولة ، كما تدرس الاتفاقية الاوربيه لحقوق الانسان فى نطاق دراسة الاجهزة التنظيمية الاقليمية لدول الاطلنطى .

وجامعة ايوا ، تكاد تكون الجامعة الوحيدة لا فى الولايات المتحدة الامريكيه فحسب ، بل فى العالم ، التى تتيح لطلابها منهجا دراسيا شاملا لحقوق الانسان . يربط بين القانون الدستورى ، وعلم السياسه ، وعلم الصحافة ، والدراســـات الدينية . كـــذلك فان كلية الحقـــوق فى جـــامعة نيويورك ، تضع بين مناهجها الدراسية ، مادة حمايه القانون الدولى لرعايا دولة فى أراضى دولة آخرى . وللاستثمارات الاجنبيه . ومادة تطـــور مبادىء حقوق الانسان فى نطاق مواثيق المنظمات الدوليه الاقليمية ، كما تدرس جامعة نيويورك ، أيضا ، القانون الامريكى لحقوق الانسان » .

اما جامعة هارفارد ، فبالاضافة الى ما لديها من برنامج طويل فى الدراسات القانونيه الدولية ، فانها ادخلت مادة « حقوق الانسان الصحية » .

وتقدم جامعة روتجرز ، دراسات تدور حول التفرقة العنصرية ، وحريات التعبير عن الراى ، وحقوق المراه ، وذلك فى نطاق دراسة القانون الدولى والمنظمات الدولية والاوربية التى تعمل وفقا للاتفاقيه الاوربية لحقوق الانسان . وتقتصر جامعه ييل فى هذا المجال ، على تدريس حقوق الاقليات ومبادىء « التعويضات السوداء » نسبة الى ضرورة منح الزنوج الامريكيين الحقـــوق الاجتماعية والمساواة الانســـانية بـــالامريكيين البيض .

وتجدر الاشارة الى ان جامعة كاليفورنيا كانت من اولى الجامعات التى اهتمت بتدريس مدة « الحماية الدولية لحقوق الانسان » ، وحرصت على ان تنشر ابحاث الطلبة الملحقين بقسم الدراسات القانونية الدولية فيها ، فى مجلة حقوق الانسان الامريكية .

ومما يذكر ، ان هناك العديد من المجلات القانونية الامريكية التى تصدرها الجامعات ، التى تهتم اهتماما دائما بموضوع حقوق الانسان ، ومنها المجلة القانونية لجامعة هيوارد .

وفى كندا ، يوجد العديد من الجامعات التى تعنى بتدريس حقوق الانسان ، والتى ترادف هناك معنى الحقوق المدنية . ومن اهم هذه الجامعات ، جامعة وندسور باونتاريو ، التى تخلص بتدريس « تقنين اونتاريو لحقوق الانسان » ، وذلك ضمن دراسات القانون الدستورى والقانون الدولى . وكذلك الحال فى جامعات البرتا وساسكاتشوان والملكة باونتاريا . اما جامعة اوتاوا ، فتتيح هى وجامعة ماكجيل ، لطلابهما دراسة شاملة لمختلف جزئيات حقوق الانسان : حرية الراى ، وحرية التعبير ، وحرية العقيدة ، والمساواة امام القانون .. الخ .

ثانيا : فى جــامعات امريكا اللاتينية

يوجد فى كل من الجامعة الفيدرالية « جويس دى فورا » بالبرازيل ، وجامعتى توماس فرايس وسان فرانسيسكو الحزافييه ببوليفيا ، دراسات لمادة حقوق الانسان ، ضمن مناهج القانون الدستورى والقانون الادارى . اما الجامعة الكاثوليكية فى كيتو ، عاصمة الاكوادور ، والجامعة الكاثوليكية فى بونيس ايرس بالارجنتين ، فتقتصر حقوق الانسان على مناهج القانون الدولى .

ثالثا : فى الجامعات الاوروبية

تهتم جامعة فينيا باتاحة دراسات اسبوعية لطلابها فى مادة حقوق الانسان . وفى بلجيكا توجد على الاقل ٤ جامعات تعنى بهذه الدراسة المختصـــة ، كـذلك انشىء مركز الدراسات الاوربية فى بروكسل ، حيث خصص قسم كامل لحقوق الانسان . تولى ابتداء من اكتوبر سنه ١٩٦٨ ، عمليات تدريس وتجميع وثائق حقوق الانسان ، ونشر الابحاث العلمية المتعلقة بهذا المجال .

اما الجامعات الفرنسية ، وخاصة كليات الحقوق بها ، فتركز جميعها تقريبا على مدة حقوق الانسان فى مناهج السنة الثالثة الدراسية فيها ، وذلك فى دراسات « الحريات العامة » ، والمنظمات الاوربية المعنية بحقوق الانسان ، والقانون الدستورى والقانون الدولى . وفى كلية حقوق جامعة تولوز ، يتضمن منهج دبلوم الدراسات العليا بها فى القانون العام ، مادة « الحريات المدنية فى ظل نظم الحكم الاستبدادى »

ويسجل التقرير ، ان الاوضاع الجامعية لتدريس حقوق الانسان فى الجامعات الفرنسية ، تتشابه مع ما هو قائم فى جامعات اليونان وايرلندا وايطاليا ومالطة والنرويج وهولندا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والسويد وبولندا ويوغسلافيا والمجر ، فيما يتعلق بنفس الموضوع .

رابعا : فى الجامعات الاوروبية

يذكر التقرير انه بينما توجه عدة كليات نظرية فى جامعات اوروبا والولايات المتحدة الامريكية ، اهتماما اساسيا ومستمرا لدراسة حقوق الانسان فى دورات تكاد تكون لها ذاتية علمية خاصة . فان جامعات اسيا تعتبر هذه المادة ، مجرد جزئية ثانوية الاهمية فى دراسات القانون الدستورى ، او القانون الادارى ، او التنظيم الدولى ، او القانون الدولى ، او العلوم السياسية .

خامسا : فى الجامعات الافريقية

جاءت ردود عدد من الجامعات الافريقية على قائمة الاسئلة المرسلة اليها من المعهد الدولى لحقوق الانسان ، تتضمن اشارة صريحة الى عدم وجود دراسات خاصة قائمة بذاتها لحقوق الانسان . والجامعات الافريقية التى اهتمت بالرد كانت جامعتا ويتواترزراند وناتال باتحاد جنوب افريقيا ، وجامعة مدغشقر ، وجامعة أحمدو بللو بنيجيريا وجامعة الخرطوم بالسودان ، وجامعة هيلاسلاسى باثيوبيا ، وجامعة عين شمس

وقد اوضح التقرير انه بالنسبة لجامعة عين شمس بالذات ، فان هناك العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة بها ، تدور موضوعاتها حول حقوق الانسان ، وذلك مثل « الشخصية الدولية للفرد » و « نظم القانون

الدولى لمعاملة الأجانب » و « حق تقرير المصير »

وفي نهاية التقرير ، تاتى مجموعه توصيات فنية خاصة بتطوير وتنمية وتحديث اساليب وطرق تدريس مادة حقوق الانسان على المستوى الجامعى . واهم تلك التوصيات هى ما يلى :

أولا : فيما يتعلق بالجامعات التى لا تفرد دراسة خاصة متميزه لحقوق الانسان ، بل تجعلها جزءا لا يتجزأ من علوم اجتماعية وقانونية اخرى ، اوصى التقرير بضروره عقد اجتماعات دورية لاعضاء هيئات تدريس العلوم الانسانية فى كافة جامعات البلد المعين ، من أجل التنسيق والتعاون بينهم ، وتفادى التضارب والتكرار فى عمليات تدريس حقوق الانسان .

ثانيا : اوصى التقرير بضرورة خلق المنهج الدراسى الجامعى الخاص بالقانون الوطنى لحقوق الانسان ، داخل كل دولة على حدة ، وذلك مع العناية بتدريس الجوانب الدولية العامة لتلك الحقوق .

ثالثا : اقترح التقرير ، ان يشتمل الهيكل الجامعى لكل دولة ، كلية واحدة على الاقل ، تختص بتدريس حقوق الانسان ، وبالبحوث العلمية الخاصة بها .

رابعا : انشاء مركز تدريب دولى خاص بتدريس حقوق الانسان على المستوى الجامعى ، على ان يرتبط تنظيميا وفنيا وماليا بمنظمة اليونسكو ، وباحدى الجامعات ذات الاهتمامات الخاصة بهذا الموضوع ، وبالمعهد الدولى لحقوق الانسان ، وبالاجهزة الدولية الاخرى المعنية بالامر .

وهذا ما تحقق فعلا فى اغسطس عام ١٩٧٣ على نحو ما ذكر آنفا .



⑩ أهم الوثائق والمراجع العلمية الخاصة بحقوق الانسان

[أولا] أهم الوثائق الخاصة بحقوق الانسان

	الوثيقة وتاريخ صدورها		المرجع
١	الميثاق الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٩٦٦/١٢/١٦	U.N. Doc. A/CONF. 32/4 p. 3
٢	الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية	١٩٦٦/١٢/١٦	U.N. Doc. A/CONF. 32/4 p. 8
٣	بروتوكول اختيارى للميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية	١٩٦٦/١٢/١٦	U.N. Doc. A/CONF. 32/4 p. 17
٤	المعاهدة الأوروبية لحقوق الانسان	١٩٥٠/١١/٤	U.N. Treaty Series Vol. 312 p. 221
٥	بروتوكول اضافى [١] للمعاهدة الاوروبية لحقوق الانسان	١٩٥٢/٣/٢٠	U.N. Treaty Series Vol. 213 p. 213
٦	بروتوكول اضافى [٢] للمعاهدة الاوروبية لحقوق الانسان	١٩٦٣/٥/٦	Council of Europe .. Collected Texts 1966.
٧	بروتوكول اضافى [٣] للمعاهدة الاوروبية لحقوق الانسان [تعديل المادة ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤]	١٩٦٣/٥/٦	Council of Europe .. Collected Texts 1966.
٨	بروتوكول اضافى [٤] للمعاهدة الاوروبية لحقوق الانسان [اعتراف بحقوق أخرى غير التى نصت عليها المعاهدة]	١٩٦٣/٩/١٦	Council of Europe .. Collected Texts 1966.

الوثيقة وتاريخ صدورها		المرجع
٩ ـ بروتوكول اضافى [٥] للمعاهدة الاوروبية لحقوق الانسان [تعديل المادة ٢٢ ، ٤٠]	١/٢٠ /١٩٦٦	Council of Europe .. Collected Texts 1966.
١٠ ـ الميثاق الاجتماعى الاوروبى	١٨/١٠/١٩٦١	U.N. Treaty Series Vol. 529 p. 89
١١ ـ المعاهدة الامريكية لحقوق الانسان	٢٢/١١/١٩٦٩	H.R.J., Vol. III..1
١٢ ـ اتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة فى الميدان	٨/١٢ /١٩٤٩	U.N. Treaty Series. Vol. 75 p. 31
١٣ ـ اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من أفراد القوات المسلحة فى البحار	٨/١٢ /١٩٤٩	U.N. Treaty Series, Vol. 75 p. 85
١٤ ـ اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب	٨/١٢ /١٩٤٩	U.N. Treaty Series, Vol. 75 p. 135
١٥ ـ اتفاقية جنيف بشأن حماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب	٨/١٢ /١٩٤٩	U.N. Treaty Series. Vol. 75 p. 287
١٦ ـ اتفاقية مكافحة جريمة ابادة الجنس البشرى والعقاب عليها	٩ /١٢/١٩٤٨	U.N. Treaty Series, Vol. 78 p. 277
١٧ ـ اتفاقية عدم سريان مبدأ الحدود القانونية على جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية	٢٦/١١/١٩٦٨	U.N. Annex to General Assembly resolution 2.391 (XXIII)
١٨ ـ اتفاقية مكافحة الاتجار بالرقيق ـ تعديل لاتفاقية جنيف موقع عليه فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٦	٧ /١٢/١٩٥٣	U.N. Treaty Series, Vol. 212 p. 17 Vol. 182 p. 51
١٩ ـ اتفاقية اضافية بمكافحة الرقيق	٧ /٩ /١٩٥٧	U.N. Treaty Series, Vol. 266 p. 3
٢٠ ـ اتفاقية خاصة بالغاء الاتجار فى الاشخاص واستغلال دعارة الغير	٣/٢١ /١٩٥٠	U.N. Treaty Series, Vol. 26 p. 271
اتفاقية خاصة بالسخرة [منظمة العمل الدولية] [رقم٢٩]	١٩٣٠	ILO.Conventions & Recommandations 1919 — 1936 — Geneva 1966 p. 181
٢٢ ـ اتفاقية خاصة بالسخرة [منظمة العمل الدولية] [رقم ١٠٥]	٦/٢٥ /١٩٥٧	U.N. Treaty Series, Vol. 320 p. 291
٢٣ ـ اتفاقية دولية حول محو التفرقة العنصرية بكافتها صورها	٤ /١ /١٩٦٩	U.N. Doc. A/CONF. 32/4 p. 23
٢٤ ـ اتفاقية دولية [منظمة العمل الدولية] بشأن تساوى اجور العمال والعاملات عند تساوى العمل	٦/٢٩ /١٩٥١	U.N. Treaty Series, Vol. 165 p. 303
٢٥ ـ اتفاقية [منظمة العمل الدولية] بشأن التفرقة فى العمل والتشغيل [رقم ١١١]	٦/٢٥ /١٩٥٨	U.N. Treaty Series, Vol. 362 p. 731
٢٦ ـ اتفاقية [اليونسكو] بشأن مكافحة التفرقة فى مجال التعليم	١٤/١٢/١٩٦٠	U.N. Treay Series, Vol. 429 p. 93
٢٧ ـ بروتوكول بتشكيل لجنة تصالح ووساطة لبحث تسوية للخلافات بين الدول الموقعة على الاتفاقية الخاصة بمكافحة التفرقة فى مجال التعليم	١٠/١٢/١٩٦٢	U.N. Doc. A/CONF. 32/4 p. 33
٢٨ ـ اتفاقية عن حق اللجوء [منظمة الدول الامريكية]	٢/٢٠ /١٩٢٨	International Conference of American States 1889 .. 1928 p. 434
٢٩ ـ اتفاقية عن اللجوء السياسية [منظمة الدول الامريكية]	٢٦/١٢/١٩٣٣	International Conference of American States — 1st Supplement — 1933 — 1940 p. 116
٣٠ ـ اتفاقية عن اللجوء الدبلوماتى [منظمة الدول الامريكية]	٣/٢٨ /١٩٥٤	International Conference of American States 2nd Supplement 1942 — 1954 p. 334
٣١ ـ اتفاقية عن اللجوء الاقليمى [منظمة الدول الامريكية]	٣/٢٨ /١٩٥٤	International Conference of American States 2nd Supplement 1942 — 1954 p. 345
٣٢ ـ اتفاقية بشأن حقوق الاجانب [منظمة الدول الامريكية]	١/٢٩ /١٩٠٢	International Conference of American States 1889 — 1928 p. 90

الوثيقة وتاريخ صدورها		المرجع
٣٣ ــ اتفاقية تحدد وضــــع المواطنين المتجنسين الذى يعيدون اقامتهم فى موطنهم الاصــلى [منظمة الدول الامريكية]	١٩٠٦/ ٨/١٣	International Conference of American States 1889 — 1928 p. 131
٣٤ ــ اتفاقية حولْ وضـــــع الاجانب [منظمة الدول الامريكية]	١٩٢٨/ ٢/٢٠	International Conference of American States 1889 — 1928 p. 414
٣٥ ــ اتفاقية حول وضع اللاجئين [منظمة الامم المتحدة]	١٩٥١/ ٧/٢٨	U.N. Treaty Series, Vol. 189 p 137
٣٦ ــ بروتوكولبشأن وضعاللاجئين [منظمة الامم المتحدة]	١٩٦٧/ ١/٣١	U.N. Doc. A/CONF. 32/4 p. 73
٣٧ ــ اتفاقية بشأن تنظيم الجوانب الخاصة بمشــاكل اللاجئين فى افريقيا [منظمة الوحدة الافريقية]	١٩٦٩/ ٩/١٠	RDH Vol. III..1
٣٨ ــ اتفاقية بشأن وضع عديمى الجنسية	١٩٥٤/ ٩/٢٨	U.N. Treaty Series, Vol. 360 p. 117
٣٩ ــ اتفاقية بشأن الحد من حالات عديمى الجنسية		U.N. Doc. A/CONF. 32/4 p. 53
٤٠ ــ اتفاقية عن منح الحقوق السياسية للمراة [منظمة الدول الامريكية]	١٩٤٨/ ٥/ ٢	International Conference of American States 2nd Supplement 1942 — 1954 p. 229
٤١ ــ اتفاقية عن منح الحقوق المدنية للمراة [منظمة الدولْ الامريكية]	١٩٤٨/ ٥/ ٢	International Conference of American States 2nd Supplement 1942 — 1954 p. 230
٤٢ ــ اتفاقية حولْ الحقوقْ السياسية للمراة	١٩٥٣/ ٣/٣١	U.N. Treay Series, Vol. 193 p. 135
٤٣ ــ اتفاقية حولْجنسية المراة [منظمة الدولالامريكية]	١٩٣٣/١٢/٢٦	International Conference of American States 1st Supplement 1933 — 1940 p. 106.
٤٤ ــ اتفاقية حول جنسية المراة المتزوجة	١٩٥٧/ ٢/٢٠	U.N. Treaty Series, Vol. 309 p. 65
٤٥ ــ اتفاقية دولية بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابى [منظمة العمل الدولية]	١٩٤٨/ ٧/ ٩	U.N. Treay Series Vol. 68 p. 17
٤٦ ــ اتفاقية بشأن حـــق التنظيم والمفاوضة الجماعية	١٩٤٩/ ٧/ ١	U.N. Treaty Series Vol. 96 p. 257
٤٧ ــ اتفاقية حولسياسة التشغيل [رقم١٢٢]	١٩٦٤/ ٧/ ٩	U.N. Doc. 1/CONF. 32/4 p. 86
٤٨ ــ اتفاقية بشأن الحق الدولى فى التصحيح [الامم المتحدة] [عن حماية حرية الاعلام]	١٩٥٣/ ٣/٣١	U.N. Treaty Series Vol. 435 p. 191

[ثانيا] أهم المراجع العلمية الخاصة بحقوق الانسان

- ASBECK, F.M.: The Universal Declaration of Human Rights & its Predecessors Leiden 1949.
- CAREY, J.: International Protection of Human Rights, New York, 1968.
- CAREY, J.: United Nations Protection of Civil & Political Rights New York, 1970.
- DEL RUSSO, A.L.: International Protection of Human Rights, Washington, D.C. 1971.
- KASS, E.B.: Human Rights & International Action, Stanford, 1970.
- KUTNER, L.: The Human Right to Individual Freedom. A Symposium on World Habeas Corpus, 1970.
- LADOR-LEDERER, J.J.: International Group Protection, Leiden, 1968.
- LUARD, D.E.: The International Protection of Human Rights, London, 1967.

— ROBERTSON, A.H.: Human Rights in the World, London, 1971.
— SZEBO, I.: Socialist Concept of Human Rights, in Fundamental Questions concerning the Theory and History of Citizens, Budapest, 1966.
— CLARK, R.: A United Nations High Commissioner for Human Rights, The Hague, 1972.
— LERNER, N.: The U.N. Convention on Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Leiden, 1970.
— MOSKOWITZ, M.: The Politics & Dynamics of Human Rights, Dobbs-Ferry, 1968.
— VALTICOS, N.: Le Droit International du Travail, Paris 1970.
— VALTICOS, N.: Les Normes de l'Organisation Internationale du Travail en matière de droits de l'homme (Human Rights Journal, Vol. IV, No. 4, 1971).
— VOLF, F.: Aspects Judiciaires de la Protection Internationale des Droits de l'Homme par l'O.I.T. (Human Rights Journal, Vol; IV No. 4, 1971).
tection des Victimes de Guerre Leiden & Geneva 1973.
— PICTET, J.: Le Droit Humanitaire et la Pro-
— PNCTET, J.: The Principles of International Humanitarian Law, Geneva, 1967.
— SHREIBER, A.: The Inter-American Commission on Human Rights, Leiden, 1970.
— VASAK, K.: La Commission Interaméricaine des Droits de l'Homme, Paris, 1968.
— M'BAYE, K.: Les réalités du monde noir et les droits de l'homme Human Rights Journal, Vol. II, No. 3, 1969.
— ROBERTSON, A.H.: African Legal Process & the Individual, Human Rights Journal, Vol. V, pp. 465 .. 478. (1972).
— VASAK, K.: Les Droits de l'Homme et l'Afrique in Revue Belge de Droit International, 1967.
— BASSIOUNI CH.: Islam: Concept, Law and World Habeas Corpus, Rutgers-Camden Law Journal (1969) pp. 160 .. 201.
— MARKS, S.: La Commission Permanente Arabe des Droits de l'Homme, Human Rights Journal, 1970.
— NAWAS, M.K.: The Concept of Human Rights in Islamic Law, II Howard Law Journal (1965) 325 .. 332.
— RABBATH, E.: La Théorie des Droits de l'Homme dans le Droits Musulman in Revue Internationale de Droit Comparé, 1959, No. 4, pp. 1 .. 22.
— ANTONOPOULOS, N.: La Jurisprudence des Organes de la Convention Européenne des Droits de l'Homme, Leiden, 1967.
— FAWCETT, J.E.S.: The Application of the European on Human Rights Oxford, 1969.
— MORRISSON Clovis C.: The Developing European Law of Human Rights, Leiden, 1967.
— VASAK, K.: The European Convention on Human Rights bepond the Frontiers if Europe, 12, International & Comparative Law Quarterly (1963) pp. 1206 .. 1231.
— La République Populaire de Bulgarie et les Droits de l'Homme .. Recueil d'études et documents, Sofia, 1970.
— DAY, B.: Le Canada et les droits de l'Homme, Paris 1953.
— BURDEAN, G.: Les libertés publiques, Paris 1972.
— COLLIARD, C.A.: Libertés publiques, Paris 1972.
— Israél Yearbook on Human Rights, Tel Avis 1971.
— STREET, H.: Freedom, The Individual & the Law. 1963.
— CUSHMAN, R.: Civil liberties in the United States, Washington, 1956.
— O'NEIL, R.: The Price of Dependency-Civil Liberties in the Welfare State, 1971.
— VAN DYKE: Human Rights, the United States & World Community, New York, 1970.

PERIODICALS

— Annales de droit international médical, Commission médici-juridique de Monaco, (Monaco)
— Columbia Human Rights-Civil Liberties Law Review, Harvard Law School, Cambridge, Mass. U.S.A.
— Human Rights Journal .. Revue des Droits de l'Homme, Pedone, Pairs.
— International Review of Labour, ILO, Geneva.
— International Review of the Red Cross, Geneva.
— Official Bulletin of the International Labour Office, ILO, Geneva.
— Review of the International Commissiin of Jurists, Geneva.
— Yearbook of the European Convention on Human Rights, The Hague.
— Yearbook on Human Rights, United Nations, New York.
— The UNESCO Courrier, Paris.

دراسة

تحركات العملاقين على طريق الوفاق

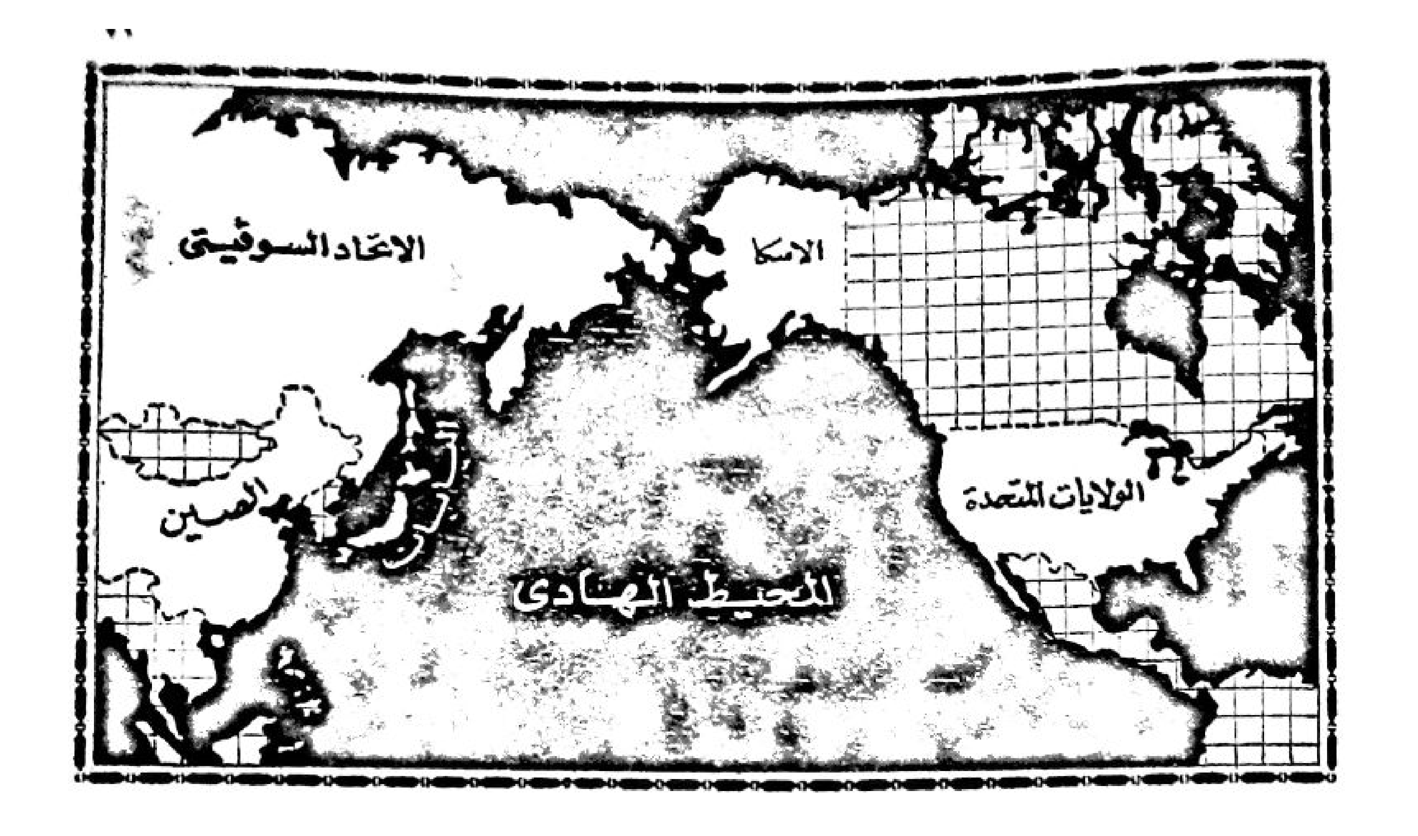
د. اسماعيل صبري مقلد

استاذ العلوم السياسية بجامعة اسيوط

تمهيد

شهد مجتمع الدول فى الحقبة الاخيرة ، حدوث العديد من التحولات الجذرية فى مختلف القطاعات التكنولوجية والاستراتيجية والسياسية والعقائدية والقومية والاقتصادية ، وهى التحولات التى امتدت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة الى نسيج العلاقات الدولية المعاصرة ، سواء ما تعلق من ذلك بمضمون هذه العلاقات ، أو بالهيكل التركيبى لها . وليست سياسات الوفاق التى تنفذها القوتان الاعظم ، اللتان كانتا تمثلان فى وقت من الاوقات عالمين نقيضين من الرؤى والتصورات والعقائد والتطلعات والسياسات والمصالح ، الا بعضا من نتاج هذا التغيير . وقد تمت هذه الانتقالة الواسعة من أوضاع المجابهات الخطرة ، وسياسات الحافة بين الكتلتين الغربية والسوفيتية ، الى اوضاع الوفاق بفعل التفاعلات الديناميكية النشطة لعدد من المتغيرات الاساسية فى بيئة العلاقات الدولية ، والتى نمت تأثيراتها فى السنوات الاخيرة على نحو فاق كل تصور . وهذه القوى والمتغيرات تنفى فى رأينا عن سياسات الوفاق الصبغة الشخصية (بريجنيف - نيكسون - كيسنجر) التى ينسبها بعضهم اليها ، بينما تؤكد فى الوقت نفسه أن ما يحدث ليس الا جزءا من تيار أكبر يتناول قضية التطور فى أوضاع المجتمع الدولى برمتها ، وهذا هو المحور الذى سيتركز حوله بحثنا .

وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى خمسة مباحث محددة ، يتناول المبحث الاول منها « سياسات الحرب الباردة أو السياسة الدولية فى مرحلة التصلب والمجابهات الحادة [١٩٤٦ -



١٩٥٤) » ، ويتناول المبحث الثانى « السياسة الدولية فى مرحلة الانتقال ، أو بداية الانكسار فى حدة المجابهات الدولية [١٩٥٥ ـ ١٩٦٢] » ، ويتناول المبحث الثالث « سياسات الحرب الباردة فى مرحلة الانفراج أو محاور الحركة الجديدة فى السياسة الدولية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨) » ، ويتناول المبحث الرابع « السياسة الدولية فى مرحلة الوفاق أو قمة الثورة على سياسات الحرب الباردة (١٩٦٩) » ، واخيرا يشتمل المبحث الخامس على خاتمة تلخص الاستنتاجات التى توصلنا اليها بشأن القوى التى سببت كل هذه التحولات الجذرية فى طبيعة السياسة الدولية فى عالم ما بعد الحرب .

وتطبيقا لهذا المنهاج فى البحث ، فقد اخترنا عددا من المتغيرات الاساسية التى نعتقد حسب تصورنا أنها كانت القوة المحركة لكل ما حدث خلال هذه الفترة التاريخية الفريدة من تطور العلاقات الدولية ، ثم قمنا بتحليل التأثير النسبى لكل منها خلال كل مرحلة تاريخية وفق التقسيم السابق الذكر ، حتى يتسنى لنا الوصول الى تحديد مقنع بشأن القوى التى تكمن وراء سياسات الوفاق الاخيرة وتغذيها بطاقتها الدافعة . ولسوف نلحظ بجلاء ، أن غالبية تلك المتغيرات لم تثبت على حالها بل تطورت فى مراحل معينة فى الاتجاه الذى أصبحت عنده تنتج ردود فعل مغايرة أو حتى عكسية لما كانت تنتجه فى مراحل سابقة ، وهو ما غير كثيرا من صورة العلاقات الدولية ، وعدل فى اطارها الى ابعد حد . وتتلخص هذه المتغيرات فى :

٧٢

١ - جملة المتغيرات الاستراتيجية) من حيث اعتبارات القوة والتوازن والردع .. الخ (- ٢ جملة المتغيرات المتعلقة بعمليات الاستقطاب الدولي . - ٣ - جملة المتغيرات الايديولوجية او العقائدية . - ٤ - جملة المتغيرات الدعائية . - ٥ - جملة المتغيرات التكنولوجية .

المبحث الاول

سياسات الحرب الباردة او السياسة الدولية في مرحلة المجابهات الحادة) ١٩٤٦ : ١٩٥٤ (

الملامح المميزة لهذه المرحلة :

تميز مناخ السياسة الدولية في هذه المرحلة ، بالتوترات والشكوك وازمات عدم الثقة المتبادلة بين القوى والتكتلات الدولية الكبرى . وصاحب ذلك انبثاق الحرب الباردة في اكثر صورها تطرفا من حيث العنف والحرج ، وذلك بعد أن انهار بناء التحالف الذي ضم هذه المجموعة الواسعة من الدول ذات الايديولوجيات النقيضة في صراعها المشترك ضد قوى الفاشية العدوانية في أوربا ، واخذت تبرز تناقضاتها بشكل لم يعد يجدي معه تقليص ضغوطها أبعد مما سمحت به ضرورات الحرب والتحالف ، ثم كانت هناك تطلعات القوة الجديدة على كل من الجانبين ، وبروز الولايات المتحدة كقوة ديناميكية هائلة بطاقاتها الاقتصادية الجبارة ، وأسلحتها الذرية التى استطاعت بوساطتها أن تضع نهاية حاسمة للحرب ، وبما اصبح لها من ثقل استراتيجي مؤثر في توازنات القوى العالمية الجديدة . أما الاتحاد السوفييتي فقد استطاع أن يحقق هدفه الاستراتيجي الاول من الحرب ، والمتمثل في تصفيته لخطر التوسع النازي القائم على حدوده ، وبامتداد سيطرته العسكرية والسياسية والعقائدية الى دول منطقة شرق أوربا ، وافلاحه في أن يكتلها في حزام امن عريض يدافع به عن كيانه ونفوذه ومصالحه ، كل ذلك أوجد مجالات جديدة للاحتكاك والصراع الذى كاد أن يصل في تأزمه في مواقف كثيرة الى نقطة الانفجار .

واذا جئنا الى تحليل تاثير المتغيرات السابقة في هذه المرحلة ، فلسوف نجد أنها كانت تعمل كلها تقريبا في اتجاه تأزيم العلاقات بين الكتلتين الغربية والسوفيتية ، وزيادة درجة التصلب والعناد في مواقفهما وسياساتهما ، ومضاعفة حدة التوترات الدولية . ويتضح ذلك على الشكل الآتي :

اولا - ضغط المتغيرات الاستراتيجية على سياسات الكتلتين :

ان بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على انهما القوتان الاعظم في المجتمع الدولي - بمقاييس التفوق التكنولوجي والصناعي والقوة العسكرية والاقتصادية والسيطرة السياسية والعقائدية والامتداد الجغرافي والكثافة البشرية ، وايضا بحكم الدور الضخم الذى قامت به الدولتان في دحر النازية واحباط استراتيجيتها العدوانية في أوربا والعالم - قد ألقى عليهما باعباء ومسئوليات هائلة ، فكل منهما اصبحت تتزعم احد محوري القوى الدوليين الرئيسيين . تخطط لمضمون استراتيجيته ، وتقرر اهداف الصراع الدولي واساليبه ، وتوفر له مقومات التنفيذ الفعال وضماناته ، وتغطى بالتزاماتها وتعهداتها حلفاءها المنضمين اليها في مواجهة الخصم المشترك .. الخ .

ويمكن تحديد ابعاد استراتيجية كل من الكتلتين الغربية والسوفييتية خلال هذه المرحلة بالصورة الاتية :

١ - فبالنسبة للاستراتيجية الامريكية ، قامت على انتهاج استراتيجية عريقة عرفت دوليا باستراتيجيه الحصار أو الاحتواء ، التى تدرجت منها فيما بعد الى اعتناق استراتيجيه الانتقام الشامل على ضوء تقييمها للاثار الدولية التى تمخضت عن تنفيذ استراتيجية الاحتواء لفترة تربو على الخمس السنوات .

كان الهدف المعلن لاستراتيجية الاحتواء ، هو احباط نزعة التوسع السوفييتيه من خلال تطويق الاتحاد السوفييتي وكتلة دول شرق اوربا بجدار ضاغط من الاحلاف والقواعد العسكرية التى تحول دون نفاذ السوفييت عبر خط التقسيم الفاصل بين الكتلتين ، وتعويق وصولهم الى مناطق النفوذ التى يسيطر عليها الغرب . ومن ناحية ثانية ، فقد كان لهذا الهدف شق آخر يتلازم معه وبكمله ، من وجهة نظر واضعي هذه الاستراتيجية ، وهو المتمثل في محاولة تعميق قوة الضغوط الموجهة ضد النظام السوفييتي من خلال العزل والاحتواء ، حتى ينهار وتنهار معه بالتالي منطقة نفوذه الواسعة في شرق أوربا . ولتنفيذ هذا الهدف بشقيه اقيم حلف

الاطلنطي وحلف جنوب شرقي آسيا وحلف بغداد (حلف المعاهدة المركزية فيما بعد) ٠ (١)

وأما استراتيجية الانتقام الشامل التي تعتبر امتدادا لاستراتيجية الاحتواء في صورة معدلة ، فقد انبنت في جوهرها على انذار السوفييت ، بطريقة محددة وقاطعة ، بتصميم الولايات المتحدة على استخدام أسلحتها النووية بصورة فورية وشاملة في الحالات التي كان يقع فيها اعتداء ضد الغرب في أي شكل وتحت أي مبرر ٠ ويقترن هذا المفهوم بسياسات حافة الهاوية Brinkmanship التي حاول وزير خارجيـــة امريـــكا الاســـبق جون فوستر دلاس أن يطبقها ضد السوفييت ٠ (٢)

٢ ـ وبالنسبة للاستراتيجية السوفييتية ، فقد تركزت في محاولة تثبيت النفوذ السوفييتي في دول منطقة شرق أوربا ، من خلال عقد سلسلة من مواثيق الدفاع المشترك أو الامن المتبادل بين الاتحاد السوفييتي ، وبين كل واحدة من هذه الدول ٠ وقد أعطت هذه المواثيق السوفييت حق الوجود ، بل والسيطرة العسكرية المباشرة على هذه الدول ، يضاف الى ذلك حرص الاتحـــاد السوفييتي على ايجاد انظمة شيوعية فيها تدين بايديولوجيته ، وتحمل الولاء المطلق له ٠ ويفسر ذلك سلسلـــة اجـــراءات التطهيــــر التـــي نفذهـــا ضـــــد بعض القيـــــادات الحـــاكمة فـــي شرق اوربا ، لكي يضمن ولاءها للستالينية ، ولكي يخلها بعيدا عن تحزبات المصـــالح الوطنية ، او الولاءات القومية في محور واحد يواجه به النظام الراسمالي العالمي بمركز ثقله المتمثل في قوة امريكا الهائلة ٠ وقد رجع الاتحاد السوفيتي عن أسلوب المحالفات الثنائية فيما بعد ، مستبدلا اياها بحلف جماعي كبير هو حلف وارسو الذي أصبح اداة المواجهة السوفييتية الرئيسية ضد حلـــف الاطلنطي ٠ (٣)

٣ ـ من الامور الاخرى التي يمكن ملاحظتها بوضوح في هذه المرحلة ، انهماك القوتين الاعظم في تدعيم ترسانتهما من الاسلحة الذرية والنووية ،

---

١ ـ الوقوف على الملابســـــات التي احـــاطت بتطبيـــق الولايات المتحـــــدة لاستراتيجية الحصر والاحتواء والاساليب التي ارتكز عليها هذا التطبيق ، فهناك الكثير جدا من المراجع والدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها :

The Begining of the Cold War, in, John Spanier, American Foreign Policy Since World War II, (Praeger, New York, 1960), pp. 18 — 44.

Davis Mellelan, The Cold War in Transition, The Macmillan Com., New York 1968), pp. 38 — 41.

راجع ايضا الدوافع الكامنة من وراء اقامة القواعد والاحلاف العسكرية خلال هذه المرحلة في تطور الحرب الباردة في الدراسة القيمة للدكتور محمـــد عزيز شكري بعنوان : « التكتلات والاحلاف الدوليـــة في عصر الوفاق » ، مجـــلة السياسة الدولية (القاهرة) ، أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٤ ، ص ٨٣ وما بعدها .

وكذلك « الاحلاف العسكرية » الدكتور بطرس بطرس غالي ، ملحق الاهـــرام الاقتصادي أول نوفمبر ١٩٦٥ ، وهي دراسة مقارنة ممتازة في نظرية الاحلاف العسكرية وتطبيقاتها الفعلية في العلاقات الدولية في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية . وهو يقول عن الظروف التي هيأت لقيام حلف الاطلنطي انه « حين اشتدت الحرب الباردة وزاد الخوف من الزحف الشيوعي على أوربا ، رأت الدول الاعضاء في اتفاقية بروكسل أنها في حاجـــة الى الدرع الامريكي .. فادت استجابة حكومة واشنطن لهذه الرغبة الى ابرام حلف الاطلنطي في ٤ ابريل ١٩٤٩ » المرجع السابق ، ص ٤٥

٢ ـ لتفهم الدوافـــــع التي حـــدت بواضعي الاستراتيجيـــة الامريكية الى التحول من اســـــتراتيجية الاحتواء الى اعتناق نظرية الانتقام الشامل ، راجع :

د. اسماعيل صبري مقلد : الاستراتيجية الامريكيـــة في العصر النووي ، مجـــلة السياسة الدولية ، يناير مارس ١٩٦٦ ، ص ٦٠ ـ ٦١

وكذلك : David W. Tarr, American Strategy in the Nuclear Age, (Macmillan, New York, 1967). pp. 65 — 68.

The Strategy of Brinkmanship, in, John Spanier, American Foreign Policy Since World War II, op. cit., pp. 99 — 143.

٣ ـ من المصادر التي يمكن أن تكون ذات فائدة في تصوير مضمون وأساليب الاستراتيجية السوفيتية في دول منطقة شرق اوربا وقتئذ :

J. M. Mackintosh, Strategy and Tactics & Soviet Foreign Policy.

Hugh Seton-Watson Neither War Nor Peace, the struggle for Power in the PostWar World, (Praeger, New York, 1962), pp. 331 — 359.

Stalinism : A pattern for the Communist Interstate System, in Zbigniew K. Brzezinski, The Soviet Bloc: Unity and Conflict. (Praeger, New York, 1961) pp. 104—137.

ومحاولتهما ـ وفقا للامكانيات المتاحة ـ تنويع وسائل الردع فيها ، فى الوقت الذى استطاعت فيه الكتلة السوفييتية أن تنشىء أكبر قوة برية ضاربة فى العالم . واذا كان التفوق التكنولوجى الامريكى فى قطاع الاسلحة الذرية وقاذفات القنابل الاستراتيجية واضحا فى تلك الفترة ، الا أن ذلك لم يمنع السوفييت من بذل كل ما فى استطاعتهم لكى يدعموا من امكانات مواجهتهم ضد الغرب ، وكان هذا السباق فى قطاع التسلح الذرى ، بكل مخاطره وفظائعه وتكاليفه ، سببا جوهريا آخر من أسباب تفاقم الصراع بين الكتلتين . وقد تمثل الاعتقاد السائد فى مفاهيم الكتلتين فى ذلك الوقت ، فى أن القوة السياسية والدبلوماسية كانت مجرد انعكاس للقوة النووية لهذه القوى الكبرى . (٤)

٤ ـ ان التوازن الاستراتيجى بين القوتين الاعظم ارتكز خلال هذه المرحلة ، وبصورة رئيسية ، على مبدأ القدرة على التدمير بالضربة الاولى ، ومؤداه أنه اذا بادرت احدى هاتين القوتين الى مهاجمة الاخرى بالاسلحة الذرية والهيدروجينية ، فان هذا الهجوم كان لابد وأن ينتهى بتدمير عصب قوتها العسكرية والاقتصادية ويشل من مقدرتها الثأرية (٥) . وهذه الحقيقة الاستراتيجية الهامة كانت من أقوى الاسباب الكامنة وراء تخوف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى من خطر الهجوم المفاجىء الذى كان يمكن أن يقع ضدهما ، فى الحالات التى كان يتاح فيها لاى منهما قدر من التفوق فى التسلح ، بما يغذى فيه الميل نحو المبادأة بالهجوم . وقد ضاعف ذلك من أزمات عدم الثقة بين الطرفين (والتى انعكست بوضوح فى مفاوضات نزع السلاح) وشحن جو العلاقة بينهما بالكثير من أسباب التوتر والخلاف ، وكان من العوامل الرئيسية وراء تصاعد سباق التسلح فى قطاع أسلحة الدمار الشامل بالذات .

تلخيصا لما سبق ، يمكن أن نقول ان هذه الاستراتيجيات المتصادمة للكتلتين والتى قامت على الاحتواء بوسائل التهديد والتطويق المباشر من جانب الاستراتيجية الامريكية ، واسلوب التكتل وحشد موارد وامكانات أنظمة مجموعة دول شرق أوربا الاشتراكية من جانب الاستراتيجية السوفييتية ، قللت كثيرا من مرونة التعامل الدولى بين الكتلتين ، ووضعت جدارا صلبا عازلا بينهما . أضف الى ذلك أن المقوم الرئيسى الذى ارتفع فوقه هيكل التوازن العالمى ، كان هشا بدرجة واضحة ، وهو ما جعل القوة المهيمنة على سلوك الكتلتين ـ كما ذكرنا ـ نابعة من شعور عميق بالخوف والتشاؤم وعدم الثقة فى نواياهما ازاء بعضهما . وتأسيسا على ذلك كله ، فان بامكاننا أن نقول ، وبلا تحفظ ، أن جملة المتغيرات الاستراتيجية كانت تعمل فى اتجاه سالب ضد التقارب بين القوتين الاعظم .

ثانيا ـ ضغط المتغيرات المتعلقة بعمليات الاستقطاب الدولى على سياسات الحرب الباردة :

شهدت هذه المرحلة بداية عملية الاستقطاب الدولى فى أعنف صورها ، وترتب على هذا الاستقطاب ، أن أصبح المجتمع الدولى مقسما تقريبا فى نطاق كتلتين توفرت لكل منهما امكانات هائلة من القوة ، وتعتنق الدول المنضمة اليها ايديولوجية واحدة كانت تمثل الاساس الذى يرتفع فوقه تصورها لطبيعة دورها ازاء التحديات التى تتعرض لها من الكتلة التى تتصارع معها . كما قامت كل من الكتلتين على انتهاج استراتيجية دولية تحدد مضمونها وهدفها ، كما اوضحنا ، من واقع المصالح المشتركة للدول التى تشارك فى مسئولية تنفيذها .

وقد قام تركيب هاتين الكتلتين على وجود قوة متفوقة فى مركز التحكم والسيطرة ، تتبعها مجموعة من القوى أو الدول الاقل ، وتتمتع هذه

---

٤ ـ بخصوص انهماك القوتين الاعظم فى بناء قوتهما الذرية وتحسين خصائصها التكنولوجية عند هذه المرحلة من تطور سباق الاسلحة النووية المحدود بينهما ، راجع :

Robert Strausz Hupé. W. Kintner and S. Possony. A. Forward Strategy for America. (Harper, New York, 1961). pp. 95—163.

Military Strategy. Power and Policy, in, David Tarr, American Strategy in the Nuclear Age, op. cit., pp. 41 — 67.

وايضا يمكن مراجعة الجزء الخاص بالاستراتيجية الذرية فى مقالة الدكتور بطرس بطرس غالى : « الابعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية » ، السياسة الدولية ، يوليو سبتمبر ١٩٦٦ ، ص ٨٠ وما بعدها .

K. S. Tripathi, Evolution of Nuclear Strategy, (Vikas Publications, Delhi, 1970), p. 9.

القوة المسيطرة بسلطة شبه مطلقة فى تقرير كافة الاوضاع المتعلقة بهذه الاستراتيجية وتحـديد امدائها ، ورغم ما قيل عن اجراءات التنسيق والتشاور والتداول بين اطراف كل كتلة ، الا ان هذه الكتل كانت تدار بطريقة مركزية ، وبعيدة عن الديمقراطية الحقيقية • بل ان الكتلتين فى هذه المرحلة لم تخرجا فى واقع الامر عن كونهما أدوات تستخدمها كل من القوتين الاعظم فـى ادارة صراعها ، وفرض تفوقها فى مواجهة القـوة الاخرى (٦) •

ويلاحظ فى هذه الفترة ، أن الاتجـاهات الحيادية فى السياسة الدولية لم تكن قد ظهرت وتدعمت بعد ، ومن هنا ، فان عملية الاستقطاب الدولى الثنائى استمرت على قدم وساق ، ومن هنا أيضا كان تصنيف الدول على أساس انحيازها لهذه الكتلة أو تلك ، أى بمعيار تبعيتها لاى من الطرفين المتصارعين فى معركة القوة والنفوذ والسيطرة العالمية • وقد أدى هذا الوضع الى زيادة التوتر من جهة نتيجة تسابق الكتلتين نحو ضم الدول الاخرى اليها ، مستخدمة فى ذلك أساليب التهديد والترغيب ، ومن ناحية ثانية فقد نتج عن الاستقطاب الدولى الثنائى ، أن ازداد تصلب الدبلوماسية الدولية ، بل ان هذا التصلب فى مواقف القوتين الاعظم ، والتصميم على عدم التزحزح او التراجع عنها تحت أى ضغط ، كان متطلبا ضروريا من وجهة نظرهما لدعم مراكزهما فى المواجهات الناشبة بينهما ، والا فان التراجع كان يعنى المغامرة بضياع هيبتهما ونفوذهما بين الاطراف التابعة لهما ، ويرتبط بذلك أن الكسب الذى يحققه طرف ، كان ينظر اليه على أنه خسارة مطلقة للطرف الاخر •

ومن هنا يتضح أيضا التأثير السابق لنظام القطبية الثنائية على نمو عـلاقات من التفاهـم الودى والمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى •

ثالثا ـ ضغط المتغير الايديولوجى :

لعل من أقوى الاسباب التى غذت صراع القوتين الاعظم ، ووضعت الكتلتين الغربية والسوفييتية فى حالة من التأهب والمواجهة ، ووصلت بسـباق التسلح بينهما الى درجة عالية من الخطورة ، هو تعاظم دور الايديولوجية فى تعميق مجريات هذا الصراع ، حتى لقد نحى كثيرون الى تصـوير الحرب الباردة ، على أنها كانت صراعا عقائديا بحتا ، وأن كل ما كان يحدث فى الساحة الدولية لم يكن أكثر من رد فعل أو نتاج تلقائى لهذا الصراع العقائدى ، بل ان هناك من كان ينظر الى صراع الايديولوجيات فى هذه الفترة على أنه كان حربا صليبية متعصبة من نوع جديد (٧) •

---

٦ ـ فيما يتعـلق بضـغط القطبيـة الثنائية على سياسات الحرب الباردة فى ذلك الوقت ، انظر :

The Deadlock of Bipolarity, in, Davis Mclelan, The Cold War in Transition op. cit. pp. 38 — 75.

The Pattern of International Politics, in, Morton Kaplan & Nicholas Katzenbach, The Political Foundations of International Law, (Wiley, New York, 1961) pp. 50 — 55.

وكذلك ، درية شفيق بسيونى : تطور العـلاقات الامريكية السـوفيتية منـذ الستينات ، وأثر ذلك على الاوضـاع العامة للحرب الباردة [رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ، ١٩٧٤] ص ١٢ ـ ١٩ وكذلك :

٧ ـ للالمام بالكيفية التى كانت تضغطها هذه العوامل والمتغيرات الايديولوجية راجع :

Ideological Formulations in World Politics, in, Charles Lerche and Abdul A. Said, Concepts of International Politics, (Prentice Hall, New Jersey, 1970) pp. 212 — 225.

Ideological Differences and Holy Wars, in, Jerome Frank, Sanity and Survival, Psychological Aspects of War and Peace, (Vintage Books, New York, 1967), pp. 130—134.

Andrew Scott, The Functionning of the International Political System, (Macmillan, New York, 1967), pp. 47 — 68.

The Communist View of Conflict: The Larger Strategic Vision, in, Strausz-Hupé, W. Kintner, Protracted Conflict: A Challenging Study of Communist Strategy, (Harper & Row, New York, 1963) pp. 67 — 84.

لقد كانت الصراعات الدولية طيلة المراحل السابقة على هذه الفترة التاريخية ، صراعات قومية ومصلحية بالاساس . ولم تكن قوة الايديولوجيات قد نمت واصبحت قادرة على التغلغل وممارسة دورها فى التأثير السياسى الدولى ، بمثل الدرجة التى اتضحت عليها هذه القوة فى عالم ما بعد الحرب . فالايديولوجية النازية مثلا قامت على تمجيد الجنس الارى ، وتكريس جوانب الاصالة والعبقرية فيه ، ومن ثم كان تبريرها لحقه فى السيطرة العالمية . ومثل هذه الايديولوجية العنصرية لم تكن لها أية جاذبية خارج حدود المانيا النازية ، بعكس الايديولوجيات الماركسية والرأسمالية التى قامت على مخاطبة قطاعات واسعة من الرأى العام العالمى ، وامتدت جاذبيتها الى الكثير من الشعوب والمجتمعات ، وهذا يبين كيف أن صراعات المعتقدات والافكار أصبحت فى عالم ما بعد الحرب ، بمثابة احدى القوى الرئيسية الحاكمة فى سلوك الدول . ومن ناحية ثانية ، فان جانبا كبيرا من تصرفات هذه الدول بات يبرر فى اطار عقائدى محض ، لكى تكتسب شيئا من الشرعية والقبول الدولى لها ، وذلك بدلا من التبريرات المصلحية والقومية التقليدية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان هذه الايديولوجيات أصبحت أداة الاستراتيجية غير المباشرة التى تنتهجها بعض القوى العظمى فى المجتمع الدولى ، وبخاصة الكتلة الشيوعية ، حيث اتخذت روابط الانتماء العقائدى المشترك مع بعض الحركات والاحزاب الخارجية ، سلاحا للضغط ضد الحكومات فى الحالات التى كانت تقف فيها موقفا معاديا من المصالح أو السياسات السوفيتية . كذلك تحولت الايديولوجيات الى وسيلة فعالة من وسائل حرب الدعايات الموجهة ، وعمليات التشهير السياسى ، والتحريض ضد أنظمة الحكم ، والتخريب الداخلى ، والتأثير فى اتجاهات الرأى العام .. الخ (٨) .

وعلى ذلك ، فقد ادت ضغوط المتغير الايديولوجى ، شأنها فى ذلك شأن المتغيرات السابقة ، الى تفاقم التوترات الدولية وزيادة درجة التصلب فى سلوك الكتلتين .

رابعا – ضغط المتغير الدعائى :

اذا كان تأثير الدعايات السياسية الموجهة قد برز فى فترة ما بين الحربين وأثناء الحرب الاخيرة ، كأداة بالغة الخطورة من أدوات الصراع الدولى ، فان التأثير الدعائى قد تضاعف كما تنوعت اساليبه ، وتعمقت مصادره ، واصبح يرتكز على اساس من التخطيط المسبق والهادف لما يراد بلوغه من وراء هذه الدعايات الدولية ، بل ان الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية التى خصصت لدعم هذا التأثير الدعائى فاقت كل الحدود التى كان متعارفا عليها فى السابق (٩) .

وقد اتصفت الاستراتيجيات الدعائية التى طبقتها الكتلتين الغربية والسوفييتية فى مواجهة بعضهما بعضا ، وفى مواجهة القطاعات غير المنحازة من الرأى العام العالمى ، بعدة خصائص لم تتوفر فى الانماط الدعائية الدولية التى خبرها المجتمع الدولى فى الحقبة السابقة على انبثاق توترات الحرب الباردة بالشكل الذى المحنا اليه . وتتمثل أبرز هذه الخصائص الدعائية فى :

١ – أن السياسات الدعائية لكل من الكتلتين ، حاولت أن تكسب مادتها مضمونا أيديولوجيا أو عقائديا ظاهرا لتضخم من تأثيراتها الجاذبة ، ولكى تعمق الانطباع بأنها ذات محتوى يستطيع ان ينفذ الى عقول الناس وضمائرهم ومعتقداتهم ،

---

٨ – The Indirect Approach, in Protracted Conflict, op. cit., pp. 42-66.

٩ – بشأن الاستخدامات المكثفة للادوات الدعائية فى الحرب الباردة آنئذ ، انظر :

Stephan Possony, Communist Psychological War Fare, in, Walter Hahn & John Neff, American Strategy for the Nuclear Age. (Doubleday, New York. 1960) pp. 129 — 138.

Psychological Operations, in, Strausz-Hupé, A Forward Strategy for America, op. cit., pp 258 — 285.

Psychological War Fare, in, Terence H. Qualter, Propaganda and Psychological Warfare, (Random House, New York, 1962), pp. 125 — 134.

وانها ليست الترديد الاجوف لنغمة المصلحة الوطنية لدولة معينة أو مجموعة من الدول • كذلك فقد استخدمت الشعارات التى تصطبغ بلون عقائدى محدد يستطيع أن يدعم من اغراض هذه الدعايات الدولية الموجهة ، وييسر من مهمتها فى النفاذ الى صميم قطاعات الرأى المستهدفة بها ، وبناء ارضية تقدر من خلالها على التغلغل الى حيث يراد لها أن تحدث اقصى التأثير المطلوب ، سياسيا كان أو نفسيا •

وعلى سبيل المثال ، فقد ارتكزت دعايات الشيوعية الدولية ، فى نطاق التخطيط والتوجيه السياسى السوفيتى ، على تصوير الصراع الذى كان يدور على الصعيد العالمى ، على أنه كان صراعا بين قوى السلم وقوى الحرب ، بين قوى الخير وقوى الشر ، بين قوى العدل وقوى القهر ، بين نظام اقتصادى واجتماعى أكثر اتفاقا وتلاؤما مع مقتضيات التطور الانسانى الهادف وهو النظام الاشتراكى ، وبين نظام آخر يتصادم ومنطق التطور التاريخى ، وهو نظام تسيره الاحتكارات ، ويتغذى على الحروب ، ويستمد قوته من استغلال الاقلية للاغلبية ، وهو بحكم تناقضاته العميقة الكامنة فيه ، لا يستطيع فى النهاية أن يقاوم حتمية تحلله وانهياره بصورة نهائية وتامة • ومن هنا أطلقت الدول الشيوعية على نفسها « جبهة القوى الدولية المحبة للسلام » ، كما أن كافة الهيئات والتجمعات والمظمات الدولية غير الرسمية التى خضعت للنفوذ الشيوعى وصفت نفسها بأنها تنظيمات سلامية قبل أى شىء ، تأكيدا لهذا الطابع الدعائى المحدد •

أما الدعايات الراسمالية الغربية ، فقد صورت صراعها من الزاوية العكسية ، وخلعت عليه طابعا عقائديا مغايرا تماما للطابع السابق ، ومن ثم ، وصفت المجتمعات الراسمالية الغربية بأنها مجتمعات تقدس مثل الديمقراطية ، وتنهض فى أساسها على مبدأ احترام الحريات الفردية فى مختلف صورها ، وأن النظم الشيوعية ليست سوى دكتاتوريات طبقية من نوع جديد مهما قيل فى تمجيدها أو فى تبريرها ، وفق منطق عقائدى معين • وعلى ذلك فقد أطلقت هذه الدعايات على مجموعة الدول الرأسمالية الغربية اصطلاح « العالم الحر » ، تمييزا لها عن دول العالم الشيوعى التى أسميت بدول الستار الحديدى ، وهى تسمية قصد منها خلق مناخ من النفور والكراهية ازاء هذه الدول الشيوعية • ومن هنا أيضا ، نجد أنه لما أقيم تحالف الاطلنطى فى عام ١٩٤٩ ، فقد صور على أنه تجمع للديمقراطيات الحرة فى مواجهة نزعة التوسع الديناميكية التى تعبر عنها الطبيعة العقائدية للنظم الاستبدادية الكائنة فى الاتحاد السوفييتى ومجموعة دول شرق اوربا الضالعة معه •

٢ ـ أنه الى جانب المحتوى العقائدى الظاهر الذى خلعته الكتلتان المتصارعتان على أنماط دعاياتهما الدولية الموجهة ، فان هذه الدعايات عملت على عرض المواقف واظهار الاتجاهات الدولية لكل من الكتلتين بطريقة ملتوية لا تعكس الحقيقة • وليس من مثال يستطيع أن يصور هذه الناحية بالذات بدقة أكبر من مباحثات نزع السلاح التى دارت فى حلقات دائرية مفرغة سنوات وسنوات ، دون أن تصل الى نتائج ايجابية معقولة بسبب المناورات التى تفنن التكتيك الدعائى لكل من الطرفين فى احراج الاخر من خلالها ، حتى يلقى عليه بمسئولية ما يحدث من تعثر أو انتكاس ، وحتى يظهر بمظهر البرىء فى نظر الرأى العام العالمى ، بل أن مقترحات معينة لنزع السلاح تبناها الاتحاد السوفييتى فى مرحلة من المراحل ، فهاجمها الغرب • وعندما تخلى السوفييت عنها ، انحازت اليها الدول الغربية ، والعكس بالعكس • وهذا يعكس كيف أن التعامل بين المعسكرين قد طبع بروح التحايل ، ومحاولة التنصل من المسئوليه بمختلف الذرائع والتبريرات ، والانغماس فى حملات التشهير والاتهامات المتبادلة ، والتطرف فيها بشكل ضاعف بشدة من التوترات الدولية القائمة •

وقد زاد من تفاقم الوضع السابق ، أن مرتكزات التعامل الدولى بين الكتلتين فى المرحلة التى نتحدث عنها ، استندت الى تصورين مجافيين تماما للواقع ، بحيث عقدا من فرص التعاون الدولى المشترك ، وافسدا كل السبل نحو سلام حقيقى ومستقر ، وقد تمثل هذان التصوران الخاطئان فى :

(أ) تصور السوفييت للكتلة الغربية بأنها كانت على وشك الانهيار تحت ضغط التناقضات الحادة التى كانت تصطدم وتتفاعل فى كيانها ـ على حد ادعاء الشيوعيين ـ وبفعل الاستنزاف الاقتصادى

والفراغ السياسى والعقائدى الذى عانت منه هذه الدول نتيجة الحرب · ومن هنا ، فقد عول السوفييت على الانتظار حتى تتحقق مثل هذه النتيجة المتوقعة ، وعندها يمكن لسياساتهم أن تتأقلم بحسب ما سيسفر عنه الواقع الدولى الجديد ·

(ب) تصور الغرب للكتلة السوفييتية على أنها كانت محكومة بالحديد والنار ، وأن ضغط الغرب عليها بسياسات الحصار والاحتواء ، كان من المؤكد أن يحدث شروخا وتشققات عميقة فى أوضاع هذه الكتلة ، وهو ماكان سيقود فى النهاية — على حد زعم الغرب — الى انفلات دول شرق أوربا من هذا الجدار الصلب من الانظمة والمعتقدات الذى أقامه الاتحاد السوفييتى من حولها ، وبذا كان يمكن احباط مخططات التوسع السوفيتى وتجميدها ، تمهيدا لضرب الاتحاد السوفييتى فى عقر داره · وتأسيسا على ذلك ، فقد نبعت معظم الاستراتيجيات والقرارات ومواقف السياسة الغربية خلال تلك الفترة ، من هذا التصور غير الواقعى بالمرة ·

٢ — ان المبارزات والحملات الدعائية المتبادلة ، فضلا عن تأثيراتها الدولية السلبية بشكلها العام الذى ذكرناه آنفا ، قد مارست تأثيرا تخريبيا واضحا فى قطاع حيوى آخر من قطاعات التعامل السياسى الدولى ، وهو قطاع المنظمة العالمية أو الامم المتحدة . لقد كان يتوقع لهذه المنظمة الجديدة فى مؤتمر سان فرنسيسكو أن تكون حجر الزاوية فى التمكين لسلم دولى مستقر ، ولعالم أكثر رخاء ورفاهية من العالم فى ظروفه السابقة ، ولكن ذلك لم يحدث ، بل ان الامم المتحدة نفسها ، أصبحت الساحة الرئيسية لهذه الحملات والمناورات الدعائية التى كان يظن بالطبع أنها تخدم مخططات كل من الكتلتين ازاء الصراع الشامل الممتد الذى كان دائرا بينهما (١٠) · وقد ترتب على هذا التخريب بالنسبة الى الامم المتحدة بقوة الدعايات المضادة ما يأتى :

(أ) سوء استخدام حق الاعتراض (الفيتو) من جانب الدول الكبرى الدائمة فى مجلس الامن ، مما أضعف من فعالية هذا الجهاز الدولى الذى انيطت به مسئولية صيانة السلم والامن الدوليين · عن طريق اتخاذ القرارات واقتراح التدابير الجماعية الفعالة فى مجابهة العدوان والرد على التحديات التى تواجه السلم العالمى بالشكل الذى تضمنه ميثاق المنظمة الدولية وأقره مجتمع الدول فى مؤتمر سان فرنسيسكو ·

(ب) وقد ترتب على ما سبق ، أن الاسراف فى استعمال الفيتو أخذ يعمق من اقتناع المجتمع الدولى ، بأن الامم المتحدة لم تكن لتقدر على حسم ما هو معروض عليها من مسائل ونزاعات بعيدا عن مجابهات هذه القوى الكبرى ونوع العلاقات السائدة بينها .

[ج] أن تسميم مناخ التعامل فى المنظمة الدولية بتأثير الدعايات المضادة ، ساعد كثيرا على توسيع فجوة عدم الثقة فيما قامت الامم المتحدة على تطبيقه من نظم الامن الجماعى ، والتركيز بدلا من ذلك على المحالفات العسكرية ومواثيق الامن المتبادل وغيرها من نظم الامن الجماعى الاقليمى خارج هذا الاطار الدولى الرسمى (وان كانت الحجة التى قيلت بصدد تبرير اقامة هذه المحالفات ، أنها كانت تعزيزا واستكمالا لقدرة الامم المتحدة على ردع العدوان ، وبذا فانها كانت تعمل فى اتجاه متواز وليس فى اتجاه متعارض مع هذا النظام العالمى للامن الجماعى [١١] .

ومن هنا فقد أصبحت الضغوط الدعائية بكل سلبياتها السابقة ، قوة مضادة للسلم

---

١٠ — فيما يختص بالتاثير التخريبى لهذه الدعايات العدائية على فعالية الامم المتحدة ، انظر : H. G. Nicholas, The United Nations as a Political Institution, (Oxford University Press New York, 1967), pp. 50 — 51.

وكذلك ، د . محمد عزيز شكرى : الامم المتحدة والمستقبل الدولى — مجلة السياسة الدولية ، اكتوبر — ديسمبر ١٩٧٣ ، ص ١٣٩ ، وايضا مقالة الدكتور شكرى : الامم المتحدة فى الميزان ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، اكتوبر ١٩٧٣ ، ص ١١

١١ — د . اسماعيل صبرى مقلد : القانون وامن المجتمع الدولى مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد الرابع — العدد الثالث ، اكتوبر — ديسمبر ١٩٧٣ ، ص ٧٢٢ وما بعدها .

والاستقرار ، والقاعدة التى تنكسر عليهـا كل محاولات التقارب والتفاهم بين الكتلتين .

سادسا ـ أثر المتغير التكنولوجى على سياسات الحرب البـارده :

ثم نجىء أخيرا الى بحث تاثير المتغيـر التكنولوجى على سياسات الحرب الباردة ابان الفترة المذكورة · ويلاحظ بخصوص تاثير هذا المتغير ما يأتى :

١ ـ أن العوامل التكنولوجية لم تكن قد تطورت وتأكدت أهميتها الى الحد الذى يخلق حـافزا مشتركا لدى القوتين الاعظم على محاولة تقليل آثارها ، كما حدث فيما بعد ، وكان ذلك يرجع الى :

(أ) ان القوة التدميرية للاسلحة النووية كانت لا تزال فى طورها المحدود ، كما أن الكثير من هذه الاسلحة كان ما يزال موضع التجريب ، ولم تكن الثقة فى كفاءتها قد نمت وتدعمت بالصورة التى حدثت فى مرحلة لاحقة ، وعلى نحو ما سنتناوله بالتحليل فى جزء لاحق من هذه الدراسة ·

(ب) ان وسائل نقل الاسلحة النووية عبـر القارات ـ من أمثال الصواريخ الموجهة المزودة بالرءوس النووية وذات حساسية التوجيه ودقة التصويب والتنشين الفائقة لم تكن قد اخترعت بعد ، بل اعتمد نقل هذه الاسلحة على قاذفات القنابل الاستراتيجية التى كان مـن الممكن اعتراضها واسقاطها وتدميرها ، فضلا عن مشاكل اعادة التزود بالوقود التى يساعدها على اتمام رحلة العودة الى قواعدها ·· الخ ·

(ج) أن الردع المتبادل بين الكتلتين ، بالشكل الذى عرفناه فى مراحل لاحقة من تطور الحرب الباردة ، لم تكن قد اكتملت عناصره ومقوماته ، الى الحد الذى يعطيه فعاليته وقابليته للتصديق من جانب القوتين الاعظم ، وانما كان الردع انئذ مبهما وغامضا ، وقام على التنديد بـالحرب ، باعتبارها جريمة ضد الانسانية ، ومخـاطبة المشاعر المعادية لها سيما وأن المجتمع الدولى كان ما يزال خـارجا لتوه من حرب عـالمية طـويلة ومدمرة ·

٢ ـ تاسيسا على حقائق التكنولوجيا العسكرية السابقة ، فان بامكاننا أن نقول ان ضعف تاثير المتغير التكنولوجى على أوضاع وسياسات الحرب الباردة ، أدى مثل غيره من المتغيرات السابقة الى زيادة التصلب فى سلوك الكتلتين ، وأسهم هو الاخر فى تعميق الهوة التى تفصل بين مواقفهما وسياساتهما · (١٢) ·

على ضوء كل ما سبق ، يتضح لنا أن هذه المرحله فى سياسات عالم ما بعد الحرب قد اتسمت بطابع التوتر الشديد ، وتصلب المعاملات ، وفقدان التنسيق بين مسئوليات القوى الكبرى فى المجتمع الدولى ، بوقوع المنظمة العالمية باكملها فى دائرة هذه التناقضات والصراعات ، وتكرار المجابهات التى كانت تهدد بحدوث صدامات عسكرية بالغة العنف بين الكتلتين ·

المبحث الثانى

السياسة الدولية فى مرحلة الانتقال : أو بداية الانكسار فى حدة المجابهة الدولية [١٩٥٥ : ١٩٦٢]

الملامح المميزة لهذه المرحلة :

اذا جئنا الى بحث الخصيصة الاساسية المميزة

---

١٢ ـ بالنسبة لضعف تاثير العوامل والمتغيرات التكنولوجية على اوضـاع السياسة الدولية فى هـذه المرحلة ، انظر :

The Influence of Modern Weapons on Strategy. in, Gordon Turner and Richard Challener, National Security in the Nuclear Age, (Praeger, New York, 1960), pp. 59 – 79.

Herbert S. Dinerstein The Revolution in Soviet Strategic Thinking. Foreign Affairs, January 1958

Military Strategy. Power and Policy. in, Strausz-Hupé, A Forward Strategy for America, op. cit., p. 104.

للدبلوماسية الدولية فى هذه المرحلة ، فسنجد أن هذه الدبلوماسية أصبحت مزيجا من التصلب فى بعض المواقف ، والمرونة والميل الى التراجع والتفاهم فى مواقف أخرى ، أى ان الدبلوماسية الدولية كانت فى مرحلة الانفلاق من توقعها التقليدية ، ولم تكن الطاقة التى احدثها ذلك الانفلاق قد ولدت كل مضاعفاتها وتأثيراتها الحاسمة بعد ، وهى المضاعفات والتأثيرات التى سنلحظها بوضوح عند تحليلنا للمرحلتين الثالثة والرابعة من هذا التطور الذى شهدته سنوات ما بعد الحرب فى أوضاع وسياسات الحرب الباردة .

وغنى عن القول ، أن هذه التغيرات الاساسية فى الصورة العامة للحرب الباردة - وان كانت محدودة النطاق نسبيا عند مقارنتها بما حدث فيما بعد - قد ظهرت الى حيز الواقع بفعل التطورات الجديدة التى طرأت على الكيفية التى أصبحت تؤثر بها غالبية المتغيرات السابقة . وتتمثل أهم هذه التغيرات فى الآتى :

أولا - بداية التصاعد فى تأثير المتغير التكنولوجى وانعكاساته على ظروف الإستراتيجية الدولية :

اذا كان المتغير التكنولوجى قد اتسم بضعف التأثير على استراتيجيات وأنماط التعامل الدولى بين الكتلتين كما رأينا فى المرحلة التاريخية السابقة ، فان تأثير هذا المتغير بدأ يتنامى وتتضح خطورته الدولية منذ منتصف الخمسينات . وقد حدثت هذه الطفرة السريعة فى أهمية العوامل التكنولوجية كنتاج مباشر لاختراع القنابل الهيدروجينية وغيرها من الاسلحة النووية المتطورة ، يضاف الى ذلك عنصر الوفرة فى الانتاج ، مقترنا بالجهود التكنولوجية المكثفة التى بذلت لتنويع ترسانة الاسلحة النووية من استراتيجية وتكتيكية لتلائم الانماط المختلفة من الصراعات والمجابهات الدولية ، ثم يجىء اختراع الصواريخ العابرة للقارات من حاملات الرءوس النووية ، ليدعم من مقدرات الحرب النووية ومن وسائل ادارتها . وفضلا عن ذلك كله ، فان التسلح النووى ، فى مختلف قطاعاته ، كان قد وصل مع نهاية هذه الفترة الى ما اصطلح على تسميته بين خبراء الاستراتيجية الدولية ، بالتعادل النووى التقريبى بين القوتين الامريكية والسوفيتية (١٣) .

وقد تحددت أبعاد التأثير الناتج عن التطور فى ظروف المتغير التكنولوجى بالشكل التالى :

١ - بالنسبة للاستراتيجية الامريكية ، فقد اخذت تتحول من اعتناقها لمبدأ الانتقام الشامل ، الى تبنى نظرية الحرب المحدودة التى يمكن أن تستخدم فيها الاسلحة النووية التكتيكية أو الصغيرة ، وذلك تضييقا لرقعة الحرب النووية ، والحيلولة دون تصاعدها الى حرب نووية استراتيجية عامة . ويأتى ذلك على سبيل الادراك الكامل من جانب دعاة هذه النظرية الجديدة للفظائع التدميرية الهائلة لهذه الحروب النووية الاستراتيجية ، وهو الاعتبار الذى كان يحتم التوصل الى ضوابط فعالة على استخدام الاسلحة النووية ، من حيث القوة التدميرية والنطاق الجغرافى والاهداف السياسية لحروب المواجهة

١٣ - وفيما يتعلق بتصاعد تأثير العوامل التكنولوجية على الوضع العام للحرب الباردة ، راجع :

The Challenge of the Maclear Age, in Henry Kissinger, Neclear Weapons and Foreign Policy, (Doubleday, New York, 1957), pp. 1-16.

Strategic and Political Implications of Mnssiles, in Gordon Turner, National Security in the Nuclear Age, op. cit., pp. 80-111.

Implications of Nuclear Strategy, in, J. W. Burton, International Relations: A General Theory, (Cambridge University Press, London, 1967), pp. 97 — 107.

The Nuclear Thrust, from Alamogordo to Cuba, in, William Kintner, Peace and the Strategy Conflict, (Praeger, New York, 1967), pp. 22 — 56.

The Impact of Nuclear Weapons on Strategy, in, K.S. Tripathi, Evolution of Nuclear Strategy, op. cit., pp. 14 — 31.

النووية بين القوتين الاعظم ، عندما تصبح مثل هذه المواجهات أمرا لا سبيل الى تجنبه [١٤] .

ولكن لما تبين للاجهزة القائمة على التخطيط للاستراتيجية الامريكية أن ليس ثمة ما يضمن استمرار احتواء الحرب المحدودة فى النطاق الجغرافى وبالشكل الذى تصوره دعاة هذه النظرية للعديد من الاسباب الاستراتيجية والسياسية والنفسية ، فقد أخذ الاتجاه يتحول نحو اعتناق نظرية الاستجابة المرنة أو الرد المرن ، وهى الاستراتيجية التى حاولت أن تصمم أنواعا محددة من الردود العسكرية ، سواء تمت بالاسلحة النووية أو بالاسلحة التقليدية أو بكليهما على مختلف التحديات التى تواجهها القوة الامريكية . وهذا التحول فى ذاته يعكس مستوى أكبر من الادراك للخطورات الانتحارية للحروب النووية العامة ، والحرص على تفاديها متى كان السبيل الى ذلك ممكنا .

٢ – أما بالنسبة للاستراتيجية السوفييتية ، فقد أخذت هى الاخرى تتحول عن مبدأ حتمية الصراع بين النظامين الشيوعى والرأسمالى ، وهو المبدأ الذى انبنت عليه كافة الافتراضات الماركسية التقليدية ، والذى بررت فى نطاقه كافة مواقف السياسة الخارجيه السوفيتية حتى نهاية العهد الستالينى ، الى المبدأ الذى روج له نيكيتا خروشوف ، ودعا فيه الى الاقرار بامكانية التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة السياسية والاجتماعية المختلفة ، بل ذهب من ذلك الى حد التسليم بمشروعية تعدد الطرق نحو الاشتراكية .

ولم يكن هذا التحول فى مضمون الاستراتيجية السوفييتية منذ منتصف الخمسينات بالامر العفوى ، وانما جاء على سبيل الاستجابة الواعية لحقائق العصر النووى بكل ضغوطه وتوتراته ومحاذيره ، اذ لم يكن من المتصور منطقيا أن يظل السوفييت معتنقين لمبدا حتميه الصراع ، وواثقين من امكانيه النصر النهائى على الرأسمالية العالمية ، فى الوقت الذى كان قد ثبت فيه ، بما لا يترك مجالا لادنى شك ، أن الحرب النووية اذا وقعت فستكون حرب تدمير متبادل ونهائى لجميع أطرافها دون تمييز بين نظم شيوعية وأخرى رأسمالية . ومن ثم ، كان هذا التحول أقرب الى مسايرة ضغوط القوة النووية المتصاعدة . [١٥]

ولقد اتضحت الاثار الفعلية لهذا الادراك المشترك من جانب القوتين الاعظم لمخاطر الانزلاق الى استخدام القوة النووية ، وما ترتب على ذلك من تعمق الاحساس بالمسئولية لديهما نحو ضرورة احتواء الصراعات المسلحة ، والحيلولة دون اندلاع الحرب النووية ، نقول اتضح هذا التأثير فى بعض الازمات الدولية البالغة الخطورة التى وقعت خلال هذه الفترة التاريخية مثل : حرب السويس فى عام ١٩٥٦ ، وأزمتا برلين المعروفتان فى

---

١٤ – وفيما يتعلق بتأثير هذه الحقائق التكنولوجية على الاستراتيجية الامريكية ، راجع :

Henry A. Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy, op. cit., pp. 16 — 43, pp. 224 — 253.

David Tarr, American Strategy in the Nuclear Age, op. cit., pp. 69 — 96.

John Loosbrock, Strategy on Trial, in Walter Hahn, American Strategy for the Nuclear Age, op. cit., pp. 188 — 196.

Albert Wohlstetr, The Delicate Balance of Terror, Ibid, pp. 197 — 218.

١٥ – وبالنسبة لهذه التأثيرات التكنولوجية على الاستراتيجية السوفيتية انظر :

K.S. Tripathi, Evolution of Nuclear Strategy, Evolution of Soviet Nuclear Strategy, in, ip. cit., pp. 93 — 107.

The Soviet Dilemma, in, William Kintner, Peace and the Strategy Conflict, op. cit., pp. 112 — 136.

Anue M. Jonas, Changes in Soviet Conflict Doctrine, in Soviet Behavior in World Affairs, edited by Devere Pentony, (Chandler Publishing Comp, San Fransisco, 1962).

وكذلك : د . اسماعيل صبرى مقلد : « الاستراتيجية السوفيتيه فى العصر النووى » ، السياسه الدولية يناير – مارس ١٩٦٧ ، ص ٢٧ وما بعدها .

١٩٥٨ ، ١٩٦١ ، ثم ازمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا فى ١٩٦٢ حيث توقفت هذه المجابهات دون نقطه الانفجار النووى ٠

٣ ـ انه بفعل هذه التطورات التكنولوجية الضخمة فى قطاع الاسلحه النووية واسلحة الصواريخ ، هبط الدافع نحو التوسع فى اقامة الاحلاف العسكرية ، وهى السياسة التى اتخذت طابعا هيستيريا من جانب الولايات المتحدة حتى بداية الخمسينات والتى أسهمت مباشرة وبدرجة بالغة فى تصعيد التوتر بين الكتلتين وتعميق فجوة عدم الثقة بينهما ٠ وقد تمثل المنطق الاستراتيجى الذى أخذ يفرض نفسه على تفكير وسلوك الكتلتين ـ وعلى وجه الخصوص الكتلة الغربية ـ فى أن اختراع الصواريخ النووية العابرة للقارات ذات الطاقة التدميرية الهائلة ، قد تلل وبصورة مستمرة من فعالية تلك القواعد كوسيط بين القوى الكبرى وبين المناطق المستهدفة بهذه الاسلحة الهجومية ، بل ان الغرب انطلاقا من هذا المنطق ، بدأ فى تصفية العديد من قواعده العسكرية الاجنبية ، اقتناعا منه بأن ما ينفق على الاحتفاظ بها لا يوازى القيمة الاستراتيجية الفعلية لها ٠

ومن هنا يمكن أن نقول ان الانكماش فى تطبيق سياسة اقامة القواعد والاحلاف العسكرية ، والذى وصل الى حد التجمد تقريبا منذ نهاية الخمسينات ، كان يعنى بروز عامل آخر مهم من عوامل بداية الانكسار فى حدة المجابهات الدولية ٠

ثانيا ـ بداية التقلص فى ضغوط القطبية الثنائية :

اذا كان تأثير المتغيرات التكنولوجية قد أخذ يتصدر صورة الحرب الباردة فى هذه المرحلة الثانية ، خلافا لما كانت عليه الحال فى المرحلة السابقة ، فان متغيرا آخر كان قد بدأ يحدث تأثيرا واضحا بفعل ما جد عليه من تطورات ـ يتكامل فى نفس الاتجاه مع تأثير المتغير التكنولوجى ٠ ذلك أنه عند هذه المرحلة ، وابتداء من اواخر ١٩٥٦ على وجه التحديد ، تعرض هيكل النظام الدولى المرتكز على أساس القطبية الثنائية للعديد من الشروخ والتصدعات التى لم تقتصر على كتلة دون أخرى ، وانما شملت اوضاع الكتلتين الغربية والسوفيتية على السواء (١٦) ٠ وكان من الاعراض الاولية للتحول من نظام القطبية الثنائية الصلبة الى نظام القطبية الثنائية الهشة ، انبثاق مراكز متعددة لاتخاذ القرارات داخل الكتلتين ، بعد أن كانت القرارات الاستراتيجية والسياسية المؤثرة احتكارا تاما للقوتين الاعظم ولقد ساعدت على هذا التحول جملة أسباب منها :

(أ) تعاظم امكانات بعض الدول الداخلة فى نطاق هذه التكتلات مثل السوق الاوربية المشتركة التى أخذت تؤكد استقلالها فى مواجهة النزعات التسلطية والتسيطرية للقوى الكبرى ٠ لقد قبلت دول اوربا الغربية بتبعيتها السياسية والعسكرية للولايات المتحدة ، يوم أن كانت القوة الاقتصادية لهذه المجموعة من الدول مستنزفة وبالدرجة التى جعلتها مضطرة للاعتماد اعتمادا كاملا على حماية امريكا العسكرية ، وعلى دعمها الاقتصادى الضخم لها ، أما وقد تغيرت معالم هذه الصورة جذريا بعد منتصف الخمسينات ، فان نزعة التبعية السياسية أخذت تختفى لتحل محلها نزعة استقلالية واضحة ، وقد ساعدت الديجولية بشعارها الذى رفعته ، ونادت فيه بأن تكون اوربا

---

١٦ ـ للوقوف على الاسباب التى دفعت الى التقلص فى ظل القطبية الثنائية على سياسات الحرب الباردة فى ذلك الوقت ، راجع :

The Breakdown of Bipolarity, in. David Mclelan, The Cold War in Transition, op. cit.,
pp. 76 — 87.

The Old Blocs and Competitive Co-existence, in, Charles Robertson, In-
1957 — 1964, The Old Blocs and Competitive Co-existence ... ternational Politics Since World War II, (Wiley & Sons, New York, 1964), pp.
284 — 329.

Depolarization in the West: The Decline of Washington, in, William Carleton, The Re-
volution in American Foreign Policy, (Random House, New Yirk, 1963), pp. 348
— 418,

Depolarization in the East; The Decline of Moscow, Ibid. pp. 419 — 442.

للاوروبيين ، على اكساب هذه النزعة الاستقلالية الاوربية مضمونا فعليا مؤثرا (٧١) ٠

[ب] تمرد الصين على زعامة الاتحـــــاد السوفيتي للحركة الشيوعية العالميه بعد ادانة الستالينية وأساليبها التسلطية من قبل الزعامة السوفيتية الجديدة فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي فى ١٩٥٦ ٠ وقد اعتبرت الصين هذا الاتجاه السوفيتي الجديد ، مسئولا بدرجه كبيرة عن الحركات التمردية التى اجتاحت بعض دول شرق اوربا (بولندا والمجر) فى أواخر عام ١٩٥٦ ، ثم ازدادت الهوة اتساعا بتحول السوفيت ، الى اعتناق سياسة التعايش السلمى ، ومن هنا أخذ الاتجاه الصينى فى السيـاسة الدولية ، وفيما يجب أن تكون عليه استراتيجية الحركة الشيوعية العالمية ، وأساليب مجـابهة الغرب الامبريالى ، وكيفية مساعدة دول العالم الثالث وحروب التحرير الوطنى ، يختلف اختلافا متزايدا عن الاتجاه السوفيتى مـــــن هــــذه القضايا [١٨] .

(ج) الشكوك التى ثارت فى الكتلتين حول قيمة وفعالية ضمانات الحماية النـــووية التى تقدمها القوتان الاعظم لحلفائهما ، وكانت أكثر الدول التى تأثرت بهذه الشكوك هى فرنسا والصين ، وقد ترتب على ذلك أن عارضت هاتان الدولتان سياسة حظر الانتشار النووى واندفعتا الى تنفيـذ برامجهما الوطنية فى انتاج الاسلحة النووية ، كبديل لضمانات الحماية المشكوك فيها ، وقـد اكسبهما هذا الامتلاك للاسلحة النووية قوة أكبر فى مواجهة القوتين الاعظم (فرنسا فى مواجهة الولايات المتحدة ، والصين فى مواجهة الاتحاد السـوفيتى) ٠ كمـا دعـم مـن نـزعاتهما الاستقلاليه (١٩) ٠

(د) تزايد اتساع الفجوة بين الامكانيـات النووية للقوى العظمى فى المجتمع الدولى ، وبين مقـدرتها الفعليـة علـى التـأثير السيـاسى والدبلوماسى ، وقد ادت الى هذا الوضع الشاذ ، الصعوبة المتناهية لاحتمال استخدام الاسلحة النووية فى حل الصراعات الدولية ، سواء كانت صراعات مصالح او معتقدات ٠ هذه الفجـوة أدت ، ضـمن ما أدت ، الى اضـعـاف سيطرة القوتين الاعظم على الدول التى كانت تدين لها فيما سبق بالتبعية المطلقة ، لان الضغط عليها بالقوة العسكرية لتأكيد تبعيتها لم يعد ليتم بنفس السهولة السابقة ، اذ كانت هذه التبعية أمرا مسلما به ٠ وعلى ذلك فقد شهدت هذه المرحلة بداية التحول فى العلاقة القائمة بين الاقطاب والتوابع (وفقا لمفهوم القطبية الثنائية الجامدة) من النمط التسلطى ، الى النمط القائم على المشاركة ، وان لم تكن مشاركة تامة أو كاملة ٠

(د) أن من بين العوامل الاخرى التى أضعفت من نظام القطبية الثنائية التقليدية ، ظهور العالم الافرو أسيوى كقوة غير منحازة فى السياسة الدولية ، واتساع رقعة الارض المحايدة التـى تفصل بين العالمين الشيوعى والراسمالى (وهى حقيقة لم تعرفها المرحلة السابقة على أى نحو ذى

---

١٧ ــ بالنسبة لما تحقق من نمو فى امكانات السوق الاوروبية المشتركة مماقوى من ميولها ونزعاتها الاستقلالية ، راجع :

Robert L. Pfaltzgraff, The Atlantic Community: A Complex Imbalance, (Van Norstand Company, New York. 1969), pp. 14 — 25.

ثم عن الاسباب التى أدت الى محاولةتحوير نمط العلاقات الامريكية الاوربيةمن التبعية او الذيلية الى المشـاركة ، انظر :

A Political Framework for Nuclear Partner ship, in, Robert Strausz-Hupé, James Dougherty and William Kintner, «Building the Atlantic Alliance», (Harper & Row, New York, 1963), pp. 191 — 230.

١٨ ــ The European Community and Atlantic Partnership, in, The Atlantic Walter Hallstein, Community, edited by Fancis Wilcox and Field Haviland, (Praeger, New York, 1964), pp. 253 — 269.

١٩ ــ Depolarization in the East: The Decline of Moscow, op. cit., pp. 433 — 434. Pierre Gallois: US Strategy and the Defense of Europe. ORBIS, Summer 1963, pp. 232 — 233.

قيمة ، وحيث كان العالم كله مقسما تقريبا الى مناطق نفوذ بين الكتلتين [٢٠] . وقد ترتبت على وجود العالم الثالث غير المنحاز عدة نتائج حيوية منها : تقبل القوى الكبرى مثل الاتحاد السوفيتى ثم الولايات المتحدة فيما بعد ، لسياسات عدم الانحياز ، بعد أن دأبتا على مهاجمتها والتشكيك فيها فيما سبق ، وايضا فقد بدأ يتسع دور الادوات الاقتصادية فى العلاقات الدولية كأداة جديدة من أدوات التنافس بين القوى والتكتلات الكبرى فى دول العالم الثالث ، وبذا أخذت المصالح المشتركة تتداخل ، وسبل التعامل الدولى تتعدد وتتنوع . ولم يعد ذلك الخط الفاصل والذى يقسم العالم بين شيوعى ورأسمالى ، كما اتضح لنا من قبل ابان تطبيق الولايات المتحدة الاستراتيجية الحصار والاحتواء بوسيلة المحالفات العسكرية [٢١] .

ثالثا ـ التغير فى اشكال ومضامين الانماط الدعائية التقليدية للكتلتين :

رأينا فى المرحلة السابقة ، مدى الضغوط التخريبية التى قادت اليها أنماط الدعايات العدائية المتطرفة التى انتهجتها كل من الكتلتين ازاء بعضهما بعضا ، وما نتج عن ذلك من تسميم المناخ العام للحرب الباردة وشحنه بالتوترات الشديدة . غير انه مع التحولات الايجابية التى اخذت تظهر فى سياق المرحلة الثانية ، ابتداء من منتصف الخمسينات بدأت هذه الانماط الدعائيه التقليدية تختلف شكلا ومضمونا لتصبح اكثر مسايرة وتعبيرا عن حقائق الوضع الدولى الجديد (٢٢) ومن مظاهر الاختلاف فى مضمون السياسات الدعائية للكتلتين فى هذه المرحلة عنه فى المرحلة السابقة :

١ ـ اختلاف طبيعة الجمهور الدولى المخاطب بمثل هذه الدعايات الموجهة ، فقطاعات واسعة من هذا الجمهور الدولى أصبحت تعتنق مبادىء الحياد الايجابى والتعايش السلمى وكانت ترى فى الارتباط بالتكتلات الدولية مخاطرة تنطوى على فقدان الاستقلال الوطنى ، وتأكيد تبعيتها للقوى الكبرى ، وهى كلها أوضاع تتصادم ومتطلبات السلم والامن الدولى .. الخ ، ومن هنا ، فان هذه القطاعات الواسعة من الرأى العام الدولى ، لم تكن لتتجاوب مع الدعايات التى تصور الانحياز الى جانب كتلة من الكتلتين على أنه انحياز الى

---

٢٠ ـ بالنسبة لظهور العالم الافروآسيوى كقوة غير منحازة فى السياسة الدولية فى هذه الفترة ، انظر :

The Development of Non-Alignment, in, J. W. Burton, International Relations: A General Theory, op. cit., pp. 186 — 207.

The New States and Competitive Co-existence, in, Charles Robertson, International Politics Since World War II, op. cit., pp. 240 — 283.

M. M. Rahman, The Politics of Non-Alignment, (Associated Publishing House, New Delhi, 1969), pp. 22 — 81.

د . بطرس بطرس غالى : ابعاد الايديولوجية الافروآسيوية ، السياسة الدولية ، ابريل يونيو ١٩٦٨ ، ص ٢٩٩ وما بعدها .

د . اسماعيل صبرى مقلد : السياسة السوفيتية والدول الافروآسيوية ، السياسة الدولية . أكتوبر ــ ديسمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٢ وما بعدها .

٢١ ـ عن الاتساع الواضح فى أهمية الادوات الاقتصادية فى العلاقات الدولية فى هذه الفترة ، انظر :

Inis Claude, Economic Development Aid and International Political Stability, in, International Organisation: World Politics, edited by Robert Cox, (Macmillan, New York, 1969), pp. 49 — 58.

Arnold Wolfers, Military or Economic Aid: Questions of Priority, in, Walter Hahn, American Strategy for the Nuclear Age, op. cit., pp. 375 — 388.

وايضا د . أحمد القشيرى : المعاملات الدولية فى عالم متغير ، السياسة الدولية أكتوبر ــ ديسمبر ١٩٦٦ ، ص ٨٠٦ وما بعدها .

٢٢ ـ حول الاختلاف الذى طرأ على مضمون الدعايات الدولية ، وميلها الى الاعتدال ، راجع :

Whither Mankind ? in, William Carleton, The Revolution in American Foreign Policy, op. cit., pp. 468 — 480.

Conflict without Violence, in, Jerome Frank, Sanity & Survival: Psychological Aspects of War and Peace, op. cit., pp. 257 — 286.

جانب قوى الخير ضد قوى الشر ، أو مع قوى السلام ضد قوى الحرب كما كانت الحال فى السابق ، ومن هنا أيضا ، كان لابد من التغيير فى مضمون هذه الدعايات ، بما يؤدى الى احترام المشاعر الحيادية وعدم استفزازها بالدعايات التى لا تأخذ فى اعتبـــارها سوى مصـــلحة احـدى الكتلتين ، مهما كان الثمن الذى يدفعه العالم من أمنه وسلامه واستقراره .

ليس هذا فقط ، بل ان اتجاهات الجمهـــور المخاطب بهذه الدعايات داخل كل واحدة مـن الكتلتين الغربية والسوفيتية ، كان قد اختلف فى هذه المرحلةوبشكل أساسى . فلميعد من الواقعى ان تتحدث الدعاية الامريكية عن أخطار التـوسع السوفيتى ضد أوربا الغربية ، فى الوقت الذى كان مسلك الاتحاد السوفيتى فيه أقرب الى مسلك القوة التى تحافظ على الوضع القائم منه الى محاولة هدمه والتغيير فيه . وبالمثل فانه لم يكن من الواقعى فى شىء أن تتحدث الدعاية السوفيتية الى دول شرق اوربا ، عن قرب انهيار الرأسمالية فى الغرب ، فى الوقت الذى ظهرت فيه السـوق الاوروبية المشتركة كقوة اقتصادية عملاقة فى المجتمع الدولى ·

٢ ـ انطلاقا من الوضع السابق ، فقد عملت الدعايات السوفيتية والغربية على التركيز على حقائق الوضع الدولى ، بدلا من اعتمادها على الشعارات والمثاليات المجردة · لم يكن من المنطقى مثلا أن ينتهج الاتحاد السوفيتى استراتيجية دولية تبنى فى أساسها على الدعوة الى تطبيق مبدأ التعايش السلمى فى علاقات الكتلتين ، فى الوقت الذى تستمر فيه الدعايات السوفيتية فى حربها الدعائية ضد الدول الغربية الرأسمالية ، فذلك ان حدث كان يخلق تناقضا مصطنعا بين ما يدعيه الاتحاد السوفيتى كسياسة رسمية له ، وبين ما تروج له أجهزته الدعائية ، وهى أجهزة حكومية مسئولة ، ولكن ذلك لم يحدث أو على الاقل بهذه الصورة . كذلكلم يكن من المنطقىان يعلن الغرب تجاوبه مع هذه السياسات السوفيتية الجديدة ، وهو التجاوب الذى وجد تعبيرا له فى عقد مؤتمر الاقطاب فى عام ١٩٥٥ ، ومباحثات كامب دافيد الامريكية السوفيتية فى عام ١٩٥٩ ، ثم تجىء أجهزة الدعاية الغربية لتنسف صرح العلاقات الجديد الذى كانت تشـــيده زعـامات القـوتين الاعظم ، من خلال انتهاج المزيد من محاولات الاقتراب والتفاهم المشترك . يضاف الى الاعتبار السابق ، أن وجهة هذه الدعايات لم تعد المبالغة فى تصوير قوة القوى الكبرى ، قدر اهتمامها بالتعبير عن أهدافها فى التعاون والسـلام والرخاء ·

لقد قلنا عند التعرض لتأثير المتغيرات الدعائية فى نطاق المرحلة التاريخية السابقة ، ان هذه التاثيرات عاقت العمل الفعال للامم المتحدة ، وأدت الى عدد من المضاعفات السياسية التى كانت لا تتفق ومتطلبات صيانة السلم والامن الدوليين · ولكننا نلحظ فى هذه المرحلة تبدلا أساسيا فى صورة اداء الامم المتحدة ، حيث أصبح على درجة أكبر من الكفاءة والفعالية نتيجة الجهود الامريكية السوفيتية نحو التفاهم المشترك ، وحيث أصبحت الدولتان على درجة أكبر من التقدير لعـــواقب تصرفاتهما الدولية ، وقـــد ظهرت فعالية الدور الجديد للامم المتحدة ، أوضح ماتكون ، فى قطاع عمليات حفظ السلام فى العالم ، مثلما كانت الحال أثناء حرب السويس والحروب الاهلية فى كل من الكونغو وقبرص (٢٣) ·

---

٢٣ ـ بالنسبة للدور الجديد للامم المتحدة فى عمليات حفظ السلام ، راجع:

H. G. Nicholas, The United Nations as a Political Institution, op. cit., pp. 58 — 59.

Leland Goodrich, and G. Rosner, The United Nations Emergency Force, in, Jœl Larus, from Collective Security to Preventive Diplomacy, (Wiley, New York, 1965), pp. 456 — 473.

Lester Pearson, Force for UN, Ibid, pp. 473 — 478.

John Holmes, The Political and Philosophical Aspects of UN Security Forces, Ibid, pp. 478 — 489.

وايضـــا يمكن مراجعة هـــذا الجانبالمتزايد فى مسئولية الامم المتحـــدة فىهذه الفترة فى : د . محمد عزيز شكرى: التنظيم الـــدولى العـــالمى بين النظـــريةوالواقع ، (دار الفكر ـ دمشق ـ١٩٧٣) · ص ٤٤١ ـ ٤٧٥ ود . اسماعيل صبرى مقلد ، القانونوامن المجتمع الدولى ، مرجع ســـابقذكره ، ص ٧٢٤ ـ ٧٤٢

وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد طعن في دستورية الاجراء الخاص بتشكيل قوة الطوارئ الدولية اثناء حرب السويس ، بحجة ان قرار التشكيل كان يجب أن يصدر عن مجلس الامن ، باعتباره الجهاز التنفيذي المسئول عن صيانة السلم والامن الدوليين ، وليس الجمعية العامة ، فانه لم يشأ أن يضع عراقيل في طريق عمل هذه القوات الدولية ، وكانت هذه بادرة ايجابية في موقف الاتحاد السوفيتي من قضية أساسية كتلك ، ثم نجد أنه وقف فيما بعد الى جانب القرار الذي صدر عن مجلس الامن بشأن ارسال قوة طوارئ دولية الى الكونغو ، ومعنى ذلك انه كان قد أصبح مقتنعا بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمة العالمية في مجال حفظ السلام في بعض مناطق الصراع والتوتر في العالم .

رابعا ـ التدهور في أهمية المتغيرات الايديولوجية :

اذا كانت ضغوط الايديولوجية قد برزت بشكل بالغ العنف في المرحلة السابقة ، فان تأثير الايديولوجيات قد اختل بالهبوط في سياق المرحلة التالية ، ولعل من تحصيل الحاصل ، ان نذكر ان هذا الاختلال قد حدث أساسا نتيجة التطورات التكنولوجية الضخمة التي تحدثنا عنها فيما سبق بشيء من التفصيل ، والتي انتهت بتحول الاتحاد السوفيتي ، مثلا عن اعتناق مبدأ الصراع ، الى اعتناق مبدأ التعايش السلمي ، وما كان من تجاوب الغرب الظاهر مع هذه الاتجاهات السوفيتية الجديدة .

لقد اكتسب الخط الايديولوجي أو العقائدي للكتلتين ، درجة أعلى من المرونة التي ساعدت على كسر حدة التصلب القديم في أوضاع المجابهة بين القوتين الاعظم ، ولم تعد الايديولوجية كما كانت في السابق قوة ضاغطة في اتجاه لا يخدم السلم والاستقرار في العالم ، بقدر ما ساعد على اشاعة جو من التوتر الشديد في بيئة العلاقات الدولية كلها .

ومن هنا يمكننا أن نقول أن الايديولوجية كانت قد انتقلت من التطرف الى الاعتدال ، ومن التعصب الى التساهل ، ولم تعد القضية المثارة هي كيف يمكن لاحد النظامين العالميين أن ينتصر على الاخر ، ولكن كيف يمكن للنظامين ، بجهودهما المشتركة ، أن يتفاديا الانسياق الى كارثة الحرب النووية التي كان لابد وان تودي بهما معا .

المبحث الثالث

سياسات الحرب الباردة في مرحلة الانفراج : أو محاور الحركة الجديدة [١٩٦٣ ـ ١٩٦٨]

الملامح المميزة لهذه المرحلة :

في هذه المرحلة ، بدات الحرب الباردة تدخل طورا جديدا وهاما من أطوارها التاريخية ، تميز بحدوث انفراج سياسي ضخم نسبيا في العلاقات المتبادلة للقوتين الاعظم من جهة ، وفي علاقات شطري القارة الاوربية ببعضهما بعضا من جهة ثانية . وقد اقترن بهذا الانفراج بروز محاور جديدة للحركة في السياسة الدولية ، وهي المحاور التي عاقت ظروف الحرب الباردة في السابق دون استخدامها بطريقة تستطيع أن تدعم من المصالح المشتركة للدول ، وتضيق من فجوة عدم الثقة بينها ، وتساعدها على تنفيذ السياسات والتدابير الضرورية لصيانة السلم الدولي . وفي الحقيقة أن الانفراج في العلاقات الدولية على هذا النحو ، قد تحقق بفعل التأثيرات الايجابية المتزايدة لعدد من المتغيرات التي يتناولها التحليل ، وفيما يلي عرض للكيفية التي تم بها هذا التأثير :

أولا ـ التعاظم المستمر في ضغط المتغيرات التكنولوجية على الاستراتيجية الدولية :

يمكن القول بأنه في هذه المرحلة ، اخذ الضغط المتولد عن التطور في ظروف المتغيرات التكنولوجية العسكرية يتضاعف بشكل خطير ، ومن ذلك مثلا أن الخصائص التكنيكية للصواريخ النووية الهجومية كانت قد تحسنت بدرجة ضاعفت كثيرا من مقدرتها التدميرية . يضاف الى ذلك دخول القوتين الاعظم مرحلة انتاج الصواريخ الهجومية ذات الرءوس النووية المتعددة [ميرف] ، وهو ما كان يحقق اضافة ضخمة جديدة الى مقدرات الحرب النووية .

وقد اقترن بذلك عمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على تنويع وسائل الردع المتاحة لهما

ونشتيتها بما يضمن تقليل احتمالات الدمار الذى يمكن أن تتعرضا له فى حالة وقوع حرب نووية استراتيجية عامة ، وهو بالتالى ما كان يزيد من فعالية هذا الردع ، ويرفع من درجة المخاطرة فى حالة تفكير أحد الطرفين فى القيام بحرب نووية هجومية ضد الطرف الاخر [٢٤] .

وقد شهدت هذه المرحلة كذلك ، دخول الصين الشيوعية حلبة التسلح النووى ، وهو ما كان يهدد بحدوث اختلال فى أوضاع التوازن الاستراتيجى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، كما كان يشكل تحديا خطيرا لامنهما القومى ومصالحهما الاستراتيجية فى فترة السبعينات . ولعل هذا التخوف هو الذى حدا بحكومة ليندون جونسون الى بدء تنفيذ المشروع المعروف بسنتنيل اى تحصين المدن الامريكية بشبكة من الصواريخ الدفاعية المضادة ، والذى تحول فى عهد ادارة ريتشارد نيكسون الجمهورية الى المشروع المعروف بسيفجارد الذى أصبحت وظيفته حماية مواقع الصواريخ الامريكية ضد خطر الهجوم بالاسلحة الاستراتيجية السوفيتية والاسلحة النووية الصينية مستقبلا . ونفس الشىء حدث بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، اذ أن تصاعد التهديد النووى الصينى دفع به الى تنفيذ نظام وقائى للدفاع ضد خطر الصواريخ الهجومية .

وقد أثار انشاء شبكات الصواريخ الدفاعية هذه جدلا سياسيا واستراتيجيا عنيفا جدا ، بسبب التكاليف المادية الخيالية التى يتكبدها هذا الانشاء من جهة ، وكذلك بسبب التأثيرات الاختلالية لهذا النظام الجديد من نظم التسلح الاستراتيجى من جهة أخرى ، اذ كان من المتوقع ، بشهادة كثيرين من خبراء الاستراتيجية الدوليين ، أن يبدأ تطبيق هذا النظام من الدفاع بالصواريخ المضادة فى انتاج سلسلة من ردود الفعل العنيفة فى سباق الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى القطاعين الدفاعى والهجومى معا ، وهو ما كان محققا أن ينتقل بهذا السباق الى مرحلة أخرى أكثر حرجا من مراحل تصاعده ، مهددا بذلك أوضاع الاستقرار الاستراتيجى التى سادت بينهما فى الماضى تهديدا هائلا (٢٥) .

---

٢٤ ــ للاحاطة بالصورة الاستراتيجية العامة التى نتجت عن اتساع امكانات الردع النووى المتبادل بين الكتلتين ، انظر :

Roy Johnes, Nuclear Deterrence, (Routledge and Kegan Paul, London, 1968), pp. 19 — 77.

Henry Kissinger, The Dilemmas of Deterrence, in, The necessit yfor Choice: Prospects of American Foreign Policy, (Anchor Books, New York, 1962), pp. 16 — 58.

David Tarr, Toward Mutual Deterrence, in, American Strategy in the Nuclear Age, op. cit., pp. 69 — 95. (

وعن التحول فى استراتيجية القوتين الاعظم ودخولهما الى مرحلة القدرة على التدمير بالضربة الثانية :

K.S. Tripathi, The Strategy of Deterrence, in, Evolution of Nuclear Strategp, op. cit. pp. 51 — 64.

وأيضا : استراتيجية للغد تاليف هانسوة بالدوين ترجمة د . محمود خيرى بنونة ، [مكتبة الانجلو المصرية] ، ص ٨٢ ــ ١٢٥

د . اسماعيل صبرى مقلد ، الاستراتيجية الامريكية فى العصر النووى مرجع سابق ذكره ، ص ٦٨ وما بعدها ، ولنفس المؤلف « امريكا والاستراتيجية الجديدة للدفاع بالصواريخ ، السياسة الدولية ــ يناير ــ مارس ١٩٦٩ ، ص ٨٢ وما بعدها .

٢٥ ــ راجع فى دخول الصين الى حلبة التسلح النووى وما تمخض عن هذا التطور من تاثيرات سياسية واستراتيجية دولية :

د . بطرس بطرس غالى : القنبلة الذرية الصينية ، السياسة الدولية ، يوليو ــ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١٩ ــ ٢٦

Halperin Morton, China and the Bomb : Chinese Nuclear Strategy. The China Quraterly, Jan-Mar. 1965.

K.S. Tripathi, China Nuclear Potential and Foreign Policy, in, Evolution & Nuclear Strategy, op. cit., pp. 108 — 127.

Leo Yueh-Yun Liu, China as a Nuclear Power in World Politics, (Macmillan, New York, 1972), pp. 47 — 57.

وهذه النقطة بالذات ، كانت من بين أهم دوافع التقارب الامريكى السوفيتى حول ضرورة التوصل الى ضوابط محددة وفعالة على عمليات التسلح الاستراتيجى هذه ، وبحيث يمكن اتقاء خطر التاثيرات الاختلالية المحتملة على أوضاع التوازن بينهما ، ولقد اتضحت نتائج التقارب بين القوتين الاعظم فى هذا الصدد ، على شكل التوصل الى عقد معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية فى عام ١٩٦٨ ، مستهدفة بذلك محاولة خفض احتمالات وقوع الحرب النووية · ومن ناحية ثانية ، فقد تأكد حرص الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على تجنب المواجهات النووية بينهما من خلال الاتصال والتنسيق والتشاور على ذروة المستويات السياسية المسئولة فى الدولتين ، كما حدث خلال حرب الشرق الاوسط فى يونيو ١٩٦٧ ، حيث عقد الرئيسان ليندون جونسون واليكسى كوسيجين · مؤتمر جلاسبوره الشهير بالولايات المتحدة للتفاهم حول كيفية احتواء هذه الازمة الدولية الخطيرة ، والحيلولة دون تصاعدها الى حرب نووية بين القوى الكبرى ، وكانت هذه هى الازمة الدولية الثانية من حيث الخطورة ، بعد أزمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا ، التى أمكن فيها للقوتين الاعظم أن يبقيا عليها فى اطارها المحدود ·

ثانيا — اطراد التفكك فى نظام القطبية الثنائية :

سبق ان قلنا ان هيكل نظام القطبية الثنائية كان يستند ، وحتى أوائل الستينات ، على ركائز هشة كنتيجة للتحولات العميقة التى حدثت فى نطاق كل من الكتلتين الغربية والسوفيتية من جهة ، وبسبب التغيرات البعيدة المدى التى طرأت على أوضاع العالم ككل من جهة ثانية (٢٦) وقد استمر هذا الاتجاه خلال الرحلة التى نحن بصدد تحليلها ، حيث زادت النزعات الاستقلالية تدعما ، وتعددت مظاهر حرية الحركة داخل الكتلتين ، والتى كان من بينها على سبيل المثال لا الحصر :

١ — انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية المشتركة لحلف الاطلنطى فى عام ١٩٦٦ · وكان من اهم المبررات التى استندت عليها الحكومة الفرنسية فى قرار الانسحاب : [٢٧]

(ا) أن حلف الاطلنطى اخفق فى التكيف مع تطورات الظروف الدولية ، ذلك أن المبررات الاستراتيجية التى ارتكز عليها الحلف فى مباشرة مسئولياته فى الدفاع عن العالم الغربى ، كانت قد اختلفت فى منتصف الستينات ، وبصورة جذرية عما كانت عليه الحال فى عام ١٩٤٩ ·

(ب) أن التهديدات التى كانت موجهة ضد أوربا والعالم الغربى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت الدافع وراء انشاء حلف الاطلنطى ، كانت قد اختلفت هى الاخرى من حيث طبيعتها ، اذ لم تعد تهديدات الغزو السوفييتى بالخطر الذى يواجه اوربا · كما أن دول أوربا كانت قد استعادت قواها الاقتصادية التى تعينها على دعم كيانها والدفاع عنه ذاتيا ، بدلا من اضطرارها الى الاعتماد فى الماضى على قوة امريكا الاقتصادية ·

(جـ) أن أوربا لم تعد المركز الرئيسى للصراع والازمات الدولية كما كانت الحال فى الماضى ، بعد أن انتقل هذا المركز الى قارات أخرى أبرزها آسيا ، وكل دول الاطلنطى الاوربية لم تكن أطرافا فى هذه النزاعات غير الاوربية .

(د) أن فرنسا مسلحة ذريا ، وأسلحتها كانت خارجة عن نطاق القوة النووية المندمجة للحلف ، وطبيعة الاعتبارات التى املت هذا الوضع المنفصل ، هى نفسها التى حتمت ان تكون لفرنسا سياسات عسكرية مستقلة غير خاضعة لسلطة قيادة غير فرنسية · كما أن بقاء القوات الفرنسية تحت سيطرة القيادة الموحدة للحلف ، لم يكن ليستطيع أن ينجز المهام الملقاة عليها دفاعا عن المصالح الفرنسية ، كما لو وضعت هذه القوات تحت قيادة فرنسية خالصة ·

---

٢٦ — عن اطراد التفكك فى نظام القطبية الثنائية وقتذاك ، راجع بخصوص اوضاع الغرب :

Depolarization in the West: The Decline of Washington, op. cit.

ود . بطرس بطرس غالى : الدبلوماسية الديجولية والجمهورية الخامسة ، السياسة الدولية ، ابريل — يونيو ١٩٦٦ ص ٢٥٥ وما بعدها .

٢٧ — د . اسماعيل صبرى مقلد : الجنرال ديجول وحلف الاطلنطى — السياسة الدولية ، يوليو — سبتمبر ١٩٦٦ ، ص ٥٨٨ وما بعدها .

٢ ـ اتجاهات رومانيا المستقلة داخل الكتلة السوفييتية ، فمنذ عام ١٩٦٣ ورومانيا لا تتردد في الدفاع عن مصالحها القومية ، حتى وأن تعارضت هذه المصالح مع المصالح السوفيتية أو مصالح دول شرق أوربا الاخرى • وعلى الرغم من ان سلوك رومانيا لم يكن ليعتبر القاعدة في سلوك دول شرق أوربا وقتئذ ، الا انه يبرز على الاقل مدى التحول الذى حدث (٢٨) •

وقد دفعت اتجاهات رومانيا القومية بها الى أن تسلك في سياستها الخارجية نهجا يؤكد استقلالها عن السياسة السوفيتية ، بطريقة تكاد تكون تامة • ومن امثلة هذا النهج الخارجي ، تبادلها العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية ، وحيادها في ازمة الشرق الاوسط ، واعتراضها على بعض نصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، وتغيبها عن حضور مؤتمرات الكتلة السوفيتية ، بل الاكثر من ذلك ، أن الزعيم الشيوعي الروماني نيكولاي تشاوشيسكو أعلن في ١٤ مايو ١٩٦٦ (في ذكرى تأسيس حلف وارسو) عن تصميم بلاده على صيانة استقلالها الوطني ، مؤكدا أن التكتلات والاحلاف العسكرية أصبحت فاقدة لروح العصر ، وأنها لم تعد تتفق واعتبارات السيادة القومية ، كما تعرقل اقامة علاقات طبيعية بين الدول ، الامر الذى كان يفرض حلها والتخلص منها [٢٩] يضاف الى ذلك ، أن رومانيا كانت دائمة التنديد والادانة لسياسات التدخل في الشئون الداخلية للدول ، حتى من قبل أن يتدخل الاتحاد السوفيتي عسكريا في تشيكوسلوفاكيا في أغسطس ١٩٦٨ • ففى ٢٥ يوليو ١٩٦٧ صرح رئيس وزراء رومانيا ايون مورير « أنه من الامور غير الطبيعية بالمرة أن تطبق في علاقات الدول الاشتراكية ببعضها بعضا ، الطرق والاساليب التي تتناقض مع مبادئ الحقوق المتساوية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ، وهي المبادئ التي تنبع من صميم الاشتراكية الدولية » (٣٠) •

وفضلا عن ذلك كله ، فقد امتنعت رومانيا عن حضور مناورات قوات حلف وارسو منذ ١٩٦٤ ، حتى اشتركت في المناورات التى أجريت في بلغاريا في أغسطس ١٩٦٧ •

٣ ـ تطبيق ألمانيا الغربية لسياسات الانفتاح على الشرق ، وهذه السياسات الانفتاحية التى كانت تمثل بعدا ثوريا في تطور السياسة الاوربية منذ منتصف الستينات ، كانت جزءا من استراتيجية المانية وواسعةاستهدفت انهاء المواجهة بين شطرى أوربا ، وخلق مناطق اكبر للاتفاق مع الاتحاد السوفيتي ودول شرق اوربا بوسائل التسوية السياسية والتفاوض الدبلوماسي وتنمية المصالح الاقتصادية المشتركة ، واتخاذ ذلك كله كنقطة انطلاق نحو اعادة العلاقات الاوربية الى ظروفها الطبيعية ، واعطاء ألمانيا الغربية مقدرة اكبر على التأثير في الشئون الاوربية بوجه عام (٣١) •

وقد استجابت الدبلوماسية السوفيتية بسرعة لسياسات ألمانيا الغربية في الانفتاح على الشرق ، لانها كانت في مرحلة تريد معها ان تزيد وتنوع من محاور حركتها في القارة الاوربية بدلا من أن تجابه منطقة غرب أوربا ككتلة واحدة من المصالح والسياسات • وهذا التنويع الحديد ، كان من المحقق أن يوفر للدبلوماسية السوفيتية درجة أعلى من المرونة ، ويتيح لها استخدام مراكز حركتها

---

٢٨ ـ د • اسماعيل صبرى مقلد : التقارب الامريكى السوفيتى والحرب الباردة ، السياسة الدولية ، يوليو ـ سبتمبر ١٩٦٩ ، ص ٢٣ ـ ٢٥
Walter Clemens, The Future of the Warsaw Pact, ORBIS, Winter 1968, p. 1007.

٢٩ ـ Ibid, p. 1008.

٣٠ ـ

٣١ ـ حول الظروف التى احاطت بتطبيق بون استراتيجية الاوستبولتيك او الانفتاح على الشرق انظر :
E.H. Albert, The Brandt Doctrine of Two States in Germany, International Affairs, (London), April 1970, pp 293 — 304.
Joseph Korbel, West Germany's Ostpolitik: A Policy Toward the Soviet Allies, ORBIS, Summer 1970, pp. 326 — 349.
نزيرة الافندى : المعارضة الالمانية وسياسة الانفتاح على الشرق ، السياسة الدولية اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ٩٢٩ ـ ٩٣٦

الجديدة كأداة فعالة فى المساومة والضغط ، حينما تضطرها الظروف الى ذلك . ومن ناحية أخرى ، فقد كان الاتحاد السوفييتى حريصا على جعل المانيا الغربية تقبل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التى وقعت فى عام ١٩٦٨ باعتبار أن امتداد الخطر النووى الى المانيا الغربية كان يرضى واحدة من أكثر الحاجات الامنية السوفييتية الحاحا .

ثالثا — استمرار التدهور فى أهمية المتغيرات الايديولوجية :

نلاحظ فى هذه المرحلة ، كما كانت الحال ابان المرحلة السابقة ، استمرار تضاؤل العوامل الايديولوجية كاحدى المتغيرات الحاكمة للصراع بين القوتين الاعظم ، فتحديات الثورة التكنولوجية التى أخذت تواجه بها العالم على تباين معتقداته وأنظمته ، برزت عند هذه المرحلة بصورة أكثر حدة وعنفا منها فى أية مرحلة سابقة . ولعل هذه الحقيقة الاساسية هى التى دفعت بدول العالم ، والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بشكل خاص ، فى اتجاه توثيق روابط التعاون المتبادل بينها فى محاولة لمجابهة هذه التحديات بامكانيات أكثر فعالية من جهة وللافادة على قدر الامكان من ميزات هذا التقدم التكنولوجى من جهة ثانية . ويفسر هذا المرونة المتزايدة التى اتسم بها سلوك الاتحاد السوفييتى فى فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادى والفنى والتكنولوجى بينه وبين العديد من الدول الرأسمالية الكبرى ، مثل اليابان وايطاليا والمانيا الغربية والولايات المتحدة . وقد أدى ذلك النمو الضخم فى المصالح المشتركة للكتلتين ، وفى قطاعات حيوية مثل الاقتصاد والتكنولوجيا ، الى التقليل من مصادر التوتر الدولى ، وتهيئة المجال أمام هذه المرحلة الجديدة من الانفراج فى السياسة الدولية .

المبحث الرابع

السياسة الدولية فى مرحلة الوفاق : أو قمة الثورة على سياسات الحرب الباردة

الملامح المميزة لهذه المرحلة :

منذ عام ١٩٦٩ والسياسة الدولية تدخل مرحلة جديدة سميت بعصر الوفاق بين القوتين الاعظم .

وهذا الوفاق يمثل قمة الثورة على سياسات الحرب الباردة ، فهو لا يحاول مجرد احتواء الصراعات والتوترات الدولية بوسيلة التفاهم والاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ولكنه يذهب الى مدى أبعد من ذلك بكثير ، فهو يهيىء مجالات رحبة للتعاون السياسى والاقتصادى والفنى والتكنولوجى والثقافى بينهما ، وهو ما يجعل بدوره من السلم والاستقرار الدوليين مصلحة مشتركة بالنسبة لهما بوجه خاص ، وبالنسبة للعالم بوجه عام . أضف الى ذلك أن قيام علاقات طبيعية بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية ، بعد عقدين زمنيين كاملين من التوتر والعداء ، يشكل ركيزة أخرى حيوية من ركائز هذا الوفاق الدولى .

ومرة أخرى ، نجد أن معظم المتغيرات التى شملتها هذه الدراسة ، استمرت تعمل فى نفس الاتجاه ، وان كان بفعالية أكبر مما كان حادثا فى نطاق أى من المرحلتين السابقتين ، وسنحاول فى هذا القسم من التحليل ، أن نعرض لاهمها ، مكتفين بأن بعضا آخر من هذه المتغيرات مما لم يتناوله التحليل ، كان فى صورة قريبة جدا مما ذكرناه .

أولا — استمرار التعاظم فى قوة المتغيرات التكنولوجية وتأثيره على سياسات واستراتيجيات القوتين الاعظم :

١ — سبق أن ذكرنا أن سباق القوتين الاعظم فى قطاع الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية بالذات [انشاء شبكات الدفاع بالصواريخ المضادة] منذ منتصف الستينات ، أصبح يشكل تحديا خطيرا ومباشرا لنظم الردع النووى المتبادل بينهما ، الامر الذى كان يتطلب منهما اجراء مشتركا يستطيع احباط هذه التأثيرات الاختلالية فى مراحلها الاولى ، وهذا هو ما حدث حين بدأ اقتناع قوى يسيطر عليهما ، بأن نظم الاسلحة الاستراتيجية التى يتوصلان اليها لم تعد تضيف الى الشعور بالامن والحماية ، كما انها كانت لا تزيد من الفرص السياسية المتاحة أمام أى منهما . فمن الناحية الاستراتيجية ، كان التسلح النووى قد وصل بين الطرفين السوفييتى والامريكى الى ما وراء نقطة التشبع ، وكان من المقدر لمثل هذا الوضع أن يستمر لفترة طويلة قادمة ، وذلك من

حيث أن الامور كانت قد تجمدت عند المستوى الذى لم تعد تجدى عنده أية اضافات جديدة فى عملية التسلح النووى والاستراتيجى ، على الرغم من كل الميزات التى نسبت الى مشاريع الدفاع بالصواريخ المضادة (٣٢) .

كما أخذت تتردد بعض الحجج الاخرى المحبذة لضرورة تقييد سباق الاسلحة الاستراتيجية ، ومنها على سبيل المثال :

(ا) أنه بالنظر الى احتمالات الثأر ، فلم يكن ثمة احتمال بأن تلجأ حكومة سياسية عاقلة ، سواء فى الاتحاد السوفييتى أو فى الولايات المتحدة ، الى المباداة بالحرب النووية . وهذا الافتراض اذا كان صحيحا بالنسبة للماضى والحاضر ، فانه سيكون صحيحا كذلك بالنسبة للمستقبل القريب على الاقل ، حيث لا زال ميزان الرعب النووى يلقى بضغوطه وتأثيراته كاملة على الطرفين ، ولا يمكن التخيل بأن يلجأ الاتحاد السوفييتى الى شن هجوم نووى ضد أمريكا ، دون أن يتوقع أن يكون رد الفعل الامريكى ضده أعنف بكثير جدا مما قد يقدر على تحمله ، وهذا كله يجعل من مكرة السباق فى قطاع الاسلحة الاستراتيجية أمرا غير مرغوب فيه .

[ب] ان النفقات المالية الهائلة التى تتكبدها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى انتاج أسلحة استراتيجية ، لا تعطى أية قيمة عسكرية توازى هذا الانفاق ، وانما تستخدم لاغراض نفسية بالدرجة الاولى . وهذه التكاليف تثقل كاهل الدولتين ، وبخاصة الاتحاد السوفييتى ، يضاف الى ذلك أن بعض نظم التسلح الاستراتيجى ، ان لم يكن معظمها ، تفقد قيمتها بعد فترة وجيزة ، مما يجعل ما انفق عليها امرا خاسرا تماما . ومن هنا ، فان الحل لمشكلات الامن لم يعد يتم بالاستغراق فى عملية تطوير تكنولوجى للاسلحة الاستراتيجية بالشكل الذى يستنزف ذلك القدر الهائل من موارد الدولتين ، وانما يكون الحل بالاتفاق والتفاهم المشترك بينهما بشأن ايجاد حل لهذا الوضع الذى تضار منه الدولتان على السواء .

[جـ] انه من الافضل تقييد انتاج هذه الاسلحة فى ظروف التوازن الاستراتيجى الحالى بين الدولتين ، بدلا من ترك سباق الاسلحة الاستراتيجية بينهما يتصاعد ابعد مما وصل اليه . ومن ذلك انه اذا ما أمكن لاحد الطرفين او لكليهما أن ينتج أنواعا متقدمة من هذه الاسلحة ، فان ذلك سيثير مخاوف وشكوك كثيفة ، وسيكون من عوامل تصعيب الاتفاق بينهما حول هذه القضية الشائكة . وعلى سبيل المثال ، أنه اذا استطاع أحد الطرفين أن ينفذ برنامجا ضخما للدفاع بالصواريخ ، فان ذلك سيخلق اوتوماتيكيا فى نفس الطرف الاخر ، الشك حول مدى مقدرة قوته الهجومية على اختراق هذه التحصينات الدفاعية وتدميرها ،بما يضمن الاحتفاظ للردع بفعاليته دون تغيير .

(د) وأخيرا فقد قيل تلخيصا لهذا كله ، ان الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة قد أجهدا طويلا فى سبيل الوصول الى مستوى متعادل من التسلح النووى والاستراتيجى حتى لا تقع الحرب بينهما ، وهذا المستوى من الردع المستقر ، انما يجب الابقاء عليه بكل وسيلة ممكنة .

---

٣٢ ــ لتفهم الحقائق الرئيسية فى مشكلة السباق فى قطاع الاسلحة ــ الاستراتيجية ، انظر :

J.I. Coffey, The Anti Ballistic Missile Derbate, Foreign Affairs, April 1967, pp. 403 — 414.

Carl Kaysen, Keeping the Strategic Balance, Foreign Affairs, July 1968, p. 671.

Robert Rothstein, The ABM, Proliferation and International Stability, Foreign Affairs April 1968, pp. 487 — 502.

Harry Gelber, The Impact of Chinese ICBM'S on Strategic Deterrence, ORBIS, Summer 1969, pp. 407 — 432.

J.I. Coffey, Strategic Superiority, Deterrence and Arms Control, ORBIS, Winter 1970, pp. 991 — 1008,

وكذلك د . اسماعيل صبرى مقلد : الوفاق الامريكى السوفييتى وقضية الاسلحة الاستراتيجية ، السياسة الدوليه ، اكتوبر ــ ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ٧٧٠ ــ ٧٩٣

هذه ، وتاثرا بجانب كبير من وجهات النظر بدات مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى نوفمبر ١٩٦٩ ، وانتهت المرحلة الاولى منها بتوقيع معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ ، ولا تزال المرحلة الثانية من هذه المفاوضات جارية فى الوقت الحاضر بين الدولتين ·

٢ ـ انه بفعل هذه التطورات التكنولوجية فى ظروف مشكلة الامن الدولى ، انتهجت دول الكتلة السوفييتية ـ خلال هذه المرحلة ـ وبشكل واضح ومتزايد ، الدعوة الى عقد مؤتمر عام للامن والتعاون الاوربى ، للبحث فى دعم المقومات التى يرتكز عليها هذا الامن بوسيلة الاتفاق والتسوية السياسية بين كل الدول الاطراف فى هذه المشكلة (٣٣) · ومن ذلك على سبيل المثال ، انه فى مارس ١٩٦٩ صدر عن زعماء دول حلف وارسو المجتمعين فى بودابست ، اعلان بعنوان « رسالة من دول حلف وارسو الى كل الدول الاوربية » · ومما لوحظ على هذا الاعلان ، خروجه عن الخط التقليدى القديم ، من حيث انه بينما صور الموقف الدولى تصويرا متشائما ، الا أنه لم يشأ أن يلقى تبعة تدهوره على الولايات المتحدة ، أو الناتو ، أو المانيا الغربية كما اعتاد أن يفعل فى الماضى ، وكانت هذه بادرة تطور لها قيمتها ، وقد اشتمل الاعلان على ثلاثة مقترحات لدعم أواصر التقارب الاوربى هى :

[ا] تقوية علاقات التعاون السياسى والاقتصادى بين الدول الاوربية جميعها وبلا استثناء ، (ب) الاعتراف بالامر الواقع فى أوربا ، مع البحث عن حل للمشكلة الالمانية ، (جـ) الدعوة الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربى

ومن ذلك يتضح ان محـــــور التركيـــز فى استراتيجية حلف وارسو من مشكلة الامن الاوربى ، بدأ ينتقل الى ربط الامن الاوربى بمبدأ التعاون بين دول القارة ، بدلا من ان يقتصر الامر على محاولة تخريب كيان التحالف الاخر المضاد لحلف وارسو ، كما كانت الحال فى السابق ·

ثم كان هناك الاجتماع الاخر الذى عقده رؤساء حكومات ووزراء خارجية دول حلف وارسو فى أغسطس ١٩٧٠ ، عقب التوقيع على المعاهدة السوفييتية الالمانية ، وصدر بيان عن الاجتماع يعرب عن ارتياح دول الحلف البالغ لتوقيع هذه المعاهدة التى اعتبروها خطوة هامة نحو تحسين الموقف الاوربى ، وتطوير العلاقات بين جميع الدول الاوربية ، وفق مبادىء المساواة والتعايش السلمى · وتلى ذلك صدور اعلان هام آخر عن اللجنة السياسية الاستشارية للحلف فى ٢٦ يناير ١٩٧٢ والمسمى باعلان براغ ، وقد تضمن ذكرا للمبادىء الاتية :

١ ـ التسليم غير المشروط بالحدود السياسية القائمة ، وحظر انتهاك السيادة الاقليمية لاية دولة أوربية حظرا مطلقا ·

٢ ـ تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وحصر حل المنازعات الاوربية فى الاطار السلمى وحده ·

٣ ـ تنمية العلاقات بين دول أوربا ، بحيث لا يقف الاختلاف فى طبيعة الانظمة السياسية والاجتماعية عقبة فى هذا السبيل ·

---

٣٣ ـ حول الظروف التى قادت الى انعقاد مؤتمر الامن والتعاون الاوربى فى عام ١٩٧٣ ، انظر :

د · اسماعيل صبرى مقلد : الامن الاوربى والتعايش السلمى بين المعسكرين، السياسة الدولية ، ابريل ـ يونيو ١٩٧٣ ص ٣٢٤ ـ ٣٥٧

نبيـة الاصـفهانى : الامن الاوربى والمعاهدة السوفيتية الالمانية ، السياسة الدولية ، يناير ـ مارس ١٩٧١ ، ص ٨٦ ـ ٩٧ ، وايضا :

V. Vystotsky, Landmark in the Struggle for Detente, International Affairs, (Moscow), Nov. 1971, pp. 12 — 16.

Karl Kaiser, Prospects for West Germany after the Berlin Agreement, The World Today, Jan. 1972, pp. 30 — 35.

Y.N. Kapelinski, European Security: Contents and Ways of Ensuring it, International Affairs, (Moscow), Nov. 1971, p. 72.

Michael Palmer, A European Security Conference: Preparations and Procedures, The World Today, (London), Jan. 1972, p. 39.

٤ ـ تأسيس العلاقات الاوربية على مبدأ حسن الجوار ، واحترام السيادة القومية ، والمساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وهى الامور التى ستمكن أوربا فى النهاية من التغلب على الانقسامات الحادثة فيها ، وتحول دون استمرار تمزقها بين الكتل العسكرية والسياسية المختلفة ٠

٥ ـ تنويع ميادين التعاون الاوربى ، بحيث تمتد الى الجوانب الاقتصادية ، والعلمية ، والتكنولوجية ، والثقافية ، ومجالات السياحة ، وحماية البيئة الانسانية ٠

٦ ـ مشاركة كل الدول الاوربية فى تحقيق النزع العام والشامل للاسلحة ، ولاسيما الاسلحة النووية ٠

٧ ـ دعم وتأييد الامم المتحدة من جانب الدول الاوربية [٣٤] ٠

وقد صادفت دعوات حلف وارسو تجاوبا حقيقيا من الدول الغربية ، وهو التجاوب الذى أدى فعلا الى انعقاد مؤتمر الامن والتعاون الاوربى فى عام ١٩٧٣ من أكثر من ثلاثين دولة أوربية ، وباشتراك الولايات المتحدة وكندا ، للتباحث حول ما يجب ان تكون عليه اتفاقات الامن الاوربى ٠ وقد سبق انعقاد هذا المؤتمر ، تنفيذ العديد من التدابير السياسية بين دول شرق وغرب أوربا ، تنفيذا لسياسات مد الجسور بينهما ، بل ان هذه التدابير كان لها أكبر الاثر فى تسهيل انعقاد مؤتمر الامن والتعاون الاوربى المذكور ، وفى خلق مناخ جديد من الثقة المتبادلة بين الطرفين ٠ ومن الامثلة البارزة لهذه التدابير : اعتراف حكومة المستشار الالمانى الغربى فيلى برانت بوجود دولتين فى المانيا ، والتراجع عن تطبيق مبدأ هالشتين المعروف ، وتوقيع ألمانيا الغربية على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، وانشاؤها علاقات دبلوماسية كاملة مع العديد من دول شرق أوربا ، والتوقيع على المعاهدتين الالمانية السوفييتية والالمانية البولندية فى ١٢ اغسطس ١٩٧٠ ، و٧ ديسمبر ١٩٧٠ على التوالى ، وقد تماثلتا فى جوهرهما على التعهد بنبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات المتبادلة ، وبخاصة حول المسائل المتعلقة بالامن الاوربى والدولى ، وكانت هاتان المعاهدتان تمثلان طورا بالغ الاهمية ، نحو التخفيف من حدة التوتر فى أوربا ٠ ثم تلى ذلك التوقيع على الاتفاقية الرباعية الخاصة ببرلين الغربية فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ ، وهى الاتفاقية التى أقرت بوجود روابط اقتصادية وثقافية بين المانيا الاتحادية وبرلين الغربية ، رغم ان الاخيرة تقع جغرافيا ضمن اراضى المانيا الديمقراطية كما انها توصلت الى اتفاق حول الترتيبات الضرورية للمرور والانتقال بين برلين الغربية وكل من دولتى المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية ٠ وقد دعمت هذه الاتفاقية الرباعية ، باتفاق آخر بين دولتى المانيا حول برلين الغربية فى ديسمبر ١٩٧١ ، ثم اتفاقية تسهيل المرور بينهما فى ٢٦ مايو ١٩٧٢ ، ثم المعاهدة التى وقعت بين الدولتين الالمانيتين فى ٨ نوفمبر ١٩٧٢ ، والتى تنظم العلاقة بينهما وتتيح لهما الانضمام الى الامم المتحدة ٠ وقد تضمنت هذه المعاهدة كل ما يمكن لتسهيل اتصال أفراد الشعب الالمانى فى الدولتين ، وسبل تبادل المعلومات والثقافة ، مع المحافظة فى نفس الوقت على وحدة الامة الالمانية ، وعلى صلة برلين الغربية بحكومة بون ٠ كما نصت على أن تتصرف الدولتان الالمانيتان طبقا لميثاق الامم المتحدة ، وأن تتعهدا باحترام الوحدة الاقليمية لكل منهما ، وعدم المساس بالحدود التى تفصل بينهما ، كما أكدت أنه لا يحق لاحدى الدولتين ان تمثل الاخرى فى المجال الدولى ، وأخيرا فقد جاء اشتراك الدولتين الالمانيتين فى مؤتمر الامن والتعاون الاوربى ، كخطوة عملية أخرى على طريق سياسات التفاهم والانفتاح بين شطرى القارة ٠

٣ ـ ويكمل معالم هذه الصورة ، توثق أواصر التقارب الامريكى السوفييتى بدرجة كبيرة ، منذ لقاء القمة الذى جرى فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ بين الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون ومستشاره لشئون الامن القومى ثم وزير خارجيته فيما بعد هنرى كيسنجر ، وبين الزعماء السوفييت بريجنيف وكوسيجين وبودجورنى ٠ وقد أرست المبادىء التى اشتمل عليها البيان المشترك الصادر عن هذا المؤتمر الاساس فى علاقات الدولتين ، وهو

---

٣٤ ـ يمكن متابعة الاعلانات الصادرة من حلف وارسو بشأن الدعوة الى عقد مؤتمر عام للامن والتعاون الاوربى فى دراستنا : « الامن الاوربى والتعايش السلمى بين المعسكرين » ٠ مرجع سابق ذكره ٠ ص ٥٧ ـ ٦٦.

الاساس الذى مكن فيما بعد لعقد عدة مؤتمرات قمة بين الزعماء الامريكيين والسوفييت ، استهدف لصرح التفاهم بين دولتيهما ، وكذلك تنفيذ العديد من الاجراءات والسياسات التى تعطى لهذا الوفاق مضمونا حقيقيا ذا قيمة (٣٥) ٠

فاعلان أو وثيقة المبادىء التى صدرت عن مؤتمر القمة فى موسكو هذا ، تضمنت اثنى عشر بندا ، أكـــدت فى مجمـــوعها على أن الـــدولتين ستنطلقان من تصميم مشترك ، مفاده أنه لا بديل فى العصر النووى لادارة علاقاتهما المشتركة على أساس التعايش السلمى ، وتجنب المجـابهات العسكرية ، ومنع نشوب الحرب النـــووية ، ومواصلة الجهود لتحديد التسلح ، وتعميـــق التعاون بين الدولتين ، والتأكيد بأن تنمية العلاقات الامريكية السوفييتية ليست موجهة ضـــد دولـــة ثالثة (وهو تنويه قصدت به الصين على وجه التحديد) ٠

كما صدرت عن المؤتمر وثيقة ثانية ، بخـــلاف اعلان المبادىء المشار اليه ، وقد اشتملت هذه الوثيقة على بيان مشترك بالموضوعات السياسية والاقتصادية التى جرى بحثها فى مؤتمر القمة وموقف كل جانب منها ، ونقط الالتقاء والخلاف بينهما ٠ وقد أكد البيان على نية الدولتين القيام بمزيد من الجهود من أجل تأمين مستقبل سلمى لاوربا ، واحترام سيادة جميع الدول الاوربية ، وتأكيد تأييدهما لتسوية سلمية فى الشرق الاوسط ، طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ٠ كما أكد البيان سعى الدولتين الى تحقيق نزع السلاح الشامل والعام ، بما فى ذلك السلاح النووى ، تحت اشراف دولى مشدد ، وكذلك دعم الامم المتحدة . بينما سجل البيان اختلاف الدولتين الواضح حـــول القضية الفيتنامية ، وهى القضية التى سويت فيما بعد ٠

وبالاضافة الى ما سبق ، فقد وقعت بيـــن الدولتين فى موسكو عدة اتفاقات هى : اتفاقية منع تلوث البيئة ، واتفاقية التعاون فى مجال الطب والصحة العامة ، واتفاقية التعاون فى مجـــال ابحاث الفضاء ، واتفاقية التعاون فى المجـــال العلمى والتكنولوجى ، والاتفاقية الخاصة بمنع تصادم السفن والطائرات الحربية التابعة للدولتين فى أعالى البحار ، والاتفاقية المتعلقة بانشاء لجنة سوفييتية أمريكية لمسائل التجارة ، تكون مهمتها تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بما يعود بالنفع على التبادل بين البلدين ، والاتفاقية الخاصة بالتعاون الامريكى السوفييتى فى مجال استغلال الموارد الطبيعية ، وفى انتاج جميع المواد الاولية والمنتجات الاخرى ، ثم أخيرا ، وهذا هو المهم ، توقيع اتفاقية الحـــد مـــن الاســـلحة الاستراتيجية التى سبقت الاشارة اليها ٠

٤ ـ وفضلا عما سبق ، فان التقارب الذى كان يحدث فى الدائرة الاخرى ، ونعنى دائرة العلاقات الصينية الامريكية ، كان يدعم والى حد بعيد ، من سياسات الوفاق الدولى ، لانه كان يدخل الصين الى دائرة المسئولية الدولية الكاملة ، بقبـــولها عضوا فى الامم المتحدة ، واحتلالها مقعد العضوية الدائمة فى مجلس الامن بدلا من حكومة فرموزا ، وذلك بعد أن أرغمت على الابتعاد عن تحمل جانبها من مسئوليات المنظمة الدولية قرابة ربع قرن ، وهو أمر لم يكن من المنطقى أو من المعقول أن يستمر ، بعد أن أصبحت الصين بحكم الامكانيات النووية الضخمة التى فى حوزتها ، القوة النووية الثالثة فى المجتمع الدولى [٣٦] .

ولقد عبرت الوثيقة الصادرة عن مؤتمر القمة الذى جرى فى بكين فى فبراير ١٩٧٢ بين الرئيس الامريكى نيكسون وكيسنجر وبين الزعمـــاء الصينيين ، عن هذا التحول الثورى الجديد فى مجرى العلاقات الصينية الامريكية ، وفى مجرى السياسة الدولية بوجه عام ٠ واذا كانت العلاقات السوفييتية الصينية كانت ولا تزال مشوبة بالتوتر

---

٣٥ ــ الافاق الجـــديدة للعـــلاقات الامريكية السوفيتية ، د . اسماعيل صبرى مقلد ، الاهرام الاقتصـــادى ، اول سبتمبر ١٩٧٢

٣٦ ــ بخصوص التقارب الصـــينى الامريكى راجع مجموعة الدراسات التى أعدت خصيصـــا حـــول الاثار الدوليـــة المختلفة لهذا التقارب ، ونشرت فى مجلة السياسة الدولية عدد يناير ١٩٧٢، وهي: د . اسماعيل صبرى مقلد : الصين الشعبية والاستراتيجية الدولية ص ١٢ــ٢١ ، سمير مكرم : الطريق الطويل للحوار بين واشنطن وبكين ، ص ٣٢ ــ ٤٧ ، د . جعفر عبد السلام : الوجود الصينى الجديد فى الامم المتحدة ، ٤٨ ــ ٦٥

والعداء ، الا أن ذلك لا يمكن أن ينتقص من أهمية التحول الذى حدث بحال .

يقول البيان الصادر عن مؤتمر القمة فى بكين فى ٢٧ فبراير ١٩٧٢ : « أنه على الرغم من وجود اختلافات أساسية فى النظم الاجتماعية والسياسات الخارجية ، الا ان الجانبين اتفقا على أن الدول - بغض النظر عن نظمها الاجتماعية - عليها أن تبنى علاقاتها بعضها ببعض على أسس : احترام السيادة والتكامل الاقليمى لجميع الدول ، عدم الاعتداء على الدول الاخرى ، عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، المساواة والاستفادة المتبادلة والتعايش السلمى » . ويقول البيان ان الطرفين اتفقا على أن يتم حل المنازعات الدولية على هذه الاسس ، دون التهديد باستخدام القوة أو باستخدامها ، وأن الولايات المتحدة والصين على استعداد لتطبيق هذه الاسس على العلاقات بينهما ، وقد رأى الطرفان :

(أ) أن الاتجاه نحو اعادة العلاقات الطبيعية بينهما ، هو فى صالح جميع الدول .

(ب) أن الجانبين يرغبان فى تخفيض خطر الصدام الدولى المسلح .

(جـ) أن أيا من الجانبين لن يسعى الى السيطرة والتفوق فى آسيا ، ويعارض كل من الجانبين أى محاولة تقوم بها دولة أخرى أو مجموعة من الدول لفرض مثل هذا التفوق .

(د) أن أيا من الطرفين ليس على استعداد للتفاوض باسم طرف ثالث أو الدخول فى اتفاقية مع الطرف الاخر ، تكون موجهة ضد دولة أخرى .

(هـ) أن الطرفين يعتبران أنه ليس فى مصلحة شعوب العالم أن تقوم أى دولة كبرى بالتحالف مع دولة كبرى أخرى ضد الدول الاخرى ، أو أن تقوم الدول الكبرى بتقسيم العالم الى مناطق نفوذ .

ويقول البيان ان الجانبين استعرضا الخلافات القائمة بينهما ، ورأى الجانب الصينى أن يؤكد أن مسألة تايوان هى العقبة الرئيسية أمام اقامة علاقات طبيعية بين الصين والولايات المتحدة ، لان حكومة جمهورية الصين الشعبية هى الحكومة الشرعية الوحيدة الممثلة للصين ، وتعتبر مسألة تحرير تايوان من الشئون الداخلية للصين ، وليس لاى دولة حق التدخل فيها ، كما أن جميع القواعد والقوات الامريكية يجب أن تسحب من هناك . ومن جانبه ، أعلن الطرف الامريكى أن ليس هناك سوى صين واحدة ، وأن تايوان جزء من الصين ، وأنها لا تتحدى موقف حكومة الصين حول هذه المسألة ، وتعيد الولايات المتحدة تأكيد مصلحتها فى تسوية سلمية للمسألة تتم بين الصينيين أنفسهم ، كما تؤكد أن هدفها النهائى هو سحب جميع القوات والقواعد العسكرية الامريكية من تايوان ، وستقوم تدريجا بخفضها ، كلما انخفض التوتر فى المنطقة .

ثم أعلن الجانبان عن رغبتهما المشتركة فى توسيع نطاق التفاهم بين الشعبين ، ومن أجل ذلك ناقشا أمورا سلمية ، تناولت ميادين العلوم والتكنولوجيا والثقافة والصحافة والالعاب الرياضية ، وهى ميادين يمكن أن يفيد فيها تبادل الاتصالات الشخصية والانسانية . ثم أكدا أنهما ينظران الى التجارة بينهما كمجال يمكن أن يكون مثمرا ، واتفقا على أن علاقات اقتصادية قائمة على المساواة ، وأن الاستفادة المتبادلة أمر فى صالح الشعبين ، ولذا وافقا على تيسير تطوير التجارة بينهما . وفى النهاية أعرب الجانبان عن أملهما فى أن تؤدى المكاسب التى تحققت من هذا المؤتمر ، الى فتح الباب أمام مزيد من العلاقات بين الدولتين ، عملا على تخفيف حدة التوتر فى آسيا والعالم . (٣٧) .

لقد قصدنا من وراء الاسهاب فى عرض ما اشتمل عليه هذا البيان الصينى الامريكى المشترك ، الى ابراز مدى التغيير الجذرى الذى تناول صورة العلاقات الامريكية الصينية فى أقل من ربع قرن . فمن التطرف فى تطبيق سياسات الاحتواء ، ومن المواجهات العسكرية المباشرة بين الدولتين فى كوريا وغير المباشرة فى الهند الصينية وفيتنام ، ومن احتضان نظام شيانج كاى شيك فى

---

٣٧ - بخصوص البيان المشترك عن لقاء القمة الصينى الامريكى ، راجع : عبد العزيز العجيزى : المسيرة الطويلة بين واشنطن وبكين ، السياسة الدولية ، ابريل - يونيو ١٩٧٢ ، ص ٤٠٧-٤٠٩ .

تايوان والوقوف بعناد فى وجه دخول الصين الى الامم المتحدة ، نقول من هذا كله الى التفاهم والاتفاق – على نحو ما جاء فى البيان – وتبنى مواقف اساسية مشتركة فى السياسة الدولية ، واعتناق سياسة التعايش السلمى بين البلدين رغم اختلاف انظمتهما .. الخ .

وهذا التحول الضخم لم يحدث هو الاخر بشكل عفوى ، وانما لعبت التكنولوجيا دورا بارزا فى احداثه ، لان بروز الصين كقوة نووية عظمى فى المجتمع الدولى ، كان لابد أن يؤثر ، وبشدة – فى مستقبل علاقات التوازن الاستراتيجى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى – على نحو ما بينا فى قسم سابق من هذا التحليل – ومن ثم ، كان لابد من التأقلم مع حقائق الوضع الدولى الجديد ، عن طريق اقتراب الولايات المتحدة أكثر فى اتجاه الصين .

ثانيا – من القطبية الثنائية الى عالم متعدد الاقطاب :

اذا كانت التحديات التى واجهت نظام القطبية الثنائية قد تسببت فى تفكيكه واضعافه على النحو الذى بيناه ، فهل يمكن القول اذن بأن السياسة الدولية ، وهى فى مرحلة الوفاق ، قد تجاوزت نظام القطبية الثنائية الى نظام دولى جديد قائم على تعدد الاقطاب ؟ أى هل انهارت القطبية الثنائية تماما أن انها لاتزال باقية فى السياسة الدولية ، وان كانت بحكم ما تعرضت له من تحورات وتغييرات ، قد فقدت الكثير من سماتها التقليدية وخصائصها الاصلية واصبحت قطبية ثنائية من نوع جديد ؟

هناك من المحللين السياسيين من يعتقد أن العلاقات الدولية ، فى ظروفها المعاصرة ، قد خرجت من طور القطبية الثنائية ، منتقلة بذلك الى مرحلة تعدد الاقطاب بالمعنى الكامل لهذا الاصطلاح ، بل يذهبون فى توضيح هذا الرأى الى حد القول بأن عالمنا قد اصبح خماسى الاقطاب ، وأن هذه الاقطاب الخمسة هى : الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى ، والمجموعة الاوربية ، والصين الشيوعية ، واليابان .

ولكن هذا التصور فى رأينا غير واقعى ، ولا يعكس بدقة حقيقة العلاقات الدولية المعاصرة لعدد من الاسباب ، مثل :

١ – أن المجموعة الاوربية ، وان كان لها وزن عملاق من الناحية الاقتصادية ، الا انها لاتزال فى مجال التأثير السياسى العالمى ، دون الوزن الذى يتناسب وقوتها الاقتصادية ، وانه وان كانت هذه المجموعة الاوربية تحاول انتهاج بعض المواقف المستقلة فى السياسة الدولية ، كموقفها من أزمة الطاقة العالمية مثلا ، الا انها لم تنفصل بعد عن ارتباطها باستراتيجية امريكا الدولية ، كما لاتزال طرفا مع الولايات المتحدة فى تحالف الاطلنطى . ومن هنا ، فان القول بأن المجموعة الاوربية تمثل احد اضلاع هذه القطبية الخماسية فى السياسة الدولية ، انما هو ادعاء ينطوى على قدر غير قليل من التجاوز .

٢ – أن الصين الشيوعية وان كانت قد ضاعفت من ثقلها كقوة نووية فى السنوات الاخيرة ، الا أن امكانياتها هى الاخرى فى التأثير السياسى الدولى لاتزال محدودة نسبيا ، بل انه حتى فى داخل القارة الاسيوية نفسها ، وهى التى يفترض فيها انها تمثل مجال النفوذ الطبيعى للصين بحكم الموقع الجغرافى ، فان هذا النفوذ الصينى لايزال بعيدا عن كونه النفوذ المسيطر أو النفوذ الذى لا ينازع فيها . فاليابان والهند منافستان قويتان للصين فى آسيا ، كما أن العديد من الدول الاسيوية القوية والضعيفة على السواء (اندونيسيا – تايلاند – الفلبين – كمبوديا – كوريا وفيتنام الجنوبيتين – تركيا – ايران – أفغانستان – ماليزيا .. الخ) أقرب الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى منها الى الصين . فاذا كان ذلك يعد صحيحا بالنسبة الى القارة الاسيوية ، فما بالنا بالنسبة لتأثير الصين فى قارات بعيدة عنها مثل أوربا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، ومنطقة الشرق الاوسط . كما أن ضغوط القوة الصينية فى الامم المتحدة لم تغير من موازين القوى السياسية السائدة فى المنظمة . ومن ثم ، فان الصين ، عند هذه المرحلة ، لا يمكن اعتبارها ضلعا آخر من أضلاع هذه القطبية الخماسية التى تعلق بتصور بعضهم .

٣ – اذا كان ما ذكرناه بالنسبة للمجموعة الاوربية والصين الشيوعية صحيحا ، فانه يصبح بالتأكيد أكثر انطباقا على وضع اليابان . فبالرغم من تفوق اليابان الصناعى والتكنولوجى والاقتصادى ، الا انها ماتزال ضعيفة من الناحيتين السياسية والعسكرية ، كما انها لم تتخل بعد عن روابطها العديدة بالولايات المتحدة .

على ضوء ذلك ، فان الاقرب الى التعبير عن حقيقة الواقع الدولى المعاصر ، هو أن القطبية الثنائية لاتزال قائمة ، وان كانت فى صورة معدلة كثيرا عن صورتها التقليدية (اذ لازالت هنـاك كتلتان دوليتان كبيرتان بينهما عالم واسع من الدول المحايدة بصورة او اخرى) ٠ وهنـاك احتمال كبير من أن يظل هذا الوضع مستمرا لعدد من السنوات القادمة ، الى أن تتبدل معالم الصورة الحالية ، كأن تبرز مثلا بعض هذه القوى التى تحدثنا عنها ـ المجموعة الاوربية او الصين او اليابان ـ كأقطاب بمقياس القوتين الامـريكية والسوفيتية ٠

ونود أن نؤكد أن الوضع الحالى هو أقرب الى صيانة السلم والامن الدوليين من نظام دولى يقوم على تعدد الاقطاب ، لان هذا التعدد قد يكون الفاتحة نحو عصر جديد من صراعات القـوى الدولية ، وقد يكون للتحالفات المرحلية التى تدخل فيها بعض هذه الاقطاب مع بعضها لمقاومة أطراف ثالثة ـ وهو احتمال وارد ـ أثرها المدمر على مقومات الردع والاستقرار التى يرتفع فوقها حاليا التوازن الاستراتيجى العالمى ، وقد تنتهى لعبة صراعات القوى الجديدة بوقوع الحرب النووية التى كرس الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة جهودهما طيلة السنوات الماضية للحيلولة دون وقوعها ، وقد يكون البديل الاخر والاقل سوءا من ذلك ، هو تفاقم التوترات الدولية بصورة خطيرة من جديد ، وعندئذ يكون الوفاق الدولى قد بدأ دورته العكسية ٠ وهذه لا تعدو أن تكون وجهة نظر على أية حال ٠

بعض نتائج سياسات الوفاق

على الصـــعيد الـــدولى :

قد يكون من المفيد ، وقد وصلنا الى نهاية التحليل ، أن نلخص بعضا من النتائج الدولية التى تمخضت عن تطبيق سياسات الوفاق بين القوتين الاعظم وشطرى القارة الاوربية من جهة ٠ وبين الولايات المتحدة والصين الشيوعية من جهـة ثانية ٠

وفى رأينا أن أهم هذه النتائج اطلاقا بالنسبة لقضية السلم العالمى ، هى المتمثلة فى نجاح هذه السياسات فى احتواء بعض الحروب المحلية الخطيرة التى وقعت فى مناطق مختلفة من العالم ، والتى كان من الممكن بحكم حساسيتها الشديدة ، وبحكم الصلات الخاصة التى تربط بين أطرافها وبين بعض القوى الكبرى فى المجتمع الدولى ، أن تتحول الى حروب عالمية مدمرة ٠ وابرز هذه الحروب : الحرب الفيتنامية ، والحرب الهندية الباكستانية ، وحرب اكتوبر ١٩٧٣ فى الشرق الاوسط . ولقد سويت اثنتان من هذه الحروب (باستثناء حرب الشرق الاوسط) بطريقة مقبولة لكل الاطراف ، ودون الاساءة بأى درجة الى جو التفاهم الذى يربط القوتين الاعظم ببعضهما ، وبذا أمكن لعلاقات الاستقرار الدولى أن تستمر بعيدا عن أى اهتزاز ٠ أما بخصوص الوضع فى الشرق الاوسط ، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى متفقان من حيث المبدأ على ما يجب أن يكون عليه أسلوب التسوية لهذا الصراع ، بل أنه فى مراحل عديدة ، عبرت السياسة السوفيتية عن تأييدهـا ومساندتها للجهود التى تقوم بها الدبلوماسية الامريكية بزعامة هنرى كيسنجر ، وزير الخارجية الامريكية ، فى تهيئة المناخ الذى يساعد على التوصل الى تسوية نهائية تكون مقبولة من جانب كل أطرافها المعنيين ٠

المبحث الخامس

خاتمة واستنتاجات

بعد هذا التعقب لمسار خط الحرب الباردة خلال المراحل التاريخية الاربع السابقة ، وبعـد أن استعرضنا التغيرات التى طرأت على العديد من العوامل والمتغيرات التى شكلت فى مجمـوعها صورة هذا النوع الفريد من الحروب فى تاريخ العلاقات الدولية الحديثة ، يمكننا أن نلخص نتائج هذه الدراسة على النحو التالى :

١ ـ أن العوامل والمتغيرات التكنولوجية ، كانت تمثل من وجهة نظرنا أبرز القوى الضاغطة فى اتجاه التغيير البعيد المدى فى صورة هذه الحرب الباردة ، وهو التغيير الذى ظل يتنامى حتى وصل بالعلاقات بين الولايـات المتحـدة والاتحـاد السوفيتى الى مرحلة الوفاق ، وقد كانت هذه الضغوط التكنولوجية ذات شقين :

أولا ـ الضغوط المتولدة عن تطور التكنولوجيا العسكرية ، وخاصة فى قطاع الاسلحة النووية واسلحة الصواريخ الموجهة ، باشكالها الهجومية

والدفاعية ، وهى الضغوط التى دفعت بالقوتين الاعظم ، وباطراد ، نحو المزيد من محاولات التقارب والتفاهم . وقد انعكس ذلك على شكل العديد من التدابير والاتفاقات التى وضعتا ثقلهما وراءها ، وجاء ذلك على سبيل الادراك المشترك من انه كلما أمكنهما التوصل الى ضوابط فعالة يمكن بها اتقاء التأثيرات الاختلالية لضغوط التكنولوجيا العسكرية أو احتوائها فى أضيق نطاق ، كلما كان ذلك اكثر وفاء بمتطلبات صيانة السلم والامن الدوليين . تضاف الى ذلك التأكيدات المتكررة الصادرة عن كليهما ، بأنهما لن تبادئا باشعال الحرب النووية التى كانت تعنى بالنسبة لهما كارثة يجب درؤها بأى شكل .

ثانيا ـ أما الشق الثانى من هذا الضغط ، فانه ينبع من تزايد التطلعات الدولية نحو تحسين مستوى الثراء المادى والاقتصادى للدول والشعوب ، والرغبة فى الاستفادة من ثمار التطور التكنولوجى فى قطاع التطبيقات السلمية ، وهو ما يغذى الميل الى التعاون أكثر مما يدفع الى الصراع . لقد كان من النتائج المهمة لهذه الحقيقة التكنولوجية والاقتصادية ، ترسخ الاقتناع لدى كل من الجانبين بوجود مجموعة واسعة من المصالح الدولية المتبادلة تمارس تأثيرا أكبر بكثير مما تمارسه عوامل التحزب والاختلاف . وتتضح هذه الحقيقة ، بشكل خاص ، وكما أسلفنا القول ، فى قطاع العلاقات السوفييتية الامريكية ، وفى علاقات الاتحاد السوفييتى بالعديد من دول غرب أوربا واليابان .

٢ ـ أنه تأسيسا على التطور الذى حدث فى قطاع التكنولوجيا العسكرية ، وفى ظروف الاستراتيجية الدولية ، ومع تعاظم الخوف من فظائع الحرب النووية ، ومع الضوابط المتزايدة التى وضعها هذا الخوف على سلوك القوتين الاعظم ، فقد أصبح التناسب ـ فى أية صورة متوازنة ـ مفقودا بين حجم الامكانات العسكرية المتوفرة لاى من هاتين القوتين ، وبين ما تقدران عليه من تأثير سياسى ودبلوماسى فى المجتمع الدولى . وكما قلنا ، فان فقدان هذا التناسب بين طرفى المعادلة التقليدية ، القوة العسكرية والنفوذ السياسى ، هو الذى بلور الرغبة من جانب القوى الكبرى فى السعى الى احتواء الصراعات الدولية المحدودة فى نطاق اتفاقات ترضى كافة المصالح التى تشتمل عليها هذه الصراعات .

ومن ناحية ثانية ، فان هذه الحقيقة ذاتها ، دعمت كثيرا من فعالية الدور الذى تقوم به الامم المتحدة فى قطاع عمليات حفظ السلام فى مناطق الاضطراب والصراع فى العالم ، وحيث أصبح الثقل المشترك للقوتين الاعظم وراء هذا النوع من التدابير الجماعية الدولية ، بعد أن وقفت منها موقفا عدائيا أو متخاذلا فى الماضى ، وفى هذا فائدة محققة للسلم الدولى .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد تحسنت كثيرا صورة الاداء العام للمنظمة الدولية فى السنوات الاخيرة ، بعد فترة عصيبة من فقدان الثقة بها ، والتمرد عليها ، والخروج على قراراتها فى ظل انقسامات الرأى وصراعات المصالح والنفوذ بين القوى الكبرى . ثم جاء انضمام الصين الى الامم المتحدة ، بعد أن أصبحت قوة نووية كبرى لا يمكن تجاهلها ، ليدعم من هذه الفعالية الجديدة للمنظمة الدولية .

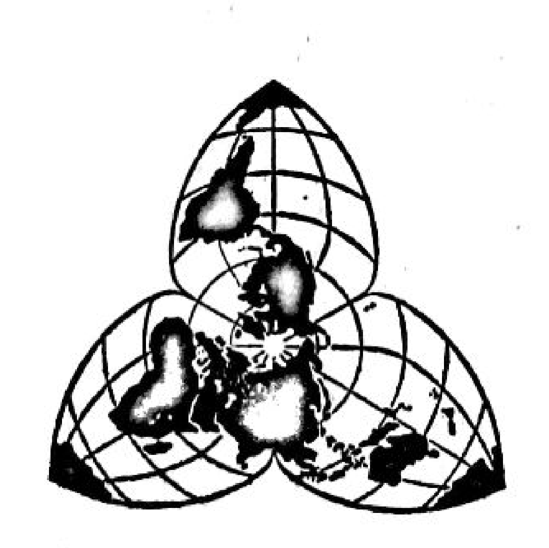
٣ ـ يقابل هذا التأثير التعاظم والمستمر للعوامل والمتغيرات التكنولوجية التدهور الحاد فى أهمية المتغير الايديولوجى ، حتى أن الخلافات العقائدية كادت ان تصبح ظواهر محلية بغير مغزى دولى عميق كما كانت الحال فى السابق .

فتحديات التكنولوجيا الفظيعة طغت على التحديات المذهبية كما أن الدول على اختلاف نظمها العقائدية ، أصبحت لا تنشد السلامة والاستقرار من خلال بيئة تحركها عوامل الصراع والانقسام ، بقدر ما أصبحت تسعى اليه فى ظل مفاهيم التعايش السلمى والتفاهم والاتفاق والمصالح المشتركة . ومن ثم ، لم يعد التحزب المذهبى والعقائدى هو القاعدة فى تصنيف الدول بين مجموعات معادية واخرى صديقة ، وانما تغير القياس من حيث الطبيعة ، كما انه اكتسب مرونة لم تتوفر له فى أى وقت فيما مضى ، فعلاقات المصالح المشتركة الان بين الاتحاد السوفيتى اعرق الدول الاشتراكية ، وبين الولايات المتحدة ، وهى أكبر دولة رأسمالية فى العالم ، لا يمكن أن يقارن بها جو العداء الشديد الذى يطبع العلاقة بين القطبين الشيوعيين . كذلك فان حرارة العلاقة بين الاتحاد السوفيتى والمانيا الغربية ، لا تقاس بها ولا تقارن حرارة العلاقات السوفيتية بكوبا وهى دولة شيوعية مثلا ، وعلاقات الصين بالباكستان أقوى بكثير من علاقتها بيوغوسلافيا وهى دولة شيوعية أخرى ، وهكذا .

ماذا يعنى ذلك ؟ أنه يعنى أن الخريطة الدولية للانتماءات المذهبية قد تغيرت كثيرا عنها فى الماضى ، فخطوط التقسيم المذهبى والعقائدى فقدت صلابتها وقوتها بفعل تداخلات المصالح الوطنية من جهة ، وبسبب تحديات التكنولوجيا واغراءاتها من جهة أخرى ، وهى حقيقة تخدم السلام اكثر مما يخدمه الصراع العقائدى والجمود المذهبى اللذان كانا أكثر سمات الحرب الباردة كلية فى الماضى .

٤ ـ كما نلاحظ أن ضغوط المتغيرات التكنولوجية وما تمخضت عنها من حقائق سياسية واستراتيجية جديدة ، غيرت من بنيان العلاقات والمصالح بين القوى العظمى فى المجتمع الدولى ، وأدت الى حدوث تحولات عميقة فى الاستراتيجيات الدعائية لهذه الدول ، وانتقالها من التركيز على الانماط المباشرة الى الانماط غير المباشرة فلم يعد هدف الدعايات المضادة هو التشهير والاحراج وتعرية المواقف واثارة الشكوك حول الدوافع والنوايا بسلاح الهجوم المباشر ، وانما تحول الى ابراز الجوانب الايجابية فى مواقف كل واحدة من هذه القوى ، وربطها بهدف السلم والاستقرار الدولى ، وترك المخاطبين بهذه الدعايات يقيمونها ويحكمون لها أو عليها ، ومن هنا يمكن القول ، ان دعايات القوى الكبرى كانت قد انتقلت من الطور السلبى الى الطور الايجابى ، ومن الهجوم الى الدفاع ، ومن استعراضات القوة الى التحذير من مغبة الاندفاع وراء سياسات القوى . وباختصار ، فان سياسات القوى الكبرى لم تعد محكومة بالدعايات ، بقدر ما أصبحت الدعايات تابعة لهذه السياسات ، وذلك مظهر أساسى من مظاهر الاختلاف بين ما يحدث اليوم وبين ما كان يحدث فى الماضى ، حيث كان تطرف الدعايات وما صاحبها من هوس أرهق اعصاب العالم كله ، سمة بارزة من سمات هذه العلاقات التصارعية .

من كل ما سبق ، يمكننا القول بأن تطور التكنولوجيا بمختلف مظاهرها التطبيقية ، كان يمثل دون شك اعظم المتغيرات كلها من حيث التأثير على الصورة العامة للعلاقات الدولية ، وبخاصة منذ منتصف الخمسينات لقد اثبتت التكنولوجيا قوتها الايجابية فى مواجهة كل أسباب الخلاف والصراع والانقسام ، ويبقى على القوى الكبرى ـ فى اطار من السلوك المنضبط والمسئول ـ أن تبقى على هذا التأثير الايجابى وتنميه بكل ما هو ضرورى من الاجراءات والضوابط والتدابير ، والا فانها تجازف بوضع العالم على الحافة من جديد .



دراســـــة

بـــريطانيا وأزمة الجيش المصرى في العشـــرينيـــات

د . عبد العظيم رمضان

باحث متخصص فى تاريخ مصر الحديث .

عالجت في الجزء الثاني من هذه الدراسة عــن الجيش المصرى فــى ظــل الاحتــلال البريطــانى ، والمنشور بعدد سابق [*] من « السياسة الدولية » ، مسألة خروج أو اخراج الجيش المصرى من السودان ، كنتيجة للانذار البريطانى الذى قدمه اللورد اللنبى الى حكومة سعد زغلول باشا يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ على اثر مقتل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان . كما استعرضت ، بشكل تفصيلى ، الحالة التى كان عليها هذا الجيش فى مصر والسودان قبل الانذار البريطانى ، سواء من ناحية عدده أو قوته أو أسلحته أو المواقع التى كان يعسكر فيها . وأعالج فى هذا الجزء من الدراسة ما طرأ على الجيش من تغير وتطور بعد اخلاء السودان ، من واقع البيانات الرسمية الحكومية ، وذلك كخلفية اساسية لفهم المحاولة التى قامت بها البورجوازية المصرية فى عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ - أى فى عهد الائتلاف - لاصلاح الجيش وتقويته والنهوض به ، بما أثار الازمة السياسية المشهورة مع الاحتلال ، وهى المعروفة تاريخيا بأزمه الجيش .

اولا - تحــويل الجيش المصرى - السودانى الى قوة الدفاع السودانية

لم يكن الجيش المصرى فى السودان قبل مقتل السردار لى ستاك جيشا مصريا بحتا . اى مكونا من جنود مصرية بحتة ، وانما كان مكونا من

[*] السياسة الدولية عدد يناير ١٩٧٣ .



قسمين : الجيش المصرى البحت ، وقسم آخر يطلق عليه الجيش المصرى السودانى ، وهو مكون من فرق سودانية . وكان الجيش المصرى السودانى مكونا بدوره من سودانيين وعرب ، أى من عناصر تنتمي للقبائل الزنجية فى السودان ، مثل « الشيلوك » و « الدنكا » فى جنوب السودان ، و « الفور » فى غربه ، وعناصر تنتمى للقبائل العربية فيه ، مثل « الشايقية » و « الجعليين » فى شماله ، و « الشكرية » و « الرشايدة » و « الكواهلة » فى وسطه ، و « البقارة » و « الكبابيش » فى غربه .

وعندما قدم الانجليز انذارهم يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، كانت المطالب التى تعلق بالجيش فى السودان تنقسم الى قسمين : القسم الاول ، « ارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة » . والقسم الثانى ، « تحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها . وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض » (براءات الضباط) . وقد تم تنفيذ القسم الاول من المطالب على النحو الذى تعرضنا له ، وبموافقة حكومة زيور باشا التى أصدرت أمرها للقوات المصرية بعدم المقاومة ، لانه « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى » . أما القسم الثانى ، فقد بدأ تنفيذه فى يناير ١٩٢٥ عندما كتب المفتش العام بالجيش المصرى . بناء على امر نائب السردار — الى وزير الحربية المصرى ، يطلب اليه ان يصرح له بأن يعلن الضباط السودانيين الحائزين على عرائض فى الجيش المصرى ، والمزمع استخدامهم فى قوة الدفاع السودانية ، أنه من المستحيل على الحكومة المصرية أن تقدم لهم وظائف مستمرة فى الجيش المصرى ، وأنهم أحرار فى الاستقالة من

وظائفهم الحالية ، والخدمة فى قوة الدفاع السودانية ، وأن الحكومة المصرية تقبل على عاتقها جميع المبالغ المستحقة لهم عن المعاشات والمكافآت المتعلقة بما مضى من الخدمات ، ولحين تاريخ النقل .

وقد عرضت دار المندوب السامى على رئيس الحكومة المصرية مشروع مذكرة بهذا المعنى فاستفتى رئيس لجنة قضايا الحكومة ، الذى قدم فى ١٠ يناير ١٩٢٥ مذكرة مسهبة الى رئيس مجلس الوزراء تناول فيها الموضوع من جميع وجوهه ، وأوضح فيها ما يلى :

١ ـ أن اتفاقية السودان المعقودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى يناير ١٨٩٩ يجب أن تعتبر قائمة بينهما .

٢ ـ ان ادارة السودان المخولة بحسب هذه الاتفاقية للحاكم العام ، هى ادارة مستقلة autonome) فى كافة النواحى السياسية والتشريعية والادارية .

٣ ـ أنه قد يبدو لذلك ، لاول وهلة ، أنه لا يوجد أى تعارض من الوجهة القانونية البحتة بين انشاء قوة الدفاع فى السودان ، وبين ما لحكومة السودان من استقلال ذاتى فى الادارة . على أن انشاء قوة الدفاع السودانية تظهر مخالفته فى الواقع لاحكام اتفاقية ١٨٩٩ ولاحكام الدستور المصرى ، بسبب الاحوال الخاصة التى انشئت فيها هذه القوة : فمن ناحية ، فان الحكومة البريطانية ليس لها قانونا حق الانفراد باصدار الامر باتخاذ مثل هذا الاجراء الهام الى الحاكم العام ، الذى هو ممثل الحكومتين ونائبهما المشترك فى ادارة السودان . ومن الناحية الثانية ، فان الداعى السياسى الى اتخاذ هذا الاجراء قد زال بسقوط الوزارة المصرية السابقة ، وبزوال الاضطرابات فى السودان . وبذلك صار من الممكن الاتصال بالحكومة المصرية للحصول على موافقتها على انشاء قوة الدفاع فى السودان .

٤ ـ مع ذلك ، فان موافقة الحكومة المصرية على انشاء قوة الدفاع ـ اذا رأت أن توافق عليه ـ لا يصحح ما يكون فى تأليف هذه القوة أو فى تنظيمها من العوامل التى تناقض اتفاقيه سنة ١٨٩٩ أو تخالف أحكام الدستور المصرى ، لان هذه القوة لا يبدو كأنها مجرد وحدة عسكرية خاضعة لحاكم السودان ، باعتباره ممثلا للشركة القائمة من الحكومتين البريطانية والمصرية ، وانما تعد كأنها فى خدمة دولة مستقلة عن مصر ، أو فى خدمة مستعمرة بريطانية .

لذلك اقترح المستشار ، سدا للذريعة ودفعا للشبهة ، أن تتفق الحكومتان على بعض النقاط الهامة ، مثل تسمية القوة الجديدة . والعلم الذى تستعمله . وطريقة تجنيدها . ومنح العرائض لضباطها ، وعلاقة حاكم السودان العام بسردار الجيش المصرى ، وعلاقة جنود هذه القوة وضباطها بجنود وضباط الجيش المصرى . الخ .

فاذا لم يتسن الاتفاق بين الحكومتين على هذه التفصيلات ، وارادت الحكومة المصريه ان تحتفظ بالحالة القائمه فيما يتعلق بحقوقها فى السودان ، فيجب عليها أن تجيب بأنها لا تعترف بوجود قوة الدفاع السودانيه ، ولا تعترف بحق الضباط السودانيين فى الاستقالة من وظائفهم بالجيش المصرى والخدمه فى القوة السودانية ، بل أنها تعتبر من يقبل منهم الخدمة فى القوة السودانية محروما من حقوقه فى المعاش او المكافأة (١) .

على هذا النحو وضعت لجنة قضايا الحكومة الاسس التى تستطيع بها الحكومة المصريه ان تعترف بقوة الدفاع السودانية ، دون ان يتضمن هذا الاعتراف مخالفة لاحكام اتفاقية ١٨٩٩ وأحكام الدستور المصرى .

وبناء على ذلك ، جرى التفاوض بين زيور باشا ونائب المندوب السامى يوم ١٤ يناير ١٩٢٥ ، حيث عرض زيور باشا اجراء تعديل فى مشروع المذكرة المقدمة من دار المندوب السامى على الوجه الذى اقترحته لجنة قضايا الحكومة . ولكن نائب المندوب السامى لم يوافق على اجراء هذا التعديل . ولما لم يسفر التفاوض عن أى اتفاق ، صرح نائب المندوب السامى بأنه لم يبق محل للطلب المقدم من نائب السردار فى خطاب ٣ يناير . وبانه سيقترح على حاكم السودان العام أن يمنح الضباط السودانيين الذين يلتحقون بخدمة قوة الدفاع السودانية عرائض خاصة غير عرائضهم

---

(١) الكتاب الاخضر المصرى عن السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، ص ٢٨ ـ ٢٤ .

المصرية ، وأما الضباط السودانيون الذين لا يرغب الحاكم العام فى الاحتفاظ بهم فى خدمة القوة الجديدة ، فيمكن للسردار احالتهم الى المعاش .

وبناء على ذلك ، ففى يوم ١٧ يناير ١٩٢٤ ، أصدر حاكم السودان العام منشورا بانشاء قوة الدفاع السودانية ، جاء فى ديباجته أن انشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان . وقد نص هذا المنشور على أن القوة الجديدة تتبع وتدين بالخضوع لحاكم السودان العام ، وأنه هو الذى يعين ويعزل جميع الضباط ، وأن جميع العرائض تصدر باسمه ، وانه سيقبل فى خدمة الدفاع السودانية كل من يراه منهم جديرا بذلك ، وأن حكومة السودان سوف تتحمل كل الالتزامات الخاصة بماهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى .

وقد رحبت جريدة « التايمز » البريطانية فى افتتاحيتها بهذا الاجراء الذى اتخذ فى السودان ، وأشارت الى الخطر من وجود قوات تدين بالولاء لشخص غير الحاكم العام ، وذكرت بما كانت قد اقترحته من الفصل بين القيادة العليا السودانية والقيادة العليا المصرية ، ثم تكلمت عن نظام الحكم الثنائى ، وقالت أنه لا يعدو أن يكون فى أحسن الظروف نظاما مؤقتا ، وأما فى أسوأ الظروف فانه يمهد تربة خصبة للاخطار ، واستنتجت من ذلك أنه لابد من أن يستبدل بالنظام القائم ، اتفاق نهائى نافع لجميع أصحاب الشأن . ثم قالت ان انشاء قوة للدفاع عن السودان تخضع للحاكم العام وحده ، هو خطوة رائعة نحو تحقيق هذه الغاية .

وقد بادر زيور باشا ، حالما ابلغ المنشور الذى أصدره الحاكم العام فى يوم ٢٥ يناير ، بالرد بابداء « أسف » الحكومة المصرية لهذا « الموقف الذى وقفه حاكم السودان ، والذى سبب للحكومة المصرية قلقا حقيقيا كما أحدث انزعاجا عظيما للرأى العام فى مصر » ، وذكر أن هذا الاجراء « لا يتفق وروح المحادثات الودية التى كانت دائرة بين دار المندوب السامى والحكومة المصرية لتحديد مرمى التغييرات التى قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان ، من جراء سحب الجنود المصرية البحتة فيه » . وقال ان الحكومة المصرية كانت تأمل أن الحاكم العام لا يحيد فى تنفيذ الاجراءات التى أشار اليها انذار ٢٢ نوفمبر ، وعلى وجه الخصوص فى الشكل الذى تنفذ به ، عن واجب الاهتمام بالمحافظة على الروابط الوثيقة التى تجمع السودان بمصر ، والتى لم يقصد اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ الاخلال بها ، وانه لهذه الاسباب « لا يسعنى بحق الا ان اقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية ، وان أؤكد فى الوقت نفسه ، بصفة خاصة ، ان الحكومة المصرية تعتبر ان الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحتة ، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الاقاليم السودانية ، كل هذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة . كما انها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها » (٢) .

ومن ذلك يتضح أن مسألة انشاء قوة الدفاع السودانية كانت هى المسألة التى رفض زيور باشا الاذعان فيها ، بعد أن حاول الوصول الى حل وسط بشأنها يتفق مع أحكام اتفاقية ١٨٩٩ وأحكام الدستور المصرى ، ورفضت السياسة البريطانية مثل هذا الحل . وقد ترتب على ذلك أن قوة الدفاع السودانية التى انشئت على هذا الاساس لم تعد من الناحية الفعلية جزءا من الجيش المصرى ، بعد أن قام الحاكم العام بانشائها بناء على أوامر الحكومة البريطانية وحدها ، وليس بوصفه ممثل الحكومتين المصرية والبريطانية ونائبهما المشترك فى ادارة السودان . وأصبحت هذه القوة بالتالى ، بمثابة جيش أجنبى فى خدمة دولة مستقلة عن مصر ، على الرغم من أن السودان كان ما يزال خاضعا للسيادة المصرية ، وان كانت ادارته مشتركة بين مصر وبريطانيا .

على كل حال ، فهذا يوضح مدى الخطأ الذى وقعت فيه وزارة زيور باشا حيث تطوعت بالاشتراك فى نفقات هذه القوة التى لا تدين بالخضوع لغير حاكم السودان . فعلى الرغم من أن المندوب السامى قد أبلغ رئيس الوزارة المصرية يوم ٢٦ يناير ١٩٢٥ بأن نفقات هذه القوة سوف تكون على ميزانية حكومة السودان اعتبارا من تاريخ انشائها ، الا أن مجلس الوزراء لم يلبث أن

---

(٢) نفس المصدر

قرر يوم ٤ فبراير ١٩٢٥ ـ بمناسبة اعداد ميزانية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ـ ان تبقى ميزانية وزارة الحربية لتلك السنة كما كانت فى السنة السابقة لها تماما ، على ان يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى فى مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان . وفى يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ كتب زيور باشا الى المندوب السامى يخطره بما قررته الوزارة قائلا : « لما كانت الحكومة مصممة على صيانة تلك الروابط القوية (بين مصر والسودان) ، ولما كانت لا يسعها التخلى عن مسئولية الدفاع عن السودان ، فهى ترغب فى اثبات مصلحتها الدائمة فى تادية هذا الواجب ، باستمرارها على الاشتراك فى الدفاع عن الاراضى السودانية . ولهذا الغرض فان مجلس الوزراء قد قرر ان يخصص للنفقات العسكرية فى السودان كل ما تبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم النفقات العسكرية فى القطر المصرى .. ولما كان قد ظهر أن الباقى يبلغ ٧٥٠ الف جنيه ، فقد قرر مجلس الوزراء أن يضعها جملة ، بعد موافقة البرلمان ، تحت تصرف الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها » . وكان من الطبيعى ان يرحب المندوب السامى بهذا السخاء . فقد رد على زيور باشا بانه أحاط الحكومة البريطانية علما برغبة الحكومة المصرية ، « وبالرغم من الاجراءات التى اضطرت الحكومة البريطانية الى اتخاذها بحكم حوادث السنة الماضية ، فانها أبقت السيادة المشتركة التى أوجدها الاتفاق المعقود فى سنة ١٨٩٩ بين بطرس باشا واللورد كرومر . ولذلك فهى تقرر أن قيام الحكومة المصرية بهذه المشاركة فى النفقات انما هو حق وعدل ، وتوافق على أن يحدد قيمة ما تدفعه لهذا الغرض بمبلغ ٧٥٠ الف جنيه » (٣) .

ونلاحظ أن وزارة زيور باشا قد تعللت فى التبرع بهذا المبلغ لقوة الدفاع السودانية التى أنشئت كمظهر من مظاهر الانفصال ، بأنها انما كانت تريد « صيانة الروابط القوية بين مصر والسودان » . على ان هذا التعليل مرفوض تماما ، لان الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت سياستها من قبل ذلك فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ ، فأوضحت انها لا تفكر فى انهاء الحكم الثنائى ، وان هذا الحكم سوف يبقى ويستمر . وتعطل الحكومة البريطانية تعترف به وتخلص له . اذا تعاونت معها الحكومة المصرية الصديقة الجديدة . كما رفضت اقتراحا بان تطلب من عصبة الامم انتدابها على السودان . « لانه فى اللحظة التى نطلب فيها انتدابا على السودان ، سوف تكون نهاية الحكم الثنائى » (٤) . ومع ذلك اتخذت وزارة زيور باشا قرارها السالف الذكر ، الذى ظل يثير الجدل بشانه طوال الفترة التالية حتى ابرام معاهدة ١٩٣٦ .

ثانيـا ـ التغييرات الجـديدة

فـى قيـادة الجيش العليـا

انطوت صفحة من تاريخ الجيش المصرى بعودته من السودان وانشاء قوة الدفاع السودانية ، كنتيجة للانذار البريطانى ، وفتحت صفحة جديدة . لقد تقوض النظام القديم للجيش بأكمله تقريبا ، وقام نظام جديد . فلم يعد الجيش مكونا من مصريين وسودانيين وعرب ، وانما أصبح مكونا من مصريين فقط . ولم يعد ينقسم الى قسمين أحدهما فى السودان والاخر فى مصر ، وانما اصبح كله مستقرا فى مصر . وبعد أن كانت قيادة الجيش المصرى وحكم السودان شيئا واحدا ، انفصلت بعد مقتل السير لى ستاك قيادة الجيش المصرى عن حكم السودان واصبحا شيئين مختلفين . وسنحاول أن نرسم صورة لما طرا على الجيش من تغيرات بعد اخلاء السودان ، جريا على ما اتبعناه فى مراحل التحول السابقة واول هذه التغييرات ماطرأ على القيادة العليا للجيش .

فلقد اشرنا الى انحاكم السودان العام كان يشغل فى نفس الوقت منصب سردار الجيش المصرى ، وللدقة فان الامر كان على العكس ، وهو أن سردار الجيش المصرى كان يشغل منصب حاكم عام السودان ، بمعنى أن الدكريتو او الامر العالى كان يصدر أولا بتعيين السردار ، ثم يصدر دكريتو أو أمر عال آخر فى نفس اليوم بتعيين سردار الجيش

(٣) نفس المصدر ص ٣٧

(٤) House of Commons Debats, 55. Vol. 179, pp. 667 — 670.

المصرى حاكما عاما للسودان (٥) وذلك طبعا فيما عدا اللورد كتشنر الذى لم يتم تعيينه فى المنصبين فى نفس اليوم ، لسبب بسيط هو أنه كان يشغل منصب سردار الجيش المصرى من قبل اعادة فتح السودان ، أى منذ مارس ١٨٩٢ ، ثم عين حاكما عاما للسودان فى ١٩ يناير ١٨٩٩ (٦) . وكان صاحب هذا المنصب يعتبر فى ذلك الحين ، سلطة مستقلة يتصرف فى شئون الجيش كما يشاء ، ولم يكن لوزير الحربية الا النظر فى المسائل الادارية ، أما نظام الجيش وتسليحه وتسريحه ، فقد كان فى قبضة السردار (٧) .

ولما قتل السردار السير لى ستاك يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، صدر أمر ملكى يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ « بتعيين السير جفرى أرشر حاكما عاما للسودان بدلا من السير لى ستاك باشا المتوفى » (٨) ، ولم يسبق هذا الامر الملكى امر آخر بتعيينه سردارا للجيش المصرى . وبذلك أصبح منصب السردار خاليا لاول مرة منذ تعيين اللواء « ايفلين وود » فى ديسمبر ١٨٨٢ ، الامر الذى يقتضى منا توضيح الاسباب .

وفى الحق أن هناك سببين هامين ، على الاقل ، يبرران هذا التصرف . أولهما ، أن تعيين سردار انجليزى للجيش المصرى كان قد لقى التنديد الشديد فى عهد حكومة سعد زغلول ، سواء على لسان النواب أو على لسان سعد زغلول باشا نفسه . وقد بلغ هذا التنديد ذروته البليغة بمقتل السير لى ستاك . ومن ثم فان تعيين سردار انجليزى آخر للجيش المصرى كان يشكل تحديا للرأى العام المصرى ، لم تكن انجلترا على استعداد لدفع ثمنه دم ضابط كبير آخر من ضباطها .

ثانيا ، أنه بعد التعبير الذى طرأ على نظام الجيش المصرى بعد الانذار الانجليزى وانسحاب الجنود المصرية من السودان ، وبعد محاولة الانجليز الاستئثار بالسودان ، لم يكن ثمة مبرر واحد لان يكون حاكم عام السودان سردارا للجيش المصرى فى الوقت نفسه او العكس . وكان الانجليز فى الحقيقة قد أخذوا ، بعد قيام ثورة ١٩١٩ ، وعندما أخذوا يتحولون الى الاستئثار بالسودان على حساب استقلال مصر ، يعترفون بضرورة العدول عن هذا النظام . ففى مذكرة اللورد ملنر عن السودان قال : « ان وظيفتى الحاكم العام للسودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتين فى شخص واحد . وكانت الاسباب التى تقضى ذلك وجيهة فى الماضى ، ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائما ، ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة » (٨ مكرر) .

على كل حال ، ففى ذلك الحين كانت السياسة البريطانية قد قضت بانشاء وظيفة « مفتش عام الجنود المصرية » ، تعلو وظيفة « قومندان الجنود العام بالقطر المصرى » ، التى كان يشغلها ضابط بريطانى برتبة لواء حتى آخر ١٩٢٣ . وقد عين هذا القومندان مفتشا عاما للجنود المصرية بالقطر المصرى ، وتحت رئاسته أركان حرب مصرى وبكباشى بريطانى لتمرين الجنود المصرية . كما عين مكانه فى وظيفة قومندان الجنود المصرية ضابطان مصريان أحدهما برتبة لواء ، والثانى برتبة ميرالاى . وعين لهما ثلاثة ضباط بوظيفة أركان حرب . ولم يكن لهؤلاء الضباط المصريين الذين حلوا محل الضابط البريطانى ، من السلطة سوى الاسم ، ومن الوظيفة سوى الرتبة والمرتب ، اذ كانوا يأتمرون بأمر المفتش العام الذى حددت سلطته ، كما جاء فى قانون الجيش ، بأنه هو المسئول عن تهذيب الجيش المصرى وتمرينه عسكريا ، والتفتيش على جميع الجنود فى مصر ، وتقديم التقارير عن تمرينها وكفاءتها ، وهو المسئول عن اعداد مشروعات الدفاع فى حالة الاضطرابات فى القطر المصرى ، وأيضا الحصول على الاخبار الخاصة به ، وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصرى بالقطر المصرى والسردار

---

[٥] انظر الامر العالى الصادر يوم٢٢ ديسمبر ١٨٩٩ بتعيين اللواء السير ريجنالدونجت باشا فريقا وسردارا للجيش المصرى ورئيسا لاركان الحرب اعتبارا من ٢٢ ديسمبر ١٨٩٩ . ثم الامر العالى الاخر فى نفس اليوم بتعيين الفريق السير ريجنالد ونجت سردار الجيش المصرى حاكما عاما للسودان بدلا من اللورد كتشنر [مجموعة الاوامر العلية والدكريتات الصادرة من اول شهر يناير ١٨٩٩ ص ٣٨٤ — ٣٨٥ — المطبعة الاميرية ببولاق ١٨٩٩] .

[٦] نفس المصدر ص ٥ ، أنظر فى تعيين الفريق كتشنر : عبد الرحمن زكى : قادة الجيش المصرى الحديث ص ١٠ .

[٧] انظر خطاب ابراهيم الهلباوى بك فى مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ [المقطم ص ٤٦٨]

[٨] المقطم يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤

[٨مكرر] الكتاب الاخضر ص ١٢—١٤ .

بواسطة الانجوتانت جنرال (رئيس أركان الحرب) فى جميع الشئون الخاصة بالتمرين والضبط والربط والحركات ، وهو مسئول عن أى علاقة بين الجنود البريطانية والجنود المصرية فى القطر المصرى (٩) . ومعنى ذلك أن هذا المفتش العام كان بمثابة سردار ثان للجيش فى مصر ، ما دام السردار موجودا بالسودان .

ولقد كان المفتش العام فى ذلك الحين هو اللواء سبنكس باشا الذى تلقى من اللواء هدلستون باشا ، نائب السردار فى السودان ، اختصاصاته فى يناير ١٩٢٥ (١٠) .

على أن انشاء قوة الدفاع السودانية فى ١٧ يناير ١٩٢٥ ، بما أدى اليه من تغيير جوهرى فى نظام الجيش المصرى ، حيث أصبح ـ كما ذكرنا ـ مكونا من عناصر مصرية بحتة ، كما أصبح مقيما فى القطر المصرى وحده ـ قد جعل حكومة زيور باشا تفكر فى تعيين سردار للجيش المصرى يكون مصرى الجنسية . ولكنها فشلت فى ذلك ، فاستقر الرأى على تشكيل « مجلس للجيش » . يعاون وزير الحربية بآرائه وملحوظاته الفنية » ، و « للجنة للضباط » لابداء الرأى فيما يتعلق بأحوال خدمة الضباط ، والقيام على شئون النظام العسكرى بوجه عام » . وصدر مرسوم بذلك فى ٢١ يناير ١٩٢٥ (١١) .

وقد حدد المرسوم اختصاصات « مجلس الجيش» بابداء الرأى فى أمر قوات الجيش وتشكيله ، ونظام هيئة رئاسة الجيش (أركان الحرب) وتشكيلها، وتقسيم البلاد الى أقسام أو مناطق حربية ، ونظام هذه الاقسام أو المناطق وترتيب القيادة فيها ، والتجنيد ، وتسليح الجيش وتموينه بما يلزم من المهمات الحربية وبما يلزمه من الاغذية ، وتهيئة ما يلزم للجيش من الملابس ووسائل النقل ، وابداء الرأى فى الثكنات والابنية الحربية الاخرى ، وفى التعليم العسكرى ، وعلى الخصوص برامج المدارس الحربية ونظام البعثات المدرسية العسكرية فى البلاد الاجنبية ، وانشاء الاستحكامات وتنظيم الدفاع عن البلاد ، وما عدا ذلك من المسائل مما يرى وزير الحربية محلا لعرضه على المجلس .

كما حدد المرسوم تشكيل أعضاء اللجنة من : وزير الحربية ، رئيسا . ووكيل الوزارة وسردار الجيش والمفتش العام للجنود ، والمدير العام لمصلحة أقسام الحدود ، بالاضافة الى أربعة من كبار الضباط المتقاعدين لمدة لا تتجاوز خمس سنوات .

أما بالنسبة « للجنة الضباط ، » فقد نص المرسوم على أن تتكون من : وكيل وزارة الحربية ، والسردار ، والمفتش العام . وتكون مهمتها أن تقترح على الوزير ثلاث مسائل هى :١ ـ تعيين الضباط أيا كانت درجتهم ، وترقيتهم ، واحالتهم الى الاستيداع أو المعاش ورفتهم . ٢ ـ النشانات أو الميداليات الحربية ، والمكافات الاخرى لمن يستحقها من الضباط ٣ ـ اختيار أعضاء البعثات المدرسية العسكرية .

وقد أوجب المرسوم على وزير الحربية أن يرفع الى الملك المسائل المبينة فى البندين الاول والثانى من اختصاصات لجنة الضباط للتصديق عليها . أما فيما يتعلق بمجلس الجيش ، فقد نص على أن يرفع الى الملك التدابير التى يراد اتخاذها ، بعد ان يكون مجلس الجش قد أبدى رأيه بشأنها ، وذلك للتصديق عليها « حسب الاوضاع والقواعد المقررة فى الدستور وغيره من الاحكام الجارى العمل بها » . فاذا كانت التدابير المذكورة مخالفة رأى المجلس ، يرفع الوزير عنها تقريرا مشفوعا بالاسباب (١٢)

على أن هذا المرسوم لم يلبث أن لقى النقد من الوطنيين . فقد اعتبر وجود مفتش انجليزى فى الجيش وفى مجلسه الجديد ، « دليلا على أن الامر والنهى سيكونان له، وأنه سيكون عنوانا للسيطرة

---

[٩] احمد شفيق : الحولية الثانية١٩٢٥ ص ٩٦ ـ ٩٧ ، داود بركات :السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ١٥٥ ـ ١٥٦

[١٠] انظر مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية التى وجهتها عنطريق دار المندوب السامى فى ٢٩ مايو ١٩٢٧ (Lloyd., Lord; Egypt since Cromer, Vol. 2, p. 400)

[١١] احمد شفيق : المرجع المذكورص ٩٧ ـ ٩٨ ، الحكومة المصرية :مجموعة القوانين والمراسيم والاوامر الملكية ، المجلد الاول سنة ١٩٢٥ ص ٦[المطبعة الاميرية ١٩٢٥]

[١٢] الحكومة المصرية : مجموعةالقوانين والمراسيم والاوامر الملكية ،المجلد الاول ص ٦ وما بعدها

الداخلية فى الجيش وفى اختيار ضباط المجلس ؟ وسببا فى افساد الامر على القيادة المصرية . « وكان من رأى الاميرالاى محمود حلمى اسماعيل أنه « لا يمكن أن يكون للوزير او للوكيل اية سلطة ما دامت اختصاصات المفتش باقية كما حددها قانون الجيش من قبل » . وهاجم تعيين اربعة من الضباط المتقاعدين فى المجلس عن طريق اختيار وزير الحربية ، وقال ان معنى ذلك بصراحة هو أن الذى سيختارهم ليس الوزير ، وانما السلطه البريطانية ، أى المفتش يؤيده المندوب السامى أو خلافه » . وتساءل : « لماذا لم يجر القانون على القاعدة السارية فى أكثر الدول الكبرى . وهى أن كل ضابط يتحلى برتبة ماريشال ، هو بحكم رتبته عضو فى مجلس الدفاع الوطنى بدون حاجة الى تعيين أو اختيار . وفى مصر تقوم رتبة الفريق مقام رتبة الماريشال - حتى تكون هناك ضمانة لكل عضو تمكنه من أن يكون حرا فى آرائه » . ثم قال : « فهل يصلح هذا المجلس لاعادة التحصينات والاستحكامات والترسانات القديمة لجدها الاول ، وتسليح الجيش المصرى بالمعدات الحديثة ، مع تغلغل النفوذ الانجليزى فى السلطة العسكرية الى ذلك الحد الذى رأيناه ؟ » (١٣)

مع ذلك ، فيمكننا أن نقول ان انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط قد استبدل بالاساس الاوتوقراطى الذى يقوم عليه منصب السردار ، أساسا دستوريا يتفق مع مبدأ المسئولية الوزارية ونظام الحكم الدستورى السائد فى البلاد . ذلك أن منصب السردار كان يماثل وظائف المستشارين الانجليز فى الوزارات المصرية قبل تصريح ٢٨ فبراير ، يأمرون فيطاعون ، ولكن التغيير الجديد نقل صميم اختصاصات هذه الوظيفة الى يد مجلس دستورى هو مجلس الجيش . واذا كان صحيحا أن المجلس الجديد ولجنة الضباط كانا خاضعين للمفتش العام بحكم عضويته فيهما ، الا أن ذلك لا ينفى أنهما كانا خاضعين لرقابة البرلمان أيضا . وسنرى كيف ستجرى المحاولات من جانب البورجوازية المصرية لاخراج المفتش العام من المجلس واللجنة ، لتبقى لهما صفتهما المصرية الخالصة .

على كل حال ، فنظرا لان مجلس الجيش على النحو الذى مر بنا كان من بين أعضائه السردار ، فقد كان ذلك اشارة الى أن منصب السردار لم يلغ . وهذا غريب فى الواقع ، اذ من المفروض أن يحل مجلس الجيش محل القيادة العليا . وهذا ما درجت عليه الدول الديموقراطية فى العالم فى ذلك الحين . اذ لم يكن يوجد فى هذه الدول قائد عام للجيش فى وقت السلم ، نظرا لان وجوده لم يكن يتفق مع المسئولية الوزارية . فقد تراءى مثلا لانجلترا بعد حربها مع فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر ، أن تعين قائدا عاما لجيوشها ، ولكنها عدلت عن ذلك بعد حرب القرم ، لان التجربة دلت على أن الحياة الديموقراطية لا تستطيع السير فى طريق التقدم ، وعلى أن المسئولية الوزارية لا يمكن أن تستقيم أمام برلمان يمثل سلطة الامة التى هى مصدر السلطات ، اذا كان للجيش قائد عام يتمتع بالسلطة الواسعة وقت السلم ، كما يتمتع بها وقت الحرب . ولهذا انقصت انجلترا من اختصاصه ، الى أن ظهر لها فى سنة ١٩٠٤ أن دوام وجود قائد عام مدعاة للفوضى والارتباك والاحتكاك بالوزير المسئول ، فقررت الغاء هذه الوظيفة بصفة نهائية . أما الدول الاخرى ، فقد رأت من الوجهة العسكرية والفنية ، فضلا عن الوجهة الدستورية ، أن وجود قائد عام وقت السلم متمتعا بسلطة لا حد لها ، لا يتفق مع تقسيم الاعمال . ولذلك وزعت الاعمال الخاصة بالجيوش بين هيئة أركان الحرب والشعب الاخرى فى وزارة الحربية .

من أجل ذلك ، فان بقاء منصب السردار ، بعد انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، لا يمكن الا أن يكون له معنى واحد ، هو أنه كان قد أصبح أقل نفوذا وأهمية . وهذا يوضح حقيقة أسباب انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط . فحين عجز زيور باشا عن تعيين سردار مصرى بدلا من سردار انجليزى بسبب معارضة الحكومة الانجليزية ، أراد تسهيل الامر عليها لتقبل هذا التعيين . فعمد ، بالاتفاق مع السلطات البريطانية فى مصر ، الى نقل اختصاصات السردار الى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، وبذلك يفقد منصب السردار أهميته ونفوذه ، وتقبل الحكومة الانجليزية تعيين قائد مصرى فيه .

لذلك نلاحظ أن مسألة شغل منصب السردار تثار مرة أخرى فى الشهر التالى لصدور المرسوم بانشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط . فقد روت

---

(١٣) البلاغ فى ٢٥ يناير ١٩٢٥

البرقيات التى نشرتها الصحف المصرية من لندن أن الحكومة المصرية قدمت اقتراحا الى الحكومة البريطانية بتعيين سردار للجيش المصرى ، وان الوزارة الانجليزية بحثت هذا الاقتراح فى جلسة ١٨ فبراير ، ولكن لم يعلم ما تقرر فى هذا الشأن ، وقالت ان الشائعات قد ترددت ان اللورد اللنبى قد أوصى بقبول اقتراح الحكومة المصرية . ثم نشرت جريدة الاخبار أن المرشح لمنصب سردار الجيش هو الفريق عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض فى لندن ، فى حالة ما اذا كان وطنيا ، اما اذا كان انجليزيا فان المرشح هو اللواء سبنكس باشا مفتش عام الجنود المصرية . ومن الطريف أن الاعتقاد الذى كان سائدا فى ذلك الحين ، هو أن السبب فى المطالبة بتعيين سردار للجيش المصرى ، أن الجيش اصبح مقيما فى القطر المصرى ، وانه بذلك اصبح بعيدا عن مراقبة الحاكم للسودان الذى كان هو فى الوقت نفسه حسب الاعتقاد سردارا للجيش المصرى » (١٤) وهو اعتقاد خاطىء فى ضوء ما أوردنا ، لأن الحاكم العام للسودان لم يكن سردارا للجيش المصرى ، ولم يكن للجيش المصرى سردار فى ذلك الحين .

على كل حال ، فقد كان بهذه المناسبة ، مناسبة المطالبة بتعيين سردار للجيش المصرى ، أن ألحت الصحف الوطنية فى مصر ، فى ضرورة أن يكون هذا السردار مصريا ، وعدم تعيين سردار انجليزى . وكان مما قالته جريدة الاخبار : « ان مسألة السردارية مرتبطة بمركز مصر السياسى ، فاذا كان قد أمكن أن تكون القيادة العليا فى الانجليز ، فذلك شىء ذهب به ظرف جديد ، هو الاعتراف لمصر بالاستقلال . وليس يصح فى الاذهان أن يتفق الاعتراف بالاستقلال والتحكم فى قيادة جيش الدولة المستقلة ، والجيش فى كل أمة هو سياج استقلالها » . وقد ناقشت الجريدة ما أثارته الصحف البريطانية فى ذلك الحين ، من أن تعيين قائد للجيش المصرى معاد لبريطانيا العظمى ، يفضى الى انشاء مشكلة خطيرة جدا بسبب المركز العسكرى العظيم الشأن الذى لمصر بالنسبة للامبراطورية البريطانية . وقالت : « ما أعجب أمر هذه الصحف الانجليزية وما اجرأها على خلق المعاذير الفاضحة ، الحق يا سادة أن هذا الاستقلال ، جعلتموه كلاما والله ، فهل لكم ان تصنعوا معروفا فى هذه الامة وتريحوها من هذا الاستقلال المخجل » (١٥) .

على كل حال ، ففى ذلك الحين كان زيور باشا قد جدد عقد اللواء سبنكس باشا يقضى ببقائه فى الخدمة لمدة سنتين اخريين ، على الرغم من أن اللواء سبنكس كان قد قدم استقالته من منصبه . وقد نعى احمد شفيق على الوزارة أنها لم تستفد من هذا الظرف ، ظرف ترك سبنكس باشا الخدمة مختارا ، لتعيين مفتش مصرى مكانه او الغاء وظيفته بتاتا (١٦) . على أن الحقيقة أن حكومة زيور باشا لم تكن تستطيع أن تقوم بهذا الاجراء ، لان المفتش العام للجيش المصرى كان – بعد تعذر تعيين سردار انجليزى ، وبعد انتقال اختصاصات السردار الى يد مجلس الجيش ولجنة الضباط – قد أصبح هو المهيمن على سياسة الجيش ، بفضل وجوده فى مجلس الجيش ولجنة الضباط . وبالتالى فلم يكن فى وسع الحكومة البريطانية ان تسمح بتعيين مصرى فى هذا المنصب ، والا انتقلت السيطرة على الجيش الى أيدى المصريين . وسنلاحظ ان الحكومة البريطانية ، فى أزمة الجيش التى سيأتى فيما بعد ، لم تثر مطلقا مسألة تعيين سردار انجليزى للجيش ، لان منصب السردار كان قد ضعف نفوذه ، وانما كان تركيزها على تدعيم مركز المفتش العام داخل مجلس الجيش ولجنة الضباط .

ثالثا – حالة الجيش

١ – عدد الجيش

كان أول أثر من اثار رجوع الجيش المصرى من السودان وانشاء قوة الدفاع السودانية ، انخفاض عدد الجيش المصرى الى اقل من النصف . اذ أصبح مقصورا على العناصر المصرية البحتة . وكانت أبرز مشكلة نشأت فى ذلك الحين ، هى عدم التناسب الذى أصبح قائما بين عدد الجنود وعدد الضباط ، بسبب عودة الضباط من السودان . فمن احصائية نشرتها جريدة المقطم فى ذلك الحين ، بلغ

---

[١٤] احمد شفيق : المرجع المذكور ص ١٩١
[١٥] نفس المصدر ص ١٩٢ – ١٩٣
[١٦] نفس المصدر

عدد الجنود ۸۰۰۰ ، بينما كان عدد الضباط يربو على ٥٠٠ ضابط ! (١٧) . وهذا أمر لاغرابة فيه ، لان الضباط المصريين لم يكونوا يتولون قيادة وحدات مصرية بحتة ، بل ووحدات سودانية أيضا . وعندما انفصلت هذه الوحدات السودانية بضباطها السودانيين والانجليز ، أصبح الضباط المصريون بدون وحدات يتولون قيادتها .

وقد عالجت وزارة زيور باشا هذه المشكلة بوسيلتين : الاولى ، زيادة عدد القوات المصرية ، والثانية ، توزيع الضباط العائدين الزائدين على المرافق المختلفة . وفيما يتصل بالوسيلة الاولى ، فقد كانت متصلة من جانبها الاخر بمشكلة الترقى بين الضباط ، اذ كان الضباط من ذوى الرتب الصغيرة يتوقفون عن الترقية بسبب عدم وجود متسع لهم ، وكان من الطبيعى بعد عودة الضباط من السودان ، أن تزيد هذه المشكلة حدة ، لذلك قررت الوزارة انشاء أورطتين من المشاة ، تحتاج كل منهما الى نحو ثلاثين ضابطا من الرتب المختلفة ، وأورطة من الفرسان ، وبطارية مدفعية . وقد صدقت اللجنة المالية بوزارة المالية على منح الاعتماد الخاص بانشاء هذه الزيادة فيما بقى من السنة المالية وقتذاك (١٨) ويفهم من تقرير لجنة المالية فى مجلس النواب سنة ١٩٢٧ أن أورطتين فقط هما اللتان انشئتا فى ذلك الحين ، وقد قدرت تكاليفهما بمبلغ ٩٨ ألف جنيه ، وبلغ عددهما من الضباط وصف الضباط والجنود ١٦٩٤ (١٩) .

أما فيما يختص بالوسيلة الثانية لحل المشكلة ، وهى توزيع الضباط العائدين - وعددهم ٣٠٢ من جميع الرتب (٢٠) - على المرافق المختلفة ، فقد رأت وزارة زيور باشا توزيع مائة منهم على الاورط العسكرية الموجودة فى مصر والاسلحة الاخرى ، ومصلحة القرعة ، ومصلحة اقسام الحدود ، حتى تنشأ الاورط الجديدة فينتقلوا اليها . كما نقلت مائة ضابط آخرين الى وزارة الداخلية . أما المائة ضابط الباقين ، فقد رأت توزيعهم على المصالح والخدمات الاخرى .

على أن وزارة الداخلية لم تلبث ان أبلغت وزارة الحربية بمعارضتها فى أمر نقل الضباط المائة اليها ، بسبب ما أبداه ضباط البوليس من خشية أن يحول هذا النقل دون نظام الترقى فى سلكهم . وقد رأى بعضهم لحل هذه المشكلة ، ان تحسب مرتبات الضباط المائة الذين تقرن نقلهم الى وزارة الداخلية على وزارة الحربية الى آخر السنة المالية . وأن تستخدمهم وزارة الداخلية فى قوة بلوكات الخفر المزمع انشاؤها (٢١) . وكان من الطبيعى أن تثير هذه المشكلة جوا من العطف على الضباط العسكريين العائدين ، بل لقد أثارت القلق بين طلبة المدرسة الحربية ، اذ شعروا بان باب العمل أصبح مقفلا فى وجوههم ، الامر الذى حذرت منه الصحف خوفا من أن يؤدى الى اضعاف عزيمتهم (٢٢) .

وعلى كل حال ، فطبقا للبيانات الحكومية الرسمية التى اذيعت فى ذلك الحين ، بلغ عدد الجيش المصرى فى عام ١٩٢٦ ، ١٢١ر١٠ صولا وصف ضابط ونفرا ، موزعين على النحو الاتى : تسع أورط مشاة صغيرة عدد كل منها ٦٣٩ ، وأورطتان كبيرتان عدد كل منهما ٨١٩ ، وعدد ٣٠٨ من السوارى ، و ٨٧١ طوبجيا . اما الضباط فقد بلغ عددهم ٥٠٥ مصريين و ٩ انجليز ، من هؤلاء ٢١٦ بالاورط الصغيرة ، و ٥٦ بالكبيرتين و ١٥ بالسوارى و ٣٧ بالطوبجية والباقون بالخدمات الاخرى .

٢ - تسليح الجيش

فى ذلك الحين كان تسليح الجيش المصرى قد بلغ درجة من الضعف ، جعل اطلاق « جيش » عليه من قبيل التجاوز ! وكان هذا التسليح يتفق مع السياسة الانجليزية التى تقوم على احتفاظ بريطانيا بمسئولية « الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة » ، و « تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر » . ومعنى ذلك عدم وجود مبرر لوجود جيش مصرى أصلا .

[١٧] المقطم فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤
[١٨] نفس المصدر فى ٢١،٧ ديسمبر ١٩٢٤
[١٩] مضبطة مجلس النواب يوم ٢١ يونية ١٩٢٧
[٢٠] المقطم فى ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤
[٢١] المقطم فى ٢٤،٢٤ ، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٤
[٢٢] المقطم فى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٤

وفى الحقيقة فلم يكن ثمة اثر لسلاح الطيران فى الجيش . وكان حسن حسيب باشا ، وزير الحربية والبحرية فى وزارة سعد زغلول باشا ، قد طلب من وزارة المالية فتح اعتماد بمبلغ ١٥٠ الف جنيه ، لانشاء هذا السلاح ، ولكن الميزانية حين ظهرت لم يكن بها أثر للطيران الحربى (٢٣) أما بالنسبة لسلاح الطوبجية ، فقد كانت مدافعه ، باعتراف وزير الحربية سنة ١٩٢٦ « قديمة جدا وغير صالحة للاستعمال على الوجه المرغوب » (٢٤) . وقد وصف محمد صالح حرب هذا السلاح فى مجلس النواب وصفا غريبا ، فقال : « ان الفرق بين مدافع الطوبجية والاخشاب يسير للغاية » ! (٢٥) . كما ذكر تقرير لجنة المالية بمجلس النواب أن البطاريات الموجودة بالجيش المصرى «قديمة ولا يمكن اصلاحها» (٢٦) . وكان عدد المدافع التى يملكها الجيش فى ذلك الحين ٢٤ مدفعا ، اغلبها من مدافع كروب العتيقة وغيرها « مما لا تصلح الا لان تباع خردة » (٢٧) . وكان سلاح السوارى هو المزراق والقرابينة والسيف ، بينما كان سلاح البيادة البندقية والسونكى . ومن الغريب أنه لم يكن هناك مدفع ماكينة واحد مع قوة البيادة البالغ عددها احدى عشرة أورطة ، مع أن افقر الدول فى ذلك الوقت كانت تجهز الاورطة البيادة بأربعة مدافع ماكينة ، بل وصلت الحال ببعض الدول الى تجهيز أورطة البيادة بسبعة عشر مدفعا من هذا النوع (٢٨) .

وقد سعت الحكومات المصرية ، منذ صدور الدستور ، سعيا متواصلا لدى الحكومة البريطانية لتسليح الجيش تسليحا متواضعا ، ولكن بلا جدوى . ففى عام ١٩٢٤ طلبت وزارة سعد زغلول بطارية مدافع « هويدزر » ودفعت الثمن فى سنة ١٩٢٥ ولكن حتى خريف ١٩٢٦ لم تكن قد وصلت هذه البطارية . وقد تذرعت بريطانيا فى عدم وصولها بالزيادة التى حصلت فى الجيش الانجليزى فى هذا النوع من المدافع ، ثم بما وقع بعد ذلك من اضراب المعدنين . وفى عام ١٩٢٦ طلبت الوزارة اعتماد مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لشراء بطارية مدافع هويدزر أخرى . ولما كانت الاولى لم تصل الى ذلك الحين ، فقد اعترض النواب على شراء البطارية الثانية ، وطلبوا الغاء هذا الشراء لحين وصول البطارية الاولى لتجربتها . وفى أثناء المناقشة ،تبين ان الحكومة المصرية كانت مغبونة فى الصفقة . فقد سأل محمد صالح حرب عن قطر البطارية والدان والذخيرة التى معها ،فرد وكيل وزارة الحربية بأن القطر هو ٩ر٢ بوصة وعليها ٦٨٢ طلقة من ضمن ثمنها .فأبدى محمد صالح حرب دهشته قائلا أنه فى الجيوش الانجليزية التى تستعمل مدافع هويدزر من عيار ٥ر٤ بوصة لا ٩ر٢ بوصة كالمدافع التى أوصت عليها وزارة الحربية ، يكون مخصصا لكل مدفع ٨٠٠ طلقة ، فكيف يكون عدد الطلقات التى ستأتى مع المدافع التى أوصت عليها وزارة الحربية ٦٨٢ طلقة لاربعة مدافع ؟

وقد ترتب على عدم ارسال بطارية المدافع السالفة الذكر ، ان تحملت مصر مصروفات كثيرة دون فائدة ، فقد جندت الوزارة الرجال وعينت ١١ ضابطا و ٢٩٧ صف ضابط وعسكريا ، واشترت ١٥٤ بغلا ، وتحملت طوال السنة مرتبات هؤلاء الضباط والعساكر وتكاليف البغال دون فائدة (٢٩) .

كذلك طلبت الحكومة المصرية من بريطانيا صفقة مدافع « فيكرز » وتقرر الاعتماد اللازم لها وللحقاتها فى ميزانية ١٩٢٥ ، وكان الاعتماد ينقسم الى قسمين : ١٠٧٥٧٠ جنيها للمدافع ، ١٩٧٣٠ جنيها قيمة تكاليف الوحدات المخصصة لها من رجال ودواب وغيرها . ولكن على الرغم من أن الاعتماد ظل موجودا فى ميزانية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ثم ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ الا أن المدافع لم تصل من انجلترا وكانت الحكومات المصرية كلما استعجلت استلام هذه المدافع ، اعتذرت المصانع البريطانية بأن دور مصر فى الاستلام لم يأت بعد ،

---

[٢٣] مضبطة مجلس النواب فى ١٦فبراير ١٩٢٧
[٢٤] مضبطة مجلس النواب يوم ٦سبتمبر ١٩٢٧
[٢٥] مضبطة مجلس النواب يوم ٢١ يونية ١٩٢٧
[٢٦] مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦
[٢٧] مضبطة مجلس النواب يوم ٢١يونية ١٩٢٧
[٢٨] مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦
[٢٩] مضبطة مجلس النواب ،نفس الجلسة

وبان المانيا والنمسا او جنوب افريقيا اوصت على مثل هذا المطلب قبل مصر .

وكانت نتيجة هذه المماطلة ، ان رأت لجنة المالية فى مجلس النواب عند نظر ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ حذف مبلغ ١٩٫٧٢٠ جنيها الخاص بالصرف على الوحدات التى انشئت لهذا الغرض ، نظرا لعدم وصولها ولكن النواب اعترضوا على هذا الحذف ، فقد رأى عبد الرحمن عزام « ان المصلحة تدعو الى بقاء هذه الوحدات قائمه ، لانها تكملة طبيعية لاسلحة الجيش » وان « القضاء على هذه الوحدات هو هدم لركن من أركان الجيش لا يقول به رجل فنى على الاطلاق » وانه « اذا قيل بان هناك اسبابا أجلت وصول هذه الرشاشات الى الان ، فان هذه الاسباب قائمة من مدة ، ولكن لم ينقطع الامل ، ولن ينقطع بزوالها » . كما أبدى صالح حرب خشيته من أن يعتبر حذف هذا الاعتماد «بمثابة صرف النظر عن هذه الوحدات كلية » . وطلب اقرار الاعتماد « والزم وزارة الحربية باحضار هذه المدافع بأية طريقة بأسرع ما يمكن » وقال : « نحن نريد أن يكون لنا جيش جديد بنا او لا يكون » (٣٠) .

٣ — مدارس الجيش :

فى ذلك الحين لم تكن المدارس الحربية يزيد عددها على خمسة أنواع هى : المدرسة الحربية التى تخرج الضباط ٢ - مدرسة ضرب النار ٣ - مدرسة الاشارات ٤ - مدرسة البلوكات امناء ٥ - مدارس الاورط . وقد بلغ عدد تلاميذ المدرسة الحربية ، التى اصبحت من المدارس العالية ١٠٢ تلميذا . وقد اقترح فى عام ١٩٢٤ رفع مستوى المدارس الحربية ، ولكنها حتى عام ١٩٢٦ كانت لما تزل تقبل طلبة غير حاصلين على شهادات ! [٣١] .

ومن الغريب انه على الرغم من أن اسم وزارة الحربية فى ذلك الحين كان هو « وزارة الحربية والبحرية » ، الا أنه لم تكن ثمة مدرسة بحرية فى مصر ! وقد تبرع الاهالى لانشاء مدرسة بحرية صغيرة انشأتها مصلحة الفنارات ، وكان بها خمسون تلميذا بحريا يجمعون من ابناء السبيل . وكان عدم وجود مدرسة بحرية غير هذه المدرسة الصغيرة ، ما دعا بعض النواب فى ذلك الحين الى اقتراح حذف كلمة « البحرية » من اسم « وزارة الحربية والبحرية » ! (٣٢) .

٤ ـ الجيش وميزانية المصروفات العسكرية

منذ قيام الاحتلال حتى عام ١٨٨٨ كانت ميزانية وزارة الحربية تتراوح بين ١٢٠ الف و ٢٢٥ الف جنيه . ثم قفزت فى عام ١٨٨٩ الى ٣٦٧٫٨٤٨ جنيها ، وظلت ترتفع حتى بلغت ٧٢١ ألف جنيه عام ١٨٩٩ . ثم انخفضت بعد ذلك الى ٤٣٩٫٥٧٠ جنيها فى عام ١٩٠٠ . وظلت تقارب هذا الرقم صعودا وهبوطا الى عام ١٩٠٥ ، ثم عادت الى الارتفاع من جديد فى عام ١٩٠٦ (عام أزمة طابا) فبلغت ٥٤٩٫٦٤١ جنيها ، واستمرت فى هذا الارتفاع الى عام ١٩١٤ حيث بلغت ٩٣٢٫٣٦٦ جنيها . ومن عام ١٩١٤ الى ١٩٢٤ قفزت ميزانية وزارة الحربية الى ١٫٨٤٤٫٩٥٦ جنيها ثم تدهورت بعد حادث مقتل السردار الى ١٫٧٤٢٫٢٩٠ جنيها فى عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ وعادت الى الارتفاع عام ١٩٢٧ (عام ازمة الجيش) حيث بلغت ١٫٨٥٨٫٠٥٩ جنيها . ثم أخذت تتدهور بعد ذلك الى عام ١٩٣٦ حيث بلغت ١٫٦٢٩٫٧٩٠ جنيها (٣٣) .

ومن هذا العرض يتضح ان الخط البيانى لميزانية المصروفات العسكرية كان فى ارتفاع مستمر ، على الرغم من تذبذبه صعودا وهبوطا على طول الفترة . اذ يكفى انه ارتفع من ٢٢٥ الف جنيه سنة ١٨٨٣ الى ١٫٦٢٩٫٧٩٠ جنيها عام ١٩٣٦ . وهذه النتيجة توصلنا الى نتيجة قد تبدو منطقية ، وهى أن الجيش كان فى تحسن مستمر . على أن عرضنا السابق لحالة الجيش ، والذى يكشف مدى ما أصابه من اضمحلال وتدهور ، يوضح على الفور زيف هذه النتيجة الامر الذى

[٣٠] مضبطة مجلس النواب يوم ٢١يونية ١٩٢٧

[٣١] مضبطة مجلس النواب يوم ٦سبتمبر ١٩٢٦

[٣٢] مضبطة مجلس النواب يوم ٢١يونية ١٩٢٧

[٣٣] دكتور محمد عبد الله العربى :سياسة الانفاق الحكومى فى مصر ١٨٨٢– ١٩٤٨ ، ملحق رقم ٢٠١، برامج الانفــاق من عام ١٨٨٣ — ١٩٢٢ ، ١٩٢٢ — ١٩٣٦

يثير هذا السؤال الوجيه وهو : فيم اذن كانت تنفق ميزانية الحربية ؟ .

فى الواقع ان هذا السؤال ينقلنا الى زاوية أخرى من زوايا بحث حالة الجيش فى هذه الفترة . فاذا تناولنا ميزانية الحربية عام ١٩٢٦، وقد قدرت بمبلغ ١٫٧٦١٫٥٢٠ جنيها، وطرحنا من هذا المبلغ ٧٥٠ الف جنيه المنوه عنه بمصاريف الجيش فى السودان، وهو الذى تورطت وزارة زيور باشا فى دفعه . فان الباقى وهو ١٫٠١١٫٥٢٠ جنيها يعتبر مبلغا باهظا بالنسبة لعدد الجيش المصرى فى ذلك الوقت . فقد كان هذا العدد بعد عودة الجيش من السودان يبلغ ــ كما ذكرنا ــ ١٠٫١٢١ صولا وصف ضابط ونفرا ، فيكون مقدار ما يتكلفه الجندى المصرى الواحد من مصاريف الديوان ومصاريف الاسلحة وفروع الادارة هو مبلغ ٩٥ جنيها . وهو مبلغ غير معقول ، لم يسمع بمثله فى ذلك الوقت بين جيوش العالم . فقد كانت تكاليف الجندى الامريكى حينذاك تبلغ ٧٢ جنيهـا ، والجندى الفرنسى ٣٧ جنيها ، والجندى التركى ١٥ جنيها ، والجندى الانجليزى ٧٨ جنيها . ومعنى ذلك أنه بينما كان الجيش المصرى على تلك الحالة من السوء ، كانت مصر تبز فى الانفاق على جندها أكبر وأضخم دولة فى العالم !!

ففيم اذن كان ينفق هذا المبلغ الباهظ ؟ ان نتيجة البحث فى هذا الموضوع قد اثبتت أن الضباط المصريين كانوا يأخذون القسم الوافر من الميزانية ! فالجيش المصرى فى ذلك الحين كان قد أصبح مستودعا للضباط ، وكان بعضهم لا يجد ما يقوم به من أعمال ، وبعضهم الاخر كان يقوم بأعمال من هم أقل منهم رتبة . لقد كانت نسبة الضباط العظام فى الاورط المصرية ــ على سبيل المثال ــ تبلغ ٢٢ فى المائة ، بينما كـانت هـذه النسبة فـى الاورط الانجليزية تبلغ ٩ فى المائة فقط . فالاورطة فى الجيش المصرى كان يقودها قائمقام أو أميرالاى و ٤ بمباشيين و ٥ يوزباشيين و١٦ ملازما ، بينما كانت هذه الاورطة فى الجيش الانجليزى يقودها قائمقام وبمباشى و ٤ يوزباشيين و١٦ ملازما .

وكانت مرتبات الضباط المصريين تزيد بكثير على أمثالها فى الجيوش الاجنبية الاخرى . فقد كان اللواء المصرى يتناول ١٢٠٠ جنيه سنويا ، فضلا عن أربعة مرتبات اضافية أخرى هى : ٧٢ جنيها ، ٩٦ جنيها ، ٧٢ جنيها ، ٧٢ جنيها . أى أنه كان يتناول فى الحقيقة ١٥١٢ جنيها . ولم يكن يـوجد فـى العـالم فـى ذلـك الحيـن « لواء » « General Bregadier » يتناول هذا المبلغ . وكان القائمقام البيادة المصرى يحصل على مرتب قدره ٦٥ جنيها شهريا طبقا لقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٠ (٣٤) ، بينما كان الجنرال فى الجيش الفرنسى يحصل على ٥٦ جنيها شهريا . وكان اللواء المصرى يحصل على ضعف ما يحصل عليه اللواء فى الجيش الفرنسى . ومعنى ذلك أن ميزانية الحربية كانت تنفق فى المرتبات تقريبا ؟

٥ ــ التركيب الاجتماعى للجيش :

فى ذلك الحين ، كان نظام البدل العسكرى قد أدى الى قصر واجب الدفاع عن البلاد على طبقة واحدة هى طبقة المعدمين من العمال الزراعيين والعمال الصناعيين . وبفضل نظام القرعة القاسى ، كان كل فرد من هذه الطبقة يحكم عليه بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات متى بلغ سن التجنيد .

وبينما كـان الضباط الذين ينتمـون للطبقـة البورجوازية يحصلون على النصيب الاوفر من الميزانية ، كان الجنود ينالون منها الفتات . فكثيرا ما تردد فى ذلك الحين أن وزارة الحربية تعنى بالخيل والبغال أكثر مما تعنى بالجنود ! لقد كان الجنود يتناولون الطعام فى الصباح وفى المساء فقط ، أما وجبة الظهر فلم يكونوا يتناولونها . لانهم يكونون فى ذلك الوقت عادة مشتغلين فى الصحراء بالتمرينات الشاقة العسكرية . ولم تكن لهم اماكن خاصة بتناول الطعام . فكانوا اذا سمعوا النفير للطعام ، أتوا من كل مكان وجلسوا فى فناء المعسكر جماعات حول « القروانة » التى قد تكون قذرة ، فضلا عن مجاورتهم للاسطبلات . ومن كمية التعيينات التى كانت تصرف لهم ، يتبين أنها

(٣٤) دكتور انطون صفير : محيط الشرائع ١٨٥٦ ــ ١٩٥٢ ، المجلد الثانى ص ١٤٨٧ ــ ١٨٤٥ المطبعة الاميرية ١٩٥٢ م.

لم تكـن تكفـى الا لوجبتين فقـط ، فقد كان يصرف للجندي الواحد : ٣٠٠ درهم من الخبز (ثلاثة أرغفة) و٣٥ درهما من اللحم و٤٠ درهما من الخضر و٦ دراهم من السلى و٥ بصل و٥ صابون و٥ ملح و٤٠ عدس أو فول و٢٠ أرزا و٢٥ بترولا و١٥٠ حطبا للحريق . ولذلك كان الجندي يضطر أن يأكل الوجبة الثالثة خبزا قفارا بلا ادام . وبعض الوحدات كان يتناول هاتين الوجبتيـن صباحا ومساء ، وبعضها كان يتناولها صباحا وظهرا .

ولم يكن يصرف للجندى منذ يوم دخوله الخدمة الى يوم خروجه منها درهم واحد من السكر أو من الحلوى أو الفاكهة . أى على العكس مما كان يحدث فى الجيوش الاخرى فى ذلك الوقت ، حيث كان يصرف للجنود الشاى واللبن والزبد والمربى والبسكويت .

أما العلاج ، فكان الجنود المصريون يعالجون فى المستشفيات الحربية نظير أجر يدفعونه من مرتباتهم الزهيدة طبقا لاوامر وزارة المالية التى كانت تقضى بأن يدفع هؤلاء الجنود خمس أو ربع مرتبهم اليومى عن كل يوم يقضونه فى العلاج .

وبالنسبة للملابس ، فلم يكن يحصل الجنود على ملابس شتوية تقيهم برودة الشتاء ، حتى تفشى بينهم مرض الدوسـنتاريا والامـراض المعـدية الاخرى ، وفتكت بهم فتكا ذريعا . ولم يكن يصرف للجندى الا زوجان من الجوارب كل سنة ، رغم ما كان معروفا من أنه يمضى وقته فى حـركة وتعب . أما الفراش الذى ينام عليه ، فكان من المشمع ولا تتجاوز مساحته ٣ فى ٦ أقدام . وكان العساكر القاطنون فى الادوار السفلى ينامون على أسرة من الخشب ، أما القاطنون فى الادوار العليا فينامون على الارض ، سواء كانت من الاسفلت أو البلاط الاسمنت أو خلاف ذلك ، مع العلم بانه لم تكن توجد أراض خشبية فى عنابر العساكر . أما ماء الشرب فلم تكن هناك حنفيات ، وانما كان مخصصا لكل بلوك عدد معين من الازيـار والكيزان . والبلوك مكون من ١٥٠ عسكريا ، فكان مخصصا له ستة أزيار وستة كيزان ، بمعدل زير واحد وكوز واحد لكل ٢٥ عسكريا ، رغم ما كان يؤدى اليه ذلك من انتشار الامراض . أما الطعام فكان يتناوله الجنود – كما ذكرنا – فى قروانات ، وهى من الصاج ، ويجلس كل عشرة منهم على الارض متزاحمين حول كل منها . وعندما اعترض أحد أعضاء مجلس النواب على هذا الوضع فى المجلس ، تصـدى رئيس المجلس بالنيابة للاجابة قائلا :

« وهل فاتنا من أين يأتى العسكرى ؟ (يقصد أنه يأتى من الحقل !) » .

وقد رد النائب قائلا : « نريد ان نتقدم كباقى الامم ! »

فقال الرئيس : « اذا تعود العسكرى ما نريده له من المعيشة المرفهة ، فماذا يصنع اذا عاد الى بلده ؟ (٣٦) » .

وقد كان من الطبيعى لذلك ، أن توجد هوة سحيقة بين الضباط والجنود ، وأن تنعدم العلاقات الاجتماعية والانسانية بينهم من ناحيتين : من ناحية انتماء كل فريق منهم الى طبقة تفصله عن الاخرى مسافة ، كالتى تفصل السماء عـن الارض . ومن ناحية أن هذا الوضع الطبقى نفسه كان ممثلا بصورة صارخة فى الجيش نفسه فى المرتبات والامتيازات ، الامر الذى جعل أوضـاع الجيش الاجتماعية لا تقل سوءا ان لم تزد ، عن أوضاعه العسكرية .

رابعا – أزمة الجيش :

١ – برلمان الائتلاف والجيش

تعطلت الحياة النيابية بعد سقوط وزارة سعد زغلول فى نوفمبر ١٩٢٤ ، ولم تستأنف الا فى يونية ١٩٢٦ بعد كفاح سياسى شاق وطويل ، ائتلفت فيه قوى البورجوازية ضد القصر . واجتمع البرلمان فى يوم ١٠ يونية ١٩٢٦ بعد انتخابات سلمية وزعت فيها الاحزاب الدوائر الانتخابية فيما بينها ، فخص الوفد ١٦٠ دائرة ، والاحـرار

---

(٣٦) انظر مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦ ، انظر ايضـا مجموعة مضابط دور الانعقاد العـادى الثالث ، الجزء الثانى ص ٦٨٠ .

الدستوريين ٤٥ دائرة ، والحزب الوطنـى ٩ دوائر ، وسمح له بمنافسة الوفد فى ثلاثة دوائر وفدية . وفى يوم ٧ يونية ألف عدلى باشا وزارته من حزبى الوفد والاحرار الدستوريين ، وامتنع الحزب الوطنى عن الدخول فى الوزارة ، بحجة أن مبدأه ألا يلى مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد (٣٧) . وبذلك أعيد تنظيم صفوف البورجوازية لجولة جديدة مع الاحتلال .

وكان من الطبيعى أن يكون الجيش محورا رئيسيا من محاور الصراع مع الاحتلال ، لاهميته القصوى فى تدعيم استقلال البلاد . وقد لخص محمد صالح حرب هذه القضية فى مجلس النواب فى كلمة جامعة مانعة فقال : « كل استقلال لا يرتكز على الاسنة فهو استقلال لا يدوم ، كما أن حرية لا تقوم على حراستها قوة فهى حرية مهـددة ، والحقيقة أن كل وجود سياسى لا يعتمد على الصفوف فهو وجود عدم .. يجب أن نطلب من الحكومة فى صراحة وجلاء أن تحل مسألة الدفاع من حيث هى .. يجب علينا وجوبا شرعيا أن نعتمد فى الدفاع عن كياننا على أنفسنا قبل أن نعتمد فى ذلك على أصدقائنا » (٣٨) . وقد دار الصراع فى ميدانين : الميدان الاول ، البرلمان ، والميدان الثانى ، وزارة الحربية ، مما أدى فى النهاية الى حدوث تلك الازمة المشهورة فـى العلاقات المصرية البـريطانية وهـى : « أزمة الجيش » .

وفيما يتصل بالبرلمان ، فقد بدأت المعركة فيه عند نظر الميزانية . فقد اعترض عبد الرحمن عزام على المبلغ الذى طلبت وزارة الحربية اعتماده للمصروفات العسكرية ، وهو يتجاوز المليونين من الجنيهات ، وكان مما قاله أنه يخشى « أن تكون هذه الميزانية لا تمثل الا أرقاما جوفاء ، ولا تمثل سياسة مطلقا ولا فكرة ، وهى تكملة لعـادات اعتادتها البلاد فى دفع مبلغ باهظ ليقال أن لها جيشا ، لا ليقال أن هذا الجيش قائم على سياسة معينة ليقوم بأمر ما تقتضيه الضرورة » . واستدل عزام على قوله « بحالة جيشنا الحاضر التى هى حالة يؤسف لها أشد الاسف » ، وقال : « اننى كرجل مارس هذا الشأن ، وكنت مسئولا بين آخرين عن الدفاع عن أمة ضعيفة ضد أمة قوية أؤكد لحضراتكم أن جيشنا مجرد من مـزايا الجيوش الهمجية فضلا عن المتمدينة .. وأنـه يحتاج الى اصلاح فـى كل نـاحية مـن نواحيه » (٣٩) . وكانت وجهة نظر عبد الرحمن عزام فى هذا الموضوع ، وهى وجهة نظر جريئة ، أنه « اذا لم يكن اصلاح الجيش ممكنا ، فليس أفضل من توفير هذا المبلغ الباهظ لمصـلحة البلاد » (٤٠) . وقد فصل فكرته هذه فى جلسة أخرى فقال : « الواقع أنه لا يمكن أن يوجد فى مملكة واحدة جيشان : الجيش المصرى ، وجيش الاحتلال ، لانه مع بقائه يتعذر اصلاح الجيش ، وتكون كل زيادة فى عدده عبثا . ورأيى أنه اذا تعذر اصلاح الجيش وجب الغاؤه ! » (٤١) .

على أن بعض النواب لم يوافقوا على هذه النظرة الواقعية المتشائمة ، ورأوا أن اصـلاح الجيش يمكن عن طريق اصلاح الميزانية ، وذلك بالحد من الاسراف والتبذير فى ماهيات الضباط أولا ، ثم بالاستفادة ثانيا مما يتوفر من الميزانية فى زيادة وحدات الجيش ، وتكليف كل ضابط بالاعمال التى تؤهله لها كفاءته . وقد تركت لجنة الميزانية أمر الفصل فى مرتبات الضباط للجنة العليا التى تقرر تأليفها لبحث مسألة المرتبات والموظفين ، والتى كان عليها أيضا أن تتناول فى بحثها الجيش ومرتبات الضباط (٤٢) .

وكان من رأى فكرى أباظة الاحتفاظ بمبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه ، المدرج فى الميزانية لمصاريف الدفاع عن السودان ، لاصـلاح الجيش . أو تخفيض هذا المبلغ الى ٣٠٠ الف جنيه أو ٢٥٠ ألف جنيه (٤٣) ولكن عبد الحميد سعيد كان يرى ضرورة الغاء هذا المبلغ أصلا اذا لم يرجع الجيش

---

[٣٧] دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، ص ٦٠٧ ، ٦١٥ .
[٣٨] مضبطة مجلس النواب يـوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
[٣٩] مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦
[٤٠] نفس المصدر
[٤١] مضبطة مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧
[٤٢] مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦
[٤٣] مضبطة مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧

المصرى الى السودان كما كان . فعلى حد قوله : « لقد دهشنا وحق لنا الدهش عندما اطلعنا على مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه الخاص بمصروفات الجيش فى السودان . ودهشنا من الغرض الذى وضع من أجله هذا المبلغ اى جيش لنا بالسودان ؟ لقد طردت الوحدات المصرية والضباط المصريون والموظفون العسكريون بل والملكيون ، وانشأ حاكم السودان بأمر من الحكومة الانجليزية جيشا منفصلا عن الجيش المصرى تمام الانفصال ، تلزمه الطاعة والولاء لحاكم السودان الذى له القيادة العليا ، فيعين ويعزل جميع الضباط ويمنح جميع البراءات .. وهذا – كما ترون – اعتداء صارخ على وحدة وادى النيل » (٤٤) .

وقد انتقل الصراع الى مسائل حيوية أخرى ، أولها ، زيادة عدد الجيش ، لثانية ، اصلاح نظامه ، والثالثة ، تسليحه ، والرابعة ، تعيين سردار مصرى له .وبالنسبة للمسألة الاولى ، وهى زيادة عدد الجيش ، فقد طالب فكرى أباظة بأن يدرج فى الميزانية مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه لانشاء ٥ أورط صغيرة ، كل منها من ٢٤ ضابطا و ٦٣٩ صف ضابط وعسكريا ، على اعتبار أن انشاء مثل هذه الاورطة سيتكلف ٢٥ ألف جنيه مصروفات أولية و ٢٨ ألف جنيه مصروفات سنويه ، أى ٥٣ ألف جنيه ، على أن يتكرر هذا لاعتماد لمدة عشرة أعوام ، بحيث يصبح عدد جنود الجيش بعدها ٤٠٠٠٠ تقريبا (٤٥)

وقد أثار هذا الاقتراح مناقشة واسعة . فقد كان من رأى وزير الحربية أن عدد الجيش « ليس بالامر المهم فى نظرنا ، بل المهم فى الجيوش حسن نظامها والقدرة فى قيادتها » . وقد أيده فى هذا الرأى عبد الرحمن عزام ، الذى ذكر أن ماقاله وزير الحربية » لم يخرج عن تقرير حقيقة عسكرية ، وهى أن أساس القوة العسكرية فى أى جيش من الجيوش ليس عدد الانفار يساقون سوق الاغنام الى المذبحة ، وانما قوته فى حسن قيادته ونظامه وتجهيزه » وكان مما قاله أن أى زيادة فى عدد الجيش « لا تنتج الا انهاك الميزانية دون أن تستفيد منها البلاد اية فائدة » ، وأن « المسألة ليست مسألة عشرة آلاف أو مائة ألف عسكرى ، وانما المهم فى الامر هو :من المسئول عن الدفاع عن البلاد؟ لانه لا يجوز مطلقا تحميل ميزانية الدولة ملايين الجنيهات قبل أن يكون للبلاد جيش مسئول عن الدفاع عنها » (٤٦) .

على أن هذا الرأى أثار زوبعة . فقد تساءل مصطفى الشروبجى قائلا : « من يقول ان عشرة آلاف جندى يستطيعون رد عادية الاجنبى عن هذه البلاد المترامية الاطراف والمفتوحة للغارات من كل جانب وقال فكرى أباظة ساخرا : « ان عدد العشرة الالاف الذى هو مجموع الجيش المصرى ، يستطيع وزير الحربية تجنيده من بلدتين كبيرتين فى الارياف » . وأبدى تعجبه من أن يكون عدد الجيش فى مصر أيام كانت تحت السيادة التركية وأيام كانت تحت الحماية الباطلة أزيد من عدده ومصر مستقلة » ، وأردف قائلا : « ان هذا العدد لا يتناسب مع حالة البلاد الحاضرة ، فاذا كنتم توافقوننى على هذا ، كان لى الحق أن أسأل عمن يتولى الدفاع عن البلاد ؟ واذا أوكل أمر الدفاع عنها الى جيش آخر ، أفلا تكون هذه هى الحماية بعينها ؟ (٤٧)

ثم أثيرت مسألة اصلاح الجيش .فطالب النواب باصلاح قانون القرعة العسكرية ، على اعتبار أن « أساس الجيش هو التجنيد العام ، وأساس التجنيد هو قانون القرعة » وكانت لجنة المالية قد أشارت بتعديل نظام القرعة الى نظام آخر ، قوامه جعل مدة الخدمة فى الجيش العامل سنتين . ومثلها فى الرديف ، مع زيادة البدل العسكرى توصلا الى تحسين مراتب المقترعين واكثار عدد من ينالهم حظ التدريب العسكرى فى البلاد . وقد أقر النواب فى دور الانعقاد الاول للهيئة النيابية الثالثة جعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات (٤٨)

كما أشارت لجنة المالية باندماج مصلحة الحدود ، التى كانت تتسع عاما بعد عام وتزداد

---

[٤٤] مضبطة مجلس النواب يوم ٦سبتمبر ١٩٢٦
[٤٥] نفس المصدر
[٤٦] مضبطة مجلس النواب يوم ٦فبراير ١٩٢٧
[٤٧] نفس المصدر
[٤٨] مضبطة مجلس النواب يوم ٦سبتمبر ١٩٢٦ ، ١٦ فبراير ١٩٢٧

بالتالى مصروفاتها ، فى مصلحة خفر السواحل ، بحيث تكونان مصلحة واحدة . وكانت وجهة النظر فى ذلك ما يلى :

أولا : انه لم تكن هناك قبل الحرب مصلحة تسمى مصلحة الحدود ، بل كانت اعمالها متداخلة فى أعمال مصلحة خفر السواحل ، فلما أعلنت الحرب العظمى وبسطت الاحكام العرفية ، انشئت هذه المصلحة ، وتبعت للسلطة العسكرية . ولكن بعد أن دخلت ضمن اختصاص وزارة الحربية بعد الغاء الاحكام العرفية ، لم يعد هناك من حاجة لابقائها منفصلة عن مصلحة خفر السواحل .

ثانيا — أن طرق المحافظة والخفارة فى المصلحتين تكاد تكون واحدة ، بل ان نظامها واحد فيهما على وجه التقريب ، وقد يمكن توحيد الدوريات بما يترتب عليه اقتصاد فى عدد القائمين بها . وقد وافق مجلس النواب بالاجماع على هذه التوصية ، كما وافق مجلس الشيوخ أيضا (٤٩) .

وقد كان الغرض من هذا الادماج فى الحقيقة ، فك السيطرة العسكرية البريطانية عن مصلحة خفر السواحل ومصلحة أقسام الحدود ، واتباعهما لادارة مدنية هى وزارة المالية . فقد كانت مصلحة خفر السواحل تتبع وزارة المالية حتى عام ١٩٢٥ ، ولكنها ضمت الى وزارة الحربية فى عهد الحكم الرجعى لزيور باشا . أما مصلحة الحدود فكانت تتبع السلطة العسكرية عند انشائها أثناء الحرب ، ثم أتبعت لوزارة الحربية فى ٥ أكتوبر ١٩٢٢ بعد الغاء الاحكام العرفية ، وكان المدير العام لهذه المصلحة عضوا فى مجلس الجيش حسب مرسوم مجلس الجيش ولجنة الضباط . لذلك فلما تدخل المندوب السامى — على نحو ما سوف نرى — للاحقة هذا الاجراء ، عدل مجلس النواب عن ضم مصلحة خفر السواحل الى مصلحة الحدود ، ولكنه من جانب آخر ، وحتى ينقذ نصف الغنيمة ، قرر أتباع مصلحة خفر السواحل لوزارة المالية بدلا من وزارة الحربية ، اذ أبدى مصطفى النحاس باشا رأيه بأن المصلحة « كانت تابعة لوزارة المالية حتى سنة ١٩٢٥ ، ولم يكن هناك داع لضمها الى وزارة الحربية » . (٥٠) .

وقد اثيرت مسألة التعليم الحربى . فطلب النواب رفع مستوى المدرسة الحربية ، فلا يقبل فيها غير الحاصلين على شهادات (٥١) وقد أعدت الوزارة مشروع نظام جديد للمدرسة الحربية ، اخذ مجلس الجيش فى بحثه من ١٣ اغسطس ١٩٢٦ وانتهى منه بعد احدى عشرة جلسة ، ثم أحالته الوزارة الى قسم القضايا لوضعه فى الصيغة القانونية ، توطئة لعرضه على مجلس الوزراء ، واصداره بالطريقة الدستورية (٥٢) كما أدرجت الوزارة فى الميزانية مبلغ ٣١ر١٤٦ جنيها ، لانشاء مدرسة بحرية (٥٣) . وكان من رأى عبد الرحمن عزام أن اصلاح الجيش يتوقف على اصلاح المدرسة الحربية (٥٤) .

وبالنسبة للتدريب الحربى ، فقد اقترح النواب ارسال بعثات من كبار الضباط المصريين للدول الاجنبية لدراسة أحوال الجيوش فيها وأنظمتها ثم ادخال النظام الحديث فى الجيش المصرى (٥٥) . وبعضهم ، مثل مصطفى الشوربجى ، اقترح « استدعاء عدد مناسب من مشاهير عظماء الضباط الالمان والاتراك والفرنسيين ، ليشتركوا مع بعض عظماء ضباط المصريين ، ويروا ما اذا كان الجيش المصرى الحالى كافيا للدفاع عن البلاد وقناة السويس . واذا لم يكن كافيا ، تكون مهمتهم رسم برنامج تتبعه مصر لتجعل الجيش فى مدة خمس سنين كافيا لهذا الغرض ، وفتح الاعتماد اللازم له » (٥٦) .

---

[٤٩] مضبطة مجلس النواب يوم ٧سبتمبر ١٩٢٦ ، ٢٢ يونية ١٩٢٧
[٥٠] مضبطة مجلس النواب يوم ٢٢يونية ١٩٢٧
[٥١] مضبطة مجلس النواب يوم ٦سبتمبر ١٩٢٦
[٥٢] مضبطة مجلس النواب يوم ١٦فبراير ١٩٢٧
[٥٣] مضبطة مجلس النواب يوم ٢١يونية ١٩٢٧
[٥٤] مضبطة مجلس النواب يوم ١٦فبراير ١٩٢٧
[٥٥] مضبطة مجلس النواب يوم ٦سبتمبر ١٩٢٦
[٥٦] مضبطة مجلس النواب ، نفس الجلسة

وقد جرى نقاش طويل حول ضرورة تسليح الجيش ، ووجه النواب نقدا شديدا للسلطات البريطانية التى اعتبرت مسئولة عن وصول سلاح الجيش الى تلك الدرجة من السوء . كما ندد النواب بتأخير المصانع الانجليزية فى تسليم الاسلحة التى طلبت للجيش ، وبلغ الامر بفكرى اباظة ان طلب من وزير الحربية أن يخبر النواب صراحة ما اذا كانت انجلترا لا تريد توريد هذه الاسلحة ، وفى هذه الحالة « فيمكن بكل تأكيد شراؤها من أحد المعامل فى الممالك الاخرى » . ـ على حد قوله ـ (٥٧) .

وقد تدخل النواب فى صميم التنظيم القتالى للقوات المسلحة . فقد سأل محمد صالح حرب عما اذا كان الجيش فى نظر وزارة الحربية يعتبر فرقة . وان كان الجواب سلبا فماذا يعتبر ؟ وقد رد وكيل وزارة الحربية بأن الجيش يعتبر فرقتين . فسأل محمد صالح حرب عن عدد الوحدات التى تتكون منها كل فرقة ؟ فأجيب بأن الجيش مقسم الى لواءات مستقلة . فقال صالح حرب : أفهم من ذلك انه لا يوجد فى الجيش المصرى جزء تام ، أى « قطعة عسكرية » مؤلفة من جميع الاسلحة المسوعة للجيش مع ملحقاتها تحت قومندانية واحدة ؟ فرد وكيل الحربية بأن التقسيم المشار اليه غير معمول به فى الجيش المصرى من الاصل ، وأن كل الاسلحة من سوارى وطوبجية وبيادة تجتمع عند الحرب . فقال صالح حرب أن التقسيم الذى يسير عليه الجيش ، أى التقسيم الى وحدات مستقلة ، لا يمكن السوارى مثلا بسلاحه الذى يملكه أن يؤدى الواجب المطلوب منه ، وانه من الضرورى أن يلحق « بالقطعة السوارى » مدافع ماكينة وبطارية مع ما يلزم القطعة السوارى المستقلة من الملحقات كما يجب أن يزاد عدد بطاريات الطوبجية بالجيش نظرا لانه لا توجد به الا أربع بطاريات . « وانى أؤكد لحضراتكم أن بطارية واحدة هاوتزر سريعة المرمى تكفى للقضاء عليها فى اربعة دقائق وتنسفها نسفا اذا حصرت الهدف ورصدت زواياه الخلفية » . ثم أوضح صالح حرب أن العسكرى البيادة فى الجيش المصرى لن يستطيع أن يؤدى واجبه مادام سلاحه مقصورا على البندقية والسونكى . « مع أنه أكثر الجنود عذابا وتعبا . وقد جعله نقص السلاح عاجزا عن التقدم فى ساحة القتال تحت وابل من الرصاص والقنابل . فيجب تلافيا لهذا النقص المعيب أن تجهز العساكر البيادة بجميع الاسلحة الحديثة كمدافع الماكينات وغيرها (٥٨) .

ولم تلبث مناقشات النواب أن أخذت تقترب من مركز السلطة فى الجيش . وهو المفتش العام الانجليزى ومجلس الجيش . فقد هاجم فكرى اباظة اللواء سبنكس باشا هجوما عنيفا قائلا « هناك فى وزارة الحربية موظف اجنبى غير مريح . معتز بسلطة مشاغبة ، وهو اللواء سبنكس باشا هذا الموظف يشغل وظيفة مفتش القوات . ويقوم فى الواقع بعمل السردار . وانا نود أن نعرف الى اى مدى تبلغ حدود سلطته ، وهل تمس تلك السلطة المسئولية الوزارية ، فتمس اختصاصات مجلس النواب أم لا ؟ .. واذا صح ماذكرته الصحف ، ولم تكذبه وزارة الحربية ، من أن هذا الموظف المعتز بسلطة مشاغبة قد جددت خدمته مدة أخرى ، كان هذا من العجب العجاب ! » [٥٩] .

وفى الوقت نفسه ، أخذت لجنة الحربية البرلمانية تبحث المرسوم الصادر بانشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، وتناول بحثها عمل هاتين الهيئتين وماهو مخول لكل منهما من الاختصاصات (٦٠) وكان الاتجاه يرمى الى تقليل اختصاص وسلطة المفتش العام مجيش (٦١) .

وقد أثيرت مسألة بقاء الجيش المصرى بغير سردار الى ذلك الحين . وفيما يبدو فان تعيين سردار مصرى كان بلوح ، الى جانب تعديل اختصاصات مجلس الجيش ولجنة الضباط ، الوسيلة المعقولة لنقل

---

[٥٧] مضبطة مجلس النواب يوم ٢١ يونية ١٩٢٧
[٥٨] مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦
[٥٩] مضبطة مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧
[٦٠] نفس المصدر
[٦١] Lloyd., op. cit., p. 400.

السلطة من يد المفتش العام الى يد قائد مصرى ٠ وقد استدل فكرى أباظة على أن وجود مجلس الجيش لا يحول دون تعيين سردار ، بأن قانون مجلس الجيش نفسه ينص فى المادة الثانية منه على أن بين أعضاء هذا المجلس سردار الجيش ، وقال انه لا يمكن تبول فكرة أن يحل مجلس الجيش محل القيادة العليا ، لانه لا يمكن أن يتحرك مجلس مكون من عشرين شخصا فى المعارك (٦٢) ٠

على أن فكرة تعيين سردار للجيش لقيت اعتراضا قويا من بعض النواب ، على أساس أن اعادة هذه الوظيفة لا يتفق مع الحكم الدستورى القائم ولا مع المسئولية الوزارية ، وانه أصبح من الضرورى « الغاء هذه الوظيفة الغاء أبديا » ٠ وكان أبرز أصحاب هذا الرأى عبد الرحمن عزام وابراهيم الهلباوى . وكانت وجهة نظر عبد الرحمن عزام أنه « مادام لنا وزير حربية مسئول » ، فلا ضرورة لوجود السردار ، فضلا عن أن هذا المنصب لا مثيل له فى البلاد الاخرى (٦٣) ٠

وقد أثار النواب ضرورة حصر كل وظائف الجيش فى أيدى الوطنيين بقدر ما يمكن ، لان قيادة الجيش وذخائره ومهماته ومخازنه كلها بأيد غير قومية » (٦٤) ٠ وكان أحمد حمدى سيف النصر قد أثار مسألة الذخيرة وقال انها موجودة عند الجيش الانجليزى وفى حراسته ، ولكن وكيل وزارة الحربية أجاب بأنها فى عهدة مدير الاسلحة والمهمات ومعه ضباط مصريون وحراسها من عساكر الجيش ٠ كما ذكر أن هذه الذخيرة موجودة فى جبل الجيوشى ، وقد عملت لها مخازن وأجريت فى هذه المخازن تصليحات فى ذلك العام (٦٥) ٠

٢ ـ سياسة وزير الحربية الوفدى

فى ذلك الحين كان وزير الحربية الوفدى ، أحمد محمد خشبة بك ، يتبع سياسة اصلاحية تجاه الجيش ، لا تقل تحمسا عن سياسة النواب ٠ وقد أعلن هذه السياسة أمام النواب يوم ٦ ديسمبر ١٩٢٦ بصراحة تامة ، فذكر أنه منذ توليه الوزارة « كان اهتمامى أن أجعل أمر التعليمين الحربى والبحرى نصب عينى ، وأقدم الى مجلسكم الموقر مشروعا بانشاء مدرسة بحرية لاعتماد ما يطلب لها ٠ أما برنامج المدرسة الحربية فهو موضع الاهتمام ٠ وكذلك قوانين القرعة التى هى أساس الجيش الذى تسعون لاصلاحه ، فاننا نصلحها الان ونضع فيها من المبادىء ما يتفق مع حالتنا الاجتماعية ٠ أما قوانين الجيش والقوانين العسكرية ، فقد ظلت مدة بعيدة عن رقابة برلماننا ، ولكننا سوف نأتى بها اليكم قريبا لتكسبوها صبغتها التشريعية . وانى واثق كل الثقة أنه بفضل معونتكم وحكمتكم ، سنصل بغير جلبة ولا اضطراب الى جيش لائق بكرامتنا جدير بعزتنا وبتاريخنا المجيد » ٠ وفى نفس الجلسة صرح بأنه سوف يضع مسألة زيادة الجيش موضع البحث الجدى ، وسنهتم بها اهتماما كليا ٠ وانى أطمئن المجلس من الان بهذا الخصوص ، لان زيادة الجيش طبقا لاحكام الدستور لا تتم الا اذا صدر بها قانون . فلهذا يجب علينا احتراما لاحكام الدستور أن نعرض القانون المتضمن زيادة عدد الجيش على حضراتكم » ٠ ثم عاد خشبة بك يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ فصرح أمام النواب بأن مشروع قانون القرعة الجديد سوف يعرض عليهم فى نفس الدورة ، بعد أن تنتهى اللجنة التى ألفت لتنقيحه من عملها ، وأن مشروع النظام الجديد الذى ارتضته الوزارة للمدرسة الحربية ، بعد أن انتهى مجلس الجيش من بحثه ، قد عهد به الى قسم القضايا لوضعه فى الصيغة القانونية ، توطئة لعرضه على مجلس الوزراء واصداره بالطريقة الدستورية ٠

وفى الوقت الذى كان خشبة بك يتبع سياسة الاهتمام بالجيش واصلاحه فى هذا الاطار المتواضع ٠ كان يتبع سياسة الاهمال تجاه المفتش العام الانجليزى ٠ فقد كان لا يبدى اكتراثه به ، وكان يرفض العمل بتوصياته ، كما كان يتراسل مباشرة مع من هم دونه من الضباط ويقوم بنفسه بتفتيش الوحدات ، ويوزع واجبات هيئة القيادة

---

[٦٢] مضبطة مجلس النواب جلسة ١٦ فبراير ١٩٢٧
[٦٣] نفس المصدر
[٦٤] مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦
[٦٥] نفس المصدر

بدون الرجوع اليه (٦٦) . وقد تدهور نفوذ المفتش الانجليزى العام بذلك فى عهده الى الدرك الاسفل .

ولم يلبث خشبة بك ان أخذ يضغط بمشروعاته على رئيس الوزراء عدلى باشا ،واستعان فى ذلك بأحمد ماهر والنقراشى اللذين كانا على راس المتطرفين فى ذلك الحين . ولما اراد عدلى باشا أن يستعين بسعد زغلول باشا وجده ينضم الى المتطرفين (٦٧) . ولما كانت موجة التطرف قد عادت تجتاح صفوف الوطنيين حتى أثار النواب مسألة مباشرة المندوب السامى اللورد لويد وظيفته مع الحكومة المصرية ، دون أن قدم أوراق اعتماده الى الملك فؤاد ، وطلبوا الى الحكومه أن تدلى ببيانها فى هذا الموضوع (٦٨) - لذلك آثر عدلى باشا أن يقدم استقالته للتخلص من هذه المواقف جميعها ، وقد قدمها فجأة يوم ١٩ ابريل ١٩٢٧ .

٣ - تدخل المندوب السامى

فى ذلك الحين كان المندوب السامى اللورد لويد يراقب الموقف فى حذر . وكان تقديره للموقف أن المتطرفين قد نسوا تدريجياً درس ١٩٢٤ ، وأن ما يجرى أمامه بالنسبة للجيش أن هو الا تنفيذ لسياسة الوفد العسكرية ، فان الوفد كان يتبع باستمرار منذ سنة ١٩٢٢ سياسة تقويض وضع مصر السياسى الذى أرساه تصريح ٢٨ فبراير ، « حتى أصبحنا » - على حد قوله ،«نواجه فى عام ١٩٢٦ احتمال وجود جيش مصرى متزايد القوة ، لا ينأى فقط عن امكانية السيطرة من جانبنا وانما هو متشرب تماما كنتيجة للدعاية القوية ، بنفوذ حزب سياسى متطرف » (٦٩) . وقد رأى لويد ان خطورة مسألة الجيش تكمن فى ناحيتين : الاولى ، تتعلق بالهدف الذى كان يرمى اليه المتطرفون من تقوية الجيش . وكان هذا الهدف - فى رأى لويد - هو القيام بثورة ضد العرش . فعلىحد قوله : « لم يكنهناك مجال للشك فى أنه لو اطمأن الوفد لاحكام سيطرته على الجيش ، فانه لن يتردد فى خوض هجوم ضد الملكية . وأى طريق آخر أمام حكومة جلالة الملك الا أن تساند بكل قوة عسكرية تحت قيادتها الملك الذى ساعدته بنفسها فى الجلوس على العرش » [٧٠] .

اما الناحية الثانية ، فتتعلق بالسيطرة البريطانية على السياسة المصرية ، وعلى سياسة الجيش بصفة خاصة . فقد كان يرى أن هذه السيطرة قد كفلها تصريح ٢٨ فبراير . ففى هذا التصريح ، أعلنت بريطانيا انها سوف تتخذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها الامبراطورية ، وأنها مسئولة عن حماية المصالح الاجنبية ، وعن الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى . ومن ثم ، فان هذا يستلزم أن يكون لبريطانيا صوت فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى ، وفى ترقية كفاءته أيضا . ولما كان هذا التصريح قائم ، فان الوضع المترتب عليه يجب الاحتفاظ به حتى يتم الوصول الى اتفاق بشأنه (٧١) .

وقد أخذ لويد فى التحرك عند رؤيته علامات الخطر الاولى .ففى يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، وبعد مراسلات بينه وبين حكومته ، قام بزيارة للملك فؤاد ، ليحمله على تقدير خطورة الموقف المتفاقم وليسأله عما اذا كان يعطف على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصرى ! وأبلغه أن حكومته قد خولته أن يطلب اليه اجراء تخفيض تدريجى فى قوة القوات المصرية وفقا للسياسة التى تتبعها الدول الاخرى ! وأن يستخدم نفوذه لتنفيذ هذه المطالب . وقد رد الملك فؤاد متجاوبا ، ولكنه كرر أنه « مجرد من كل سلطة تقريبا فى الظروف السياسية الحاضرة » (٧٢)

وقد جرت بعد هذه المقابلة مناقشات تفصيلية قبل أن يتمكن لويد من أن يطلب الى حكومته فى يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ السماح له بأن يبلغ الحكومة المصرية أن استمرار الميول القائمة بتحويل الجيش المصرى الى أداة سياسية ، والقضاء على سلطة

---

[٦٦] Lloyd., op. cit., p. 202.
[٦٧] Ibid., p. 199.
[٦٨] احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ١١٧
[٦٩] Lloyd., op. cit., p. 200.
[٧٠] Ibid., pp. 201, 202.
[٧١] Ibid., p. 200.
[٧٢] Ibid., p. 204, Lord Lloyd & Sir Austne Chamberlain, Dec. 12, 926.

المفتش الانجليزى العام ، لا تحقق رغبة الحكومة البريطانية فى الحصول على مساعدة المصريين فى صيانة مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء اجنبى ، وجعل الجيش المصرى قوة فعالة تكون جزءا من مشروع دفاعها ، وأنه من الضرورى لذلك ، ومن أجل الوصول الى تسوية ودية ، أن تعيد مصر النظر فى الموقف ، والا فان انجلترا سوف تجد نفسها مضطرة الى اعتبار الجيش المصرى خطرا محتملا على قيامها بمسئولياتها ، والى أن تتخذ من الاجراءات ما يترتب على ذلك . وقد جاءه الرد من وزير الخارجية البريطانية وفيه يقول : « الجيش المصرى . حكومة صاحب الجلالة موافقة على مقترحاتكم المبينة فى برقيتك ٢٨ مارس » (٧٣) .

على أن الامور سرعان ما تكشفت عن تباين كبير فى وجهات نظر المسئولين فى لندن . فبينما كان وزير الخارجية يبرق الى اللورد لويد مؤيدا ما اقترحه من اجراءات لصد الخطر الذى يتهدد وضع مصر السياسى كما أرساه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك باحراز موافقة مصر على بعض المطالب التى تحفظ ذلك الوضع وتحميه من الاخطار المستقبلة ، كان مستشارو وزير الخارجية فى القسم المصرى بوزارة الخارجية ، ويؤيدهم رئيس الوزراء نفسه المستر بلدوين ، يرون استغلال الازمة الناشبة لعقد تسوية موقوتة Modus vivindi تحمل فيها مصر على الاعتراف بحق انجلترا فى الاحتفاظ بحامية فى البلاد لاغراض دفاعية (وبذلك توافق مصر على أهم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير » ، وتجبر على التعاون مع الانجليز فى تلك الاغراض الدفاعية (٧٤) . وكانت حجتهم فى هذا الرأى ، أن تصريح ٢٨ فبراير « جواد طيب قد حملنا بعيدا ، ولكنا لا ينبغى أن نركبه الى الممات ، خصوصا وأنه لن يعيش الى الابد » (٧٥) . وقد كاد هذا الانقسام فى وجهات النظر البريطانية الرسمية أن يؤثر على مصير المعركة الناشبة بين المصريين والانجليز ، لولا اسراع اللورد لويد ، الذى كان قد حصل مقدما على موافقة وزير الخارجية ، فى تنفيذ خطته واحراز موافقة مصر على مطالبه .

وقد بدأت المعركة عندما تسلم اللورد لويد يوم ٢٤ مايو مذكرة من ثروت باشا ، ردا على اتصالاته الخاصة به ، تفيد رفض التدخل الانجليزى . فقد ذكر فيها ثروت باشا أنه يحس من واجبه أن يسجل كتابة ، أنه من وجهة النظر القانونية ، فان الحكومة المصرية ترى أن الجيش المصرى لا يقع تحت التحفظات ، وأن لمصر مطلق الحرية فى التصرف بشأنه . ولكن هذا الرد أغضب لويد الذى أحس بأن يد المتطرفين وراءه ، وأنهم يسيطرون على الحكومة ، وانه لا يمكن الحصول على شىء من مطالبه بهذه الاتصالات الخاصة المستمرة . وعلى ذلك ففى يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ سلم ثروت باشا مذكرة خطيرة طلب فيها من الحكومة المصرية أن توافق على سلسلة من الاجراءات ذكرت بالتفصيل فى المذكرة ، وهى اجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطانى على الجيش المصرى كاملا كما كان فى عهد الحماية ، وتدعيمه .

فقد بدأت المذكرة بالقول بأن الحكومة البريطانية كانت تتطلع دائما الى ابرام تسوية ودية مع مصر ، ومن الواضح أنه فى مثل هذه التسوية ، يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الاجنبى ، وعلى حماية مواصلاتها الامبراطورية ، وأن الحكومة البريطانية لترغب فى أن يكون جيش مصر صالحا ومستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك على استعداد لان تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على ايجاد مثل هذه القوة ، بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من البريطانيين . على أنه قد لوحظ فى الايام الاخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى الى ادخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه بعدة طرق سبق توجيه نظر رئيس الحكومة المصرية اليها ، كما سبق توجيه نظر سلفه . واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص وسلطة المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين القلائل الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ، وهذه المحاولات لقيت تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر وسيطرح للمناقشة فى البرلمان قريبا . ولما

[٧٣] Ibid., p. 203.
[٧٤] Ibid., pp. 205, 219 — 220.
[٧٥] Ibid., p. 206.

كانت الحكومة البريطانية ترى أن الموافقة على تلك التوصيات تقلل من الفرص التى تتهيا للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، فلذلك فهى تدعو الحكومة المصرية الى اعادة النظر فى موقفها بغير ابطاء ، وهى مستعدة من أجل الوصول الى تسوية ودية ، ومراعاة للمشاعر المصرية المشروعة ، أن تتغاضى عن توصيتين ، رات من واجبها استثناءهما ، وهما : أولا ، خفض مدة الخدمة العسكرية الى ثلاث سنوات بدلا من خمس . ثانيا ، رفع قوة تسع اورط صغيرة من أورط الجيش المصرى لتصبح اورطا كبيرة ، وزيادة فاعلية قوة البنادق زيادة مباشرة باكثر من ١٦٠٠ رجل ،كما أن المساعدة التىتقدمها الحكومة البريطانية لمصر فى انشاء قوة جوية سوف تستمر ، ويتم الاسراع فيها بقدر ما يمكن .

وفى مقابل اغضاء الحكومة البريطانية عن هذه الاصلاحات فى الجيش المصرى ، وهى ما اعتبرته من جانبها تنازلات أملتها صداقتها لمصر ، فقد طلبت فى المذكرة من الحكومة المصرية أن تستجيب بدورها للطلبات الاتية التى تحكم القبضة البريطانية تماما على الجيش المصرى ، وهى :

١ – وجوب تمكين المفتش العام للجيش من ان يؤدى فى حرية ، وعلى الوجه المناسب ، اختصاصاته كما تسلمها من اللورد هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ . ولهذا الغرض يجب ان يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته ، وان يعطى عقدا على الاقل لمدة ثلاث سنوات فى أول الامر .

٢ – وجوب ألا يتاخر وزير الحربية عن أن يرفع الى ملك مصر ، توصيات لجنة الضباط ، اذا بقيت على شكلها ، فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الاوسمة ومسائل النظام عامة .

٣ – تعيين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ، ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالاعمال التى يقوم بها نفسه . وهذا الضابط الكبير يحل محله اقدم ضابط بريطانى يكون موجودا فى ذلك الحين فى حالة غيابه او قيامه بأعمال المفتش العام .

٤ – وجوب ان تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل اذا نفذ الادماج الذى تقرر) تحت اشراف المفتش العام البريطانى او نائبه فى غيابه ، ويمكن ، بدلا من ذلك ، أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كانت الحال حتى ابريل سنة ١٩٢٥ .

٥ – أن تظل المناصب التى يشغلها الان ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواحل اذا ادمجت فى مصلحة الحدود ، محفوظة فى أيد بريطانية ، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر .

٦ – فيما يتعلق بالاختصاص القضائى فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود ، تبقى الحالة على ما هى عليه فيها ، أى يبقى النظام العرفى فيها .

وفى أثناء ذلك ، راى لويد أن يطلب من حكومته حضور سفينة حربية الى الاسكندرية من مالطة « كاجراء احتياطى » . وبينما كانت الوزارة تعد ردها على المذكرة ، راى أن يعد خطته للمستقبل ازاء ورود أى رد غير مستحب ، فأرسل الى وزير خارجيته يسرد له التطورات المحتملة التى يتنبأ بها ، ويوصى بانه فى حالة وصول رد غير مرض ، فيجب أن يسأل المصريين هذه الاسئلة الواضحة : هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير ام لا ؟ ، فاذا اجابوا بالنفى ، أو اجابوا اجابة مبهمة ، فان على الانجليز أن يطلبوا من الملك فؤاد تاجيل البرلمان وتأليف وزارة ادارية ، ثم يقدم لهذه الوزارة مشروع « معاهدة شاملة » ، وتعطى وقتا محددا للرد ، وتفهم أن عودة الحياة الدستورية مرتهنة بالموافقة على المعاهدة . وفى حالة حدوث آية اضطرابات ، تتخذ اجراءات أخرى فى أولها اعلان الاحكام العرفية فى البلاد .

وفى يوم ٢ يونية ١٩٢٧ بعث وزير الخارجية البريطانيه الى لويد برسالة يقول فيها :

« اننى متفق معك على أن الاتفاقية الثنائية ، كيفما كان حصولنا عليها ، تقدم لنا أفضل طريقة ، وربما الطريقة الوحيدة ، لاعادة تاسيس مركزنا فى مصر والاحتفاظ به . كما أننى أوافق بصفة عامة على الخطه المقترحة فى برقيتك اذا كان اللجوء اليها ضروريا . وانى افترض انك قد قدرت خطورة احتمال الا تلعب الشخصيات ذات الشأن الدور الذى ألقيته عليها الا بثمن مستحيل لحد ما ، وربما كانت هذه المخاطر مما لا يمكن تجنبه ، ولذى ساكون سعيدا لو عرفت وجهة نظرك ، وانى احتفظ بحكمى على ما اذا كان عقد معاهدة شاملة ، كما هى مذكورة فى برقيتك ، أو عقد عدة اتفاقيات نوعية ، سوف يثبت أنه اكثر مناسبة وفاعلية لنا . وانى موافق ايضا على انه قد تنشأ ظروف لا نجد فيها خيارا الا ان نفرض الاحكام

العرفية على البلاد ، واتخاذ الاجراءات التى وردت فى برقيتك (٧٦) .

على أن الرد المصرى لم يلبث أن جاء فى اليوم التالى ٣ يونية ، وهو لا يقبل الا مطلبا واحدا من المطالب الانجليزية ، هو الخاص بقبول وزير الحربية آراء لجنة الضباط ، ولكنه مع ذلك لا يرفض بصورة قاطعة المطالب الباقية . فقد ورد به أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع ادخال السياسة فى الجيش ، ولم يكن ليفوتها اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة ، وأنها على استعداد لان تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لايجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ، ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات ، يمكن الاحتفاظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الان وبغير عائق . أما بخصوص توصيات لجنة الضباط ، فمنذ اعلان مرسوم ١٩٢٥ الذى أدخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرا عاديا ، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط ، الا أنها كانت نادرة وعرضية ، على أنه يمكن القول بأن الوزير ، لمصلحة الدقة وحسن النظام ، « سيقبل بصفة عامة » آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات . أما ما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث ، فترى الحكومة أن عقد المفتش لما يكد تبدأ مدته ، ومن ثم فان هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية خاصة . ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه. على أن وزير الحربية « سيبحث » من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء منصبه أو ليحل محله عند غيابه ، وهذا الضابط سيحل محله أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى . أما فيما يختص بمصلحة الحدود ، فبمقتضى مرسوم مجلس الجيش سنة ١٩٢٥ فان المدير العام لهذه المصلحة عضو فى هذا المجلس بحكم وظفيته ، وما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص المجلس ، فان هناك كل ما يدعو للثقة ، بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان ، وطبقا لمقتضيات الخدمة . وفيما يختص بالضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة ، فقد نظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألتهم عندما انتهت مدة عقودهم ، وقرر لمصلحة العمل أن يستبقيهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين ، وعند انتهاء هذه العقود « ستبحث » الحكومة فى ضوء مصلحة العمل فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا . أما بالنسبة للنظام القضائى فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود ، فقد تضمنت المذكرة المصرية أن مرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن أن يحل محله نظام أوفى ، وأن هذا النظام ما هو فى الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادىء التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل الحاقها بمصلحة الحدود ، حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها . على أنه نظرا لاسباب تتصل بالاحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية ، فان الحكومة المصرية « تدرس » مسألة اعادة محكمة أول درجة باختصاصها الاصلى ، وهى المحكمة التى كانت موجودة فى الاصل قبل وجود الادارة محل البحث (٧٧) .

ازاء هذا الرد الذى صيغ بمهارة وذكاء ، رأى لويد أنه لم يبق مفر من اتخاذ الاجراءات التى اتفق عليها مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية . فقد أحس بأن الرد المصرى انما يستهدف جس النبض ، فاذا كان الرد الانجليزى بالتصميم على قبول المطالب ، فان الحكومة المصرية سوف تخبر المتطرفين بأنهم كانوا مخطئين ، وأنها لن تستمع اليهم بعد ذلك . أما اذا كان الرد ينقصه التحديد ، فان حجة المتطرفين سوف تقوى ويضعف موقف الانجليز .

ولكم فوجىء اللورد لويد ، عندما وصلته تعليمات من المستر بلدوين يخالفه فيها فى اعتبار الرد المصرى غير مرض ، وفى ضرورة التمسك بالمطالب الاولى ، ويرى أن المذكرة المصرية قد كتبت

[٧٦] Ibid., p. 209.

[٧٧] الرافعى : فى اعقاب الثورة، ج ١ ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤

بصيغة ودية ، وأنها وان كانت لم تقبل غير مطلب واحد ، الا أنها فى نفس الوقت لم ترفض المطالب الاخرى بصفه قطعية (٧٨) ، ثم يأمره بعدم المضى فى المطالب التى تضمنتها المذكرة البريطانيه والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضات مع الحكومة المصرية ، للوصول الى « الاتفاقيه الموقوته » بخصوص الدفاع عن مصر ، ويقول ان المهم ليس فى الحصول على مطالب محدودة ، وانما فى الوصول الى اتفاقية ، وانه اذا نفذ هذه التعليمات فاما ان يقبل ثروت باشا ابرام الاتفاقية الموقوتة ، واما أن يرفضها . فان رفضها ، وهو ما يخشى أن يكون محتملا ، فانه يكون قد رفض مبدأ التعاون مع الانجليز فى الدفاع عن مصر ، ويكون قد كشف الحكومه المصرية فى نواياها الحقيقى (٧٩) .

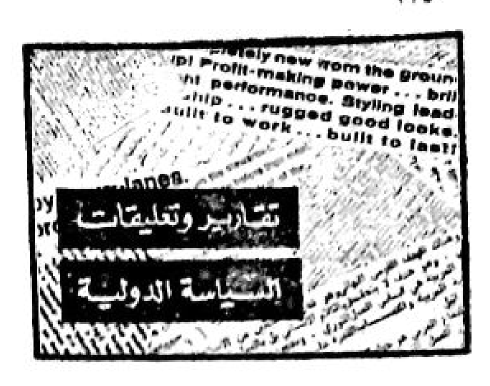
وقد وضعت هذه التعليمات الجديدة اللورد لويد فى أدق موقف . فلقد كانت الصعوبة المباشرة والخطيرة التى واجهته — على حد قوله — هى انه نظرا لأن السياسة التى اتبعها كانت بالاتفاق مع وزير الخارجيه ، فقد تصرف الى ذلك الحين قولا وعملا ، ليعطى التاثير بأن الحكومة البريطانية تعتبر تلك المطالب على جانب كبير من الاهميه ، وأنها لن تسمح برفضها . كما حصل على تأكيدات من ممثلى الدول الاجنبيه الهامه ، بأنهم يعتبرون هذه المطالب ضرورية للاحتفاظ بوضع مأمون فى مصر ، وأنهم سوف يحثون حكوماتهم على ان تبدى لنا كل تأييد للاصرار عليها ، وكان هؤلاء الممثلون متفقين على رأى واحد مع مستشارى دار المندوب السامى بخصوص الرد المصرى ، وهو أنه مبهم ، ولا يمكن قبوله كقاعدة لمفاوضات .

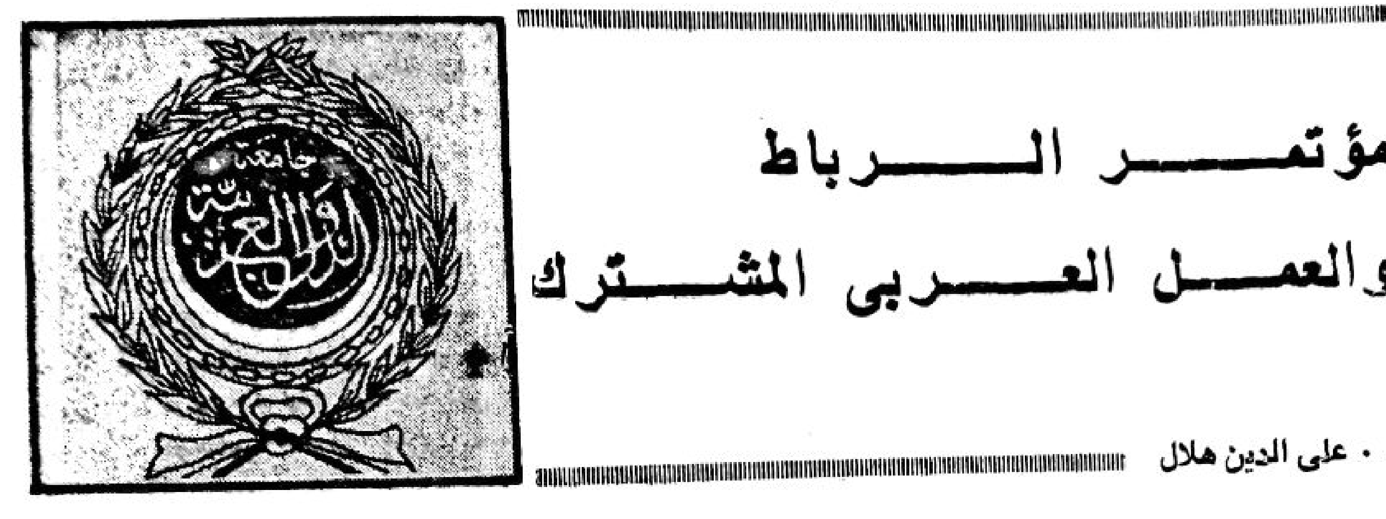
لذلك فحين وصلت تعليمات « بلدوين » أرسل « لويد » اليه ملحا فى اعادة النظر . كما كتب اليه يوم ١١ يونية يسوق الحجج على أن ثروت باشا اذا كان قد استطاع أن يسوف فى قبول المطالب السابقة ، فان الامر سيكون أسهل عليه بكثير فى حالة « اتفاقية » تقتضى بطبيعة الحال مناقشات واسعة ، وتتطلب العرض على البرلمان للموافقة عليها حتى تكون لها صفة ملزمة . واستدل على وجه نظره ، بأن ثروت باشا نفسه كان قد أوضح له أنه لا يمكن للانجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية أى اعتراف بمبدأ التعاون العسكرى قبل اجراء المفاوضات العامة على التحفظات .

وفى نفس الوقت ، وبينما كان لويد يقوم بهذه المحاوله ، رأى أن يعاود اتصالاته غير الرسمية لاقناع ثروت باشا وسعد زغلول باشا ، بان يتخطيا الهوة الموجودة بين المطالب البريطانية ونصوص الرد المصرى ، وكان فى هذه الاتصالات يعتمد على معرفته « بالموقف السياسى الداخلى ، والامال والمخاوف التى تملا صدور أعدائنا » . ولكن موقف سعد زغلول العنيد حطم احدى المحاولات التى كادت تصل الى حل . وفى اللحظه التى فقد فيها كل امل ، بدا ان أعضاء الوفد الاخرين من ذوى النفوذ ، لم يكونوا ميالين لافلات فرصه التفاهم من أيديهم ولم يكونوا مستعدين للمخاطرة بالعودة مرة أخرى الى « التيه السياسى » حسب تعبير لويد — الذى كانوا فيه قبل عودة الحياة الدستورية . وقد أصروا على استمرار المحادثات ، وعلى ضرورة الوصول الى تسوية . واستؤنفت الاتصالات ، ولكن سعد زغلول لم يشترك فيها اشتراكا مباشرا ، وظل بعيدا ولكن معاديا . وفى يوم ١١ يونية قدم ثروت باشا للورد لويد حلا للموقف ، يقوم على ان يرسل الاخير اليه طالبا مزيدا من الايضاح لما ورد فى المذكرة المصرية ، فيرد عليه ثروت بمذكرة أخرى أكثر تحديدا ، وابعث على الرضاء ، وأوضح أن سعد زغلول لن يحتج على ذلك . وقد وافق لويد . واشتملت المذكرة المصرية التفسيريه على الاذعان لجميع المطالب الانجليزية الهامة التى قدمت فى الاصل ، واصطحبت بتأكيدات شفوية فى حضور وزير الحربية وفى حضور مستشارى لويد . وأبلغ لويد هذا الرد الى لندن موصيا بالقبول على الفور قبل أن يتسع لسعد زغلول الوقت لينكص على عقبيه ، أو قبل ان تثار مناقشات فى هوايت هول لمصلحة اجراء تعديل فى الخطة ! وفى اليوم التالى وصلته برقية من رئيس الوزراء يهنئه فيها على نجاح مفاوضاته مع الحكومة المصرية (٨٠) وانتهت على هذا النحو أخطر أزمة فى العلاقات المصريه البريطانية حول الجيش المصرى بعد تصريح ٢٨ فبراير .

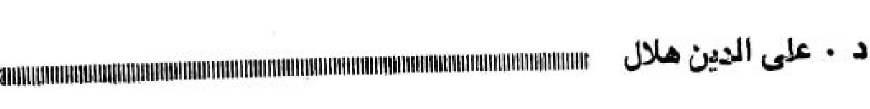
---

(٧٨) Lloyd: op. cit., p. 221.
(٧٩) Ibid., ppè 213 — 214.
(٨٠) Ibid., pp. 213 — 216.





مؤتمر الرباط والعمل العربى المشترك



د . على الدين هلال



انعقد مؤتمر القمة العربى السابع فى مدينة الرباط ، فى الفترة مابين ٢٦ — ٢٩ أكتوبر ، ولعله ليس من قبيل المبالغة القول بأن هذا المؤتمر يعد من أهم مؤتمرات القمة ، سواء من حيث الظروف التى انعقد فى ظلها ، او المشاكل التى كان عليه ان يواجهها ، أو القرارات والتوصيات التى انتهى اليها ، والاثار التى ترتبت عليها ، والتى تتبلور الان على المستويين الاقليمى والدولى .

أولا : الاطار السياسى للمؤتمر

يمكن القول ان كل الاطراف المعنية بقضية الشرق الاوسط ، كانت تتطلع الى انعقاد المؤتمر بلهفة وحرص شديدين ، فالمؤتمر انعقد بعد مرور عام من حرب أكتوبر ، شهدت المنطقة خلاله جهودا دولية للوصول الى تسوية سلمية ، كان ابرزها الدور الامريكى الذى تمثل فى رحلات وزير الخارجية الامريكى المتعددة الى المنطقة ، والتى نجحت فى الوصول الى اتفاقات فض الاشتباك عقب الحرب مباشرة ، ومن ثم كانت كل الاطراف تشعر بضرورة اعادة النظر والحساب ، وتقييم هذه الجهود . فى ضوء التطورات التى حدثت خلال ذلك العام .

فعلى **المستوى الدولى** ، انعقد المؤتمر فى ظروف اتسمت أساسا باستمرار التأييد الدولى ، وتعاطف الرأى العام الدولي على القضية العربية عموما ، والقضية الفلسطينية بوجه خاص . وتمثل ذلك فى تصاعد الاعتراف الدولى بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى ، من ذلك قرارات التأييد التى صدرت عن المؤتمر الاسلامى بلاهور ، ومؤتمر القمة الافريقى ، ومؤتمر القمة الافريقى ، وموافقة كل من اليونسكو ومنظمة الطيران المدنى الدولية ، لمنظمة التحرير على الحضور كمراقب فى اجتماعاتهما ، ومقابلة وزير الخارجية الفرنسى سوفا نيارج للسيد ياسر عرفات فى بيروت ، والموافقة على ادراج قضية فلسطين كبند مستقل فى الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ١٠٥ أصوات ، ومعارضة ٤ أصوات ، وامتناع ٢٠ عن التصويت ، ومن ثم فقد كان الوصف الذى اطلق على مؤتمر القمة فى الرباط هو « مؤتمر فلسطين » .

وعلى مستوى الدولتين الاعظم ، كانت الولايات المتحدة تنتظر من المؤتمر دعما للجهود التى يقوم بها وزير خارجيتها ، وأن لا يسفر المؤتمر عما أسمته الصحف والتعليقات الامريكية بمواقف « متطرفة » ، بل ان أغلب المعلقين السياسيين فسروا رحلة د · كيسنجر الى المنطقة ، عشية انعقاد المؤتمر ، وتسرب انباء الى الصحف حول استعداد اسرائيل لمزيد من الانسحاب فى سيناء ، بأنه محاولة أمريكية لطمأنينة العرب الى استمرار الدور الامريكي ، وضرورة اعطاء الولايات المتحدة فرصة أطول ، لكى يؤتى دورها ثماره ·

وهكذا أثير موضوع تقييم الدور الامريكى ، وما اذا كان هناك جهد أمريكي حقيقى يبذل للوصول الى تسوية سلمية وعادلة ، أم ان أمريكا تحاول كسب أكبر فترة من الوقت ،« لتطويع » العالم العربى ، عن طريق اهدار الاثار الايجابية لحرب اكتوبر ، وخلق مناخ جديد فى المنطقة . وزاد من ضرورة هذا التقييم عاملان :

(أ) تغيير القيادة الامريكية بعد استقالة الرئيس نيكسون ، الذى حاول استغلال السياسة الخارجية لتدعيم موقفه الداخلى ، ومدى استمرار الرئيس جيرالد فورد فى هذه السياسة ، وفى ضمان التعهدات التى قدمتها الولايات المتحدة ·

(ب) تبلور الخلاف فى وجهات النظر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حول كيفية معالجة أزمة الشرق الاوسط ، فبينما يؤكد الاتحاد السوفييتى على ضرورة الاسراع بعقد مؤتمر جنيف ، ترى الولايات المتحدة غير ذلك ، وتحاول حل الموضوع على مراحل ، الامر الذى يضمن انفرادها بالتدخل فى المنطقة ·

أما الاتحاد السوفييتى ، فقد انعقد المؤتمر فى اطار تحسن واضح لعلاقاته مع مصر ، واعلان زيارة ليونيد بريجيف سكرتير الحزب الشيوعى السوفييتى فى يناير ١٩٧٥ ، وتأكيد الاتحاد السوفيتى لاهمية مؤتمر جنيف ، وضرورة بحث المشكلة الفلسطينية · وقد تمثل ذلك فى الاعتراف الذى قدمته موسكو لمنظمة التحرير ، وسماحها لها بافتتاح مكتب فى العاصمة السوفييتية ، أضف الى ذلك استمرار العلاقات الوثيقة بين الاتحاد السوفييتى وكل من سوريا والعراق والجزائر ·

وعلى المستوى العربى اتسم الموقف أساسا باستمرار التضامن العربى ، وعدم انفراط عقده ، مع وجود تباينات فى اجتهادات الدول العربية المختلفة بخصوص الازمة ، وكيفية مواجهتها · والظاهرة الجديدة بحق فى الساحة العربية ، هى أن هذه التباينات لم تتحول الى مزايدات غوغائية بين الدول العربية المؤثرة · ورغم محاولات عديدة لبث الفرقة ، فقد استمر هذا التضامن ، وتمثل ذلك فى حضور كل الدول العربية مؤتمر الرباط ، بما فى ذلك ليبيا التى أرسلت وفدا برئاسة سفيرها فى باريس · وارتبط بذلك أن ما أسمى بجبهة الرفض ، لم تتمكن من تجزئة الصف العربى ، سواء على مستوى حركة المقاومة الفلسطينية ، أو على مستوى الحكومات العربية ·

ومما هو جدير بالذكر ، أن مؤتمر القمة سبقه عدد من التطورات ، أبرزها اجتماع القمة المحدود الذى تم فى الجزائر فى فبراير ١٩٧٤ بين قادة مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والجزائر ، والذى أكد على قرارات مؤتمر القمة السادس ، وصدور البيان المصرى ـ الاردنى فى مايو ١٩٧٤ الذى ترتب عليه اختلاف فى وجهات النظر حول قضية التمثيل الفلسطينى ، الامر الذى تم حسمه فى البيان الثلاثى بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير ، الذى صدر فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٧٤ ، واعلان حكومة الاردن امتناعها عن الاشتراك فى أية محادثات تتعلق بمؤتمر جنيف ، حتى ينعقد مؤتمر القمة ، ويحسم موضوع التمثيل الفلسطينى ·

وهكذا فمن الناحية الموضوعية ، واجه المؤتمر قضيتين أساسيتين : أولاهما ، قضية التمثيل الفلسطينى ، وحق منظمة التحرير فى كونها الممثل الشرعى الوحيد لشعب فلسطين فى أية مباحثات تتعلق بمصير فلسطين شعبا وأرضا . وثانيتهما تقييم جهود التسوية فى المنطقة ، بما يتضمنه ذلك من دراسة للمواقف الامريكية والسوفيتية والاسرائيلية · وقد عبرت صحيفة النهار فى مقالها الافتتاحى (٢٦ ـ ١٠) عن اهتمام العالم بالمؤتمر بقولها أن « مؤتمر القمة ينعقد هذه المرة وانظار العالم مسلطة عليه ، والانتظار الدولى ينطوى للمرة الاولى على قدر كبير من احترام للعرب · اذ لم يحدث منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ومنذ تحريك ازمة الشرق الاوسط ، ان كان لمجموعة من الدول ، مثل ما صار للمجموعة العربية فى الوقت

الحاضر ، من تأثير اقتصادى على مختلف أنحاء العالم ، وخصوصا على المجموعة الصناعية .

ثانيا : مؤتمر وزراء الخارجية

انعقد مجلس وزراء الخارجية العرب فى الفترة ما بين ٢٢ ـ ٢٥ اكتوبر لاعداد الموضوعات الاساسية للعرض على مؤتمر القمة ، وتناول المجلس والبحث عددا من الموضوعات مثل اسس العمل العربى المشترك سياسيا وعسكريا ، والعلاقات العربية الافريقية ، والحوار العربى الاوربى ، والعلاقات الاقتصادية العربية ، وقضية الصحراء الغربية ، واستقلال الساحل الصومالى ، واتخذ المجلس توصياته بخصوص كل هذه المسائل .

ورغم تعدد الموضوعات التى بحثها المجلس ، فقد كانت قضية التمثيل الفلسطينى هى القضية المحورية التى دارت حولها اغلب المناقشات والجلسات . فمن ناحية ، اكد الوفد الفلسطينى ان منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، ومن ثم لا يجوز للحكومة الاردنية ان تدخل اية مفاوضات بخصوص الضفة الغربية ، ومن ناحية اخرى ، حضر الوفد الاردنى مصمما على ان يصل المؤتمر الى تحديد واضح ودقيق للمسئولية الاردنية تجاه القضية الفلسطينية ، وعما اذا كان لها دور خاص بالنسبة للضفة الغربية أم لا .

وكان ابرز ما عرض على المؤتمر ، ورقة العمل السورية ، والنقاط السبع التى عرضها وزير الخارجية المصرى فى خطابه كأساس للعمل . ثم قدمت ورقة عمل مصرية سورية الى لجنة العمل المنبثقة عن المجلس ، والتى كانت بمثابة الاساس لتوصياته .

وانتهى المجلس الى عدة توصيات رئيسية ، تضمنت ان الهدف المرحلى للامة العربية يتمثل فى تأكيد القرارات الاتية لمؤتمر القمة العربى السادس :

« ان اهداف المرحلة الحالية للنضال العربى المشترك هى :

١ ـ التحرير الكامل لجميع الاراضى العربية المحتلة فى عدوان يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، وعدم التنازل او التفريط فى اى جزء من الارض او المساس بالسيادة الوطنية عليها .

٢ ـ تحرير مدينة القدس العربية ، وعدم القبول بأى وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .

٣ ـ الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى .

(تحفظت المملكة الاردنية الهاشمية على هذه الفقرة)

٤ ـ قضية فلسطين هى قضية العرب جميعا ، ولا يجوز لاى طرف عربى التنازل عن هذا الالتزام وذلك وفق ما اكدته مقررات القمة العربية السابقة » .

وحددت توصيات المجلس ، الاسس التى يقوم عليها العمل العربى المشترك فى سبع نقاط ، تضمنت تعزيز القوى الذاتية للدول العربية عسكريا واقتصاديا وسياسيا ، وتحقيق تنسيق سياسى وعسكرى واقتصادى عربى فعال ، « وعدم قبول أى محاولة لتحقيق أى تسويات جزئية انطلاقا من قومية القضية ووحدتها » ، والتزام الدول العربية بتحرير جميع الاراضى العربية المحتلة ، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، وممارسة سياسات تؤدى الى عزل اسرائيل سياسيا واقتصاديا ، وتجنب المعارك والخلافات الجانبية العربية « وتصفية الخلافات بين قوى المواجهة .. وهذا يتطلب دعوة كل من سوريا ومصر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لوضع صيغة العلاقات تقوم على الاسس الاتية

١ ـ تاكيد حق الشعب الفلسطينى فى العودة الى وطنه وتقرير مصيره .

٢ ـ ان أى أرض فلسطينية يتم تحريره ، عن طريق ممارسة الصراع بأساليبه المختلفة ، تعود الى صاحبها الشعب الفلسطينى تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مع التأكيد على حقه فى اقامة سلطته الوطنية المسئولة على الارض التى يتم تحريرها . وتقوم قوى المواجهة العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها فى جميع المجالات ، وعلى كافة المستويات » .

« اعترض وفد المملكة الاردنية الهاشمية على الفقرة ٢ » ٠

وعقب كل من الوفدين الاردني والفلسطيني على هذه التوصيات من وجهة نظره ، فصرح سفير الاردن في الرباط ، بأن الاردن ابدت اعتراضها « لانها تعتبر أن اتخاذ مثل هذا القرار الخطير ، هو من اختصاص الملوك والرؤساء العرب » [جريدة الانباء الرسمية المغربية ٢٦ ـ ١٠] ، وأوضح السفير الاردني الاسباب التى تدفع الاردن الى اتخاذ هذا الموقف وهى :

١ ـ ان نصف سكان الضفة الشرقية من الفلسطينيين ، ويبلغ تعدادهم ٩٥٠ر٠٠ نسمة ، وهم جزء من المجتمع الاردني ٠

٢ ـ ان استبعاد الاردن سوف يؤدى الى تعطيل التسوية السلمية ، ويترتب عليه عدم استعداد اسرائيل للانسحاب من الضفة الغربية ، ومن ثم يكون العرب قد فوتوا على انفسهم هذه الفرصة .

٣ ـ ان الاردن يعتبر نفسه صاحب القضية ، وان الاردن يرى أنه من الواجب الحيلولة دون انفصال الوحدة الاردنية الفلسطينية ، لانه كيف نفكر فى اقامة وحدة عربية ، وننسف وحدة قائمة » ٠

٤ ـ ان الضفة الغربية جزء من أراضى الاردن ، انضمت اليه باستفتاء عام ، وحدث ذلك فى مؤتمر اريحا عام ١٩٤٩ ٠

٥ ـ ان الاردن استراتيجيا وجغرافيا هى الممر الطبيعى لتحرير فلسطين ٠

كذلك علق السيد محسن أبو ميزر المتحدث باسم الوفد الفلسطيني على توصيات المجلس بأن عبارة « قوى المواجهة » ، وضعت بدل « دولة المواجهة » ، حتى تشمل هذه العبارة ، جميع القوى العربية ، وحتى يجسد القرار الالتزام العربى الشامل ، وان هذا الاقتراح تقدمت به منظمة التحرير ، وادرج فى ورقة العمل المصرية السورية (الانباء ٢٦ ـ ١٠] ، ورحب بالتوصية على أنها تكريس لمنظمة التحرير ، باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ٠

كما تضمنت توصيات مجلس وزراء الخارجية ، أسس عرض قضية فلسطين فى الامم المتحدة ، وتأسيس صندوق قومى للدعم العسكرى لدول المواجهة ومنظمة التحرير ، بموازنة سنوية يحددها مؤتمر القمة ، وتشكيل لجنة عسكرية من عدد من الدول لادارة الصندوق ، والاشراف على الانفاق ، وعقد مؤتمر قمة عربى افريقى ، وتعديل ميثاق الجامعة العربية ، وتدعيم كل من المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، والصندوق العربى لتقديم القروض للدول الافريقية ، والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، وموضوع الحوار العربى ـ الاوربى ٠

ثالثا ـ مؤتمر القمة العربى

حضرت المؤتمر كل الدول العربية ، على عكس مؤتمر الجزائر السادس الذى قاطعته كل من ليبيا والعراق ، وحضر المؤتمر لاول مرة الرئيس أحمد زياد برى رئيس جمهورية الصومال بعد انضمام الصومال الى الجامعة العربية ، وكذا مندوب عن السكرتير العام للامم المتحدة ، وسكرتير المؤتمر الاسلامى ، والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والرئيس عيدى أمين رئيس جمهورية أوغندا ٠ وقدم الى الرباط أثناء انعقاد المؤتمر المبعوث الخاص لرئيس جمهورية ساحل العاج ، ووزير خارجية جامبيا ٠

ورفع الى المؤتمر العديد من الوثائق والعرائض ، منها عريضة من سكان الضفة الغربية تحمل توقيع ١٨٠ من قادة النقابات والمنظمات ، تؤكد حق منظمة التحرير فى تمثيل شعب فلسطين (نص الوثيقة فى النهار ٢٨ ـ ١٠) كما تلقى المؤتمر مذكرة من جبهة التحرير الارترية ، ومن المؤتمر الاسلامى بالاردن ، ومن مؤتمر المحامين العرب الذى أرسل وفدا لحضور المؤتمر ، وبصفة عامة فان جدول اعمال المؤتمر ، تركز حول تقرير مجلس وزراء الخارجية الذى تضمن موضوعات الموقف العربى والدولى ، ودعم العلاقات الاقتصادية العربية ، والعلاقات الدولية العربية ، والتعاون العسكرى العربى ٠

لكن الحقيقة ان محور نشاط المؤتمر تركز حول قضية التمثيل الفلسطيني والتوفيق بين وجهتى النظر الفلسطينية والاردنية ٠ وعملت بعض المصادر الاعلامية الاجنبية على ازدياد توتر

الموقف ، وحرص الملك على أن الخلاف بينه لا يعرقل عمله ، وأن مؤتمر القمة مهدد بالانهيار . كما توجه أن بعض الصحفيين الأجانب ، لعبوا دوراً بارزاً في إثارة الجو العام في بداية المؤتمر ، ونشروا معلومات عن احتمال انسحاب الوفد الفلسطيني (أو الوفد الأردني) ، ثم يستجيب المؤتمر لوجهة نظره .

وفي جلسة الافتتاح مساء يوم ٢٦ اكتوبر — بتوقيت المغرب — أكد الملك الحسن الثاني في كلمته ، ضرورة التضامن والوحدة العربية ، ورفض الحلول الجزئية والمنفردة وأن يجعل من قضية الأرض سواء كانت سيناء أو الجولان أو الضفة الغربية أو الضفة الفلسطينية ، قضية العرب كلهم ، وتحدث عن الخلاف الفلسطيني الأردني بقوله انه من الممكن أن يكون هناك خلاف ، وليس مشكلاً وجود الخلاف ، بل المشكل هو في عدم حل الخلاف ، (الأنباء ٢٧ — ١٠) . وتركز عمل المؤتمر بعد ذلك في شكل اجتماعات مغلقة للملوك والرؤساء ، أو اجتماعات يحضرها مع كل منهم أو رئيس عضو واحد عادة ما كان وزير الخارجية ، و في شكل اجتماعات ثنائية وثلاثية محدودة ، ومن ثم يمكن القول ان العمل الدبلوماسي العربي كما تبلور في مؤتمر القمة ، اتخذ شكل الدبلوماسية السرية الشخصية .

وقد بدأت هذه الاجتماعات قبل بدء المؤتمر رسمياً ، فاجتمع قادة مصر وسوريا والجزائر والسعودية والمغرب في يوم ٢٥ اكتوبر ، وكانت لهذا الاجتماع دلالة خاصة ، وهي التحاور بين الدول العربية المؤثرة والتي تلعب دوراً رئيسياً في المرحلة الراهنة من التطور العربي ، للاتفاق حول الاستراتيجية العامة للمؤتمر . كما اجتمع كل من السادات مع الملك حسين في صباح يوم ٢٦ اكتوبر ، ثم عقد اجتماع سباعي بين قادة المغرب والأردن ، وسوريا ، ومصر ، والجزائر ، والسعودية ، ومنظمة التحرير لبحث الخلاف الأردني الفلسطيني ، والوصول الى حل له . وفي مرحلة ثانية ، انتخب المؤتمر لجنة خماسية من قادة مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير والمغرب ، لاعداد مشروع قرار بشأن الموضوع . وعقد اجتماع في ٢٨ اكتوبر كان بمثابة نقطة التحول في العلاقات الأردنية الفلسطينية (الأنباء ٢٩ — ١٠) .

وكانت نتيجة هذه الاتصالات المكثفة ، أن تم الوصول في يوم ٢٨ اكتوبر — أي في اليوم السابق لانتهاء المؤتمر — الى حل على أساس توصيات مجلس وزراء الخارجية العرب ، بعد سحب التحفظ الأردني عليها ، واعلن محسن ابو ميزر في صباح ٢٩ اكتوبر ان القرار الذي وافق عليه مؤتمر القمة يعد انتصاراً جديداً لقضية فلسطين ، ومن ثم يكون قد تجاوز مؤتمر القمة السادس بالجزائر في دعم القضية الفلسطينية ، لأنه اتخذ القرار باجماع كل الدول العربية . وهكذا عبر أربعة أيام ، وسبع جلسات رسمية سرية ، وعديد من اللقاءات المحدودة ، تم الوصول الى اتفاق بالاجماع ينص بعد الديباجة على :

أن مؤتمر القمة العربي السابع يقرر ما يأتي :

اولا : تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره .

ثانيا — تأكيد حق الشعب الفلسطيني في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها ، وأن تقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات ، وعلى جميع المستويات .

ثالثا — دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسئوليتها على الصعيدين القومي والدولي في اطار الالتزام العربي .

رابعا — دعوة كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها على ضوء هذه المقررات من أجل تنفيذها .

خامسا — أن تلتزم جميع الدول العربية ، بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للعمل الفلسطيني (الأنباء ٣٠ — ١٠) .

كما نشرت نفس الجريدة أن الجلسة المغلقة الأخيرة التي عقدها الملوك والرؤساء ، خصصت لدراسة المساعدات المالية ، وأن القادة العرب خصصوا مبلغ يقدر بحوالي مليارين ونصف دولار ، كمساعدة لدول المواجهة ، وإن كان ليس

من الواضح ما اذا كان هذا المبلغ يمثل مساعدة سنوية ، أم انه مساعدة استثنائية لمرة واحدة ، وان هذا المبلغ سيوزع بالشكل التالى :مليار دولار لسوريا ومليار دولار لمصر ، وربع مليون دولار للاردن ، ومبلغ آخر لمنظمة التحرير ولعل هذه هى المرة الاولى التى تتسلم فيها المنظمة بصفة رسمية ، دعما ماليا من مؤتمر القمة [الانباء ٣٠ - ١٠] .

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده الملك الحسن يوم ٣٠ اكتوبر ، صرح ببعض المعلومات الاخرى مثل توقعه عقد مؤتمر رباعى بين مصر وسوريا والاردن ومنظمة التحرير ، لتطبيق قرارات المؤتمر ، وان المؤتمر فوض الرئيس سليمان فرنجيه فى الذهاب الى الامم المتحدة ، والحديث باسم البلاد العربية ، وانه تقرر عقد مؤتمر قمة عربى - افريقى فى عام ١٩٧٥ ، وان المؤتمر تابع موضوع انشاء صناعة عسكرية متقدمة فى الوطن العربى الذى سبق أن اتخذ قرارا بشأنه فى مؤتمر الجزائر .

رابعا - ردود فعل واصداء المؤتمر :

مما لا شك فيه ، ان موضوع التمثيل الفلسطينى كان محور نشاط ، ومن ثم فقد تركزت ردود الفعل والتعليقات حول هذا الوضوع ، وبصفة عامة ، فعلى **المستوى العربى** ، كان هناك ارتياح عام لتكريس وضع منظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطينى ، وان المؤتمر قد اعطى كلا من الرئيس السادات والرئيس الاسد ، تفويضا باتخاذ الخطوات اللازمة خلال المرحلة القادمة لتأمين الانسحاب الكامل ، وحقوق الشعب الفلسطينى ، وان الخطوة التالية ستكون مؤتمر قمة رباعى ، بين مصر وسوريا والاردن ومنظمة التحرير ، كما أثيرت فكرة ارسال وفد عربى واحد الى مؤتمر جنيف .

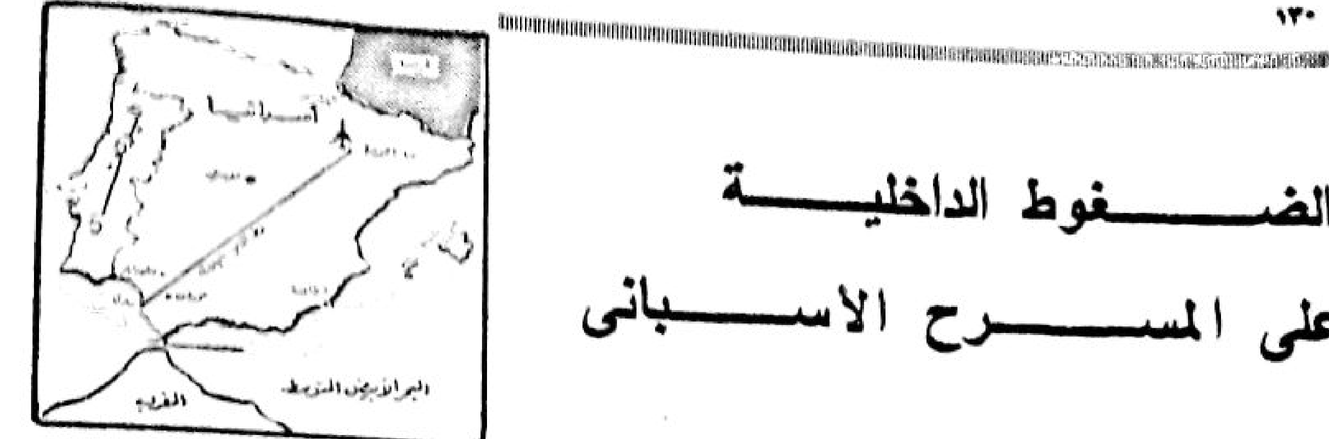
ونخص بالذكر موقف الحكومة الاردنية التى قامت بتعديل الدستور بما يسمح بحل مجلس النواب والشيوخ الاردنيين ، اللذين ينتمى نصف أعضائهما الى الضفة الغربية ، تمهيدا لتشكيل مجالس جديدة قاصرة على الاردنيين ، وكذلك استقالت الحكومة الاردنية فى ٢١ نوفمبر ، تمهيدا لتشكيل حكومة أردنية جديدة ، وكذا موقف الحكومة الليبية التى أدانت المؤتمر ، ووصفته اذاعة ليبيا بأنه « ندوة الحكام العرب فى الرباط » (٣٠-١٠) .

وعلى المستوى الفلسطينى ، أيدت القوى الكبرى فى حركة المقاومة المؤتمر (فتح ، وجيش التحرير ، والصاعقة ، والجبهة الديمقراطية) . وأثير الحديث حول احتمال تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة ، وان كانت بعض فرق المقاومة (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وجبهة التحرير العربية ، والجبهة الشعبية - القيادة العامة ، وجبهة النضال الشعبى) ، قد أدانت الخط السياسى لقرارات المؤتمر ، على أساس انه يمثل مصالحة مع الاردن ، ودعت الى التحرير الكامل وانشاء جبهة وطنية فلسطينية أردنية لاقامة نظام وطنى فى الاردن .

أما **اسرائيل** ، فقد اتسمت ردود فعلها بالتشنج والغضب ، ورفض فكرة التفاوض أو التباحث حول القضية الفلسطينية ، أو مع منظمة التحرير . وأعلن اهارون ياريف وزير الاعلام ، أن اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير ، وانها لن تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة (٢٩-١٠) ، كما صرح رابين رئيس الوزراء فى بيانه أمام الكنيست فى ٣٠ اكتوبر بأن قرارات الرباط تحمل « انباء سيئة بالنسبة لاسرائيل » . ونفس ردود الفعل عبرت عنها الصحافة الاسرائيلية .

على مستوى الدولتين الاعظم رحب الاتحاد السوفييتى بقرارات مؤتمر الرباط ، باعتبارها نصرا للشعوب العربية ولمنظمة التحرير ، اما الموقف الامريكى ، فقد انتقل من الترحيب المبدئى الى التحفظ والرفض ، فعقب انتهاء المؤتمر مباشرة صرح الرئيس فورد بأن منظمة التحرير هى احد الاطراف العربية التى يتعين على اسرائيل التفاوض معهم . ولكن سرعان ما صدرت تصريحات أمريكية أخرى تشير الى ان قرارات مؤتمر الرباط عقدت الموقف فى الشرق الاوسط .

وهكذا ، فان مؤتمر الرباط - الذى سمى بحق « مؤتمر فلسطين » - كرس الحقيقة الفلسطينية فى المنطقة . وخلق موقفا جديدا ، مازالت تتداعى آثاره ونتائجه فى الاسابيع والشهور التى مضت منذ انتهاء المؤتمر .



الضـــــغوط الداخليـــــة على المســـــرح الاســـــبانى

د . الطاهر احمد مكى

عوامل متعددة تضغط على اسبانيا بقوة ، لتدفع بها فى طريق سياسى آخر ، مختلف عما دفعت له منذ ٣٨ عاما قرابة مليون من القتلى ، وثلث قرن من الاستبداد السياسى . وهى عوامل حادة ومتناقضة ومتفجرة ، ومن هنا كان خطرها . فالشعب الاســبانى حاد المزاج ، عنيف فى الدفاع عما يؤمن بأنه حق ، والسياسة العملية لا تعرف الحق المطلق ، ولا الخبر الخالص ، والنظـام السياسى الناجح هو الذى يحقق للشعب اكبر قدر من الرخاء ، بأقل قدر من الضغط والمضايقات ، ومن هنا يكون الصراع بين الحكومة والشعب ، او بين الديموقراطية والضائقين بها . والرخاء الذى حققته اسبانيا فى الخمسة عشر عاما الاخيرة يتجاوز كل حساب ، ويكاد أن يكون معجزة . لقد جددت طرقها ومنشئاتها ، ودفعت بصناعتها الى الصف الاول جودة واتقانا ووفرة انتاج ، وحققت لعامة الناس قدرا عاليا من التأمين الاجتاعى والصحى ، ودعمت الاقتصاد الوطنى ، فـكانت العملة الاسبانية واحدة من عملات قليلة لم تتعرض لاية هزة ، ولم تنخفض قيمتها لا فعلا ولا اسما طوال هذه المدة ، على حين أصاب الخفض عملات قوية ، او كانت كذلك ، كالدولار والجنيـه الاسترلينى والفرنك الفرنسى . وادى ارتفـاع مستوى المعيشة الى نوع من الاندماج الحضارى مع أوربا ، لان مئات الالوف من الاسبان يغادرون وطنهم كل عام ليصطافوا فى أوربا ، او ليسيحوا فى بقية الارض ، فأحس الناس بأنهم قادرون كغيرهم من الامم الغنية على التنقل والرحلة ، وان عندهم ما عند جيرانهم من وسائل التمدن . وكان عامة الناس سعداء بهذا ، دون أن يمس ذلك عقائدهم السياسية ، يؤمنون بها بعد اقتناع ، أو تلقوها عن اسلافهم واقاموا عليها ارثا . وخفت موجة الحقد السياسى ، والعنف فى الخصومة ، وحل مكان العاطفة ، عند الحكم على النظـام السياسى الحاضر – حتى من أشد خصومه – لون من الموضوعية والعدل . لم يعد الناس يقفون عند سلبياته وحدها ، أو الجانب السيىء منه فحسب ، وانما يذكرون له ايجابياته ، وما أصابوا على ايامه من رخاء .

ولا يستطيع الاجنبى ، مهما أقام فى اسبانيا ، أن يقيم بعدل ما دفعه الاسبانى من ثمن لهذا التقدم ، وبخاصـة فيما تلا الحـرب الاهلية [١٩٣٦ – ١٩٣٩] من سنوات عجاف ، لا أعنى التضحيات المادية وكانت بالغة وقاسية وملموسة ، وأصابنى مسها فى أواخر الخمسينيات ، ولكنى اعنى الحريات السياسية ، والتخلى عنها أقسى ، والمساس بها أدمى . ذلك أن النظام الاسبانى كان قادرا دائمـا على التصرف بعيـــدا عن أعين الاجانب ، وفى غيبة الرأى العام ، ومع الرقابة العنيفة على الصحف لم يكن يبلغ الاجنبى المقيم الا اشاعات ، ربما كان لها أصل من واقع ، ولكنها تصله موشاة بالمبالغة ، أو ممزوجة بالاكاذيب . والحق أنه منذ الستينيات ، بدأت الحكومـة الاسبانية باقتناع داخلى أولا ، ولعوامل خارجية أخيرا ، تتخفف من وسائل الكبت والقهر ، وتتدرج نحو مزيد من الحريات والتسامح . ذكرت القناعة الداخلية أولا ، لانه يجب أن نضع فى حسابنا دائما أن الكبرياء الاسبانى ، والحفاظ عليه ، عامل هام فى توجيه سياسة الدولة .

لكن صيف هذا العام ، وقد امضيته بين الاسبان ، كان له مذاق مختلف كان يسيطر على مشاعر الناس شيء من القلق ، والخوف من الغد ، وبين وهج الحياة الصاخبة ، في مجتمع استهلاكي ، ووفرة المعروض ، وارتفاع المرتبات ، واقبال الناس على اعتصار الحياة ، تطل من عيون الناس تساؤلات حائرة وكثيرة ، عما ستكون عليه حالهم في المستقبل القريب .

أول ما هز الدولة بقوة مرض الجنرال فرانكو فجاة صيف هذا العام ، والمرض وما هو أكثر منه متوقع ، ونظريا كل شيء محسوب على الورق : هناك رئيس الوزراء وأمير سيصبح رئيس الدولة برتبة ملك ، ورئيس البرلمان [الكورتيس] ، وخطوات انتقال السلطة وغيرها . ولكن الواقع أن كل شيء يأخذ مع حياة الجنرال الشيخ ونشاطه معنى مختلفا ، ومن هنا فأغلب الاسبان لم يدر بخاطرهم أن الجنرال فرانكو يمكن أن يمرض على هذا النحو ، أو حتى يمكن أن يدع دنيانا وراءه ، فلما حدث غير ما هو متوقع ، ونقل الجنرال الى المستشفى مريضا ، فاقد النطق تقريبا ، حار المسئولون فيما يفعلون ، لولا أنه سمع على فراش المرض يقول في جهد ، وبكلمات متقطعة : انقلوا السلطة الى الامير . وهكذا كان .

واحس الجميع لاول مرة ، أصدقاء الجنرال وخصومه على السواء ، الراضون عن النظام والمعارضون له ، بأن الشيخ المريض ، يرقد معطل الارادة في المستشفى العسكرى الذى يحمل اسمه ، على حافة المدينة الجامعية ، يمثل ثقلا عظيما ، أيقظ غيابه كل المخاوف القديمة ، من اضطراب الامن ، وعودة الصراع ، واصطدام القوى المختلفة . ولقد ظل طريح الفراش قريبا من شهر ، وامضى في دور النقاهة قريبا من هذه الفترة ، قبل أن يعود الى عمله رسميا . اقول رسميا ، لانه على الصعيد العملى لم يعد يزاول من السلطة شيئا ، لم يبق منه وله الا الهيبة — وياله من مهاب ! — يستخدمونها في دفع عجلة الحياة ، رغم كل الاضواء المركزة عليه ، تلاحقه يستقبل السفراء أو الوفود او الوزراء ، أو يفتتح المنشئات ، وتقدمه قويا موفور النشاط .

وبدا الناس يتساءلون : وماذا بعد ؟

وتمثل حركة الباسك الانفصالية صداعا مستمرا للدولة ، وبلاد الباسك مجرد منطقة صغيرة في الشمال الشرقى لاسبانيا ، تشمل المثلث الواقع بين مدن فيتوريا وسان سباستيان وبلباو ، وهى مركز هام للصناعة الاسبانية ، ولكنها تنتمى الى أصول غير لاتينية ، وتتكلم لغة غير اسبانية ، وتطالب منذ قرون بأن تكون مع شركائهم في الجنس واللغة على الجانب الاخر من الحدود الفرنسية دولة مستقلة ، وهو مطلب اتخذ في السنوات الاخيرة شكلا داميا ، وحملت عبء المطالبة به عناصر من الشباب قوية الايمان بالفكرة ، تقاتل دونها في عناد وصلابة . ومهما يكن الرأى في الحركات الانفصالية بعامة ، وفي حركة الباسك بخاصة ، لا يملك المرء الا الاعجاب بهؤلاء الشبان والفتيات ، فيما بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين ، يواجهون الموت والاخطار ، بعد أن اعدوا لها جيدا ، في شجاعة فريدة لا أعرف لها مثيلا ، رغم أن الحركة ، اذا تجاوزنا المثل الاعلى وهو الانفصال ، ليس لها ما يبررها واقعا ، لان مقاطعة الباسك تأخذ من بقية المقاطعات أكثر مما تعطى ، ولا تعرف الحكومة أى لون من التفرقة مقصودا أو عفويا في التعامل مع مختلف المقاطعات .

لقد هز هؤلاء الشبان هيبة الحكومة هزا عنيفا . ففى مطلع هذا العام ، اغتالوا رئيس الوزراء ، في شارع رئيسى من العاصمة ، وبطريقة لم تكن معهودة في عالم الاغتيال السياسى ، ولم تستطع الشرطة الاسبانية ، رغم ما عليه من كفاءة عالية في مكافحة الجريمة ، قلما تتمتع بها شرطة أوربية اخرى ، ان تتوصل الى الذين نفذوا الخطة ، ولم تتنصل الحركة من هذه الجريمة البشعة ، فنشرت في فرنسا كتابا بعنوان : « كيف قتلنا الجنرال كريرو بلانكو » وهو اسم رئيس الوزراء ، وقد صادرت الحكومة الفرنسية الكتاب فيما بعد ، بطلب من الحكومة الاسبانية .

وفي ١٣ سبتمبر الماضى ، ويوافق اول اجتماع لمجلس الوزراء الاسبانى ، برئاسة الجنرال فرانكو بعد ابلاله من مرضه وتسلمه السلطة ، وضعوا جسما متفجرا ، لم تستطع الشرطة ان تهتدى الى حقيقته ، في مقهى بشارع البريد ، على بعد امتار من ميدان « باب الشمس » ، أعرق ميدان في العاصمة ، وفي مواجهة اداره الامن العام ، ويتردد عليه رجال الشرطة السرية والعلنيه ، الى جانب جماهير غفيرة ، يأكلون ويشربون ويبردون على الطريقة الاسبانية ، واخذوا موعدا لهم

الساعة الثانية والنصف ، قمة ازدحام المقهى بالشاربين والآكلين ، موعدا للانفجار ، فقتل ١٢ شخصا ، بينهم بعض رجال الشرطة ، وجرح ما يزيد على الخمسين . وللمرة الثانية ، لم تستطع الشرطة أن تتوصل الى الجناة ، وحين أعلنت ادارة الامن العام عن مكافأة تدرها مليون بيزتة [تساوى ١٠ آلاف جنيه] ، لمن يدلى بمعلومات تؤدى الى القبض على رئيس المنظمه ، بوصفه مرتكب الجريمة ، ظهر هذا فى حركة مسرحية فى قسم الشرطى الفرنسى ، باحدى قرى الباسك الفرنسية على الحدود ، واثبت انه لم يغادر فرنسا من زمن ، وطلب اعتباره لاجئا سياسيا .

ولقد تزايد نشاط المنظمة فى الوقت الذى تحاول فيه الحكومة الاسبانية أن تعطى اسبانيا وجها ديمقراطيا كاملا وحقيقيا ، وثمة عوامل كثيرة فى صالح المنظمة ، فالطرق العديدة المسفلتة ، على نحو ما هو فى أعظم دولة اوربية ، وملايين السيارات تتدافع فوقها ، جعل السيطرة على حركة الافراد أمرا صعبا للغاية ، ان لم يكن مستحيلا . والتدريب المنظم على أحدث ما تعرفه حرب العصابات ، ويتم عادة فى أمريكا اللاتينية ، جعل مهمة الشرطة شاقة ، خصوصا اذا أرادت الدولة أن تحافظ على طابعها المدنى . لقد بذلت اسبانيا فى الاعوام الاخيرة جهدا هئلا لكى تمسح من أذهان الاوربيين أنها دولة بوليسية ، فخففت كثيرا من اجراءات الرقابة ، اختفى رجال الشرطة من الشوارع ، وحلت الفتيات مكانهم فى المطارات والجمارك ، واصبحت تأشيرة الدخول تعطى لمن يطلبها فى الحال ، ويتمتع المواطن الاسبانى والاجنبى على السواء بحرية الحركة كاملة ، دون أية قيود أو مضايقات .

وقد ذهبت منظمة الباسك بكل هذا الجهد الان . لم يعد الامن السياسى ، وهو يمس الاجنبى قطعا ، كما كان من قبل ، وعادت الحكومة تطلب من أصحاب الشقق والبيوت ان يبلغوا الشرطة فى الحال عن اى مقيم معهم ، من غير الاسرة ، اسبانيا أو اجنبيا ، واصبح الاسبانى ملزما بأن يملأ بطاقة ، كالتى يكتبها من ينزل فندقا ، لاى ضيف يهبط عليه ، ويقيم عنده ولو ليلة واحدة ، مهما كانت الصلة . وأصبح على المكاتب التى تؤجر السيارات ان تملأ بطاقة خاصة بكل سيارة تؤجرها توافى بها الشرطة فى الحال ، ولو كان الامر لساعات . وظهر رجال الشرطة من جديد أمام المصارف والشركات وفى الشوارع ، وبعضهم مسلح بالمدافع ، الى جانب المسدسات . واضطرت الحكومة كذلك الى ان تجعل من بلاد الباسك نفسها منطقه شبه عسكرية ، واستطاعت المنظمة أيضا ان ترفع درجة التوتر بين رجال الشرطة أنفسهم بالاعتداء عليهم ، وأصبح الحفاظ على الامن الوطنى يكلف الدوله غاليا . فى دولة لم تكن تنفق على الجيش والشرطة غير القليل ، وتتجه بكل قواها الى التعمير والبناء والتعليم ، ورفاهية المواطن العادى .

غير أن المنظمة لم تستطع أن تثير أعصاب كارلوس أرياس نبرو ، الرجل الذى يرأس الوزارة الاسبانية فى أخطر مرحلة من حياة وطنه ، ويضطلع بأدق مهمة يمكن أن يقوم بها رجل سياسة : أن يجعل من اسبانيا بلدا ديمقراطيا واقعا وقانونا ، بعد سنوات طويلة من الحكم الفردى ، وسط تيارات متناقضة وعنيفة . وحين تفجرت قنبلة مقهى شارع البريد ، وامسك الاسبان قلوبهم بأيديهم ، خشية ان يكون ذلك بداية ردة الى الوراء ، تحدث الرجل الذى امضى سنوات طويلة وزيرا للداخلية فى الوزارات السابقة ، واصبح خبيرا فى قضايا الامن العام ، ليقول للجماهير ، غاضبة وحزينة وخائفة : لا ، ان اية احداث لن تعوقنا عن السير لنبلغ بالديمقراطية مداها ، وبذلك كسب الى جانبه رضى الرأى العام وعونه .

وليست مقاطعة الباسك وحدها هى التى تطالب بالانفصال ، وانما يطالب به سكان قطلونية أيضا ، وعاصمتها برشلونة ، ولانهم يسيطرون على التجارة والصناعة ، والنسيج ، والنشر من بينها بخاصة ، وأشد ازدهارا وعالمية ، يطالبون باستقلال ذاتى بوسائل اكثر نعومة وشرعية ، فهم يدعون الى مزيد من الديمقراطية واللامركزية ، فى مؤتمرات متعددة ، علنية تفضها الحكومة ، أو سرية يفاجأ الناس بقرارتها ، وهم يتحركون على مهل ، ولكنهم لا يتوقفون . ولغتهم القطلونية ، وهى لاتينية أقرب الى الفرنسية منها الى الاسبانية . فى قمة ازدهارها الان ، تدرس فى الجامعة ، وتؤلف فيها الكتب علمية او ادبية ، وتترجم اليها الاعمال الاجنبية ، ولان برشلونة عاصمة المقاطعة مركز الترجمة والنشر فى اسبانيا ، كان ما ينشر بها يمثل نسبة عالية من

عالم الكتاب الاسبانى ، وبدأت تأخذ طريقها الى المسرح والصحافة والمدارس الخاصة ، ويطالب اهل قطلونية ، بأن تكون لغة التعليم فى المدارس والجامعات ، وأن تتراجع الاسبانية لتصبح اللغة الثانية .

ويحاول رئيس الحكومة أن يعطى التيارات الخفيه شكلا قانونيا لتطفو على السطح ، فتسهل مجابهتها فكريا على الاقل ، فتبنى مشروع ما يسميه « بالتجمعات السياسية » « داخل الحركة القومية » وهى التنظيم السياسى الوحيد فى اسبانيا ، دون ان تأخذ هذه التجمعات صورة احزاب رسمية . فى المدى القريب على الاقل . وذلك بان يتاح لاصحاب الفكرة الواحـدة أن يلتقوا ، وان يتفقوا ، وأن يدافعوا عما يرونه صالحا ، ولا بأس ان يكسبوا لفكرتهم أنصارا من الجماعات الاخرى ، ويكون مجال نشـاطهم البرلمان . ومع ان الفكره لم تأخذ شكلها النهائى بعد ، ولم تعلن تفاصيلها ، ولا تمثل الا خطوة متواضعة فى طريق خلق جماعات سياسية نشطة وعلنية ، تجد معارضة عنيفة من اليمين الاسبانى ، ممثلا فى حزب الفلانخ ، وهو غير الحـركة الوطنية ، وانما يمثل جانبا منها فحسب ، ويخطىء المعلقون عندنا حين يخلطون بينهما . ومن جماعة تطلق على نفسها : « النادى الاسبانى لاصدقاء اوربـــا CEDADE والحزب الاسبانى القومى الاشتراكى PEPNS و « الحركة الاشتراكية الاسـبانية MES و الفرقه الزرقاء Legion Azul وهو الاسم الذى كان يحمله الاسبان الوطنيون الدين تطوعوا خلال الحرب العالمية الثانيه لمقاتله الشيوعيين فى الجبهة الالمانية ، وجبهة الطلاب القومين النقابيين FENS ومنذ عـام ١٩٦٨ ظهرت حركات يمينية اخرى ممثلة فى « جند المسيح ملكا Guerrilleros de Cristo Rey » ومهمة هـؤلاء هى النضـــال ضـد رجـــال الـدين التقدميين . وجماعة آخرى حلتها الشرطة اخيرا ، لانها ارتبطت على نحو ما بالهجوم المسلح على بنك اتلانتيكو . وتتخذ من مجلة « كروث ابيريكو = صليب ابيريا » موطنا لتجمعاتها .

وفى الجانب المقابل ، يوجد اليسار بكل الوانه ، وفى اقصاه يوجد الحزب الشيـــوعى ، وكانت الاشارة الى نشاطه او ذكر اسمه او التحدث عن قياداته ، وهى تقيم فى الخارج بداهة ، امرا محظور تماما ، الا حين يرد متهما أو ملعونا . أما الان فيذكر كهيئة لها ما يبرر وجودها ، ولا داعى لانكارها أو ملاحقتها ، ولها أتباع كثيرون ، ونشاط ملحوظ فى أوساط العمال وطلاب الجامعات ، ثم الحزب الاشتراكى المتحد ، وهو شيوعى ايضا . ويتخذ الحزب الديمقراطى المسيحى - كالعادة - مكانه فى الوسط بين كل هذه التيارات . والى جانب هؤلاء الجمهوريون الذين لا يـؤمنون بالملكية ، والملكيون وهم منقسمون فيما بينهم الى شعب ثلاث : اتباع الامير الحالى ، ومن يرون أباه احق بالملكية منه ، وفريق ثالث يرى نقل الملكية الى فرع آخر فى أسرة « بوربون » المـالكة . واذا استثنينا الشيوعيين ، وهم طوائف متعـددة ، ونشاطهم ما يزال سريا ، فان الجماعات الاخرى تتخذ من المطاعم الشهيره مكانا للقاء المنتمين اليها ، يأكلون ويثرثرون ويفكرون فى المستقبل وعواقبه .

وخارج نطاق هذه الجماعات كلها تقـف الكنيسه ، ترقص على كل الانغام ، فهى ملكية مع الملكيين ، وجمهورية مع الجمهوريين ، ولها رهبان يقاتلون مع منظمة الباسك الانفصالية ، وبعضهم فى السجون ، ورهبان آخرون يتزعمون حركات الاضراب العماليـــة ، ويتعرضـــون للسجن والاعتقاد ، وهى فى قطلونية تفتح أبواب الاديرة للمنتفين ، يعقدون فى داخلها اجتماعاتهم السرية ، أو غير المسموح بها ، وتقدم لهم من الحماية ما تستطيع ، وهى مع الجنرال فرانكو وضـده ، وتتحدى الدوله علنا فى أحايين كثيرة ، لتظهر لعامه الشعب أنها ليست جزءا من السلطة ، بعد أن أوشكت شمس الجنرال على المغيب . ففى اوائل شهر سبتمبر الماضى انعقد ، دون تصريح ، ما اطلق عليه المجلس الوطنى لقطلونية ، فى دير للراهبات قريبا من برشلونة ، وضم كل العناصر السياسية ، ومن بينها الحزب الاشتراكى الموحد ، وهـو شيوعى ، والملكيون من دعاة الفرع الذى ينتسب الى غير الفرع الذى منه الامير الحالى ، وبينهم اطباء ومحامون ورجال أعمال . يطالب بمزيد من الديمقراطية وحرية الفكر ، وقد القت الشرطـة

القبض على ٦٧ منهم ، ويهمنا من هذه القضية ، أن مطران برشلونة ، الذى يتبعه الدير ، اصدر بيانا عقب اعتقال المجتمعين يقول فيه ، انه استقبل المحافظ ، وابدى له اهتمامه الشخصى بالمعتقلين ، وذكره بأنه لا يزال عند موقفه الذى عبر عنه فى ١٢ نوفمبر من العام الماضى ، من ضرورة اعطاء القانونى لحق الاجتماع وتكوين الجمعيات . ورد المحافظ فى تحد ، بنأ ذلك ليس صحيحا ، وأن الاجتماع بينهما لم يتعرض لهذه القضية .

وقد أدى موقف الكنيسة الى توتر حاد بين أسبانيا والفاتيكان ، ودخلت العلاقه بينهما فى طور الجمود ، حتى ان عددا من المطرانيات الهامة فى اسبانيا خال منذ عام كامل لما يشغل ، لان التعيين يتم من قبل الفاتيكان بعد موافقة الحكومة الاسبانية ، وما يرتضيه طرف يرفضه الطرف الاخر . وحين القيت قنبلة شارع البريد ، وسقط ضحيتها عدد من الاسبان ، لم يبرق الفاتيكان الى الحكومة الاسبانية معزيا ومستنكرا الحادث ، أو حتى معزيا فحسب ، وكان ذلك موضع استنكار وتعليق صحف اليمين ، كما أن جريدة « أريبا » لسان حزب الفلانخ حملت على الفاتيكان بقوة ، لان صحيفته اليومية « الاوبسرفاتور رومانو » علقت على حوادث العنف فى العالم واستنكرتها ، واستشهدت على فظاعتها بما حدث من خطف طائرة فوق فيتنام ، تسبب فى موت سبعين من الركاب ، وفى باريس حيث القيت قنبله على أحد المتاجر ، وفى لاهاى حيث خطف السفير الفرنسى ، ووقفت بأمثلتها عند هذا الحد . وعلقت « اريبا » على هذا : « ان جريدة « الاوبسرفاتور رومانو » فتحت صفحاتها للمشاكل التى تواجه العالم ، وادانت بقوة العنف الذى يجتاحه ، وتساءلت فى مراره عما اذا كان علاج ذلك مستحيلا . وأشارت الى الاحداث السابقة بكلمات معبرة وفى ألم . ولكن أحد عشر كاثوليكيا قتلوا فى حادث مؤسف مماثل ، وفى ظروف مشابهة ، لا يستأهلون انتباه جريدة الفاتيكان . ترى هل هم كاثوليك من الدرجة الثالثة ؟

واشتد نقد الصحافة ، وبعد أسبوع من حادث القنبلة ، أقيم قداس على روح القتلى فيه ، فانتهز الفاتيكان الفرصة وأرسل برقية تعزية ، لم تكن باسم البابا ولم تكن موجهة الى الحكومة الاسبانية ، وانما من موظف من الدرجة الثانية فى كتابة الدولة للشئون الخارجية ، وموجهة الى المطران الاول ، وكانت البرقية مائعة ، ترحمت على القتلى ، واستنكرت الحادث ، وتحاشت تماما بانه الاتجاه السياسى .

ووجد اليسار فرصته للتشفى ، وكظم اليمين غيظه مقهورا .

وارتفعت نفقات المعيشة على نحو لم تعرفه اسبانيا يوما . والحق ان المرتبات قد ارتفعت ايضا ، فمرتب خادم فى البيت بلغ ما يعادل ١٢٠ جنيها مصريا ، ولكن ارتفاع الاسعار كان باهظا ، ولم تقف الشركات عند حد رفع الاسعار ، وانما عمدت الى الهبوط بنوعيه الاشياء ، وبخاصه فى المواد الغذائيه . بدأت تخلط المواد الغذائيه بعناصر اخرى ، كيمائيه غالبا ، رخيصة ، تجعل منها جميله وجذابه ، وسائغة الطعم ، ولكنها عديمة الفائده . اى ان البلاء كان مضاعفا ! ، ولا يحتاج الانسان الى ذكاء كبير ، أو تقارير علميه ، ليتنبأ بان النتيجه الحتميه لانخفاض نوعيه الاغذية ، وارتفاع الثمن تدهور صحة الشعب على المدى البعيد . وهو امر يمكن ايضا أن تلمح بوادره فى وجوه الطبقات الشعبية من سكان المدن . وقد اصدر مجلس الوزراء الاسبانى الى تكوين مؤسسة حكوميه ، تدخل السوق منافسه ، من غير احتكار ، لتحيوله دون تلاعب الشركات بغذاء الشعب ، وهى شركات فى معظمها اجنبيـة . وللحكومه الاسبانيه تجربة ناجحه فى القليل الذى تديره من المؤسسات الاقتصاديه ، أو القطاع العام بلغتنا ، وشركة « ايبريا » للطيران ، وهى حكومية ، ذات مستوى رفيع فى عالم النقل الجوى ، وهى واحده من شركات طيران قليله فى العالم لا تتلقى من الحكومة عونا ، بل وتدر ربحا عاليا .

واذا تجاوزنا الاسعار ومشاكلها الى السياحه ، وهى المصدر الاول للعملات الصعبه ، وجدنا مؤشرها يشير الى الهبوط السريع ، وتقول احصاءات الحكومه ، ويجب ان تؤخذ بتحفظ شديد فى هذا الجانب ، ان النقص فى عدد السياح بلغ فى هذا العام ١١ فى المائة ، بعد ان كانت الدولة تتوقع مزيدا يتراوح بين ٧ و ١٥ فى المائة . وقد انعكس ذلك على الحياة الاقتصاديه فى الحال ، دفعت شركات سياحية كبيرة فى لندن تتخذ من اسبانيا مركزا لنشاطها مثل

شركات :
Apol See Spain Court line Disco vering Group
وخسرت شركة Castel Holiday وحدها ١٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني . واخطرت وزارة السياحة الاسبانيه الفنادق بقائمة تضم ترابة عشرين شركة سياحية ، لا يقبل نزلاؤها الا اذا دفعت نفقاتهم كاملا مقدما . وفى الوقت نفسه بدات الفنادق الكبرى . فى المناطق السياحية المزدحمة عادة ، تعانى من قلة العملاء ، وقد أعلن افلاسه مع نهاية صيف هذا العام فندق « الامير العثمانى » ، اكبر فنادق مالقة ، وأعظمها فخامة وترفا . والواقع أن السائح بدأ يحس بأن اصحاب الفنادق يحتالون عليه ، ليأخذوا منه اكثر مما يجب أن يدفع . صحيح أن أسعار الفنادق المعلنة لم تزد هذا العام بطريقه مبشرة ، ولكن السائح وجد نفسه ملزما بتناول الافطار فى الفندق مقابل أسعار لا تتكافأ مع ما يقدم اليه ، وأصبح عليه أن يدفع ٢٠ فى المائة أزيد من السعر المقرر ، اذا لم يتناول الغداء أو العشاء فى الفندق ، بأسعار مرتفعة لطعام متواضع . ودرجت الفنادق على أن تقدم للسائح المنفرد حجره مزدوجة ، مقابل أجر مضاعف طبعا ، بحجة أنه لا توجد غرف منفردة . واشياء أخرى كثيرة جعلت السياح يتحولون الى مناطق ارخص سعرا ، وأقل تحايلا . هذا الى جانب الازمة العالمية المستحكمة التى حدت من قدرة المواطن الاوربى على الحركة والسفر .

ووسط هذه الازمة ، يكافح رئيس الوزراء ، ضد كل التيارات ، لاعطاء اسبانيا حياة ديمقراطية أقوى ، وللحق قطع فى ذلك شوطا لا بأس به ، فالصحافة تتمتع بقدر كبير من الحرية ، تنقد وتهاجم وتعارض ، ويكفى أن يقف أستاذ جامعى فى بلد ملكى دستوريا ، ليكتب علانية أنه جمهورى ، ولا يرى فى النظام الملكى اية فائدة . يقول هذا فلا يضار فى حريته أو عمله ، ولا تضار الصحيفة التى نشرت له هذا الراى . وترجمات الكتب الشيوعية تملا واجهات المكتبات . وقد التقيت بمواطنين كثيرين من البلاد الشيوعية جاءوا اسبانيا زائرين أو دارسين أو مصطافين ، وللصين سفارة فى اسبانيا ، ويضرب العمال مطالبين بحقوقهم ، رغم ان القانون القديم وما زال قائما ، نظريا ، يجعل الاعدام عقوبة المضربين . وتنشر الصحف اضراب المسجونين السياسيين عن الطعام ، وليس هناك معتقلون اداريا ، أو عن غير طريق القضاء .

فى خضم هذه الحياة الصاخبة والمندفعة ، بدأ المواطن العادى يفيق الى نفسه ، ويفكر فى المستقبل ، مستقبل ليس واضحا تماما . ومن هنا كان التشاؤم والخوف ، ورأس المال اشد خوفا وقلقا . ومن هنا بدأ رجال الصناعة فى منطقة برشلونة ، المركز الصناعى الاول فى اسبانيا ، ينقلون نشاطهم الى جنوب فرنسا ، لان غدها السياسى — على الاقل — أكثر استقرارا وأمنا . وقد اثار ذلك واحدا من كبار رجال الدين ، ذى مقام ملحوظ ، وهو مطران مالقة ، فى جنوب الاندلس ، فندد علانية بهؤلاء الاسبان الذين يدعون جنوب اسبانيا فقيرا ، خاليا من الصناعة ، فى حاجة الى من يأخذ بيده ، ويذهبون الى جنوب فرنسا ، حيث يقيمون المصانع ، ويستثمرون اموالهم .

لست أدرى عما اذا كانت لدينا فكرة دقيقة عما يجرى هناك ، ولكن الامر يهمنا الى حد بعيد . ان العلاقات الوثيقة بين العالم العربى واسبانيا تعود الى الجنرال فرانكو شخصيا ، فهو الذى ارسى أسسها ، ودافع عنها ضد كل الضغوط ، وحرص على أن تزداد مع الايام قوة ، وكان يصدر فى ذلك عن وفاء نادر ، وعن تقدير لمصالح اسبانيا ، وادراكا لاهمية العرب ودورهم على المدى البعيد . ولندرك بعد نظره ، علينا فقط ان نتأمل أنه حين اتخذ جانبنا كانت البلاد العربية فى معظمها مجموعة المستعمرات . ولكن الجنرال فرانكو لم يعد يحكم الان . واذا تجاوزنا القمة الى القاعدة ، وجدنا بين قادة حزب « الفلانخ » — اقول حزبا مع التسامح — من يتفهم القضايا العربية ، ويدرك المصالح المشتركة التى تعود على الجنبين ، ولكنهم ليسوا الاغلبية على أية حال . وربما نجد اصدقاء لنا متناثرين هنا أو هناك ، ولكن الامر يحتاج الى تقييم ومتابعة ، حتى لا تفجأنا الاحداث ، ونحن عنها غافلون .





الجنرال سبينولا من القمة الى النسيان

د . الطاهر احمد مكى

نصف ساعة بعد منتصف الليل من يوم ٢٥ ابريل ١٩٧٤ ، نجح انقلاب عسكرى فى البرتغال ، اطاح بالنظام الفاشى القائم منذ ما يقرب من نصف قرن ، صادف بعض العقبات ، ولكنه لم يواجه اية مقاومة شعبية ، ولم يكن فى حاجة لان يطلق اية رصاصة على المواطنين لكى يؤمن دوره ، ويبلغ غايته . ان مقدمات الانقلاب ودوافعه واهدافه كثيرة ، ومعقدة ، وتستحق دراسة واسعة مستأنية سوف أعود اليها يوما . ولكنى الان بصدد آخر حلقة فيه : سقوط الجنرال اسبينولا كرئيس للجمهورية ، وتعيين رفيقه وصديقه ورئيسه الجنرال كوستا غومث مكانه .

ليس ثمة شك فى ان الجنرال سبينولا كان أشهر شخصية عسكرية وسياسية فى الايام التى سبقت الانقلاب ، بسبب كتابه « البرتغال والمستقبل » ، وقد ارتبط بأحداث الانقلاب منذ اليوم الاول ، دون أن يعنى ذلك انه اعده او اسهم فى التحضير له ، أو حتى استشير فى ساعة الصفر ، ولكننا نظلم الرجل عقلا وثقافة ، اذا قلنا انه لم يكن يتوقع شيئا مما حدث .

بعد وقت قصير من تطويق الجيش للعاصمة ، لجا رئيس الوزراء الدكتور مرسيل كيتانو ، مع جمع من وزرائه . الى معسكر الحرس القومى الجمهورى G.N.R. ، وكان واحدا من الخلايا التى قاومت لساعات ، ولكنه ادرك بعد قليل ، ان كل شىء حوله يتهاوى سريعا ، كما لو كان لعبا من ورق : النظام ، والحرس ، والسجون ، والمعتقلات ، وربما كان هو الوحيد الذى يقاوم داخل معسكر شرطة ، فاثر السلامة ، واتصل هاتفيا بالجنرال سبينولا ليقول له : « ان الحكومة على استعداد لتسليم السلطات كاملة له ... » وكان الجنرال صادقا مع نفسه ، ومع تاريخه القريب حين قال له : انه ليس على رأس الانقلاب ، وانه سيتصل برؤساء « حركة القوات المسلحة » ، وهو الاسم الذى اطلقه قادة الانقلاب على انفسهم ، ليسالهم عما اذا كانوا يعهدون اليه بالقيادة ليضطلع بأعباء الموقف . واتصل بهم ، واشترط ان يكون الضابط الذى سيتحدث معه باسمهم ، فى رتبه اعلى من « تنييت كولونيل » . اى فى درجة مساويه لدرجته ، او دونها بدرجة واحدة . وتداول قادة الحركة فيما يطلب ، وابلغوه هاتفيا بانهم يقبلون شروطه ، وابلغوا ذلك الى الكابتن مايا قائد الفرقة التى كانت تطوق المعسكر الذى التجا اليه رئيس الوزراء ، وقد حاصرته الجماهير المسرورة ، ولولا حرص منها على النظام والنصر لاقتحمته عنوة ، ومثلت بكل الذين داخله . وعندما احس القائد بأن صبر الجماهير يوشك ان ينفد ، واحيط علما بكل الذى جرى بين قادة الحركة والجنرال اسبينولا امسك بمكبر الصوت . فى الساعه الخامسه من ظهر يوم ٢٥ ابريل ، واذاع على الجماهير : « خلال لحظات قصيرة سنشهد انتقال السلطات الى قائدنا الجنرال اسبينولا » . وصفقت الجماهير للجنرال ، وعفويا بدات تغنى النشيد القومى .

وفى الساعة السادسة تماما ، وصل الجنرال الى المعسكر فى زيه العسكرى ، وبرفقته ضابط من قيادة الحركة . تنييت دياس ليما . بين ترحيب

شعبى لم يعرفه البرتغال الا صباح اليوم نفسه ، حين طوقت الجماهير المطحونة أفراد القوات المسلحة ، بالحب والاعجاب وزهور القرنفل الحمراء . وفى داخل المعسكر كان الدكتور مرسيل كيتانو يسلم الحكومة الى الجنرال ، ومعها اطلق الشعب العنان لحماسته ، بعد كراهية مكتومة، لحكم دكتاتورى بغيض ، وحاولت أن تعبر عن سخطها واحقادها وعداوتها باصطياد رجال المباحث العامه والانتقام منهم . وكانوا يعرفونهم فردا فردا ، وكانوا قبضه الحكومة التى تبطش بها . فلما استسلمت ، بداوا يتسربون مختفين وهاربين ، كل يحاول ان ينجو بجلده . ولقد تدخل الجيش لحمايتهم ، واضطر الكولونيل مايا ان يذيع بمكبرات الصوت : « جوهر العدالة الا نمس حرية اى فرد الا بعد محاكمة » . ثم رجا الجماهير أن تغادر الميدان ، ولكنهم اصروا على أن يخرج الجنرال الى الشرفة ، وان يتحدث اليهم ، ولكن دواعى الامن اقتضت الا يخرج ، حتى لا يتلقفه قناص مختبىء ، من اتباع النظام المنهار ، فتتعقد الامور . وبعد نصف ساعة وصلت عربة مصفحة مقفلة . وفى حراسة جيدة . واجتازت الميدان الى داخل المعسكر ، كان واضحا انها سوف تنقل اعضاء الحكومة بالداخل ، الى المعتقلات التى اختيرت لهم . وبعدها بقليل خرجت سيارة بيجو سوداء ، تحت حراسة قوية ، كان فى داخلها الجنرال اسبينولا . ووجهته معسكر سلاح المشاة، ليلتقى مع قادة حركة القوات المسلحة . والتقى بهم . وبعد حوار استمر ساعات طويلة توصلا الى اتفاق . وخرج الجنرال فى الساعه الواحدة ونصف من فجر يوم ٢٦ أبريل ليذيع اول بيان له : « ان الحركة عهدت الى بقيادة القوات المسلحة ، وانى اتعهد بالمحافظة على الوطن وسيادته وطابعه ، وحرية التعبير والتفكير والاجتماع ، واجراء انتخابات لمجلس وطنى دستورى » . وتعهد مجلس الحركة « بالا يتدخل فى حرية التطور السياسى ، وأن يضمن للمواطنين الحقوق الاساسية التى قررتها المنظمات العالمية ، وان يحترم سلامة المواطنين ، وان يقف بسلطاته عند حد تامين الحريات » . و « ان يرد السلطة الى المنظمات الدستورية ، بعد أن يباشر الرئيس المنتخب سلطاته » .

وفى اليوم التالى تحدث الجنرال الى الصحافة ، وحدد مهمه العهد الجديد ، بانها الدفاع عن الديمقراطيه ، وانه سيحول دون فرض نظم مستبدة من اليمين او اليسار . ولم يكن ذلك مفهوما ، لعامه الناس على الاقل ، فلم يكن لليسار تاريخ استبدادى فى البرتغال ، وظل يحارب فاشية اليمين من داخل الوطن او خارجه على امتداد نصف قرن ، ودفع افدح ثمن يمكن أن تدفعه هيئة مناضله ، فكان التلويح باستبداده اثارة ليس لها مايبررها ، حتى ولو كان ذلك ممكنا ، وحدثا فى عالم الواقع .

ثم تحدث عن المستعمرات ، فكان ومما لما عرضه فى كتابه الشهير « البرتغال والمستقبل » : « ان تقرير المصير حق مقرر . ولكل شعب الحريةفى ان يختار طريقه . ولكن لكى يعطى الشعب حق تقرير المصير ، يجب ان يحقق قدرا أدنى من الثقافه ، وحق تقرير المصير للمستعمرات البرتغالية ، يمكن فقط ان يتقرر عن طريق استفتاء شعبى » . وختم تصريحه : « ان الاستقلال الفورى للمستعمرات يعود الى ارادة ليست هى ارادة الشعب » . وهكذا بدا واضحا ان الخلاف كبير وجاد منذ اليوم الاول بين الجنرال وقادة الحركة ، فيما يتصل بقضيه المستعمرات وفى دفاع الحركة عن وجود معارضه ديمقراطيه . دعمت موقفها هذا بعدد من القرارات : أفرجت عن كل المسجونين والمعتقلين السياسيين ، وكلهم من الوسط أو اليسار ، وحلت كل ادوات القمع السياسى من الشرطة السرية ، والمباحث العامة ، وغيرها . والجماعات اليمينية المتطرفة ، التى أنشأها النظام السابق وسلحها ، لتكون دعامته .

وفى ١٥ مايو عين الجنرال اسبينولا رئيسا للجمهورية ، وكان صديقه الجنرال كوستا غومث - ورئيسه قبل ان يعزلا معا فى مارس الماضى بسبب كتاب الاول - هو الذى أعلن اختياره ، وقد توجه الجنرال بعد اختياره برسالة الى الشعب ، أكد فيها من جديد ان حرية الفرد أو اية جماعة لا يجب ان تكون على حساب آخرين ، وأعلن ضرورة حل « جهاز الانتقام » - غير الحكومى طبعا - من اتباع النظام السابق ، واعادة السلام الى المستعمرات » وخلق النظام الديمقراطى الذى ينمى الاقتصاد ، ويحقق الرفاهية للشعب .

وفى اليوم التالى تألفت الوزارة ، برئاسة أدلينو

دا بالما كارلوس ، وهو محام ناجح ، واستاذ في كلية الحقوق في جامعة لشبونة ، وكاتب وصحفي ومؤلف ، وذو نشاط ثقافي غير محدود ، وضمت حكومته لاول مرة وزيرا شيوعيا ، هو الفارو كونيال ، اصبح وزير دولة ، وآخر من الحزب الاشتراكي ، وميوله شيوعية ، وهو ماريو سوارس ، وله شهرة عالمية واسعة ، واختير وزيرا للخارجية ، وسيقدر له أن يضطلع بانبل مهمة يضطلع به وزير في عصرنا الحديث ، وذلك بان يوقع على اتفاقيات تحرير المستعمرات في افريقية .

ولكن اسبينولا بحكم ارتباطاته القديمة مع عهد كيتانو ، ومعه شخصيا ، وبالشركات الاخرى ، وبحكم انتمائه الى البورجوازية الليبرالية ، لم يكن هو رجل الموقف ، اذ سرعان ما ارتدى ثوب المنقذ ، وبدأ يتصرف في نطاق « الدولة أنا » ، واخذ يعتد بنفسه اكثر مما تسمح له ظروف الواقع السياسي حوله ، وما أن استقر في القصر الجمهوري ، حتى اظهر رغبته في ان يباشر ثقله السياسي ، وبدا يقلل من سلطات « مجلس الانقاذ الوطني » ، وكان اعضاؤه يتحركون في حذر وعلى استحياء ، ويؤثرون أن يكون صوتهم خفيضا ، وحركتهم بطيئة ، وان يعملوا بعيدا عن الضجيج والاعلان ، وقد اختاروا اسبينولا رئيسا لهم ، ليكسبوه الى جانبهم ، وحتى لاتتعدد سلطات السيادة . ولكن اسبينولا ، ولم يدرك أن افكارهم السياسية تتجاوز كل ما جاء به في كتابه « البرتغال والمستقبل » ، أثار عليهم أعضاء مجلس الدولة ، اعتمادا على صداقته لهم ، على حين بدأ يوسع نفوذه بينهم ، ويحاول أن يكسب له انصارا في مجلس الوزراء ، وبين كبار ضباط القوات المسلحة . وفي ٨ يونية نشرت مجلسة « اكسبريسو » البرتغالية ، الواسعة الاطلاع ، والجادة دائما ، مقالا بعنوان : « من حركة القوات المسلحة الى الاسبينولية » ، وكان لديها من الاسباب ما جعلها تتحدث عن « احتقار الدور الحاسم لحركة القوات المسلحة في السياسة البرتغالية . وتوافق هذا مع صعود شخصية رئيس الدولة كمصدر لكل السلطات » .

كان الجنرال يستهدف ان يصبح سيد البرتغال ، دون ان يكون عليه ان يقدم حسابا لاحد ، ودون أن يدرك الحدود الحقيقيـــة للمحتـــوى السياسي والاجتماعي لحركة القوات المسلحة ، وموقفها الجاد المحرر من المستعمرات . وكانت خطبه في جولة قام بها في شهري يونيه ويوليه عبر مختلف المقاطعات والمدن ، ذات اشارات واضحة . كان يتحدث بصوت ابوي محافظ وعذب ، مختلف وناعم ، على نحو ما كان يصنع الدكتور كيتانو يوما ، في لقائه كل مساء مع الشعب عن طريق التليفزيون ، فيما اطلق عليه « احاديث الاسرة » . ففي مدينة اوبورتو كبرى مدن البرتغال في الشمال ، تحدث عن هؤلاء الذين يثيرون الشغب والفوضى ، تاركا الناس يفهمون ، انه يعني بهم جماعات اليسار . لم يكن ثمة ارتباط او تناسق بين ما يقوله وما يدعو اليه الرجال الجدد في الشوارع والميادين . وحاول ان يعطي جولاته طابعا عسكريا ، وبدا ان الاسبينولية تجاوزت ان تكون نظرية وبدت ترسي قواعدها . كان يريد أن يصبح ديجول البرتغال ، ونسي ان التاريخ قليلا ما يعيد نفسه ، وان ديجول ناضل طويلا في المقاومة ، بينما ينحدر هو من النظام المهزوم .

وبدا يقول في وضوح ، ويردد في كل مناسبة ، ان « الاحزاب تفرق » ، أراد ان يضع نفسه فوق الاحزاب ، وحتى فوق برنامج حركة القـوات المسلحة . وفي شهر يولية لم يكن وحده الذي يدعو الى تعديل برنامج الحركة ، فيمـا يتصـل بـالديمقراطية وحـرية الاحـزاب وتحـرير المستعمرات · وهي قضايا تلتقي فيها الحركة مع اتجاهات اليسار البرتغالي · فهم يريدون انفتاحا سياسيا بلا حدود ، لكل الاحزاب وكل الاتجاهات ، بينما يفهم اليمين من الديمقراطية جانبها الشكلي . فهو يريد ديمقراطية مرنة ، تقوم على نظام يستبعد الاشتراكيين والشيوعيين من السلطة ، وتشريع يجعل من النقابات شيئا مظهريا . كما كانت عليه الحال من قبل ، فالاضرابات تمنع ، والانضمام الى النقابات يحدد .

وكانت الحركة ، واليسار ايضا ، يفهمون من تحرير المستعمرات ، أن تتخلى عنها البرتغال في بساطة ، وان تترك لحركات التحرير فيها حالا ، بينما يرى اليمين ان يقتصر التغيير على الشكل ، بحيث يسمح لها بشيء من الاستقلال ، دون أن يؤدي هذا الى انفصالها عن البرتغال أو بتغيير جذري في بنائها الاقتصادي والاجتماعي . وفي كل

الحالات اتخذ اسبينولا جانب اليمين ، وشاركه رأيه عدد من أعضاء مجلس الانقاذ ، ورئيس الوزراء وعدد من وزرائه ، وتولى رئيس الوزراء الدعوة الى استفتاء لرئاسة الجمهورية ، اى ان يصبح اسبينولا مختارا من الشعب ، وليس معينا من قبل مجلس الانقاذ ، وبذلك تقوى سلطته . ومع الاستفتاء لا يستطيع احد دستوريا أن يزحزحه عن منصبه ، الا اذا تعرضت البرتغال لانقلاب عسكرى آخر ، وهو أمر ليس من السهولة بمكان . وبدأ بالما كارلوس رئيس الوزراء يخطط لازمة وزارية يخرج بها الشيوعيين من الحكم ، واذا قبل الاشتراكيون أن يبقوا فليكن لهم ذلك الان ، واذا قبلوا أن يذهبوا فمع السلامة . وكان على الحكومة التى يخطط لها فى الظلام ، اذا نجحوا فى اقامتها ، أن تعيد الرقابة على الصحف ، وأن تصدر قانونا بتحريم الاضراب ، وأن تستعد بكل الوسائل للانتخابات التى سوف تجرى فى مارس القادم ، وان تناور بكل الطرق لكى لايحصــل اليساريون على أغلبية فيها . وأحس ضباط حركة القوات المسلحة بما يجرى وراءهم ، وعددهم يقرب من ثلثمائة ، وبداهة ليسوا جميعا على رأى واحد ، ولكنهم يتبادلون الرأى بطريقة ديمقراطية ، وكانت الاغلبية بينهم تبحث عن المفهوم الثورى للانقلاب ، فتحركت وأفسدت الخطة ، ودفع رئيس الوزراء وأربعة من رفاقه مناصبهم ثمنا لها . وحاول اسبينولا أن يخرج معهم ، ولكنهم ألحوا عليه فى البقاء ، اذ كان من حسن السياسة أن يبقى الى أن تجىء اللحظة المناسبة .

وفى ١٧ يولية عهد الى الكولونيل فاسكو دى جاما ، مهندس ضابط ، من حركة القــوات المسلحة ، وعضو مجلس الانقاذ ، أن يـؤلف الوزارة المؤقتة الجديدة ، وترتيبها الثانية فى مرحلة ما بعد سقوط الفاشية ، ورقى الى رتبة جنرال فى نفس اليوم .

يبلغ رئيس الوزراء الجديد من العمر ٥٣ عاما ، ولد فى ٣ مايو ١٩٢١ . وهو ابن لاعب الكرة الدولى الشهير فيكتور جونثالث ، وكان يلعب لحساب نادى بنفيكا . وقد خدم بعد تخرجه فى كل المستعمرات البرتغالية فى أفريقية وآسيا ، وكان أكبر الضباط الذين قادوا حركة الانقلاب درجة ، خارق الذكاء ، حاد العزيمة ، تقدمى فى

اتجاهاته ، يفكر هادئا ، ويعمل مترويا ، ويؤمن بالديمقراطية منهجا ، ويعد عقل الحركة المفكر ، وكان وراء اختياره — وربما ترقيته ايضا — أن يكون فى ثقل اسبينولا المحافظ ، وفى مواجهته . والحق انه يقف منه فى الطرف المقابل تماما . فهو بسيط فى حياته ومظهره ، متواضع فى ملبسه وبنيته ، خفيف الحركة ، واسع الخطو ، صريح فى بياناته ، دقيق فى عبارته ، لم يتردد فى أن يقول للصحفيين فى أول لقاء : البرتغال الان فى حالة ديمقراطية ، وليست فى نظام ديمقراطى ، النظام الديمقراطى يجىء بعد الانتخابات ، عندما توضع ارادة الشعب الحرة موضع التنفيذ . ولا يتهرب وراء اية جمل مطاطة ، أو عبارات مائعة ، حين يشير الى موقف الحركة بين اليسار واليمين حركة القوات المسلحة مناهضة للفاشية ، فليس بدعا ان نتعاون مع كل الذين يناهضونها ، اننا نريد أن نثبت للعالم أن اللاتينيين ايضا يمكن أن يعيشوا ديمقراطيين .

لم يقتصر فاسكو دى جاما حكومته على اليساريين ، وانما تضمنت أيضا عددا من الوزراء ينتمون الى الوسط ، وقد أبقى على الاشتراكى المثقف ماريو سوارس وزيرا للخارجية ، وبدأ فى تنفيذ البرنامج الذى تقدم من أجله الضباط لاسقاط النظام الفاشى . وكنت اعتقد مشكلة تواجهه هى قضية المستعمرات . ولكنه لم يتردد ، فبدأت المفاوضات التى انتهت باستقلال كل من غينيا بيساو وموزمبيق ، ولم يبق الا أنجولا ، والاعتراف باستقلالها ليس موضع خلاف ، ولكن الحكومة تدرس كيف يتم هذا الاستقلال دون أن تتوزع الدولة الافريقية بين الخلافات والحروب الاهلية ، ودون أن تتعرض لتجربة الكونجو الاليمة فى بداية عهدها بالاستقلال .

ولم يتوقف اسبينولا عن العمل ايضا ، وكان اليمين معه ، ليس اليمين الجديد الذى تولد عن حركة القوات المسلحة ، وانما يمين سالازار بكل ما يمثله من تخلف وظلام . وجاءت الفرصة مواتية ، بمناسبة اعلان استقلال غينيا بيساو يوم ١٠ سبتمبر ١٩٧٤ . ليخرج بآرائه على الناس . فقد القى خطابا عرض فيه لعدد من القضايا الخارجية والداخلية ، رحب باستقلال الدولة الافـريقية الوليدة ، ويعرف الواقع هناك جيدا ، ووعى

الدرس الذى استفاده منها ، فعلى ارضها قاتل زمنا ، قائدا للقوات البرتغالية ، وصمت عن استقلال موزمبيق ومباحثاته توشك على الانتهاء ، ولكنه تحدث عن أنجولا ، وكانت آخر مستعمرة برتغالية يجب أن ترد الى أهلها ، ورأى أن يترك أمرها لاستفتاء يجرى بشأن مستقبلها ، يعقد خلال أعوام . وكان ذلك ضد الخط السياسى للحكومة ، وضد المبادىء العامة التى قامت عليها الحركة ، لان وزير الخارجية كان يمهد فعلا لكى تبدأ المفاوضات مع أنجولا بشأن الاستقلال .

واعطى اسبينولا خطوة أخرى الى الامام ، فيما يتصل بالسياسة الداخلية ، حين دعا « الاغلبية الصامتة » الى ان تستيقظ ، وان تدافع عن نفسها بقوة ، ضد طغيان متطرف ، يناضل فى الخفاء ، ويستخدم طرقا معروفة ليحرك الجماهير ، يقودها ويتحكم فى مشاعرها ، ليسيطر على مقدرات شعب حائر ومضطرب ، بعد نصف قرن من الظلام السياسى ، خلف وراءه ، بعد سقوطه ، فوضى بالغة ، ومطالب غير محدودة ، واستغلالا للمسئولية على كل المستويات ، واغتصابا واضحا للحقوق الاساسية ، مما سيغرق الوطن فى فوضى اقتصادية واجتماعية ، لن تعود بالنفع الا على أقلية محدودة .

كانت عبارة الستينولا عامة ومجملة ، ومع ذلك لم يكن الشعب فى حاجة الى ذكاء كبير ، ليدرك أن « الاغلبية الصامتة » التى يجب ان تستيقظ ، هى اليمين فى صيغته التقليدية التى كانت البرتغال تعرفها من قبل ، وأن القوى الاخرى التى يجب ان تزاح هى اليسار . ولم يقف البرتغاليون ، الوسط واليسار ، او حتى يمين ما بعد الحركة ، صامتا ازاء خطاب الجنرال . قالت الحركة الديموقراطية هى أقلية خائفة ، تملك أموالا كثيرة ، وعلى استعداد لاستخدام كل الوسائل للقضاء على الديمقراطية » . وعلقت جريدة « الجمهورية » فى مقال افتتاحى لها ، على نحو أكثر تفصيلا : « فى البلاد غير الديمقراطية ، فان الاغلبية ليست صامتة ، وانما مجبرة على الصمت ، ليست محايدة ، وانما مجبرة على الحياد ، وهى نتيجة حتمية للظلام ، وللتبنى الالى « للحقيقة الرسمية » ، وللعزلة الثقافية ، وتزييف الخطب البرتغالية ، وهى يسارية ، ان « الاغلبية الصامتة والصحافة والخطط والمواعظ الدينية . وفى البرتغال ، بعد خمسة شهور من التحرير ، ونصف قرن من الطغيان والتبشير الفاشى ، أصبح لاولئك « الذين صمتوا خوفا » صوت ، ولاولئك الذين راوا الحقيقة متأخرة وعى . ولكن الاغلبية الصامته مازال كبيره للغاية ، حتى لو أسقطنا من الحساب أولئك الذين يواصلون سيرهم الفاشى ، ويحرصون على صمت حذر ، ولكنه ليس جامدا ولا متوقفا عن العمل . ان الاغلبية الصامتة مازالت تعانى من آثار « اللوثة العقلية » التى ظلت على امتداد ٤٨ عاما تقنع الشعب بأن السياسة هى تضحيه بعضهم ، وخطيئة كل أولئك الذين يرفضون ان يرتدوا الافكار التى فصلها لهم الحكام . وايقاظ هده الاغلبيه الصامتة ، واتاحة الفرصة لها لتكون قاعدة للديموقراطية ، يتطلب منا ان نتخذ كل الوسائل ، على عجل ، لكى لا تستخدم ، أو تخطف ، او ترحل الى الامكنة التى طالما وصلتها بارادتها ، مدفوعة باستبداد سالزار وكيتانو من بعد » .

وبدات عملية دفع « الاغلبية الصامتة » الى الميادين ، تدخل حيز التنفيذ . الدعوة الى مظاهر كبرى تتجه الى رياسة الجمهورية ، تحت شعار تأييد اسبينولا وحركة القوات المسلحة ، وكان واضحا أن وراءها أشد العناصر اليمينية تطرفا ، وأنهم يقصدون شيئا أكبر وأخطر من مجرد التظاهر . واتجه منظمو المظاهرة ، وكانوا أشباحا تعمل فى خفاء ، الى القرى ، يوزعون الاموال على الفقراء ، لكى يأخذوا طريقهم الى العاصمة ، ويشاركوا فى المظاهرة . وأعدت لهم السيارات والحافلات . ودفعت لهم اجور القطارات ، على نحو ما كان يفعل سالزار فى المظاهرات التى يصطنعها ليقنع غيره ، لانه شخصيا أذكى من أن يقتنع بها ، بأن حكمه ينهض على دعامة قوية من تأييد الجماهير . والفارق الوحيد انه كان يأتى بهم قسرا . اما هؤلاء فاستخدموا معهم اغراء المال . فكانوا يدفعون ألف اسكودو [يساوى ١٠ جنيهات تقريبا] لمن يقبل الذهاب الى العاصمة ، وينضم الى المظاهرة . وألفا أخرى الى سائق الحافلة ، الذى يقبل ان ينقلهم زيادة على الاجر المعتاد . أما الشباب فقد تم اغراؤهم بدعوتهم الى حضور مباراة رياضية كبرى سوف تقام هناك . وأسرعت نقابة لاعبى الكرة المحترفين فطلبت من وزارة

الدولة لشئون الرياضة وقف المباريات ، ولكن احدا لم يسمع لهم ، كما أن نقابة سائقى الحافلات اصدرت قرارا الى اعضائها بعدم التعاون فى نقل احد الى لشبونة ليشترك فى هذه المظاهرات . وفى المساء قامت الطائرات الصغيرة ، مستأجرة او يملكها بعض الاغنياء ، باغراق العاصمة بالمنشورات . واستيقظ الناس فى الصباح ليجدوا جدران البيوت وقد تحولت كلها الى اعلان ممتد ، يدعو الى تأييد اسبينولا وحركة القوات المسلحة بالاشتراك فى المظاهرات .

وبدأ منظمو المظاهرة يتحمسون لحركة القوات المسلحة واهدافها ، ويظهرون الغيرة الشديدة على برامجها ، ويأسفون لان بعض القائمين عليها بدأ ينحرف بها عن الاسس التى قامت عليها ، وان الجنرال اسبينولا هو الشخص الوحيد الذى يستطيع ان يعود بها الى صفائها وحقيقتها .

ولم يكن شىء مما يجرى بعيدا عن رقابة اليساريين او الحكومة . كان واضحا ان وراء الاعداد الدقيق للمظاهرة ، الخبراء المختصون فى ادارة المباحث العامة ، أو الشرطة السياسية ، على ايام سالزار ، وغيرهم من فلول العهد القديم ، وكانوا - باستثناء الشخصيات الكبيرة - احرارا فى حركتهم لا يخضعون لرقابة خاصة ، وان اجتماعات سياسية كانت تجرى فى ضياع المانو الفز ، رئيس حزب « العمل القومى الشعبى » ، وهو الحزب الوحيد على ايام كيتانو ، وكان يطلق عليه « الاتحاد القومى » أيام سالزار ، وجاء خلفه فغيره الى هذا الاسم ، وكان ذلك هو التجديد الوحيد الذى ادخله عليه . كذلك كانت وراءها احزاب يمينية مشبوهة تكونت غداة انتصار حركة القوات المسلحة ، منتهزة حرية تكوين الاحزاب مثل : الحزب الشعبى الديمقراطى ، وحزب الوسط الديمقراطى الاجتماعى ، والحزب القومى البرتغالى . وظهرت صحف جديدة مثل : « الراية (Bondarra) و « الوقت الجديد » (Tempo Novo) ، وهما تعارضان النظام الجديد فى كل الميادين ، وبخاصة فيما يتصل بتحرير المستعمرات ، وفى لغة تعكس الرغبة فى اعادة الروح الامبراطورى القديم لايام سالزار وكتيانو .

وتقدم منظمو المظاهرة خطوة هامة نحو تحقيق هدفهم ، فاختاروا من بينهم لجنة قابلت الجنرال اسبينولا ، ومجرد مقابلته لهم أعطى المظاهرة سندا قانونيا ، وزاد فوافق عليها ، وبذلك استكملت الشروط الواجب توفرها ، لكى توافق عليها سلطات العاصمة . وبعدها بداوا يجسون رد الفعل ، فأخذت حفيدة كيتانو توزع المنشورات فى ميدان سباق الخيل ، قبل المظاهرة بيوم ، اعلانا عن « المظاهرة الصامتة » ودعوة الى المشاركة فيها .

وكان ما اطلق عليه « مصارعة الثيران الفاشية » .

ذلك أن حفلات مصارعة الثيران تقام مرتين فى الاسبوع ، واحدة يوم الخميس ، والثانية يوم الاحد ، فاتفق منظمو المظاهرة ، على ان يجعلوا من مصارعة يوم الخميس السابق لها تجربة حية ، يقيسون فيها قوتهم ، ويكتشفون مدى نجاح خطتهم . وبخاصة أن الجنرال اسبينولا رئيس الجمهورية والجنرال فاسكو دى جاما رئيس الوزراء سوف يشهدان الحفل ، لان دخله مخصص للانفاق منه على الاعمال الخيرية ، فاشتروا معظم التذاكر مسبقا ، ووزعوها على انصارهم مجانا . وشغلوا معظم المقاعد ، بينما عشاق المصارعة فعلا ظلوا خارج الساحة لا يستطيعون الدخول .

وبدأت المصارعة ، وبدأ معها الهتاف بحياة اسبينولا ، ثم صراخ لاينقطع عن المستعمرات .. المستعمرات .. المستعمرات ، يعنون انها يجب أن تبقى ، واختلط ذلك كله بشتائم موجهة الى رئيس الوزراء . وعندما انتهى الحفل ، كانت جماهير غفيرة تطوق الساحة ، وبدأ الصدام بين اليمين واليسار .

ولم ينتظر اليسار ، وكل اولئك الباحثين عن ديمقراطية ذات محتوى حقيقى ، ما يمكن أن تصنع الحكومة لقد تحركوا هم فعلا . وبداوا يقيمون الحواجز والمتاريس فى الشوارع الكبرى ، وفى مداخل العاصمة ، وعليها وقف آلاف البرتغاليين ، يراقبون السيارات ويفتشونها بحثا عن السلاح .

وتحركت الحكومة أيضا . بعد أن بدا تماما ان

البرتغال على حافة حرب اهلية تأتى على الاخضر واليابس ، كان واضحا أن الجنرال اسبينولا وافق على قيام المظاهرة وراض عنها ، وأن عددا من الوزراء كان يقف الى جانبه ، ففى الساعة الخامسة من فجر يوم الجمعة اذاع سانتشز أو سوريو وزير الاعلام ، (الترجمة الحرفية لمنصبه وزير الاتصالات الاجتماعية] ، بيانا يحذر فيه الذين اقاموا الحواجز ، ويطالبهم بأن ترفع فى الحال ، وان الحكومة المؤقتة سوف تتخذ كل الاحتياطات لكى تتم المظاهرة فى نظام وبكرامة.

وبدأت تغزو لشبونة موجة من الشائعات ، يختلط فيها الواقع بالخيال ، ويعسر على المرء تصديق التفصيلات ، ولكن الجوهر يحتمل الصدق دائما ، فلا دخان بلا نار . كان مقررا مثلا – فيما يقال – ان تأتى المظاهرة على الحكومة فى نفس اليوم ، وان اسبينولا سوف يصدر امرا باعتقال رئيس الحكومة ، ويؤكدون أن الامر صدر ولكن أحدا لم ينفذه ، بل واغتياله اذا لزم الامر ، وقد ثبت فعلا فيما بعد ، أن بندقية كانت معدة فى شرفة من البيت الذى يواجه رئاسة الوزراء ، من الطراز الذى قتل به كيندى منذ سنوات . وقيل أيضا أن اسبينولا جس نبض سفارة اجنبية يطلب اليها اللجوء فيما اذا فشلت المحاولة ، ويشيرون الى سفارتى البرازيل واسبانيا ، وأن هذه الاخيرة اعتذرت فى أدب ولباقة . بينما يرى آخرون أن الجنرال عرف بعض جوانب الخطة فحسب ،وانه توقف عن السير فيها ، عندما أدرك أنها سوف تؤدى الى العنف ، والى اهراق المزيد من الدماء . ولقد يكون من الانصاف أن اشير الى ان رئيس الوزراء لم يتردد فى التأكيد بأن الجنرال اسبينولا لم يشترك أبدا فى المؤامرة . وانما استخدمه الذين أعدوا لها .

وخلال ذلك كانت تقارير الشرطة العسكرية تشير الى أن الامر أخطر من أن يكون مظاهرة ، ففى مدينة أوبورتو فى الشمال ، استولت الشرطة العسكرية على مقر الحزب القومى البرتغالى ، وهو منظمة فاشية ، جعلت من هذه المدينة مقرا رسميا لها ، فوجدت فيه وثائق يدعو فيها اعضاءه الى معاودة النضال ، وأن يعتمد فى تحركه على مساعدة المنظمات الاخرى مثل : حزب التقدم ، وكان يسمى قبلا « الحركة الفيدرالية البرتغالية » والحزب الديمقراطى المسيحى ، والحزب الحر ، والحركة الشعبية البرتغالية ، وكلها أحزاب يمينية تألفت بعد الانقلاب . واكتشف الذين على مداخل المدينة ، عدد امن السيارات يحمل سلاحا . وحدث صدام بين الذين فيها وبين الشرطة ، او « المراقبة الشعبية » سقط فيه بعض الجرحى .

وعلى امتداد يوم الجمعة ، كان قصر الجمهورية يشهد اجتماعات محمومة ، للبحث عن حل لازمة ظاهرة الاغلبية الصامتة . وزادها تعقيدا . ان الجنرال جلفاو دى ميلو ، عضو لجنة الانقاذ الوطنى) اللجنة التنفيذية لحركة القوات المسلحة) أصدر بيانا يؤيد فيه المظاهرة . وعندما علم أن رئيس الوزراء منع اذاعة البيان . بدا يسبه فى جانب من القصر . وانضم اليه فى السباب جنرالان آخران من اعضاء اللجنة ، وقد عزل ثلاثتهم فيما بعد ، واقيل معهم ايضا وزير الاعلام لانه اصدر قرارا بتعطيل الصحافة ووقف الاذاعة والتليفزيون فى اليوم المقرر للمظاهرة وللبيان الذى اذاعه ، واشرنا اليه من قريب ، يطلب فيه الى الجماهير أن تغادر الحواجز التى أقيمت لتحول دون دخول الرجعيين الى المدينة .

وخلال ذلك اجتمع ضباط حركة القوات المسلحة ، وقرروا منع المظاهرة ، وضغطوا على اسبينولا لكى يوافق ، فاستجاب لهم على مضض، وبعد الحاح شديد . وكانت القوات المسلحة قد اذاعت فى الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة هذا البيان التالى : « لقد تدفق على العاصمة فى اللحظات الاخيرة مجموعات من الجماهير ، جاء بها ، دون وعى منها ، اشخاص يرتبطون بأشد الاوساط رجعية ، وهم لا يدركون الحتمية التاريخية لحركة ٢٥ أبريل ، ويحاولون استرجاع الماضى ، وقد أدانه الشعب ،والعالم كله ، ويريدون أن يخلقوا مناخا غير عادى ، يبدا بتكوين جو نفسى متوتر ، ويمتد الى الاتجار بالسلاح والتخريب الاقتصادى . ولتأمين السير نحو مجتمع ديمقراطى ، كما أدركته القوات المسلحة ، صدر الامر باعتقال بعض الاشخاص احتياطا صباح اليوم »

وفى منتصف النهار أذيع أنه تقرر منع المظاهرة رسميا ، فى وقت كانت تتوزع فيه العاصمة

اشاعتان ، تقول احداهما : ان الجنرال اسبينولا قد استولى على كل السلطات ، ومعرفة مصدرها لا يحتاج الى تأمل كبير ، بينما تقول الثانية انه طلب اليه أن يستقيل .

وخلال الليل حدثت اشياء كثيرة ، فى الساعة العاشرة من مساء السبت قامت الشرطة العسكرية ، بقيادة البريجادير عطيل الرجل الذى قاد الانقلاب العسكرى الذى ذهب بالفاشية ، بعملية تستهدف اعتقال ما يقرب من ٢٠٠ شخص ، يرجح انهم على صلة بالمؤامرة ، وكان بين المعتقلين عسكريون وسياسيون احتلوا مناصب رفيعة فى النظام المنهار ، وكبار رجال المال ، وفى الوقت نفسه فان عددا من الذين اعدوا للمظاهرة من رجال الحكم السابق ، اخذوا طريقهم الى خارج البرتغال ، وبعضهم طلب حق اللجوء السياسى فى اسبانيا ، وعلى راسهم رجل البنوك الشهير ريكاردو اسبيرتو سانتو .

وكان بيان الجنرال اسبينولا ، الذى دعا فيه بألا تقوم المظاهرة ، وأذيع مرات فى المساء ، خاتمة المطاف لاحرج لحظات مرت بها البرتغال بعد الانقلاب ، ولقد بذل الضباط جهدا كبيرا لكى لا يستقيل ، ولكنه كان قد اتخذ قراره ، وفى ٣٠ سبتمبر ، اعلن استقالته ، وتحدث الى الشعب البرتغالى فى خطاب عنيف متشائم الى حد بعيد ، لقد رأى الموقف البرتغالى من خلال نظرة قاتمة ، فقال عنه ، انه غارق فى الفوضى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وان كل الشرور ذهبت بفعالية برنامج حركة القوات المسلحة .

وفى نفس اليوم ، عين الجنرال كوستا غومث رئيسا للجمهورية ، وبقى فاسكو دى جاما فى موقعه رئيسا للوزراء ، وبقيت حكومته كما هى بعد ان اعفى منها وزيران : وزير الدفاع ، ووزير الاعلام ، وقد تولى رئيس الوزراء وزارة الدفاع ، وحولت وزارة الاعلام الى وزارة دولة تحت اشرافه ايضا . وزحفت على شوارع العاصمة جماهير غفيرة تأييدا للقوات المسلحة والحكومة المؤقتة .
وفى يوم ٥ اكتوبر احتفلت الدولة باعلان الجمهورية البرتغالية عام ١٩١٠ . وكانت المرة الاولى التى يستطيع فيها شعب البرتغال ان يحتفل بهذا اليوم من نصف قرن . وأراد رئيس الوزراء ان يبرهن على تأييد الشعب له ، بطريقة اكثر ايجابية ونفعا ، فدعا المواطنين الى العمل تطوعا يوم الاحد ، دون أى مقابل ، فاستجاب له الجميع . فتحت المتاجر ، ودارت المصانع ، وذهب الموظفون الى مكاتبهم ، ووجدت دعوته تأييدا من كل النقابات .

لقد خرجت الديمقراطية من الازمة أكثر نقاء وصلابة ، ولربما تتعرض لازمات جديدة ، ولكن البرتغال دعمت فى آخر سبتمبر أمل أواخر ابريل ، وماكان يمكن ان يصبح خريفا شاحبا ، عاد ربيعا مزدهرا .

عندما انتهى كل شىء ، خرجت فى جولة عبر شوارع العاصمة . كانت المدينة هادئة ، استردت حياتها العادية . السيارات تتدفق عبر شارع الحرية صعودا وهبوطا . والناس يتجولون جماعات ، أو يجلسون فى المقاهى على الافاريز ، ومن لم ير الاحداث بعينه ، لا يمكن ان يتصور ماكان يجرى هنا عبر الايام الاخيرة . اشارة واحدة ما تزال معبرة نابضة : الملصقات العديدة على جدران البيوت ، لم تعرف لها لشبونة مثيلا من قبل على امتداد تاريخها . فى ابريل الماضى . مع حركة القوات المسلحة ، كتبت ايضا شعارات كثيرة ، ولكن على الجدران نفسها ، لم يكن ثمة وقت للطباعة ، اما الان فملصقات من ورق . بكل الالوان ، بالعبارات والرسم . ان الاحداث التى ترتبت على تعبير « الاغلبية الصامتة » اتاحت للشعب البرتغالى أن يعبر عن اتجاهاته الحقيقية من جديد : « الفاشية لن تمر » « ايها الجندى الصديق ، الشعب معك » و « الاقلية الخائفة اغلبية صامتة » و « ايها الفاشى : الشعب مستعد للكفاح » . مثل هذه العبارات كانت اكثر الشعارات ترديدا .

لقد اجهضت فرق المراقبة الشعبية والقوات المسلحة ، المؤامرة على الحركة التى ذهبت بأعتى الفاشيات فى العصر الحديث ، وكانت متسامحة الى حد بعيد مع اعوان العهد القديم . ففت عددا محدودا من الكبار الى البرازيل ، واعتقلت عملاء

البوليس السياسي ، ومركت الحرية للباقين ، يعبرون حتى عن عداوتهم للنظام الجديد .

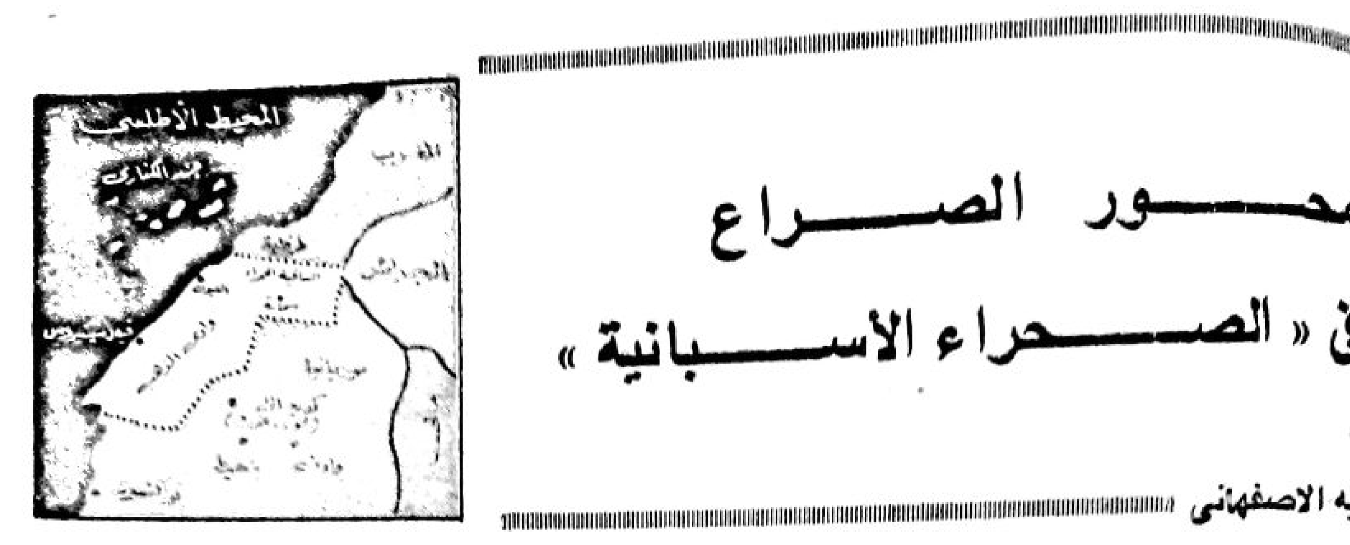
وليس من الضروري أن تكون من اهل المدينة ، لتعرف أن الاشاعات ترابط في كل بيت ، وبين كل اثنين يتحادثان . ذلك شيء طبيعي ، عندما تتجاوز الاحداث حجمها المعتاد ، والاذاعه مرئيه وناطقه لا تكف عن توجيه المواطنين بالا يصدقوا الاشاعات ، لان وسائل الاعلام حرة لا رقابه عليها ، ومن ثم فهي تذيع كل ما يحدث فعلا ، ولا تخفى عن المواطنين شيئا . ولكن الاشاعات لا تتوقف ، ويدور بعضها عن اللقاء الذى تم بين الجنرال اسبينولا قبل ان يستقيل وبين ضباط الحركة ، من اصحاب الرتب الصغيرة ، وتسمع من بينها ما لا يصدق ، كالقول بأن الرئيس السابق ، أى الجنرال ، قد أصيب بالجنون .

ولاحظت بأن هيبة الرئيس المستقيل قد انكمشت الى حد بعيد ، والذين كانوا فى البدء يتصورون أن استقالته ضربة قوية ، ذات تأثير بالغ ، سوف تكون لها نتائجه فى انتخابات شهر مارس المقبله ، عادوا يعترفون بأنهم كانوا مغالين أو واهمين . ان الجماهير لا تغفر للجنرال انه تخلى عن الحركة فى ساعات حرجة ، والاسباب التى هبطت بشعبية الجنرال اسبينولا ، هى نفسها التى تجعل من كوستا غومث الرئيس الجديد يحتل فى مشاعر الجماهير مكانة لم تتح له من قبل ، وهو معروف باعتداله ، وباتجاهاته الديمقراطية ، ويتمتع بين أفراد القوات المسلحة باحترام كبير . ولكن الجميع ، رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، « ومجلس الانقاذ » وضباط حركه القوات المسلحة ، حافظوا فى كل تصريحاتهم على كرامة الجنرال اسبينولا واحترامه ، فلم يصدر عنهم ما يمس سمعته أو كرامته ، وذلك هو الرقى . لم يكونوا هم الذين دفعوه الى الاستقالة ، ولا كانوا راغبين فيها ، ولكنهم لا يخفون انهم كانوا معه على خلاف كبير .

ورحت عبر الشوارع اتابع هذه الملصقات المزاحمة ، أن قراءتها متعة ، ولها دلالة لا تنكر ، وتومىء بربيع برتغالى جديد ، رغم الخريف الذى على الابواب . ووجدتنى داخل عدد كبير من المكتبات ، تزدحم بالكتب الجديدة ، وتمثل كل الاتجاهات ، لا شيء يمكن أن يحجب عن الشعب . وتعرض دور السينما افلاما ذات دلالة واضحة ، فلاول مرة يشاهد البرتغاليون فيلم « الدكتاتور العظيم » لشارلى شابلن ، وكل ماكان بالامس ممنوعا اصبح اليوم ممكنا . وأمام السينما التى تعرض « آخر تانجو فى باريس » يقف طابور طويل ، معظمه من الاسبان ، قدموا من مدن الحدود ، من بطليوس أو ولبة أو بونتيفدرا ، جاءوا يقضون نهاية الاسبوع ، ويستمتعون هنا بما لا تسمح لهم به الرقابة هناك .

ورأيت بسطاء الناس وفقراءهم ، واعتدت أن القاهم فى ميدان بدرو الكبير ، وفى النزل الذى اعيش فيه ، والمطعم الذى أتردد عليه ، لم يتغير فى حياتهم المادية شيء ، ولربما أصبحت اقسى قليلا ، ولكن وجوههم تنضح أمنا ، ونظراتهم تشع أملا . ورأيت الاطفال فقراء ومهملين ، يعبثون بالنوافير ، ويلعبون فى الحدائق ، كأنهم السعادة نفسها . ان دم الحياة يتدفق مع الحرية قويا وحارا ، وعبر كل شرايين المدينة . ولست أدرى ، لم اثار فى منظر الاطفال شيئا من الخوف ، وردنى بقوة الى أحداث شيلى ، فداخلنى شعور غريب بأن شيئا مشابها يمكن أن يجعل ازدهار الربيع هنا قصيرا ، او يحيله الى جحيم ، ربما لان بيتا من الشعر قاله بابلو نيرودا شاعر شيلى العظيم ، ثبت فى ذاكرتى ، لا يريد أن يأخذ طريقه الى عالم النسيان ، حين نقلوا اليه ، على فراش الموت ، فى السبعين من عمره ، وحيدا بلا اطفال ، ان الفاشيين العسكريين اطبقوا على النظام الاشتراكى فى وطنه ، وان صديقه سلفادور الليندى استشهد قابضا على مدفعه ، امام قصر الجمهورية يدافع عن الشرعيه الدستورية ، يومها قال نيرودا : ياالضيعة أطفال شيلى ، من أين لهم باللبن بعد اليوم !

ترى هل سيتركون النظام الجديد فى لشبونة يقدم اللبن لاطفال البرتغاليين ؟



محـــور الصـــراع
فى « الصـــحراء الأســـبانية »

نبيه الاصفهانى

فجأة بينما كان العالم يتابع باهتمام آخر تطورات أزمة الشرق الاوسط فى ضوء ما آلت اليه العلاقات البترولية والاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة والعالم العربى اثر استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون ، احتدم نزاع قديم العهد على أقصى الحدود الغربية للعالم العربى فى الجزء الصحراوى لساحل غرب افريقيا ، حيث يقع قطاع سمى « بالصحراء الاسبانية » .

ففى ١٢ يونيو ١٩٧٤ أعلنت الحكومة الاسبانية التى ما زالت حتى اليوم تفرض نفوذها على هذا « الاقليم الصحراوى » ـ عن عزمها على تنفيذ مشروع تضمن منح سكان الاقليم « الاستقلال الذاتى » . وكانت قبل ذلك بأيام ، قد أبلغت سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر فى مدريد هذه النية فجاء رد فعل الحكومة المغربية عنيفا ، اذ بادر الملك الحسن الثانى ، بالتصريح فى خطابه الذى ألقاه فى ٨ يوليو بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاده ، بأن المغرب لن يقبل « قيام دولة تابعة لاسبانيا فى الصحراء » . وكان هذا الموقف الذى عبر عنه المغرب ، بمثابة الشرارة التى أدت الى تصعيد النزاع القديم على نحو لم نشهده من قبل . فحتى هذا التاريخ ، كانت المحادثات الطويلة التى جرت بين الرباط ومدريد ، محاطة عادة بالكتمان ، وكان الجانبين حريصان على عدم تأزم العلاقات بينهما ، وعلى الالتزام بالطرق الدبلوماسية . ولكن يبدو هذه المرة أن تطور الخلاف حول الصحراء قد تخطى مرحلة التفاوض ، ليدخل مجال التصريحات النارية ، وان كان لا يخلو من امكانية التفاوض : فقد بادرت الحكومة المغربية ، بقيادة حملة منظمة على المسرح الدولى ، لعرض وجهة نظرها ، وللدفاع عن شرعية مطالبها الخاصة بالصحراء « المغربية » .

مرحلة الاستعمار (١٩٠٤ ـ ١٩٥٦)

أن تاريخ الصراع القائم الان حول الصحراء « الاسبانية » ، يروى أحداثا يرجع عهدها الى العصر الذهبى للاستعمار الاوروبى ، وان كانت أيضا ـ من وجهة النظر المغربية ـ جذورا تمتد الى فترة احتلال العرب للاندلس ، الذى دام ٥ قرون ، حيث كان الملك يوسف بن تاشفين يجمع فى هذا القطاع القبائل ، ليمد بها الدعم العسكرى العربى فى غرناطة .

ففى ١٨٨٢ فى الوقت الذى كانت الدول الاستعمارية الكبرى فى أوروبا تتبارى فى الحصول على أكبر قدر ممكن من المستعمرات ، بادرت أسبانيا باحتلال مجموعة صحراوية ، ضمت اقاليم طرفاية وايفنى والساقية الحمراء والوادى الذهبى (ريو دى أورو) .

ثم شهدت بداية هذا القرن ، تسابقا محموما بين فرنسا واسبانيا لفرض نفوذهما على المغرب ، وكان هو الجزء المتبقى الذى لم يستعمر بعد فى شمال افريقيا . وقد اسفر هذا التسابق بين الدولتين عن ابرام اتفاق سرى ، واصدار بيان مشترك فى ٤ يونيو ١٩٠٤ يحدد مناطق نفوذ كل منهما على الاراضى المغربية . وبالطبع آلت المجموعة الصحراوية الى أسبانيا . وفى ١٩١٢ كان المخطط الاستعمارى لاحتلال المغرب قد اسفر عن اتفاقية

عقدت فى ٢٧ يوليو بين فرنسا وأسبانيا ، تؤكد نفوذ الثانية ، على « المجموعة الصحراوية » • كما قسم المغرب الى منطقتين ، فحصلت فرنسا على الجزء الجنوبى • اما اسبانيا التى كانت قداحتلت منذ عهد بعيد مدينتى سبة (١٥٨٠) ومليلية (١٤٩٧) اللتين تطلان على البحر المتوسط ، فقد آل اليها الجزء الشمالى من المغرب والصحراء الغربية •

واذا حددنا « الممتلكات » التى حصلت عليها أسبانيا فى المغرب بمقتضى اتفاقيات بين الدول الاستعمارية الكبرى ، فاننا نجد أن هذه الدولة كانت تسيطر على معظم السواحل المغربية ، باستثناء الجزء الذى تختص به فرنسا • كذلك كانت تملك جذر كنارى فى مواجهة الصحراء ، وبالتالى كانت مدينة طنجة ، بحكم وضعها الدولى ، تعد المنفذ الوحيد الى المغرب بالنسبة للدول الاخرى • وكانت هذه من الاسباب التى دعت السلطات الفرنسية الى اقامة ميناء جديد فى الدار البيضاء ، ليتيح لها حرية التصدير والاستيراد عبر البحار ••

والملاحظ أيضا أنه مرت فترة طويلة ، قبل أن تحاول أسبانيا أن تنمى المجموعة الصحراوية التى كانت من نصيبها ، فاكتفت بان أقامت فى مدينتى « العيون » و « فيلاسيزنيروس » تحصينات عسكرية ، كانت بمثابة استكمال دفاعها عن جزر كنارى التى تقع فى مواجهتها • ولكنها فى ١٩٤٥ بدأت تهتم بالبحث عن الثروات التى تحتوى عليها صخور الصحراء • وقد أسفر التنقيب عن وجود طبقات من الفوسفات فى « الساقية الحمراء » وبهذا الاكتشاف اكتسب هذا الاقليم اهمية جديدة فى نظر الحكومة الاسبانية •

موقف المغرب ومبدأ التفاوض الثنائى

وفى عام ١٩٥٦ عندما قاد « حزب الاستقلال » المفاوضات مع فرنسا وأسبانيا ، للحصول على الاستقلال ، كان حريصا على المطالبة بالصحراء ، كجزء لا يتجزأ من المغرب ، مستندا فى ذلك على حقوقه التاريخية • وجاء رد أسبانيا فى ابريل ١٩٥٦ فى البيان المشترك الاسبانى المغربى الموقع عليه والذى ورد فيه ان « الاتفاق الموقع عليه فى مدريد فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ لا يمكن ان يحكم مستقبل العلاقات الاسبانية المغربية » • وبموجب هذا البيان ، اعادت اسبانيا الى المغرب المنطقة التي كانت تحتلها فى الشمال ، باستثناء مدينتى سبطة مليليه • كما تضمن البيان اعترافا رسميا من قبل أسبانيا « باستقلال المغرب وبسيادته الكاملة على جميع اراضيه » • وقد رأى المغاربة أن هذا التعهد يشمل جميع الاراضى المغربية ، بما فيها الجزء الصحراوى • وعلى أساس هذا المفهوم ، التزم المغرب بالخط الدبلوماسى ، اذ رأى فيه الطريق السليم لاستعادة الاقليم الصحراوى ، واستكمال وحدة ترابه •

ولكن الجهود الثنائية التى بذلتها الحكومة المغربية لم تحقق سوى القليل من مطالبها الخاصة بالصحراء « الاسبانية » • فقد اخذت أسبانيا تماطل • وكان السبب فى ذلك يرجع اساسا الى اكتشاف الفوسفات فى باطن الارض الصحراوية • فقد بادرت منذ ١٩٤٥ الى احصاء الكميات الفوسفاتية فى اقليم الساقية الحمراء ، وكلفت بذلك شركة أسبانية تشرف عليها الحكومة وهى Empresa Nacional Minera del Sahara (ENMINSA) وقد ادت هذه المحاولات الى اكتشاف رواسب غنية من الفوسفات بالقرب من « ابو قراع » على بعد ٦٠ ميلا من الساحل الاطلنطى ، قدرت بحوالى ١٫٧٠٠ الف طن • كما قدر مجموع الاحتياطى من الفوسفات الذى يحتوى عليه اقليم « الساقية الحمراء » بحوالى ١٠٫٠٠٠ الف طن • كذلك كشفت عملية التنقيب عن وجود رواسب هامة من الحديد والبوتاس فى الارض الصحراوية • وبهذا اكتسبت الصحراء الاسبانية أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد الاسبانى •

وكانت أسبانيا قد بادرت فى عام ١٩٥٨ بضم « وادي الذهب » Rio de Oro و « الساقية الحمراء » فى شكل اقليم صحراوى ، جعلته جزءا من أسبانيا • وعندما عين لويز برانو وزيرا للصناعة الاسبانية ، كان حريصا أيضا على تنمية موارد الاقليم الصحراوى « الاسبانى » . ففى ٦ فبراير ١٩٦٠ أصدرت الحكومة الاسبانية قرارا حصلت بمقتضاه ٦ شركات أمريكية كبرى للبترول ، على حقوق امتياز للبحث واستغلال

الموارد البترولية فى الصحراء . وهذه الشركات هى : Cities Service, Richfield, Gulf Oil, Caltex, Philips, Atlantic Explorations.

وأخيرا فى ١٩٧٦ أجرت شركة ENMINSA محادثات مع شركات أجنبية ، للحصول على رؤوس أموال جديدة ، بهدف تنمية المنشئات الفوسفاتية التى أقامتها فى الاقليم الصحراوى . وقد بدأ العمل فى دعم مرفأ ميناء بالقرب من « العيون » التى جعلتها أسبانيا عاصمة للاقليم ، وكذلك فى شق طريق يمتد من « أبو قراع » حتى الميناء ، لضمان نقل المعدن الثمين الى الساحل . وأخيرا انشأت الشركة مصنعا جديدا لانتاج حامض الفوسفور بمدينة هوليفا Huelva جنوب شرق أسبانيا .

ولما كان استغلال انتاج الفوسفات فى « أبو قراع » قد بدأ فى نهاية الستينات ، فقد رأت أسبانيا أن تبذل محاولة لحسم مصير الاقليم ، على نحو يرضى مصالحها ، وذلك بالاتصال بالمسئولين المغاربة ، لاقناعهم بالمشاركة والتعاون فى استغلال هذه الموارد الجديدة ، من خلال مكتب الفوسفات المغربى Office Chérifien des Phosphates ، على شريطة أن يتخلى المغرب عن مطالبه الاقليمية على هذا الاقليم . ولكن رد الحكومة المغربية على هذا الاقتراح ، كان الرفض ، والتمسك باستعادة الاقليم .

موقف الامم المتحدة :

وقد تمثل النشاط الدبلوماسى المغربى أيضا ، عندما تبين فى الستينات ، تمسك أسبانيا بالصحراء ، وذلك عند عرض القضية أمام منظمة الامم المتحدة استنادا الى حق تقرير المصير وتصفية الاستعمار .

– ففى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ ، اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى دورتها العشرين ، القرار رقم ٢٠٧٢ الذى يدعو أسبانيا الى اتخاذ الخطوات اللازمة لتصفية الاستعمار من اقليمى ايفنى والصحراء الاسبانية . ولكن أسبانيا لم تلتزم بهذا القرار .

– وفى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ أصدرت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ، قرارا ثانيا [رقم ٢٢٢٩) يتضمن مطالبة أسبانيا باتخاذ « كافة الاجراءات اللازمة لتحرير اقليمى ايفنى والصحراء الاسبانية من السيطرة الاستعمارية . وللوصول الى هذا الهدف ، نص المشروع على اجراء مفاوضات حول هذه القضية ، تتناول موضوع السيادة فى هذين الاقليمين » .

– وفى سبتبر ١٩٦٧ عقد اجتماع للجنة الاربعة والعشرين التابعة للامم المتحدة (لجنة تصفية الاستعمار) أسفر عن صدور بيان ، تعبر فيه اللجنة المذكورة عن « أسفها لعدم تنفيذ أسبانيا ما تضمنه القرار الصادر عن الجمعية العامة فى ديسمبر ١٩٦٥ .

ولم تمضى أيام ، حتى قام وزير الخارجية المغربى (الدكتور محمد العراقى) بزيارة لمدريد ، واجرى محادثات مع وزير الخارجية الاسبانى حول تطبيق قرار الامم المتحدة ، أسفرت عن بيان مشترك صدر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٧ ولكنه لم يتضمن نتائج جديدة .

– وفى ١٥ ديسمبر ١٩٧١ أصدرت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى دورتها الثانية والعشرين ، قرارا جديدا حول ايفنى والصحراء الاسبانية . وطالب القرار السكرتير العام للمنظمة ، بتشكيل وفد خاص للقيام بزيارة استقصائية الى الصحراء . وكان أهم ما تضمنه القرار :

– الاعتراف لشعوب هذين الاقليمين بحقها فى تقرير الصير .

– مطالبة الحكومة الاسبانية باتخاذ الخطوات اللازمة مباشرة ، للتعجيل بتصفية الاستعمار عن اقليم ايفينى ، وذلك بالقيام بأتخاذ الاجراءات ، بمشاركة الحكومة المغربية ، لنقل السلطات وفقا لما جاء بالقرارات السابقة التى اتخذتها الجمعية العامة ، وبمراعاة مطالب السكان المحليين .

وقد تم اتفاق فى مدينة فاس بين الحكومتين المغربية والاسبانية فى ٤ يناير ١٩٦٩ حول اقليم ايفينى » .

وتم تبادل اجراءات التصديق عليه في الرباط في ١٣ مايو بعد أن صدق عليه البرلمان الاسباني (الكورتيس) في ٢٢ ابريل ، وبمقتضى هذا الاتفاق ، تم انسحاب اسبانيا من ايفنى ، ونقل السلطات الى الحكومة المغربية . وفي الوقت نفسه ، تم التوقيع على اتفاقية بين الحكومتين ، تناولت تنظيم الصيد البحري في المنطقة . والملاحظ أن اتفاقية فاس لاقت معارضة في المغرب ، فقد أخذ حزب الاستقلال يوجه انتقاداته للحكومة ، لعدم تمسكها بالانسحاب الاسباني عن اقليم الصحراء ، وكذا عن سبتة ومليلية .

التحرك الاقليمي العربي في السبعينات :

وحتى نهاية عام ١٩٧٠ ، كان المسئولون المغاربة مازالوا متمسكين بالخط الدبلوماسي الذي التزموا به منذ بداية الصراع . وان كانت العوامل التي استجدت في النزاع تتمثل في التوصيات التي أصدرتها منظمة الامم المتحدة ، والخاصة باجراء استفتاء حول تقرير المصير في الصحراء «الاسبانية» ، ولكنها ظلت دون تنفيذ . فنجد في فبراير ١٩٧٠ الملك الحسن الثاني يصرح لمراسل صحيفة « الموند » بأنه مازالت توجد امكانية في التوصل الى تسوية مع اسبانيا . ويضيف الملك قائلا : مادام أن تطبيق اجراءات الاستفتاء الخاص بتقرير المصير على سكان الصحراء الاسبانية ، يتوقف على ما ستتخذه أسبانيا ، اذ ان توصيات الجمعية العامة ليست لها قوة الزامية ، ما لم تنفذ الاجراءات الخاصة بالاستفتاء والتي قبلها المغرب ، فان « لدى المغرب الاستعداد لمحاولة تسوية هذه المشكلة مباشرة مع اسبانيا ، وعلى جميع المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاقليمية » .

أما الدوائر الرسمية الاسبانية ، فكانت تؤكد من ناحيتها أن اسبانيا لن تتخلى عن مسئولياتها الاساسية لصالح رخاء « الشعب الصحراوى » وان تحديد الوقت الذي سيجري فيه الاستفتاء من « اختصاصها وحدها » .

وفي ضوء هذه التصريحات ، يتبين موقف المغرب كالاتي : انه يطالب بالاستفتاء لاقرار حق تقرير المصير لسكان الصحراء ، ولكن على أساس انه سيسفر عن ضم الاقليم اليه . أما موقف اسبانيا فيتلخص في ارجاء موعد الاستفتاء ، لحين تهيئة الظروف التي ستجعل نتائجه لصالحها ، بحجة الدفاع عن " الشعب الصحراوي " .

وشهد بداية السبعينات ، تحركا اقليميا في شمال افريقيا ، يستهدف اقامة تعاون بين دول المغرب الثلاث لتنمية الاقتصادية المشتركة لموارد المنطقة . ثم يمتد هذا التحرك الى اشراك موريتانيا التي اعترف المغرب أخيرا بسيادتها الوطنية منذ سبتمبر ١٩٦٩ . وفي سبيل تحقيق هذا التعاون ، كان لابد من تسوية النزاع القائم بين الجزائر والمغرب حول الحدود الصحراوية بينهما . لهذا وقع رئيسا الدولتين في ٢٧ مايو ١٩٧٠ على اتفاقية تلمسان التي تعد مصالحة بين المغرب والجزائر بشأن الجنوب الصحراوي ولكن يلاحظ ايضا أن البيان المشترك الذي صدر عن الرئيسين قد جاء به : ان الحكومتين المغربية والجزائرية « لديهما العزم على تنسيق العمل في سبيل تحرير وضمان تصفية الاستعمار في مناطق (شمال افريقيا) المحتلة من قبل اسبانيا » .

ولم تمض شهور ، حتى تم توقيع اتفاقية اخرى في سبتمبر ١٩٧٠ ، وكانت هذه المرة بين المغرب وموريتانيا . وكان البيان المشترك الصادر اثر المحادثات التي جرت بين رئيسي الدولتين ، قد تضمن أيضا « عزم الدولتين في التعاون الوثيق للتعجيل بتحرير الصحراء التي تحتلها اسبانيا وفقا لقرارات الامم المتحدة » كذلك تضمن البيان المذكور « مساندة موريتانيا لحقوق المغرب على الممتلكات الاسبانية التي تقع على ساحل البحر المتوسط » وهذا يعني بالطبع مدينتي « سبطة » و « مليلية » .

وقد جاء هذا التحرك المغربي الاخير تجاه موريتانيا ، استكمالا لتحرك آخر بذلته الجزائر في نفس الاتجاه . ففي ٢٢ ـ ٢٣ مارس ١٩٦٧ تم لقاء بين الرئيسين « هوارى بومدين » و « مختار ولد داده » صدر على أثره بيان مشترك جاء فيه اتفاق الاثنين على « خص مشكلة مصير الصحراء الاسبانية باهتمام مشترك مماثل وخاص . وهذا

وعلى اعتراف ضمنى من جانب اسبانيا بحق الجزائر فى أن تبدى الرأى فيما يخص أى تسوية تحسم مصير الاقليم فى المستقبل وفقا للتحركات التقليدية للبدو التى تجرى بين الجزائر والصحراء الاسبانية ، وكذا ضمان نقل المعادن من جنوب الجزائر الى الصحراء الاسبانية على الساحل الاطلنطى لتصديرها الى الخارج فى المستقبل .

وفى ضوء هذه التطورات الجديدة اصبحت الحكومة الاسبانية تواجه الان ثلاثة أطراف ، تستهدف التعاون بينها فى تنمية مواردها ، ولكن لكل منها مطالب خاصة بالنسبة الى الصحراء الاسبانية · وكان رد فعل المسئولين الاسبان ، الالتزام بمبدأ الاستفتاء ولكن مع العمل على تهيئة الظروف الداخلية فى الاقليم الصحراوى ، بحيث تسفر نتائجه عن احداث صورة من المشاركة الاسبانية الصحراوية ، تربط مصير الاقليم باسبانيا ·

وقد اتخذ التحرك الاسبانى الشكل الاتى : فى ٤ ـ ٦ مايو ١٩٧٠ ، قام وزير الخارجية الاسبانى « لوبيز برافو » بزيارة الى الرباط حيث اجرى محادثات مع وزير الخارجية المغربى ، كما التقى بالملك الحسن الثانى ورئيس الوزارة المغربية · وخلال هذه اللقاءات كرر الوزير الاسبانى العرض باشراك المغرب فى موارد الصحراء ، مقابل تخليه عن مطالبه على الاقليم · وكان رد المسئولين المغاربة الرفض للمرة الثانية .

ثم جرى فى ٢٧ مايو ١٩٧٠ لقاء بين الملك الحسن الثانى والرئيس هوارى بومدين ، أسفر عن تاكيد الاثنين عن « نيتهما فى التعاون لضمان تحرير اقاليم شمال افريقيا التى تحتلها اسبانيا » · وقد جاء رد فعل الحكومة الاسبانية فى ٦ يونيو فى شكل بيان رسمى عبرت فيه عن رضاها لقرار هذين « الصديقين الحميمين لاسبانيا » على تسوية مسالة الحدود بينهما ، وعلى التوسع فى التعاون الاقتصادى « أما فيما يخص الاقاليم الاسبانية فى افريقيا ، فان الامم المتحدة قد حسمت هذا الموضوع » ··

واضاف البيان الرسمى : « ولا يسع الحكومة الاسبانية سوى المساندة والتأييد الحازم لما للصيغة الثابتة للبلدان التى يخصها تحقيق الجزائر والمغرب ، بان حق تقرير المصير لسكان الصحراء الاسبانية هو الحل الوحيد السليم » .

وفى ١١ يونيو اعلن فى الرباط أن مؤتمرا بين الرئيس هوارى بومدين والرئيس المختار ولد داده والملك الحسن الثانى ، سيعقد فى سبتمبر بمدينة نواديبو (موريتانيا) للتشاور بشان الصحراء الاسبانية . ولم يمض أسبوع على هذا الاعلان ، حتى قامت اضطرابات فى مدينة « العيون » حيث اطلقت قوات الامن الاسبانية النار على السكان الذين كانوا قد قاموا بمظاهرات .

ومضت السلطات الاسبانية فى محاولتها لاستمالة سكان الصحراء اليها · ففى ٧ يوليو قام وزير الاسكان الاسبانى بزيارة الاقليم ، والقى كلمة اكد فيها « عزم اسبانيا على الدفاع عن حقوق السكان المحليين » واسترسل قائلا : « اذا كان الشعب الصحراوى يرغب فى الابقاء على الروابط بينه وبين اسبانيا ·· فان اسبانيا لن تتخلى عنه » .. وانه « يعرف جيدا ان السكان الصحراويين سيكون لهم نصيبهم الشرعى فى أى ثروة معدنية تكتشف فى الاقليم ·· وان الصحراء ملك للشعب الصحراوى ، وهو وحده القادر على تقرير مصيره ···· وان اسبانيا ستكون دائما بجانبكم » ·

ولمواجهة هذه المحاولات الاسبانية ، كان على المغرب ان يتخذ خطوة جديدة · فهو ملزم بمبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوى ، ولكنه يخشى التلاعب فى الاستفتاء . لهذا بعثت الحكومة المغربية بمذكرة الى السكرتير العام للامم المتحده يوثانت فى نهاية شهر يوليو تطالب فيها بالاشراف الفعلى للمنظمة على الاستفتاء المقرر · وقد اعتمدت الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والعشرين فى ديسمبر ١٩٧١ القرار رقم ٢٥٩١ الذى يدعو اسبانيا الى تحديد اقرب وقت لاجراء الاستفتاء تحت اشراف المنظمة ، كما يلزم اسبانيا بعودة المنفيين ومشاركتهم فى الادلاء بالرأى .

موقف منظمة الوحدة الافريقية :

وكان المغرب منذ ١٩٦٦ قد لجأ ايضا الى منظمة

الوحدة الافريقية ، باحثا عن دعم قارى لمطالبه فى الصحراء الاسبانية . ولكن المنظمة اكتفت ، عقب اجتماع عقده مجلس رؤساء الدول والحكومات باصدار قرار « يدعو الى تصفية الاستعمار الاسبانى فى المناطق التى تحتلها اسبانيا فى افريقيا » .

وعندما عقد مؤتمر وزراء الخارجية لدول المنظمة فى الرباط (المغرب) فى يونيو ١٩٧٢ ، اتخذ قرارا ثانيا فى ضوء التطورات التى استجدت على القضية ، دعا فيه اسبانيا الى تهيئة جو من الحرية والديموقراطية ، يمكن شعب هذا الاقليم من مزاولة حقه فى تقرير مصيره والاستقلال ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، وتنفيذ قرارات منظمة الامم المتحدة الخاصة بالاستفتاء بأسرع وقت ممكن .

وتشهد الاعوام الثلاثة الاخيرة ، تحركا على الصعيد الاقليمى فى شمال افريقيا ، لمواجهة المحاولات التى مضت فيها اسبانيا لربط مصير الاقليم بها . فنجد :

فى ٢١ ــ ٢٦ فبراير ١٩٧٢ يجرى الرئيس مختار ولد داده محادثات مع الرئيس هوارى بومدين ، ليعبر الاثنان عن تضامنهما مع حركات التحرير الافريقية ، ويطالبان بوضع حد للوضع الذى تحيا عليه « الصحراء المسماة بالاسبانية » .

فى ١٣ مارس ١٩٧٣ يبعث المغرب برسالة الى السكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة ، متهما فيها أسبانيا باتخاذ تحركات جديدة « لدعم سيطرتها » على الصحراء الاسبانية بهدف احداث « امر واقع » قد يكون له « عواقب خطيرة » .

فى ٢٣ ــ ٢٤ يوليو ١٩٧٣ يعقد لقاء بين رؤساء المغرب والجزائر وموريتانيا فى اجادير ، لمناقشة موضوع تصفية الاستعمار فى الصحراء الاسبانية ، ولتنسيق وجهات النظر الثلاث فى شكل « خطة عمل مشتركة » . ولكن الاجتماع لا يسفر عن أى خطة عمل جديدة ، اذ يكتفى رؤساء الدول الثلاثة « بتأكيد التزامها الحازم بمبدأ حق تقرير المصير ، وبنيتها فى ان يمارس هذا الحق على نحو يضمن لسكان الصحراء التعبير الحر لارادتهم ، وفقا لقرارات الامم المتحدة » .

تلخيص الموقف الحالى

فى ضوء جميع هذه التطورات ، يمكننا تلخيص الموقف فى الصحراء الاسبانية كما بدا فى يوليو الماضى ، عندما تأزمت الاوضاع بين المغرب وأسبانيا . هناك أربع دول تتطلع الى الاقليم ، ولكل واحدة منها مطلب خاص بها :

١ ــ أسبانيا ، ترغم فى ربط مصير الاقليم بها ، وتلجأ فى ذلك الى تطويع حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره ، وفقا لمصالحها الاقتصاديه . وتحت يدها اليوم ورقة تلوح بها ، وهى « الدستور الصحراوى » الذى وضعه الجنرال فرانكو . وبمقتضاه تمنح سكان الصحراء « الاصليين » سلطات خاصة بالشئون الداخلية ، مع احتفاظ أسبانيا بحق ضمان سلامة الاراضى الصحراوية وتمثيلها على الصعيد الدولى ، والدفاع عنها . كذلك تقرر أن يجرى الاستفتاء فى منتصف عام ١٩٧٥ .

٢ ــ المغرب ، يطالب باسترجاع الاقليم ، ويلجأ الى حق تقرير المصير للشعب الصحراوى ، لاجبار أسبانيا على الانسحاب منه ، وبالتالى يطالب بأن يشمل الاستفتاء السكان الذين نفتهم السلطات الاسبانية ، وهم يقيمون فى المغرب . كذلك يخشى المغرب المنافسة الاقتصادية التى يشكلها الاقليم ، بعد أن تم اكتشاف هذه الكميات الهائلة من الفوسفات . وأخيرا بالرغم من التصريحات الملتهبة والتهديدات التى صدرت عن المسئولين المغاربة ، فان المغرب لم يتخل عن الخط الدبلوماسى الثنائى ، والتفاوض بشأن الاقليم مع أسبانيا .

٣ ــ موريتانيا ، ولديها مطالب على الاقليم ، وهى مطالب مستوحاة من تشابه العادات والتقاليد بين سكان الاقليم والشعب الموريتانى . ولكن امام الضغوط المغربية . وفى نظير الاعتراف المغربى بسيادتها ، تخلت موريتانيا عن هذه المطالب ، وان كانت تفضل قيام دولة مستقلة فى الاقليم ، على انضمامه الى المغرب .

٤ — الجزائر، تنظر الى الاقليم نظرة اقتصادية • فهى ترغب فى ضمان نقل انتاجها من الحديد المستخرج من الجنوب الصحراوى (غارة جبيلات) الى الساحل الاطلنطى، وترى فى اقامة دولة صحراوية مستقلة، ضمانا أكبر للتعامل من المغرب، اذ تجرى بين الدولتين منافسة لتولى زعامة المغرب العربى • لذلك تناصر الجزائر مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوى، تمشيا مع تأييدها لكل حركة تحررية تجرى فى القارة الافريقية، بل وفى العالم الثالث، حيث تتطلع الجزائر الى القيام بدور قيادى •

هذا هو موقف الدول الاربع المعنية مباشرة بقضية الصحراء الاسبانية • ونجد أيضا فى دائرة أوسع :

— منظمة دول الجامعة العربية، التى اعتبرت منذ عام ١٩٦٠ خلال جلساتها بمدينة شتورا (لبنان) الصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب •

— جامعة الدول الاسلامية، وهى تضم اليوم ٣٨ دولة، وقد عقدت مؤتمرا لها اخيرا فى ١٩ يوليو ١٩٧٤ فى كوالالمبور، اسفر عن تفويض السيد محمد حسن التهامى أمين الجامعة، ليبلغ الحكومة الاسبانية بأن الصحراء بلد اسلامى • وانه جزء من المغرب، يجب رجوعه الى الوطن الام •

— منظمة الوحدة الافريقية، وهى تركز على حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره • دون التورط فى متاهات مطالب الدول الافريقية المعنية مباشرة بالنزاع •

— منظمة الامم المتحدة، وهى من خلال لجنة تصفية الاستعمار والجمعية العامة، تنادى بحق تقرير المصير للشعب الصحراوى، وبتصفية الاستعمار الاسبانى •

هذا هو الاطار الاقليمى والدولى الذى يحيط بأزمة الصحراء الاسبانية الاخيرة • بقى أن نعرف اين يقف منه سكان الاقليم الذين يملكون فى الواقع مفتاح القضية •

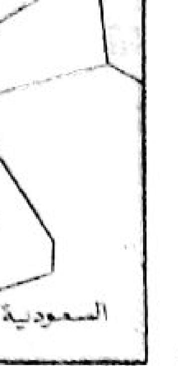
— فى ٢٠ مايو ١٩٧٣ أذاع صوت شعب الصحراء اول بيان « للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب » عن عمليات عسكرية تقوم بها الجبهة ضد الاحتلال الاسبانى ؟ وتطالب الجبهة باستقلال الاقليم فى شكل دولة ذات سيادة غير تابعة لا للمغرب ولا لموريتانيا •

— فى ٢٥ — ٣١ اغسطس ١٩٧٤ عقدت الجبهة مؤتمرها الثانى، وحددت خلاله برنامج العمل الوطنى والاستراتيجية على المدى البعيد، وكذا موقفها السياسى مما يجرى فى الصحراء • وهى تعتبر « مشروع الاستقلال الذاتى الداخلى » الذى وضعته اسبانيا، مؤامرة استعمارية لاستمرار السيطرة الاسبانية على خيرات الاقليم • كما ترفض « مؤامرة الاستفتاء » فى جوهرها، وتنادى الشعب الى تقرير مصيره عن طرق الكفاح المسلح، وقيادة حرب شعبية ضد المستعمر • وتعلق قبولها للاستفتاء على شروط أهمها : انسحاب السلطات الاسبانية كلية من الاقليم، وعدم تدخل أى جبهة اجنبية، وعودة اللاجئين الصحراويين، وخروج المستوطنين الاجانب من المنطقة • وهنا فقط يمكن للامم المتحدة والجامعة العربية الاشراف على الاستفتاء الذى يجب ان يؤدى الى الاستقلال التام •

— ومن جهة اخرى، يوجد بين صفوف سكان الاقليم المتنازع عليه من انساق فى تيار الدعاية الاسبانية، وهم الذين تعتمد عليهم اسبانيا لاضفاء شرعية على نفوذها فى الاقليم

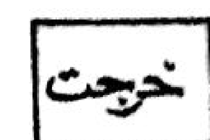
— وأخيرا هناك لاجئون يقيمون فى المغرب، وهم يؤيدون موقف هذه الدولة، ويطالبون بضم الاقليم الى المملكة الشريفية •

وفى ضوء جميع هذه الانقسامات والخلافات ؟ تأتى التساؤلات الاخيرة : ماذا سيكون مصير الشعب الصحراوى فى عام ١٩٧٥ ؟ هل سيكتفى بالاستفتاء الذى تريد اسبانيا اجراءه فى منتصف ذلك العام، وهو يمنح السكان حكما ذاتيا داخليا ؟ ولكنه يربط مصير الاقليم بأسبانيا، أم سيشن حربا شعبية مسلحة لاستكمال سيادته الوطنية وماذا سيكون تحرك المغرب فى المستقبل ؟ وكيف سينعكس هذا الموقف على العلاقات الاقليمية بين دول المغرب العربى ؟ والجامعة العربية ؟ان قضية الشرق الاوسط هى التى تحتل اليوم محل الصدارة فى اهتمامات جميع هذه الدول، ولكن ماذا سيكون الأمر فى المستقبل ؟



الاستقطاب الاسرائيلى لليهود السوفييت

أحمد يوسف أحمد



من واشنطن فى الثامن من سبتمبر الماضى ، أنباء عن قرب اجراء مفاوضات وصفت بأنها هامة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، للتوصل الى اتفاق تلتزم بمقتضاه الحكومة السوفييتية ، باباحة هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، وقيل أن هذا الاتفاق سيسمح بهجرة أكثر من ٦٠ الف يهودى سوفيتى ، وأنه من المتوقع أن يتم التوصل اليه خلال اسابيع قليلة ، مقابل أن تمنح الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتى حق الدولة الاولى بالرعاية · وبعد أكثر من شهر بقليل ، خرجت الانباء مرة أخرى من العاصمة الامريكية فى ١٨ أكتوبر الماضى تتحدث عن التوصل الى مثل هذا الاتفاق ، الا أن السفير السوفييتى فى باريس كذب هذه الانباء فى السادس والعشرين من نفس الشهر ، وعادت وكالة نوفوستى فأكدت هذا التكذيب فى الخامس من نوفمبر الماضى ، واعاد هذا كله طرح هذه المسألة ذات الاهمية البالغة لكافة أطراف صراع الشرق الاوسط : هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ·

الجذور الاولى للمشكلة :

ورث الحكم السوفييتى مشكلة يهودية بالغة التعقيد ، اذ عانى اليهود فى روسيا القيصرية من اضطهاد حاد ، لا يعنينا الان ما اذا كان قد ترتب كرد فعل « لسلوك يهودى تقليدى » فى مواجهة أى مجتمع يعيشون فيه ، أم كنتيجة للنظام القيصرى الذى عانى الجميع من مساوئه · المهم أن هذا الاضطهاد قد وجد ، وأنه خلق مسألة يهودية فى روسيا القيصرية فرضت نفسها على كل حركات الرفض داخلها ، خاصة وأن عدد اليهود فى روسيا القيصرية قد بلغ وفقا لتعداد ١٨٩٧ خمسة ملايين و ١٧٥ ألف ، كما أن معدل مشاركتهم فى الحركات السياسية ـ نتيجة لهذا الاضطهاد ـ كان مرتفعا ·

وفى ظل هذا الاضطهاد ، وضعت بذور المشكلة التى نبحثها الان ، اذ لعب اليهود من روسيا القيصرية ـ بسبب اضطهادهم ـ دورا هاما فى عمليات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، فقد تألفت منهم موجتا الهجرة الاولى من ١٨٨٢ ـ ١٩٠٣ والثانية من ١٩٠٤ ـ ١٩١٤ بصفة أساسية ، وكان عددهم فى الموجة الاولى يتراوح بين ٢ و ٣ آلاف ، وفى الثانية بين ٣٥ و ٤٠ ألف ·

وبوصول البلاشفة الى السلطة فى ١٩١٧ ، وبدء تطبيق تعاليم الماركسية ـ اللينينية واقامة النظام السوفييتى ، بدأ بالتالى تطبيق الحل الماركسى ـ اللينينى للمسألة اليهودية ، والمبنى على النظر اليها كجزء من المسألة الاجتماعية العامة ، يحل باقامة النظام الاشتراكى المتضمن تطبيق مبدأ المساواة تطبيقا كاملا ، ومع ذلك فقد عانى اليهود فى بداية الحكم السوفييتى نتيجة الحرب الاهلية التى طابق فيها أعداء البلاشفة بين اليهود والبلاشفة ، بالنظر الى النسبة العالية للمشاركة اليهودية فى الثورة البلشفية ، والى المكاسب التى حصل عليها اليهود بعد نجاح الثورة ، وزاد من مصاعب اليهود ، أن عمليات التدخل الخارجى ضد الثورة قد تركزت فى مناطق ذات كثافة

يهودية ، وقد نتجت عن هذه المصاعب الجديدة ، أولى موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين فى ظل النظام السوفييتى ، اذ يقدر عدد اليهود الذين هاجروا الى فلسطين فى موجة الهجرة الثالثة (١٩١٩ - ١٩٢٣) بـ ١٥٫٨٠٠ .

والواقع أن المتتبع للتجربة السوفييتية فى حل المسألة اليهودية ، قد يتولد لديه انطباع سريع بأنها صادفت على الدوام ظروفا خاصة ، مما ساعد على استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين ، حتى نشأة دولة اسرائيل • واذا تركنا هذا الانطباع العام الى محاولة للتحليل ، فسنجد أنه بالاضافة الى ما عاناه اليهود من اعداء البلاشفة ومن التدخل الخارجى ، فقد عانوا ايضا - بالرغم من المساواة السياسية - من التطبيق الاشتراكى ذاته ، بالنظر الى بنيتهم الخاصة ، فقد غلب أصحاب الاعمال الخاصة التجارية والصناعية على تركيب البنية اليهودية ، بينما قلت نسبة العمال ، وندر وجود الفلاحين بينهم ، وهكذا عندما الغيت الاعمال الخاصة ، فقد معظم اليهود موارد رزقهم بصورة مفاجئة ، وبدون فترة انتقال تتيح لهم الفرصة لايجاد أعمال جديدة يعيشون منها •

وبالرغم من الاجراءات الخاصة التى اتخذتها الحكومة السوفييتية لحل هذه المشكلة الجديدة ، كتخصيص نسبة معينة من اماكن العمل فى المشروعات الصناعية لليهود ، وتشجيع اتجاههم الى الزراعة ، الا أن السياسة الاقتصادية الجديدة التى دشنت فى مارس ١٩٢١ غيرت الموقف الى حد كبير ، فقد سارع اليهود الى الاستفادة منها ، بل كانوا هم المستفيدين الرئيسيين منها ، فعاد كثيرون منهم الى تجارتهم الصغيرة ، وحرفهم اليدوية ، وصناعاتهم الصغيرة • وتحسنت احوالهم الاقتصادية تحسنا كبيرا ، غير انه ابتداء من سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ بدأت الحكومة تتخذ اجراءات معينة للحد من نمو الطبقة المستفيدة بهذه السياسة ، وبعد انتهاء فترة هذه السياسة فى ١٩٢٨ ، والانتقال الى مرحلة البناء الاشتراكى الايجابى • صودرت اموال رجال السياسة الاقتصادية الجديدة (اى أفراد الطبقة التى أثرت من ورائها) . ومن الطبيعى أنه كما كان اليهود هم المنتفعين الرئيسيين من هذه السياسة ، كانوا ايضا هم أكثر من قاسى فى نهايتها •

ويمكن القول بأن المسألة اليهودية بصورتها الجديدة هذه فى ظل النظام السوفييتى ، بدأت تعرف طريقها الى الحل مع بدء الخطة الخمسية الاولى فى ١٩٢٨ حيث تطلبت هذه الخطة قدرا كبيرا من القوة البشرية ، وأنه مع منتصف الثلاثينات ، كانت البطالة بين اليهود من الناحية العملية قد انتهت ، الا أن المجتمع السوفييتى منذ ذلك التاريخ (أواسط الثلاثينات تقريبا) وحتى وفاة ستالين ، مر بفترة من الحكم المطلق ، عانى فيها الشعب السوفييتى من مصاعب معينة ، وكان اليهود بين من عانوا منها ، وان حدث تركيز كبير لاسباب معروفة حول معاناتهم هم بالذات ، كذلك صادفت التجربة السوفييتية لدمج اليهود مشكلة أخرى مع بداية الحرب العالمية الثانية ، وقد كانت لهذه الحرب آثار ايجابية على عملية الدمج هذه ، نتيجة لنزوح اليهود من المناطق الغربية فى الاتحاد السوفييتى الى الداخل فرارا من أمام الغزو النازى ، الامر الذى عمل على التعجيل بعملية ذوبانهم ، وكذلك نتيجة لوحدة المجتمع السوفييتى فى مواجهة العدو المشترك • الا أنه على الرغم من ذلك ، يقال ان يهود المناطق التى ضمت الى الاتحاد السوفييتى بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بوقت قصير ، ويقدر عددهم بحوالى ٢ مليون (بما فيهم كثير من اللاجئين من بولندا التى سيطر عليها النازى) ، كانوا يضمون جماعات محافظة متضامنة ، عاشت حياة يهودية كاملة تضرب بجذورها فى التقاليد العبرية ، وأن هذه الجماعات ، وقد أصبحت متصلة بالمراكز اليهودية فى الاتحاد السوفيتى ، قد مارست نفوذا معوقا على عملية تذويب اليهود ، كذلك يقال ان طبيعة العدو (النازى) الذى واجهه السوفييت فى الحرب العالمية الثانية ، قد ساعد على تنبيه الاحساس بالذاتية اليهودية المعادية للفاشية بعد نشوب الحرب بوقت قصير •

وما كادت الحرب تضع أوزارها ، حتى تكامل مشروع انشاء الدولة اليهودية فى فلسطين ، وصدور القرار بتقسيم فلسطين فى ١٩٤٧ ، وقامت دولة اسرائيل فى ١٩٤٨ بالفعل لتعمل كعنصر طارد

لليهود من المجتمع السوفيتي ، خاصة وان الموقف الايجابي السوفييتي منها في البداية ، قد أعطى اليهود السوفييت مبررا للتعاطف مع الدولـــة الناشئة •

وهكذا فان التجربة السوفيتية في حل المسالة اليهـودية ، بالرغـم من نجاحها العـام ، واجهت ظروفا صعبة وغير عادية في كافة مراحلها ، الامر الذي يمكن على ضوئه فهم استمرار الهجرة من الاتحاد السوفيتي الى فلسطين قبل ١٩٤٨ ، فقد قدر عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي الى فلسطين ، فيما يسمى بموجة الهجرة الرابعة (١٩٢٤ ـ ١٩٣١) بـ ١٥٫٠٠٠ وفيما يسمى بـــالوجة الخـــامسة (١٩٣٢ ـ ١٩٣٨) بـ ١٦٫٠٠٠ ، وليست هناك أرقام محددة عن الهجرة في فترة الحرب العالمية الثانية ، وحتى نشأة دولة اسرائيل ، وان كان احد المصادر قد اشار الى هجرة أكثر من ألفي يهودي ، معظمهم اعضاء في الحركات الصهيونية من المناطق التي ضـمها الاتحاد السوفيتي في الحرب الثانية (وبالذات ليتوانيا) الى فلسطين ، وعموما يقدر عدد الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتي الى فلسطين في الفترة من ١٩١٩ ـ ١٥ مايو ١٩٤٨ بـ ٥٢٫٢٥٠ بنسبة ١٢٫٣ في المائة من مجموع المهاجرين البالغ عددهم ٤٥٢٫١٥٨ •

الســوفييت وتقييــد الهجـــرة الـى اسرائيـــل [١٩٤٨ ـ ١٩٦٩]

بنشأة دولة اسرائيل ، لم تعد مسألة الهجرة مجرد تعزيز لامل اقامة الدولة اليهودية بـل أصبحت عاملا فعالا في بقاء كيانها ذاته ، وكان من الطبيعي أن تنظر الحكومة الاسرائيلية بنهم الى اليهود السوفييت ، باعتبار وزنهم الكمي (حوالى ٣ ملايين في ذلك الوقت) الامر الذي لم يجعل الحكومة الاسرائيلية تتردد طويلا في اثارة مسألة هجرة اليهود السوفييت مع الحكومة السوفيتية رسميا ، وربما شجع الاسرائيليين على ذلك ، أن المندوب السوفييتي في مجلس الامن قد عارض في ١٩ مارس ١٩٤٨ جزءا من تقرير عرضه المندوب الامريكي كان ينص على أن استمرار التسلل الى فلسطين ارضا وبحرا من قبل مجموعات أو أفراد بغرض المشاركة في العنف ، سوف يزيد من تفاقم الموقف ، وقد اعتبر المندوب السوفييتي ان الخطر ناجم عن التسلل أرضا وليس بحرا ، ومن ثم فان مساواة التسلل من الارض بالتسلل من البحر ، يحرم ذلك الجزء من التقرير اى معنى • وفي ١٦ ابريل من نفس السنة اهتم المندوب السوفييتي أيضا في مجلس الامن ، بان يبرز ضمن تعليقه على مشروع قرار كولومبي ، موقفا من مسالة الهجرة اليهودية بقوله أن الفقرة ١ (ب) و ٣ من المشروع لم تأخذ في حسبانها الحقوق المشروعة لليهود ، وبنوع خاص فيما يتعلق بمسالة الهجرة ، وكانت الفقرة ١ (ب) تنص على الامتناع عن جلب مجموعات أو أفراد مسلحين أو قادرين على حمل السلاح الى فلسطين ، أيا كان أصلهم • وعن مساعدة أوتشجيع دخول فلسطين من قبل هذه المجموعات أو هؤلاء الافراد ، كما كانت الفقرة ٣ تدعو كل الحكومات ، وبصفة خاصة حكومات البلاد الجاورة لفلسطين ، الى اتخاذ كل الخطوات التى من شأنها المساعدة في تنفيذ الفقـرة ١ [ب] •

بدا اذن أن الاتحاد السوفييتي يؤيد هجرة اليهود الى فلسطين ، بل ويحرص على ألا يرى أى قيد دولي عليها ، الا أن هذا الموقف كان مقصورا فقط على اليهود غير السوفييت • ولذلك لم يكن مصادفة أنه بعد أن أثارت جولدا مائير (رئيسة البعثة الدبلوماسية الاسرائيلية في مـوسكو وقتذاك) في ١٦ سبتمبر ١٩٤٨ في أول اجتماع لها مع رئيس قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفييتية مسألة الهجرة ، ظهر في البرافدا في ٢١ سبتمبر ـ أى بعد خمسة أيام فقط ـ مقال كان من الواضح أن السوفييت قد ارادوا به ان يفهم كل من الاسرائيليين واليهود السوفييت أن ثمة فارقا بين تأييد اسرائيل ، وبين صهيونية اليهود السوفييت •

وهكذا بدأ السوفييت يعانون من أول تناقض في سياستهم المؤيدة لاسرائيل آنذاك ، وكاجراء عملي لمواجهة هذا التناقض ، فرضت القيود على هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل وكان من الواضح أن الاعتبارات الداخلية هى صاحبة اليد العليا في

تفسير هذا السلوك السوفيتي ، فقد كان التأييد السوفييتي لاسرائيل فى ذلك الوقت فى أوجه ، ولم يكن ثمة تفسير لهذا السلوك ، سوى أن تطلع قسم من اليهود السوفييت الى اسرائيل واسرائيل « الرأسمالية » بالذات ، طعن ولو غير مباشر للشرعية السوفيتية ، فهو يعنى أن الحل الماركسى - اللينينى لمسألتهم قد أخفق على الاقل بصورة نسبية ، الى الحد الذى يبحث معه هؤلاء عن خلاص فى اطار قومى صهيونى .

وظل التقييد السوفييتي للهجرة اليهودية سائدا منذ نشأة اسرائيل حتى عام ١٩٧٠ وساعدت على استمراريته ، مجموعة من الاحداث منها تدهور العلاقات السوفيتية الاسرائيلية الى حد قطع العلاقات فى ١٩٥٣ ، ونمو العلاقات العربية السوفييتية ابتداء من ١٩٥٥ بصفة خاصة ، وما صاحب ذلك من مواقف سوفيتية بالغة الحدة ضد اسرائيل كما فى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

وعلى الرغم مما كان يقال من أن ستالين بالذات كان يقف وراء السياسة المناهضة لليهود ، فان الانفراج الذى أصاب العلاقات السوفيتية الاسرائيلية بعد وفاته ، لم يؤد الى أى تغيير فى هذه السياسة ، وعندما أثار ايلياشيف رئيس البعثة الدبلوماسية الاسرائيلية فى أول مقابلة له مع جروميكو فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٣ بعد استئناف العلاقات - مسألة الهجرة - كان الرفض الذى تلقاه أكثر تصميما من أية مناسبة سابقة ، بل ان جروميكو قد عبر عن دهشته لاثارة مثل هذه المسألة قائلا : « ليس ثمة أساس لمناقشتها » كذلك ينسب لخروشتشيف أنه أجاب فى مايو ١٩٥٦ عن سؤال لاحد أعضاء وفد من الحزب الاشتراكى الفرنسى عن السماح لليهود بالذهاب الى اسرائيل سواء للزيارة أو الهجرة بقوله : « سوف أقول لك الحقيقة .. نحن لا نحبذ هذه الرحلات » ، ويستمر المصدر الذى ينقل هذه الرواية فى القول بأن شبيلوف قد تدخل لينفى وجود المشكلة أصلا ، الا أن خروشتشيف أردف قائلا : « على أية حال نحن لا نحبذ هذه الرحلات .. نحن ضدها » .

وفى ٣ ديسمبر ١٩٦٦ أعلن اليكسى كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتي فى خطاب القاه فى حفل تكريم أقيم له فى باريس ، أن اليهود القاطنين فى الاتحاد السوفييتي الذين يرغبون فى الانضمام الى أقاربهم القاطنين فى الخارج ، أحرار فى تصرفاتهم ، وان الحكومة السوفييتية ستعمل كل ما فى وسعها لمساعدتهم ، وعلى الرغم من أن هذا الخطاب لم يأت بشىء جديد - فالاتحاد السوفييتي لم يمانع أبدا منذ نشأة اسرائيل فى مثل هذه الهجرة التى تكون محدودة بطبيعتها ، الا أن مجرد اعلان هذا الموقف من قبل كوسيجين مثل املا للصهيونيين لدفع هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى على نطاق واسع ، وعلى أية حال ، فان الايام لم تمهل هذا الامل كثيرا اذ شنت اسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ حربها على مصر وسوريا والاردن ، وانتهت هذه الحرب بنتائجها المعروفة ، الامر الذى أدى بالاتحاد السوفيتى الى فرض حظر شامل تقريبا على هجرة يهوده الى اسرائيل .

وتواجه الباحث فى هذا الموضوع ، اذا أراد التعبير عن هذه السياسة السوفييتية المقيدة للهجرة فى الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٩ بصورة رقمية ، عقبات جمة ، تتعلق بالتضارب الواضح فى الارقام التى تتحدث عن هجرة اليهود السوفييت فى تلك الفترة ، مرة بلغة المئات ، ومرة أخرى بلغة الالاف ، ومرة ثالثة بلغة عشرات الالاف ، تبعا لكل مصدر ، وعلى أية حال ، فثمة تقدير معتدل يتوسط هذه التقديرات المتضاربة ، يستند الى أرقام وزارة الداخلية السوفيتية ، يشير الى أن عدد اليهود الذين هاجروا الى اسرائيل فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ الى نهاية ١٩٦٩ يقدر بحوالى عشرة آلاف ، اى بمعدل يقل عن خمسمائة مهاجر فى العام .

السوفييت بين شقى الرحى :

مع بداية السبعينات ، بدا أن سياسة السوفييت ازاء هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، قد لقيت نوعا من التغيير رآه بعضهم جذريا . ويتمثل هذا التغيير فى رفع القيود عن هذه الهجرة لارضاء الولايات المتحدة التى تشغل المجموعات الصهيونية فيها أماكن حساسة ، أو على الاقل بالقرب من مراكز صنع القرارات الهامة ، ولا بأس من أن يؤدى هذا الى « اغاظة »

الاصدقاء « الالداء » من العرب ، الذين لم يدركوا بعد قيمة الصداقة السوفييتيه · وبدا الاتحاد السوفييتي على هذا النحو ، فى صورة دولة لا تحكم سياستها الا مصلحتها المباشرة التى تركزت فى تدعيم الوفاق مع الولايات المتحدة ، واعطاء ذلك الامر أولوية مطلقة ، تسبق تدعيم العلاقات مع العرب ـ ناهيك عن الانتصار لهم ، ويثور السؤال على الفور عن وجه الحقيقة فى هذا كله ،على أن الامر الذى لا شك فيه ، أن كل من يتصدى لدراسة هذا الموضوع ، يشعر بصعوبة تقديم اجابة عن مثل هذا السؤال ، الا انها لا تبقى بعد مستحيلة ·

من الناحية الرسمية ، ورغم كل المبالغات حول السياسة السوفييتية المتعلقة بهجرة اليهود الى اسرائيل ، يمكن القول بأن سياسة تقييد هذه الهجرة قد استمرت على وجه العموم · ولمزيد من التوضيح ، يمكن القول بأن هذه السياسة فى الواقع قد وضعت موضع التطبيق الفعلى لاول مرة تقريبا ، ذلك أن السياسة السائدة قبل السبعينات ، كانت سياسة « منع » للهجرة تقريبا ، وكانت الاعداد المسموح لها بالهجرة هى الحد الادنى الذى يمكن السماح به انسانيا لتحقيق ما يسمى بعملية جمع الشتات · ويمكن أن نميز بين ثلاثة قيود فرضها الاتحاد السوفييتي على هجرة يهوده الى اسرائيل ، وان كان كل منها يبدو مرتبطا بالاخر الى حد بعيد ·

ويتعلق القيد الاول ، بأمن الاتحاد السوفييتي ذاته · وقد صرح كوسيجين فى كندا فى يونيو ١٩٧١ بأن كل يهودى يرغب فى الهجرة سوف تسمح له السلطات بذلك ، بشرط الا يكون فى تلك الهجرة ما يمس أمن البلاد أو مصالحها الاقتصادية ، وقد أكدت وزارة الداخلية السوفيتية نفس المعنى فى أغسطس ١٩٧٢ عندما صرح متحدث باسمها بأن الاتحاد السوفييتي يفرض قيودا على هجرة بعض نوعيات المواطنين الى اسرائيل ، من بينهم أولئك الذين ترتبط اعمالهم بمصالح الدولة ·

وأما القيد الثانى ، فيتعلق بدعم البلاد العربية فى صراعها مع اسرائيل · وفى اكتوبر ١٩٧١ ـ على سبيل المثال ـ صرح السفير السوفييتي فى باريس بأن الاتحاد السوفييتي لن يسمح للفنيين والعلماء بمغادرة البلاد ، مادامت ازمة الشرق الاوسط قائمة ، حتى لا يتمكنوا من تقديم العون للمجهود الحربى فى اسرائيل · ويبرر هذا الموقف بأن هجرة اليهود السوفييت ستقوى اسرائيل عسكريا ، لان بينهم عددا كبيرا من الفنيين والعلماء والخبراء والمطلعين على اسرار الدولة · وقد أكد كوسيجين نفس المعنى عندما أشار الى أن بلاده تفرض حظرا على هجرة العسكريين من اليهود السوفييت وذوى الكفايات العالية الى اسرائيل ، كذلك كان المتحدث باسم وزارة الداخلية السوفيتية قد ذكر فى اغسطس ١٩٧٢ بين المواطنين الممنوعين من الهجرة الى اسرائيل ، أولئك الذين تلقوا تدريبا عسكريا ·

ويتعلق القيد الثالث بالذين تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفييتي ، اذ أنه ابتداء من أغسطس ١٩٧٢ بدأت تخرج من الاتحاد السوفيتي أنباء عن رسوم باهظة بدأ فرضها على راغبى الهجرة الذين تلقوا تعليما جامعيا ، فبينما تبلغ الرسوم المعتادة ٩٠٠ روبل (حوالى ٤٥٠ جنيها استرلينيا) ، تراوحت الرسوم المضافة على المتعلمين تعليما عاليا بين ٤آلاف و١٤ الف روبل (٢٠٠٠ الى ٧٠٠٠ جنيه استرلينى) ، ويتوقف مقدارها بالضبط على السن والمستوى الاكاديمى ، وقدرت المصادر الغربية والصهيونية ، أن فرض مثل هذه الرسوم سوف يؤدى الى عرقلة سفر كثيرين ممن تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفييتي ، وبالذات صغار السن الذين لا يمكن تصور أن تصل مدخراتهم الى مثل هذه المبالغ · وقد دافع السوفييت عن حقهم فى فرض مثل هذه الضريبة ، بمجموعة من الحجج أهمها أن التعليم العالى فى الاتحاد السوفييتي ـ عكس البلاد الغربية ـ يمول كليا من الاعتمادات العامة ، ولذلك فان فرض هذه الرسوم يعد محاولة لمنع استنزاف الموارد السوفييتية العامة للخارج ، وأن الدولة ذات السيادة مخولة تماما ، بموجب القانون الدولى ، بأن تفرض القيود التى تعتبرها ضرورية على هجرة مواطنيها ، وذكر مصدر سوفييتي هنا على سبيل المثال ، أن فرض مثل هذه الرسوم يتسق مع توصية اليونسكو الصادرة فى ١٩٧٠ والمتعلقة

بالحد من هجرة العقول ، والتى دعت الاعضاء الى فرض القيود المناسبة ، للحيلولة دون هجرة العلماء والاخصائيين ·

الا أن الواقع العملى ، يعطى انطباعا بان هذه القيود لم تجد كثيرا فى الحد من هجرة اليهود السوفييت ، فبينما قدرت وزارة الداخلية السوفييتية الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتى الى اسرائيل ، منذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية عام ١٩٦٩ ، بحوالى عشرة آلاف ، هاجر فى عام ١٩٧٠ وحده طبقا لمصادر سوفيتية أيضا عشرة آلاف (وان اشارت هذه المصادر الى ان ثلثى هذا الرقم من المسنين والنساء) ، كذلك تشير كل التقديرات المتوفرة عن هجرة اليهود فى الاعوام التالية ، الى أنها تراوحت فى ١٩٧١ بين ١٢ و١٥ ألفا وفى ١٩٧٢ بين ٣٠ و ٣٢ ألفا ، والى أنها بلغت ٣٤٧٥٠ فى ١٧٩٣ وكان متوقعا لها أن تصل الى ٤٠ الفا فى العام الماضى وان كانت لا توجد تقديرات نهائية بهذا الصدد ·

وثمه تفسير سريع لهذا التناقض بين القول والعمل فى السياسة السوفييتية ، يلجأ اليه بعضهم ، وهو أن تأثير القيود السابق الاشارة اليها ، قد تضاءل الى حده الادنى ، بالنظر الى عاملين رئيسيين : فتور العلاقات العربية السوفييتية ، والضغط الامريكى ـ الصهيونى لالغاء هذه القيود ·

ولسنا بحاجة الى الحديث عن فتور العلاقات العربية ـ السوفييتية ، غير أن الضغط الامريكى ـ الصهيونى يحتاج منا الى بعض التوقف ، فمن المعروف أن الحملات الصهيونية الامريكية ضد السياسة السوفييتية المتعلقة بهجرة اليهود لم تتوقف ، وقد كان موضوع فرض رسوم مغادرة أكبر بالنسبة لراغبى الهجرة من الذين تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفييتى فرصة ذهبية كى تتحدث هذه الحملات عن نوع جديد من الرق الانسانى ، يمارسه الاتحاد السوفييتى · وبالفعل ما كادت أنباء الرسوم الجديدة تخرج من موسكو ، حتى بدأ الاعضاء المشهورون بتعاطفهم مع الصهيونية فى الكونجرس الامريكى ، يخططون لعقاب الاتحاد السوفييتى ، وهكذا وافق مجلس النواب الامريكى فى ٢٢ سبتمبر ١٩٧٢ على تعديل فى قانون المساعدات الخارجية ، يؤدى الى وقف التعامل التجارى مع الاتحاد السوفييتى ما دام أن اليهود السوفييت يجبرون على دفع مبالغ كبيرة مقابل السماح لهم بالهجرة · ومنذ ذلك الوقت ، أصبح موضوع اليهود السوفييت مادة ثابتة فى جدول أعمال أى لقاء سياسى سوفييتى ـ أمريكى ، وكان مفهوما أن الرسميين الامريكيين يحاولون اقناع الرسميين السوفييت ، بأن يراعوا الظروف الداخلية فى الولايات المتحدة · التى تهدد التعاون السوفييتى الامريكى ، اذا استمر الموقف السوفييتى بالنسبة لهجرة اليهود على ما هو عليه ، وان الرسميين السوفييت يصرون على أن مسألة داخلية كهذه ، لا يصح أن تكون موضوعا للتدخل والضغط · وبدا أن الحل الذى توصل اليه الطرفان هو ألا يتراجع السوفييت رسميا ، بينما يتغاضون من الناحية الفعلية ، عن تحصيل الرسوم الاضافية ·

اولا : يجب أن يكون مؤكدا أن السوفيت هم أول المتضررين من هجرة يهودهم الى اسرائيل ، وذلك بالنظر الى ما يمثله هذا من مساس بالشرعية السوفيتية على النحو الذى سبقت الاشارة اليه . واذا كان الامر كذلك، فلماذا سلك السوفيت هذا المسلك الاخير ؟ يمكن القول ، على ضوء المعلومات المتاحة ، ان ثمةنسبة قليلة من اليهود السوفيت من الطبيعى الا تكون قد اندمجت فى المجتمع السوفيتى . ولو حاولنا أن نقدر هذه النسبة كميا فسوف نجد أنها تتراوح بين ٥و١٠ فى المائة على اقصى تقدير عن اليهود السوفييت ، وجدير بالذكر ان نسبة الـ ١٠ فى المائة يفترض لصحتها ، تصديق الادعاءات الصهيونية الخاصة بقوائم انتظار من طالبى الهجرة من اليهود السوفييت يصل عدد المسجلين فيها الى ١٠٠ الف شخص . هذه النسبة وان كانت قليلة فى وزنها الكمى ، الا انها فى الغالب متطرفة فى اتجاهاتها السياسية الصهيونية او الغربية على أحسن الفروض ، وهى تثير متاعب للسلطة السوفيتية فى الداخل ، لعل ابرزها المتاعب الناجمة عن محاولة اختطاف طائرة ركاب سوفيتية فى يونيو ١٩٧٠ ، والقيام بدعايات مثيرة ومخربة ضد النظام السوفيتى فى الداخل

عموما . والاهم من ذلك أن القوى الصهيونية فى اسرائيل والولايات المتحده بالذات ، تلقفت هذه القضية وضخمتها لتجعل منها مشكلة كبرى . ويقول مصدر سوفيتى بهذا الشأن : « وكان لابد من موقف ينهى المشكلة ، ويقتلع من الجذور أسباب الحساسية حولها ، خاصة وان الاتحاد السوفيتى دولة متعددة القوميات ، ولا يحتمل ان تتفاقم مشاكل يمكن لاطراف معادية استغلالها لتغذية الضغائن بينها ، ولا شك ان علاج الموضوع على هذا النحو [اى عن طريق السماح بالهجره فى حدود معينة] قد أفاد فى الحد من تفاقم النزيف » . وواضح ان السوفييت بهذا المسلك ، قد قرروا ان أهون الضررين بالنسبة لهم ، ان يتخلصوا من هذه الفئة الصهيونية النزعات ، وأن فرضوا على ذلك القيود التى سبقت الاشارة اليها .

وثمة مسألة جديرة بالاعتبار وهى أن هناك فارقا كبيرا بين هذه السياسة التى اضطروا اليها بموجب اعتبارات عملية ، وبين السياسة السوفيتية تجاه الصهيونية واسرائيل ، فقد أكد السوفييت دائما . وبعد كل هذه التطورات ، على عدائهم للصهيونية ، وهو أمر موضع تصديق نظرا للعداء البالغ الحدة ، والضارب بجذوره الى أعماق التجربة السوفيتية بين الماركسية ـ والليبية وبين الصهيونية ، بل ان وجود هذه الفئة السابق الحديث عنها ، بين اليهود السوفييت ، قد فرض على السلطة السوفيتية أن تزيد من حملتها الداخلية المعادية للصهيونية الموجهة للشعب السوفيتى بعامة ، والى اليهود السوفيت بخاصة . وقد تحدث د . جمال العطيفى وكيل مجلس الشعب المصرى الحالى فى الاهرام القاهرية بتاريخ ٢٤ ـ ٢ ـ ١٩٧٢ عن كثير من المؤشرات المؤيدة لتصاعد مثل هذه الحملات الدعائية .

ثانيا : يجب أن يكون مؤكدا من ناحية أخرى ، ان المسلك السوفيتى ازاء هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، لم يقصد به ، ولا يمكن ان يقصد به فى أى يوم من الايام « أغاظة » العرب وعقابهم على ذنب يرى السوفييت انهم ارتكبوه فى حقهم . يؤكد ذلك المنطق العام السابق المتعلق بهذا المسلك السوفيتى والذى يرى أن السوفييت هم اول الاطراف تضررا من عمليات الهجره ويؤكده ايضا عدم وجود اى ارتباط بين سياسة الهجرة السوفيتيه ، وبين العلاقات العربية السوفيتية ، فقد كانت اكثر السنوات تشددا فى تقييد ـ بل منع ـ هجرة اليهود الى اسرائيل ، هى سنوات العلاقة الايجابية مع اسرائيل والعلاقات السيئة مع العرب ، كما بدات زيادة معدلات هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل فى عام ١٩٧٠ ، وهو عام لم يكن قد شهد بعد اى فتور فى العلاقات العربية السوفيتية . كذلك شهد شهر أغسطس ١٩٧٢ ـ أى بعد أقصى مظاهر التوتر فى العلاقات السوفيتية المصرية بأيام قليلة ـ أقوى محاولة سوفيتية لتقييد هجرة اليهود الى اسرائيل ، بفرض الرسوم الاضافية على راغبى الهجرة من المتعلمين تعليما عاليا . والاصح ـ بدلا من أن يقال ان المسلك السوفيتى يجىء « نكاية » فى العرب أو كرد فعل لافعالهم ـ أن يقال ان العلاقات الايجابية العربية السوفيتية ، يمكن أن تشكل وزنا مضافا لمصلحة تبنى سياسة بديلة للسياسة السوفيتية الحالية ، وهى السياسة التى كانت سائدة قبل ١٩٧٠ .

ثالثا : تبقى المسألة الاكثر صعوبة فى تحليلها ، وهى : هل حقيقة أن السوفييت فى سياستهم الحالية قد استجابوا لضغط أمريكى ـ صهيونى يهدد بحرمان الاتحاد السوفيتى من مزايا اقتصادية معينة ، فى حالة استمراره فى سياسة تقييد الهجرة ؟ يجب أن نسلم ، باديء ذى بدء ، بأن القادة السوفييت يؤمنون بوجود مصلحة سوفييتية فى تدعيم سياسة الوفاق الدولى مع الولايات المتحدة ، وهذا بديهى لمجرد انهم يتبعون هذه السياسة ، وأن سياستهم الحالية ازاء مسألة الهجرة ، تعنى أنهم قدروا أن الاضرار الناجمة عن تهديد الوفاق مع الولايات المتحدة نتيجة موقف القوى الصهيونية الامريكية ، تفوق الاضرار الناجمة عن تخفيف القيود عمليا على هجرة اليهود الى اسرائيل . وفى هذه الحسابات للمصالح ، كان من الممكن أن تلعب السياسة العربية دورا هاما ، الا أنه من المعروف أن فترة تصاعد الضغط الصهيونى الامريكى على الاتحاد السوفييتى ، كانت فترة توتر حاد فى العلاقات السوفييتية ـ العربية والمصرية بوجه خاص .

وجدير بالذكر ، أن السوفييت ، وان تيلسوا

مناقشة مسألة اليهود السوفييت مع الولايات المتحدة ، الا انهم تمسكوا بانكار أى اتفاق مع الولايات المتحدة ، ينظم مسألة الهجرة اليهودية . وقد ثار الحديث عن مثل هذه الاتفاقيات بصورة اساسية فى مرتين شهيرتين ، الاولى عندما قيل ان روكفلر محافظ نيويورك وقتذاك قد صرح فى اغسطس ١٩٧٢ فى مؤتمر صحفى فى القدس بأن الرئيس الامريكى قد اتفق مع الزعماء السوفييت فى لقاء القمة فى مايو ١٩٧٢ ، على السماح بهجره ٣٥ ألف يهودى سوفيتى كل سنة الى اسرائيل ، وفى هذه المرة نفى البيت الابيض وجود اتفاق كهذا ، وصرح روكفلر فيما بعد بأن تصريحاته قد حورت . وأما الثانية فكانت تلك التى اشير اليها فى مقدمة هذا التقرير ، وقد كذب السوفييت بشدة فى هذه المرة أيضا ، وجود اى اتفاق كما سبقت الاشارة . وجدير بالذكر هنا أيضا ، أن المصادر الامريكية نفسها ، لم تشر الى اكثر من وجود اتفاق بين البيت الابيض والكونجرس ، مبنى على تأكيدات أعطيت لكيسنجر خلال اجتماعه بالمسئولين السوفييت .

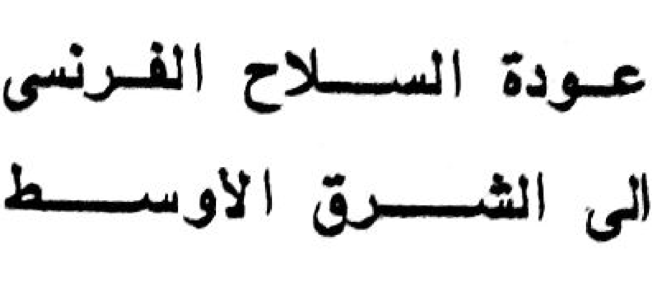
نحو طرح عربى للمشكلة :

يبقى دائما أن السوفييت وان كانوا « أول المتضررين » من الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، فان العرب هم « أكثر المتضررين » من ذلك ، فلا يخفى أن الضرر السوفييتى تمكن مواجهته بالعمل السياسى فى الداخل ، كما أن سياسة الوفاق قد تجىء للاتحاد السوفييتى من المزايا ما يبرر — على الاقل — تحمله لاثار هذا الضرر . اما العرب فان الضرر الذى يلحق بهم لا يواجه الا بالسلاح ، اذا سلمنا بالبديهية القائلة بأثر الدعم البشرى الخارجى على الكيان الاسرائيلى ، كما أنهم لم يروا من سياسة الوفاق الا ما اعتبروه تراخيا من الاتحاد السوفيتى فى تأييدهم .

والغريب بالنظر الى هذا ، أنه ليس ثمة تحرك عربى رسمى — معلن على الاقل — على درجة من الاهمية فى مواجهة هذه المسألة . ولا يمكن أن يفسر هذا بالرغبة فى تفادى الحساسية لان باقى مشاكل العلاقات السوفيتية العربية قد نوقش — فى مصر على سبيل المثال — بمنتهى الصراحة وعلى نحو علنى . ولعل زيارة بريجنيف للقاهرة المقرر لها ان تتم فى منتصف هذا الشهر — يناير ١٩٧٥ ثم الى بعض العواصم العربية الاخرى ، تكون فرصة اكثر من مناسبة لاثارة هذه المسألة ، لكن المهم ليس اثارة المشكلة ، وانما كيفية اثارتها .

ولو اننا اقتنعنا بأن جانبا كبيرا مما يصل الينا حول السياسة السوفيتية تجاه هجره اليهود الى اسرائيل ، يحوى مبالغات — مقصودة فى احيان كثيرة — لاسباب معروفة ، وبأن هذه السياسة لا يمكن ان تكون ، كما جاء فى التحليل السابق « نكايه » فى العرب ، نكون قد قطعنا نصف الطريق ، ويبقى نصفه الاخر متعلقا بقدرتنا على أن نشرح للسوفييت ، أن المكاسب المترتبة على العودة الى سياسة « تقييد الهجرة » الى حين حل ازمه الشرق الاوسط ، أرجح كفة من المكاسب المعلقة على صمت قوى الضغط الصهيونى الامريكى فى الولايات المتحدة ، خاصة واننا لن نستخدم فى هذا سوى الحجج السوفييتية : حق الدولة ذات السيادة فى فرض قيود على هجرة مواطنيها لاعتبارات تتعلق بأمنها . وتلك هى المشكلة : أن نثبت للسوفييت أنه على الاقل فى هذه المعركة التى نخوضها بالذات ، يرتبط الامن السوفييتى كل الارتباط بالامن العربى .

واذا عجزنا عن اقناع السوفييت بالدبلوماسية ، عن الامتناع عن عمل أقدمنا نحن عليه بصورة أوسع نطاقا بكثير فى الخمسينات ، فقد يتبقى لنا أن نذكر اننا كنا طرفا غير مباشر فى اذكاء الاحساس بالهوية اليهودية بين يهود الاتحاد السوفيتى ، حين أظهرت هزيمتنا فى ١٩٦٧ ، والظروف المحيطة بها اسرائيل بمظهر الدولة التى يشرف اى يهودى الانتماء اليها . ولعل هذا يفضى بنا الى الطريق الاخر المضمون : أن يرتفع الاداء العربى دائما فى المجال العسكرى وغير العسكرى الى المستوى الذى يساعد فى كشف الصورة الحقيقية لاسرائيل : دولة لا يمكن ان تغرى يهوديا اظلته الاشتراكية لاكثر من خمسين عاما ، بأن يخطف طائرة مهاجرا الى اسرائيل .



عودة السلاح الفرنسى الى الشرق الاوسط

فتحى عثمان



في الثامن والعشرين من اغسطس الماضي ، قرر الرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ويستان ، رفع الحظر الذى كان الرئيس الراحل ديجول قد فرضه على بيع الاسلحة لدول المواجهة فى الشرق الاوسط ، وهو ذلك القرار الذى صدر غداة نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ . وقد تضمن قرار رفع الحظر شرطا مؤداه ، ان فرنسا سوف تقدر اهمية كل طلب اجنبى على حدة .

والملاحظ ان هذا القرار كان متوقعا ، بعد ان كشف الرئيس انور السادات – فى ٦ اغسطس – عن وجود طائرات الميراج الليبية فى مصر ، ويجمع المعلقون السياسيون ، على ان الرئيس السادات لم يتصرف على هذا النحو لاحراج الحكومة الفرنسية ، بل انه ساعدها كثيرا على رفع الحظر ، بأن قدم لها المبرر لاتخاذ ذلك القرار .

لقدكان القرار الذى اتخذته فرنسا فى ٥ يونيو ١٩٦٧ بحظر ارسال الاسلحة الى دول الشرق الاوسط ، بمثابة الاجراء العملى الاول الذى قررته حكومة الجمهورية الخامسة ، لتأكيد موقفها الحيادى من الصراع العربى – الاسرائيلى . والمعروف ان هذا القرار كان فى البداية يشمل جميع الاسلحة ، ويوقف ارسالها الى جميع الدول المعنية بالصراع فى الشرق الاوسط . غير ان ثمة عوامل ادت بفرنسا الى أن تدخل التعديلات على هذا القرار ، ويمكن ايجاز تلك العوامل فيما يلى :

اولا : تدفق السلاح على الشرق الاوسط من الدول الاخرى ، واحتجاج شركات الاسلحة الفرنسية التى كانت تتطلع ، باحتياج شديد ، الى تصدير انتاجها والتوسع فيه ، وكانت النتيجة ان رأت الحكومة الفرنسيه ادخال تحديد فى تنفيذ قرار الحظر ، يفرق بين الاسلحة الدفاعيه الى يحق لكل دولة دون استثناء الحصول عليها منها ، وبين الاسلحه الهجومية التى ابقتها فرنسا خاضعة للحظر . وكانت لدى اسرائيل طلبات عديدة من المعدات العسكريه ، تسلمت جزءا منها ، فكان ان واصلت فرنسا تسليمها تلك المعدات ، باستثناء طائرات الميراج التى تعد فى طليعة الاسلحة الهجومية .

ثانيا : تأكد فرنسا من التفوق العسكرى الاسرائيلى فى المنطقة ، الامر الذى يرجع الفضل الاول فيه الى الاسلحة الفرنسية . لهذا اجرت تعديلا جديدا فى قرار الحظر الذى اصبح فى بداية ١٩٦٩ يشمل جميع الاسلحة والمعدات العسكرية التى تطلبها اسرائيل .

ثالثا : السياسة البترولية العربية التى شرعت فيها فرنسا ، وأولت فيها اهتماما بالغا بالدول العربية المنتجة للبترول ، وخاصه منها العراق وليبيا . فقد تقدمت العراق فى ٨ فبراير ١٩٦٨ بطلب الى فرنسا لشراء ٥٤ طائرة ميراج واسلحه أخرى . وحتى تلبى فرنسا طلب الحكومه العراقيه دون مناقضة موقفها الحيادى ، رأت ادخال تحديد جديد على قرار الحظر ، فاصبح الحظر يقتصر على « الدول التى اشتركت فى حرب ٥ يونيو » . وقد أتاح لها هذا التعديل ابرام صفقة ببيع الاسلحه مع العراق فى ١٠ ابريل ١٩٦٨ .

وقد أدى تطبيق قرار الحظر بتحديده الجديد ، الى اثارة قضية هامة ، وهى قضية صفقة الطائرات الميراج الخمسين التى تعاقدت اسرائيل على شرائها من شركة « داسو » منذ ١٩٦٦ ، وكانت عشية حرب يونيو ١٩٦٧ قد دفعت ما يقرب من ثلثى قيمتها . وعندما صدر قرار الحظر الفرنسى [٥ يونيو ١٩٦٧] ، كان رد الفعل بالنسبة لاسرائيل ، هو التمسك بالصفقة المبرمة مع شركة « داسو » ، وهكذا مضت اسرائيل فى تسديد باقى المبلغ الخاص بالخمسين طائرة . وفى الوقت نفسه نشطت الحكومة الاسرائيلية فى اتصالاتها بفرنسا ، بهدف اقناعها بالموافقة على تسليمها تلك الطائرات .

وفى منتصف عام ١٩٦٨ واجهت فرنسا ازمات عنيفة ، نتجت عن الخسائر الاقتصادية التى اسفرت عنها حركة تمرد العمال والطلبة فى مايو . فرأت اسرائيل ان تستغل الوضع الاقتصادى المتدهور فى فرنسا ، لكى تضغط عليها وتحصل على طائرات الميراج ، فوضعت الحكومة الفرنسية امام احد امرين : اما أن تسلمها الطائرات ، واما أن ترد المبالغ التى دفعتها اسرائيل ثمنا للصفقة ، فكان رد الحكومة الفرنسية التمسك بقرار الحظر ، مع رفض رد المبالغ المذكورة ، وكانت قيمتها تبلغ ١٦٠ مليون جنيه استرلينى .

وفى النصف الثانى من عام ١٩٦٩ استجدت عوامل نتج عنها تأزم جديد فى العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، وذلك من خلال تطبيق قرار الحظر . وكان اهمها التقارب الذى حدث بين فرنسا وليبيا خلال هذه الفترة ، فقد لقيت التغيرات التى حدثت فى نظام الحكم الليبى ، عندما قامت الثورة فى اول سبتمبر ١٩٦٩ ، اهتماما بالغا من فرنسا ، واتسم التحرك الدبلوماسى الفرنسى تجاه ليبيا ، منذ قيام الثورة ، بالتودد والمرونة معا . وفى بداية شهر ديسمبر ١٩٦٩ تقدمت حكومة الثورة فى ليبيا بطلب للحكومة الفرنسية لشراء ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز ميراج — ٥ وكذا ٥٠٠ دبابة ، فقررت الحكومة الفرنسية تلبية طلب ليبيا ، على أن يتم تسليم الطائرات على فترات تمتد فيما بين ١٩٧٠ — ١٩٧٤ . اما العامل الثانى الذى أسهم فى تأزم العلاقات الفرنسية الاسرائيلية من خلال تطبيق قرار الحظر ، فهو قيام اسرائيل بعملية تهريب الزوارق الخمسة الى كانت خاضعة لقرار الحظر من ميناء شيربورج ، وذلك فى ديسمبر ١٩٦٩ .

وفى نهاية عام ١٩٧١ كانت اسرائيل قد ادركت استحالة تغيير فى موقف فرنسا تجاهها ، فأخذت تطالب برد المبالغ التى دفعتها لصفقة طائرات الميراج . وعلى هذا الاساس جرت مفاوضات بين الحكومتين فى نهاية عام ١٩٧١ أسفرت عن توقيع اتفاقية ابرمت فى ١٥ فبراير ١٩٧٢ ، تضمنت أن تسدد الحكومة الفرنسية مبلغ ٣٨٠ مليون فرنك للحكومة الاسرائيلية . وهذا المبلغ يشمل ، بالاضافة الى المبالغ التى دفعتها اسرائيل [٢٩٠ مليون فرنك] الفوائد على هذه المبالغ .

تلك هى التطورات التى طرأت على الموقف الفرنسى من قضية بيع السلاح لدول الشرق الاوسط . فما هى الاسباب التى دعت الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان الى اعلان قراره برفع الحظر ؟ سؤال تصبح الاجابة عنه لازمة لتبين أبعاد ذلك القرار .

اسباب قرار رفع الحظر :

يمكن اجمال اهم الاسباب التى كانت وراء قرار رفع الحظر فى النقاط التالية :

أولا : يرى بعض المراقبين ، ان قرار رفع الحظر قد تم اتخاذه تمهيدا لتوسع فورى فى امدادات الاسلحة للدول العربية المتحاربة مع اسرائيل . ويدللون على ذلك بأن هناك بعض الاسباب الاقتصادية التى دفعت فرنسا الى دخول السباق القائم فى سوق تجارة السلاح فى العالم ، وعلى رأس تلك الاسباب : النظام الاقتصادى التكنولوجى القائم فى فرنسا ، وذلك نظرا لان باريس تأمل فى ان تستطيع عن طريق تلك الامدادات ، أن تتخطى العجز التجارى ، وان تعمل دائما على تحسين مستوى صناعتها ، فان انهاء الحظر سوف يتيح لصناعة الطائرات ان تسهم بصورة فعالة فى تخطى الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها فرنسا . وهذه الصناعة موجهة بصفة خاصة الى الاسواق الخارجية ، حيث تصدر فرنسا ٨٠ فى المائة من انتاجها من الطائرات . كذلك فان فرنسا التى تعتمد اعتمادها على البلاد المنتجة للبترول ؟ تحتاج لان تؤمن وارداتها منه ؛ بأن تبيع لهذه

الدول ما تريده . وقد رأينا خلال الجولة التى قام بها ميشيل جوبير فى عدد من البلاد العربية قبيل وفاة الرئيس بومبيدو ، ان الدول العربية تضع فى قوائم مشترياتها الدبابات والطائرات والعتاد الحربى ، الى جانب المصانع او المساعدات المطلوبة فى مجال التنمية .

ثانيا : كذلك فان اجراء عملية تنظيم لهذا القطاع – قطاع تجارة الاسلحة – دون وجود حظر على منطقة الشرق الاوسط ، يعنى بالنسبة لفرنسا فرصة مناسبة جدا لتدعيم ثقلها السياسى بصورة مباشرة وشاملة ، كما أن هذه العمليه التنظيمية تجاه حلف الاطلنطى ، لكى تصبح هى الممول الاساسى بالنسبة له ، انما تعنى تحريكا لبعض العلاقات فى صورة جديدة وحية بينها وبين دول الاطلنطى .

ثالثا : والواقع أيضا أن التصدير الضخم يخدم القدرة الدفاعية لفرنسا ، وذلك عن طريق توسيع قاعدة صناعتها ، اذن ، برفع مستواها الفنى ، واكثر من ذلك ، بزيادة أرباح مصانعها .

رابعا : كذلك يمكن القول بأن موردى السلاح كثيرون فى العالم ، وأن رفض دولة واحدة الاسهام فى السباق ، لا يمنع على الاطلاق من اندلاع الحرب ، وكان هذا هو المبرر الذى قدمته بعض القطاعات فى الرأى العام الفرنسى ، وأبرزته صحيفة « لوموند » الفرنسية بصورة خاصة .

خامسا : يرى بعض المراقبين أن الدبلوماسية الجديدة ، تود ان تخرج عن نطاق التطرف – فى رأيهم – الذى ساد خلال العشرين عاما الاخيرة . ففى أثناء حملة السويس ، وحتى عام ١٩٦٧ – وان كان ذلك بقدر أقل – كانت فرنسا تعتبر الصديقة المميزة لاسرائيل . وفى عام ١٩٦٧ أحدث الجنرال ديجول تغييرا جذريا فى هذا الشأن ، فقد كان ديجول يحرص كل الحرص على تفادى نشوب صراع فى الشرق الاوسط ، ولكن أيضا على استقطاب الصداقات العربية ، التى ازالت عنها الجليد اتفاقيات ايفيان بشأن الجزائر عام ١٩٦٢ ، وآنذاك تضاعفت شحنات الاسلحة الفرنسية ، والاتفاقيات التجارية مع الدول العربية من غير دول المواجهة ، وبصفة خاصة ليبيا والعراق والمملكة العربية السعودية .

اى ان الدبلوماسية الفرنسية الجديدة تتمثل – فى راى هذا الفريق من المراقبين – فى اعادة العلاقات الودية مع اسرائيل ، والمحافظة فى نفس الوقت على ما توصلت اليه سياسة ديجول من مكاسب فى العالم العربى .

سادسا : والواقع ان قصة الطائرات الليبية التى تم نقلها الى مصر ، قد ابطلت فى الحقيقة فقرة أساسية فى الحظر الذى يحرم على الدول العربية ، التى لا تشترك فى الحرب ، أن تنقل الى الدول المتحاربة طائرات مقاتلة بدون موافقة البائع الفرنسى . وبناء على ذلك ، رات الحكومة الفرنسية أنه كان ينبغى اعادة النظر فى السياسة غير الفعالة على الصعيد الفنى ، والقليلة الفوائد على الصعيد السياسى ، والسلبية على الصعيد الاقتصادى بالنسبة لاسواقها .

هذا عن الاسباب التى كانت وراء قرار رفع الحظر ، فماذا عن ردود الفعل المختلفة ازاءه ؟

لقد أثار القرار الفرنسى ردود فعل واصداء متباينة ، سواء بين قطاعات الرأى العام الفرنسى ذاته ، أو بين الاوساط الرسمية وقطاعات الراى العام خارج فرنسا ، وخصوصا فى الدول العربية وفى اسرائيل .. وسنعرض لردود الفعل هذى بشىء من الايجاز فيما يلى :

ردود الفعل لدى قطاعات الرأى العام الفرنسى :

كان الاتجاه العام الذى ساد تعليقات الصحف الفرنسية على قرار رفع الحظر ، هو التأييد الواضح للقرار ، مع تباين واضح بعض الشىء فى الخلفية التى انطلقت منها كل صحيفة فى اعلان تأييدها للقرار .

فقد ذكرت صحيفة [الاورور] الفرنسية ان القرار الفرنسى يعنى العودة الى نوع من الوضوح ، اذ ستبيع فرنسا السلاح كما تبيعه انجلترا وأمريكا وتشيكوسلوفاكيا وروسيا .

وأبرزت صحيفة [الفيجارو] أن القرار قد اسقط القناع الذى نتج عنه الكثير من المتناقضات ، كما ان القرار سيرضى منتجى السلاح الفرنسى .

واضافت انه من المهم ان نعرف كيف سيطبق الرئيس الفرنسى قراره الجديد ، لانه « يجب ان يكون هناك نوع من التوازن فى البيع بين اسرائيل والعرب » .

واوضحت صحيفة [كومبا] ان اهمية قرار بيع السلاح ، ترجع الى فائدته فى تحقيق نوع من التوازن فى الاقتصاد الفرنسى .

وعلى نفس تلك الوتيرة ـ وانطلاقا من الزاوية الاقتصادية ـ قالت مجلة « الاكسبريس » ان الحكومة الفرنسية « وضعت اخيرا حدا لسبعة اعوام من الخداع » ، حينما أعلنت رفع الحظر . واضافت المجلة انه « ربما لا يكون ما حدث فى هذا المجال موقفا نبيلا ، ولكنه حقيقة اقتصادية ، فقد اصبحت فرنسا تتمتع بالحرية التى تكفل لها الاحتفاظ بصورة علنية بالمركز الثالث الذى تحتله فى تجارة الاسلحة التى تمثل ٩٢ فى المائة من صافى انتاجها القومى ، و ٦ فى المائة من صادراتها ، كما تعادل ثمانية مليار طلب ، وتتيح فرص العمل أمام ٢٧٠ الفا من العمال الفرنسيين » .

أما صحيفة [لاكروا] فترى أنه ليس ثمة جدوى من وراء الابقاء على قرار « اثبت عدم فعاليته ، واثار استنكار جزء من الراى العام ، علاوة على أنه كان يلحق الضرر باحدى صناعات التصدير التى تخدم مئات الالاف من العمال » .

غير ان تلك الصحيفة استدركت قائلة ان ثمة تناقضا يتمثل فى ان فرض الحظر فى عام ١٩٦٧ قد أدى الى توتر العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، وان رفع هذا الحظر فى الوقت الذى بدأت هذه العلاقات تتحسن فيه ، يخلق فتورا جديدا بين باريس وتل أبيب .

ردود الفعل فى العالم العربى :

يجمع المراقبون على ان القرار الفرنسى برفع الحظر ، أثار الارتياح فى العالم العربى ، لكنه لم يثر اى دهشة فى الاوساط العربية . فبالاضافة الى أن ذلك القرار كان أمرا متوقعا ، فان الدول العربية لم تكن تخشى ان يتحول رفع الحظر الى شحنات ضخمة من الاسلحة الفرنسية الى اسرائيل التى تزودها الولايات المتحدة منها بكميات وفيرة ، والتى ليس هناك ما يدعوها للاتجاه مرة اخرى الى الاسلحة الفرنسية ، وحتى مع افتراض أن فرنسا ستبدأ فى تزويد اسرائيل بقطع غيار لطائرات الميراج ، فلا يعتقد العالم العربى ان هذا العنصر ستكون له قيمة كبرى ، لان اسرائيل استطاعت من جهة ، ان تحصل على قطع الغيار هذه ، كما ان طائرات الميراج من جهة أخرى لا تشكل الهيكل الاساسى لسلاحها الجوى .

بل ان الاوساط المسئولة فى عديد من الدول العربية استقبلت ذلك القرار بالترحيب ، واعتبرته خطوه ايجابية على طريق تعزيز العلاقات بين فرنسا والدول العربية . ورغم ذلك فان بعض الاوساط الرسمية لا تعتقد أن قرار رفع الحظر سينتج عنه سباق من الدول العربية نحو شراء السلاح الفرنسى ، ولاسيما دول الخليج ، فبالاضافة الى أن هذه الدول لم تكن معنية بقرار الحظر الذى كان مقصورا على دول المواجهة ، فان معظم تسليح الدول العربية فى الخليج يعتمد على بريطانيا . ورغم ذلك فمن المؤكد ان صناعة السلاح الفرنسية قد شقت لها طريقا فى منطقة الخليج ، وأن الفرنسيين سيمثلون مكانة كبرى فى صفقات السلاح التى ستعقدها الدول العربية فى المنطقة .

لكن بعض قطاعات الراى العام وقفت من القرار الفرنسى موقفا مختلفا ، فنجد صحيفة [الوطن] الكويتية تبرز أن رفع الحظر الفرنسى على شحنات الاسلحة للشرق الاوسط يشكل اجراء مواتيا للعدو ، وقد دعت الصحيفة أجهزة الاعلام العربية الى التوقف عن الاشادة بهذا القرار ، وأعربت عن اعتقادها بأنه يجب على العرب ان يعارضوا بشدة بيع الاسلحة الفرنسية لاسرائيل ، بل ان صحيفة [الراى العام] الكويتية دعت فرنسا الى رفض اى طلب قد تتقدم به اسرائيل للحصول على اولوية بالنسبة للخمسين طائرة الميراج التى الغى عقد شرائها بعد الغارة الاسرائيلية على مطار بيروت فى ديسمبر ١٩٦٨ . وذكرت الصحيفة أن اسرائيل تعلم أن باريس حينما درست مشكلة رفع الحظر على ارسال الاسلحة الى الشرق الاوسط ، انما كانت تسعى اساسا لتدعيم علاقاتها بالدول

العربية . وناشدت الصحيفة العرب العمل بدون تأخير ، للمحافظة على المصالح الفرنسية فى الشرق الاوسط لمنع فرنسا من التأثر بالمناورات الاسرائيلية .

ردود الفعل فى اسرائيل :

فى اسرائيل لم يصدر فى البداية أى تعليق رسمى على القرار الفرنسى ، ولكن الصحافة والاذاعة الاسرائيلية أعربت عن قلق متزايد ازاء القرار منذ البداية . فان المعلقين يجمعون على أنه من المشكوك فيه أن رفع الحظر قد استقبل فى اسرائيل على اعتبار أنه نبأ سار .

ومع ذلك ، فقد أعرب المعلقون فى اسرائيل ـ رغم قلقهم ـ عن أملهم فى أن القرار الفرنسى هو خطوة أولى نحو تحسين العلاقات بين فرنسا واسرائيل . فقد صرح آشر بن ناثان سفير اسرائيل فى باريس ـ فى حديث لاذاعة [أوربا رقم ١] فى السابع من سبتمبر ـ بأن رفع فرنسا للحظر « يعتبر تصحيحا للظلم » ، وأعرب عن اعتقاده بأن الحظر لم يضر سوى اسرائيل فى بادىء الامر ، اذ أن الدول العربية لم تكن تشترى أسلحة من فرنسا عند تطبيق القرار . فاسرائيل أصبحت ، بعد قرار رفع الحظر ، ترى أنه يمكن حاليا أن تأمل فى اقامة علاقات « سليمة وودية » بينها وبين فرنسا ، بيد أن الامر الذى يتعين معرفته هو ما المقصود بالضبط من القول برفع الحظر على شحنات الاسلحة ، وهى المبيعات التى يقع عليها الاختيار ؟ ، ذلك أن اسرائيل ترى « أن هناك توازنا للقوى فى الشرق الاوسط لا ينبغى الاخلال به وذلك لصالح السلام » . أى أن تحسين العلاقات بين فرنسا واسرائيل يتوقف ـ فى نظر اسرائيل ـ على الطريقة التى سوف يطبق بها رفع الحظر ، وما اذا كان سيترتب على ذلك سباق تسلح فى الشرق الاوسط أم لا .

فاسرائيل تعتقد أن مبدأ حالة بحالة ، الذى سيتم على أساسه بيع الاسلحة ، سيساعد فرنسا على تجنب المساومات التى قد تقضى على البحث عن تسوية سلمية ، كما أن هذا المبدأ سيكون بمثابة اختبار تحسين و « تسخين العلاقات » اذا قررت باريس أن تزود مصر بطائرات الميراج ، أو أن تدعم سوريا بقدرة عسكرية ، لان ذلك سيكون ، كما يقال فى الدوائر الاسرائيلية الرسمية خطرا مباشرا يهدد ميزان القوى فى الشرق الاوسط .

وقد صرح احد المسئولين الاسرائيليين لصحيفة [لوموند] الفرنسية ، غداة صدور قرار رفع الحظر ، قائلا : « اذا كانت المعايير الفرنسية ذات طابع اقتصادى بحت . كما يسود الاعتقاد ، فسيكون من المستحيل علينا أن نصمد فى مواجهة مزايدة العالم العربى الذى لا يعرف كيف يتصرف فى ثرواته الهائلة من جراء بيع البترول » . واستطرد ذلك المسئول قائلا : « انه يتعين علينا ان نضيف الى تلك المزايدة ، احتمال ان تساوم الدول العربية فرنسا لتحملها على الحد من شحنات أسلحتها لاسرائيل » . وهذا هو التفسير الذى صدر عن عدة دوائر بشأن قرار فرنسا تزويد دول الشرق الاوسط بما تراه مناسبا من الاسلحة ، الامر الذى قد يسمح للحكومة الفرنسية بان تأخذ فى اعتبارها الظروف المتوقعة من قبل » . ويقترن هذا القلق بالتعليقات بأمل ثم الاعراب عنه بحذر شديد ، فى أن يكون قرار باريس ـ فيما يبدو ـ بمثابة خطوة أولى فى اتجاه تحسن العلاقات بين فرنسا واسرائيل . وهكذا كتبت صحيفة [هاآرتس] الاسرائيلية قائلة : لا على الرغم من كل شىء ، وعلى الرغم من شعور المرارة الذى سينتابنا لفترة طويلة ، الا أنه قد يتعين علينا ـ فيما يبدو ـ أن نعتبر قرار الرئيس الفرنسى بمثابة عمل ايجابى . وحتى فى الفترة التى كانت فرنسا تحرص فيها بشدة على الا تؤثر علاقاتها باسرائيل على العرب . فقد كنا نعرف أن هناك لدى سائر طبقات الشعب الفرنسى كنزا لا يستهان به من التفاهم والصداقة » .

غير ان قطاعات من الرأى العام الاسرائيلى ، وقفت من القرار الفرنسى موقفا مختلفا بصورة واضحة ، فقد برز اتجاه بين بعض قطاعات الراى العام الاسرائيلى ، ينادى بأنه كان من الافضل لو أن فرنسا قررت فرض حظر كامل على المنطقة كلها ، اكثر من اتاحة الفرص للدول العربية لشراء الاسلحة الفرنسية المتطورة التى تستطيع اسرائيل انتاجها .

بل ان كلا من صحيفة [أوبكليت] و [فيانا نواسترا] و [ناشاستراتا] الاسرائيلية . ذكرت

تقارير وتعليقات

انه لا ... [illegible] ... اذا ... [illegible]
الغاء الحظر الفرنسي على صادرات الاسلحة الى الشرق الاوسط ، وترى هذه المجموعة ان قرار الغاء ... شيئا من الحظر الرسمي الذي ... لأن الدول التي [illegible] النفط " .

وفي الواقع ، يجب ان نلاحظ انه بالنسبة ... التي ... الصناعات العسكرية ... بالاضافة الى ... بل ان ... اسرائيليا ... علاقته ... القرار الفرنسي ... بدون ... تأثير على اسرائيل ، ... شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي في ... سبتمبر ، من انه " رغم التطورات الكبيرة التي حققتها الصناعة العسكرية الفرنسية ، فان هذه الصناعة لاتزال متأخرة في عدة جوانب منها بالنسبة للصناعة العسكرية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي " .
وفي الزيارة التي قام بها اسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي الى واشنطن في النصف الثاني من سبتمبر ، طلب من الولايات المتحدة امدادا سنويا من الطائرات المقاتلة والدبابات والصواريخ وقنابل البلي وغيرها من الاسلحة التي تقدر بحوالي بليون ونصف بليون دولار – على مدى الاعوام الخمسة القادمة .

وبعد

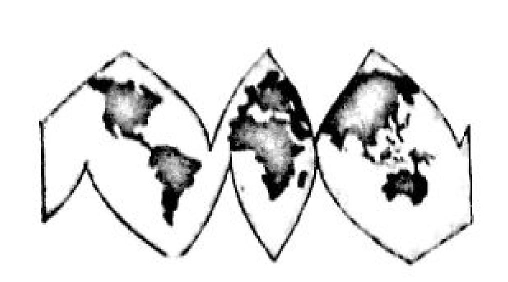
فهل يمكن القول بان قرار رفع الحظر على شحنات الاسلحة الى الشرق الاوسط ، ينبيء بأن ثمة تغييرات في الافق خاصة فيما يتعلق بالدور الذي يمكن ان تؤديه اوربا الغربية في تسوية الموقف في الشرق الاوسط ؟

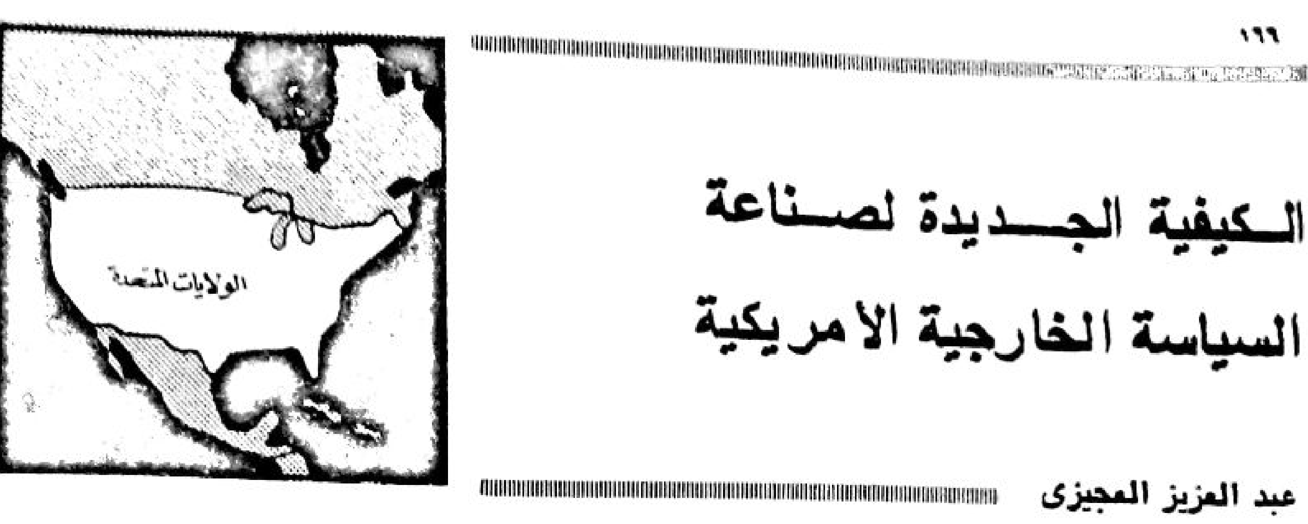
١ – يرى المراقبون أن المعنى الحقيقي لعملية رفع الحظر ، انما هو بيع السلاح لكل الدول ، بما في ذلك اسرائيل ، وذلك في نطاق السوق الكبيرة .

٢ – وفي رأي فريق من المراقبين ، وخاصة البريطانيين منهم ، أن قرار الرئيس الفرنسي ديستان برفع الحظر ، يضع فرنسا – من الناحية النظرية – في نفس موقف بريطانيا ، اذ انه يتم النظر في طلبات السلاح على اساس كل حالة على حدة ، على انه من المحتمل ان يكون الفرنسيون اكثر رغبة في الالحاح على بيع الاسلحة للدول العربية لاسباب تجارية وسياسية .

٣ – ومن الواضح ان اوربا الغربية لها مصلحة قوية في تحقيق السلام في الشرق الاوسط ، وفي اقامة علاقات صداقة مع الدول العربية واسرائيل . وهذه المصالح تعد اكثر اهمية من الربح التجاري العاجل المترتب على بيع الاسلحة ، او حتى الفوز بالمنافسة بين الدول الغربية للحصول على مكاسب تجارية عاجلة من دول منفردة في الشرق الاوسط .

وفي رأي هذا الفريق من المراقبين ، انه حتى اذا كانت اوربا متحدة سياسيا بصورة اكبر مما هي عليه الان ، فلن يكون بمقدورها ان تحل محل الولايات المتحدة او الاتحاد السوفييتي في تسوية نزاع الشرق الاوسط . ويرون ان الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان ، انما يغذي اوهاما ، اذا كان يعتقد ان الوحدة السياسية الاوربية الاكثر ارتباطا التي يسعى اليها الان ، يمكن ان تؤدي الى قيام دولة واحدة قادرة على القيام بدور مثل ذلك الدور الذي تقوم به الدولتان الاعظم .. في المستقبل القريب .. ومع ذلك فان نفوذا مثل الذي تستطيع دول اوربا الغربية ممارسته في تحقيق السلام ، وفي المساعدة على ضمان اتفاقيات جديدة ، وفي التطور الاقتصادي في الشرق الاوسط ، سيكون بالتأكيد اكثر فعالية ، اذا تمكنت دول المجموعة من تنسيق سياستها بصورة اكبر ، والتحدث بصوت واحد بقدر ما يمكن .





الكيفية الجديدة لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

عبد العزيز العجيزى

جرت في الخامس من نوفمبر الماضي، انتخابات نصف المدة لتجديد انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب، وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، بالاضافة الى الحكام والمجالس التشريعية لعدد من الولايات واتسمت هذه الانتخابات بهدوء شديد . وسيطر عليها جو من الكآبة، بسبب آثار فضيحة ووترجيت، والقلق الناجم عن الصعوبات الاقتصادية البالغة التي تواجهها الامة الامريكية . وانتهت تلك الانتخابات بحصول الحزب الديمقراطي على ٤٣ مقعدا في مجلس النواب و ٤ مقاعد في مجلس الشيوخ خسرها جميعها الحزب الجمهوري ويعتبر الخبراء ان الحزب الديمقراطي لم يحقق نجاحا ساحقا، وان كان الحزب الجمهوري، قد منى بهزيمة بالغة . وهو أمر متوقع وطبيعي . بالنظر الى آثار فضيحة ووترجيت، ثم قرار الرئيس فورد بالعفو عن ريتشارد نيكسون، ثم سوء الاوضاع الاقتصادية .

واذا كان بعضهم يعد هذه الانتخابات خطوة نحو انتخابات الرئاسة القادمة في عام ١٩٧٦ فاننا ننظر اليها من وجهة مختلفة، تكمن اهميتها في الاسباب الاتية :

اولا : ان هذه الانتخابات جرت في فترة تغييرات عميقة في علاقة السلطات ببعضها بعضا على المستوى الاتحادي، ونخص بذلك السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

ثانيا : ان هناك منافسة شديدة بين رئيس الجمهورية (السلطة التنفيذية) . والكونجرس السلطة التشريعية، حول ادارة أسلوب اتخاذ القرار في الشئون الخارجية، اذ يسعى الكونجرس الى استعادة كافة السلطات الممنوحة له دستوريا في هذا المجال

ثالثا : ان الولايات المتحدة دخلت مرحلة دقيقة للغاية في الشئون الخارجية، بسبب حجم واهمية مصالحها والتزاماتها الدولية .

ان الانتخابات التي أشرنا اليها، حملت الى الكونجرس وجوها جديدة، وبالتالي تصورات جديدة، واضافت قوة الى الاتجاهات الليبرالية في الكونجرس، بسبب تدعيم عضويته ببعض الشباب، ولكن الامر الهام، هو ان كل عضو في الكونجرس، سيكون له في المستقبل القريب دور في الصراع الدائر مع البيت الابيض بخصوص السياسة الخارجية . ومن المنتظر ان ينتهي الامر الى اعادة صياغة أسلوب اتخاذ القرار في الشئون الخارجية، مما سيؤثر على الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية . فكيف يكون ذلك ؟

البيت الابيض والسياسة الخارجية :

تعود قصة حصول رئيس الجمهورية الامريكية على سلطات شبه مطلقة في مجال الشئون الخارجية، الى فترة الحرب العالمية الثانية، والتطورات التي تلتها، والتي عرفت باسم الحرب الباردة ولقد نص الدستور الامريكي بشكل ضمني، على ان يشارك مجلس الشيوخ رئيس الجمهورية في سلطاته بشأن السياسة الخارجية، فيكون عقد وابرام المعاهدات بموافقة مجلس

الشيوخ ، وكذلك تعيين السفراء ، ولكن الدستور منح الكونجرس سلطات صريحة بشأن اعلان الحرب ، والمسائل الخاصة بضم الاراضى . واليوم ، فان التجربة والممارسة قد فرضتها تقاليد معينة فى العلاقة بين الكونجرس ورئيس الجمهورية فى كافة الامور ، ومن بينها شئون السياسة الخارجية .

ولقد احتفظ الكونجرس لنفسه دائما ، بحقوقه فى الموافقة على المعاهدات والالتزامات الدولية التى تبرمها أو ترتبط بها الولايات المتحدة فنجد الكونجرس يخذل بعد الحرب العالمية الاولى ، الرئيس ويلسون ، ويرفض التصديق على انضمام الولايات المتحدة الى هيئة الامم ولكن الصورة تغيرت تدريجيا منذ تطور الاوضاع الدولية فى عام ١٩٣٩ وتدخل الولايات المتحدة فى الحرب الى جانب الحلفاء فى ديسمبر ١٩٤١ ، ثم الاوضاع الدولية التى تلت نهاية الحرب فى عام ١٩٤٥ ، حين تبلور الصراع بين الاتحاد السوفيتى والحلفاء ، ذلك الصراع الذى تحول الى ما اطلق عليه « الحرب الباردة » .

ولقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية اقوى دولة فى العالم عسكريا (بامتلاكها القنبلة الذرية) ، واقتصاديا لانها رغم اشتراكها فى الحرب ، لم يمس الدمار أراضيها . ولم تنل الحرب من مدنها ومصانعها ،وفجأة وجدت الولايات المتحدة نفسها السند الوحيد ، والحامى الاول ، لامبراطوريات الامس التى تهاوت تحت ويلات الحرب ، وانهار اقتصادها ، وتحتم عليها للحفاظ على بقاء دول أوروبا الغربية خارج نطاق النفوذ الشيوعى ، الشروع فى برامج نشطة للغاية اقتصاديا وعسكريا لانقاذ هذه الدول . كما ان الولايات المتحدة احتلت اليابان وبعض المناطق فى آسيا ، واصبحت بالتالى ملتزمة بالدفاع عنها ضد المد الشيوعى الذى كان قد تفجر فى الصين وفى الهند الصينية ، وبدأ يهدد العديد من المناطق .

ومنذ ذلك التاريخ ، تحددت أهداف السياسة الخارجية الامريكية ، على اساس مواجهة المد الشيوعى ، وحماية العالم الحر ، وضمان بقاء مناطق نفوذه وأسواقه فى العالم .وتمت ترجمة هذه الاهداف الى استراتيجية اقتصادية عسكرية سياسة ، تطورت تدريجيا ، لتزداد تشعبا وتعقيدا ، فمرت هذه الاستراتيجية بعدة مراحل متباينة :

مرحلة حكم الرئيس ترومان ، الذى تقبل فكرة سياسة الاحتواء للخطر الشيوعى من خلال تدعيم القوة الاقتصادية للحلفاء (مشروع مارشال) وبناء قوة عسكرية غربية متفوقة ، تستطيع ردع أى هجوم سوفيتى على اوروبا الغربية ، وشهدت تلك المرحلة ، تطوير القوة النووية الامريكية ، والمزج بين السياسة الخارجية والسياسية العسكرية للولايات المتحدة وبناء حلف شمال الاطلنطى فى أوروبا ، ثم جاءت الحرب الكورية ، والاقتناع بأن المواجهة مع الاتحاد السوفيتى قد تتخذ شكل حروب محدودة النطاق .

مرحلة حكم أيزنهاور ، حيث فرض السلاح النووى نفسه ، وتبناه النظام الدفاعى لحلف الاطلنطى ، وأقيمت شبكة القواعد والاحلاف حول المناطق الشيوعية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية .

مرحلة الصواريخ العابرة للقارات ، وامكانيات الردع النووى التبادل ، الذى تأكد معه ان اى طرف مهما اتيحت له فرصة بدء الهجوم ، سيخسر كل شىء بسبب قدرة الطرف الاخر على توجيه هجوم مضاد لا يقل عنه تدميرا ، وهكذا قام ميزان الرعب النووى الذى تحول شيئا فشيئا الى اقتناع كل جانب ، بضرورة تفادى المواجهة بين الكتلتين . وقد انتهت هذه المرحلة الى تأكيد حقيقة بروز الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كعملاقين عسكريين ، والاتجاه الى بروز الازمات الساخنة فى عدد من المناطق يتفجر فيها صراع ، قد تنضم الى أطراف بلا مشاركة ايجابية ، من الدولتين العظميين .

مرحلة الوفاق الدولى وتحقيق الاتفاق على أسلوب المنافسة الذى يضمن أبعاد احتمالات الصدام .

وفى الواقع فان الاستراتيجية الامريكية ازدادت تعقيدا وصعوبة ، وتغير نطاق المناورة تماما فى

المراحل الاخيرة . فنجد مثلا ان نظرية استخدام السلاح النووى الامريكى ، تخضع لاعتبارات دقيقة ، تتم مراجعتها باستمرار ، لضمان عدم تفوق الطرف الاخر فى اى لحظة ، بمعنى ان الوفاق الدولى ، هو نتيجة مباشرة للشعور بضرورة احترام القوة الرادعة النووية للطرف الاخر . اما اذا شعر طرف بان لديه تفوقا يمكن باستخدامه أن يخضع الطرف الاخر ، فان التوازن ينهار ، وتزول أسباب الوفاق ، ليعود الصراع بما يحمله من احتمالات نشوب مواجهة نووية .

وشرح ذلك يتلخص فى أن مهمة القوة النووية الامريكية فى كل لحظة ، هى مهمة مزدوجة ، يجب أن تكون رادعا لاى هجوم نووى ضد الولايات المتحدة ضد أى من حلفائها ، كما يجب ان تكون لديها القدرة على الرد على الهجوم اذا وقع فعلا . تكمن قيمة الردع بطبيعة الحال فى حجم وأهمية الاهداف التى يمكن أن تصيبها الصواريخ الامريكية ، مقارنة بفترة زمنية محددة . وهذه المعادلة يجب أن تظل باستمرار مساوية للمعادلة السوفيتية او متفوقة عليها قليلا . ونجد ان المعادلة تحوى عناصر كمية ونوعية فاصابة منصات اطلاق الصواريخ لدى الجانب الاخر ، عمل نوعى له قيمة كبيرة ، ولكن يؤخذ فى الحسبان عدد المنصات الممكن اصابتها . وينطبق الشىء نفسه على المراكز الصناعية والمدن .

فكأن ظروف المواجهة الدولية فرضت على الولايات المتحدة سياسة خارجية معقدة للغاية ، كما أن هذه الامور أصبحت فى حاجة الى سرعة كبيرة فى اتخاذ القرار ، ولذلك لنجد أن البيت الابيض والاجهزة المعاونة له ، مثل وزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع ، ومجلس الامن القومى ، ووكالة المخابرات المركزية ، اصبحت هى المسئولة عن وضع وتنفيذ القرار السياسى دون الرجوع الى الكونجرس ، الذى لا يملك سوى أن يقف فى مركز المتابعة لما يدور ، فلا يشارك فى القرار .

ضوابط وضغوط صنع القرار :

تتحدد عادة أهداف السياسة الخارجية للدولة ، بما يعكس المصالح العليا والحيوية لهذه الدولة . او للقائمين على قيادتها وتوجيهها ، ثم تحدد اساليب العمل من أجل تحقيق هذه الاهداف ، وفق تصور القائمين على التنفيذ والتخطيط .

وكما ان الولايات المتحدة الامريكية ترتبط بالتزامات دولية فريدة فى حجمها ، فانها تمتاز بنظام سياسى معقد للغاية ، من حيث ديناميكية التأثيرات والتفاعلات بين القوى السياسية داخل المجتمع الامريكى . ولايمكن ان نجد اطارا رسميا لهذه التفاعلات ، كما يحدث فى بريطانيا او فرنسا أو المانيا الاتحادية ، حيث الاحزاب هى الاطار الرسمى والفكرى والفعلى لممارسة المشاركة السياسية . ونستطيع ان نقول ان الحزبين الكبيرين فى الولايات المتحدة ، هما فقط الاطار الشامل لوضع تقاليد ممارسة النشاط السياسى ، فلا تخضع هذه الاحزاب لتنظيم ايديولوجى جامد ، بل ان الحزب على المستوى القومى ، لا يمارس رقابة دائمة وفعالة على فروعه فى الولايات ، بحيث يمكن القول بان هناك لكل ولاية حزبا ديمقراطيا ، وحزبا جمهوريا ، لهما استقلال نسبى كبير ، بل ان الاتجاهات داخل الحزب تختلف من منطقة الى اخرى داخل الولاية .

ومن الادلة الواضحة على ذلك ، ان الاتجاهات السياسية فى الولايات المتحدة لا تخضع للتقسيم الحزبى ، وانما تخضع للتقسيم الجغرافى ، فنجد أن الشمال يمتاز بآراء أكثر تحررا ، والجنوب باراء متحفظة ، وان ولايات زراعة القطن فى الجنوب الشرقى والوسط ، اكثر تحفظا من الولايات الغربية .

وتخضع المؤتمرات الحقيقية فى مجال السياسة الامريكية لجماعات الضغط المختلفة ، وغالبها يعكس اتجاهات المصالح الاقتصادية للصناعات الكبرى فى الولايات المتحدة وهيئات الاستثمار والمال وما الى ذلك .

وجماعات الضغط تعكس ايضا مصالح غير اقتصادية ، مثل الجماعات الدينية ، او الجماعات السياسية الصهيونية ، أو بعض الجماعات التى تدافع عن حقوق الانسان أو عن حماية البيئة .

والواقع ان هناك عددا كبيرا من الاتجاهات وان لكل اتجاه وسائله فى الضغط على الحكومات

المحلية والاتحادية ، ولكن من المؤكد ان الجماعات التى تؤثر أو التى يكون لها كلمة مسموعة فى واشنطن ، هى تلك التى تمثل الاتجاهات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية القوية .

وهذه الجماعات تستطيع أن تؤثر على مجريات الامور من خلال الضغط على البيت الابيض أو الكونجرس . وغالبا ماتتخذ هذه الضغوط اشكالا مختلفة تتراوح مابين تأثير الصوت الانتخابى من جانب الجماعات التى تضم اعدادا كبيرة من الاصوات الانتخابية ، وتأثير المساعدات المالية للحملات الانتخابية من جانب أصحاب المال والشركات الكبرى . ولكن يجب أن نفرق مابين الضغوط التى تمارسها هذه الجماعات على الكونجرس ، وتلك التى تمارسها على البيت الابيض والتفرقة تجرنا الى مسائل دقيقه ومعقدة ومتشابكة . تتعلق بنظم التاثير على اتخاذ عضو مجلس الشيوخ أو عضو مجلس النواب قراره ، ونظام اللجان ، وسلطات رئيس اللجنة وما الى ذلك ، ثم الضغوط المختلفة التى يخضع لها رئيس الجمهورية . وفى الواقع أن الفارق الرئيسى يكمن فى أن رئيس الجمهورية شخص واحد ينفرد باتخاذ القرار ، ولكنه يكون فى نفس الوقت مركز تجميع الاراء والاتجاهات من مصادر عديدة ، فالمفروض أن هناك من حوله أجهزة لتصفية الاراء ، وتلخيص الاتجاهات ، بحيث يكون القرار النهائى هو اختيار بين عدد محدود من الاحتمالات . اما الكونجرس فيضم عددا كبيرا جدا من الاعضاء ، وكل عضو له صوت يعتد به ، ثم هناك مراكز قوة مثل رؤساء اللجان الذين يمكنهم الى حدما ، التأثير على مجريات الامور .

ويكمن الفارق الثانى فى طبيعة القرار الذى يتخذه رئيس الجمهورية أو الكونجرس . فرئيس الجمهورية يكون قراره مدفوعا باتخاذ اجراء ايجابى لمواجهة ازمة ، او لتحقيق مصلحة الدولة ، اولحماية هذه المصلحة اى ان قراره يكون ذا طبيعة تنفيذية وسريعة . اما الكونجرس فقراراته ذات طبيعة تشريعية تجىء بناء على متطلبات ومسائل طويلة الاجل . فيما عدا بعض الامور العاجلة التى يعرضها رئيس الجمهورية . أو التى تجىء فى شكل رد فعل لقرار اتخذه رئيس الجمهورية .

وفى السنوات الماضية ، كان هناك العديد من الامثلة التى تثبت ان ثقل اتخاذ القرار فى مجال السياسة الخارجية ، كان دائما مركزه البيت الابيض ، اذ نجد أن كافة الامور المتعلقة بحرب فيتنام مثلا ، لم تعرض على الكونجرس الذى كان على علم فقط بما يقدم له من معلومات من جانب البيت الابيض وعندما تم نشر وثائق البنتاجون التى وصفت أسلوب ادارة البيت الابيض للحرب الفيتنامية ، اتضح بجلاء أن الكونجرس خدع فى كثير من الاحيان ، بل ظهر ان الرئيس لبندون جونسون قد حصل على « شيك على بياض » من الكونجرس لتوسيع نطاق الحرب فى فيتنام فى اغسطس ١٩٦٤ ، بناء على تقديم صورة غير كاملة للكونجرس عن الحقائق .

ورويدا رويدا بدأت حقائق جديدة تدعم شكوك الكونجرس والشعب الامريكى بشأن خطورة انفراد البيت الابيض بصنع القرار فى مجال السياسية الخارجية . وفى العامين الماضيين . وعلى أثر تدهور موقف البيت الابيض بسبب فضيحة ووترجيت ، بدأ الكونجرس يدعم نفوذه بشكل واضح . وزادت معارضته للرئيس بل وزادت ايضا شكوكه فى سلامة السياسة التى يتبناها البيت الابيض فى بعض المسائل .

ومن هنا بدأ الصراع يتجدد بين البيت الابيض والكونجرس حول . مصدر القرار فى السياسة الخارجية . ورغم ان رئيس الجمهورية ظل يحتفظ بحرية العمل ، الا أنه أصبح خاضعا لرقابة شديدة جدا من جانب مجلس الكونجرس .

ونتيجة لذلك التغير ، ثم نتيجة لتولى جيرالد فورد الرئاسة ، وهو رئيس معين وليس منتخبا ومن ثم فمركزه ضعيف نسبيا فى مواجهة الكونجرس ، وبعد النتائج الاخيرة للانتخابات التشريعية التى دعمت الجانب الديمقراطى فى الكونجرس ، أصبح هناك قيد واضح على الحرية المطلقة التى يتمتع بها البيت الابيض فى ادارة شئون السياسة الخارجية .

ومن أقوى الامثلة الدالة على هذه الحقيقة ، موقف الكونجرس ، وبالذات السناتور هنرى

جاكسون ، من اعطاء الاتحاد السوفيتي مساعدات اقتصادية مرتهنة أو معلقة على موافقة على هجرة اليهود السوفييت • ان الموقف الذى تزعمه السناتور جاكسون ، يعتبر تدخلا خطيرا فى مسألة خطيرة من مسائل السياسة الخارجية ، بل ومن أدق مسائل التحرك الامريكى تجاه الاتحاد السوفيتى وقد اضطر البيت الابيض الى الرضوخ لضغط الكونجرس ، وذهب هنرى كسينجر الى موسكو ، وحصل على موافقة الحكومة السوفيتية على هجرة ستين ألف من اليهود السوفيت خارج الاتحاد السوفيتى •

وهناك مثال آخر يتصل بأزمة قبرص ، والتدخل التركى العسكرى الذى تسبب فى ثورة الكونجرس ودفعه الى التصويت على مشروع قرار بحرمان تركيا وهى عضو فى حلف الاطلنطى ـ من المساعدات العسكرية الامريكية • فاضطر البيت الابيض الى بذل جهود بالغة لاقناع الكونجرس بالتخفيف من حدة موقفه •

اعادة صياغة السياسة الخارجية :

وهكذا بدأ يتأكد تدخل الكونجرس فى السياسة الخارجية بشكل ايجابى للغاية ، واضطر وزير الخارجية هنرى كسينجر ، الى المثول أمام لجان من الكونجرس عدة مرات فى الشهور الماضية ، ليشرح ويوضح ويقنع ـ فكأن الكونجرس لم يعد متفرجا ، وانما أصبح شريكا مؤكدا فى صنع قرارات السياسة الخارجية الامريكية ، بكل مايحمله ذلك من مؤثرات جديدة على خط سير وأسلوب العمل الامريكى فى الشئون الدولية •

وبحكم طبيعة الكونجرس ، ونوعية الضغوط والمؤثرات التى يخضع لها ، مثل وجود ممثلين رسميين لجماعات الضغط (اللوبى) فان مشاركة الكونجرس تضيف بعدا جديدا الى كيفية صياغة القرار فى الشئون الخارجية للولايات المتحدة الامريكية •

وتفرض المشاركة الجديدة من جانب الكونجرس على السياسة الخارجية الامريكية لاتجاهات جديدة تتمثل فى الاتى :

أولا : ان اتخاذ القرار أصبح مرتهنا بالحصول على موافقة ضمنية من الكونجرس ، مما سيقرب بين البيت الابيض والكونجرس ، ويخلق نوعا من التوازن فى اتجاهات السياسة الخارجية •

ثانيا : ان الكونجرس يخضع لضغوط تختلف عن تلك التى يخضع لها البيت الابيض ومن ثم ستفرض هذه الضغوط نفسها على قرارات السياسة الخارجية الامريكية وسيعرف الجميع أن نسبة كبيرة من التأثيرات تنشأ فى مجلس الشيوخ او مجلس النواب •

ثالثا : ان حدود البيت الابيض ستضيق كثيرا ، مما قد يترتب عليه محاولة ايجاد الحلول السريعة لبعض المسائل الدولية ، الامر الذى يحمل مخاطر اختيار أسهل الطرق لمواجهة هذه المسائل • وهى ليست دائما اسلم الطرق وافضلها •

واذا حاولنا ترجمة كل ذلك الى واقع السياسة الخارجية الامريكية اليوم ، فقد تبدو صورة جديدة فى أسلوب العمل الامريكى الخارجى ، تختفى منها تلك الرحلات السرية التى تنتج المعجزات • كما رأينا فى مناسبات عديدة ، حين قام كسينجر برحلات سرية الى بكين والى موسكو لبناء سياسة الوفاق الدولى ، والى باريس لانهاء التورط الامريكى فى فيتنام •

وتختفى من الصورة أيضا ، سلطة المخابرات المركزية فى الشئون الخارجية والانقلابات والضغوط على دول أخرى لتبنى سياسات معنية •

ولكن تبقى ايضا حقائق ضخامة الالتزامات الامريكية الدولية ، ودقة موازين استخدام القوة النووية لردع العدوان المحتمل من جانب دولة اخرى ، او لاستخدام السلاح التقليدى فى عملية عسكرية محدودة ، للحفاظ على موقف معين ، او لردع محاولة لاخلال بالتوازن القائم فى منطقة معينة •

ومن وجهة النظر الامريكية • فان وجود رقابة أكبر من جانب الكونجرس هو أمر ايجابى يضمن عدم تورط الولايات المتحدة فى مغامرات خارجية هى فى غنى عنها ، بسبب سوء الاحوال الاقتصادية • ولكن المصالح الخارجية الامريكية •

تحميها استراتيجية معقدة ، لا يمكن اخضاع حساباتها لمداولات الكونجرس ، مما يستتبع ضرورة البحث عن توازن جديد فى صنع القرار ، لايترك الامر المطلق للبيت الابيض ، ولا يمنح الكونجرس القدرة على تقييد حرية حركة رئيس الجمهورية تماما ٠

ولذلك فان مسرح المناورات للقوى المؤثرة على السياسة الخارجية داخل الولايات المتحدة وخارجها ، يشهد الان تغييرات هامة ، فالضغوط الجديدة التى من المنتظر أن تمارس على السياسة الامريكية الخارجية يمكن تلخيصها فى الاتى :

اولا : انخفاض مستوى ضغط الشركات البترولية الرئيسية التى تقوم عملياتها خارج الولايات المتحدة ، وزيادة ضغط مصالح الشركات الداخلية التى هى أقرب الى قلب أعضاء الكونجرس الذين لابد للحفاظ على مقاعدهم من أرضاء هذه الشركات ، بما لذلك من تأثير على موقف واشنطن من الشرق الاوسط ٠

ثانيا : تحقيق المؤسسات الصناعية والاقتصادية التى تقوم عملياتها داخل الولايات المتحدة ، وضعا أفضل فى صنع القرارات ، بحيث تتفوق على المؤسسات والشركات التى تستثمر اموالها فى اوروبا الغربية واليابان ٠ وسوف يكون لذلك تأثير هام للغاية على موقف الولايات المتحدة من المنافسة القائمة لاكتساب أسواق للبضائع المصنعة داخل الولايات المتحدة فى بعض مناطق العالم الثالث ٠

ثالثا : الاتجاه الى تحفظ اكبر فى سياسة التقارب مع الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، ليس بسبب عدم الاقتناع بسياسة الوفاق ، وانما لتحقيق وضع أفضل من وجهة نظر المصالح الامريكية ٠

رابعا : اتخاذ موقف أكثر صلابة بالنسبة لسياسة الدفاع الامريكية ، والاستمرار فى تدعيم الجهاز النووى الامريكى ، مما قد يحسم مسألة مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ٠

وبعد هذه التأملات فى الاحتمالات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية ، فان عصر الرحلات السرية وتحقيق المعجزات ، ربما يكون قد انتهى ، وقد يدفع ذلك بهنرى كسينجر الى الاستقالة ، ولكن الارجح أن النتيجة ستكون اتجاها الى سياسة خارجية أكثر اتزانا ودراسة أكثر عمقا لمقتضيات الوضع الدولى ، والسعى الى حل لبعض المشاكل الهامة التى لاتزال تعوق الصفاء الدولى ٠

والامر المؤكد ، هو ان الواقع الدولى يفرض نفسه على السياسة الخارجية الامريكية ، فلا تستطيع الهروب منه ، وان احترام سياسة الوفاق هو ضرورة فى المرحلة الراهنة من وجهتى النظر الامريكية والسوفيتية على السواء ٠ اما السر الاكبر فهو مستقبل الوضع فى العلاقات بين واشنطن وبكين ٠

وفى النهاية فانه من المتوقع أن يتحقق وضوح فى الرؤية فى الشهور القادمة ، حيث سيتمكن الرئيس فورد من العودة الى ممارسة مهامه ، بعد أن امتصت الانتخابات الاخيرة كل اثار أزمة ووترجيت ، وأعادت نوعا من الصفاء الى الحياة السياسية داخل الولايات المتحدة الامريكية ٠

وعلينا فى الشرق الاوسط أن نتمشى مع هذا التغير الذى حدث فى موقع صناع القرار فى واشنطن ، واذا كان الكونجرس فريسة سهلة للقوى الصهيونية ، فذلك لانه لا توجد ضغوط مواجهة لهذه القوى ، وعلينا أن نخلقها من خلال فتح حوار مع أعضاء الكونجرس ، والعمل على اقناعهم باسلوب علمى بحقائق القضية العربية ، وازالة الصور المشوهة التى ترسمها الصهيونية فى أذهان الشعب الامريكى وممثليه ٠





الدوليــــة الاشــــتراكية ومتغــــيرات العــــالم الثــــالث

نزيره الافندى



من أبرز النتائج التى تمخضت عنها حرب أكتوبر ، وضوح اهمية دول غرب وشمال أوربا كمسرح للصراع الدبلوماسى والاعلامى والاقتصادى بين الطرفين. فعلى الرغم من فعالية السلاح الاقتصادى للعرب ، بالاضافة الى الاتصالات الدبلوماسية ، الا ان اسرائيل استطاعت كسر هذه العزلة ، عن طريق خلق قنوات اتصال مباشرة بالرأى العام فى هذه الدول ، عبر أحزابها الاشتراكية الممثلة فى منظمة الدولية الاشتراكية . وقد عبر السفير المصرى فى لندن عن هذه الحقيقة بقوله « لاشك أن وجود اسرائيل فى مؤتمر الدولية الاشتراكية ، الذى عقد فى أوائل شهر يوليو ، ممثلة فى حزب العمل ، اتاح لها فرصة عرض وجهة نظرها وحدها ، فى غيبة وجهة النظر العربية . ولاشك أن ممثلى الاحزاب الاشتراكية قد تأثروا ، ولو بنسبة ما بهذه الاراء » .

وهنا تثور التساؤلات حول ماهية الدولية الاشتراكية وماهية موقفها ازاء الاتجاه المتزايد نحو الاشتراكية فى دول العالم الثالث بصفة عامة ، وازمة الشرق الاوسط بصفة خاصة .

جذور الدولية الاشتراكية وتطورها :

تضم منظمة الدوليه الاشتراكيه فى صورتها الراهنة ، اربعة وخمسين حزبا اشتراكيا وعماليا ، يبلغ عدد اعضائها ما يقرب من ١٦ مليون ، وقد حصلت على اكثر من ٧٧ مليون صوت فى الانتخابات العامة التى اجريت عام ١٩٧٢ . وتتركز هذه الاحزاب فى دول شمال وغرب أوروبا بصفة أساسية ، الى جانب بعض الدول الافريقية والاسيوية ، وست دول من أمريكا اللاتينية .

ولعل القاء نظرة تاريخية على قيام وتطور الدوليه الاشتراكيه ، يوضح لنا أسباب قوتها وازدياد نفوذها فى القاره الاوروبية ، كما يقدم لنا تفسيرا لموقف هذه المنظمة من دول العالم الثالث ، ومن اختلاف المواقف داخلها ازاء القضايا الدولية . ويجدر بنا أن نشير الى أن بعضهم يلجأ الى استخدام اسم الدولية الثالثة كبديل لاسم الدولية الاشتراكية .

فقد تكونت الدولية الاولى فى لندن عام ١٨٦٤ ، بانشاء دولية اتحاد الطبقة العاملة ، ولم تستمر سوى اثنى عشر عاما فقط ، نتيجة بدائية المرحلة التى كانت تجتازها الحركات العمالية فى أوروبا . فعلى سبيل المثال لم تظهر الى الوجود لجنة ممثلى العمال فى بريطانيا [حزب العمال حاليا] حتى عام ١٩٠٠ .

أما المحاولة الثانية لاقامة تنظيم الاشتراكى دولى ، فقد كانت عام ١٨٨٩ ، وحققت نموا متزايدا فى حجم اعضائها . الا ان اندلاع الحرب العالميه الاولى ، وما تلاها من طورات بقيام الثورة السوفيتية ، كان لها رد الفعل الحاسم فى انقسام الحركه الاشتراكيه الدولية . فقد تأسس فى عام ١٩١٩ الكومنترن كقطب رحى للحركة الشيوعية ، الامر الذى رفضته الاحزاب الاشتراكية الاوروبية ، ومن ثم قامت فى عام ١٩٢٣ باعادة تنظيم صفوفها تحت اسم الدولية الاشتراكية العمالية [ ] . أساسية فى القارة الاوروبية ، وعقد أربعة مؤتمرات خلال عمره الذى امتد من عام ١٩٢٣ فى الحقيقة تهديده للوادى نفسه .

حتى عام ١٩٣٠ ، حيث شهدت الثلاثينات من الاحداث ما اضعف فعالية الدولية الثانية ، نتيجة نمو الفاشية ، ونشوب الحرب العالمية الثانية ، الى جانب انتشار الزحف الالمانى فى القارة ، وسقوط فرنسا اخيرا ، ولم تبق سوى الاحزاب الاشتراكية فى بريطانيا والسويد وسويسرا .

وحالما وضعت الحرب اوزارها ، حاولت اللجنة الخاصة بمؤتمر الدولية الاشتراكية (الدولية الثانية) التوصل الى سياسة اشتراكية عامة ، فيما يتعلق بخطة مارشال ، ولكنها فشلت فى هذا الصدد ، لارتباطها بالاحزاب الشيوعية التى رفضت المشروع ، وقامت بتكوين « الكومنفورم » فيما بينها . وجاءت سنوات الحرب الباردة ، لتزيد من حدة الصراع والانقسام بين الاحزاب الاشتراكية والشيوعية . فقد كان الطرف الاول يرى تقلصا فى نفوذه ، وانكماشا فى مساحته لصالح الطرف الثانى ، اذ تولى الشيوعيون السلطة فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨ ، ونفس الوضع بالنسبة لرومانيا وبلغاريا والمجر ، الى جانب بولندا . ومن ثم قامت الدولية الاشتراكية باستعادة صفوفها وانعقد المؤتمر التأسيسى لها فى فرانكفورت يوليو ١٩٥١ ، لتشكل المنظمة فى صورتها الحالية .

وبعد هذا الاستعراض السريع لنشأة وتطور الدولية الاشتراكية ، ننتقل الى مدى التلائم بين الاهداف التى وضعتها وقامت من اجلها ، وبين واقعها الحالى . فقد قامت هذه الحركة اساسا للدفاع عن مطالب الطبقة العاملة فى مجتمعاتها ، ولتكون فى موقف حيادى من الحرب الباردة بين المعسكرين الراسمالى والشيوعى . واخيرا لتكون لها الصبغة الدولية الشاملة . فهل استطاعت منظمة الدولية الاشتراكية ان تحقق هذه الاهداف ؟ هذه الامور مطروحة للمناقشة من واقع تتبع دور هذه الاحزاب الاشتراكية فى مجتمعاتها ، ومن حيث علاقتها بالمعسكر الراسمالى ، وانعكاس هذه العلاقة على موقفها من القضايا الدولية ، والتوسع فى نطاق عضوية المنظمة لتصبح بصورتها الراهنة .

الدولية الاشتراكية ومقاعد الحكم

استطاعت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية التى تؤمن اساسا بالتطور عن طريق الاصلاح وعدم عنف ، أن تصل الى مقاعد الحكم فى كثير من البلاد الاوروبية ، او ان تحتل صفة المعارضة القوية فى بعضها الاخر . فقد استطاع اليسار الديمقراطى فى النمسا الوصول الى الحكم من عام ١٩١٨ حتى ١٩٢٠ ، ونفس الوضع بالنسبة للسويد عام ١٩٢٠ ، وازدادت اهمية الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، فاصبح هو القوة المسيطرة على مسرح الحياة السياسية فى السويد بلا منازع ، وان كان توليه الحكم يعود الى اثنين وأربعين عاما قبل الان . اما بالنسبة لحزب العمال البريطانى ، فقد تارجح ما بين توليه الحكم واحتلاله مقاعد المعارضة ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى فى المانيا الاتحادية ، اشترك فى الائتلاف الحكومى منذ منتصف الستينات فقط ، حيث كان يحتل مقعد المعارضة من قبل ، واصبح الحزب الحاكم منذ عام ١٩٧٢ . اما اليسار الفرنسى فمنذ الجمهورية الخامسة ، وهو يحتل منصب المعارضة القوية ، وان كانت احتمالات توليه الحكم تتزايد سنة بعد اخرى ، فقد حصل مرشحه « فرانسوا ميتران » على ٤٤٫٨ فى المائة فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٥ ، وصلت الى ٤٩٫٣٣ فى المائة فى انتخابات عام ١٩٧٤ .

واجمالا ، نجد ان الصورة العامة للاحزاب الاشتراكية فى أوروبا ، هى توليها السلطة فى كل من السويد والنرويج والدانمارك ، بالاضافة الى النمسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا وجزر مالطة ، مع اشتراكهم فى ائتلافات حكومية فى كل من بلجيكا وسويسرا ، وتوليهم المعارضة فى فرنسا .

ولعل الطبيعة الاوروبية لنشأة المنظمة الدولية للاشتراكية ، هى السبب فى ضآلة عدد التنظيمات والاحزاب اليسارية المنضمة اليها من خارج القارة . فبالنسبة لاسيا ، نجدها ممثلة بثمانية احزاب ، يعد الحزب الاشتراكى اليابانى أقواها . ولا يوجد من القارة الافريقية سوى الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى كل من مالاجاش وموريشيوس ، الى جانب ستة احزاب من أمريكا اللاتينية ، أقواها بلا منازع الحزب الاشتراكى الشيلى ، الذى ارتكزت عليه حكومة الرئيس الراحل سلفادور الليندى . وللحركة احزاب اخرى

فى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزلندا ، الا انها تفتقر الى قوة وفعالية احزاب شمال وغرب اوروبا او الحزب الاشتراكى اليابانى . وفيما يمس بالدول العربية ، فقد كان الحزب الاشتراكى اللبنانى التقدمى) حزب كمال جنبلاط (مشتركا فى مكتب الاتصال الاسيوى للمنظمة فى سنغافورة ، ولكنه انسحب لانضمام حزب العمل الاسرائيلى .

وعلى الرغم من تزايد قوة اليسار الاوروبى فى مواجهه الاحزاب الراديكالية أو المحافظة ، الا أن الجناح اليمينى داخل الاحزاب الاشتراكية يتقدم باستمرار على حساب الجناح اليسارى واحدث مثال فى هذا الصدد ، تخلى فيلى برانت عن رئاسة الحزب الاشتراكى الديمقراطى لـ « هيلموت شميدت » ذى الاتجاه اليمينى داخل الحزب .

موقف المنظمة من الحرب الباردة :

كان الهدف الاساسى من قيام المنظمة ، ايجاد جبهة اشتراكية موحدة فى خضم الحرب الباردة التى قامت بين المعسكرين الراسمالى والشيوعى ، ولكن الواقع أظهر عدم التزامها بالهدف الذى رفعته فى بداية تكوينها ، مما أفقدها حيادها ، واصبحت امتدادا للمعسكر الراسمالى وآداة له . فبدلا من تأكيدها لاستقلالها عن التحالفات العسكرية ، كانت المنظمة من أول المنادين بأقامة نظام للدفاع الجماعى الاوروبى ، وذلك فى مؤتمرها الذى عقد فى أكتوبر ١٩٥٢ بايطاليا . وأصدرت فى هذا الصدد خمسة قرارات ، أكدت فيها اهمية اقامة جماعة اطلنطية ليست حربية فقط ، بل اقتصادية وسياسية واجتماعية ، مع القيام بالدراسات اللازمة لبرامج التسلح .

– وطالبت فى نفس المؤتمر ، الاحزاب الاشتراكية فى أوروبا وسائر انحاء العالم ، باعتبار كل تهديد يوجه الى اية دولة من الدول الحرة ، موجها اليها جميعا ، ومن ثم يجب على الدول الحرة جميعا ، تدعيم قواتها الدفاعية .

– بل ان المنظمة ذهبت الى ابعد من ذلك فى تعميق الحرب الباردة بقبولها القرار الذى أصدره الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى فى دورته السابقة على انعقاد مؤتمر روما عام ١٩٥٢ ، بوجوب اشتراك المانيا فى الضمان الجماعى ، وأن يكون هذا الاشتراك فعليا وسارى المفعول ، على أساس تكافىء الفرص والمساواة فى مواجهة الاخطار ، وان لا يعوق هذه الخطوه توحيد الاراضى الالمانية ، وقيام حكومة موحدة على أساس انتخابات حرة تجرى تحت اشراف دولى فى جميع انحاء البلاد .

وللاسباب السابقة ، تستند الاحزاب الشيوعية فى معارضتها للاحزاب الاشتراكية ، حيث ترى الاولى أن المنظمة كانت اداة لتحقيق السياسة الامريكية ، الى جانب افتقارها الى النظرة الصحيحة لدور الحركات الوطنية ، ووقوفها موقفا متأرجحا بالنسبة لحقوق الطبقة العاملة والقضاء على ثوريتها .

ولقد كان لهذا الارتباط والتوافق الذى اتخذته حركة الدولية الاشتراكية مع السياسة الامريكية بالدرجة الاولى ، ثم السياسات التوسعية لاعضائها مثال العدوان الثلاثى الذى خطط له « جى موليه » زعيم الحزب الاشتراكى الفرنسى ، مع حزب العمل الاسرائيلى بالدرجة الثانية ، أو مواقف المهادنة التى اتخذها حزب العمال البريطانى من مشكلة روديسيا واعلان استقلالها من جانب واحد ، اثره الواضح فى عدم استطاعة الحركة أن تجذب الى تنظيمها الاحزاب والحركات الاشتراكية التى قامت ونمت فى العالم الثالث .

ولقد كانت حرب فيتنام ، الاختبار الحقيقى ، والمحك الرئيسى لمواقف الاحزاب الاشتراكية فى المنظمة من أمرين أساسيين : –

أ – مدى تبعيتها للسياسة الامريكية ، وهل استطاعت المنظمة أن تكون اداة حقيقية وفعالة لادانة هذه السياسة العدوانية ، أم أنها كانت امتدادا طبيعيا لهذه السياسة . وتكفينا فى هذا الصدد ، الاشارة الى موقف حزب العمل الاسرائيلى من السياسة الامريكية فى فيتنام مقارنا بموقف الحزب الاشتراكى الديمقراطى السويدى . وقد بنى موقف الحزب الاخير والاحزاب الاخرى فى المنظمة عند التصويت ، على القرارات المتعلقة بالحرب خلال المؤتمر المنعقد فى يونيو ١٩٧٢ . فقد تمسكت السويد بمشروع قرارها الذى ينص على ادانة السياسة الامريكية فى فيتنام ، مع انهاء عمليات القصف والابادة

الجماعية ، على الرغم من معارضة عدد من الدول الاعضاء لهذه الصياغة ، مطالبة بتخفيف حدتها . الى جانب ذلك ، قدمت الحكومة السويدية مساعدات مالية تبلغ ١٦ مليون جنيه استرليني الى حكومة هانوى ، كما اعلنت اعترافها بها فى يناير ١٩٦٩ . هذا فى الوقت الذى ارسل فيه حزب العمل الاسرائيلى (الاشتراكى !) وزير الدفاع « موشى ديان » للاستفادة من حروب فيتنام ، ومدى فعالية الاسلحة الامريكية الحديثة والمتطورة فى الفتك بشعوب المنطقة .

ب - مفهوم الاعتداء على حرية واستقلال دولة حرة ، وهل ينطبق هذا المفهوم على الحرب السينمية ، أم أن هذا المعنى والمبدأ الذى اعلنه مؤتمر الدولية الاشتراكية عام ١٩٥٢ مقصور على الدول الاوروبية ، ونفس الوضع بالنسبة للعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الاراضى العربية .

الاحزاب الاشتراكية والنزعات الاوروبية الاستقلالية

وبالنظر الى مواقف هذه الاحزاب من تولى السلطه فى بلادها ، وطبيعة الموقف المنحاز لاغلبيتها ازاء السياسة الامريكية ، يتضح لنا التناقض بين مواقفها وموقف الحزب الاشتراكى الديموقراطى السويدى فى تفسيره لمعنى الاشتراكية على لسان رئيسه « ادولف بالم » ، « ان الاشتراكية الديمقراطية كان لها المسئولية فى تكوين وتشكيل سياسة الحياد ، وخلقت الاحترام فى الدول الاخرى والثقة بين شعبها » . ولم تكتف هذه الاحزاب بتأييد السياسة الامريكية العدوانية أو الاسرائيلية التوسعية ، بل انها عمدت الى هدم أية سياسة اوربية استقلالية ، تميل هذه الدولة او تلك الى انتهاجها ، مستخدمة فى هذا الصدد الاحزاب الاشتراكية فى الدول الاعضاء . وبمعنى آخر ، كانت الاحزاب الاشتراكية كحصان طروادة أمريكى داخل التيار المتزايد فى أوروبا نحو سياسة أوروبية مستقلة عن التبعية الكاملة لامريكا .

وقد تبلور هذا الاتجاه فى موقف الدولية الاشتراكية من سياسة الرئيس الراحل شارل ديجول ، التى استمرت عليها فرنسا بالنسبة للعديد من القضايا حتى الان . فقد عقد فى روما عام ١٩٦٧ مؤتمر الاحزاب الاشتراكية ، وكانت القضية الاساسية فيه هى انضمام بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة ، الامر الذى عارضه الجنرال ديجول . كما اختارت توقيت المؤتمر ، ليرتبط مع المرحلة الحاسمة فى حملة الدعاية الانتخابية الفرنسية ، والتى تميزت فى ذلك العام بقيام جبهة متالفة من اليسار فى مواجهة الرئيس الفرنسى ديجول . واذا كان هذا الموقف قد اتخذ فى اعقاب انسحاب فرنسا من حلف الاطلنطى ، ونقل مقر الحلف من باريس الى بروكسل ، فهنا تطرح التساؤلات وتثار الشكوك حول موقف هذه الاحزاب من سياسة الاستقلال الفرنسية عن التبعية لامريكا .

وقد تكرر نفس الوضع من جانب الدولية الاشتراكيه ازاء السياسة الفرنسية ، عندما عقدت المنظمه مؤتمرها فى باريس فى يناير ١٩٧٣ بدعوة من فرانسوا ميتران رئيس الحزب الاشتراكى الفرنسى . حيث كانت تجرى الحملة للانتخابات العامه والمحدد لها شهر مارس من نفس العام . والواقع أن عقد هذا المؤتمر كان لهدفين مزدوجين :

أولهما : محاولة التأثير على اتجاه السياسة الداخليه لفرنسا ، وتقديم مزيد من المساندة والدعم للحزب الاشتراكى الفرنسى الذى كان يزمع دخول الانتخابات العامة ، متحالفا مع الحزب الشيوعى برئاسة فرانسوا ميتران .

ثانيا : تحدى الحكومة الفرنسية ، ومحاولة التأثير على سياستها الخارجية ازاء ازمة الشرق الاوسط . فقد جاء توقيت المؤتمر فى الوقت الذى وصلت فيه العلاقات الاسرائيلية الفرنسية الى قمة التوتر بوفاة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة حادث من تدبير العناصر الصهيونية ، واصرار جولدا مائير على قبول الدعوه وحضور المؤتمر ، على الرغم من تصريح رئيس الوزراء الفرنسى فى تلك الفترة بأن جولدا مائير تحضر بصفتها الحزبية ، ولن تكون لها اتصالات مع السلطات الفرنسية ، وفى الوقت الذى رفض فيه المستشار فيلى برانت قبول الدعوة ، حتى لا يساء تفسيرها من جانب الحكومة الفرنسيه فى ضوء الانتخابات المزمع اجراؤها وموقف اليسار الفرنسى .

ورفض الوفود الامريكي على الاحزاب الاشتراكية الاوروبية ، وبالتالي على دورها في ابتداع سياسة مستقلة ازاء القضايا الدولية ، موقف الولايات المتحدة من دولة السويد ، ففي اعقاب قيام الاخيرة بتقديم مبلغ ١٦ مليون جنيه استرليني في شكل منح وقروض الى فيتنام الشمالية ، فقد تم الغاء صفقة قيمتها ٥ر١١ مليون جنيه استرليني ، وتم تأجيل طلب آخر قيمته ٨٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني من جانب عميل امريكي مع شركة الكهرباء السويدية . كذلك اعلن بنك الاستيراد والتصدير الامريكي ، انه يبحث امر الغاء عروض قيمتها ١٥٠ مليون جنيه استرليني كانت ستقدم الى شركة الخطوط الجوية الاسكندنافية . فماذا تعني هذه الارقام ؟ تعني انه كلما كان هناك ارتباط ومصالح اقتصادية واعتماد على المساعدات الامريكية ، كلما كانت الدولة اقل قدرة على انتهاج مواقف مستقلة ومحايدة او عادلة ازاء القضايا والصراعات الدولية . وقد يكون في هذا تفسير للسياسة الاكثر استقلالية التي تنتهجها دول شمال اوروبا ازاء الولايات المتحدة ، عن دول غرب اوروبا .

قصور العلاقات مع العالم الثالث :

ومن المفارقات ، ان تاريخ تكوين الدولية الثالثة عام ١٩٥١ (منظمة الدولية الاشتراكية) قد توافق – تقريبا – مع تعاظم حركات الاستقلال في كثير من الدول النامية ، التي اختارت ولوج طريق الاشتراكية ، كمنهاج لدعم الاستقلال السياسي ، وتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية ، الى جانب كفالة العدالة الاجتماعية لشعوبها . وعلى مدى ثلاثة وعشرين عاما ، كانت هناك فجوة في العلاقات بين الطرفين ، وبمعنى آخر الافتقار الى وجود قنوات اتصال ، واذا وجدت يغلب عليها طابع البرود والتحفظ .

ولعل السبب في الوضع الراهن ، طبيعة الظروف او المناخ العام الذي صاحب مولد وتطور كل من الطرفين :

اولا : كما سبق ايضاحه ، لم تكن الحركة الاشتراكية الدولية وليدة عام ١٩٥١ ، فقد سبق تكوين الاشتراكية الاولى عام ١٨٦٤ ، وطوال هذه الفترة طرأ على الحركة الاشتراكية العديد من التغييرات ، سواء بالحذف او الاضافة ، حتى وصلت الى صورتها الراهنة ، وبالتالي كانت لديها فسحة من الوقت لارساء دعائمها ومبادئها ، بغض النظر عن التزامها بها حاليا ، اما الدول النامية ، فقد كانت البداية صدور قرار سياسي مع اختلاف الظروف والمناخ العام اللازم لتحقيق هذا الاتجاه او اعاقته ، وبالتالي اختل تطبيق المفاهيم السائدة في الدول الاشتراكية الاوروبية على دول العالم الثالث ، مما يتطلب مراجعة واعية وحقيقية من جانب هذه الدول الاوروبية ، لحقيقة الظروف والملابسات التي احاطت باستقلال الدول الحديثة . وهذا ما وصفه برونو كرايسكي مستشار النمسا بانه نظرة اكثر سماحا للحركات الاشتراكية الجديدة ، ومحاولة الاتصال بها ، وتبادل الآراء معها . وينطبق هذا التفسير على اتهام الاحزاب الاشتراكية في الدول النامية ، بانها احزاب وطنية وقومية بالدرجة الاولى ، نتيجة اختلاف الظروف العامة لكل منها . فكيف تتعين المقارنة بين وضعين مع اختلاف نقطة الانطلاق لكل منهما ، ووجود فجوة زمنية تصل الى ٩٠ عاما تقريبا .

ثانيا : ان الدول الاوروبية ، وهي تقوم بارساء دعائم دوليتها الاشتراكية ، خارج النطاق الوطني والقومي – مع الافتراض بصحة هذا الادعاء – لم تكن بجانبها مشاكل الاستقلال ، او ترزح تحت عبء الاستغلال ، واستنزاف خارجي لمواردها البشرية والاقتصادية ، وانما العكس هو الذي ساعد على اقامة وتوطيد الحركة الاشتراكية الدولية في هذه الدول ، وباسلوب ديمقراطي اصلاحي ، على حساب شعوب العالم الثالث النامية اليوم .

ثالثا : وفي مقابل استنزاف ثروات المستعمرات ، قدمت الدول الاوروبية الفكر الاشتراكي اليها ، فكانت بالتالي سببا في ايقاظ المشاعر الوطنية ، واحساس مثقفي هذه المستعمرات بعمق وفداحة الثمن الذي تقدمه بلادهم . وكان لهذا نتائجه على ترتيب اولويات الاهداف المعلنة للحركات الوطنية الاشتراكية في الدول النامية . فكان الهدف الاول المعلن هو الاستقلال .

رابعا : تميل دوائر معينة لدولية الاشتراكية ، الى انتقاد الحركات الاشتراكية في دول العالم الثالث ، لصلاتها الوثيقة مع الاحزاب الشيوعية .

والواقع ان المنظمة فى ادعاتها ذلك . تقدم المنطق المعكوس . فبدلا من اعترافها بعدم استجابتها لمطالب وأماني الحركات الوطنية فى العالم الثالث ، الامر الذى دفع الاخيرة الى اقامة روابط متينة مع الاحزاب الشيوعية فى ظل تفهم هذه الاحزاب لتلك المطالب المشروعة . فكانما الاحزاب الاشتراكية قدمت النتيجة على أنها سبب ، وهذا امر مخالف للواقع ، ولا يستقيم مع المنطق الحقيقى .

وأبرز مثال فى هذا الصدد ، موقف الاحزاب الاشتراكية من الاوضاع فيا لمستعمرات البرتغالية فى افريقيا وكذلك سياسة التفرقة العنصرية التى تنتهجها حكومتا روديسيا وجنوب افريقيا ، فقد دعت الاحزاب الاولى ، تزايد النفوذ السوفيتى الصينى فى القارة الافريقية ، فحاولت ايجاد موطىء قدم لها فى المنطقة ودعت الحكومة السويدية فى عام ١٩٦٦ وفود افريقيه من زامبيا وتنزانيا ، بالاضافة الى ممثلة الحركات التحررية داخل أنجولا وموزمبيق وكذلك روديسيا ، وكان الهدف الاساسى من وجهة نظر الوفود الافريقية ، هو الاحتجاج على قيام حكومة هارولدويلسون ببيع روديسيا الى حكومة ايان سميث البيضاء .

وسرعان ما اتضحت المواقف المتباينة للاحزاب الاشتراكيه ازاء الحركات التحررية الافريقيه ، فقد عمل حزب العمال البريطانى على منع هذه الوفود من التحدث وشرح قضيتها ، بحجة عدم افساد المحادثات التى كانت ستبدأ فى لندن بين ممثلى الحكومة البيضاء فى روديسيا وبين الحكومة البريطانيه ، وذلك على الرغم من الجهود الضخمة التى بذلتها الحكومة السويدية لاتاحة الفرصة أمام ممثلى افريقيا لشرح وجهة نظرهم بوسائل الاعلام المختلفة .

وقد اثبتت تطورات الاحداث بعد ذلك ، تمسك هذه الاحزاب بمواقفها حيال حركات التحرر الوطنى ، وعلى النقيض من باقى اعضاء المنظمة ، كان موقف الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى السويد . فقد قام بتقديم معونة مالية تقدر ب ٦٫٠٠٠ جنيه استرلينى للحركات الوطنية فى المستعمرات البرتغالية ، وعقدت العديد من مؤتمرات المناصرة لهم ، مما ادى الى نشوب ازمة عنيفة بين البرتغال ، والسويد وصلت الى حد استدعاء لشبونة لسفيرها فى استكهولم .

وفى السنوات الاخيرة ، ازداد الاهتمام بعض الشيء – بمشاكل العالم الثالث ، فقد أشار « برونو بيرمان » رئيس المنظمة فى اجتماع هلسنكى عام ١٩٧١ الى ، ان الدولية الاشتراكية يمكنها ان تظل جديرة باسمها فحسب ، اذا ماوجدت الوسائل لاقامه التعاون مع أنصار الاشتراكيه الديمقراطيه فيما يسمى بالعالم الثالث ، بغض النظر عن موقفهم المتميز ، فبدون ان نضع ايدينا فى ايدى احواننا فى البلدان المستقله حديثا ، سيكون مصير نضالنا ضد الاستغلال الفشل فى الداخل والخارج كما اعربت جون ليستر مندوبة حزب العمال البريطانى عن فزعها نتيجة لعجز الدولية الاشتراكيه عن أن تكون دولية حقا .. وبصفة عامة ، تعود المسئولية بصفة أساسية الى الروح الاوروبية الاطلنطية وانعكاساتها على مواقف الدولية الاشتراكية تجاه دول العالم الثالث .

موقفها ازاء ازمة الشرق الاوسط :

كان قبول منظمة الدولية الاشتراكية لحزب العمل الاسرائيلى (الماباى بمثابة منعطف فى مسار الحركة الاشتراكية ، ونظرتها الى القضايا الدولية المعاصرة ، وعلى رأسها الصراع العربى الاسرائيلى . فقد ارتضت بهذا الانتماء ، عن السياسه القوميه العنصرية التى يقوم عليها حزب « المباى » الاسرائيلى وبالتالى جردت الدولية من معانى الشمول والاشتراكية من مضمونها الحقيقى القائم على ازالة الاختلافات العنصرية والدينية فى المجتمعات البشرية .

وقد كان لانضمام اسرائيل الى المنظمة الدولية للاشتراكية انعكاساته على مواقف الثانية من السياسة العدوانية التوسعية التى انتهجتها الاولى فى منطقة الشرق ، وعلى ميوعة المقاييس التى يمكن الاستناد اليها فى ادانة هذا العدوان او ذاك فقد اتضح ذلك فى تقاعسها عن ادانة العدوان الثلاثى على مصر ، وفى موقفها ازاء حربى يونيو ١٩٦٧ واكتوبر ١٩٧٣ .

ففى اعقاب حرب الايام الستة ، عقد مؤتمر الاحزاب الاشتراكية فى اكتوبر من نفس العام فى مدينة زيورخ ، وأصدر قرارا يتضمن الحق المطلق

فى الوجود والسيادة لاسرائيل وجميع دول المنطقة ، الى جانب حرية المرور فى قناة السويس ومضايق تيران لجميع الدول ايضا ، بالاضافة الى نزع سلاح المنطقة وحل مشكلة اللاجئين وفى ظل وسائل فعالة لحماية امن وسلامة جميع الدول داخل حدود يتفق عليها بين الطرفين .

واذا أمعنا النظر فى البنود التى تضمنها القرار السابق نجد انها لا تخرج فى شىء عن مطالب اسرائيل التى كررتها مرارا وحتى بالنسبة لحل مشكلة اللاجئين نجدها لازالت محصورة فى معناها الضيق ، الا وهو المأوى وكيفية امتصاصهم فى الدول المحيطة باسرائيل مع تجريدها من الجانب السياسى . وحق هؤلاء الفلسطينين فى العودة الى أراضيهم واقامة كيان خاص بهم تعيش فيه الاديان الثلاثة فى ظل دولة علمانية .

وعلى مدى ست سنوات ، كانت منظمة الدولية الاشتراكية ارضا خصبة ومجالا رحبا لاسرائيل ، تعرض فيها وجهة نظرها ، وتستقطب الى جانبها الاحزاب الاشتراكية ، وبخاصة فى دول غرب أوروبا ، وهذا يعنى بدوره التأثير على سياسات هذه الدول تجاه النزاع العربى الاسرائيلى ، فكما سبق ايضاحه تحتل هذه الاحزاب ، اما منصب الحكومة واما موقف المعارضة القوية المؤثرة على سياسات الحكومات الخارجية . ولعل فى الخطاب الذى القته جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل بصفتها رئيسة حزب العمل عام ١٩٦٩ ، مايثبت هذه الحقيقة ، فقد أوضحت مائير « أنه لا يستطيع احد ان يفعل العرب ما يستطيعون ان يفعلوه لانفسهم .. فاسرائيل لا تطلب من الزعماء العرب اعلانهم التخلى عن هدفهم اغراق اسرائيل فى البحر ، ولكننا نريد فقط أن يعلنوا عدم قدرتهم على القيام بذلك » .

ومع استمرار التعنت الاسرائيلى ، والاصرار على نبذ محادثات الدول الاربع حول أزمة الشرق الاوسط ، وكذلك الحلقة المفرغة التى أوجدت فيها مبعوث الامم المتحدة « جونار يارنج » جاء مؤتمر الدولية الاشتراكية فى عام ١٩٦٩ ، ليكون بمثابة خطوة على طريق تفهم الحق العربى ، فقد سمح لاول مرة للاتحاد الاشتراكى العربى [عن مصر] الحضور للمؤتمر بصفة مراقب ، كما تم التوصل الى قرار خاص بالشرق الاوسط ، يتضمن الاشارة الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وتأييد مهمة يارنج كما اشار الا ايجاد حل نهائى لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، على اسس انسانية وعادلة .

وجاء مؤتمر الدولية الاشتراكية المنعقد فى فينيا عام ١٩٧٢ ليعمق من هذا الاتجاه ، حيث تم تشكيل مجموعة خاصة لدراسة الحركات السياسة فى العالم العربى ، كما اقترح « برونو كرايسكى » رئيس الحزب الاشتراكى النمساوى ادراج ازمة الشرق الاوسط فى جدول اعمال مؤتمر الامن الاوروبى ، نظرا لخطورة الموقف فى المنطقة ، لامر الذى يتعارض وقبول الوضع الراهن ببساطة . وقد عارضت جولدا مائير هذا الاقتراح بشدة ، واعربت عن شكها فى جدوى اية مناقشة دولية للمشكلة ، ثم جاء المؤتمر الذى عقد فى باريس فى يناير ١٩٧٣ حقا كان تجمعا للاحزاب الاشتراكية ، الا أنه كان بطريق غير مباشر ، يرتبط بتطورات الموقف فى الشرق الاوسط حيث وصلت العلاقات الاسرائيلية الفرنسية الى قمة تدهورها ، نتيجة الخطر الذى فرضته باريس على تصدير الاسلحة الى تل ابيب ، وتفسيرها لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والذى يعنى الانسحاب من جميع الاراضى التى احتلتها عقب عدوان يونيو . وبالتالى كان هذا التجمع تحديا للعلاقات العربية الفرنسية ، وكأسلوب لممارسة الضغط على حكومة باريس .

وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما ترتب عليها من نتائج قلبت موازين وحسابات حزب العمل الاسرائيلى ، ممثلا فى رئيسة الوزراء « جولدا مائير » ، قامت الاخير — بطلب انعقاد عاجل لمؤتمر الدولية الاشتراكية بصفتها نائبة رئيس المنظمة ، واصرت على عدم عقده فى مالطة ، نتيجة الخلافات بين الطرفين ، بسبب تصريحات دوم منتوف رئيس وزراء مالطة المعادية لاسرائيل . وبالفعل تم عقد المؤتمر فى ١١ نوفمبر من نفس العام ، وكانت الصورة العامة التى تم انعقاد المؤتمر فيها كما يلى :

— مهدت حرب اكتوبر لبعض التغيرات ولو الطفيفة فى مواقف دول غرب أوروبا . وتبلور ذلك فى الاعلان الذى أصدرته دول السوق فى السادس من نوفمبر عام ١٩٧٣ .

— ان بعض الاحزاب الاشتراكية غير المشتركة

فى الحكم ، ولكنها تحتل مقاعد المعارضة ، ذات ثقل خاص ، وتأثير واضح فى سياسات حكوماتها . مثال ذلك حزب العمال البريطانى والحزب الاشتراكى الفرنسى ، وقد كانت لكل منهما صلاته الشخصية ومواقفه المساندة لاسرائيل .

ــ ان بعضا آخر من الاحزاب ، مثل الحزب الاشتراكى فى النمسا ، اتخذ مواقف محددة فى مواجهة اسرائيل ــ باغلاقه معسكر [شوناو] لاستقبال المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتى الى اسرائيل . وقد ترتب على هذا توتر فى العلاقات بين الطرفين ، مارست خلاله تل ابيب ضغوطا جبارة على « برونو كرايسكى » مستشار النمسا .

ــ كما ان الدول الاوروبية لم تقتصر على اعلان بيان دول السوق ، بل ذهبت الى المطالبة بضرورة قيامها بدور ايجابى ، الى جانب الدولتين الاعظم من اجل التسوية السلمية اللازمة .

وبالتالى ، كانت دعوة اسرائيل الى عقد المؤتمر ، تهدف بصفة اساسية الى التأثير فى مواقف الدول الاوربية ، ومحاولة خلق منفذ لحوار جديد مع الدول الافريقية التى قطعت معظمها علاقاتها معها . الى جانب استخدام المؤتمر كمنبر اعلامى تخاطب من خلاله الرأى العام العالمى ، الذى تعاطف ودعا ــ الى درجة ما ــ بعدالة القضية العربيةوصلافةوتشدد الموقف الاسرائيلى . وقد حاولت ماثير خلال هذا المؤتمر قلب الاوضاع فيما يتعلق باستخدام العرب لسلاح البترول وما ترتب عليه من تقارب أوروبى عربى .

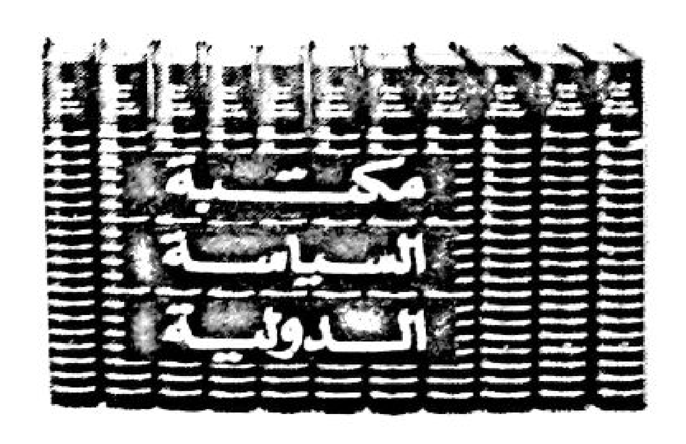
وعلى الرغم من رفض حزب العمال البريطانى المضيف السماح للجانب العربى بالحضور كمراقب الى جانب الموقف المتعصب الذى اتخذه الحزب من الصراع العربى الاسرائيلى ، الا ان المؤتمر اسفر عن تأييده لقرارات الامم المتحدة ، مع التزامه بالبيان الذى اصدرته دول السوق التسع .

بل لقد ذهبت المنظمة الى ابعد من ذلك ، بارسالها لوفد برئاسة مستشار النمسا ، فى مارس ١٩٧٤ لاستقصاء الاوضاع فى المنطقة . وجاء مؤتمر الدولية الاشتراكية الاخير الذى عقد فى لندن خلال شهر يوليو من العام الحالى ، ليتيح الفرصة ــ مرة اخرى ــ امام اسحاق رابين رئيس حزب العمل ومجلس الوزراء الاسرائيلى ، لتكرار وترديد مزاعمه ودعواه عن خضوع الدول الاوربية لما اسماه سلاح الابتزاز البترولى العربى . وان كانت هناك بعض التغيرات لصالح اسرائيلى .

وهنا يتعين علينا التساؤل ، الى متى سنترك هذا القطاع الهام من المجال السياسى الدولى نهبا لاسرائيل ، تشوه فيه الحقائق وتقلب الموازين ، وتستخدمه آداة لمخاطبة الرأى العام العالمى ، عن طريق ممثلى ما يزيد على خمسين حزبا من اوروبا وافريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، بعضها فى موقع المسئولية وبعضها الاخر فى انتظار الوصول الى الحكم .

ان الاجابة تتلخص فى بذل مزيد من الجهد الاعلامى والحزبى تجاه هذه الاحزاب والدوائر الفكرية ، بحيث تكون مدعمة للجهود الدبلوماسية المكثفة التى شهدتها العلاقات العربية الاوربية فى أعقاب حرب أكتوبر ، خاصة وان الدبلوماسية العربية لازالت مصرة على قيام المجموعة الاوروبية بدور ايجابى فى حل الازمة . الامر الذى يتلاقى وأهداف الدول الاوروبية ، ولكنه يتعارض وموقف اسرائيل الذى يريد حصر المشكلة فى الدولتين الاعظم .





البرتغال والمستقبل

— Antonio De Spinola.

— Portugal e o Futuro.

انه كتاب غير عادي ، فجر الثورة في منطقة استراتيجية بالغة الاهمية في المجال العالمي ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، ولقد نظلمه ، ونظلم الثورة معه ، اذا قلنا انه صنعها ، ولكن المؤكد ان صدوره دفع بها الى الحياة قبل موعدها المقدر لها بسنوات ومعها دخل التاريخ من اوسع أبوابه . فمنه يبدأ الحديث عنها ، ومنه على المدى البعيد ، تبدأ دراسة البرتغال الحديث ، اذا ما قدر للامور أن تجرى هناك كما يراد لها ، تطورا نحو الافضل والامثل ، وتحررا من العنف والتخلف والاستبداد .

مؤلف الكتاب عسكرى المهنة ، استقراطي المظهر ، بروسى الملامح ، ينتمي الى البرجوازية الليبرالية ، جنرال من سلاح الفرسان . ولد في ١١ ابريل ١٩١٠ في قرية سانتو اندريه Santo André ، من مركز استرموز Estremoz في مقاطعة ، أو محافظه ، الشتجو Alentejo ، جنوب شرقى البرتغال ، على مقربة من الحدود الاسبانية ، وهى منطقة يمكن القول عنها ، أنها مهد الاقطاع البرتغالى ، تضم عدد محدود من الطبقة الوسطى ، وقلة من السادة ، وجماهير عريضة من عمال التراحيل . ولكن سبينولا ينتمى الى الطبقة الوسطى ، دخل مدرسة الفرسان عام ١٩٣٠ ، لان ابناء كبار الاقطاعيين أعرضوا عن المدارس العسكرية ، منذ تجاوزت

العسكرية الشجاعة الفردية ، لتصبح علما يدرس ويتطلب استعدادا عقليا ، وعكوفا على الدرس والتحصيل . وقد تخرج منها فى عام ١٩٣٣ ، وانضم الى الكتيبة السابعة من سلاح الفرسان . ومن توافق الصدف أنها كانت احدى الكتائب القليلة التى حاولت أن تقف فى وجه الثورة البرتغالية يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٤ ، لولا أن الجنود وصف الضباط كانوا الى جانب الثورة ، فوقفوا فى وجه قادتها وكبار ضباطها . وخلال الحرب الاهلية الاسبانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) ، اشترك ضابطا فى الفرقة الاجنبية التي قاتلت الى جانب الفاشيين العسكريين ، وبانتهائها وبدء الحرب العالمية الثانية أرسلته حكومة سالزار مراقبا عسكريا فى ألمانيا النازية ، وشهد موقعة ستالينجراد بهذه الصفة أيضا .

وبدأ رحلته الى أفريقية فى نوفمبر عام ١٩٦١ حين عين وهو ضابط برتبة كولونيل ، قائدا لسلاح الفرسان فى انجولا ، فاشترك عمليا وبهمة فى مقاومة الحركة الوطنية هناك ، وبعد عودته منها ، تولى سلاح الفرسان فى مدرسة الجيش ، ثم عين مساعدا للقائد العام للحرس الوطنى الجمهورى . وفى عام ١٩٦٨ رقى الى رتبة جنرال ، أى بعد ٣٥ عاما من تخرجه ، رغم كفاءته العسكرية الفائقة ، وعين حاكما لغينيا بيساو ، وقائدا عاما للقوات المسلحة فيها ، وظل يشغل هذا المنصب حتى مايو من عام ١٩٧٣ . وخلال عمله فى غينيا ، ادخل تعديلات جوهرية فى النظام السياسى والعسكرى للمستعمرة ، فكون فرقا كاملة ، كل جنودها من الافارقة ، بقيادة ضباط من الافريقيين أيضا . ودفع بفكرة تكوين « المجلس الشعبى » الى حيز التنفيذ ، وتم ذلك لاول مرة فى المستعمرات البرتغالية ، وكان أسهاما محدودا ، وغير مباشر ، من سكان البلاد الاصليين فى ادارة شئونهم . وعند عودته من غينيا أنعم عليه بوسام « القلعة والسيف » ، وهو أعلى وسام عسكرى يمنح فى البرتغال . وبعد أن ظل عدة أشهر بلا عمل ، عين فى ١٧ من يناير عام ١٩٧٤ نائبا لرئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، ولم يكن موجودا من قبل ، وعين معه فى نفس اليوم الجنرال كوستا غومث Costa Gomez رئيسا للاركان ، وتسلما منصبيهما معا . وفى أقل من شهرين ، فى ١٤ مارس ١٩٧٤ ، عزلتهما الحكومة معا ، وكان وراء هذا العزل ، الكتاب الذى ألفه سبينولا : البرتغال والمستقبل .

ذلك أن سبينولا ، وهو ضابط مستقيم عسكريا ، عرض مؤلفه بحكم التقاليد العسكرية على رئيسه المباشر ، الجنرال كوستا غومث ، رئيس هيئة الاركان ، فأصدر هذا بلاغا رسميا فى ١١ فبراير ١٩٧٤ يقول فيه حرفيا : « أرى أن الكتاب مستوف للشروط التى تجعله صالحا للنشر ، ويجب أن أضيف الى ذلك ، أن الجنرال سبينولا قدم بنشره خدمة عظيمة الى وطنه ، مثل الكثير الذى حققه فى ميادين القتال ، فى فروسية واخلاق » . وفى ١٢ فبراير ، وافق السنيور سلفا كونيا Canha Silva ، وكان وزيرا للدفاع الوطنى ، على نص الكتاب ، معتمدا على رأى رئيس الاركان ، لانه لم يكن قد قرأ النص بعد .

وبعد ستة أيام من ظهور الكتاب ، ارسل سبينولا نسخة منه الى الدكتور رسيل كيتانو رئيس الوزراء ، فما كان منه الا أن اتجه الى المجلس الوطنى فى اليوم التالى ، ١٨ فبراير ، والقى بيانا استغرق ساعات طويلة ، كان أطول خطبة برلمانية القاها فى حياته ، وعرفها المجلس الوطنى ، ودون أن يذكر اسم المؤلف ، أو يشير الى الكتاب صراحة ، أخذ يفند محتواه فكرة بعد أخرى ، معترضا ومحتدا ، ومؤكدا رأيه فى قضية المستعمرات ، أو مقاطعات ما وراء البحار ، كما يصرون على تسميتها هناك . وأشار الى أن فكرة الاتحاد الفيدرالى ، التى يدور الكتاب حولها ، هى التى دعا اليها عندما كان مديرا لجامعة لشبونه عام ١٩٦٢ ، وكتب دراسة عن ذلك أرسل بها الى الوزير المختص ، ولكن هذا الحل ، أى حل آخر عن طريق المفاوضات ، تجاوزته الاحداث وأصبح غير صالح على الاطلاق .

وأخيرا ، فى ٢٢ فبراير ، ظهر الكتاب فى واجهات المكتبات ، ونفدت طبعته الاولى ـ ٤٠ ألف نسخة ـ فى ساعات . كان الناس يقفون أمام المكتبات فى طوابير ممتدة ، لساعات طويلة ، ليحصلوا على نسخة منه ، على نحو لم تعرفه دوائر النشر من قبل ، كان أكثر الكتب بيعا على الاطلاق ، على امتداد كل تاريخ البرتغال . وتوالت طبعاته ، وحين أندلعت الثورة فى ٢٥ أبريل ، كانت واجهات المكتبات تعرض الطبعة الخامسة منه ، وبلغ ما بيع من نسخه فى شهرين ، مائة وخمسين ألفا ، فى بلد تعداده تسعة ملايين ، نصفهم من الاميين . كان السر وراء تلهف الناس عليه ، يكمن فى حاجة الناس الى الحديث علنا ، وبصراحة ،

عن قضية هامة تحيطها الدولة بالاسرار والالغاز ، ولا تعرض لها الا همسا وفى الخفاء ، وهى قضية المستعمرات ٠ ومن جانب آخر ، كان نشر الكتاب فى بلد يحكم بوليسيا ، أول اشارة مادية وملموسة عن ضعف النظام الحاكم ، وبداية تفكك الدكتاتورية ، لقد كانت أضعف من أن تقف فى وجه كتاب ينشره جنرال .

لقد دفع المواطن البرتغالى كل ما يملك دفاعا عن المستعمرات : حريته وأمنه ، كرامته ، ومستقبله ، وبينما دماء الشباب البرتغالى تهدر فى غابات أفريقية ، وأسرهم تتضور جوعا فى الوطن ، كانت القلة من كبار الضباط ، ورجال الحكومة ، وعملاء الشركات الاجنبية ، تقبض وتثرى وتسعد ، وتحول آلام المواطنين وأحزانهم ، الى أموال تتدفق ، وعمارات ترتفع ، ومتع مختلفة هى طابع المجتمعات الدكتاتورية فى كل مكان ٠ ومن هنا كان المجتمع متلهفا على معرفة ما يدور فى المستعمرات ، وسعيدا الى غير ما حد ، لان عددا من ضباط الطبقة العليا فى الجيش ، يميل الى امكانية الحل السلمى ٠

والواقع أن الكتاب لم يكن يمثل فكر سبينولا وحده ، لان رفاقه ، وقدامى تلاميذه فى المدرسة الحربية ، أقاموا حفلا لتكريمه بمناسبة صدور الكتاب ، حضره عدد كبير من الجنرالات ، ممن ليسوا فى الوظائف العامة ، وممن لم يرتبطوا بالسياسة الرسمية للحكومة . ونشرت الصحف خبر الحفل ، ولكن الرقابة حذفت انه تكريما له بمناسبة صدور كتابه ، وحذفت أن الجنرال فى نهايته أهدى المحتفلين به نسخا منه بتوقيعه ، ولكنها نسيت ــ والرقابة فى العالم المتخلف طاغية وغبية فى الوقت نفسه ــ ان الصور التى نشرتها الصحف للحفل ، ظهر فيها الجنرال وهو يوقع على النسخ التى أهداها للمحتفلين به ٠

هز الحكومة بعنف اقبال الجماهير على الكتاب فتحركت لترد عليه ، ولتدافع عن وجهة نظرها بطريقة غير مباشرة ، فأوعزت الى قدماء المحاربين فى المستعمرات بعقد مؤتمر لهم ، فعقد فى مدينة أوبرتو الصناعية فى شمال البرتغال ، فى يونية ١٩٧٣ واستمر اسبوعا ، وجعلوا له شعارا جملة قالها سالزار فى عنفوان طغيانه ، لينطلق منها الى ابادة معارضيه : « انهم يناقشون وجود الوطن البرتغالى ، فدافعوا عنه . . ! » . وقدجمعت الحكومة هذه الخطب ونشرتها فى كتاب اعطته عنوانا : « أبدا لن نكون الخونة ! » وركزت عليه فى الاذاعة والتليفزيون ومعظم الصحف ، وتدور افكاره حول بقاء البرتغال فى كل مستعمراته فى افريقية وآسيا ، بل واستعادة ما استولت عليه الهند ٠ ولم يثر هذا الكتاب عند عامة المثقفين ٠ رغم الورق الجميل الذى طبع عليه ، والسعر الاسمى الذى بيع به ، غير المزيد من الاشمئزاز والاحتقار

« وجدتنى غير قادر على الصمت »

قصر سبينولا كتابه على مقدمة وخاتمة وخمسة فصول . وقد اتخذ من المقدمة مكانا يرد فيه على من يسأله ، او على نفسه ، لماذا ألف هذا الكتاب ؟ « ان الكتاب فى كثير من الاحيان رد ، ووراء نشره سبب لا يبدو واضحا على الدوام ، لان الدوافع التى أدت اليه يمكن أن تفلت من ذكاء القارىء ، حتى من أشد القراء تقبلا للرسالة التى يحتويها الكتاب » ٠

قد يكون الكتاب استجابة لدافع جمالى يريد المؤلف أن يجسمه ، أو تعبيرا عن توتر فكرى يأمل أن يجد فيه المهرب ، أو مجرد استخدام لحق التعريف ، أو ردا على مفاهيم اجتماعية وسياسية قائمة ، تتحدى الاحداث والرجال ، وهو رد يمكن ان يكون مثيرا ، اذا ما اصبح تحديا ، أو أربك التوازن القائم فى الرأى العام ٠ وأخيرا قد يكون استجابة لاحساس المؤلف بأنه يؤدى واجبا قوميا لبلاده ومواطنيه ٠

ومع ذلك فثمة تضخم فى التأليف وفى النشر كل شىء ينشر ، ودور النشر ومعها ، أو قبلها ، فن الاعلام تلاحق القارىء ، وتحمله على كتاب بعينه ، انها تجعل من الكتاب شيئا كأنه سلعة استهلاكية ، وفى موجة الاعلام تضيع الكتب التى تجىء استجابة لدوافع قومية ، تظل تنتظر ،وقديطول بها الانتظار ، قبل أن تجد من ينقدها ، أو يحللها أو يتأملها ، وغالبا ما تكون خطيرة ، أو غير ملائمة ، أو مدمرة للفكر أو للرسالة التى تتصدى لها ٠

ونحن نعيش فى بلد يحتدم النقاش فيه بين الافكار المختلفة ، وتأتى فى مقدمتها مشكلة المستعمرات ٠ لان مستقبل البرتغال يتوقف فى الحقيقة على حل مناسب لها ، وعلى ما يترتب عليها من حروب تكلفنا الارواح والدخل والامكانيات ، وتلتهم جل قدرتنا الاقتصادية التى كان يجب أن نوجهها الى التنمية لكى نغطى مساحة هائلة من الزمان ، تفصل بيننا وبين بقية العالم فى

المجال الحضارى ان حصر مشكلة المستعمرات فى موقفين متطرفين : اما الحرب واما خيانة الماضى ، موقف لا يقودنا الى المستقبل العظيم ، أو الوحدة المشروعة التى نطمح فيها .

لماذا انبثق فى أعماقى هذا الكتاب ؟ لان آية فكرة من الفكرتين السابقتين تضم مفاهيم تمثل تحديا حقيقيا لواقعنا التاريخى ، ولمكانتنا الحقيقية فى عالم اليوم ، فجاء هذا الكتاب يحمل مفهوما جديدا للوحدة القومية ، ويظهر المخاطر التى تكمن وراءهما ، وارضاء لضميرى ايضا . ان علينا أن نكون عمليين وواقعيين ، دون أن يعنى هذا أننا تخلينا عن قوميتنا كبرتغاليين ، وفضلا عن ذلك وقبل كل شىء ، جاء هذا الكتاب مدفوعا فى الاصل بعامل اخلاقى ، لانسان يجد نفسه غير قادر على الصمت ، غير أنه رغم هذا ، لا يستهدف به المزيد من الجدل ، من أى نوع ، انه لا يهدف الى مهاجمة الافكار السائدة أو هدم ما هو قائم بالدموع ، ولا أن يبرر مواقف اتخذت ، وغايته القصوى التى أملته علينا ، أن يخلق تيارا ثالثا من الفكر ، يجعل الحوار ممكنا ويدعو الجميع الى الوحدة الوطنية ، ويفتح امامنا أبواب العالم ، على أساس من الفهم العملى ، يمكن أن نبنى به مستقبلنا كأمة .

المشكلة التى نواجهها كأمة

يعيش البرتغال اليوم أشد ساعاته خطرا ، ولم يطوق الضباب واقعه ومستقبله ، على امتداد تاريخه ، كما يحدث اليوم . والصفحات التى يتضمنها هذا الكتاب ، تحليل لهذا الواقع ، وتأكيد على ما أقول ، ولست فى حاجة الى أن أتجاوزها الى التاريخ نفسه ، ولم يحدث ابدا أن كان جوهر الامة وأمنها المادى ، ورفاهية المواطنين وحياتهم الاجتماعية ، تتعرض لمجازفة خطرة كما هو الان .

كانت أزمات البرتغال الماضية تتصل بالاستقلال السياسى ، وهو أمر جوهرى بالنسبة للدول ، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للامم ، ولقد ناضل البرتغال فى كل العصور من أجل الاستقلال السياسى لتصبح الامة دولة ولتصبح قوانينها وطنية ، ولكن المشكلة الان أشد خطرا ، وأكثر اختلافا ، ودون أن نذهب بعيدا فى التحليل يمكن القول ، من خلال أزمتنا هذه ، ان الاستقلال السياسى لم يعد الهدف الرئيسى للمواطن العادى . وان البرتغالى مدفوعا بغريزة حب البقاء ، لا يتردد فى أن يستظل بقانون أجنبى ، عوض قوانين بلده ، متنازلا عن حقوق المواطنة لصالح رفاهيته ، والاتجاه السائد هو أن يبحث فى الخارج ، عما يفتقده فى الداخل . عندما تواتيه الفرص والامكانيات . والتحليل النفسى للجيل الجديد مثير للفزع . ان تجمعه حول النظام السياسى ، أعنى الدولة ، ليس اختياريا او وليد تفكير . ومئات الالوف من المهاجرين ينسون روابطهم مع الوطن ، مع أول تجمع أجنبى يلتقون به ، يمتزجون فيه ، ويطبقون عاداته ، وينتهى بهم الامر الى أن يذوبوا بين عناصره نهائيا . والجهود التى تبذل لكى يحتفظوا بروابط تصلهم بالوطن الام مشكوك فيها ، وكثيرون منهم يعودون بعد سنوات طويلة ، كسائحين فى اجازات أكثر منهم أبناء غائبين وهم فى مظهرهم وطريقة عيشهم ، عمقا وواقعا ، ليسوا برتغاليين انهم يفتقدون خصائص الامة التى كانوا ينتسبون فيها ، ومن هنا يمكن القول ان الازمة التى تتأجج بيننا ذات طابع اجتماعى تمس الخصائص الاجتماعية لامتنا قبل كل شىء .

لقد تجاوزنا عصر العقائد ، **والناس فى أيامنا هذه لا ينضمون الى قضية ما لدوافع عاطفية ، أو ظروف نفسية ، أو تقاليد اجتماعية ، والملاحم التى تجعل الناس عطشى الى الامجاد ، وملامح البطولة من احترام الشرف التقليدى ، ومن الـولاء الرومانتيكى ، ومن الاندفاعات المثيرة القائمة على قواعد روحية ، لم تعد تجد لها الا مجالا محدودا هنا أو هناك . ان الدوافع اليوم متعددة ، والمجتمعات مفتوحة والرجال يتحركون فى داخلها ، ينضمون الى القضية التى يستطيعون أن يحققوا معها حياة أفضل . والافراد لا يندمجون فى مجتمع لاعترافهم بانه يضم قيما عظيمة يجب الاحتفاظ بها ، وانما تتكون المجتمعات من أفراد ينضمون اليها باختيارهم ، لانهم يجدون مصالحهم فيها ،** وليست المجتمعات فى أصل نشأتها الا تحالفا مشتركا بين مجموعة من الافراد ، كل واحد فيها يعطى ويأخذ ، ينزل عن شىء من حقوقه ، وعن بعض حرياته ، مقابل مزيد من الامن ، والامة يمكن أن تبقى فحسب ، اذا ظل كل عضو مرتبط بها على نحو حر ، اننا نعيش فى عصر لا ينتمى فيه الانسان الى مجتمع ما ، لمجرد أنه ولد فى هذه البقعة الجغرافية من الارض ، ومن هنا فان عددا من الامم مهيأ للتفتت ، ومجتمعات أخرى جديدة تتجمع فى ضمير المستقبل حقيقة مثيرة ، ولكنه واقع لا يقبل الجدل .

لا مناص اذن من أن نعنى بالعقد الاجتماعى ، وأن نوازن بين ما يعطى كل برتغالى للدولة وما يتلقى منها ، وأن نقوى الروابط القديمة ، وأن نستحدث روابط جديدة تزيد الصلة بينهما قوة ، **وأن نجعل كل مواطن يحس بأنه أفضل حياة وأعمق سعادة بين مواطنيه ، مما يمكن أن يكون عليه فى أى مكان فى الخارج** ، وأن يبذل جهدا أكبر ، باختياره ، لتحسين المستقبل . وفى هذه الحالة فان هذا المستقبل يجب أن يكون بالنسبة له واضحا ومحددا ، وأن ما ينفقه فى سبيله له عائد يفيد منه . فى زمن ان لم يكن قريبا ، فليس ببعيد ، وأن عطاءه كانسان حر لا تقيده ضوابط أو حدود خارج ارادته ، أو لم يشارك فى صنعها .

فى هذا الجانب نحن متأخرون كثيرا عن أوربا المتقدمة ، المندمجة اقتصاديا ، وبعيدون عنها لاسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية ، والازدهار الذى نرغب فيه لا يمكن أن نحققه الا من خلال نمو صناعى متزايد ، يسمح لنا بدخول الاسواق فى ظروف مناسبة ، وهذا النمو يتطلب مزيدا من الاستثمارات ، لا فى مجال انشاء وحدات جديدة فحسب ، وانما فى مجال تحسين البحث العلمى ، وفى البحث عن أسواق جديدة ودراستها ، وفى تحسين الانتاج ، ورفع مستوى التقنية ، والموارد التى لدينا تتجه الى الخارج ، لغياب الامن ، وافتقاد الضمانات فى الداخل .

العزلة والتنمية

دفاعا عن الامة ، ينبغى أن تحل هذه المشاكل ، فالعزلة عن العالم الخارجى لا تدع لنا مجالا للتنمية ، والضيق والقلق فى الداخل ، جعل الرأى نهبا لافكار سلبية معوقة . وقد امتدت هذه الكآبة الى مقاطعات ما وراء البحار (فى البرتغال محظور على الجميع أن توصف بأنها مستعمرات !) ، وبخاصة تلك المتطورة ، وكل يوم تزداد بنفسها احساسا ، وترى الطريق الوحيد لتحقيق آمالها فى مستقبل أفضل فى الانفصال عن مستقبل المجموعة البرتغالية . **لابد أن نعترف بحاجتنا الى التحرر من المفاهيم التى تحول دون وضع حلول تفرض نفسها ولا تقبل التأجيل ، وأن نكف عن تغذية الافكار التى تدعو الى الدفاع عن الاحتكار السياسى باسم الوحدة الوطنية المشوهة وعن « رياح التاريخ » ، وهى أفكار لا تدافع عن المصالح الحقيقية للبلد كما يحسها الشعب . لان** الشعب ـ وهو واقعى فى ذكائه الفطرى ـ بدأ يهاجر بأعداد كبيرة ، وذلك فى حد ذاته دليل على أن علينا ما يجب أن يعاد النظر فيه ، **فى ضوء فكر جديد . على أولئك وهؤلاء أن يفهموه ، وأن يحددوا الامة من خلال الشعب ، بدلا من طبقة تتحدث باسمه ، وعلى حسابه ، ولا تدافع عن مصالحه . كما تثبت وقائع الحال وأحداث التاريخ .**

فى الشعب فقط يوجد الرصيد الاخلاقى الحقيقى للامة ، وجمع هذا الشعب حول مصالحه يوجد الحل للمشاكل القائمة . ومن هنا فان المشكلة الوطنية يجب أن تطرح بفكر جديد ، على قاعدة من الوحدة الوطنية ، وحدة تنهض على الازدهار والتعايش والمشاركة ، وليست مجرد قواعد تصاغ فى قوانين .

علينا أولا أن نبحث عن الاهداف الجوهرية لاستراتيجية قومية ، وأن نضع ما يقودنا الى تحقيق هذه الاهداف ، واضعين نصب أعيننا ما نحن فيه ، وما يجب أن نكون عليه . **نعم يجب أن** نعرف أولا ما هى أهداف الدولة ، **فى تعبيرات عملية ، وليس فى جمل أخلاقية ، وعبارات بليغة ، خالية من المضمون ، وغير قابلة للتطبيق . والدولة التى لا تتحرك لتحقيق ازدهار أعضائها تفقد ثقة الجماهير وحماستها، وأسباب وجودها، وتكون** مهيأة للاختفاء عن طريق الاندماج فى دولة أخرى ، **أو باختفاء البناء الاجتماعى الذى تقوم عليه .**

هل هدف الدولة الاستقلال ، بمعنى أن تتصرف داخليا دون قيد خارجى ؟ ذلك ليس واقعا فى أيامنا هذه . فى العصر الذى نعيش فيه ، للدولة أن تحتفظ بشخصيتها الذاتية من خلال استقلالها ، وبأقل قدر من امكانية التصرف ورد الفعل ، وبحرية العمل الذى يسمح لها بأن تتدخل فيما هو جار من الاتصال بالدول الاخرى . ولا يجب أن ننسى **أن العالم هو مجتمع من الدول . كل واحدة منها تحمل اليه عددا من الاضافات ، وتتلقى منه عددا ، وفى التعادل بين الاخذ والعطاء ، يكون مفتاح بقاء الدول الاكثر ضعفا .**

والدولة الضعيفة فى علاقاتها مع دولة أقوى ، أو انتمائها **الى مجموعة أقوى . تجد نفسها فى النهاية ملزمة بما يجعل منها شبه مستعمرة ،** وفيما يتصل بالبرتغال ، فان التزام فكرة واحدة ، وتعطيل مواهبنا ، يمكن أن يقودنا الى طريق التبعية أو الاختفاء ، حتى ولو احتفظنا ظاهرا

بشخصيتنا السياسية . **وليس هدف الدولة ان تبقى ، وانما غايتها أن تزدهر . ولتزدهر عليها أن تفهم فى كل الاوقات الحاجات المتجددة ومطالب أعضائها** . وفى عالم دائم الاتصال ، وفى تبادل مستمر ، فان الضرورات المادية والفكرية والاجتماعية تزيد بمعدل رياضى . ومن ثم يجب أن يكون الازدهار ترجمة لهذه المطالب ، فى معادلة صعبة بين الاستهلاك والانتاج ، وهنا تكمن مشكلتنا .

وليس ثمة شك فى أننا نعيش الان فترة رخاء ، وأن مستوى الحياة قد ارتفع فى الاعوام الاخيرة ، وهو أمر يعود الى عوامل ثلاثة : ما يرسله المهاجرون ، والسياحة ، والزيادة المستمرة فى الانفاق العام . والعامل الاول بعيد عن قبضتنا تماما ، انه يتوقف على السياسة النقدية فى البلاد التى يذهب اليها المهاجرون ، وسماحها بالتحويل ، وتحديد عدد ما تقبله من المهاجرين ، وقد بدأت بعض الدول فعلا توقف السماح بالتحويل على مقادر ما نصدره اليها ، أو نستورده منها ، تبعا لحاجتها الى اصلاح ميزانها التجارى . وتطور السياحة ليس مشجعا ، وبالرغم من الثناء الرسمى لهذا القطاع ، فقد أخذ ينكمش ، ولذلك أسباب كثيرة ، تأتى الازمة النقدية العالمية فى مقدمتها . والعامل الثالث والاخير ، سوف يؤدى بنايوما الى التضخم لانالانفاق لا يتجه الى وحدات تنتج ، ويكفى أن نعرف أن ٥٠ فى المائة من ميزانية الدولة يذهب الى الانفاق العسكرى .

اذن فالمشكلة التى تمس حياتنا كاملة ، تتركز حول التحكم الجماعى ، وبامكانيات أكبر ، فى مواردنا المالية والانسانية .

التحرر .. الحل الوحيد !

ان مفهوم البرتغال ، فى المجال الاجتماعى ، بفضل المواصلات السريعة ، والهجرة العريضة ، أصبح يختلف اليوم عما كان عليه من قبل ، فيما يتصل بالحياة وبالعالم . يمكن أن نناقش هذا التطور الانسانى هل هو مفيد أو ضار ، ولكن ما لا نستطيعه هو تجاهل هذا الواقع ، كما لو لم تكن هناك أخلاق عالمية تفرض سيطرتها ، ونحس بضغطها على القيم المحلية ، ومن هنا يكون احساس المواطن بالمرارة اليما عندما يقارن بين ما هو عليه ، وما عليه الاخرون . **ان المهاجرين فى الخارج يصنعون ثروات يرسلونها الى أهليهم ، ولكنهم أيضا أداة اعلام قوية عن واقع البلاد التى يعيشون فيها ، وعن مستوى الرخاء الذى هى فيه ، مما تبدو معه بلادنا متخلفة بأى مقياس . والجماهير عندنا لا تفكر فى أن يكون لها ما هو ممكن ، وانما ترغب فى أن يكون لها مثل ما عند المجتمعات المساوية . وكلما كان تدخل السلطة فى الحياة الاجتماعية أكبر ، ألقى عليها الناس المسئولية بقسط أوفر أيضا** . ويتجلى ذلك عندنا واضحا فى أمرين : الكنيسة والمؤسسة العسكرية .

ولمواجهة المشكلة ، ليس أمامنا غير طرق ثلاثة : التراجع المستمر ، وينتهى بنا الى الموت عند ما تنفد حلقاته ، أو القهر الفاشى وهو يقوى العنف المقابل ، أو طريق الحرية ، ومع أن لهذا الاخير مخاطره ، فهو الحل الذى ارتضيه ، وهو الحل الوحيد اذا تم بنظام ، وعلى خطوات ، وبالوسائل المشروعة .

وفى المجال الاقتصادى ، لا يجهل احد ان اقتصادنا القومى يحتاج عاجلا الى التنوع ، والى اعادة تخطيطه فى وقت سريع ، على نحو ما حددته لنا السوق الاوربية المشتركة ، غير أن حالة الحرب ، الى جانب الضغط الاجتماعى الداخلى ، يخلقان جوا من النقص والتحامل والشك ، وكلها لا تساعد على الازدهار الاقتصادى ، فاذا أضفنا الى ذلك هجره اليد العاملة ، ادركنا فداحة المسئولية التى تواجهنا .

واذا تجاوزنا الاقتصاد الى الجانب الحربى ، يجب أن نعترف بأن الطريق الى مستقبل مزدهر يرتبط ضروره بوجود حل سريع لاعادة السلام ، وهى مشكلة ينبغى تحليلها من أوجهها العديده . فنحن فى غينيا بيساو ، وانجولا ، وموزمبيق ، نواجه - ربما من طراز جديد ، وما يجب ان نوقف عنده ، اننا بصدد حرب فاصلة ، لا يود الشعب أن يقف منها مكتوف اليدين ، كما كان يحدث فى الصدامات القديمة ، حين كان عاملا قويا ولكنه غير حاسم ، فالشعب الان هو مركز الثقل . ومن يكسبه الى جانبه هو الرابح . واظن انه يمكننى القول بأن جانبا كبيرا من الشعوب الافريقية [المستعمرة] معنا ، مثل غينيا ، ولكن من المؤكد أنها لم تكن كذلك دواما ، وانها فى اية لحظة يمكن أن تدع هذه الحالة . وربما كان من الادق أن نقرر انهم معنا ، ولكنهم سيتخلون عنا ، عندما يحسون انهم يبعدون عن تحقيق آمالهم المشروعة فى حياة أفضل . والمشاركة الكاملة والفعالة ، وعلى كل

المستويات ؟ فى الحياة السياسية والادارية للامة التى ينتمون اليها . لايمكن أن نرغمهم على ان يكونوا برتغاليين من نوع آخر . وينبغى ان يكون واضحا أن هدفنا الان لا ينبغى أن يتوقف عند عامة الجماهير وحدها ، وانمايجب أن يجذب اليه الجماهير المقاتلة نفسها ، وهو أمر لا يمكن ان نتوصل اليه الا عن طريق الحل السياسى . واستبعاد هذا الحل يقودنا الى جوهر المشكلة : هل الحل العسكرى ممكن فى الحرب التى نواجهها ؟ وما النتائج التى تترتب عليها حين تطول بلا نهاية ، وما هى قدراتنا حينئذ على الصمود ؟ كيف يمكن أن ننهى حربا من هذا الطراز ، أو بتعبير أدق كم يكلفنا النصر فيها ؟

سوف نقلب الامر على وجوهه المختلفة .

قد يقال بأن الصراع سوف ينتهى بابادة قوات العصابات . وأبادر على الفور فأجيب بأنه افتراض مستحيل ، على الاقل فى زمن محدد ، لان قواتنا النظامية ليست فى مستوى عال من القوة ، التى تحددها التقاليد العسكرية ، يسمح لها بمواجهة هذه العصابات ، وهو قدر لم تبلغه الولايات المتحدة بكل ثقلها فى فيتنام . ولان حرب العصابات فى تخطيطها لا تحتاج الى اعداد كبيرة من الجنود ، لكى تحقق غايتها الاستنزافية ، ومن ثم فان الصلة بين الشعب وبين القوات الثائرة - متطوعة أو مرغمة - مستمرة ، وامداده لها غير مرهق . ولان الحدود فى منطقة حرب العصابات عائمة ، تجعل تلقيهم المساعدات ممكنا ، دون ان يكون فى وسعنا اقامة الدليل والاحتجاج ، كذلك يجب أن نستبعد الانتصار عن طريق الافناء المادى للعدو ، لان روافده الشعبية لن تجف بسهولة . ويقال أيضا : ان انهاء الحرب ممكن ، اذا حرمنا القوات الثائرة من الامدادات ، تموينا وسلاحا ، ولكن تجربتنا فى هذا المجال اثبتت أن هذه القوات تعتمد على عون خارجى لا ينفد ، لسهولة التسلل من الحدود ، ولاتفاقها فكريا مع البلاد المجاورة ، وقد أفسدت علينا كل محاولة من هذا القبيل .

يمكن الوصول الى النصر عن طريق جذب الشعب الينا ، وحمله على التعاون معنا فى مقاومة العدو ، وملاحقة جنود العصابات ، وبذلك نضطر هؤلاء ، حين نعريهم من حماية الشعب . ان يستخدموا العنف ضده . والشعوب تتراجع أمام العنف ، وتنضم الى الاكثر قوة ، أى ان المطاف سينتهى به الى جانب قوات النظام التى تحميه وتدافع عنه . ان علينا أن نجرد القوات الثائرة من انضمام الجماهير اليها . لما تقدمه لها من امن ، وأن نحرمهم من الفوائد التى تجعلهم يقدمون اليها العون . ولكن النصر فى هذه الحالة سياسى وليس عسكريا . ونصل الى النتيجة ، ان النصر العسكرى مستحيل فى أية حرب من هذا الطراز .

ومهمة القوات المسلحة فى هذه الحالة أن تخلق ، وأن تحافظ لفترة ضرورية غير طويلة ، على ظروف الامن التى تسمح بالحل السياسى الاجتماعى . ان محاولة النصر فى حرب عصابات ، عن طريق عسكرى ، يعنى أن نسلم بالهزيمة سلفا ، الا اذا كنا نملك امكانيات غير محدودة ، وان نمضى فيها الى زمن بلا نهاية ، وان نجعل منها نظاما مستقرا ، فهل هذه هى حالنا ؟ من الواضح ان الجواب بالنفى .

ان الحرب تفرض دائما نموا متزايدا ومستمرا من النفقات الباهظة ، تلتهم كل ما يمكن أن نخصصه للتنمية الاقتصادية . وهناك من يقلل من خطورتها ، بحجة أن جانبا منها يعود الى عامة الناس فى شكل مباشر أو غير مباشر ، من مرتبات أو خدمات ، فيزيد الاستهلاك . ويؤدى هذه بدوره الى النشاط الاقتصادى ، ولكن يكفى أن نتأمل أن الميزانية المخصصة للانفاق العسكرى ليس لها عائد انتاجى ، وأن جانبا كبيرا منها يمثل صنع السلاح ، واقامة المعسكرات ، لا تنتج شيئا استهلاكيا ، ولكنها تؤدى الى التضخم فحسب .

علينا أيضا أن نفكر فى موقف الاوربيين الذين يعيشون فى مناطق ما وراء البحار ، حيث أقاموا حياتهم واحلامهم ، وفيها يرون مستقبل أولادهم ، وهم مع الصراع يعيشون حياة غير طبيعية . وفى الافريقيين ، ووجهة نظرهم فى كثير من الاحيان الى جانبنا ، والنقطة الوحيدة التى يختلفون فيها معنا ، والتى تعلو عندهم على كل شىء ، انهم يريدون ادارة على رأسها اخوان لهم من بنى جنسهم . ومع ذلك ظلوا الى جانبنا . والى جوارنا سوف يقاتلون ، لاننا محليا مازلنا الاقوياء . ولاننا نمدهم بفوائد عديدة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، تفوق ما يتمتع به أخوانهم على الحدود فى الدول الافريقية الاخرى ولانهم يعتقدون ان من الممكن ان تتطور بهم الحال نحو حكم ذاتى فى اطار مجموعة برتغالية .

ان مناقشة مشكلة بهذه الخطورة في حياة الامة ، من كل جوانبها ، وفي جو من المصارحة والحوار المفتوح ، هي الوسيلة الوحيدة الفعالة لمقاومة الثورة ، وخطوة حاسمة نحو وحدة الامة ، لان فتح الطرق امام التعبير المشروع ، والفكر المنظم ، واشراك كل المواطنين ، سيؤدى الى القضاء على كل محاولة للخروج على النظام والاستقرار العام .

ونحن ممن يعتقد ان « الوطن لا يناقش ، وانما يدافع عنه » ، ولكن الوطن مثال ، وللمواطنين الحق في ان يسألوا انفسهم وغيرهم ، ما الطرق للوصول اليه .

وليس مقبولا في وقتنا هذا ، ان تحتكر فرض المثل الوطنية طبقة معينة تتمتع بهذا الامتياز ، لان ذلك يعني العودة بنا الى الوراء ، الى عصور الحكم المطلق ، والجيوش المحترفة . لكي لا يناقش الوطن من المهم ان يشعر الفرد بمعنى المواطنة حقا ، وهو ما يعني اننا كلنا اكفاء ، واكثرنا كفاءة اولئك الذين يخاطرون بحياتهم حتى لو كانوا اميين ، فليست « المثل » قيمة تحدد في المكاتب ، او المزايدات الفلسفية ، او المخاطرات الخطابية ، ولكنها تنبثق من اعماق الشعب ، الشعب الذى يذهب الى غابات افريقية ليقاتل ويمو ت .

ما الاراء التي تعرض لحل هذه المشكلة ؟

ان نتخلى تماما عما وراء البحار . وهو اقتراح نرفضه لاسباب جوهرية ، لانه يمس وجودنا كأمة حرة ، ولاننا لا نستطيع ان نتخلى عمن اقاموا حياتهم هناك ، واثقين انهم في حماية الراية الوطنية . وليس ثمة سبب يدفعنا الى التخلى عن كل شيء لصالح الاصدقاء والاعداء . وكبديل عن التخلى ، هناك من يتخذ موقفا وطنيا يحلم فيه بالنصر ، دون أن يعرف أحد كيف نحققه .

يمكن ان نحاول الابقاء على الموقف الحالى ، وان نطور في نطاق ضيق ، مبقين على الوحدة الوطنية تحت شعار « الكل متحد في نظام » ، وان نقدم الاستقلال الذاتي تدريجا لما وراء البحار . واذا كان استمرار الاغنياء على ما هم عليه ، والفقراء كما هم ، لا يحل المشكلة الاجتماعية ، فان استمرار الاقوياء يحكمون ، والضعفاء يطيعون ، يجعل التعايش بين الاثنين مستحيلا ، فلابد من ان يأخذ الافارقة مكانهم في الجهاز الادارى ، لان توحيد العاملات بين البيض والسود امر غير كاف ، وبدونه الشباب الافريقي تلهية مضحكة .

ان الحل ، فيما يبدو لي ، يتمثل في تكوين مجموعة برتغالية ، على اساس الاستقلال الذاتي التدريجي لكل الاطراف المشاركة فيها ، والدعوة اليها ، فيما ارى ، ترسى قواعد فكر جديد ، والبرازيل مدعوة لان تلعب دورا هاما في هذه المجموعة ، في قابل الايام . ولكن هذا الحل يفرض التسليم بمبادىء ثلاثة ، ان نعترف بحق الشعوب في الاستقلال الذاتي ، وان يتم ذلك عن طريق المشاركة الشعبية ، ان ابعاد الشعب ، تحت اى ادعاء ، رفض للمبدأ الدستورى : « الامة مصدر السيادة » ، وان تتم المشاركة عن طريق استفتاء شعبى ، لان القول بعدم اهلية الجماهير للمشاركة ، يعنى انهم غير صالحين لان يكونوا مواطنين . واخيرا ، لا شيء يمكن ان نجنيه اذا كان كل شيء يجرى وراء ستار من السرية المطلقة ، ان الشعب لا يمكن ان يفهم او يؤيد أمورا تتم في الخفاء ، ولا يعرف عنها شيئا .

عالمية القضايا المحلية

في الفصل الثانى ، يدرس الجنرال سبينولا موقف العالم من بلاده ، او اذا شئنا ايضا ، موقفها من العالم . ويقرر بدءا : « لا يمكن حل المشاكل الوطنية بمعزل عن الجو العالمى الذى يحيط بها ، والذى يحددها الى مدى بعيد . ان عالمية المشاكل الداخلية ، امر واقع ويتزايد ومن ثم فان اى تحليل للمشاكل القومية ينبغي ان يبدا من تحليل الواقع العالمى . ان الامم لا تستطيع في الوقت الحاضر ان تنمى نفسها ، وان تحقق ذلك ، على نحو يتعارض مع العالم الذى تعيش فيه .

ان قانون « عالمية المشاكل الداخلية » يفرض نفسه بقوة في ايامنا هذه ، ولا تستطيع اية دولة ان تقرر ، وأن تحسم بعيدا عن متطلباته . غير ان من الممكن دائما أن نميز بين التأثيرات الخارجية الدائمة والتى لا يمكن تفاديها ، والاخرى العارضة ، ويمكن ترقب الفرصة المناسبة لتفادى اخطارها فحسب .

اننا نعيش في عالم مأزوم ، تتفجر مشاكله من كل الجوانب ، وتوضع على بساط البحث والنظر كل القيم ، مهما كانت مقدسة ، والابنية الاجتماعية ،

ونظما كانت مستقرة الى عهد قريب ؟ وكلها تتعرض الان لعواصف جامحة فى الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على السواء والازمات اشارة حاسمة الى موت عصر ومولد آخر ، وعصور التحولات طابعها - عادة - التمزق والعنف والفوضى . فالرجعيون يتهمون المجددين بانهم خطرين متمردين على القيم الانسانية والمجددون يرون فى تدمير القديم باكمله الخطوة الاولى نحو التقدم ، لكى لا يشغل الناس بعد ذلك بالتلفت الى الوراء والعالم فى حركة دائمة ، وهو يعبر اليوم ازمة عميقة ، سوف تنقله الى عصر جديد ، بدايته غزو الفضاء ، الى جانب تغيرات عميقة فى فكر المجموعة الاوربية ، أوضحها أنها مع الزمن تزداد اعترافا بالانسان ويقل اعتبارها للأمم .

لقد قلل غزو الفضاء من المسافات ، وضغط امتداد العالم ، ووسع الافاق ، ووضع على بساط البحث قيم عصرنا التى توارثناها ، وفتح الطريق واسعا وعريضا أمام العصر الذى سوف تنتهى اليه .

ثمة ازمة عميقة يجتازها العالم الان فى شتى المجالات ، ومن الواضح أنها تلقى بثقلها على مشاكلنا الداخلية ، وتعداد مساوىء العالم لن يقودنا الى اتخاذ مواقف ايجابية للدفاع عن الهدف البرتغالى . ولعل المفيد أن نراجع الفلسفة التى تحكم تحليل موقفنا من العالم المحيط بنا ، ويديننا الجانب الاكبر منه ، وان نبحث الاسباب الرئيسية لموقفنا من عالم يزداد كل يوم عزلا لنا ، ولن نحتاج الى عناء كبير ، لندرك أنها تقوم جوهريا على الخلاف الرئيسى بيننا فى المفاهيم حول الموقف الذى يجب أن نتخذه من الشعوب الافريقية وقد استيقظت بعد هجمة دامت قرونا .

وعندما حذر روزفلت تشرشل فى مؤتمر يالتا ، من ضرورة مراجعة النظام الاستعمارى ، والبدء فى وضع مفهوم جديد لمجموعة الامم فى المستقبل ، كانت تسيطر عليه فكرة أن تتقدم الولايات المتحدة للسيطرة عليها ، وهكذا أضيف الى اليقظة الافريقية ، الصراع على مناطق النفوذ ، وكان علينا أن نعانى من الامرين .

أفريقية والاستعمار الاوربى

ولدت حركة « الجامعة الافريقية » مع مركوس جيرفى Marcus Carvey قبيل نهاية الحرب العالمية الاولى [فى الاصل الثانية واعتقد انه خطأ مطبعى . أو سهو من المؤلف] ، كدعوة هدفها العودة الى افريقية « وطن الاوطان » لجميع السود ، والذين عانوا طويلا من التفرقة العنصرية فكانت حركة العودة الى الاصل رد فعل مشروع اكثر منه فعلا . ولقيت حركة التحرير الافريقية دفعة قوية من الدعم فى أغسطس عام ١٩٢٢ ، فى المؤتمر الدولى الثالث لشعوب العالم السوداء ، وقد استرعى ذلك انتباه الدول الاوربية التى كانت تتقاسم شعوب أوربا فيما بينها ، كما لو ان الافريقيين غير موجودين ، وأمام هذا التهديد بدأت الدول المستعمرة تستخدم كل وسائل القهر لوأد هذه الحركة فى مهدها ، فعمدت الى سحق الحركات التحريرية ، والى تخريبها عن طريق استمالة الشباب الافريقى ، أو الى تدميرها من الداخل عن طريق المؤمرات والصراع بينها ، او تفريغها من محتواها ، واعطائها طابعا مظهريا .

وقد رأت « الجامعة الافريقية » أن « الوحدة الافريقية » هى الطريق الوحيد الى التحرير ، ولكى تؤمن لدولها أن تأخذ مكانها بين مجموعة دول العالم ، ولتقاوم حركة « بلقنة » القارة التى بدأ المستعمر فى تطبيقها .

ولم يكن الاتفاق تاما بين أعضاء الجامعة ، كان ازكييل مفليل Ezekiel Maphalele شديد الحملة على الكنيسة الكاثوليكيه ، ويراها رمزا مجسما للنفاق الغربى ، وكان دعاة الزنوجة يدعون الى الحوار بين البيض والسود ، والى المشاركه الاقتصاديه ، يسهم فيها الابيض برأس ماله ، والاسود بعرق سواعده ، ولكنهم فى الجوهر كانوا متفقين . ولا يدهشنا أن الافريقى لا يرى فى المبشر الكاثوليكى الا ذلك المستعمر النهم ، جاء يبحث عن ثروات ضخمة ، مقابل عمل ضئيل ، لقد كان المستعمرون الاوائل هم المسئولون عن هذه الفكرة .

أفريقية لها مشاكلها الخاصة ، سياسية واجتماعية . ولا يمكن أن يفهمها الا من يعيشونها ، ويميلون اليها ويحللونها ، فالقبيلة ماتزال هى الحقيقة الافريقية ، وتتميز بالمساواه والجماعية فى تملك وسائل الانتاج ، غير أن التأثيرات الغربية أدت الى مفاهيم جديدة ، ترتب عليها تركيز القوة الاقتصادية وتدعيم القبائل ، التى اظهرت المزيد من الاستعداد للتعاون مع قوى الاستعمار الجديد . وهذا الواقع الجديد فى المجتمعات التقليدية ، ولد

شعورا لديها بأن بقاءها مهدد ، فكانت حركات التمرد ضد القوى القائمة . ولسوف يكون خطا بالغا ، أن نعتقد ان الامر فيما يتصل بما مختلف . فليس ظهور المعسكر الشيوعي في المجال الدولي ، ولا تطور الاحداث في هيئة الامم ، ولا انحياز منظمه الوحدة الافريقية لصالح الغوغائية ، هو اصل المشاكل التي نواجهها ، فيما أرى ، ولا حتى في تدويل القضايا الافريقية ، وانما جاءت هذه المشاكل نتيجة محاولة المصالح العالمية السيطرة على الموقف .

البحث عن رفقاء

بعيدا عن الاندماج مع أوربا الذي يمكن أن نقبله عندما نصبح أوربيين حقا ، يمكن أن نجدد ارتباطنا الحنون باسبانيا ، أو في الاعتماد على جيراننا في افريقية الاستوائية ، أو في حلف الاطلنطي ، أو في احترام المجموعة البرتغالية البرازيلية ، وفي كل هذه المحاور يمكن أن نجد بديلاً عن العزلة الدولية التي نجد انفسنا غارقين فيها . غير أن الارتباط الاكثر حنانا مع اسبانيا يحمل في طياته ، امكانية الاخفاق ، لعدم التوازن السكاني ، واختلاف النشاط التجاري ، وهو على التأكيد في صالح جارتنا ، ان ارتباطا كهذا ، يتطلب من جانبنا جهدا كبيرا لنكون في نفس المستوى .

وقد نجد البديل في اعتراف حلف الاطلنطي بقيمة موقعنا الاستراتيجي وانه لمن المثير ان نلاحظ انه رغم اظهارنا لاهمية موقعنا في حماية الطرق البحرية الرئيسية ، وتأكيدنا على هذا المعنى مرارا ، فان المنظمة لم تقدر ما نبذله دفاعا عنها حق قدره ، وهو امر يستدعي المزيد من التأمل والتفكير ، ذلك أن الاحساس بتناقض مصالح حلف الاطلنطي مع مصالحنا يزداد كل يوم قوة ، حتى أن الاشاعات بدات تتردد في المنظمة نفسها عن الحاجة الى طردنا خارجها .

لقد تقدمت التقنية وازدادت رسوخا ، واختلفت تماما الاسس التي كانت تقوم عليها قوة الشعوب ، وبعد أن كنا بلدا قويا ، أصبحنا نزداد كل يوم ضعفا ، ونحن اليوم نواجه عداوة عامة ، واحساسا بالنقص يعوقنا عن التغلب على مشاكلنا . واذا ألقينا نظرة على المعسكر الشيوعي ، وجدناه يمد الحركات الثائرة علينا بالدعم الفني ، والتدريب العسكري ، ولكنه غير راغب في انهاء الصراع فورا ، ولو اراد لاستطاع فبوسعه أن يمد هذه الحركات بتدخل فعال ، من الصعب علينا أن نواجهه بنجاح ، ويستطيع الاتحاد السوفيتي أن يدفع بالموقف الى خطورة غير محدودة فيما لو اراد ، ولكنه لن يتردد في تحقيق استراتيجيته الجديدة ، عندما يرى ذلك مناسبا . وانما ترده عن ذلك في وقتنا الحاضر أسباب ثلاثة :

تعقل سياسي ، مصدره الخوف من تدخل الغرب الحاسم ، لان عليه أن يختار ساعة التدخل السوفيتي المباشر بين أن يتراجع أمام غزو شيوعي لبلادنا ، أو يقف الى جوارنا ، واعتقد أن السوفييت لا يرغبون في المخاطرة بهذه المواجهة .

وايمان منه بأن الاستقلال الفوري لهذه الاراضي والشعوب ، ولما تعد له ، سوف يلقي على عاتق السوفيت واجب معاونتها بأرقام لا تقدر .

واخيرا لا يهم السوفيت لفلسفة سياسية ، أن يتغير الموقف الحالي . لانهم يرون في بقاء مصادر التوتر العالمي ، ما يخدم غاياتهم الفكرية والدعائية الى حد كبير .

وفيما يتصل بأوربا الغربية نجد المسئولين في حكومات الدول الكبرى مقتنعين بأن تحرير الاراضي الافريقية ضرورة لا مناص منها ، وانطلاقا من هذه القناعة ، لا يتخلون عن مساعدة الحركات الثائرة ، ولو بطريق غير مباشر ، محاولين جذب الافريقيين الى جانبهم ، وهو موقف معقول لمن يحاول الحيلولة دون وقوع هذه الدول في قبضة السوفيت أو الصين ، وهكذا فان موقف الدول الغربية يتأرجح بين التأييد العلني لهذه الحركات المناهضة للبرتغال وبين المساعدات الخفية من وراء ستار .

ان الموقع الجغرافي الذي نحتله ، والاسواق الكبرى التي نمثلها ، ومصادر المواد الاولية التي توجد في بلادنا ، ذات اهمية قصوى لاقتناع الدول ، والثلاث الكبرى منها بصفة خاصة ، بأننا قادرون على الاحتفاظ بموقفنا الحالي في افريقية ، دون الاعتماد على عون من أحد . ويبدو أن اقصى ما نتوقعه من حلفائنا الاطلنطيين هو الا يوسعوا دائرة مساعدتهم للحركات الثورية فتتجاوز الميدان الانساني والمعنوي والسياسي الى المجال الحربي . أما أن ننتظر شيئا أكثر من هذا ، فذلك يعني انه ليست لدينا فكرة واقعية وصحيحة عن الواقع الذي نعيش فيه ، أو هو مجرد اغراق في التفاؤل لا مبرر له .

ويبقى الاتحاد مع البرازيل ، ومنه يمكن أن يرى شيء ، فالبرازيل بلد المستقبل ، وتباشر الان تقدما ملحوظا ، يبشر كل يوم بازدياد اهميتها فى انفتاحها على العالم ، وبحثها عن أسواق جديدة لبضائعها ، وهى أسواق توجد فى افريقية ، حيث تنتعش الان أشد التيارات عداء لنا . والاقتصاد البرتغالى والبرازيلى هما الان فى موقف منافسة أكثر منهما فى حالة تكامل . وفى المستقبل على البرازيل ان تختار بين مفهومها الحاضر « للمجموعة البرتغالية » وبين الاسواق التى تحاول أن تفتحها وان تجذبها اليها ، ودون ان نسرف فى التشاؤم ، أو التفاؤل ، نعتقد ان المجموعة البرازيلية البرتغالية على الرغم من تناقضها فى الظاهر ، سوف تبلغ حد التكامل مستقبلا .

أن آثار الماضى الاستعمارى ماتزال بقاياها بادية فى البرازيل وربما لهذا السبب ، فان الرأى العام لا يشارك الطبقة العليا مفهومها الذى تعبر عنه ، فيما يتصل بموقفنا الحاضر . ولا اظن الساسة فى البرازيل بقادرين على أن يسيروا فى تيار يناهض الرأى العام فى الداخل . ومع ذلك أعتقد مخلصا ، ان هذه المجموعة تقدم لنا خير حل ، اذا نحن اقدمنا عليها فى اجلال وكبرياء ، متحررين من مشاكلنا الحالية المعوقة ، انه الطريق الحقيقى ، ولكى نبلغه علينا أن نقبل تطور الى عالم أكبر هو « البرتغال أفرو برازيلى » ولاسباب واضحة ، فان هذا التطور ليس مصدره ماضى البرازيل ، وانما يأتى لتحقيق المصالح المشتركة للجميع .

نحن اذن فى عالم قلق ، يوصد ابوابه فى وجوهنا ، ورغم كل ذلك مازلنا نحتل مكانه فريدة ، ويهيىء لنا واقعنا قاعده ممتازة ، لكى نلعب دور الامة المزدهرة ، امتياز نعرفه نحن ، ويحس به غيرنا ، ولنتذكر دائما جملة المؤرخ البريطانى الشهير توينبى : « كان البرتغال اول امبراطورية استعمارية ، وهو اليوم آخرها » . وربما يكون أول امبراطورية فى العصر الجديد ، ولكن ليس بالمعنى القديم للامبراطورية تلك التى يحلم بها من يعيشون فى الماضى ، وينسون الحاضر ، ولا يهمهم المستقبل ، وانما بمفهوم عصر جديد . وعلينا أن نتعلم كيف نطبق الحلول المناسبة ، ولا نقف بأمورنا ومشاكلنا عند المفاهيم القديمة ، التى لا يقبلها احد ، والتى بدأ البرتغاليون انفسهم لا يؤمنون بها .

المشكلة ان تكون عصرية :

لقد ولد بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى ظل ميثاق الامم المتحدة ، عالم قد لا يكون جديدا ، ولكنه على التأكيد مختلف ، وكان نصيبنا منه نظرة غير عادلة لنظام حياتنا ، ولا اود ان اناقش هذا الظلم هنا ، ولكن يجب ان نعترف باننا لو لم نكن كذلك ، فاننا على التأكيد نقترب منه ، او نشبهه ، او اننا تصرفنا على هذا النحو ، ومن هنا فان خصومنا نسبوا الينا ما يوافق اهواءهم . ان علينا ان نكون ديمقراطيين بالمعنى الدقيق للكلمة ، دون أن نجعل السلطة تقع فى الشارع ، وأن نطور أشكالنا السياسية دون أن نخون المسئولية التاريخية ، وأن نكون عالميين دون أن نضيع المصالح الحيوية للشعب البرتغالى ، ان المشكلة هى أن تكون عصريا فى القرن العشرين وأن نظهر على حقيقتنا ، ولا علينا بعد ذلك ان نواجه من يختار عداءنا .

نعم ، لا يمكن ان نظل بمنأى عن التيار العالمى ، ومن الضرورى أن نعيد تنظيم حياتنا الداخلية ، لتتقبلنا مجموعة الشعوب العالمية بلا تردد ، وتعترف بأهمية وقيمة أفكارنا . ومما يساعدنا على بلوغ هذا الهدف ان نوائم بين مصالحنا القومية وبين الاخلاق الدولية السائدة ، لان تجاهل ما حولنا لا يعطى من يهاجموننا الحق فحسب ، وانما يعطيهم القوة أيضا .

ان الحرب التى نساق اليها نتيجة مباشرة لمصالح خفية ، وعدم فهم الظاهرة يؤدى بنا الى تناقض تعرف هذه المصالح كيف تستغله لصالحها تماما ، وعلينا ان نهاجم عمق المشكلة ، وان نسمح لانفسنا بمواجهة ظاهرة جديدة ، قوية ومتفجرة : خطر شعوب تستيقظ ، أحست دول العالم الكبرى بأنها لا تستطيع اطفاءها ، فقررت ان تحاول السيطرة عليها ، ولقد قيل فى الاعوام التى سبقت تفجر الازمة الحالية ، ان الحركة المناهضة للبرتغال ، وبدأت حينذاك فى كوناكرى وأكرة ودار السلام ، كان يمكن ان يقام دونها سد ، وبسهولة ، فى باريس أو لندن أو نيويورك . وهو افتراض يقوم على أسس لا نملك التحكم فيها ، وربما كان من الاوفق لمصالحنا القومية ، لو اننا اقمنا هذا السد قبل ذلك فى لشبونة نفسها .

وهناك من يفسر الظاهرة تاريخيا ، فيرى ان الموقف الذى نواجهه فى افريقية ، لا يعدو ان يكون تكرارا لظاهرة البحث عن التوازن الدولى على حساب الاراضى البرتغالية فيما وراء البحار ، وهى

فكرة تبسط كل شىء ، ولا اراها ـ وحدها ـ صالحة لتفسير ما نحن فيه . لقد تزايد الموقف خطورة رغم كل ما نبذله ، ولا شىء يبرر الامل فى ان القوى الكبرى قد تغير رأيها ، على العكس ، كل شىء ينبىء بأنها تمعن فى احتقار مصالحنا القومية الكبرى . وكلها تتفق فى هذ ، وذلك وحده كاف ليثير الشك فيما يتصل بقيمة التفسير التاريخى . ان مواقفنا تثير عداوة الجميع ، وتدفع بنا الى عزلة رهيبة ، ومن هنا وجب أن نخرج بالمشكلة الى حوار أعمق ، وعلى مساحة أوسع ، لنستطيع أن نبنى وطنا جديدا ، مدعما بقوة المنطق ، وبصلابة تماسكنا الحقيقى .

تناقضاتنا

فى الفصل السابق ، تحدث المؤلف عما بين وجهه نظر البرتغال ونظرة المجتمعات المعاصرة من تناقض ، فيما يتصل بمشكلة المستعمرات . وهو فى هذا الفصل ، وهو الثالث فى الكتاب ، يتحدث عما يتعرض له البرتغال من تناقض فى حياته الداخلية . وهو يصرح علانية بأن البرتغال « يعيش فى تناقضات من الاوفق أن يعترف بها ، وأن يعلنها ، لان الاعتراف بها يعرى التيارات المدمرة من قوتها . والخروج من هذه التناقضات يجد طريقه فى الاعتراف بالاخطاء التى ارتكبت ، وفى النقد الذاتى الصادق والمفتوح ، وفى رسم خطط يتقبلها عالم اليوم ، والتحليل الدقيق للموقف الوطنى الحالى يضع يدنا على التناقضات التى ينطوى عليها ، وما يمكن أن تؤدى اليه من نتائج ، وسيتضح معه تماما ، ما يمكن أن يقودنا اليه الفهم الخاطىء للماضى ، وبخاصة حين يصبح هذا الماضى ستارا صفيقا يختفى وراءه مستقبلنا .

ومن الضرورى أن نعترف بأننا اختفينا وراء هذه الستارة ، هاجمنا ظاهر المشاكل ، وأهملنا أسبابها الاساسية ، وأصولها الحقيقية ، توقفنا عند مقاتلة النتائج ، وأغفلنا الاسباب لكى نواجهها ونقضى عليها ، وكان التحليل السطحى سببا فى أن تفقد المشاكل طبيعتها الحقيقية ، فقد جعل جوهريا ما هو فى الحقيقة سطحى وعارض ، وبذلك حال دون التوصل الى حل جذرى تفرضه طبيعة الساعة الحرجة التى نعيش فيها .

ان الخطوة الاولى فى القضاء على التناقضات ، تتمثل فى الانتصار على الحواجز التى تقام فى وجه الحوار الحر والمفتوح للمشكلة ، بحجة أن « الوجود الوطنى » لا يحتمل المناقشة ، وهى حجة واهية ، لان هذا لا ينطبق على بلد وراءه تسعة قرون من التاريخ ، وحياة ممتدة تأكد فيها هذا الوجود ، واستقر فى أعماق كل برتغالى .

الوجود الوطنى فى حالتنا هذه هو النتيجة التى لا تخطىء لارادة جماعية ، تكون فى موقف اقوى من الذين يعارضوننا . ولكن يبقى تحديد : هل جماعية حقا الارادة التى ينتهى اليها تحديد « المثل البرتغالى الاعلى » ؟ . انه تساؤل جرىء ، ولكنه واقعى ، وفى الاجابة عليه مفتاح الانقسامات الداخلية والمعارضات الخارجية ، وسوف تنتهى الشكوك التى لا مبرر لها ، فيما يجب علينا ان نقرره كارادة جماعية ، غير ان هذه الجماعية لن يعترف بها الا عندما يعبر عنها الشعب بطريق وطنى مشروع . **لا يصح أن ندع التاييدات المتوالية تخدعنا ، ثمة فارق كبير بين ما تصفق له الجماهير ، وما يحس به كل مواطن فى اعماقه عندما يخلو الى نفسه** . وفى عصرنا ، عندما ترغب الحكومات فى المعرفة الصادقة لرأى شعوبها ، تلجأ الى الاستفتاء الشخصى والسرى ، مع توفير كل الضمانات لحريته وجديته .

لكى نتحدث عن ارادتنا الجماعية ، علينا أن نحدد منذ البدء معنى هذه « الجماعية » ، هل هم الملايين التسعة الذين يقطنون البرتغال ، ام الخمسة والعشرون الذين يسكنون فى البرتغال وفيما وراء البحار ؟ . اذا اعتبرنا انهم الذين فى البرتغال وحدهم ، مهما يكن عددهم كبيرا ورايهم شاملا ، وتخلينا عن رأى البقية فى أفريقية ، نكون قد قضينا على وحدة الوطن التى نحاول اقناع الاجانب بها . واذا اعتبرنا أنها حق للاوربيين وحدهم ، ظهرنا بوجه استعمارى بغيض ، لا نود ان يكون هو وجهنا . ولكن اذا اعتبرنا برتغاليين كل أولئك الذين يعتبرهم القانون كذلك ، فان اغلبيتهم من الافريقيين ، ومن ثم فان ارادتهم ـ مهما تكن مخالفة ـ هى الارادة الجماعية ، وهى الوجود القومى .

ليس ثمة أدنى شك فى موقف الافريقيين من الوحدة البرتغالية ، حين ندعوهم اليها فى تصور واضح ، وأهداف مشتركة ، تحدد فى ضوء فلسفة يحكمها التسامح ، واحترام شخصية الذين ينضمون اليها . وسنحافظ على « البرتغالية » اذا اعتبرنا برتغاليين ، وانما وليس قانونا فحسب ،

كل الافريقيين والأوربيين ، وان تقوم هذه الوحدة لا على امجاد الماضي ولم [illegible] وانما على اساس مستقبل نرجو ان [illegible] ، وهذه النقطة تحمل عددا من الاختيارات المحتملة ، ومهما يكن الثمن علينا [illegible] واحدا منها فحسب هو الذي سيقودنا الى هذا الطريق : ان نتخلى عن متناقضاتنا .

ان اي مجتمع سياسي ينطوي في داخله على غايته الاولى التي تسمح له بالوجود ، ومن الجوهري ان المجتمعات السياسية اليوم تحترم دافعين : احدهما يتصل بتكوين المجتمعات ذاتها ، والثاني اندماجها في المجموعات العالمية ، وهي تتجه كل يوم الى المزيد من وضع الفرد فوق الجماعات . ان الاتجاهات المعاصرة في القانون الدولي ، تميل تدريجيا الى الغاء الطابع المغلق للمجتمعات السياسية ، وتعميم النقاش حول غاياتها ووجودها ، ومن ثم يمكن الاستنتاج ان الغاية الجوهرية لهذه المجتمعات لم تعد المحافظة على بقائها فحسب ، وانما ايضا على ان تتعايش ، وبالتالي ان تعيش في نطاق الجو العالمي ، وعليها أن تتآلف معه ، مما يتطلب منها ان تعاود باستمرار مراجعة بنائها الداخلي ، وحيوية استمرارها التاريخي .

علينا اذن أن نفهم ان الارتباط بين الفرد والمجتمع السياسي لا يتم بادعاءات وطنية غوغائية ، وانما بالمشاركة العلمية في الحياة الاجتماعية ، مشاركة تستهدف تضامن المواطنين . ان التضامن هو قاعدة الوطنية اليوم ، ودعامة وجودها الوحيد في عالمنا المعاصر .

امجاد الماضي ومتاعب الحاضر

لقد كتب الكثير عن الاسباب التي دفعت بنا الى ملحمة الاكتشافات ، ولكن يجب أن نعترف باننا لسنا دائما واعيين في حكمنا على ما نفعل . على التاكيد كان الاندفاع فيها يعكس فروسية نادرة ، وكان الناس يعيشون عصر التوسع المسيحي يغذيه المبشرون ورجال الدين ، وكنا نعيش ايضا فترة الامجاد التي صنعها السلاح ، والبحث عن الانتصارات ، وعن الملحمة عن طريق الملحمة ، وما اروعها من ملحمة تلك التي عبرنا فيها المحيطين الاطلنطي والهندي ، وصنعنا منها بحرا برتغاليا . ان لنا الحق في أن نزهو بهذه العصور ! . لقد بسطنا الامبراطورية والعقيدة ، وبعد ذلك بقرن

ونحن [illegible] لا [illegible] الأوربيين [illegible] امبراطورية البرتغال [illegible] قطعة من امبراطورية ، ولقد [illegible] اوربا من [illegible] [illegible] اعلنا الآن اننا [illegible] سلام ووئام مع [illegible] على حقيقة اننا لسنا [illegible] علينا بالامس ، [illegible] في حقائقنا الدائمة ؟

لقد انجهت جهودنا في البدء نحو الشرق ، وبعد هناك جاءتنا الثروات التي جعلت منا عضوا في نادي العظماء ، وجانب افريقيه بالنسبة لنا مسألة هامة ، ونقطة دعم رائعة لاساطيلنا التي تشق اعماق المحيطات . في تلك البلاد تركنا مبشرينا ، واقمنا المصانع ، واحترمنا السكان الاصليين ، عقدنا معهم الاتفاقات ، وقوينا العلاقات ، على نحو ما كان بيننا وبين الكونجو . ولقد تميز عصر التوسع هذا بطابعين : الطابع السلمي في افريقيه الوسطى والجنوبية ، والغزو في شمال افريقيه والمشرق ، ونحن اليوم لسنا في شمال في افريقية ، ولا في المشرق تقريبا ، وقد فتحناها بحد السيف ، وما زلنا في أفريقية وقد غزوناها بالقلب ، وكلا الامرين من حقائقنا الدائمة . وصحيح اننا في افريقيه انتقلنا من المسالمة الى حمل السلاح ، ولكن ذلك لم يكن وليد دوافع امبريالية [!] . وانما بضغط ثالث غير مباشر ، نعم ، لم نصنعه نحن ، وانما صنعه غيرنا بنا .

أين نجد الحل القومي لمشاكلنا ؟ . نجد ذلك في التسامح ، وان يحترم كل فرد الاخر ، وفي التعبير الحر عن الاشكال المختلفة للحياة ، وفي بناء مجموعة يكون لاعضائها حق تقرير المصير . وان نكون قادرين على بناء مجتمع منسجم بلا احقاد ولا حزازات ، تحكمنا عدالة اجتماعية لا تخطيء ، ونظم تعلى قدر الانسان ، وحكم ذاتي يجيء تدريجا ، ويمكن ان يؤدي الى انضمام اعضاء آخرين ، ولكنه يحول دون بتر اجزاء منا . وفوق هذه الاسس الخالية من التناقضات ، يمكن ان نقيم صرح مجموعة برتغالية متماسكة . واذا لم يحدث هذا ، فلن يدهشنا ان النماذج السياسية الجوفاء ، وما يتفرع منها ، تمضي بنا كل يوم بعيدا عن الواقع ، الى أن تحدث القطيعة .

ونصل الى التبسيط الخطر للمشكلة ، حين نقرر بن ما وراء البحار جزء لا ينفصل من الامة ، هكذا ، لان القانون قرر هذا . ولكنا علينا ان نتعظ بالتاريخ . لقد تقرر يوما محو النمسا من خريطة أوربا ، لانها جزء لا يتجزأ من المانيا ، وبالرغم من المظاهرات الشعبية التى قام بها النمساويون تاييدا ، ومن نسبة النمساويين فى الجيش الالمانى ، عادت النمسا الى ما كانت عليه بمجرد سقوط الحكم المركزى فى برلين . فليست القوانين ، ولا السلطة المركزية ، هى التى تقرر ان هذه المنطقة او تلك جزء لا يتجزأ من الامة ، واذا كنا نصر على شىء ما لمجرد اننا نرغب فيه ، فلن نخرج أبدا من حلزونية المتناقضات . ما وراء البحار (= المستعمرات) يجب ان يكون جزءا من الامه وسيكون ، ولكن فى اطار مختلف ، وهذا هو ما يستحق أن نناضل من اجله حقيقة ، يومها سنكون أمة غير قابلة للتجزئة ، لا لان القانون قرر هذا ، أو لان الجماهير صفقت له ، وانما لانهم هناك يريدونه ، ويحسون به واقعا ، من يعتبرون انفسهم برتغاليين .

علينا اذن أن نحطم الاساطير التى تشوه حجتنا الواضحة ، وأن نتعمق جادين فى درس القضية ، وذلك هو النضال الحقيقى للدفاع عن الوطن الذى نرغب فيه ، ولقد حانت الساعة لنفعل ذلك دون ان نخشى الطلاسم القديمة .

نحن والغرب والاساطير

يجب ان نحطم أسطورة اننا ندافع عن الغرب وعن الحضارة الغربية ، فثمة حقيقة لا تقبل الجدل ، ان المصالح الكبرى تدافع عن نفسها بنفسها . ولا يخدم الصالح الوطنى أن نضحى بحياة المواطنين وثرواتهم دفاعا عن الغرب ، ضد مصالح كثير من البلاد الغربية ، ومثالها موقف السويد والدنمرك وهولندة ، والموقف المتحفظ ، ان لم نقل المعادى ، لقطاعات خاصة فى كثير من البلاد الغربية . اذا كان الدفاع عن الغرب يعنى الدفاع عن طريقة الحياة فى البلاد الغربية ، فمنطقى أن نستنتج - مثلا - اننا سويديون اكثر من اهل السويد أنفسهم ، أو هولنديون اكثر من اهل هولندة ، والحقيقة أن مصالح الغرب التى نزعم لانفسنا الدفاع عنها ، لم تعد تتفق مع مصالحنا فى الازمنة الاخيرة .

وعلينا ان نهدم الاسطورة التى تجعلنا نستمر فى قبول حلول تفرض علينا لاسباب تاريخية ، او بحجة انه قدرنا . فليست ثمة أسباب تاريخية ، لا الان ولا من قبل ، للمد الاستعمارى مصدر كل الافكار الشائعة ، والتى تدفع بنا بعيدا عن الطريق الذى يجب ان نسلكه . وليس قدرنا أيضا ان نظل فى افريقية على النحو الذى يريده بعضهم . ان التاريخ يصنع ويكتب كل يوم ، ولا يمكن - ولا يجب - الحفاظ على التلاحم التاريخى ، اذا كان يتدفق عبر قنوات تجرى فى اتجاه مناهض لمستقبل الوطن . ان مهمة الامة أن تنظم تامين التراث وتقييمه ، كى تسلمه الى الاجيال القادمة سليما ونافعا ، حتى ولو اقتضى الامر ان تكون عملية ، فتقبل ما كان بالامس صالحا ، ولما يعد كذلك اليوم .

وعلى ايضا ان نهدم أسطورة رسالة البرتغال الحضارية ، كما لو ان أمرنا كأمة سينتهى بانتهاء هذه الرسالة ، ولم نتمهل حتى لادراك التناقض العميق الذى تنطوى عليه هذه الاسطورة ، حين تفترض اولية ثقافة ما ، وهو ما يتعارض مع مفهوم الثقافات المجتمعة والمتكافئة . لا يمكن ان ننادى بثقافة متنوعة ، وننادى فى الوقت نفسه بتفوق الثقافة البرتغالية ، مثلا لا يمكن ان نتخذ من البرازيل مجسما لثقافة المجموعة التى ننادى بها ، ثم نعلن تفوقنا الثقافى عليها .

نحن نقترح قيام مجتمع متعدد العناصر ، والعالم يقبل هذه الفكرة ، ويحترم هذه الارادة ، اذا كان ذلك هدفنا حقا ، وان ارادتنا تعبر عن واقع ممكن ، ولكن اذا أردنا ان نضم الينا ما لا يمكن ضمه ، أو تكوين مجتمعات فى شكل مختلف عما تتطلبه المجتمعات واقعا ، فلن نكون موفقين . والحقيقة أن الافارقة ابعد من ان يكونوا برتغاليين ، كانوا - وسيظلون - أفارقة . لا يمكن ان نجهل هذا او نتجاهله ، وفى نطاق هذه الحقيقة علينا ان نعيش ، وأن نستمر احياء . دعونا من الاحلام ! حقا ان الافارقة يريدون أن يكونوا برتغاليين ، ولكنهم يريدونه على الطريقة الافريقية ، لا على النحو الذى يريده قطاع ما فى البرتغال !

ونصل الى عمق المشكلة المعروضة للتحليل ، انها ليست مشكلة جديدة ، لقد نوقشت بتوسع على امتداد تاريخنا الاستعمارى ، وربما كانت اقرب يومها الى حل متعادل مما هى عليه الان . ونحن نواجه المشكلة ، لا شىء أبعد عن الموافقه من القول باننا نواجه صراعا عسكريا خالصا ، نقوم فيه بالدفاع عن حدودنا ضد جنود مرتزقة ، يتسربون

من الخارج بهدف العدوان ، ذلك ليس هو الموقف ! . انه بعض الحقيقة فحسب ،اما الحقيقة كاملة فتتمثل فى يقظة الشعوب الافريقية ، ولو استطعنا أن نعبىء شعب غينيا بيساو فى الدفاع ضد هؤلاء المهاجمين ، وان نشد الى جانبنا الجماهير المقاتلة ، فان ذلك يفتح باب الامل امام الافريقيين فى أنهم يستطيعون ان يحققوا ذاتهم فى المفهوم البرتغالى . انهم لا يريدون التقدم الاقتصادى او الرفاهية الاجتماعية فحسب ، ولكنهم يريدون ، قبل ذلك وفوقه ، احترام أنفسهم وثقافتهم وتقاليدهم ، وان يلعبوا دورهم كاملا - وقانونيا - فى نطاق المجموعة .

ان سياسة اية حكومة لا يمكن أن تكون حقيقية ما لم تجر طبق رغبات المحكومين ، حين يعبرون عنها بطريق الحوار الدائم ، بواسطة عناصر تمثلهم اختيرت بحرية كاملة ، ولا تستطيع اية حكومة أن تعفى نفسها من مسئولية تقديم برامج لا يرضاها المواطنون ، واليهم يجب أن تقدم الحساب .

ان حل المشكلة الوطنية يكمن فى أن نعرف أنفسنا كما نحن حقا ، واذا كان بعضنا يرغب فى أن نقلد نماذج بعيدة ، وآخرون يتطلعون الى الماضى ، فبناء الوحدة الوطنية يفرض علينا أن نتجاوز هذه المتناقضات لتصبح المجموعة البرتغالية حقيقة واقعة ، نجد فيها تعبير الغد عن بقائنا فى العالم ، ودورنا بين شعوبه .

انها لحظة التنازل لصالح الوحدة القومية الحقيقية ، ومن ثم فلن نرضى أبدا بأن تكون اللحظة المخصصة للاساطير . فوق الحقيقه وحدها يمكن ان نعيش ، وان نجد الاسس لسياسة وطنية تقودنا الى حل برتغالى ، لموقف حرج ، وهو ما سندرسه فى الفصل التالى :

أسس الاستراتيجية الوطنية

فى هذا الفصل اجاب المؤلف عن سؤال وضعه بدءا : لماذا يجب ان نحدد لنا استراتيجيه وطنيه ؟ تلك هى المشكلة التى تعرض لبعض البرتغاليين ، وثمة من يشك فى القدرة على بناء استراتيجية وطنية تتجاوز الحاضر الى المستقبل ، بحجة أن التغييرات المحتملة فى الافق ، تجعل من رسم سياسة للمستقبل ، او اية استراتيجية لمدة طويلة ، اما أن تتناقض سلفا مع تطورات لا نعرفها ، واما ان تكون ثابتة فتنتزع من العمل مرونته الضرورية . ولست من انصار هذا الرأى ، وارى من الضرورى هد مهذا المبدا الخطر ، فبين فاعلية الذين يفكرون فى المستقبل ، وركود الذين يحلمون فى الماضى ، يبدو واضحا ماهو افضل موقف ـدفع عن قدر البرتغال .

منطقيا لابد من الربط بقدر ما بين احداث الماضى والمستقبل ، فعلى مستوى الافراد والمجتمعات ، صغيرة او كبيرة ، من يتخذ التطلع الى المستقبل موقفا ، يصنع ذلك رغبة فى تجنب الضرر ، أو عزما على تحقيق الخير ، وبين الامرين علينا أن نسأل أنفسنا عما اذا كانت سياسة الدفاع الفورى ضد اية ضربة هى موقف استراتيجى وقائى أم ، وفيما أرى ، الاهتمام بتجنب الضرر لا يمكن أن يبنى استراتيجية ، لان آية استراتيجية تستجيب لمطالب تقدم البلد ، عليها بالضرورة أن تتجه الى المستقبل ، وهو يتطلب تحديد الاهداف بوضوح ، ورسم الخطط لبلوغها فى اطار متناسق . اننا بدون توجيه محدد ، يقوم على اهداف وطنية واضحة ، ويراعى متطلبات الزمن ، سنجد أنفسنا معتقلين ، على غير ارادتنا ، فى موقع يفرض علينا أن نختار بين حل غير ممكن ، أو نتراجع أمام القوة الى التفتت والتمزق . نحن ندافع عن فكرة ان مستقبلنا ممكن فقط فى اطار مجموعة متعددة ، تجمع بين كل الاطراف البرتغالية حول قواعد دستورية توحد بين الجميع .

ان الخطوة الاولى لحل اية مشكلة ، أن نعترف بوجودها ومداها ، ثم نحللها ونحددها بوضوح . ومفتاحها يوجد فى انتهاج سياسة داخلية تقوم على أساس واضح لا يخطىء وينعكس فى امكانيات جديدة للتفاهم مع عالم هو كل يوم اكثر خضوعا لقانون عالمية المشاكل المحلية ، ويمكن ان يطبق بخاصة على الارض الواقعة فيما أسميناه « المناطق الساخنة » ، ويتطلب منا ان نقوم بتقييم العوامل المختلفة ، لكى نحدد فى ضوئها سياستنا ، حتى يمكن ان نستميل القوى الاجنبية الى جانبنا . وأمام استحالة عزلة القرارات السياسية الداخلية عن المؤثرات الاجنبية ، فان المشكلة يمكن أن نخطط لها فى اطار اختيارات ثلاثة :

الاختيار الاول . يكمن فى الدفاع عن مواقف مستحيلة . كالحصول على تأييد المعسكرين الكبيرين أو احدهما . لان دفاعهما عن موقفنا

يتطلب منهما تنــــــازلا عن مصــــــــالح تربطهما بمعسكرات اخرى . وأمام استحالة تحقيق الفائدة الذاتيه ، فان المعسكرات المتنافسة سوف تتسابق فى دعم الحركات المتمردة ، دون أن يعنى ذلك انها ، مع الزمن ، سوف تتحول الى عدو يصبح كل يوم اكثر خطرا .

والاختيار الثانى ، ان نقبل ضمنا ، دون مفر ، ما تأتى به الاحداث ، وبالتالى أن نتراجع امام الضغوط الخارجية ، ولكن هذا الاختيار يثير احاسيس اغلبيه البرتغاليين ، لانه يضع مستقبلا واعدا فى أيد بعيدة ، واخيرا فهو تراجع جبان وذليل .

ويبقى الاختيار الثالث ، ويتمثل فى اتخاذ خطر سياسى . وليد الفكر والعقل ، ويجد دعما من كلا المعسكرين أو احدهما ، دون التزام بمصالحهما او مواقفهما أو مبادئهما ، ويحاول ان يقيم بين هذين المعسكرين نزاعا بالتحالف ، بدل ان يدفع بهما الى التقارب فى العداوة .

واعترف بأن الاختيار الاخير قد يدهش بعض البرتغاليين ، ولكنه يحاول - لا ننسى هذا - انقاذ حياه الامه التى خصتنا بالكفاح فى كل الميادين ، وبكل الوسائل . ومع استحالة الغاء التـدخل الاجنبى . أو تجنب آثاره ، يجب علينا أن نقلل من تأثيره . لكى ننتقل الى الخطوة التالية ، وهى وضعه الى جانبنا .

علينا فى المقام الاول ، ان ننحى كل المتناقضات فى حياتنا ، وان نتخذ خطا سياسيا مرنا فى مشروعيته ومطابقته لروح العالم المعاصر ، وأن ننفتح على العالم بلا تمييز بين الالوان السياسية من شرق وغرب . انما ينغلق من يخاف ، ولا يخاف من يعتقد فى أصالة معتقده ، ونجاعة وسائله .

حق الشعوب الافريقية فى تقرير مصيرها :

اننا اساسا فى مواجهة حركة تعبر عن ارادة الشعوب الافريقية ، وأية حركة فيما وراء البحار لا تحترم صراحة وعلنا حق هذه الشعوب فى ان تنظم نفسها بنفسها ، ولا تعترف بكفاءتها فى ان تلعب الدور المناسب لها فى توجيه أقدارها ، سوف تدان فى زمن يقصر او يطول ، لاصطدامها مع مجريات الامور فى عالم اليوم ، ومع مشاعر شعوبنا . وذلك يتطلب منا أن نعترف ببعض المبـــادىء الجوهرية ؟ التى كان يظن قبلا انها من قبيل الخرافة والاساطير ، وأولها ان نقبل صراحة حق هذه الشعوب فى تقرير مصيرها ، وهو مبدأ لم يعد العالم يتساهل فى انكاره على أحد .

واعتقد أن من الاوفق أن نحدد هنا مفهوم تقرير المصير ، الذى علينا أن نعترف به حالا ، وان يكون الحق المترتب عليه مقبولا كله ، دون مهرب . علينا أن ننطلق من قاعدة ان تقرير المصير يعنى حرية الشعوب فى أن تخط طريقها ، بوساطه نظمها الذاتيه ، المكونه ديمقراطيا ، لتثبت وجودها فى المجال العالمى ، ولتحدد أهدافها ، والوســائل المناسبة لبلوغها ، ولتحقيق سيادتها فى المجال الداخلى . وقد يحاول أحد تزييف هذا المفهوم ، فيستخدم عبارات خطابية تنتهى به الى لا شىء ، ولا اظن ذلك يجدى ، لان مفهوم تقرير المصير سائد فى أوربا منذ قرن ونصف من الزمان ، نظريا على الاقل ، وهو الان شائع بين كل شعوب العالم ، وبالتالى فان أية محاولة لاعطائه مفهوما جديدا لصالحنا ، عبث لا طائل من ورائه . ويوم نؤمن بهذا المبدأ فحسب ، نستطيع أن نطلب من أية قوة ثالثة ، الا تتدخل فى القضايا الداخلية لبلاد اخرى .

والمشكلة ، كيف نجعل حق تقرير المصير يدفع بشعوب ما وراء البحار الى طلب الاندماج فى جمهورية برتغالية ؟ . شىء ليس سهلا فى الاطار الحالى ، ومع ذلك فأعتقد أنه ممكن اذا تيسر له مناخ اخر . سوف يكون عندما تحس هذه الشعوب بأنها على قدم المساواة معنا ، وعندما تستطيع ان تعبر عن تراثها ، وأن تطور نفسها حتى فى المحتوى البرتغالى ، وعندما تستطيع حقـا ان تعترض على القوانين المطبقة عليها ، وان تختار ممثليها بحرية ، وعندما يصبح حكامها ثمـرة منظمات محلية ديمقراطية ، وأن انضمامهم الى المجموعة البرتغالية هو بداية سيرهم فى طريق التقدم والرفاهية واستقلالهم الحقيقى . ونحـن لذلك كله فى موقف ممتاز ، فليس بيننا تفرقة عنصرية ، ونعرف كيف نعيش مع شعوب مختلفة الثقافة عنا ، وان نستحوذ على لطفهم . وحتى اليوم فان البرتغال مفضل عند الافريقيين . ولا يخصوننا بمشاعر معادية كالتى يخصون بهـا البلجكيين او الانجليز ، وحتى الفرنسيين ، ولو انهم يكرهون هؤلاء على نحو أقل ، وهو ما تشهد به كتابات ليوبولدو سنغور ، وحتى اميلكار كبرال

نفسه ، وكان فى اجتماعات حزبه يشيد باللغة والثقافة البرتغالية ، وأن الشبان الافريقيين الذين تعلموا فى المدارس البرتغالية كانوا اكثر اعدادا من الذين تعلموا فى روسيا أو الصين .

ومن المهم ان اوضح ان مشكلة ما وراء البحار ، لا تعنى بأى شكل التخلى عن الاراضى وسكانها فى الجانب الاخر من المحيط لسيادات مشكوك فيها ، أو لمصالح قوى اخرى اكبر ، او لتكون فى خدمة الاستعمار الجديد . لايمكن أن نتخلى عن الافارقة والاوربيين الذين اقاموا حياتهم فيما وراء البحار ، وازدهرت آمالهم تحت الراية البرتغالية . سوف تكون جريمة وعملا مناهضا للبرتغالية أن نتخلى عن آلاف البرتغاليين هناك وملايين الافارقة الذين وثقوا فينا . غير أنها ستكون جريمة افظع ، وعملا غير برتغالى ، أن نساق الى هذه النتيجة عن طريق الجمود ، وأن نظل فى تناقضاتنا .

فى ضوء نظريات علم السياسة ، ربما علينا أن نعترف بأننا لسنا امة واحدة ، ولكننا مركب من أمم لا تجمع بينها حدود جغرافية ، حتى يمكن ان يؤلف منها امه برتغالية واحدة . ولكن من الممكن أن نستخلص من هذه القاعدة ، عوامل ايجابية لتخطيط المشكلة القومية ، تدعم موقفنا بين المجموعة الدولية ، لان كثيرا من البلاد التى تعادينا اليوم ، ترغب فى دعمنا لو انتهجنا سياسه يمكن الدفاع عنها فى المجال العالمى . ومن الخطا الظن بأن هذه البلاد لا تقبل منا غير الرحيل من هناك ، وانه لم يبق لنا غير هذا الحل ، لان تجربة المجموعة البرتغالية تنتظرنا ، ولا علينا أن تكون الدوله متنوعة الوانا وتقاليد وعادات وعقائد وحتى لغات ، فكذلك تكون الولايات المتحدة ، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

ان الاندماج السياسى لبلد متعدد الثقافة والاجناس كبلدنا ، يمكن فقط فى اطار حل فيدرالى . لقد كان الشعار الانجليزى فى مواجهه الرجل الافريقى : « ارتفع لا ولا تقترب » ، وكان شعار البرتغالى : « اقترب ولا ترتفع » ، وهو ما سيصبح مع الاندماج : « ارتفع واقترب » . ولا يظن بأن الاندماج عن طريق مشاركة الافريقيين الكاملة ، على أعلى مستوى ، وباستقلالهم الذاتى على مستوى الاقليم ، يحتاج الى اعداد كبير . وتحضرنى فى هذه المناسبة ، المرارة الاليمة التى كان يحس بها احد الرؤساء المحليين من الافريقيين : كان يتحدث عن عشر سنوات امضاها فى دراسة القرآن ، والعقيدة الاسلامية ، وعن معرفته الدقيقة بالكتابة العربية ، وبالرغم من كل هذا ، كان يعتبر رسميا من الاميين .

ليسوا افارقة اولئكم الذين ولدوا فى افريقية فحسب ، ولهم ملامح افريقية ، وانما هم كذلك اولئك الاسيويون الذين استقروا فيها ، وارتبطت بها حياتهم ، وجعلوها ارضا للمعاش ، ويريدونها قبرا للموت ، وينظرون فى اخاء لمن حولهم . ويبقى الاوربيون ، وهم يعيشون هناك، يحتكرون القدرة والكفاءة ، ليحكموا ويديروا الارض التى أستقروا فيها ، وينكرون على الاخرين حتى مجرد المشاركة فى الحكومة بحجة عدم كفاءتهم ويتخذون منهم موقف الوصاية ، وهو موقف لم يعد مقبولا اليوم .

لكى نؤسس هذه « المجموعة المندمجة » من الضرورى سلفا ، ان نجعل الاطراف المشتركة بمستوى واحد ، وان نحقق التكامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ليكون تكوين المجموعة قويا ومتناسقا ، وعلينا ان نشجع قيام طبقة افريقية حقيقية ممتازة ، يمكن أن تتطور فى نظام ، تبعا لمجرى حياتهم الطبيعية . داخل محتوى يقوم على البناء التقليدى، لتجنب فوضى قبلية كما يحدث فى امكنة اخرى من افريقية . وهذه الطبقة الافريقيه الممتازة ، يجب أن تدعى تدريجا الى تولى مختلف قطاعات الادارة العامة والنشاطات الاخرى. وهكذا نصل فى اقرب وقت الى وضع اطراف المجموعة فى مستوى متقارب ، ان لم يكن متساويا ، ثم ننطلق الى التقارب الاقتصادى ، وهو هدف لا يمكن بلوغه الا فى جو من التحرر ، يتاح فيه للافراد التعبير عن ارادتهم السياسية والاجتماعية دون اية ضغوط ، ليتم التطور فى اطار من التنافس ، نصل اليه عن طريق توسيع الاستقلال الذاتى ، حتى يبلغ حد الوحدة الفيدرالية . ومنذ البدء يمكن القول انه طريق طويل ، ولكنه على الاقل أكثر الطرق التى تعرض لناأمنا .

بقى علينا الا نلزم البلد بتضحيات جسيمة ، دون أن تكون هناك أهداف واضحة محددة ، ومن الضرورى ايضا أن تكون واقعية . وعلينا لتأمين هذا العمل والحيلولة دون التمزق والفوضى ، ان نضع نصب اعيننا ونحن نتطور مطلبين متعارضين : التحرير الذى يسمح للجميع بالاشتراك المناسب ، على النحو الذين يحسون به للتعبير عن وجهة نظرهم القومية . ومراعاة الامن

الداخلي والخارجي ؟ للحيلولة دون الخطر والاضطراب ، ولن يكف التمرد الثوري عن اثارته .

واخيرا يجب ان نتجه الى تعبئة كل الموارد في المجال الداخلي ، وان نطبق سياسه التبسيط والتقشف ، وان نضغط النفقات الباهظة التي تصيبها المركزيه ، واخلال السلطه التنفيذيه في المقاطعات ، والذي يتميز بوجود وزارة عليا مسئولة عن ستة اسباع من التراب الوطني وثلاثة ارباع الشعب . في مواجهة حكومة تدير عمليا سبع الارض وربع الشعب ، ومن ثم نستعيض عن التعبئه العسكرية باخرى مدنية ، لنقيم مع الافارقة مجتمعا متعدد الاجناس والالوان ، ومزدهرا . ان اساتذتنا واطباءنا ومهندسينا وفنيينا هم الذين سوف يبنون البرتغال في تلك الاراضي ، ويجعلوها تزدهر في نطاق استقلال ذاتي . واذا ما أجرينا استفتاء في المناطق التي تحكم الان برتغاليا ، فان موارد خارجية اخرى ستكون في خدمتنا ، وهي موارد ليست الان في يدنا ، لانها تعارض الفكرة التي ندافع عنها ، أو نحن نرفضها زهوا وتعنتا .

هل ثمة خطر في هذا الحل ؟ ربما . أيمكن أن تفجأنا الاحداث وتفلت الامور من قبضتنا ؟ ذلك جائز . ولكن الواقع أن هذا لو حدث فسوف يكون لعجزنا ، ويومها لن يبقى أمامنا الا أن ننتقد هذا العجز ، ورغم كل شيء لا أعتقد في هذا . على العكس لدى من التجربة ومن الخبرة الافريقية ، ثمرة حياتي هناك ، ما يجعلني اري هذا العجز المحتمل بعيد الوقوع . هل يمكن للاستقلال الذاتي في المجال الاداري والسياسي أن يفتح الطريق أمام تسرب مصالح آخرين ، فتنتهي به سريعا الى الانفصال ؟ ممكن . ولكني اعتقد أن هذا سوف يحدث لو تعجلنا ، وفرق بين أن تدرس وتخطط وتسرع وبين أن تتعجل في التنفيذ .

هل خنا اولئك الذين اقاموا حياتهم هناك في ظل الامن والهدوء والمواءمة البرتغالية ؟ على العكس نحن نحمي مستقبلهم في جو اكثر وضوحا ووعدا . نحن نعرف الافريقيين بقدر كاف يسمح لنا بان نحرز ماذا يعتقدون وفيم ، ونستطيع أن نقرر أنهم لا يعتقدون في الكلمات التي يسمعونها أو يقرأونها ، وانما فيما تعكسه نظرات وتعبير من يستمع اليه . ومن ثم فلكي نقنع الافارقة بصدق ما ندعو اليه ، علينا أن نتحدث اليهم مباشرة ، وأن نتصرف بلا خطأ ، وأن نخلص فيما ندعو اليه من معايشة بيننا ، ولن نتحدث عن المفاوضة وانما عن الحوار لكي نقنع ونغزو القلوب المفتوحة لاهداف شريفة .

باختصار لدينا النقاط لخطة وطنية : الاستقلال الذاتي حتى المستوى الكامل للاستقلال الداخلي ، ولا مركزية الادارة على كل المستويات ، وتمثيل مناسب ، نوعي وكمي ، للشعوب الافريقية في الحياة السياسية ، والاندماج الاقتصادي عن طريق التنمية ، واستغلال النفقات العسكرية في التنمية المدنية ، والاعتراف الكامل بحق الشعوب في تقرير المصير .

اني ادافع عن هذا الشكل من « البرتغالية » اومن به ، احتراما لذكرى من ماتوا في الارض الافريقية ، فثمة طريق واحد لعدم خيانتهم . ان نبني في ضوء روح جديد ، بسلام وفي جدية ، مجموعة برتغالية موجودة حقا ، مهما يكن الوضع السائد فيها .

نحو بناء سياسي للامة

ليس سهلا ان نعرض اقتراحات بناءة ، عن الحلول السياسية للمشاكل الحاليه . لان ذلك يثير دائما النقد والمعارضة عند قطاع من البرتغاليين ، وبينهم من يخاف المخاطرة ، مهما تكن الحسابات التي تسبقها ، ويجهلون ان اي حل لايه ازمه ، مهما تكن طبيعته ، يقام دائما على أساس من الاحتياط المرسوم ، ويفترض نوعا من المخاطره على اية حال . والحلول التي ندفع بها لتكون في متناول القارىء ، ستواجه بكل هذا النقد . سيقف في وجهها أصحاب المصالح التي تكونت ، ويعلق عليها معارضا من يتصور أننا غير قادرين على تنفيذها ، وسيراوغ في مهارة اولئكم الذين ترك المشكلة تحلها الاجيال القادمة ، وسيحاول هدمها اولئك الذين يرون في كل جديد شكلا اديولوجيا مدمرا . وكل هؤلاء لا اهمية لهم ، ولكن هناك أيضا من لهم أفكار مختلفة ، يعرضونها علانية وبشرف في حوار بناء ، وهؤلاء هم الذين يستحقون احترامنا العميق .

لا نجهل ، وقلناه فيما سبق ، ان تنفيذ فكرة الاتحاد الفيدرالي يحمل معه مخاطر انفصالية ، ولكن المشكلة لا يصح أن تعرض في الاختيار بين مفاهيم تؤدي الى الانفصالية ، وأخرى لا تؤدي اليها ، لانها كلها في الحقيقة يمكن ان تؤدي الى الانفصال ، وانما نحن بصدد اختيار افضل نظام

سياسى ينتهى بنا الى الوحدة الوطنية . والقضية هى فى الحقيقة كيف نؤمن الرفاهية وحرية التعبير السياسى والاجتماعى لكل الاجزاء التى يتكون منها الاتحاد ، لان تزييف هذه الرفاهية ، والغاء الحرية او تضييقها ، يؤدى فى نهاية الامر الى الانفصال مهما كان الحل الذى ندعو اليه ، والقوة التى نضعها فى حمايته . واعترف بان الفكرة الفيديرالية التى ادعو اليها لها جوانب سلبية ، علينا أن نبحث عن حل لها .

اول ما يعرض لنا من هذه الجوانب ، هل هى معقوله من وجهة النظر الوطنية الان ؟ ان كثيرين يرونها ، كما اشرنا ، خطوة نحو الانفصال ، وهو أمر ليس مسلما . لماذا يقود الى الانفصال ؟ هل يمكن ان تتلاشى برتغالية افريقية بمجرد تغيير الدستور ؟ هل نخاف لان حقائقنا وضعت موضع التجربة ؟ أن الذين يؤمنون بقوة البرتغالية لا يجب أن يخافوا نظاما برتغاليا يضع حقائقنا موضع الخبرة . ومن جانب آخر ، مهما يكن فليست الوحدة الوطنية هى التى موضع المناقشة ، وانما الوحدة الامبراطورية ، والضمير المعاصر لم يعد يؤمن بالامبراطوريات .

وآخرون يتساءلون : ما مدى استقرار النظام الفيدرالى عندما لا يقوم على دعامة قوية من دولة مركزية ، كما هى الحال فى الاتحاد السوفيتى ، او على تقليد معنوى ، وفكرة عالية من التضامن ، كما هى الحال فى الولايات المتحدة ، او على مستوى رفيع من التكوين المدنى والاحساس القومى كما هى الحال فى المانيا ؟ ونحن ، ظاهريا ، نفتقد كل هذا . ولكن اذا حللنا الموقف الحالى ، تبين لنا أنهم فى افريقية يقاتلون ضد الانفصال الفورى ، وان ما يمكن أن يؤدى اليه الاتحاد هو من المخاطر المقبولة ، التى تثار عند الدرس والبحث . ولكنها لا ينبغى ان تكون المعوق لنا عن البدء .

واخيرا يجب ان نعترف بأن الحل عن الطريق الفيدرالى ، يخضع لشروط قوية ، ذات نظام سياسى داخلى ، لان قطاعات من الرأى العام ليست معدة لكى تفهم غايات هذا التطور . والذين يرون أن الموقف الدولى لن يتغير فى صلاته بنا مع هذا النظام الجديد ، لانيا بصدد مؤامرة معدة ، غايتها طردنا من افريقية ، ينسون أن ثمة أصدقاء على استعداد لتأييدنا والوقوف بجوارنا . وأعتقد أن افضل سلاح نواجه به هذه المؤامرة ، هو تنمية القوة الاخلاقية عندنا ، عن طريق اختيار مشروع واضح نخطط له بشرف وفى وضوح . ومثل هذا المشروع يتطلب زمنا وتطورا ودعما . وسيكون ماساة ان نتصور اكتماله بين يوم وليلة . لان الافريقيين غير راغبين فى ذلك . والرأى العالمى الحر يعترف بأن ذلك غير ممكن . وسلوك هذا الطريق المعادل سيجد معارضة من الاقليات المتطرفة ، والذين يرون فيه قضاء على مصالحهم الثابتة ، او المدفوعين بتزمت وطنى مكثف ، أو الذين يقاتلون لانهم يريدون الفوضوية والثورية فحسب ، ولكنهم لا يعدون شيئا فى مواجهة اغلبية تبحث عن مستقبل حر مزدهر ، وستكون اول من يضع نشاطه النضالى فى خدمة السلام العام .

اولى خطانا الى هذه السياسة ، برنامج من نقاط ثلاث : قبول واضح لتجديد لا مهرب منه ، يتمثل فى الاعتراف بحق تقرير المصير وما يترتب عليه من حقوق ، وتنمية اللامركزية الادارية وتنشيطها بأقوى ما يمكن . تنتهى بالحكم الذاتى لمقاطعات ما وراء البحار ، لتكون المسئولية حقيقية ، وفى يد السلطات المحلية ، ذات النظم الديمقراطية . والنقطة الثالثة والاخيرة تجربة الاختيار الحقيقى للافريقيين البرتغاليين .

فاذا ما انتهينا الى الاخذ بالنظام الفيديرالى ، علينا ان نفاضل بين نوعين من الدساتير ، الدستور الامريكى ، ويقوم على المساواة فى الحقوق ، او الطراز السوفييتى ، ويقوم على مبدا التنوع ، والاول لا يبدو طبيعيا . ونعتقد ان كل اراضى ما وراء البحار يجب أن تتلقى نفس الدرجة من لامركزية السلطة ، فتكون لها حكومتها الخاصة ، وشخصيتها القانونية ، واستقلالها الذاتى فى الادارة والاقتصاد . وعلينا أن نرفض الحجة القائلة بأن مثل هذا النظام يضر بالمقاطعات الفقيرة ، لان مثل هذا القول لا يتجاوز السطح الى الاعماق . ونفتح قوسين لنقرر : ان البرتغال أيضا عليها أن تنظم نفسها كمقاطعة تتمتع بالحكم الذاتى ، لان ذلك هو الخطوة الاولى نحو دولة فيديرالية .

نفهم من حكومة اقليمية ، قيام مجلس تشريعى اقليمى ، وضغط سلطة الحكومة المركزية ، وان نتدرج فى تعيين الحكام لينتهى بنا المطاف الى تعيينهم باقتراح المجلس التشريعى الاقليمى ، وتتولى المجالس الاقليمية السلطة التشريعية ، ويكون هناك برلمان اتحادى يختار بالاقتراع العام ، والوزارات تكون كلها محلية باستثناء

وزارات الدفاع الوطنى والخارجية والمالية [= الخزانة والموازنة] فانها تتبع الحكومة المركزية .

ويعرف الجنرال فى تفصيل الحكومات ، انواعها ومهماتها ، والسلطات المختلفة ، الوانها وطرق اختيارها ، لينتهى بعدها الى نتائج اوجزها فى صفحات :

« على امتداد تاريخنا العلمانى جدا ، عشنا لحظات كثيرة حرجة ، ولكن الازمة الاخيرة فى مقاطعات ما وراء البحار كانت محور مشغوليتنا . لقد تواجهنا من جديد مع أزمة اتخذت من هذه المقاطعات منطلقا ، ولكن الموقف الداخلى حجب عنا رؤية المشكلة فى صفاء .

بدون افريقية ، يبقى الوطن مجرد مساحة مضغوطة ، دون تعبير ، فى اوربا التى تتعملق ، الى ان ينتهى به الامر دولة مجرد شكل فى الاطار السياسى ويصبح تابعا ، وبذلك يفقد استقلاله تماما .

يمكن ان نتخذ لنا مثلا من هولندة وبلجيكا ، وكلاهما فقد اراضيه فيما وراء البحار ، ومع ذلك يعدان من الدول المزدهرة فى اوربا ، او كسويسرا والدنمرك ، بل وحتى دويلة لوكسمبورج بالرغم من ضآلة مساحتها ، ولم يكن لها ابدا دور عالمى . ولكن البرتغال ليست له تقاليد تجارية مثل الاراضى الواطئة ، ولا موارد طبيعية مثل لوكسمبورج ولا موقعا فى وسط اوربا . وحاجتنا الى اتساع وأسواق ومكملات ، تجعل الامتداد الافريقى ضروريا لا لتقدم الوطن فى الغد فحسب ، وانما لكى يلعب دوره فى المجال العالمى . بدون ما وراء البحار نصبح فى موقف بين الموت والهزال ، أو نخضع لسيادة دولة كبرى غير اوربية ، أو نصبح شوكة سوفيتية فى ظهر الغرب ، وما من برتغالى يقبل هذا ، وللحيلولة دونه ، علينا ان نناضل لا بالقوة ، ولا باعلان الحق من جانب واحد ، ولكن ضد مفاهيم قديمة ومتخلفة . علينا ان نحافظ على أراضينا فيما وراء البحار ، وعن غير هذا الطريق لا نرى الا تمزق كل ما هو وطنى .

لابد ان نستمر فى افريقية ولكن ليس بقوة السلاح ، او استجابة لاساطير قديمة ، أو رغبة فى التحكم ، وانما بالبحث عن حل برتغالى لمشاكلنا . اننا هناك بازاء قومية افريقية ذات طابع اصيل وفريد ، ويرغب الافارقة كهدف قريب ، فى ازاحة وصاية الرجل الابيض عليهم لانهم يرونها اهانة ، ولكن مساعدته حين تطلب ، سوف تعد شيئا فوق التقدير . واذا ازاحوا هذه الوصاية ، فسوف يسقطون فى حروب قبلية بدات طلائعها . وما نسميه ازمة افريقية ليس الا ازمة نضج ، على نحو ما كانت عليه الفوضى الاوربية عبر قرون حين انهار صرح السلطة البابوية المركزية ، وتحولت اوربا الى خلية من الدول المتصارعة ، وكذلك الشأن مع افريقية وليس عدلا ان تعاملها بالروح التى كانت مسيطرة على مؤتمر برلين [والذى عقد فى ٢٦ من فبراير ١٨٨٥] ان ذلك وهو الخطر الاكبر الذى علينا أن نتخلى عنه . ولو أن افريقية الان ، واقعا ، مسرح صراع عنيف بين مصالح مختلفة تريد أن تجعل منها منطقة نفوذ لها ، الا ان افريقية المتفجرة واقع ايضا .

لكم اتمنى قبل كل شىء ان يكون البرتغال بلدا متقدما ومسالما يضم قطعا افريقيـــة مزدهـرة وبرتغالية ، عن طريق حق تقرير المصير من اهلها ، وبذلك يتقبل العالم موقفنا . ولا يزال لدينا الوقت لتحقيق هذا الهدف وبخاصة عندما نقدم للافريقيين دون غرض ، وطنا يحسون فيه بأنهم برتغاليون .

ليس ما ادعو اليه هو كل الحق ، او هو الحق لا غير ، ربما ثمة حلول أخرى ، ولعلها احق وافضل ولهذا ادعو الى أن تناقش المسألة على أوسع نطاق قومى .

لقد عرضت الافكار الرئيسية للكتاب ، دون أن اقحم نفسى معلقا او ناقدا ، فلم يكن قصدى أن اناقش صاحبه ، وانما هدفت الى اعطاء القارىء صورة واضحة عنه ، امينة وصادقة ، وارجو أن أكون وفقت . فليس ثمة اشق من كتاب يؤلفه انسان مثقف متمرس ، واسع التجربة ، خبر الحياة حلوها ومرها ، وليست صناعته الكلام . ان كل لفظ فى الكتاب له مدلوله ومغزاه ، ويعنى شيئا محددا ، ومن هنا كانت قراءته ممتعة وشاقة . وعرضـــه أكثر امتاعا ومشقة . ولقد تغيرت الاحوال فى البرتغال بأسرع مما توقع المؤلف وتجاوزت الاحداث جانبا مما تمنى ورجا ولكن الفلسفة السياسية التى بنى عليها فكرته ، ستظل ذات حيوية الى امد طويل ، وسيبقى دواما واحدا من الكتب التى يقال عنها انها تصنع التاريخ .

فى ٢٢ فبراير ١٩٧٤ صدرت الطبعة الاولى بالبرتغالية من هذا الكتاب .



وفى ١٤ مارس ١٩٧٤ عزل المؤلف بسببه من منصبه كنائب رئيس لهيئة اركان حرب الجيش ، وعزل معه الرئيس ايضا ، لانه وافق على نشره . وفى ٢٥ ابريل اندلعت ثورة البرتغال ، وارتبطت احداثها بالكتاب على نحو ما فاختارت المؤلف رئيسا للجمهورية . وكانت ثورة عظيمة ، انتصرت على الانانية والغوغائية ،و على روح الشر عند الرجعية ، وتجاوزت افكار الكتاب بكثير بل وافكار القرن العشرين لتضعنا فى اول القرن الواحد والعشرين ، اذا وصلنا اليه ، ولم تدمرنا الحروب الذرية أو الجوع أو مطامع الكبار . واذا لم تطوقها قوى الشر فى العالم ، لتنحرف بها عن طريق الخير ، او تحولها الى رماد .

فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٤ صدر بلاغ فى كلمات قليلة ، من مجلس الانقاذ الوطنى ، وهكذا يسمون مجلس الثورة هناك ، يقول : ان الجنرال سبينولا قد استقال من منصبه ، وقدقبلت استقالته ، وسهل ان تدرك السبب ، اذا لم تكن توصلت اليه ، فعاود قراءة المقال من جديد .

د . الطاهر احمد مكى

فلسطين والقانون الدولى

— HENRY CATTAN.

— PALESTINE AND INTERNATIONAL LAW.

— LONGMAN, BEIRUT, 1974.

يقع هذا الكتاب فى ٢٤٢ صفحة من القطع الكبيره ، ويضم ثمانيــة فصــول ، و ٣٣ ملحقا ، ويركز الكاتب ـ الدكتور هنرى كتن ـ وهو محامى فلسطينى دولى ، على عدة قضايا رئيسية :

الاولى : عدم مشروعية الاسس التى قامت عليها دولة اسرائيل ، واهمها قرار التقسيم الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

الثانية : خرق اسرائيل لقرارات الامم المتحدة وقواعد القانون الدولى .

الثالثة : قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ـ وكيفية استعادة الحق والعدل فى فلسطين .

والغرض من الكتاب ، كما حدده الدكتور هنرى كتن ، هو دراسة المبادىء القانونية التى تحكم الصراع العربى الاسرائيلى ـ ذلك النزاع الذى يعود الى القضية الام « القضية الفلسطينية » . ويرى أن فهم كافة الجوانب القانونية للصراع ، من شأنه أن يدفع الى فهم حقيقته ، ويعطى تصورا للخروج من هذا المأزق ، ويرى ايضا أنه بدون فهم تلك الجوانب القانونية للصراع ، فان الجهود التى تبذل من أجل تحقيق السلام فى الشرق الاوسط ، لن تثمر شيئا ، ولكى يكون حل الصراع فعالا

ودائما ، يجب أن يكون فى مقدوره سد الفجوة بين الواقع والشرعية فى فلسطين .

اولا : عدم شرعية قرار التقسيم :

فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين الى دولتين : احداهما عربية والاخرى يهودية ، مع تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدولتين ، الا أن هذا القرار يعتبر غير قانونى ، وذلك لان الامم المتحدة غير مختصة باتخاذ مثل ذلك القرار ، فهى لا تستطيع ان تعطى ما لا تملك ، وهى لم تملك فلسطين فى يوم ما ، وهى لم تمارس عليها حتى حق الادارة ، اذ أن عصبة الامم اتخذت فى جلستها الختامية فى ١٨ ابريل ١٩٤٦ القرار التالى : « فى نهاية عهد العصبة ، فان اعمالها فيما يتعلق بمناطق الانتداب ، سوف تنتهى » ـ وقد أعلنت اللجنة الفرعية الثانية التابعة للجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية فى تقريرها فى ١١ نوفمبر ١٩٤٧ ما يلى : « أن دراسة الفصل الثانى عشر من الميثاق ، لا تدع شكا فى أن الجمعية العامة ، او أى جهاز آخر من أجهزة الامم المتحدة ، لا تملك سلطة التدخل ، أو التوصية ، أو فرض أى حل آخر غير الاعتراف باستقلال فلسطين ، وأن حل مشكلة مستقبل حكومة فلسطين يجب أن يترك لشعب فلسطين ، فضلا عن أن التقسيم يتضمن تجزئة الاقليم وتحطيم وحدته » . وقد أيد الكاتب بتمان بوتر ذلك بقوله « لا تملك الامم المتحدة سلطة تقديم حل فى فلسطين ، الا اذا كان هناك أساس تمارس عليه تلك السلطة ، وهذا الاساس غير موجود كما رأينا .

بالاضافة الى ذلك ، فان قرار التقسيم يشكل انتهاكا لسيادة شعب فلسطين ، وهذا لا يعد منافيا لمبادىء القانون فحسب ، ولكنه يعد خرقا لمادة ٢ ـ ٧ من الميثاق ، فضلا عن أن مسألة مستقبل حكومة فلسطين ، تعد من صميم الاختصاص الداخلى لشعبها ، وليس من اختصاص الامم المتحدة ، مادامت فلسطين قد استقلت بعد فصلها عن تركيا ، بموجب المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم .

ومن ناحية ثالثة ـ فان قرار التقسيم يعد خرقا للمادة ٢٢ من عهد العصبة ، ولميثاق الامم المتحدة ، ولمبادىء العدالة ، فضلا عن أن هذا القرار قد اتخذ تحت الضغط السافر على الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، من جانب الولايات المتحدة ، فبعض الدول صوتت الى جانب القرار ، رغم أنها كانت تعارضه معارضة شديدة مثل هايتى وليبريا ، وذلك تحت ضغط الولايات المتحدة ، ويؤيد ذلك ما قاله وزير الدفاع الامريكى وزير الخارجية آنذاك ، من أن الولايات المتحدة لوحت أحيانا باستخدام القوة ضد الدول التى ستعارض قرار التقسيم ، وكما يقول بوتر « لقد مارست الولايات المتحدة ضغطا غير محدود من أجل تبنى خطة التقسيم » ولذلك فانه طبقا للمبادىء العامة للقانون المعترف بها لدى الامم المتمدنة وأحكام محكمة العدل الدولية ، والتى تطلب من الاعضاء فى الامم المتحدة توخى مبادىء الميثاق والنوايا الحسنة عند تصويتهم على مشروعات القرارات ، فان قرار التقسيم يعد غير قانونى ، ولا أساس له من الصحة ، اذ أنه اتخذ بناء على ضغط لا حدود له .

بالاضافة الى ذلك ، فان اليهود الذين لم يشكلوا أكثر من ١٠ فى المائة من جملة السكان فى فلسطين ، وحوالى ٥ر٦ فى المائة من نسبة الاراضى ، منحهم قرار التقسيم حوالى ٥٧ فى المائة من مساحة فلسطين ، أى حوالى عشرة أمثال ما كان يملكه اليهود من قبل .

من كل ذلك يتبين أن اسرائيل ليس من حقها ممارسة أى نوع من السيادة على فلسطين ، سواء على الاراضى التى حددها قرار التقسيم ، أو تلك التى استولت عليها بعد ذلك ، وكما يقول عيدلى كوك : « ان اسرائيل هى الدولة الوحيدة فى العالم التى لا تملك بوصة واحدة من الاراضى التى تدعى أنها تمتلكها » .

والواقع ان هناك مظاهر عديدة لعدم شرعية اسرائيل ، أولها اغتصاب القوة السياسية من السكان الاصليين ، فضلا عن اغتصاب الاقليم ، بالاضافة الى عدم وجود أساس من القانون الدولى يؤيد ادعاءاتها بأنها « دولة » .

ثانيا : انتهاكات اسرائيل لقرارات الامم المتحدة

يقول جورج فريدمان « يبدو أن زعماء الصهيونية من السياسيين والعسكريين ، اعتبروا أن خروج العرب جماعيا من فلسطين هو الصيغة المرغوبة من أجل دولة المستقبل » وبذلك بدأت عمليات الطرد الجماعى للفلسطينيين ، سواء طرد مباشر ، أو غير مباشر ، بارتكاب جرائم انسانية مثل المذابح (دير ياسين مثلا) ولقد أصدرت

الجمعية العامة قرارها رقم ١٩٤ (٣) بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ويقضى فى الفقرة (١١) منه بحق العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين ، وفى حين لم تنفذ اسرائيل هذا القرار ، اتخذت اسلوبين لتحقيق دولة المستقبل :الاول : تشجيع كافة اليهود على العودة الى اسرائيل بموجب قانونى العودة والجنسية ، والثانى : هدم القرى العربية حتى تضع العراقيل أمام العودة ، وتلقى اسرائيل اللوم فى خلق مشكلة اللاجئين على بريطانيا والدول العربية ، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين مشكلة فريدة فى نوعها : اذ لاول مرة فى التاريخ ، يطرد أكثر من ثلثى سكان دولة لصالح أقلية محدودة تستولى على ممتلكاتهم وديارهم ، ولا يسمح لهم بالعودة حتى اليوم .

ولقد قامت اسرائيل بخرق قرار التقسيم ، والاستيلاء على أراض تزيد عما حدده القرار لدولة اسرائيل ، وقامت بسلب ونهب ومصادرة املاك العرب ، ولم تحترم اسرائيل جهود الامم المتحدة لتسوية قضية العودة او التعويض ، أو قضية تقدير املاك العرب والافراج عن حساباتهم المجمدة فى بنوك اسرائيل ، فضلا عن قيامها بأعمال العدوان ، وخرق اتفاقيات الهدنة ، كما حدث واحتلت غزة فى نوفمبر ١٩٥٦ . وحرب ١٩٦٧ هى حلقة من سلسلة انتهاكات اسرائيل لقرارات الامم المتحدة ، وأحد مظاهر تلك الانتهاكات ايضا ، قيام اسرائيل بضم القدس بالرغم من قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالوضع الخاص لمدينة القدس ، وعدم جواز احتلالها .

ومن جانب آخر ، قامت اسرائيل بانتهاك حقوق الانسان ، وأهمها حقه فى الحياة والعمل والموت فى وطنه . وهذه هى الحقوق التى تنكرها اسرائيل على اللاجئين الفلسطينيين مما يتنافى مع قواعد القانون الدولى التى تم اقرارها فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ثالثا : قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢

يرى الدكتور هنرى كتن انه على الرغم من أن هذا القرار قد أكد ان « تنفيذ مبادىء الميثاق يتطلب انشاء سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط ، الا أن القرار فى حقيقة الامر اراد علاج الموقف الذى وجد بعد حرب ١٩٦٧ ، وترك القضية الاساسية وهى قضية فلسطين بدون حل ، وهناك عدة اعتراضات على هذا القرار :

اولا : ان القرار فشل فى علاج الاخطاء التى ارتكبت فى فلسطين ، ومنها : وعد بلفور ، هجرة اليهود الجماعية الى فلسطين ، خطيئة التقسيم ، استيلاء الاقلية اليهودية الاجنبية على أربعة أخماس مساحة فلسطين ، اجبار الفلسطينيين على الهجره من فلسطين ، نهب وسلب ممتلكاتهم فالقرار يعد اقرارا بالعدوان الاسرائيلى عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ والاستيلاء على أراضى تفوق ما نص عليه قرار التقسيم ، لان القرار الحالى يتعلق بالانسحاب من الاراضى التى احتلت فى النزاع الاخير فقط .

ثانيا : ينص القرار على عدم جواز اكتساب الاراضى بالحرب ، أليس فى ذلك تناقض ، فاذا كان الضم غير جائز عام ١٩٦٧ ، فكيف يصبح جائزا عام ١٩٤٨ او ١٩٤٩ ؟

ثالثا : يفترض القرار – خطأ – ان اعتراف الدول العربية باسرائيل يضع نهاية للنزاع ، فكأنه يبغى حل النزاع على حساب الفلسطينيين ، مما يتضمن تجاهلا لحقيقة القضية ، وقد أكد شريف بسيونى ، يوجيه فيشر ، الطبيعة الحقيقية للمشكلة بقولهم :

« ان الذين يقصرون المشكلة على أنها نزاع بين اسرائيل والدول العربية المجاورة ، انما يتجاهلون طبيعة مشكلات الشرق الاوسط ، ويجهلون ان يعترفوا بالطبيعة الرئيسية لقضية فلسطين ذاتها ، والمراقب لما يجرى من أعمال فدائية واعمال عنف ، يجد أن الفلسطينيين هم الذين يقومون بها وليس الدول العربية المجاورة ، وذلك لاستعادة أوطانهم » .

رابعا : اذا كان القرار يمكن تأويله – وهذا ما هو واقع فعلا – على أن يعلق الانسحاب الاسرائيلى على التسوية ، فانه بذلك يتعارض مع الميثاق والقانون الدولى . اذ أن احتلال اسرائيل للاراضى العربية بعد حرب ١٩٦٧ يعد خطأ دوليا ، وخرقا لقواعد الميثاق . والسماح لاسرائيل بالحصول على ثمن احتلالها ، يعد تصحيحا للخطأ . ويقول كونيس رايت : « ان المرء لا يستطيع ان يقول بأن المحادثات الخاصة بالارض ستكون حرة ، اذا كان طرفا أو اكثر من اطرافها يحتل معظمها ، فالقانون الدولى الحديث – والذى أكده اعلان ستيمسون – يرى أن الاتفاقية التى تتم بالاكراه ضد دولة ما ، تعد غير قانونيه » .

ولقد تأثر مجلس الامن فى اصداره هذا القرار باعتبارات الامر الواقع الذى خلقته القوة ، دون مراعاة لمبادىء وأهداف الميثاق ، فالعروس

التى يريد اقامة السلام على أساسها ، لا تتفق والميثاق ، او القانون الدولى ، او قرارات الجمعية العامة ، وبمعنى آخر ، فقد بحث الجمس اقامة السلام دون تحقيق العدل ، وقد حاولت الجمعية العامة علاج هذا القصور ، فاصدرت قرارها رقم ٢٥٣٥ (٢٤) فى ديسمبر ١٩٦٩ وقد جاء فيه : ان مشكلة اللاجئين الفسطينيين قد نشأت من انكار حقوقهم التى لا يمكن انكارها فى ضوء ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان وكذلك القرار رقم ٢٦٢٨ (٢٥) فى ٤ نوفمبر ١٩٧٠ الذى جاء فيه : « ان احترام حقوق الفلسطينيين هو العنصر الرئيسى فى تحقيق العدل والسلام الدائم فى الشرق الاوسط ، والقرار رقم ٢٦٧٢ (٢٥) فى ٨ ديسمبر ١٩٧٠ اذ أعلنت الجمعية العامة : « ان شعب فلسطين يجب أن يتمتع بحقوق متساوية وبحق تقرير المصير طبقا لميثاق الامم المتحدة » .

والسؤال الذى يطرحه الدكتور هنرى كتن بعد ذلك هو : **كيف يمكن استعادة الحق والعدل فى فلسطين ؟** وهو يجيب عن السؤال من ناحيتين :

الاولى : الحاجة الى صيغة جديدة للسلام : يقول جون ديفيز « أن العالم ملزم بالنظر الى الاعمال التى ارتكبت ضد عرب فلسطين وقت انشاء دولة اسرائيل وبعد ذلك لانها شكلت ظلما صارخا يجب العمل على تخفيفه باسم الانسانية وباسم السلام » .

وهذه الصيغة تتوقف على اقرار اسرائيل بحق الفلسطينيين فى العودة الى وطنهم ، وازالة كافة الاعمال وآثارها التى ارتكبتها فى حقهم ، وتتطلب كذلك وقف المساعدات الامريكية الى اسرائيل ، وقد يتصور المرء ان هذه الصيغة تتطلب تدخل الدول الكبرى من أجل فرضها بالقوة ، الا أن ذلك خادع ، ووهمى ، وغير واقعى ، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لم يهتما بأية تسوية يمكن أن تعيد الحق والعدل الى فلسطين ، ولكن بتسوية يمكن أن تحقق مصالحهما فى المنطقة ، والحل بعيدا عن الحرب ، انما يعتمد على الامم المتحدة .

الثانية : الحاجة الى تدخل مؤثر من جانب الامم المتحدة ، ان المشكلة ليست وضع صيغة جديدة للسلام ، ولكن الاهم هو ضمان تنفيذها فالامم المتحدة اتخذت قرابة المائتين من القرارات ، ولكن اسرائيل تجاهلتها جميعا دون أن تتخذ ضدها أى عمل ذى أثر يذكر ، وبالتالى فانه بدون اجبار اسرائيل ، لن يتحقق السلام والعدل فى المنطقة .

ولو قيل أن تدخل الامم المتحدة لحل هذا النزاع هو التزام قانونى دولى طبقا للمواد ١٤ ، ٢١ ، ٣٣ ، ٣٧ من الميثاق .

والهدف الاول من هذا التدخل ، يجب أن يكون ازالة الظلم الذى لحق بفلسطين والفلسطينيين من جذوره .

والواقع ان محاولة الدكتور كتن فى تحليل الجوانب القانونية لمشكلة فلسطين ، هى محاولة قيمة لا تنكر قيمتها ، الا أن قضية فلسطين لا يمكن النظر اليها من الزاوية القانونية فحسب ، فانها قضية سياسية فى المحل الاول ، أما التحليل القانونى ، فهو أحد المناهج التى يمكن أن نتناول بها هذه القضية ، دون أن نقتصر عليه وحده .

ومن جانب آخر ، فعلى الرغم من التحليل القانونى طوال تلك الدراسة ، الا أن المؤلف عاد فى النهاية ليقدم تصورا سياسيا لحل المشكلة ، وهو قيام الجمعية العامة للامم المتحدة بذلك ، وهذا ما يؤكد ما ذكرناه .

بالاضافة الى ذلك ، فانه طوال المدة منذ ١٩٤٧ حتى اليوم ، لم تعرض على محكمة العدل الدولية مشكلة واحدة تتعلق بالقضية الفلسطينية ، لتبدى فيها رأيا قانونيا ولو استشاريا .

ومن جهة رابعة ، فان المؤلف غالى فى بعض الاحيان فى التحليل القانونى ، فقد تناول عدم مشروعية الادعاءات الصهيونية فى فلسطين ، وعدم مشروعية الانتداب ، وقرار التقسيم ، والقرار ٢٤٢ لمجلس الامن ، ولكن اذا أردنا أن نواجه العالم الخارجي بحقيقة القضية ، فيجب الا نشغله بالبحث فى قضايا انتهت بالفعل ، مثل عدم مشروعية الانتداب البريطانى او قرار التقسيم ، بل يجب أن نوضح له الجوانب الحديثة من القضية اعتبارا من ١٩٤٧ وهى القضايا المتعلقة بالشعب الفسطينى والارض الفلسطينية .

ومن جهة خامسة ، فان الكاتب لم يذكر شيئا عن شرعية منظمات المقاومة الفلسطينية من حيث وجودها ، وعملها ، وكفاحها ، رغم أنها هى الاكثر أهمية الى جانب كل ما ذكره وهى القضية الاكثر الحاحا اليوم ، خاصة وان تلك المنظمات تعد طليعة الشعب الفلسطينى التى تتحمل عبء تحرير أرضه واستعادة حقوقه السياسية ، لا كجماعة من اللاجئين ، تنتظر الاحسان او العطف الدولى ، وانما كشعب له أرضه ووطنه وتاريخه وحضارته الانسانية التى يدافع عنها .

عبد المنعم المشاط

المؤلفات العربية السياسية

■ نازلى معوض احمد يوسف ـ الحركة الانفصالية فى نيجيريا [قضية بيافرا] رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ■

منذ أكثر من ربع قرن ، وقسم العلوم السياسية بكلية التجارة بجامعة القاهرة ، وقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد الذى هو امتداد له ، يبدى اهتماما كبيرا بالدراسات الافريقية ، لاهمية تلك القارة بالنسبة لوطننا، ولاهميتها كذلك بالنسبة للوطن العربى بعامة ، اذ أن نحو ثلثى الاراضى العربية واقع فى افريقيا ، وكذلك نحو ثلثى مجموع الشعوب العربية يسكن فى تلك القارة. لهذا كان قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، يشجع دائما الباحثين والمعيدين ، على اختيار موضوعات رسالاتهم من القضايا الافريقية ، أو الحكومات الافريقية ، أو السياسات التى تتبعها تلك الحكومات .

ومن ثمرة هذا المجهود ، عشرات من الرسائل التى تصدت لاحداث افريقية ، والتى قامت بدور فى تعريف ابناء الوطن العربى بالشئون الافريقية .

ومن احدث تلك الرسائل ، تلك الرسالة التى اختارت موضوعها السيدة نازلى معوض أحمد يوسف المعيدة بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

وتبدو اهمية الحركة الانفصالية التى هددت الوحدة الاقليمية النيجيرية بالنسبة لافريقيا فى شقين اساسيين: أولهما خطورة آثار الانفصال على الدول الافريقية المستقلة التى قد تهددها حركات انفصالية مماثلة ، لو ان حركة بيافرا كانت قد نجحت . وثانيهما يتمثل فى المكانة المتميزة التى أصبحت نيجيريا تحتلها فى القارة الافريقية ، بسبب حجمها الاقليمى ، وتعدد سكانها ، وثرائها الواسع وبخاصة بعد الكشف عن البترول فيها .

وقد خصصت الباحثة أكثر من ١٥٠ صفحة (بالالة الكاتبة) للوضع فى نيجيريا قبل قيام الحرب الاهلية فيها . ونلاحظ مبدئيا أنها قد أسرفت فى اطالة الفصل .

وقد كانت تلك الاطالة على حساب موضوعات اخرى أكثر اهمية ، وتحتاج الى مزيد من التفصيل ، ولكن الباحثة رأت أنه لا يمكن فهم اسباب الحرب الاهلية فهما صحيحا ، وادراك أبعادها ادراكا كاملا ، الا بمثل الايضاح الذى قدمته ، وترى أن تلك الاطالة كانت ضرورية كذلك ، بسبب الاعتبارات الاقتصادية والمطامع القبلية التى كانت وراء تلك الحرب .

وتحدثت بعد ذلك عن الانقلابين العسكريين اللذين سيطرا على الحياة السياسية النيجيرية منذ أوائل عام ١٩٦٦ وأديا الى نشوب الحرب الاهلية فى اوائل يوليه عام ١٩٦٧ .

وخصصت دراسة وافية موضحة بالخرائط ، عن وقائع تلك الحرب الاهلية والمعارك التى دارت خلالها .

هذا عن الجوانب الداخلية للقضية البيافرية ، غير أنه لا يمكن اغفال بواعث ودوافع دولية ، اتت من خارج القارة الافريقية ، واستغلت المقاومات والتناقضات النيجيرية . لذلك خصصت صاحبة الرسالة الجزء الثالث منها عن قضية بيافرا فى المحيط الدولى ، وجعلت ذلك يستغرق أكثر من ثلث الرسالة . لا سيما أن سياسات الدول الاجنبية ، كانت تمثل مكونات اساسية للازمة النيجيرية ، ولاتقل اهمية وأثرا ، عن المقومات الداخلية التى كانت موضوع الجزء الاول من الرسالة .

وتبدأ هذا الجزء من الرسالة ، بدراسة السياسة البريطانية تجاه الازمة ، باعتبارها الخالقة لدولة نيجيريا الحديثة ، اذ كانت خاضعة لاستعمارها . وتنتقل من هذا الى دراسة موقف كل من القطبين الكبيرين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ـ من تلك الحرب الاهلية ، فعلى الرغم مما بين سياستهما الخارجية ، ومما بين أيديولوجيتهما من خلاف ، فانهما قد اتفقا على مساندة الحكومة المركزية ، ومساعدتها فى القضاء على الحركة الانفصالية . وتعرضت بعد ذلك لدراسة سياسة كل من فرنسا والصين الشعبية ، فانه على الرغم من الاختلاف الذى بين الدولتين ، من حيث القوة ، والحجم ، والمذهب فانهما قد اتفقتا على تاييد الانفصاليين . وتعرضت بعد ذلك لموقف افريقيا من هذه الحرب الاهلية ، فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، وخارج اطار هذه المنظمة ، مشيرة ، بصفة خاصة ، الى موقف اربع دول افريقية شذت عن المجموعة ، واعترفت بجمهورية بيافرا التى اعلنها الانفصاليون . وتعرضت أيضا لسياسة كل من اسرائيل ودولة جنوب أفريقيا حيال تلك الحرب الاهلية موضحة تاييدها السافر للانفصاليين وفى الفصل الاخير

من الرسالة ، تشرح مواقف بعض الدول وبعض المنظمات التي لم تستطع تناولها في الفصول السابقة ، فتحدثت عن موقف الفاتيكان ، وموقف الدول السكندنافية ، وموقف المنظمات الانسانية حيال قضية بيافرا .

أما النتائج التي استخلصتها من تلك الدراسة فيمكن اجمالها فيما يلي :

أولا : ان الحروب الاهلية ظاهرة عسكرية وسياسية واجتماعية شائعة منذ القدم في المجتمع الانساني ،الذي يضم أقليات شتى، وأجناسا متعددة .وقد أدت تلك الحروب في الغالب الى تحقيق الوحدة الوطنية والسياسية في البلاد . عن طريق انصهار ذاتية الامكنة المعنية أو الجماعة المتحيزة ذات النزعة الانفصالية ، وادماجها اجتماعيا داخل الهيكل العام للدولة . وتنطبق هذه الحقيقة على الحروب الاهلية التي جرت في شتى انحاء العالم ، منذ بداية العصور الحديثة .

ولكن لا يمكن تطبيق نفس المعايير والمبادىء التي حكمت تطور ونتائج تلك الحروب الاهلية ، التي دارت في محيط أفريقي على القضية النيجيرية . ذلك لان الركيزة الاساسية التي يستند اليها التركيب الاجتماعي في افريقيا . هي التنظيم القبلي التقليدي المتوارث ، والوحدات البشرية محدودة النطاق . والقائمة على رباط الدم . ومازالت القبيلة الافريقية حتى يومنا هذا ،تحتل طورا بدائيا من العلاقات الاجتماعية التي عرفها البشر في تاريخهم . ويستتبع ذلك بطبيعة الحال . تخلف التكوين النفسي ، وتأخر المستوى الثقافي للانسان العادي في مناطق افريقيا جنوب الصحراء .

وهكذا فان الحرب الاهلية النيجيرية ، تقدم للدراسة السياسية والاجتماعية لظاهرة الحروب الاهلية . حالة خاصة لها ذاتية منفردة .

ثانيا : انتهت الحرب الاهلية في نيجيريا بقوة السلاح وبفيضانات من الدم ، واستتب النظام الفدرالي العسكري في انحاء البلاد . الا أن تلك النهاية العنيفة ، لم تضع حدا للكراهية المتبادلة بين قبائل الشرق وقبائل الشمال ولم تقدم حلا لمشكلات نيجيريا الاجتماعية والثقافية الفكرية والتاريخية ، ولم تفسح بعض المجال السياسي الفعال للايبو وبقية قبائل الجنوب النيجيري ، ولم توقف مطامع القوى الخارجية في ثروات نيجيريا الضخمة .

ثالثا : اتسم مسلك المؤسسة العسكرية الحاكمة ، في نيجيريا . بواقعية شديدة في مواجهة تلك التحديات المذكورة والمستمرة ، بعد انتهاء الحرب الاهلية . وتجلت هذه الواقعية ، سواء على الصعيد السياسي الرسمي ، أو في مجالات الانشطة الاقتصادية والانتاجية ورفع مستوى معيشة مختلف المجموعات القبلية القائمة في تلك البلاد . فلقد حرص الرئيس يعقوب جوون على أن يكون منصب الحاكم العسكري لكل من الولايات الاثنتي عشرة مقصورا على ابناء القبلية السائدة في تلك الولاية المعينة . كذلك يضم المجلس التنفيذي الفدرالي بين اعضائه . وزيرين من قبائل الايبو .هما وزير التجارة بريجر ، ووزير الزراعة والموارد الطبيعية دكتور ج. اوكيزي .

أما في المجالات الاقتصادية والانتاجية . فلقد نجح النظام الحاكم في نيجيريا نجاحا ملحوظا في المساعدة تعمير مساحات واسعة من المناطق المذكورة اثناء معارك الحرب الاهلية في الولايات الشرقية الثلاث ، وفي عودة عدد كبير من المهنيين الايبو لاعمالهم السابقة مع نشوب الحرب . ومن ناحية أخرى ، وجهت حكومة جوون اهتمامها الرئيسي الى تحقيق انتعاش اقتصادي في مناطق الايبو . وقاعدتها الاقليمية هي ولاية وسط الشرق . ولذلك نجد انه في اطار التوزيع الفدرالي بين الولايات لمخصصات الانفاق القومي للسنة المالية ١٩٧٤/١٩٧٥ ، يتمتع المواطن في تلك الولاية بالذات وسط الشرق ، بنصيب أعلى من نصيب المواطن في أية ولاية شمالية .

رابعا : كانت للحرب الاهلية في نيجيريا ايجابياتها الاقتصادية والنفسية : فالحكم المركزي القوي ، واستقرار الاحوال العامة ، أديا الى أن أصبحت نيجيريا حاليا القوة البترولية الثانية في افريقيا ، والقوة السادسة في تجارة وتصدير البترول على المستوى العالمي . اذ يمثل انتاج نيجيريا من البترول ، نحو ثلث الانتاج البترولي الافريقي . أما الايجابيات النفسية التي أسفرت عنها تلك الحرب الاهلية ، فتبدو في ارتفاع معنويات العنصر البشري في البلاد ، خاصة المجموعات المنتمية الى قبائل الشمال . فالنيجيريون يشعرون في الفترة الراهنة ، بأنهم أمة عظيمة الحجم السكاني ، عددأبنائها يصل الى ٦٥ مليون نسمة ، ذات طاقات اقتصادية ضخمة ، لا بد أن تمكنها لا من أن تكون أهم دولة في غرب أفريقيا فحسب ، بل تؤهلها للقيام بدور هام في العالم بأسره .

خامسا : ان الحركة الانفصالية للاقليم الشرقي في نيجيريا ، قامت على أساس مبدأ خطير للغاية ، اذا طبق فكريا ولو لمرة واحدة في دولة افريقية مستقلة ، فلا بد من الوجهة الاخلاقية والانسانية البحتة ، ان يسري وان ينفذ في كافة الدول الافريقية المستقلة الاخرى . ذلك لان الخصيصة الاساسية المشتركة بين جميع تلك الدول . باستثناء وحيد هو الدولة المصرية ، هو التركيب القبلي القلق للمجتمع في تلك الدول . فالدول الافريقية خلقت عشوائيا ونظريا على خرائط في مؤتمرات أوربية . دون اعتبار للحقائق البشرية والقبلية والعنصرية والاقتصادية والتاريخية واللغوية للشعوب الموجودة في المنطقة المعينة . وقد فشلت الدول الافريقية نشأة صناعية وقسمت حسب خطوط الطول والعرض ، وكان ذلك بحثا عن حلول وسطى للخلافات التنافسية التي قامت بين الدول الاوربية الكبرى في تلك الحقبة من التاريخ الاستعماري الاوربي لافريقيا .

واخيرا . فان قضية بيافرا . هي في الواقع قضية افريقيا كلها . التي خضعت فترات طويلة لشتى النوعيات الاستعمارية الاوربية ، وما زالت تعاني حتى بعد مرور سنوات على حصولها على الاستقلال ، من آثار اجتماعية ونفسية خطيرة . خلفتها الادارة الاستعمارية القديمة وراءها .

ويتبين من هذا العرض . مدى عمق هذه الرسالة ، وشمولها . واهتمامها بجميع جوانب موضوعها . على الرغم من أن الباحثة لم تزر نيجيريا . ولم تستطع لهذا تعزيز تحليلاتها بدراسة ميدانية . واتصالات مع بعض أعضاء

هذه الحركة ، ولكنها عوضت ذلك بالرجوع الى الوثائق الرسمية ، والدراسات التاريخية التى تناولت هذا الموضوع ، وقد نجحت فى ذلك نجاحا ملحوظا . هذا مع ما تميزت به من ترتيب الافكار ، وتسلسلها ، وحسن صياغتها ، وتبويبها ، مما جعلها جديرة بكل تقدير واعجاب .

دكتور بطرس بطرس غالى

■ الدكتور رياض محمد محمد العدوى — العلاقات الدولية بين الجمهورية العربية المتحده ويوغوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية — رسالة دكتوراه غير مطبوعة — كلية التجارة بجامعة القاهرة — نوفمبر ١٩٧٤ ■

من المعلوم انه عندما تتكون مجموعة من الدول ، فانه من الاهمية بمكان ، تقييم العلاقات بين أطراف هذه المجموعة ، لان هذا التقييم يلقى ضوءا على فاعلية المجموعة ككل فى الميدان الدولى ، ويعد اختبارا ، لمدى واقعية السياسة التى تتبعها المجموعة ، خصوصا اذا ادعت أنها تتبع سياسة جديدة تتفق وتطور العلاقات الدولية فى النصف الثانى من القرن العشرين . ومن هنا أتت أهمية دراسة العلاقات المصرية اليوغوسلافية ، باعتبار أن مصر ويوغوسلافيا ركيزتان أساسيتان من ركائز سياسة عدم الانحياز . وقد أخذ الدكتور رياض محمد العدوى على عاتقه ، دراسة هذه العلاقات الثنائية ، هادفا من وراء ذلك الى تقديم بعض المقترحات والتوصيات التى تحقق لسياسة عدم الانحياز السمو فوق الاحداث الدولية ، والمنافع الذاتية ، وتصبح « فلسفة دولية تحتذى من جانب الاخرين » .

وتنقسم رسالة الدكتور العدوى ، بعد تمهيد ومقدمة ، الى ثلاثة أبواب رئيسية . وفى التمهيد (ص ١ ــ ١٢) حاول المؤلف توضيح المناخ الدولى الذى عاصر نشأة وتبلور العلاقات المصرية ــ اليوغوسلافية ، مؤكدا أهمية التكتلات الدولية فى اطار الحرب الباردة بين الدول الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى ، والدول الرأسمالية الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، وما ترتب على هذا الاستقطاب الدولى من ظهور وتأكيد سياسة عدم الانحياز ، التى تبنتها مصر ويوغوسلافيا ، الى جانب العديد من دول آسيا وأفريقيا : هذا المناخ الدولى الجديد الذى أعقب الحرب العالمية الثانية ، خلق أوجه شبه كثيرة بين مصر ويوغوسلافيا ، الامر الذى دفعهما لتوطيد العلاقات فيما بينهما .

وبهذه الصورة ، فان « التمهيد » يمكن ادماجه بسهولة فى « مقدمة الرسالة » (ص ١٣ ــ ٢٦) ، اذ أن تلك المقدمة ، تناولت التطور السياسى فى دولة يوغوسلافيا قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها وبعدها . فى اطار المناخ الدولى المشار اليه . وعدم ادماج التمهيد فى المقدمة ، أدى الى بعض التكرار فى ذكر الاحداث .

ويتناول الباب الاول موضوع العلاقات السياسية بين الدولتين ، وهو ينقسم الى فصلين :

الفصل الاول (ص ٢٩ ــ ١٣٢) يستعرض تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين مصر ويوغوسلافيا ، وأثر الدوافع والتيارات السياسية التى مرت بها كل منهما ، وعملت على التقريب بينهما .

وقد لاحظ المؤلف ، أن العلاقات المصرية اليوغوسلافية مرت بست فترات متعاقبة . أما الفترة الاولى التى تمتد من ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ ، فقد كانت فترة ركود فى العلاقات بين الدولتين ، نتيجة للوضع الدولى لكل منهما . فقد شهدت تلك الفترة خلافا حادا بين الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا ، التى اتجهت نحو التقرب من دول الكتلة الغربية ، لحاجتها الى المعونات الاقتصادية ، لمواجهة الحصار الذى فرضته عليها الدول الاشتراكية ، وكذلك لحاجتها الى الاسلحة لمواجهة خطر احتمال هجوم عسكرى عليها من جانب جيرانها . ولكن الخلاف مع موسكو ، والتقرب من الغرب ، لم يؤد الى انطواء يوغوسلافيا تحت لواء أى من العسكريين ، بل أدى الى اتباع يوغوسلافيا سياسة وسط ، وانفتاحها أمام كل الدول لمباشرة حقها فى السيادة والاستقلال . وقد تبلورت هذه السياسة فيما يسمى بسياسة « التعايش السلمى » ، التى تمسكت بها يوغوسلافيا ، ليس فى علاقاتها بالكتلتين فحسب ، بل مع العالم الخارجى كله . ومن ناحية أخرى فان أحداث مصر الداخلية ومشاكلها مع بريطانيا بصدد قناة السويس والسودان ، بالاضافة الى مشكلة فلسطين ، اثرت فى اتجاه سياستها الخارجية ، التى انصرفت الى تطوير علاقاتها بالدول الغربية ، بما يتفق والمصلحة القومية ، دون أن تقوم مجموعة الدول الاشتراكية بدور يذكر فى التأثير على العلاقات المصرية نحو الغرب ، خصوصا وان السلطة فى مصر آنذاك ، تعمدت الابتعاد عن الارتباط بالدول الاشتراكية ، خوفا من انتشار الايديولوجية الشيوعية فى البلاد . يتضح مما تقدم ، ان ظروفا وأحداثا هامة خاصة بكل دولة ، عملت على شغلهما داخليا وخارجيا . ولهذا السبب يغلب على هذه الفترة سمة الركود السياسى فى علاقة الدولتين . ونعيب على المؤلف فى هذا المقام ، انه اكتفى بسرد بعض الاحداث الهامة ، دون تحليل عميق لمضمونها الحقيقى وأبعادها .

وعلى سبيل المثال ، لم يتعمق المؤلف فى تحليل العلاقة بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتى فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٢ ، وماذا كان دور الايديولوجية فى هذه العلاقة ؟ فالخلاف بين الدولتين لم يكن أساسا خلافا بين شخصيتى ستالين وتيتو ، كما يدعى المؤلف ، ولكنه كان خلافا موضوعيا يتعلق بالتطبيق الاشتراكى فى يوغوسلافيا ، الامر الذى كان من شأنه أن يهدد تماسك دول الكتلة الاشتراكية ، فى زمن كان هذا التماسك يمثل

العمود الفقرى للتوازن الدولى . كذلك فان مساعدة العرب ليوغوسلافيا فى نفس الفترة ، يحتاج لمزيد من التحليل والتعمق .

وقد انتقلت العلاقات المصرية ـ اليوغوسلافية من الركود الى الازدهار بين ١٩٥٥ و١٩٦١ ، وذلك نتيجة لعوامل ثلاثة هى : زيارات تيتو ولقاءاته مع رؤساء الدول الاسيوية والافريقية ، وموقف يوغوسلافيا المؤيد لمصر ازاء العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ ، واخيرا المؤتمرات الدولية التى اشتركت فيها الدولتان ، واهمها مؤتمر باندونج فى ابريل ١٩٥٥ ، ومؤتمر عدم الانحياز الاول الذى انعقد فى بلغراد فى سبتمبر ١٩٦١ . وفى هذا الصدد نستطيع أن نقول ، ان المؤلف جانبه التوفيق . فهذا الجزء من الدراسة ، لا يتجاوز عملية تدوين نصوص البيانات الرسمية التى اعقبت كل زيارة أو مقابلة ، وقرارات المؤتمرات الدولية ، دون ان نلمس أثرا لتقييم أو تحليل جاد .

ونفس الملاحظة تنطبق على دراسة الفترة الثالثة فى العلاقة المصرية اليوغسلافية التى وصفها المؤلف بانها فترة ركود (١٩٦١ ـ ١٩٦٢) . فلم تتضح أسباب ذلك الركود فى حقيقتها ، ولا يمكن الادعاء بان حادثا عارضا كطلب يوغوسلافيا سحب السفير المصرى من بلغراد ، بمثابة السابقة الاولى التى وضعت بذرة الخلاف والفتور السياسى الذى ساد هذه الفترة . فان مثل هذا الطلب قد يكون مظهرا وتعبيرا عن الفتور ، ولكنه ليس سببا له على أية حال . وكان الاجدر بالمؤلف ، أن يتقصى الاسباب الحقيقية لذلك الفتور ، ويحللها ويقيم العلاقات اليوغوسلافية المصرية تقييما واقعيا .

وفى الفترة الرابعة (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧) تحسنت العلاقات المصرية اليوغوسلافية . وهنا أيضا نجد أن المؤلف يرجع هذا التحسن الى المقابلات المتعددة بين الرئيسين جمال عبد الناصر وتيتو ، والى انعقاد مؤتمر عدم الانحياز الثانى فى القاهرة فى اكتوبر ١٩٦٤ ، والى موقف يوغوسلافيا من العدوان الاسرائيلى على الدول العربية فى ١٩٦٧ . وهذا الجزء أيضا عبارة عن تدوين لنصوص البيانات والقرارات . أما الموضوع الخاص بموقف يوغوسلافيا من الصراع العربى الاسرائيلى فى ١٩٦٧ ، فانه يحتاج الى مزيد من البحث والتعمق والتحليل ، فقد كانت ليوغوسلافيا بعض المواقف من هذا النزاع ، لم تلق قبولا من الاطراف العربية .

وكانت الفترة الخامسة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٠ فترة فتور ثانية فى العلاقات المصرية اليوغوسلافية بسبب ازمة تشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨ . قد عادت العلاقات الى التحسن من جديد منذ أواخر ١٩٧٠ ويرجع سبب التحسن أيضا الى تبادل الزيارات بين كبار المسئولين ، والى انعقاد المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ .

والسمة البارزة لهذا الجزء من الرسالة الذى يقع فى ٨١ صفحة (من صفحة ٢٩ الى ١١٠) هى الاطناب والاسراف فى تسجيل البيانات والخطب والقرارات ، دون العناية بالتحليل أو التقييم .

وفى البحث الثانى من هذا الفصل ، حاول المؤلف بيان الدوافع والتيارات التى أدت الى التقارب بين الدولتين ، ومنها : الضغوط الخارجية التى فرضت عليهما ، وتشابه اهداف سياستهما الخارجية وشخصية الرئيسين جمال عبد الناصر وجوزيف بروز تيتو .

اما الفصل الثانى من الباب الاول ، فهو مخصص لدراسة وجهات نظر الدولتين فى بعض القضايا الدولية والمبادىء السياسية . وثمة مبادىء سياسية وقضايا دولية اختلف فى تفسيرها ، مثل « التعايش السلمى » و « عدم الانحياز » و « النظرية الاشتراكية » ، وأزمة تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٨ ، والخلاف الصينى السوفييتى . وثمة أيضا مبادىء وقضايا دولية كانت محل اتفاق بين الدولتين ، مثل التخلف الاقتصادى ، وموقفهما المعارض للاحلاف العسكرية ، وسياسة القوة ، وعدم التدخل فى شئون الغير ، والاعتداء الامريكى على كوبا .

صحيح أن المؤلف حاول بقدر الامكان ، توضيح مفاهيم « التعايش السلمى » و « الحياد الايجابى » و « عدم الانحياز » ، وهى مفاهيم غامضة وغير محددة ، لان مدلولاتها تختلف باختلاف الباحثين وانتماءاتهم الايديولوجية والقومية . ومع ذلك ، فمن الملاحظ أن المؤلف ظل متأثرا بموقف يوغوسلافيا من اسرائيل ، بحيث يبدو من تحليله أن يوغوسلافيا تتمسك بسياسة « التعايش السلمى » بدافع الانانية والمصلحة الذاتية ، بينما مصر تتمسك بسياسة « عدم الانحياز » على أساس « من الحق والعدل » ودون أى اعتبار آخر من مصلحة قومية أو هدف سياسى (راجع ص ١٣٨ ـ ١٣٩) . أن أقل ما يمكن أن توصف به هذه الاستنتاجات ، أنها محل نظر ، وفى حاجة الى مزيد من التحليل الموضوعى .

ويتناول الباب الثانى من الرسالة ، العلاقات غير السياسية بين البلدين ، وعلى رأسها العلاقات الاقتصادية ، وبصفة أخص العلاقات التجارية . ويستطرد المؤلف فى دراسة العلاقات التجارية بين يوغوسلافيا واسرائيل ، ويخلص الى أن يوغوسلافيا تتصدر مجموعة الدول الشيوعية فى التجارة مع اسرائيل ، الامر الذى يلقى بنص الظلال على حسن النيات وحقيقة الاحساس فيما يصدر من بيانات وتصريحات رسمية عن العلاقات اليوغوسلافية ـ المصرية . . وقد دعم المؤلف دراسته هذه بالعديد من الاحصائيات الرسمية ، والرسوم البيانية التى صدرت عن كل من الدولتين ، أو صدرت عن المنظمات الدولية العالمية والاقليمية . وعلى رأسها الامم المتحدة ، وجامعة الدول العربية . ويعتبر هذا الباب اسهاما علميا قيما يستحق كل تقدير .

اما الباب الثالث والاخير من الرسالة (ص ٢٨٤ ـ ٣٦٦) فانه يعتبر بمثابة خاتمة للدراسة ، اذ انه تناول تقييم العلاقة بين الدولتين ، مع بيان ايجابياتها وسلبياتها وتطلعاتها الى المستقبل .

وقد ذيل المؤلف رسالته ، بقائمة بالمراجع والمصادر العربية والاجنبية . وتشير هذه القائمة الى المجهود الكبير الذى بذله ، ومحاولة التزام الدقة والامانة العلمية .

خلاصة القول ، ان هذه الرسالة ، بالرغم مما بها من بعض الهنات ، تمثل اسهاما علميا حميدا فى دراسة العلاقات التى تربط بين قطبين من اقطاب سياسة عدم الانحياز .

• سمعان بطرس فرج الله

■ الدكتور محمد السعيد الدقاق – النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها فى ارساء قواعد القانون الدولى – الناشر ، منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٣ ■

يقع كتاب الدكتور الدقاق « النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها فى ارساء قواعد القانون الدولى » فى ٤١٠ صفحات ، ويعتبر من طلائع الاسهامات القيمة من الجيل الجديد من اساتذة القانون الدولى . ويبدأ الكتاب بفصل تمهيدى ، يتناول الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية ، وتاثيرها على القانون الدولى . ثم ينتقل بعد ذلك الى دراسة عناصر المنتظم الدولى ، وهو مصطلح اختاره بدلا من التنظيم الدولى ، لانه – فى رأيه وفى رأى استاذه الدكتور محمد طلعت الغنيمى الذى استعمل هذا الاصطلاح اول مرة فى الفقه المصرى – أكثر دلالة فى معناه اللغوى ، على الكيان القانونى المستقل الذى تشغله هذه الهيئات فى الجماعة الدولية . وسبق ان اعترضنا على هذا المصطلح الجديد ، حين عرضنا لاحد مؤلفات الدكتور محمد طلعت الغنيمى على صفحات هذه المجلة ، وهانحن نعيد الاعتراض هنا مادامت التسمية بكلمة «منظمة وتنظيم» قد شاعت وصارت متعارفة مالوفة فى جميع انحاء الوطن العربى ، ومادامت صحيحة لغويا . ولوفرضنا فيها شيئا من الخطأ ، فقد قيل من قديم « خطأ شائع خير من صواب مهجور » .

وبعد دراسة خصائص المنظمات الدولية ، انتقل الى تبيان الوسيلة التى بمقتضاها تستطيع المنظمات الدولية ارساء قواعد القانون الدولى .

وانتقل من هذا الى القرارات التى تصدرها المنظمات الدولية ، فهو يتتبع تاريخها سواء فى المرحلة السابقة لصدورها ، أو فى لحظة الصدور ، أو فى المرحلة التى تلى هذا الصدور ، ويصوغ فى ذلك ثلاثة اسئلةيخصص للاجابة عن كل سؤال منها مبحثا من كتابة القيم ، فالسؤال الاول ينصرف الى دراسة السند القانونى لقدرة المنظمة الدولية على اصدار القرار . والسؤال الثانى عن كيفية تكون القرار ، والسؤال الثالث عن معرفة موقع القرار من التصرفات القانونيةالمختلفة .

وللاجابة عن السؤال الاول ، تناول دراسة المعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية ، فتحدث عن خصائص تلك المعاهدة ، والارتباط بين تلك المعاهدة والطبيعة القانونية للمنظمة الدولية ، فيذكر الاتجاهات الفكرية فى هذا الصدد ، ومنها ما يؤكد ان النظام القانونى للمنظمة الدولية مستقل عن القانون الدولى ، ومنها مايرى انتماء النظام القانونى للمنظمة الدولية لقواعد القانون الدولى.

وفى الاجابة عن السؤال الثانى ، يدرس كيفية تكوين قرارات المنظمات الدولية ، والصور المتعددة لهذه القرارات ، مما يجعله يتناول علاقة اجهزة المنظمة الدولية ببعضها بعضا ، وقدرة كل جهاز على اتخاذ القرار ، وعملية اصدار القرار عن طريق التصويت بالاجماع أو بالاغلبية ، ثم يعرض للصور المختلفة لقرارات المنظمات الدولية ، فيتكلم عن الملزم منها وغير الملزم .

أما السؤال الثالث فيجيب عنه بدراسة الطبيعة القانونية لقرارات المنظمات الدولية ، ويعرض لمختلف النظريات الفقهية فى هذا الموضوع ، ويناقش كلا منها ، وبهذا يختتم الجزء الاول من الكتاب .

وينتقل بعد ذلك الى دور القرارات فى ارساء قواعد القانون الدولى ، فيشرح الدور المباشر لقرارات المنظمات الدولية ، ثم الدور غير المباشر ، حيث تتداخل هذه القرارات مع عناصر أخرى خارجة عنه فى تكوين القاعدة الدولية عن طريق العرف .

والكتاب فى مجموعه ، تتجلى فيه ظاهرة التحليل العميق ، والثقافة القانونية الدولية الواسعة ، والاطلاع الغزير الذى مكنه من الرجوع الى أحدث الدراسات الفرنسية والايطالية والانجليزية والسوفيتية والعربية . ومن ملامح الكتاب الوضوح ،وحسن التقسيم ،وجمال التنسيق ، واختيار أحسن التعبيرات ، مع سلامته من الاخطاء اللغوية والمطبعية وبخاصة فى اسماء المراجع الاجنبية ، وفى الفقرات المنقولة نصا عنها ، مما يلاحظ عادة فى مؤلفات كثيرة تعمد الى ذكر أسماء المراجع الاجنبية بلغاتها الاصلية ، فتتفشى فيها الاخطاء .

اننا لنهنىء الدكتور محمد السعيد الدقاق بهذه الباكورة الشهية التى نرجو ان تسعد المكتبة العربية فى القانون الدولى ، بمثلها منه ومن غيره من الجيل الصاعد من فقهاء القانون الدولى .

دكتور بطرس بطرس غالى

الدكتور مفيد محمود شهاب ـ المنظمات الدولية ـ القاهرة سنة ١٩٧٤ ـ دار النهضة العربية

ان المنظمات الدولية حديثة الظهور ، كما يقرر الدكتور مفيد فى مقدمة كتابه الذى نعرض له . ورغم حداثة ظهور المنظمات الدولية على المسرح السياسى فى اوائل القرن العشرين ، فان الكتب التى صدرت باللغة العربية ، وتناولتها بالبحث والتحليل ، كثيرة العدد . وكان اول كتاب باللغة العربية عن هذه المنظمات ، اصدره منشىء هذه السطور سنة ١٩٥٦ . ثم صدر كتاب للدكتور محمد حافظ غانم سنة ١٩٦٧ . ثم الدكتور محمد سامى عبد الحميد سنة ١٩٦٩ . ثم الدكتور شافعى محمد بشير سنة ١٩٧٠ ، ثم الدكتورة عائشة راتب سنة ١٩٧١ ، ثم الدكتور محمد طلعت الغنيمى سنة ١٩٧٢ ، ثم الدكتور عبد العزيز سرحان سنة ١٩٧٣ . ولهذا فكتاب الدكتور مفيد شهاب فى طبعته الثانية من احدث الكتب التى تناولت هذا الفرع من فروع القانون الدولى العام .

ويبدا الكتاب بدراسة النظرية العامة للمنظمات الدولية . فيذكر أنواعها المختلفة . وينتقل بعد ذلك الى ذكر التطور التاريخى لها . فيتحدث عن المؤتمرات الدولية الاولى . ثم اللجان الدولية ، ثم عصبة الامم ، وينتهى بعصر الامم المتحدة . ويفرد بعد هذا مبحثا للمواثيق المنشئه للمنظمات الدولية . وللشخصية القانونية لها . وللسلطات التى تتمتع بها ، ولفروعها المختلفة . ويتحدث عن ظاهرة تعدد هذه الفروع ، ثم ينتقل الى دراسة دور الموظفين الدوليين فيها . وبعد هذه النظرة العامة التى تستند الى احدث الابحاث العلمية التى تناولت هذا الموضوع ، ينتقل الى الابحاث العربية التى صدرت فى مصر .

والقسم الثانى من الكتاب مخصص للامم المتحدة ، فيتحدث عن ميثاقها . ذاكرا الاعمال التحضيرية التى انتهت بصياغته ، محللا الطبيعة القانونية للميثاق ، وعلاقته بالمعاهدات الدولية الاخرى ، ثم يعرض لاهداف الامم المتحدة ومبادئها . وينتقل الى العضوية فى الامم المتحدة . وما يطرا عليها من عوارض . ويشير الى انسحاب اندونيسيا من المنظمة . ثم عودتها اليها . ثم يعرض للفروع الرئيسية للامم المتحدة . مشيرا الى قرار الاتحاد من اجل السلم . الذى منح اختصاصات جديدة للجمعية العامة للامم المتحدة . ذلك القرار الذى استخدم حين وقع العدوان على مصر سنة ١٩٥٦ . ثم يتحدث عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية . ويخصص لها دراسة وافية . منهيا بالتساؤل عما اذا كانت محكمة العدل الدولية قد نجحت فى اداء رسالتها . ثم يجيب عن ذلك بأن حالات الالتجاء الى هذه المحكمة ، وخاصة لمباشرة اختصاصها القضائى ، حالات نادرة ولكن كأى قانونى يؤمن بالقضاء الدولى ، يعود فيقول ان محكمة العدل الدولى نهضت بدور هام ، وبخاصة فى ارائها الاستشارية . ويذيل القسم الخاص بالامم المتحدة ، بتقويم قانونى واف لانجازاتها فى ربع القرن الذى مضى .

اما القسم الثالث من الكتاب ، فانه خاص بالمنظمات الاقليمية . فبعد مقدمة قانونية لها ، يتحدث عن جامعة الدول العربية . ومما هو جدير بالملاحظة ، انه يتبع هذه المنظمة حتى اخر تطوراتها . فقد ذكر انضمام جمهورية الصومال اليها فى ١٤ فبراير سنة ١٩٧٤ . كما تحدث عن اجهزة الجامعة . وان كان لم يشر الى مؤتمرات القمة التى انعقدت باسمها . ولا ندرى ما اذا كان يعد هذه المؤتمرات هيئة جديدة فى المنظمة ، ام يراها امتدادا لمجلس الجامعة ؟ وقد اشار كذلك الى المنظمات العربية المتخصصة . وكان خيرا لو انه اشار . بهذه المناسبة الى مقال الدكتور محمد عزيز شكرى الذى نشر فى مجلة السياسة الدولية عدد ابريل ١٩٧٢ تحت عنوان ، التكامل الوظيفى فى العالم . والذى تناول موضوع المنظمات العربية المتخصصة بدراسة وافية .

وقد افرد مبحثا لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولكنه لم يذكر كثيرا من الانجازات التى حققتها هذه المنظمة فى السنوات العشر التى مضت . ولم يشر ايضا الى القرارات الهامة التى صدرت عنها فى مايو سنة ١٩٧٣ بمناسبة مرور عشر سنوات على قيامها . وكان من الافضل ، لو انه خصص بضعة اسطر . للمحاولات التى بذلت للربط بين جامعة الدول العربية . ومنظمة الوحدة الافريقية ، واشار الى علاقة كل من هاتين المنظمتين بالامم المتحدة . وينتقل من هذا الى الاتحادات الاوربية ، فيذكر فى بند واحد . المنظمات فى اوربا الغربية وفى اوربا الشرقية ، ثم يتحدث عن منظمة الدول الامريكية فى نحو سبع صفحات . والحديث عن هذه المنظمة فى حاجة الى تفصيل واستقصاء اكثر ، وكذلك الحال بالنسبة للفصل الذى تناول فيه بعد ذلك الاحلاف العسكرية .

اما القسم الرابع والاخير من الكتاب . فانه خاص بالمنظمات الدولية المتخصصة التى يذكرها بشىء من الايجاز المركز ، دون ان يعرف القارىء بانجازاتها . على الرغم من اهمية دور تلك المنظمات بالنسبة لدول العالم الثالث .

والكتاب فى مجموعة يغلب عليه الطابع القانونى . ولا يمس النواحى السياسية المتعلقة بالمنظمات الدولية الامسا رفيقا . ولكن فى الكتاب تبسيطا للاراء . وعمقا فى التحليل . ثم انه يذكر كل مرجع يستطيع القارىء العربى ان يفيد منه . اذا عرض لبحث فى هذا الموضوع الذى بمناسبته . اشار الى المرجع على ان الكتاب فى جملته مرجع لا يستهان به ولا يستغنى عنه الطالب او الباحث فى امور المنظمات الدولية .

دكتور بطرس بطرس غالى



ORBIS

a quarterly journal of world affairs

- مجلة ((أوروبيس)) الامريكية
- عـــــدد ١٩٧٤
- الشرق الاوسط : أزمة الطاقة والسياسة الامريكية

يقلم وليم ــ أى جريفيت

يتناول هذا المقال ، ما طرأ على السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط من تطورات نتيجة الحرب الرابعة (اكتوبر ١٩٧٣) ، وماتلاها من أزمة البتـــرول .

ويبدا الكاتب بوصف أزمة الشرق الاوسط قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بان حدتها كانت قد خفت من زاوية الدول العظمى . فبالنسبة للاتحاد السوفيتى ، كان يفضـــل وضع اللاسلام واللاحرب فى الشرق الاوسط ، لانه اذا كان السلام يبخس من قيمة النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، فان الحرب تعنى تهديدا للوفاق الدولى الذى يتطلع اليه السوفيت . اما بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد كانت ترغب فى التوصل الى تسوية مافى الشرق الاوسط ، ولكن دون اى ضغط على الاسرائيليين ، لما لهؤلاء من مناصرين ذوى نفوذ كبير فى الاوساط السيـاسية الامريكية .

ثم يتناول الكاتب اهم عامل لظروف حرب اكتوبر ، وهو تدهور نفوذ السوفيت فى الشرق الاوسط . فيرجعه الى خمسة أسباب :

اولا : هزيمـة ١٩٦٧ تـم وفـاة الرئيس جمال عبد الناصر ، وحركة التطهير التى اجراها الرئيس السادات فى صفوف مجموعة على صبرى الموالية للسوفيت .

ثانيا : قرار مصر بانسحاب المستشارين السوفيت

ثالثا : الجهود المركزة التى بذلها السادات لتنمية العلاقات المصرية الامريكية .

رابعا : قلق شاه ايران من تحركات السوفيت فى افغانستان والباكستان والعراق وظفار

خامسا : فتور علاقات الصداقة القائمة بين الاتحاد السوفيتى وسوريا ، بعد التصالح الذى حدث بين دمشق والاردن من جهة ، وبين دمشق والرياض من جهة أخرى . بل حتى العراق ابدى علامات استياء فى علاقاته مع الاتحاد السوفيتى ، واتجه الى تحسين علاقاته الاقتصادية بالغرب .

الى جانب هذه العوامل ، كانت هناك اعتبارات أخرى ادت الى القرار العربى بالهجوم على النحو الذى حدث فى اكتوبر ١٩٧٣ . فقد ادرك الرئيس السـادات أن اسرائيل ، وأن كانت قد انتفعت من التأزم فى العلاقات الامريكية السوفيتية ، الا أنها لن تكون سوى خاسرة من الوفاق الذى حدث بين الشرق والغرب . هذا فى حين ان مصر هى التى يمكن ان تكسب من هذا التحول . ثم انه فى حالة قيام حرب ، سيضطر السوفيت الى مد العرب بالسلاح ، اما الامريكيون فانهم سيمنعون تكرار هزيمة ١٩٦٧ ، حتى يمكنهم الضغط على الاسرائيليين لاجراء مفاوضات ، بهدف الحفاظ على الوفـاق الـدولى ، وفى الوقت نفسه ضمان تدفق البترول العربى .

وبعد ان يروى الكاتب كيف قامت الحرب الرابعة فى الشرق الاوسط ، يتناول النتائج السياسية لهـا ، فيستخلص الاتى :

ــ ان وضع مصر قد طرأ عليه تحسن كبير ، بعد ان ثبتت فعالية الاستراتيجية التى وضعها الرئيس السادات فى اذابة الجليد من فوق المأزق العربى الاسرائيلى . كما عجل بالالتجاء الى سلاح سياسى ، وهو البترول . وقد نتج عن هذا الوضع الجديد ، تحسين فى العلاقات المصرية الامريكية الى حد الاقلال من أهمية الاردن بالنسبة لواشنطن .

ــ ان وضع اسرائيل قد ازداد سوءا نتيجة فقدان الثقة فى المبدأ المسلم به فى الماضى ، بعدم قدرة العرب على استعمال أسلحة متقدمة ومعقدة ، وكذا افتقارهم الى القدرة على القيام بهجوم مفاجىء . كذلك ادت الحرب الى عزلة اسرائيل ، والى زيادة اعتمادها على الولايات المتحدة من الناحية العسكرية . وقد بدأت واشنطن تتخلى عن موقف المساندة شبة التامة لاسرائيل ، الى موقف اكثر توازنا بين القاهرة وتل ابيب . وقد اطاحت الحرب ايضا بالنظرية التقليدية الاسرائيلية القائمة على الاعتماد

على القوة لرفض الحلول الوسط ، والتمسك بضمان أمنها ضد هجوم عربي ·

ـ لم يقتصر الوفاق بين الدولتين العظميين من الحرب الرابعة ، وان كانت هذه المواجهة الصغيرة بين الأمنيين ، وقد أبرزت ما يتضمنه هذا الوفاق من تنافس ممزوج بالتعاون ·

ـ ازداد التأزم بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين (أوروبا واليابان) ، فقد فاق اعتمادهم على البترول العربي ، احتياجهم الى الاقتداء على الامريكي في أوروبا · واختلفت الدول الاوروبية مع الولايات المتحدة ، حول مساندة اسرائيل وقت الحرب ، لهذا رفضت معظم هذه الدول السماح باستعمال قواعدها لإرسال الاسلحة الامريكية الى اسرائيل · وكان رد فعل واشنطن انها لم تستشر حلفاءها عندما قررت وضع القوات الامريكية في حالة طوارىء · وهكذا قامت أزمة داخل الحلف الاطلنطي ، ازدادت حدتها عندما قررت الدول العربية المنتجة للبترول ، مد الدول الاوروبية المؤيدة للعرب مثل فرنسا وبريطانيا ، وفيما بعد اليابان ، بحصتها من التبرول ، ولكنها منعت تصدير النفط الى الولايات المتحدة وهولندا ·

ـ وقد أظهرت اتفاقية فك الاشتباك ، الولايات المتحدة لاول مرة في شكل الدولة غير المنحازة كلية الى جانب اسرائيل ، وغير المتقبلة للتعريف الاسرائيلي للامن · كذلك لم يدعم نفوذ السوفيت في الشرق الاوسط اثر الحرب الرابعة ، وان كانوا قد انتفعوا من الازمة القائمة بين أوروبا والولايات المتحدة · كما ان اعادة فتح قناة السويس سيتيح لهم دعم وجودهم في الخليج الفارسي والمحيط الهندي ·

ـ وأخيرا وجدت اسرائيل نفسها بعد الحرب ، في عزلة سياسية شبه تامة · بعد أن وقفت دول أوروبا الغربية واليابان موقف الحياد أو المؤيد للعرب · أما في العالم الثالث ، فقد قضى على الوجود الاسرائيلي ، وخاصةفي افريقيا · ولم يعد لها مناصر غير الولايات المتحدة · ولكن يلاحظ الكاتب ايضا انه حتى في صفوف الكونجرس ، كانت المساندة لاسرائيل أقل حماسا مما كانت عليه في ١٩٦٧ ·

ثم يتناول الكاتب الفهم الشامل لازمة الطاقة ولسياسات الشرق الاوسط ، فيتطلب منه ذلك تحليلا لموقف ايران ، لانه يرى أن نهضة هذه الدولة قد احدثت تغيرات ، ليس فقط في سياسات الخليج ، وبالتالي في سياسات الشرق الاوسط بصفة عامة ، ولكن قد ادت أيضا الى تولي ايران والسعودية معا مهمة القيام بالدور الرئيسي في سياسات البترول على الصعيد العالمي ، وخاصة ان الشاه كان قد تزعم حملة لرفع أسعار النفط · وهذا الامر سوف يجعل من أزمة الطاقة عاملا مؤثرا في المستقبل على السياسات الاقتصادية الدولية ·

أما الحرب الرابعة ، فقد انعكست على سياسة ايران التي أصبحت أكثر اعتدالا في تاييدها لاسرائيل · وبينما ترك للملك فيصل مهمة التاثير على اسرائيل من خلال الولايات المتحدة ، فقد أعلن الشاه مساندته للموقف العربي ، اذ أدرك أنه لو قدر لاسرائيل هزيمة العرب كلية في المستقبل ، فان ذلك سيؤدي الى انهيار بعض الانظمة المحافظة في الخليج · ولكن ايران رفضت الحد من انتاجها البترولي كما فعلت الدول العربية الاخرى ، وفضلت رفع اسعار النفط ، مما حقق لها أرباحا هائلة ·

ثم يستعرض الكاتب المبررات الاقتصادية والسياسية الكفيلة بفرض قيود جديدة على الانتاج البترولي ، فيبدأ بتقسيم منظمة الدول المنتجة للبترول الى مجموعتين : مجموعة تضم الدول التي لديها عدد قليل من السكان مثل السعودية والكويت وأبو ظبي وقطر ، وبالتالي لا يمكنها استيعاب مواردها البترولية في مشاريعها للتنمية الاقتصادية ، ومجموعة تضم دولاذاتكثافةسكانيةمثل ايران والعراق والجزائر وليبيا واندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا وبيرو واكوادور ، وهي قادرة على امتصاص عائدها من البترول في مشاريعها الانمائية ··· وهذه المجموعة الثانية ليست لديها مصلحة اقتصادية في الحد من انتاجها البترولي · لهذا فهي تغفل رفع أسعار النفط ·

ثم يتناول الكاتب وضع المجموعة الاولى ، فيجد أن الطلب العالمي المتزايد من البترول ، لا يمكن أن يلبى الا بفضل الزيادة في الانتاج البترولي السعودي · ولكن لهذه المجموعة الاولى من حوافز اقتصادية أولية وكذا مبررات سياسية ، ما يدعوها الى الحد من انتاجها ، أو على الاقل عدم التوسع فيه · أما الاسباب الاقتصادية فهي : الحفاظ على احتياطيها البترولي من خلال رفع أسعار النفط ، والحصول على مزيد من الارباح ، بانتاج أقل · أما الاسباب السياسية للحد من الانتاج البترولي ، فأهمها أنه لو نجح هذا السلاح في الضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي المحتلة ، فانه سيجعل من الملك فيصل الزعيم الاول للعالم العربي ، وخاصة اذا نجح هذا الاجراء في استعادة الاماكن المقدسة · ومثل هذا الانتصار ، لو تحقق ، سيقضي أيضا على المنافس الاكبر للملك فيصل وهو معمر القذافي · كما انه سيطيح بالنفوذ السوفيتي في المنطقة ، ويقضي على الحركات اليسارية في العالم العربي · واخيرا ان حكم الملك فيصل سيدعم عندما يظهر في شكل زعيم قومي عربي ، وليس اداة تحركها الولايات المتحدة ·

ـ ولكن هناك أيضا أسبابا قد تؤثر على هذه الدول العربية المنتجة للبترول ، لكي لا تتمادى في الحد من انتاجها ، وهي :

ـ انها لن ترضى بالمخاطرة بعلاقاتها الطيبة مع الولايات المتحدة ·

ـ ان الحد من الانتاج يعد سلاحا ذا طلقة واحدة ، فاذا لم يصب فلن تكون له أي فعالية بعد ذلك ·

ـ ان الضغط المتزايد على الولايات المتحدة ، قد يدفع بهذه الاخيرة الى التدخل العسكري ·

ـ ان الحد السريع في الانتاج أكثر مما يجب ، قد يدفع بالولايات المتحدة الى تنشيط تنمية موارد أخرى للطاقة ·

ـ ان الحد من الانتاج البترولي ، قد أثر بصفة خاصة على دول غرب اوروبا واليابان والدول النامية ، وكلها تقف بجانب العرب ·

وعلى أية حال ، فان أزمة الطاقة حاليا ، هي أزمة ارتفاع أسعار النفط بمعدل ٤٠٠ في المائة مما كانت عليه في ١٩٧٣ · وهذا يعني انه خلال الاعوام الخمسة

المقبلة ، فان العالم الغربي والعالم النامي غير المنتج للبترول ، سيكون عليهما اجراء تحويلات نقدية هائلة الى الدول المنتجة للبترول · وهكذا يرى الكاتب ان ازمة الطاقة قد احدثت انقساما جديدا في العالم : فبالاضافة الى التقسيم بين الدول الصناعية والدول النامية من جهة ، والى التقسيم بين الدول الشيوعية والدول الغربية وغير المنحازة من جهة اخرى ، ظهر تقسيم ثالث بين الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة لها ·

ثم يلاحظ الكاتب أيضا انه لاول مرة منذ قرن ، تقوم علاقات التجارة العالمية لصالح مورد واحد واولي وهو البترول ، بعد ان كانت طوال هذه المدة لصالح المنتجات الصناعية · بل يتوقع ايضا ان تسلك الدول المنتجة لمواد أولية أخرى نفس الطريق : مثل النحاس والبوكسيت والقصدير ·

وأخيرا فانه في كل هذه التقسيمات ، تحتل الولايات المتحدة مكانة ممتازة · فهي بالاضافة الى تزعمها الحركة التكنولوجية في العالم ، تعد أيضا الدولة الاولى من حيث الانتاج ، ويمكنها ان تلبي معظم احتياجاتها من طاقة وغيرها من المواد الاولية · وأخيرا تعد الدولة الاولى المصدرة للمواد الغذائية · اما أضعف الدول في هذا المجال ، فهي اليابان والدول الاوروبية التي تعتمد على تكنولوجيات الولايات المتحدة ، وعلى بترول العرب · كما أنها لا تصدر مواد غذائية ، بل ان اليابان تستورد هذه المواد ·

وفي ضوء جميع هذه الاعتبـارات ، يحدد الكـاتب الاهداف الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط ، وتتلخص في تفادي قيام حرب خامسة ، أو على الاقل تأجيلها ، وذلك بالمشاركة في تسـوية عـربية ـ اسرائيلية ، وبالحد من النفوذ السوفيتي ، ومن تدهور التحالف بين الولايات المتحدة وحلفائها ، وأخيرا ضمان تدفق البترول العربي على الولايات المتحدة وحلفائها ، مع تفادي الاعتماد الامريكي على بترول الشرق الاوسط ، على نحو أكثر مما هو حادث كما هي الحال الان · وأخيرا بضمان استقلال وأمن اسرائيل ·

لهذا كله ، يحث الكاتب الولايات المتحدة على انتهاز هذه الفترة بعد عقد اتفاقيات فك الاشتباك ، لاحداث تقدم في المفاوضات الاسرائيلية العربية في مؤتمر جنيف · ومثل هذا العمل يفترض وساطة أمريكيـــة متـواصلة ونشطة ، بما فيها الضغط على اسرائيل للانسحاب من معظم الاراضي المحتلة ، لاقامة تسوية للازمة ، وبذل الجهود لاقناع العرب أن الولايات المتحدة ليست معادية لهم ، ولكنها ستتخذ الاجراءات اللازمة ، لكي تصبح اقل اعتمادا على البترول العربي ، وبالتالي بأن قدرتهم الحالية على فرض الضغوط مؤقتة ، وانها ستواصل حمايتها لامن اسرائيل ضد أي هجوم عربي ·

كذلك على الولايات المتحدة ، الاتفاق مع لجنة السوق المشتركة واليابان ، لوضع قاعدة مشتركة للتفاهم حول الحلول الواجبة لازمة الطـاقة ، ولاجـراء المسـاومات اللازمة مع منظمة الدول المنتجة للبترول · كما عليها المشاركة في تحملها النقص الحالي في البترول · لان المصالح الامريكية في وحدة أوروبا الغربية على المدى الطويل ، وفي التحالف الاطلنطي ، تعد في نظر الكاتب اهم بالنسبة للولايات المتحدة من تحقيق مكاسب على المدى القصير ، من جراء تعاملها مع منظمة الدول المنتجة للبترول ، او انفرادها مع الاتحاد السوفيتي بالشرق الاوسط ، أو بمكان اخر · ويجب ان تتناول محادثاتها مع المنظمة ، التوصل الى تخفيض اسعار البترول من خلال توجيه استثمارات دول المنظمة الى العالم الصناعي ، للتخفيف من الخلل في توازن المدفوعات ، وللحد من تاثير اسعار البترول المرتفعة على العالم النامي ·

ويتصور الكاتب ما يجب ان تكون عليه المساومة الامريكية مع العرب واسرائيل ، فيطالب بمشاركة اسرائيل والعرب والسوفيت والحلفاء في مناقشات حول الحلول ، ثم تقترح على مصر وسـوريا والاردن واسرائيل ، مشروعها الخاص بالتسوية الاقليميـة · وسيكون على اسرائيل التخلي عن معظم الاراضي التي احتلتها ، وفي مقابل ذلك تمنحها الولايات المتحدة والامم المتحدة ضمانات فعالة لامنها ، وسيستعيد العرب معظم الاراضي التي خسروها في ١٩٦٧ ولكنهم سيعترفون باسرائيل ·

وعلى اسرائيل تسليم سيناء الى مصر · اما فيما يتعلق بالضفة الغربية وشريط غزة ، فانه سيجرى استفتاء على الاستقلال او الانتماء الى الاردن · وستحتفظ اسرائيل بتل لطرون على الضفة الغربية بالقرب من طريق تل أبيب ـ القدس ، وكذا بجزء من مرتفعات الجولان يطل مباشرة على بحر الجليل · وتقوم قوات بحرية تابعة للامم المتحدة بدوريات عند مداخل البحر الاحمر ومضيق تيران ، لضمان وصول اسرائيل الى ميناء ايلات ·

أما مشكلة القدس ، فهي لا تختص بأمن اسرائيل · لهذا يجب أن تدول الاماكن المقدسة ، اما باقي الجزء الشرقي للمدينة ، فيصبح عاصمة الضفة الغربية · في حين يصبح الجزء الغربي منها عاصمة اسرائيل ، مع ضمان حرية المرور في المدينة · وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، فانه يصرح لعدد محدود بالعودة الى اسرائيل ، مع تعويضهم ، واعادة استقرارهم ضمن برنامج معونة تشارك فيه الولايات المتحدة باكبر نصيب · وعلى العرب توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل داخل الحدود المرسومة ، والتوقف عن مساندتهم للفدائيين ·

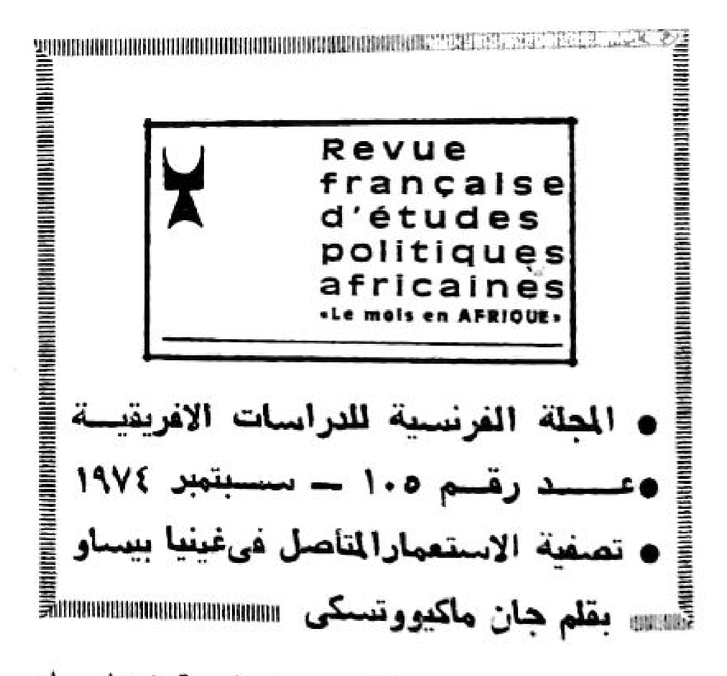
وستقف قوات الامم المتحدة على الشريط المنزوع السلاح الذي يفصل بين الحدود الاسرائيلية العربية ، ولن يتسنى انسحاب هذه القوات الا بقرار جماعي من الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن · ولكن على الولايات المتحدة التعهد بضمانات خاصة بأمن اسرائيل من طرف واحد ·

ان هذا المشروع سيحدث انقلابا في سياسة الامن الاسرائيلية ، لان اسرائيل لن تستطيع الاعتماد فقط على مواردها وقواتها العسكرية لضمان امنها ، بل ستعتمد جزئيا على الضمانات الدولية والامريكية · ان حرب ١٩٧٣ قد اثبتت ان العرب يزدادون قوة من وجهة النظر العسكرية ، وان التفوق العسكري الاسرائيلي لم يمنع الهجوم العربي في ١٩٧٣ وما نتج عنه من خسائر فادحة في الجانب الاسرائيلي · فاذا لم تصل الامور في الشرق الاوسط الى تسوية ، وان مصر لن تقبل تسوية لا تحقق

الانسحاب الاسرائيلي شبه التام من اراضيها ، فانها ستشن هجوما جديدا .

هذا بالاضافة الى ان الاحتياج الى البترول العربي ، يجب أن يحث الولايات المتحدة على عدم التعهد بعد الان بمساندة غير مشروطة لاسرائيل . لهذا فمن رأى الكاتب أن المشروع الذى يقترحه ، يتوافق مع المصالح الامريكية ، وكذا المصالح الاسرائيلية على المدى الطويل . ان الابقاء على حالة عدم الاستقرار فى الشرق الاوسط ، واحتمال قيام حرب عربية اسرائيلية أخرى ، ربما قد تؤدى الى تصعيد لتصل الى حرب ذرية لا تؤدى سوى الى كارثة عالمية .

وفى النهاية يعترف الكاتب أن هذا المشروع الذى يقترحه لن يكون من السهل تنفيذه . فان الولايات المتحدة يمكنها أن تفرض هذا الحل ، ولكنها لن تفعل ذلك لاسباب سياسية محلية . أما العرب فقد يقبلونه كخطوة أولى فى سبيل استكمال استعادة باقى الاراضى المحتلة . أما اسرائيل فانها ستعارض هذا المشروع بكل ما أوتيت من قوة ، فى الوقت الذى تبدو فيه حكومة نيكسون ضعيفة للغاية . ولكن اذا تغاضت الولايات المتحدة عن هذه التسوية ، فانها ستفقد كل مكانتها ونفوذها فى العالم العربى ، كما ان السوفيت سيسترجعون نفوذهم ، ولن يمكن تفادى قيام حرب جديدة .



تركز الكاتبة فى هذا المقال ، على أهمية غينيا بساو فى مجال تصفية الاستعمار البرتغالى ، وهى اهمية تفوق حجمها الصغير . كذلك فانه فى مرحلة القتال المسلح الذى قادته المستعمرات الافريقية الثلاث ضد البرتغال ، كانت غينيا بساو أيضا ، تحتل مكانة هامة ، اذ كانت بالنسبة لحكومة لشبونة « الاختبار » الذى سيحدد مدى قدرة البرتغال على الابقاء على مستعمراتها فى أفريقيا ، كما كانت « الاختبار » بالنسبة للثوار الافارقة بشأن قدرتهم على أن يتحرروا من الاستعمار البرتغالى .

لهذا عندما بدأت مرحلة تصفية الاستعمار ، اختارت البرتغال أيضا غينيا بساو لتكون الاولى من بين المستعمرات الثلاث التى أقامت معها اتصالات فى ١٦،١٧مايو الماضى . وقد تم ذلك فى داكار ، على أثر الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكم جيتانو . وأخيرا كانت منظمة الوحدة الافريقية تنظر أيضا الى المحادثات التى شرعت فيها الحكومة الجديدة البرتغالية مع ثوار غينيا ، على أنها « اختبار » لمدى حسن نية الحكام الجدد البرتغاليين ، تجاه المستعمرات الثلاث الافريقية .

وكانت المشكلة بالنسبة للحكم الجديد البرتغالى ، تتمثل فى أنه لم يكن موحد الصفوف . كانت هناك مجموعة الضباط ، والحكومة المؤقتة ، تقف وراءهما الحركة الموسعة للضباط الصغار الذين أشتركوا فى الانقلاب . وأخيرا فوق كل هؤلاء ، كان يقف الجنرال سبينولا رئيسا للدولة . وكان هذا الاخير قد أعلن فى ١١ يونيو الماضى ، أى عشية اللقاء الذى كان سيتم فى الجزائر بين الجانبين البرتغالى والغينى ، بأن « الحكم الذاتى »هو الصيغة التى يراها لتصفية الاستعمار البرتغالى ، مع احتمال الوصول الى الاستقلال ، ولكن بعد عدة مراحل . كان هذا التصريح ، يعنى فى حد ذاته ، فشل المحادثات التى ستجرى فى الجزائر ، نظرا لاختلاف المفهوم الذى اعطاه كل جانب لما يسمى « بالحكم الذاتى » فمن وجهة نظر الحكام البرتغاليين ، كانت الكلمة تعنى مجموعة من الامكانيات مطروحة أمام شعب غينيا بيساو ، أما بالنسبة للثوار الغينيين ، فلم يكن لها غير معنى واحد وهو : الاستقلال .

وفى نظر بعض المسئولين البرتغاليين ، أن الامكانيات التى تلوح بها البرتغال الان ، كان من الممكن أن يقبلها الشعب الغينى فى ١٩٦٤ ، أو حتى فى السنوات الاولى من الكفاح المسلح . ولكن بعد مضى أحدى عشر عاما من القتال ، لم يعد لها مكان ، خاصة وان الحرب التحريرية التى قادها ثوار غينيا بيساو ، لم تقم للحصول فى النهاية على الشرعية ، بل لانتزاع الاستقلال . ومن جهة أخرى فان منظمة الامم المتحدة قد اعترفت بالدولة الغينية فى ٢٤ سبتمبر ١٩٧٣ باغلبية ملحوظة (٩٦ دولة) ، ومثل هذا الواقع لا يمكن اليوم التراجع عنه . وبالتالى لم يكن أمام البرتغال سوى طريق واحد ، وهو الانسحاب من غينيا بيساو ، وبعد الحصول على ضمانات عن سلامة الرعايا البرتغاليين والافارقة الذين انضموا لصفوف البرتغال فى القتال .

اما مشكلة جزر الراس الاخضر ، فانها مختلفة تماما : لم تقم فيها أى دولة ، وان كانت حركة التحرير FLING تضم فى صفوفها العديد من مواطنى جزر الراس الاخضر لهذا كان من الطبيعى أن يطالب الثوار أيضا « بالحكم الذاتى » ، أى الاستقلال لهذه الجزر . ولا يخفى على حركة التحرير ، ما اختصت به هذه الجزر من مميزات ومن ثم كانت ترى مستقبل الرأس الاخضر فى شكل دولة ذات استقلال ذاتى ، بها جمعية عامة خاصة بها ، على أن ترتبط بغينيا بيساو على النحو الذى تصوره الزعيم الراحل أملكار كبرال فى يناير ١٩٧٣ ، عندما اقترح اقامة « جمعية عليا لغينيا بساو وجزر الرأس الاخضر ، وتكون لها شخصيتها الدولية المعترف بها » .

اما فيما يختص بقاعدة « جزيرة امسال » الجوية التى اقامها البرتغال ، والتى تشكل خطرا على جميع حركات التحرير الافريقية ، لتواطئها مع جنوب افريقيا . فقد أوضحت حركة التحرير FARP. بانه ليس فى نيتها التخلى عن القاعدة المذكورة ، لاى كائن من كان ، واقترحت امكانية تحويلها الى مطار مدنى دولى .

وتلاحظ الكاتبة بصفة عامة أنه منذ اغتيال الزعيم الغيني املكار كبرال ، فرت الحركة الغينية ، الذي في تحقيق كافة البرامج التي وضعها الزعيم الراحل ، وكان هدفها الاكبر ، تفادى خطر الانشقاق كما حدث لجبهة « فريليمو » في موزمبيق ، بعد اغتيال «ادواردو موندلين» ثم تورد الكاتبة نبذة عن الظروف التي احاطت بالحركة التحررية التي قامت بها PAIGC ، فتراها في البداية تواجه صعوبات عديدة : كانت الحركة تحيط بها دولة حديثة العهد بالاستقلال ، ويقف في مواجهتها نظام حكم سالازار الدكتاتوري · أما البلاد فقد كانت متخلفة بشكل مريع : لم تكن بها طبقة عاملة جديرة بهذا الاسم ، ولا جمهور فلاحين انتزعت منه اراضيه ويمكن اثارته ضد المستعمر · وقد بلغت نسبة الامية فيها ٩٩٫٧٪ كما كان السكان يفتقدون ابسط الحوافز الاجتماعية · وكل ما وجد فيها ، كان بعض العرقيات التي تكن شعورا بالعداوة للمستعمر الغازي ، وفشلت السلطات البرتغالية في محوه كلية · والمقصود هنا قبائل « البالانت » التي تحيا في سهول الغرب ، وتمثل ثلث السكان ، أما الثلث الثاني فكان يضم مجموعات ذات اغلبية مسلمة من قبائل « البولا » و « والمانديكا » ، وهي تسكن هضاب الشرق ، وكانت أول من غزا البلاد ، لهذا تحالفت مع البرتغاليين · أما الثلث المتبقي ، فكان يضم عدة قبائل · وفي النهاية كان هناك أيضا شعور قديم لدى السكان المستوعبين Assimilados الذين يشكلون ٣٪ من المجموع ، وكان لمأكار كبرال منهم ، وكذا ارستيد بريرا ، ولويس كبرال الرئيس الحالي لمجلس دولة غينيا بيساو ، وفي ٣ أغسطس ١٩٥٨ عندما شن الثوار أول هجوم لهم ، لم يكن لديهم سوى عدد قليل من المقاتلين · فقام اضراب عام لعمال الموانىء أسفر عن ٥٠ قتيلا ، وعدد كبير من المعتقلين · ومنذ ذلك التاريخ ادرك الثوار استحالة الاعتماد الكلي على الكفاح في المدن ، فاتجهوا الى المناطق الريفية والغابات ، حيث شرعوا في تنظيم فرق لحرب العصابات · وتمتد هذه الفترة التحضيرية على مدى ثلاث سنوات ·

وفي ٣٠ يونيو ١٩٦٢ ، عندما رفضت حكومة سالازار تلبية مطالب الحركة بتحرير المستعمرات ، قام الثوار بعزل الجزء الجنوبي من غينيا بساو عن باقي البلاد ، فسارع المدنين البرتغاليون بالهجرة · وفي ديسمبر من نفس العام كانت الحرب المسلحة قد اشتعلت تماما في البلاد ·

وفي فبراير ١٩٦٣ ، احتل الثوار جزيرة « كومو » التي تقع في الغرب الجنوبي بعد معركة دامية ، فأحرزت الجزيرة أول نصر اقليمي للحركة الثورية البرتغالية · وبالرغم من المحاولات التي بذلتها القوات البرتغالية ، فانها فشلت في استعادة تلك الجزيرة · وهنا قرر زعماء الحركة الثورية ، قصر القتال على مواسم الجفاف ، على أن يتفرغ المناضلون لاعمال الفلاحة في مواسم الامطار · وفي ذلك الوقت ، لقى أول ضابط برتغالي مصرعه على يد الثوار ، وتلاه عدد آخر · ويلاحظ أن هذا الحادث قد شكل عضوا هاما في مجريات الاحداث التي جرت في البرتغال اخيرا ·

وحتى عام ١٩٦٤ ، كانت الحركة الثورية ملتزمة بالقتال دون التحرك · كانت قبائل « البالانت » ترفض الحرب خارج حدود منطقتها ، مما كان يسهل الامر على البرتغاليين لقمع الثوار · ولكن منذ ذلك التاريخ بدأت الحركة على توزيع قواتها ، ولهذا الغرض انشأت ما سمي بجبهة « القوات المسلحة الثورية للشعب » PAIGC وهي بمثابة جيش نظامي ، بلغ تعداده في البداية ما يقرب من الف رجل ، انتشروا في أنحاء البلاد ، مما اضطر البرتغاليين الى تشتيت قواتهم · وكانت النتيجة، أن فتحت هذه القوات الثورية ، جبهة ثالثة في الشرق، مدعمة بلجان محلية ، ولجان مناطق ، ولجان اقاليم · وفي القرى تم توزيع السلاح على مجموعات تولت عملية الدفاع الذاتي ·

وخلال عامين ، كانت القيادة العسكرية البرتغالية قد تغيرت أربع مرات ، فقامت القوات البرتغالية بهجوم مضاد · وفي مايو ١٩٦٤ عين الجنرال « شولتز » قائدا عاما للقوات ، وقد كان في انجولا قبل ذلك ، حيث اشتهر « بالرجل القوى » ولاول مرة جمع الجنرال شولتز بين يديه السلطات المدنية (حاكم عام) ، والعسكرية (قائد القوات) · وبادر الجنرال باقامة المعسكرات ، وحفر خنادق لقواته ، كما أقام ما سمى بالقرى الاستراتيجية ، حيث جمع السكان فيها ، بهدف عزلهم عن الثوار ، ومنع الاتصال بهم · وكانت النتيجة ، أن ركزت الحركة الثورية هجماتها على هذه القرى ، مما أدى الى هروب السكان الى الدولة المجاورة ·

ويعد عام ١٩٦٦ عام تحول هام في الحرب التحريرية الغينية ، فقد تلقى الثوار كميات ضخمة من المعدات والاسلحة السوفيتية والتشيكية ، وكان الامداد يتم عن طريق كوناكري ، حيث أقام الثوار علاقات طيـــبة مع سيكوتوري · وبالتالي ، سهل عليهم شن هجمات مركزة ومتعددة على القوات البرتغالية · وعندما اعترفت منظمة الوحدة الافريقية بشرعية الحركة الثورية الغينية PAIGC واعتبرتها الممثل الوحيد للثورة ، كانت النتيجة أن كفت حكومة السنغال عن بذل المعونة للجبهة الاخرى المسماة بجبهة التحرير للاستقلال الوطني لغينيا بساو PAIGC

وخلال عام ١٩٦٧ اشتد هجوم الثوار على المعسكرات البرتغالية ، فكان رد فعل البرتغاليين ، أن أخذوا يدمرون القرى ويلقون القنابل على المناطق الخاضعة للثوار ، ويحرقون المحاصيل الزراعية ، فأسفر كل ذلك عن انضمام الريفيين الى الحركة الثورية · وأمام هذا التصاعد في القتال ، ادرك الجنرال شولتز فشله في قمع الحركة ، وقدم استقالته ·

وفي ١٩٦٨ عين الجنرال أنطونيو سبينولا على رأس القوات البرتغالية، وكانت لديه خطة سماها «غينيا الافضل» وتقوم هذه الخطة على تدارك الاهمال الذي أبدته السلطات البرتغالية في الماضي ، وعدم اهتمامها بتنمية ظروف حياة السكان · فقد كانت البلاد تفتقر الى ابسط المكونات اللازمة للدفع بعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي · وقد رأى الجنرال في التركيز على هذا الجانب ، الوسيلة المثلى للقضاء على الحركة الثورية · فلجأت هذه الاخيرة الى طلب معاونة الدول الاسكندنافية لبناء مستشفيات ومدارس ومحلات في القرى · وكان تعاملها مع المستهلكين بشروط أفضل من تلك التي توفرت لدى المناطق الخاضعة للبرتغاليين ·

وكان تنفيذ خطة الجنرال سبينولا يتطلب في الواقع استثمارات ضخمة ، وكان يتطلع من ورائه تحقيقه للبرامج الاجتماعية والاقتصادية الى خلق « ذاتية » غينية ، تؤدي

الى فصل الغينيين المناضلين عن الكوادر التى انضمت اليهم من جزر الرأس الاخضر .

وخطا الجنرال سبنيولا الخطوة الاولى لتنفيذ خطته ، عندما شرع فى تكتل جزء من السكان القرويين فى تجمعات كبرى . وفى الوقت نفسه ، الغى العديد من المراكز العسكرية التى تبين له صعوبة الحفاظ عليها . ولكن هذه الاستراتيجية أتت بنتائج عكسية ، فقد تركت مناطق واسعة ، وخاصة فى وسط البلاد ، سرعان ما احتلتها القوات الثورية ، واقامت فيها مستشفيات ومدارس .

والحقيقة أن سياسة « غينيا الافضل » التى أراد تحقيقها الجنرال سبينولا ، قد لاقت صعوبات وقفت فى طريق تنفيذها : **فاولا** جاءت هذه السياسة فى الوقت الذى كان الثوار قد تمكنوا من التوسع فى نشاطهم الهجومى فى كافة المجالات ، وخاصة بعد وفاة الزعيم املكار كبرال فى ٢٠ يناير ١٩٧٣ . **وثانيا** أن لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة التى قامت فى ١٩٧٢ بزيارة المناطق « المحررة » فى الجنوب اعترفت بالحركة الثورية ، كممثل وحيد شرعى لشعب غينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر . وقد أكدت هذا الاعتراف الجمعية العامة للامم المتحدة فى قرارها الصادر خلال دورتها السابعة والعشرين . واخيرا فى نفس العام ، اعتمد مجلس الامن قرارا يدين الاستعمار البرتغالى ، ويطالب حكومة البرتغال بوضع حد للحرب الاستعمارية التى تقودها فى افريقيا . **ثالثا** - وفى لشبونة ايضا ، كان الجنرال سبينولا يواجه مشكلة عويصة ، فقد كان يعانى من البيروقراطية المتخمة فى العاصمة ، مما أفقده الدعم اللازم لتحقيق برامجه .

كل هذه العوامل حدت بالجنرال سبينولا فى أغسطس ١٩٧٣ الى ترك غينيا بساو ، والى الدفاع عن وجهة نظره ، فى كتاب تحت عنوان « البرتغال والمستقبل » . وقد جاء وقت صدور الكتاب معاصرا لموجة الاستياء التى تفشت فى صفوف الضباط الشبان .

ولم يمض شهر على رحيل الجنرال سبينولا ، حتى أعلن فى ٢٤ سبتمبر فى « نونى » جنوب شرق البلاد ، مولد دولة غينيا بيساو . ، وكان قد تم تشكيل جمعية وطنية قبل ذلك بعام ، اثر انتخابات جرت فى المناطق المحررة . هذا وفقا لخطة أملكار كبرال ، وقد قامت الجمعية الوطنية ، بتعيين مجلس للدولة مكون من ١٥ عضوا ، يرأسه « لويس كبرال » الذى تولى مهام رئيس الدولة الجديدة ، كما تم تشكيل حكومة مكونة من ٨ أعضاء يرأسها فرانشسكو منديس .

وقد سجل مولد دولة غنيا بساو ، تغيرا عميقا على الصعيد القانونى وفى خطابه الذى القاه املكار كبرال فى أول يناير ١٩٧٣ أكد أن هذا المولد يجعلنا ننتقل من وضع مستعمرة تملك حركة تحرير ... الى وضع بلد تحتل قوات مسلحة اجنبية جزءا من اراضيه ، وفى نفس الخطاب أعلن املكار كبرال عن معونة ضخمة آتية من الاتحاد السوفيتى والدول الاسكندنافية . وقد تدفقت هذه المعونة بالفعل ، فاتاحت لحركة التحرير فى ١٢ فبراير ١٩٧٤ الاستيلاء على معسكر « كوبا » فى الشمال الشرقى . وسجل هذا النصر بالنسبة للثوار بداية تفكك قواعد الدفاع البرتغالى فى هذا الجزء من البلاد .

ثم تتناول الكاتبة حركات التحرير الاخرى فى غينيا بيساو ، فتذكر « الحركة الديمقراطية لغينيا » ، والعصبة الشعبية لغينيا » ، التى كانت قد انفصلت من مقاتلى الرأس الاخضر وفى دكار كانت « جبهة التحرير للاستقلال الوطنى لغينيا بساو » التى كانت قد اختفت منذ ١٩٦٦ قد عادت للظهور من جديد ، اثر الانقلاب الذى حدث فى نظام الحكم البرتغالى ، وقامت بتوزيع منشورات تهاجم فيها المقاتلين الثوار الذين ينتمون الى جزر الرأس الاخضر مما ادى الى اثارة ازمة بين FAIGC وحكومة السنغال .

ولكن بصفة عامة ، لم تكن الـ PAIGC ترغب فى اثارة خلافات مع السنغاليين أو الغينيين ، وذلك تمشيا مع كلمة املكار كبرال الذى صرح يوما : « لا يمكن القيام بثورة بدون اصدقاء » . ويؤكد ثوار PAIGC بأنهم « غير منحازين ، وانهم سيسلكون سياسة خارجية « افريقية » » .

بهذه الروح ، أكد « ارسنيد بيريرا » بأن اتصالات قد جرت بين سفارة الولايات المتحدة فى كوناكرى والـ PAIGC ، بناء على طلب الاولى ، بهدف تنظيم لقاء فى واشنطن لاجراء مناقشات . والملاحظ أن هذا الاتصال قد جرى قبل حدوث الانقلاب العسكرى فى البرتغال ، وفى وقت كانت الولايات المتحدة التى ظلت مدة طويلة غير متحفظة ازاء الحركة الثورية ، قد بدأت تشعر بحمل الحليف البرتغالى ، وبضغط سياسته الاستعمارية .

وعلى أية حال ، سواء تم ذلك باتفاق مع الولايات المتحدة أو بدونها لوحظ أن حكومة لشبونة قد اوقفت القتال . ولكن فى مايو ، كان القادة الجدد فى البرتغال يودون جعل غينيا بساو بمثابة « الواجهة » لتصفية الاستعمار البرتغالى ، وبذلك تتاح الفرصة للبرتغال لان تستعيد مكانتها فى هيئة الامم المتحدة ، وفى الوقت نفسه ترضى المتطرفين ، وتثبت للبيض فى انجولا وموزمبيق ، أن عملية تصفية الاستعمار ، يمكن أن تتم دون صعوبة كبرى .

بيد أن حكومة لشبونه كانت متفاءلة اكثر من اللازم ، عندما ظنت أن القوميين فى غنيا بساو ، سيسارعون بوضع حد للحرب وكان هذا الاعتقاد يتجاهل ما تتمتع به الحركة من سلاح ومعونة ، وكذا نوعية كوادر الحركة ومناضليها . وكان اخشى ما تخشاه البرتغال . ان يؤدى رضوخها لطلب الثوار الخاص بمبدأ الاعتراف بغينيا بساو أو بوحدة هذا البلد مع جزر الرأس الاخضر ، الى التعجيل بتصفية الاستعمار فى موزمبيق وأنجولا ، حيث المصالح البرتغالية ذات اهمية لا يستهان بها .

وهكذا كانت تصفية الاستعمار فى غينيا بساو ، منذ التوسع فى حرب التحرير والثورة التى حققتها الحركة الغينية ، الى خطة « غينيا الافضل » . وفى النهاية فان بوادر السلام التى بدت فى الافق ، كانت دائما « اختبارا » فاقت اهميته حجم هذا البلد الذى يضم ٨٠٠ الف نسمة .

بقيت قضية جزر الرأس الاخضر ، حيث بدأت معركة سياسية . فقد قبلت الحركة الثورية الغينية فصل مصير الجزر عن مصير غينيا بساو ، ولكنها احتفظت لنفسها بحرية القيام بدعايتها والاستعداد للاجراءات الانتخابية التى ستجرى هناك . ومنذ نهاية أغسطس الماضى ، ارسلت الى الجزر ثلاثة من مسئوليها ، للقيام بنشاط فى هذا المجال .

اما فى غينيا بساو المستقلة ، فان الحركة الثورية

ستواجه مشكلتين أساسيتين : الاولى ، مواجهة النقص فى المواد الغذائية الذى تفشى فى جميع المناطق البرتغالية. والثانية ، جمع شمل غينيا القاتلة وغينيا التى كان يحتل البرتغاليون مدنها وعلى أية حال ، اذا نجح الحكم الجديد ، فى تلبية الاحتياجات الغذائية فى المستقبل القريب ، فانه سيكون دون شك قد حقق خطوة هامة الى الامام .



فى هذا المقال ، الذى هو جزءمن دراسة تتناول احصاء الموارد البترولية السوفيتية ، يحاول الكاتب استخلاص معالم عن وضع الاتحاد السوفيتى أزاء أزمة الطاقة ، وكيفية تحركها فى المستقبل .

فبالنسبة لعام ١٩٨٠ يبين الكاتب أن الاحتياطى البترولى الذى سيكون بين يدى الاتحاد السوفيتى سيكفى احتياجاته وأنه يتراوح حسب التقديرات فى هذا التاريخ فيما بين ٦٠٠ و ٦٢٠ مليون طن . ويؤكد هنا انه لا يعتقد فى احتمال زيادة الانتاج عن هذا الحد ، ويرجع ذلك الى أن مثل هذا التوسع فى الانتاج يفرض على المسئولين السوفييت التعجيل بالتنقيب واستغلال المناطق الشمالية والشرقية من اقليم « سيبريا » وهو أمر بعيد الاحتمال ، نظرا لصعوبة المواصلات ، وكذا للمهلة الزمنية اللازمة لتهيئة هذه المناطق للاستغلال الفعلى .

وعلى هذا ، وباعتبار ان الاتحاد السوفيتى لن يتخـذ اجراءات سريعة للتوسع فى الانتاج ، وذلك بالتعجيل بالتنقيب فـى الشرق ، فانه من المتـوقع فـى الثمانينات» أن يواجه صعوبات على مستوى الانتاج البترولى . فان معدل النمو السنوى الذى كانقد سجل خلال فترة ١٩٧١ و ١٩٧٥ بنسبة بحوالى ٣ر٧٪ وستهبط الى ٤ر٤٪ سنويا فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ليصبح فيما بعد ١٩٨٠ : ٥ر٢٪ فقط .

وفى الوقت نفسه ، تبدو الامكانيات المتاحة أمام الاتحاد السوفيتى لزيادة موارده البترولية من خلال الاستيراد ، محدودة . وتقتصر الدول المعاونة له ، على دول الخليج العربى . وهذه الدول غير مستعدة لمنح الاتحاد السوفيتى معاملة تفضيلية على الاخرين . وبالتالى فان الاتحاد السوفيتى ــ مثل الدول الغربية ــ سيخضع أيضا للزيادة التى طرأت على اسعار البترول . ومن جهة أخرى ، ان ما يحصل عليه الاتحاد السوفيتى من مواد بترولية من هذه الدول ، يدفع ثمنها مقابل سدها بدفعات تجهيزية ــ وهو ما يحدث بالفعل مع العراق . وبالطبع ، فان هذه الصفقات القائمة على المقايضة ، ستتطور لغير صالح الاتحاد السوفيتى . واخيرا من الملاحظ ان دول الشرق الاوسط ، قد أصبحت اليوم اكثر معارضة لمثل هذا النوع من المبادلات ، وتفضل عليه دفع قيمة البترول المصدر بالعملات الاجنبية الصعبة . ومن البديهى أن تتضمن العقود المجمعة فى المستقبل ، مزيدا من الواردات فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ولكن الاتحاد السوفيتى لن يرغب بأية حال فى زيادة وارداته عن حجم مقرر فى العقود المبرمة هذا الاتجاه قد تأكد من خلال التصريحات الاخيرة التى ادلى بها الوزير « شيشين » ، بل ان الاتجاه السائد هو اعادة النظر فى بعض التقديرات بهدف الحد منها .

ومن المتوقع أن تدفع الظروف العالمية الخاصة بازمة الطاقة ، المسئولين عن التخطيط ، فى بادىء الامر ، الى الحد من الزيادة فى الطلب . بل حتى قبل قيام ازمة الطاقة ، كان يلاحظ أن الاتحاد السوفيتى تعمد الحد من معدل النمو للطلب الاجمالى من الطاقة . وهو امر طبيعى فى دولة متجهة فى النمو الاقتصادى،وبلغت مرحلة جديدة من الانطلاقة الاقتصادية . والملاحظ أن نفس الحد فى معدل النمو ، قد شمل أيضا الطلب على المواد البترولية ، وخاصة منها البترول والغاز .

وقد رأى بعض الخبراء الغربيين ، فى السياسة التى أعلن عنها المؤتمر الرابع والعشرين للحزب ، والتى تستهدف تحسين مستوى حياة السكان فى الاتحـاد السوفيتى ، أن هذه السياسة ستؤدى حتما الى زيادة فى طلب الطاقة ، وخاصة المواد البترولية لما هناك من أهتمام متزايد منصب على الاسـكان ووسـائل النقل (السيارات) . ولكن الكاتب يرى أن الافتراضات ليست مقنعة بالقدر الكافى . فاذا فحصنا التقديرات التى ادلى بها « المجلس الوطنى للبترول » سنلاحظ أنه فى بداية تنفيـذ الخطة الخمسية ، كان يوجد فائض فـى الانسانس ، وفى نفس الوقت كان هناك نقص فى زيت الغاز ، وبالتالى فان فكرة تنمية وسائل النقل من جهة ، والتوسع فى الصناعات البتروكيماوية من جهة أخرى كان الهدف منهما امتصاص هذا الفائض من الايسانس . ولكن الاهم من ذلك كله ، هو أن الخطة الخمسية التاسعة وان كانت تفسح مكانا أكبر لتلبية احتياجات المستهلكين المتزايدة ، الا أنها كانت قائمة أيضا على مبدأ حسن استعمال وسائل الانتاج والمنتجات . كما كانت تنادى بضرورة الاقتصاد فى المواد الاولية والنصف مصنعة

ومن جهة أخرى ، يلاحظ أنه فى ١٩٧١ ــ ١٩٧٢ زاد أستهلاك البترول زيادة طفيفة (٦ر٧ ٪ بدلا من ٣ر٧ ٪ فى ٦٦ ــ ١٩٧٠) . أما السبب فىذلك فيرجع الى التحلف الذى بدأ فى صناعة الغاز ، والى عدم قدرة هذه الاخيرة على تلبية الاحتياجات المحلية .

ومهما يكن من آمر ، فمن الواضح ان ازمـة الطاقـة القائمة ، لا بد أن تدعو المخططين السوفيت الى الحد من الطلب الداخلى على النفط والمواد البترولية . وبالطبع لن يكون للظروف الخاصة بازمة الطاقة تاثير مباشر على الاتحاد السوفيتى ، اذ أن هذا الاخير لديه حد ادنى من الاكتفاء الذاتى على الاجل المتوسط والبعيد ايضا الى حد ما . لهذا فان الارهاق المالى الذى تعانى منه الدول

جدول رقم (١) صادرات وواردات البترول للاتحاد السوفيتي ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠

(مليون طن)	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٨٠	٧١ــ٧٥	٧٦ــ٨٠
١) الصادرات :	٩٥ر٨	١٠٥ر١	١٠٧	١١٨	١٢٢	١١٤	—	—
ــ بترول خام	٦٦ر٨	٧٤ر٨	٧٦,١					
ــ منتجات بترولية	٢٩,٠	٣٠,٢	٣٠ر٨					
ــ فى نطاق المجموعة C M E A	٤٠,٣	٤٤ر٨	٤٨ر٨	٥٤,٢	٦١ر٥	٧٠/٧٥	٢٤٣	٣٤٨
ــ بلغاريا	٧,٠٤	٧,١٥	٧,١٥	٩,٠	١٠			
ــ المجر	٤,٧٥	٥,٠	٥,٥	٦,٠	٦,٥			
ــ تشيكوسلوفاكيا	١٠ر٤٦	١١ر٨	١٢,١	١٤,٣	١٥,٥			
ــ ألمانيا الديموقراطية	٩,٣٤	١٠,٤	١١,٥	١٣,٠	١٧,٥			
ــ بولندا	٨ر٦٤	٩,٥	١١,٠	١٢,٠	١٢,٠			
ــ رومانيا	—	—	—	—	—			
ــ دول أخرى	٥٥,٥	٦٠,٣	٥٨ر١	٦٣ر٧	٦٢,٥	٣٩/٤٤		
منها أوروبا الغربية	٤٠,٤	٤٠,٧	٤٠,٠					
٢) الواردات :	٤,٦	٦,٦	٩,١	١٤ر٧	١٥			
اــ الخام :	٣,٥	١ر٥	٧ر٨	١٣ر٢	١٢	٢٥		
من : ــ العراق	—	—	٤,٠٨					
ــ ج.م.ع.	٢,٠	٢,٠	٠,٩٧					
ــ ليبيا	٠ر٤٩	٠ر٧٤	١ر٨٦					
ــ الجزائر	—	—	٠ر٥٧					
٢ــ المنتجات البترولية :	١ر١	١ر٥	١ر٣	١ر٥				

المستوردة . لن يتاثر منه الاتحاد السوفيتي . ولكن المشكلة بالنسبة للمسئولين الاقتصاديين السوفيت ،تتمثل فى ضرورة العمل على الحفاظ على مستوى معين من الصادرات البترولية السوفيتية ، لان هذه الصادرات هى مصدر عملات صعبة . تحتاج اليها البلاد فى نموها الاقتصادى .

اما عملية الحد من زيادة الطلب الداخلى للمواد البترولية ، فهى تفترض الالتجاء الى وقود آخر ليحل محل البترول . ولكن مهما حدث ذلك فلن يحدث على اية حال . ما يمكن أن تسميه بانقلاب جديد فى ميزان الوقود على المدى المتوسط على الاقل . والواقع ان نسبة زيادة استهلاك الغاز ، يجب أن تفوق نسبة استهلاك البترول . وبعد الانتهاء من الخطة الخمسية ، يمكن التاكيد بان هذا الاحتمال غير بعيد الحدوث ، نظرا لتمشيه مع الاجراءات التى اتخذت أخيرا ، لمحاولة احلال الغاز السائل محل الايسانس . ولكنه من جهة اخرى ، لا يخفى ان الصعوبات التى تواجه صناعة الغاز السائل معروفة ايضا ، وبالتالى لا يبدو ان هدف احلال بديل للبترول ، سوف يتحقق على الاقل خلال العقد الحالى

هذا بالاضافة الى ان السياسة المتبعة خلال العقدين الماضيين . كانت تستهدف احلال المواد البترولية محل الفحم وأى وقود اخر غير مجز استعماله . ثم كان الهدف خلال الخطة الخمسية الاخيرة ، الحد من زيادة انتاج الفحم بنسبة ١١ ٪ . فى حين كان من المفروض زيادة انتاج الغاز بنسبة٢ ٪ والبترول بنسبة ٤٢ ٪ . وقد يطرأ على هذه السياسة تعديل ما . لان الاحتياطى السوفيتى من الفحم وحده يقدر بحوالى ٥٥ ٪ من مجموع الاحتياطى العالمى . كما يمثل ما يفوق ٨٥ ٪ من موارد الاتحاد السوفيتى من الطاقة . ثم ان المشاركة اليابانية فى استغلال مناجم « ياكوتى » على المدى الطويل . يمكن أن تصبح ورقة ثمينة بين أيدى الاتحاد السوفيتى . ولكن كل هذا لا يعنى أنه ستكون هناك سياسة جديدة تعيد النظر فى الاتجاهات الاساسية التى وضعت لتنمية ميزان الطاقة فى الاتحاد السوفيتى . وخاصة ان الجزء الاكبر من احتياطها . يوجد بعيدا بمسافات عن مراكز الاستهلاك الاساسية . ثم اذا اتجهنا نحو الشرق . ستجد صعوبات كبرى ، تواجه الانتاج . أهمها مشاكل النقل ، وأخيرا فان تكاليف الانتاج ستكون مرتفعة أكثر من اللازم لهذا لا بد ان تمضى عملية احلال المواد البترولية محل الفحم ، تليها الطاقة الذرية فى مرحلة ثانيةحتى الثمانيات وعندئذ على الفحم أن يستقر فى مجال الانتاج بنسبة٢٥ ٪

اما تنمية الطاقة الذرية ، فمن المقرر انها ستكون قادرة فى ١٩٨٠ على تجاوز نسبة ٢ ٪ من الانتاج الاجمالى للطاقة فى الاتحاد السوفيتى وقبل قيام ازمة الطاقة العالمية ، كان من المقرر لها ان تمثل فى عام ١٩٩٠ : ١١ ٪ من الاناج الاجمالى . وفى هذا المجال ايضا ، تقوم المشاركة الغربية بدور هام ، لانها ستعجل بتنفيذ البرامج الموضوعة . وباقامة مركز ذرى فى منطقة « ساخالين » . ولكنه حتى هذه الساعة ، فان المجهود الذى بذله الاتحاد السوفيتى كان منصبا اساسا على تنمية الطاقة الذرية فى الدول الاشتراكية الاخرى . ففى المانيا

الديمقراطية ، افتتح اخيرا عدد من المراكز الذرية لتوليد الكهرباء · وقد تم بناؤها بمعاونة الاتحاد السوفيتي الذي آثر اولا أن تقوم هذه الدول بتسوية مشاكلها الخاصة بالطاقة ·

ويمكن تحديد تقديرات خاصة بامكانيات استعمال بديل ، ولكن لن يتم ذلك بالدقة اللازمة التي تتيح لهذه التقديرات تحديد الطلب الداخلي للمواد البترولية في الاتحاد السوفيتي · والحقيقة أن حجم هذا الطلب ، يتوقف على مجموع عملية النمو الاقتصادي ، اذ ان تطور هذه الاخيرة هو الذي يؤثر على الطلب من البترول أو المواد البترولية ·

ويلاحظ أنه في ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ارتفع معدل استهلاك البترول بسرعة ، بالرغم من معدل النمو المعتدل · وقد فاق هذا المعدل ، المعدلات التي سجلتها السنوات السابقة ولكن خلال الخطة الخمسية المقبلة فان من المتوقع أن تستعين صناعة الغاز بالتجهيزات التي حصلت عليها من الغرب ، فيتاح لها بذلك فرصة التغلب على صعوباتها وتكون انطلاقة متحررة من قيود الطلب عليها · وفي الوقت نفسه ، فان الزيادة التي ستطرأ على الطلب ـ مع أخذنا في الاعتبار العوامل السالفة الذكر ـ لن تزيد بنسبة أكبر من ٥ر٦٪ سنويا وبالتالي يمكننا أن نحدد الاستهلاك البترولي السوفيتي في ١٩٨٠ بحوالي من ٥١٠ الى ٥٢٠ مليون طن · وهذا التقدير الاجمالي ، هو في الواقع الحد الادنى ، اذا قورن بالارقام التي ادلى بها الخبراء الاقتصاديون السوفيت ـ قبل أزمة الطاقة ـ والتي كانت تؤكد أرقاما أعلى : ٥٥٠ ثم ٥٩٠ مليون طن · وعلى مدى أطول ، علينا أن نتوقع أن تواصل عملية احلال الغاز محل البترول ، وأن يهبط معدل الزيادة في الطلب الى ٥ر٦٪ ·

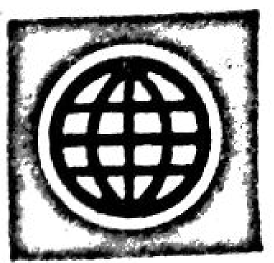
وتتناول الدراسة بعد ذلك ، مدى تأمين الاستهلاك المحلي على تطور الفائض البترولي الذي سيخصص للتصدير ، فنجد في الجدول السابق أن حجم الصادرات الصافي سيسجل هبوطا ابتداء من ١٩٧٥ ، حتى على افتراض أن الاستهلاك المحلي ستفرض عليه قيود للحد منه · فحتى عام ١٩٧٠ كان معدل ازدياد الاستهلاك البترولي يقل عن معدل ازدياد الانتاج ، وبالتالي كانت الصادرات تزداد · ولكن منذ ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٥ ازداد الطلب بسرعة ، وبدرجة تفوق زيادة الانتاج وقد جاء ذلك بالطبع على حساب الصادرات ، التي سجلت بالرغم من ذلك معدل زيادة بحوالي ٤ الى ٦ ٪ سنويا · ثم خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ سيزداد هذا الاتجاه وضوحا : هبوط في معدل نمو الاستهلاك ، ولكن بنسبة أقل من معدل نمو الانتاج ، وتكون النتيجة تراجع طفيف في صافي حجم الصادرات التي سيكون عليها أن تنمو في الثمانينات ، بانتاج يزداد بمعدل ٥ر٢٪ سنويا فقط ، في حين سيزداد معدل الطلب بنسبة ٥ر٦٪ سنويا ·

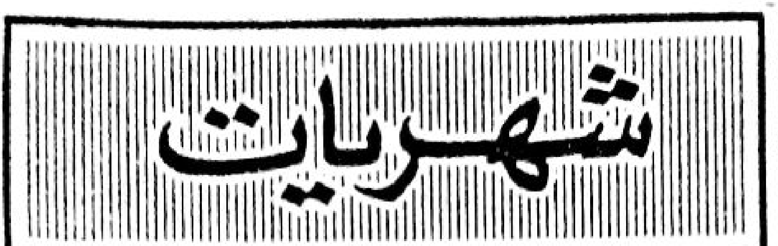
وهكذا يمكن القول بأن الموارد البترولية السوفيتية المخصصة للتصدير ، سيطرأ عليها هبوط يزداد حدة خلال الخطة الخمسية المقبلة فاذا قارنا مثلا ـ وفقا للعقود المبرمة حاليا ـ زيادة واردات البترول التي تضاعف حجمها ثلاث مرات فيما بين ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ ولكنها لن تتضاعف أكثر من مرتين في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ وبالتالي فان حجم الصادرات البترولية سيبلغ فيما بين ١٢٥ الى ١٣٠ مليون طن في ١٩٧٥ ، لكي لا يتعدى في ١٩٨٠ : ١٠٠ مليون طن · وهذا يعني أنه في نهاية العقد الاخير من هذا القرن ، واذا لم يتم تعديل جذري في تكوينات الاستهلاك للطاقة ، واكتشاف مصدر هام جديد ، فان الاتحاد السوفيتي سيتحول الى دولة مستوردة للبترول ·

ولا شك أن مثل هذه التقديرات المستقبلية ، تضع الخبراء السوفيت أمام اختيار صعب لانه اذا كانت الموارد في ١٩٨٠ لم تعد تسمح بتغطية احتياجات دول اوروبا الشرقية ، مع ضمان نفس المبيعات للدول الاخرى فلا بد من الاختيار : فمن جهة ، فان تفضيل اوروبا الشرقية قد يأتي بمزايا سياسية ، ولكنه سيكلف الاتحاد السوفيتي تضحيات اقتصادية هامة · ومهما بذل الاتحاد السوفيتي من جهد ، لتلبية مطالب اوروبا الشرقية ، فان احتياجات هذه الاخيرة لن تغطي الا نسبة من الصادرات السوفيتية اقل مما كانت عليه في الماضي · ويمكن التأكد من خلال التصريحات الصحفية التي صدرت اخيرا ان هذه الاحتياجات لن يغطيها الاتحاد السوفيتي في فترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ الا بنسبة ثلثي مجموعها · ومن جهة اخرى ان مارس الاتحاد السوفيتي تجاه شركاءه الاشتراكيين اسعارا تفضيلية ـ وهذا أمر غير أكيد ـ فانه سيحصل مقابل هذه المبادلات على حجم أكبر من المنتجات ذات جودة أكبر ، اذا نما التعاون الصناعي الاوروبي ·

أما مزايا التصدير المتزايدة الى الغرب ، فانها في جوهرها ذات طابع اقتصادي · هذا في حين أن مزايا الانفصال عن أوروبا الغربية ، لن تكون سوى سياسة بحتة · وعلى أية حال ، مهما بلغ حجم مبيعات الاتحاد السوفيتي الى الغرب فان هذه الدولة لن تصبح سوى ممون هامشي ، لان احتياجات أوروبا الغربية تفوق بكثير احتياجات الكتلة الشرقية الاوروبية ·

ومن جهة أخرى ، فان الربح الصافي الذي سيجنيه الاتحاد السوفيتي اذا باع للغرب ، لا يمكن حسابه الا بعد اقتطاع تكاليف الواردات السوفيتية التي تأتي من الشرق الاوسط · وهذه الاقتطاعات تحتسب بالعملات الصعبة · وهكذا اذا أراد الاتحاد السوفيتي في ١٩٨٠ التوصل الى توازنات أكثر تقبلا ، فعليه أن يؤدي ثمن ١٥ الى ٢٥ مليون طن من البترول الخام الاتي من الشرق الاوسط ، ليحصل على ثمن صادراته التي تبلغ ٤٠ مليون طن · وهذا الرقم (٤٠ مليون طن) هو في الواقع افضل الافتراضات لتقدير الفائض البترولي السوفيتي الذي سيصدر الى الغرب في الثمانينات · وبالتالي يزداد ثقل الصادرات السوفيتية بمعدل ٢٠ مليون طن عن الارقام المسجلة في عام ١٩٧١ · وهنا يأتي السؤال الاول حول الاسواق الجديدة التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي نتيجة قيام أزمة الطاقة · فيكون الرد بالنفي · ثم السؤال الثاني الخاص بامكانيات التعاون في مجال البترول ، فانه يبدو من الواضح أن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يأمل من خلال زيادة مبيعاته البترولية ، احداث تحسين في ميزان مدفوعاته مع الغرب ، والحصول على اعتمادات جديدة ، دون احداث ثقل جديد على الدين الخارجي الخاص به · وأن ارتفاع سعر البترول السوفيتي لن يؤدي سوى الى تعويض عن قلة حجم صادراته نحو الغرب · ولكن حتى هذا الموضوع يجب أن يطرح في اطار أوسع ، يتيح ادخال تقديرات نسبية خاصة بالمنتجات الاولية الاخرى لدى الاتحاد السوفيتي وخاصة منها الغاز ·





سبتمبر ١٩٧٤
اكتوبر ١٩٧٤
نوفمبر ١٩٧٤

سبتمبر ١٩٧٤

الاتحاد السوفيتي

٧ : وصل الى موسكو ، فريق من علماء ومهندسي الفضاء الامريكيين، يتألف من ٤٦ عالما ، للانضمام الى دفعة سابقة من زملائهم الامريكيين فى عمليات التدريب ، استعدادا لرحلة الفضاء الامريكية السوفيتية المشتركة المقرر القيام بها فى يوليو من العام القادم.

١٤ : اعلن فى موسكو انه جرت مناورات بحرية اشتركت فيها اساطيل الاتحاد السوفيتي والمانيا الشرقية وبولندا فى بحر البلطيق ، تحت قيادة المارشال ايفان ياكوبوفسكى القائد العام لقوات الحلف ، وذلك فى الفترة من ٤ الى ١٣ سبتمبر ١٩٧٤ .

٢٧ : اجتمع ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتي والرئيس السورى حافظ الاسد . وقد اكد بريجنيف استمرار التأييد السوفيتي للنضال العادل للشعوب العربية ضد العدوان الاسرائيلى، واكد ضرورة استئناف مؤتمر جنيف فى أقرب وقت .

انظر ايضا : باجيكا [١٨] — بلغاريا [٨] — شيلى [١١] — المملكة المتحدة [١٧] الولايات المتحدة [٧] —

اثيوبيا

٤ : قرر مجلس وزراء اثيوبيا ، الذى تسيطر عليه القوات المسلحة ، تشكيل لجنة لادارة القصر الامبراطورى الذى يقيم فيه هيلاسلاسى ، وتحويل قصور الامبراطور الواقعة فى الاقاليم الى مدارس ومراكز طبية ومؤسسات شعبية ، وان تتولى وزارة المالية ادارة المؤسسات المؤممة .

٧ : اعلنت القوات المسلحة الاثيوبية، ان الامبراطور هيلاسلاسى حصل على رشوة قيمتها ٣٦ مليون دولار من شركة لانتاج البيرة .

٩ : اعتقل الجيش الاثيوبى احد اعوان الامبراطور هيلاسلاسى القليلين الباقين، وهو اصفا ولدميخائيل وزير الصحة السابق والعضو فى مجلس الوصاية .

١١ : اعتقلت قوات الجيش الاثيوبى الاميرة تيجسانى وورك ابنة الامبراطور .

١٢ : اذاع راديو اثيوبيا تعيين الجنرال امان عندوم [شقيق ملس عندوم سفير اثيوبيا فى القاهرة]رئيسا للجنة التنسيق العسكرية ورئيسا للحكومة ووزيرا للدفاع ورئيسا للاركان . وعين ليدج ميشيل امرا ، رئيس الوزراء السابق وزيرا للاعلام .

١٢ : اعلن الجيش الاثيوبى عزل الامبراطور هيلاسلاسى وتعيين ابنه الامير اصفاواصن ولى العهد خلفا له ، مع تجريده من اية سلطات ادارية او سياسية . كما اصدر الجيش قرارا بحل مجلسى الشيوخ والنواب ووقف العمل بالدستور .

١٣ : اعلنت لجنة التنسيق العسكرية تأميم جميع ممتلكات الامبراطور، كما اعلنت برنامجا من ١٥ نقطة تضمنه اهداف حركة القوات المسلحة الاثيوبية والتى تنص على تطبيق برنامج للاصلاح الزراعى ، وايجاد ضوابط لضمان المساواة بين جميع الاثيوبيين ، واصلاح انظمة القضاء والتعليم ، وانهاء التقسيمات القبلية والدينية .

١٤ : اعلنت الحكومة الاثيوبية المؤقتة، ان اثيوبيا سوف تنتهج سياسة عدم انحياز حقيقية ، وانها ستعمل على تعميق علاقاتها مع جيرانها ، ومنهم مصر والسودان

٢٢ : اتهم اكليلوهابتود رئيس وزراء اثيوبيا السابق ، الامبراطور هيلاسلاسى ، بالتسلط واهدار حقوق الشعب الاثيوبى ، وقال امام لجنة التحقيق التى شكلتها حكومة اثيوبيا العسكرية ان هيلاسلاسى حكم اثيوبيا خلال ٥٧ عاما حكما دكتاتوريا مطلقا ، وانه كان رئيس الوزراء الفعلى .

٢٥ : اقترحت جبهة تحرير اريتريا ، ترتيب لقاء بين ممثلى الجبهة والحكومة الاثيوبية تحت اشراف الامم المتحدة ، بهدف الوصول الى تسوية لمشكلة اريتريا .

٢٨ : اذاع راديو اثيوبيا انه تم اعفاء الجنرال امان عندوم رئيس المجلس العسكرى المؤقت من منصب رئيس الاركان ، وحل محله الجنرال جيزاو بيانيه . واعلن متحدث باسم المجلس العسكرى ان الجنرال عندوم يحتفظ بجميع مناصبه الاخرى ، كوزير للدفاع ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس العسكرى المؤقت .

الاردن

١١ : نفى زيد الرفاعي رئيس وزراء الاردن الانباء التي ترددت عن ان الاردن قد باع اسلحة الى روديسيا او جنوب افريقيا .

٢٢ : اعلنت حكومة الاردن رسميا انها ستوقف اعتبارا من الان وحتى مؤتمر القمة العربي في ٢٦ اكتوبر ، عن الاشتراك في اية اتصالات دبلوماسية دولية تتعلق بمؤتمر جنيف ، كما اعلنت رفض الدعوة لحضور مؤتمر رباعي في القاهرة بين مصر وسوريا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

انظر ايضا : المملكة المتحدة [٢ — ٢٠] — المملكة العربية السعودية [١٥]

استراليا

٢٠ : وصل شاه ايران الى كانبرا في زيارة رسمية لاستراليا تستغرق اسبوعا .

٢٥ : خفضت الحكومة الاسترالية سعر الدولار الاسترالي بنسبة ١٢٪ في محاولة لمواجهة الانهيار الاقتصادي ، والحد من البطالة .

المانيا الاتحادية

٢٤ : اعلن وزير المالية في جمهورية المانيا الاتحادية ، ان مشكلة اعادة استثمار مليارات الدولارات التي تملكها الدول البترولية العربية في الدورة النقدية للدول المتقدمة صناعيا ، تمثل التحدي الاكبر للعالم الغربي .

٢٦ : اعلن كارل اوتو بويل وزير الدولة للشئون المالية في حكومة المانيا الغربية ، ان حكومته تقترح على صندوق النقد الدولي ، انشاء بنك دولي للاستثمارات تشترك فيه الدول العربية المنتجة للبترول والدول الصناعية .

انظر ايضا : فرنسا [٢—٩]

باكستان

— فلسطين [١] —

٧ : اجازت الجمعية الوطنية الباكستانية ، قانونا جديدا حول تعريف « من هو المسلم الحقيقي » اكد على ضرورة اعطاء الطائفة الاحمدية [illegible] في باكستان دور [illegible] للقيادة الاسلامية ، واضاف [illegible] في [illegible] الاقليات الاخرى غير الاسلامية في باكستان [illegible] الهندوس والمسيحيين .

البرتغال

٦ : اصدرت حكومة البرتغال اوامرها الى قواتها في موزمبيق ، بالتحرك لانهاء حركة التمرد التي قامت بها المنظمة البيضاء التي اطلقت على نفسها «جبهة موزمبيق الحرة» ، بهدف تقويض اتفاق الاستقلال الذي وقعته حكومة موزمبيق مع ممثلي جبهة تحرير موزمبيق .

١٤ : اكد ماريو سواريز وزير خارجية البرتغال ، ان حكومته لا تزمع على الاطلاق اعادة النظر في الاحلاف او الاتفاقيات الدولية التي ابرمها نظام الحكم السابق، وانها ستستمر في البقاء عضوا في حلف شمال الاطلنطي ولانها لمنظمة حلف شمال الاطلنطي

٢٠ : بدأت الحكومة المؤقتة لجبهة تحرير موزمبيق ، مباشرة مهامها في ادارة البلاد كأول حكومة وطنية بعد ٥٠٠ سنة من الاستعمار البرتغالي .

٢٥ : اعلنت حكومة البرتغال انها اقرت نص القانون الجديد الذي تجرى على اساسه في مارس القادم اول انتخابات حرة في البلاد منذ نصف قرن .

٢٨ : اتخذت قوات الجيش البرتغالي مواقعها عند مداخل لشبونة ، واستولت على محطة الاذاعة الرئيسية ، بينما اصدرت الحكومة امرا لجميع صحف البرتغال بالتوقف عن الصدور ، في اعقاب الموقف المتفجر الذي نشأ اثر خلاف بين الجنرال سبينولا رئيس الجمهورية وفاسكوس دون سانتوس جونكالفيس رئيس الوزراء .

٢٩ : اعلنت حركة القوات المسلحة البرتغالية ، ان الاضطرابات التي سادت البلاد اسفرت عن اعتقال مئات الاشخاص بينهم شقيق مارسيلو كايتانو رئيس الوزراء السابق ، وعدد من اعضاء حكومة كايتانو و ١٢ من كبار الضباط .

٣٠ : اعلن الجنرال انطونيو دي سبينولا رئيس البرتغال استقالته [illegible] الرئاسة [illegible] خلافات بين الضباط اليمينيين واليساريين ، وعزا [illegible] الى [illegible] اليمينيين من جانب اليساريين .

بلجيكا

١٨ : اعلنت وزارة الخارجية البلجيكية انها قد بدأت في رفض منح تأشيرات لدخول اليهود السوفييت الذين كانوا قد هاجروا الى اسرائيل ثم تركوها وجاءوا الى بلجيكا بصفة ترانزيت ، حتى يذهبوا الى بلد آخر .

بلغاريا

٨ : اكد نيكولاي بودجورني رئيس مجلس السوفييت الاعلى ، في كلمة القاها في صوفيا بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لقيام الثورة الاشتراكية في بلغاريا ، ان الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية تؤيد نضال الشعوب العربية ضد العدوان والامبريالية، وانه يسعى الى اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، وان الاتحاد السوفييتي يؤيد تحويل منطقة البحر المتوسط الى منطقة خالية من الاسلحة النووية .

١٢ : بدأت في صوفيا المحادثات الرسمية بين الرئيس السوري حافظ الاسد والرئيس البلغاري تيودور جيفكوف، وتركزت حول قضية الشرق الاوسط ، وضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة .

تركيا

٤ : اعلن وزير المواصلات التركي ان الرعايا الاتراك يستطيعون زيارة المنطقة التي تسيطر عليها القوات المسلحة التركية في قبرص دون جواز سفر ، كما يستطيع القبارصة الاتراك زيارة تركيا دون جواز سفر .

١٦ : قدم بولنت ايجيفيت رئيس وزراء تركيا استقالته من منصبه بسبب الخلاف بين الحزب الجمهوري

الشعبى الذى يتزعمه ايجيفيت وحزب الخلاص القومى الاسلامى المشترك فى الحكم ، وذلك حول من يتولى عمل رئيس الوزراء بالنيابة اثناء زيارة كان ايجيفيت يزمع القيام بها الى الدول الاسكندينافيه .

١٨ : قبل فخرى كوروتورك رئيس الجمهورية التركية استقالة بولنت ايجيفيت

٢٥ : فشل بولنت ايجيفيت رئيس الحكومة الانتقالية فى تركيا ، فى تشكيل ائتلاف وزارى جديد ، بسبب رفض الحزب الديمقراطى الاشتراك فى الوزارة طبقا لشروط ايجيفيت

٣٠ : كلف الرئيس التركى فخرى كوروتورك سيمان ديميريل زعيم المعارضة تشكيل الوزارة الجديدة .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية [٢] — قبرص [٧]

تونس

١٢ : اعلن الرئيس التونسى فى خطابه الافتتاحى للمؤتمر التاسع للحزب الاشتراكى الدستورى، عن عزمه على اجراء حركة تصحيح فى صفوف الحزب ، حتى لا تتكرر الاخطاء التى وقعت فى المؤتمر السابق

١٤ : قرر الحزب الاشتراكى الدستورى التونسى فى مؤتمره التاسع ، انتخاب الرئيس الحبيب بورقيبة رئيسا للجمهورية التونسية وللحزب مدى الحياة .

انظر ايضا : ليبيا [٤] —

الجزائر

٢ : وقعت الحكومة الجزائرية عقدا قيمته مليار و ٥٨٠ مليون دولار مع مجموعة من الشركات الدولية لانشاء مصنع لغاز السائل .

انظر ايضا : ليبيا [٤]

جمهورية مصر العربيه

٢ : وصل الى القاهرة هالوك بولكين المستشار الخاص لرئيس جمهورية تركيا فى زيارة رسمية لمصر تستغرق ثلاثة ايام ، حاملا رسالة شخصية من الرئيس التركى الى الرئيس المصرى، تتعلق بالتطورات الاخيرة فى قبرص .

٥ : وصل الى القاهرة سالم ربيع رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية ، فى زيارة رسمية تستغرق خمسة ايام .

انظر ايضا : الاردن [١١] .

عبد الحليم خدام ، فى زيارة

٩ : اعلن الرئيسان انور السادات وسالم ربيع فى ختام مباحثاتهما، على ضرورة دعم علاقات التضامن بين كل الدول العربية ، بغض النظر عن اختلاف انظمتها الاجتماعية فى مواجهة العدو الاسرائيلى المشترك . واتفق الرئيسان على تشكيل لجنة مشتركة برأسها وزيرا خارجية البلدين ، لبحث كافة مجالات التعاون بين مصر واليمن الديمقراطية .

١٧ : قررت الدول العربية الثمانى المنتجة للبترول ، تقديم ٥٠ ٪ من قيمة القروض التى طلبتها الدول الافريقية [٢١ دولة] لمساعدتها على اجتياز الازمات التى اصابتها نتيجة لارتفاع اسعار الوقود بعد الحظر البترولى فى اكتوبر الماضى واجتمع فى القاهرة سفراء الدول العربية الثمانى وقرروا — بتعليمات من حكوماتهم — رفع قيمة الدفعة الاولى من القروض الى ٥٠ ٪ بدلا من ٢٥ ٪ بعد أن تبين أن مجموع القروض المطلوبة ٩٠ مليون دولار نقط .

١٩ : وصل الى القاهرة عبد الحليم خدام نائب رئيس وزراء سوريا ووزير خارجيتها للاشتراك فى المحادثات الثلاثية بين مصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية .

٢٠ : وصل الى القاهرة الاسقف مكاريوس الرئيس الشرعى لقبرص فى زيارة رسمية لمصر لاجراء مباحثات مع الرئيس انور السادات .

٢١ : صدر فى القاهرة بيان مشترك مصرى — سورى — فلسطينى ، يؤكد الالتزام بقرارات مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر والاستمرار فى تقديم الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، ومساعدتها للصمود داخل المناطق المحتلة . كما تم الاتفاق على تأكيد اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية مستقلة على الارض الفلسطينية التى يتم تحريرها سياسيا وعسكريا ، وعلى اجراء تنسيق شهرى بين مصر وسوريا، ودورى بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير .

٢٤ : عاد الى القاهرة المشير احمد اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية ، بعد ان اجرى محادثات عسكرية لمدة ٤ ايام مع وزير الدفاع السورى واجتمع بالرئيس السورى حافظ الاسد كما عقد اجتماعا مع ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين ، فى دمشق .

٢٤ : اعلن الرئيس انور السادات ان مصر لاتستطيع أن توقع معاهدة سلام منفصلة مع اسرائيل، حتى ولو اعيدت سيناء كلها الى مصر ، بل ان مشكلة القدس وحقوق الفلسطينيين ستظل قائمة فى تلك الحالة .

٢٥ : اعلن الرئيس انور السادات انه سيطالب الولايات المتحدة بمبلغ ١ر٢ مليار دولار ، هى قيمة كميات البترول التى استولى عليها الاسرائيليون من حقول سيناء .

انظر ايضا : اثيوبيا [١٤] — الاردن [٢٢] —

جمهورية جنوب افريقيا

٢٤ : بعث حزب المؤتمر الوطنى الافريقى، وهو حزب المعارضة المتحد فى جنوب افريقيا ، برسالة الى رئيس جبهة تحرير موزمبيق « فريليمو » يقول فيها ان تشكيل حكومة مؤقتة فى موزمبيق من اعضاء جبهة التحرير سيساعد على تحرير جنوب افريقيا .

انظر ايضا : الاردن [١١] —

رومانيا

٢ : وصل الى بوخارست الرئيس السورى حافظ الاسد ، يصحبه عبد الحليم خدام ، فى زيارة رسمية لرومانيا بدعوة من الرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو

سوريا

١٤ : افتتح فى مقر مجلس الشعب

السوري ، المؤتمر البرلماني العربي — الاوربي لبحث اسس التعاون بين الدول العربية ودول السوق الاوربية ، باستثناء الدنمرك .

١٦ : اصدر المؤتمر البرلماني العربي الاوروبي اعترافا جماعيا بالحقوق « الوطنية » للشعب الفلسطيني ويعد هذا الاعتراف اهم قرار سياسي برلماني يعترف فيه برلمانيو دول السوق الاوروبية المشتركة بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين .

١٨ : سلم الكوماندوز اليابانيون انفسهم الى السلطات السورية ، بعد قليل من هبوط الطائرة الهولندية التي اقلتهم مع زميلهم الذي افرجت عنه السلطات الفرنسية ، حيث كان مسجونا في باريس ، في مقابل الافراج عن السفير الفرنسي والرهائن الذين احتجزهم اليابانيون الثلاثة في السفارة الفرنسية في لاهاي .

٢١ : اعلن الرئيس السوري حافظ الاسد ، في خطاب القاه في المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام لنقابات العمال السوريين « ان قدراتنا قد تزايدت منذ حرب اكتوبر وحرب الجولان ، ونحن نواصل دعمها في كل المجالات من اجل تحرير الاراضي المحتلة واسترداد الحقوق المغتصبة » .

٢٧ : وصل جاننج دام وزير الدفاع الهندي الى دمشق في زيارة رسمية لسوريا تستغرق اربعة ايام ، لاجراء مباحثات عسكرية مع المسئولين السوريين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي [٢٧] — الاردن [٢٢] — بلغاريا [١٢] — مصر [١٩ — ٢٤] رومانيا [٢] — فلسطين [١٦] — النمسا [١٨] —

سويسرا

٨ : انتهت في جنيف ، المحادثات بين جورج مافروس وزير خارجية اليونان والاسقف مكاريوس ، بالاتفاق على اتخاذ موقف موحد بالنسبة لعرض المشكلة القبرصية على الامم المتحدة .

شيلي

١١ : اعلنت حكومة شيلي انهاء حالة الحرب الداخلية » في البلاد ، وابدت استعدادها للافراج عن معظم المسجونين السياسيين في البلاد ، شرط ان يفرج الاتحاد السوفييتي وكوبا عن عدد مماثل من المعتقلين السياسيين تحت اشراف الصليب الاحمر الدولي .

١٤ : بدات سلطات شيلي اجراء اول اتصال لها مع ممثلي منظمة الصليب الاحمر حول اتخاذ الترتيبات لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

انظر ايضا : الولايات المتحدة [٨] —

الصين

٢ : وصل الى بكين وفد يضم سبعة اعضاء من الكونجرس الامريكي برئاسة السناتور وليام فولبرايت رئيس لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ ، في زيارة للصين تستغرق اسبوعين ، يبحث خلالها احتمال دعوة الرئيس الامريكي جيرالد فورد لزيارة الصين .

٨ : وصل الى بكين الجنرال يعقوب جوون رئيس نيجيريا في زيارة رسمية للصين تستمر ٨ ايام ، يرافقه فيها ٢٤ من كبار المسئولين النيجيريين .

١٠ : قدمت الصين ٤٥٠ طنا من المعدات العسكرية الى جبهة تحرير انجولا

١٢ : اقامت الصين واحة صناعية في اكبر صحراء تضمها الاراضي الصينية ، وتضم هذه الواحة ٦٦ قرية مزودة بجميع المرافق وخزانا للمياه سعته ٩٥ مليون متر مكعب وقد اقيم حول الواحة ٢٨٠ حزاما واقيا من العواصف الرملية .

١٧ : وصل الرئيس الموريتاني مختار ولد دادة الى بكين في زيارة رسمية .

٣٠ : ظهر شواين لاي رئيس وزراء الصين لاول مرة منذ شهرين في اجتماع عام عقد في قاعة احتفالات الشعب الكبرى بمناسبة العيد الخامس والعشرين لقيام جمهورية الصين ، والقى خطابا اعلن فيه ان البرلمان الصيني سيعقد اجتماعا في ديسمبر القادم لاول مرة منذ عشر سنوات .

العراق

١٦ : تجددت اشتباكات الحدود بين القوات العراقية والقوات الايرانية

٢٦ : اصدر الرئيس العراقي احمد حسن البكر ، قرارا بتعيين هاشم عقراوي وزير الشئون البلدية والقروية العراقي وعضو الحزب الكردي الديمقراطي رئيسا للمجلس التنفيذي الكردي .

الفاتيكان

١٠ : وصل الى الفاتيكان البطريرك مكسيموس الخامس بطريرك الروم الكاثوليك في القدس ، لبحث قضية الاسقف هيلاريون كابوتشي الذي اعتقلته السلطات الاسرائيلية مع البابا بولس السادس .

فرنسا

٢ : بدات في باريس محادثات القمة بين الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان وهيلموت شميت مستشار المانيا الغربية وتناولت الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة السياسية بين دول السوق الاوربية المشتركة في موعد اقصاه عام ١٩٨٠ ، كما تناولت الاجراءات اللازمة لمعالجة تدهور اقتصاديات دول اوربا الغربية ، وخاصة التضخم الذي تعاني منه فرنسا وايطاليا وبريطانيا .

٤ : وصل الى باريس الكولونيل عمر عبد العزيز من قادة الجيش الكويتي .

٩ : عقد في باريس وزراء مالية فرنسا وبريطانيا وايطاليا والمانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة ، اجتماعا طارئا وسريا اتفقوا فيه على تنسيق سياستهم الاقتصادية لمكافحة التضخم ، والتقليل من الاعتماد على البترول كمصدر وقود لارتفاع اسعاره .

١٦ : اقترحت فرنسا في اجتماع وزراء مالية دول السوق الاوروبية المشتركة ، ان تسمى دول السوق

للحصول على قرض قيمته مليارى دولار من دول البترول للاسهام فى مواجهة العجز فى ميزان مدفوعات دول السوق .

٣٠ : اعلن جان بيرفورد كارد وزير الاقتصاد الفرنسى ، ان فرنسا ستطلب الاقتراض بصورة مباشرة من بعض الدول العربية المنتجة للبترول مثل الكويت وقطر وابو ظبى ، وذلك بالاضافة الى القروض التى تسعى للحصول عليها من صندوق النقد الدولى .

انظر ايضا : سوريا [١٨] — **فلسطين** [١٢] — **هولندا** [١٣] — **اليابان** [١٩]

فلسطين

١ : وصل الى تل ابيب ، وفد يتألف من سبعة من اعضاء لجنة الشئون الخارجية فى برلمان المانيا الغربية فى زيارة لاسرائيل تستمر اسبوعا ، لاجراء مباحثات مع المسئولين فى الحكومة والكنيست الاسرائيلى .

١ : اصدر قاضى محكمة القدس امرا باستمرار حبس المطران هيلاريون كابوتشى رئيس كنيسة الروم الكاثوليك فى القدس لمدة ١٢ يوما اخرى على ذمة التحقيق ، فى تهمه الشك فى انه قام بتهريب أسلحة الى الفدائيين العرب .

٣ : اعلنت اسرائيل عريضة الاتهام ضد المطران هيلاريون كابوتشى ، وتتضمن اتهامه بتهريب اسلحة من لبنان الى اسرائيل لحساب منظمة فتح ومنظمة ايلول الاسود .

١٢ : اعلن شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلى انه خلال هذا العام زودت الصناعة الحربية الاسرائيلية الجيش الاسرائيلى بمعدات يتجاوز قيمتها ماكانت فرنسا تزود به اسرائيل سنويا فى التعاون الوثيق بين البلدين .

١٥ : وافقت اللجنة المركزية للحزب القومى الدينى المتطرف ، على اشتراك الحزب فى الحكومة بعد مقاطعة استمرت ٤ شهور .

١٥ : اعلن اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل لدى عودته الى تل ابيب قادما من واشنطن ، انه تم التفاهم بين امريكا واسرائيل حول التحرك القادم لتحقيق السلام فى الشرق الاوسط .

١٦ : اعلن اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، ان اسرائيل لن تنزل عن مرتفعات الجولان لسوريا ، حتى وان عقدت اتفاق سلام مع اسرائيل .

١٧ : اعترف اسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلى ، فى حديث ادلى به لراديو اسرائيل ، بأن فرص نجاح اسرائيل فى مسعاها لمقاومة الجهود المبذولة والمتزايدة للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية دوليا ضئيلة للغاية .

١٨ : اعلن متحدث عسكرى اسرائيلى ، ان المدفعية الاسرائيلية قصفت على فترات متقطعة اهدافا فى لبنان .

١٩ : اعلنت الحكومة الاسرائيلية ، ان تعداد سكان اسرائيل يوم ١٦ سبتمبر ١٩٧٤ بلغ ثلاثة ملايين و ٤٠٠ الف نسمة بينهم مليونان و ٩٠٠ الف يهودى .

٢١ : اعلن اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، ان اسرائيل على استعداد للتقدم بخطوات تدريجية نحو السلام ، اذا اعلنت الدول العربية انهاء حالة الحرب .

٢٦ : اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

٢٩ : اعلن اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، استدعاء الجنرال ريهافام زئيفى من الاحتياط وتعيينه مستشارا للاعمال الخاصة لمواجهة « الارهاب العربى » .

٢٩ : تقررت تصفية مؤسسة الاستثمار الاسرائيلية ، وقف مديرها العام ميكائيل تور ، بعد أن تفجرت فضيحة مالية داخل المؤسسة حول خسائر قد تصل الى ٢٠ مليون دولار من الاستثمارات الفاشلة .

انظر ايضا الاردن [٢٢] — **بلجيكا** [١٨] — **مصر** [٢١—٢٤] — **سوريا** [١٦] — **الفاتيكان** [١٠] — **لبنان** [١٩] **الولايات المتحدة** [١٠ — ١٧] — **يوغسلافيا** [٢٥ — ٢٦]

قبرص

٧ : اكد متحدث باسم الحكومة القبرصية ، ان الاسطول التركى يفرض حصارا بحريا على الجزيرة بهدف منع وصول تعزيزات للحرس الوطنى القبرصى .

١٨ : اعلن جلافكوس كليريديس رئيس قبرص بالنيابة ، وليونيد ايليتشوف انهما اتفقا على ضرورة سحب جميع القوات الاجنبية من قبرص ، وعقد مؤتمر دولى يبحث ضمان استقلال الجزيرة .

٢٠ : توصل الزعماء الاتراك واليونانيون فى قبرص الى اتفاق لتبادل أسرى الحرب لدى الجانبين ، ويبلغ عددهم ٤٢٠٠ أسير ، على أن تبدأ عملية التبادل فى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤ .

٢٤ : تبادل القبارصة الاتراك واليونانيون دفعة جديدة من أسرى الحرب ، وارتفع عدد الذين تم تبادلهم الى ألف أسير .

٢٦ : توقفت عمليات تبادل الافراج عن الاسرى من القبارصة اليونانيين والاتراك ، وذلك بسبب معارضة القبارصة الاتراك لرغبة القبارصة اليونانيين من الاسرى المفرج عنهم فى العودة الى ديارهم فى المناطق الشمالية التى تحتلها قوات تركيا .

انظر أيضا : تركيا [[illegible]] — **مصر** [٢٠] — **سويسرا** [٨] **يوغسلافيا** [٢٢ — ٢٦]

كوبا

٨ : أعلن رؤول روا وزير الخارجية الكوبى ، ان كوبا لن تقيم حوارا مع الولايات المتحدة ، ما لم ترفع الحصار الذى فرضته حولها .

٢٨ : وصل الى هافانا السناتور الجمهورى جاكوب جافيتس والسناتور الديمقراطى كليرن بورنبيل ، لمقابلة فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، وبحث امكانيات تجديد العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة .

٢٩ : ادان فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، تهديدات الرئيس الامريكى جيرالد فورد للدول المنتجة للبترول ، لاجبارها على خفض أسعار الطاقة ، ودعا جميع دول العالم الثالث الى التضامن مع الدول البترولية .

انظر ايضا : شيلى [١١]

الكويت

١٩ : منح الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت قرضا للسودان قيمته [illegible] دولار ، وهو حصة المساعدات العربية التي تقدمها بعض الدول العربية المصدرة للبترول للسودان
انظر ايضا : فرنسا [٤] [٣٠]

كينيا

٢٤ : بلغ العجز في ميزان المدفوعات في كينيا ٦٠ مليون جنيه استرليني ، ويرجع اساسا الى ارتفاع اسعار البترول .

لبنان

١٨ : قررت الحكومة اللبنانية فرض حظر على حمل السلاح بالنسبة للبنانيين وغيرهم من سكان البلاد ، وهو قرار ينطبق على الفدائيين الفلسطينيين .

١٩ : تفاقمت الازمة الوزارية في لبنان ، بعد ان استقال نزيه البزري وزير الاقتصاد ، وبهيج تقي الدين وزير الداخلية ، وتوفيق عساف وزير البترول . وذلك بسبب خلافات في الراي بين الوزراء وتقي الدين الصلح رئيس الوزراء ، حول اماكن وجود وحدات المقاومة الفلسطينية .

٣٠ : اعلن الرئيس اللبناني قبول استقالة وزارة تقي الدين الصلح
انظر ايضا : فلسطين [٣ـ١٨]

ليبيا

٤ : اعلن العقيد معمر القذافي ، في اول مؤتمر صحفي يعقده منذ اكثر من عام ، ان هناك فكرة يجرى مناقشتها الان لقيام اتحاد فيدرالي بين دول المغرب العربي [تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا] .

المجر

١٠ : اوصى في بودابست ٧٠ من خبراء القانون الاعضاء في الجمعية الدولية لقانون العقوبات ، باتخاذ عدة خطوات دولية ضد جرائم اختطاف الطائرات ، وسوء استخدام العقاقير .

المملكة المتحدة

٢ : وقعت في لندن ١٧ شركة من شركات البترول العالمية ، اتفاقية لنقل وتوزيع مليون برميل يوميا من بترول بحر الشمال في عام ١٩٨٠ ، وتكاليف تنفيذ الاتفاقية ٢٠٠ مليون جنيه استرليني .

٢ : وصل الملك حسين الى لندن في زيارة لبريطانيا يجري فيها محادثات مع كبار المسئولين البريطانيين .

١٦ : تضمن البرنامج الانتخابي لحزب العمال ، دعوة الشعب البريطاني الى استفتاء عام لاصدار « حكمه النهائي » حول بقاء بريطانيا في عضوية السوق الاوربية المشتركة ، وذلك خلال ١٢ شهرا من ظهور نتائج الانتخابات العامة الجديدة .

١٧ : اعلنت وزارة الدفاع البريطانية ، ان المقاتلات البريطانية تدخلت لاعتراض اربع طائرات سوفييتية كانت تقوم بعمليات استطلاع اثناء اجراء مناورات حلف شمال الاطلنطي .

١٨ : غادر الاسقف مكاريوس لندن متجها الى جنيف ، في بداية جولة يزور فيها الجزائر ومصر ويوغوسلافيا لشرح وجهة نظره في القضية القبرصية .

١٩ : بدأت رسميا الحملة الانتخابية في بريطانيا ، بعد ان قرر هارولد ويلسون رئيس الوزراء اجراء الانتخابات العامة يوم ١٠ اكتوبر ١٩٧٤ .

٢٠ : اعلن هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا ، ان الصحافة البريطانية تشن ضده حملة مدبرة بأموال من حزب المحافظين ، تستهدف اخراج حزب العمال الذي يتزعمه ويلسون من الحكم .

٢٠ : اعلنت بريطانيا رسميا ان الاردن قد باع بالفعل عددا من دبابات سنتوريون وشحنة صواريخ ارض جو الى جنوب افريقيا ، وان بريطانيا قد حصلت على اعتراف بذلك من المسئولين الاردنيين .

٢٠ : اعلن ادوارد هيث زعيم حزب المحافظين المعارض ، ان بريطانيا تواجه خطر ارتفاع نسبة التضخم الى حوالي ٢٠ ٪ و ٤٠ ٪ في عام ١٩٧٥ واعلن انه اذا فاز حزب المحافظين فسوف يشكل حكومة « وحدة وطنية » لمواجهة الازمة
انظر ايضا : فرنسا [١٩] ـ

المملكة العربية السعودية

٧ : اشترت السعودية سندات بمائتي مليون دولار في شركة العقارات الامريكية « فاني ماي » .

١٥ : وصل الملك حسين الى المملكة العربية السعودية في زيارة رسمية ، لاجراء محادثات مع الملك فيصل حول تطورات قضية الشرق الاوسط وتنسيق الموقف العربي .

٢٢ : قررت الحكومة السعودية ، ان تؤول اليها جميع اسهم شركة البترول العربية الامريكية [ارامكو] في شهر فبراير القادم . وقد اخطرت الحكومة السعودية الشركات الاربع التي تشاركها في ملكية ارامكو بهذا القرار ، مقابل ٨٠٠مليون دولار تدفعها السعودية .
انظر ايضا : المملكة المغربية [١٨]

المملكة المغربية

١٧ : اعلن الملك الحسن الثاني ملك المغرب ، انه يأمل في الا يخوض حربا مع اصدقائه الاسبانيين ، بسبب الخلاف على مشكلة الصحراء التي تحتلها اسبانيا ، واضاف انه اذا حدث ذلك ، فان المغرب يمكنه ان يعتمد « على تضامن فعلى من الخليج الى المحيط » .

١٨ : وصل الى العاصمة المغربية عمر السقاف وزير الخارجية السعودية ، يحمل رسالة من الملك فيصل الى الملك الحسن عن مؤتمر القمة العربي وازمة الشرق الاوسط .

انظر ايضا : ليبيا [٤]

النمسا

١٨ : بدأت في فينا المباحثات الرسمية بين مستشار النمسا برونو كرايسكي ومحمود الايوبي رئيس الوزراء السوري الذي وصل الى النمسا في زيارة رسمية ، بصحبته فيها عبد الحليم خدام وزير الخارجية .

٢٤ : استؤنفت في فينا المفاوضات الخاصة بخفض القوات في وسط اوربا بين دول حلف وارسو وحلف الاطلنطي .

هولندا

١٢ : اقتحم ثلاثة من اليابانيين المسلحين السفارة الفرنسية في لاهاي ، واحتجزوا السفير الكونت جاك سينار ، واربعة من موظفي السفارة ، وهددوا بقتلهم اذا لم يفرج عن شاب ياباني من أعضاء الجيش الاحمر معتقل في أحد سجون باريس .

١٥ : تولى جوب أويل رئيس الوزراء الهولندي ، الاشراف بنفسه على المفاوضات بين السلطات الهولندية والمسلحين اليابانيين الثلاثة أعضاء منظمة الجيش الاحمر الياباني .

الولايات المتحدة الامريكية

٤ : أعلنت الولايات المتحدة والمانيا الشرقية رسميا ، اقامة علاقات دبلوماسية بينهما . وقرر الرئيس فورد تعيين السناتور الجمهوري جون شيرمان كوبر سفير الامريكا في المانيا الشرقية .

٧ : اعلن أن الرئيس فورد قرر ايفاد الكسيس جونسون السفير الامريكي المتجول الى جنيف يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٧٤ ، فضلا عن ايفاد هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الى موسكو في أواخر اكتوبر ، للتفاوض بشأن توقيع معاهدة مع الاتحاد السوفيتي للحد من الاسلحة الاستراتيجية تسري لمدة ١٠ سنوات .

٨ : انخفض الانتاج القومي الامريكي في الربع الاول من العام الحالي بمقدار يتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ مليار دولار ، بسبب الحظر العربي الذي كان قد فرض على ارسال البترول العربي للولايات المتحدة اثناء حرب اكتوبر .

٨ : صرح المسئولون في وزارة الخارجية الامريكية ، بأن المانيا الشرقية وافقت لاول مرة على اجراء محادثات حول امكان دفع تعويضات لليهود من ضحايا النازية .

٨ : كشف وليام كولبي مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية الدور الذي لعبته المخابرات الامريكية للتخلص من الرئيس الراحل الليندي وذكر ان حكومة نيكسون سمحت بانفاق اكثر من ٨ ملايين دولار على أوجه نشاط المخابرات الامريكية في شيلي في الفترة من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ وذلك لعرقلة اعمال حكومة الليندي .

٨ : اصدر الرئيس الامريكي فورد اعلانا بالعفو «الكامل والحر والمطلق» عن كافة الجرائم التي ارتكبها الرئيس الامريكي السابق نيكسون

٩ : أحدث القرار الذي اتخذه الرئيس فورد بالعفو الشامل عن المخالفات الدستورية التي ارتكبها الرئيس السابق نيكسون ، ردود فعل عنيفة من النقد . فقد قدم جيرالد تيرهورست المتحدث الصحفي في البيت الابيض استقالته على الفور من منصبه احتجاجا على القرار .

١٠ : بدأ اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل زيارته الرسمية لامريكا ، حيث استقبله الرئيس الامريكي فورد ، وهنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية في اجتماع عمل بالبيت الابيض ..

١١ : تزايدت حملة الاحتجاج على قرار الرئيس فورد بالعفو الشامل عن نيكسون ، فقد تقدم السناتور الديمقراطي والترمونديل باقتراح لتعديل الدستور ، بحيث يمنح الكونجرس سلطة تفوق سلطة الرئيس فيما يتعلق بقرارات العفو

١٢ : اعلن الرئيس الامريكي فورد اعتماد مبلغ ٤١٥ مليون دولار الذين ارتفعت نسبتهم في لتوفير فرص عمل للعاطلين الولايات المتحدة الى ٥,٤٪ وذلك ضمن الاجراءات التي يتخذها لمواجهة مشكلة التضخم

١٢ : اعلن جيمس شيلز نجر وزير الدفاع الامريكي ، بأن الولايات المتحدة لا تفكر حاليا في سحب اسلحتها النووية من اليونان .

١٦ : انتخبت اللجنة القومية للحزب الجمهوري الامريكي بالاجماع ، ماري لويس سميث رئيسة للحزب وهي أول سيدة تتولى هذا المنصب الذي أصبح شاغرا بعد تعيين جورج بوش رئيس الحزب في منصب مدير مكتب الاتصالات الامريكي في بكين .

١٧ : اعلن جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الامريكية ، أن حكومة الرئيس فورد تؤيد تماما قرار الرئيس الامريكي السابق نيكسون بامداد مصر واسرائيل بمفاعلات نووية .

١٧ : أعلن الرئيس الامريكي فورد ، انه اصدر قراره بالعفو عن الرئيس السابق نيكسون نظرا لوجود احتمال حقيقي لتوجيه الاتهام الجنائي اليه في ١١ جريمة متصلة بفضيحة ووترجيت

١٨ : وافق مجلسا الشيوخ والنواب على ميزانية عسكرية قيمتها ٨٢ مليارا و ٦٠٠ مليون دولار للعام المالي الذي بدأ في يوليو الماضي .

١٨ : أعلن وليام سايمون وزير الخزانة الامريكي ، أن انتاج البترول العالمي يزيد على الاحتياج الفعلي بحوالي مليون برميل يوميا ، وأنه نظرا لهذا الفائض وللجهود التي تبذلها الدول المستهلكة للبترول بحثا عن مصادر بديلة للطاقة ، فان دول البترول العربية ستواجه هبوطا في سوق البترول والطلب عليه .

١٩ : اعلن ملفين ليرد وزير الدفاع الامريكي ومستشار نيكسون السابق ، أن ما يقرب من ٥٠٠ الف مليون دولار ستنتقل من العالم الغربي الى الشرق الاوسط خلال السنوات الست القادمة ، في شكل ثمن البترول الذي يستورده الغرب .

٢٠ : قرر مجلس الشيوخ الامريكي بأغلبية ٦٤ صوتا ضد ٢٧ قطع المعونة العسكرية عن تركيا ، لانها استخدمت السلاح الامريكي في غزو غير مشروع لقبرص

٢٠ : اعلن الرئيس جيرالد فورد تعيين رون نيسين الصحفي بمحطة

خروشوف الى ... مع مساعديه باسم ... الوطني .

٢٥ : اقر مجلس الشيوخ الامريكي ميزانية وزارة الدفاع الامريكية التي بلغت رقما قياسيا هو ٨٢ مليارا و ٦٠٠ مليون دولار .

٢٦ : اعلنت وزارة التجارة الامريكية ان ميزان المدفوعات حقق عجزا يصل الى ١٢١ر١ مليون دولار خلال شهر اغسطس .

٢٧ : اصبح الرئيس الامريكي فورد مؤتمرا لمكافحة التضخم يشترك فيه خبراء الاقتصاد ورجال الاعمال الامريكيين ، بكلمة دعا فيها الى ايجاد « وسيلة جماعية لمقاومة هذا العدو العالمي » .

٣٠ : عقد هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية اجتماعا مع جورج مافروس وزير خارجية اليونان ، دار حول المشكلة القبرصية شرح فيها الوزير اليوناني وجهة نظر حكومته في تسوية هذه المشكلة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [٧] — مصر [٢٥] — الصين [٣] — فرنسا [٩] — كوبا [٨ — ٢٨] — السعودية [٧ — ٢٢] — اليابان [٢٢] — اليونان

(١)

اليابان

٢ : تقرر ابقاء السفينة الذرية اليابانية موتسو ؟ بسبب عطب في مولدها الذري .

١٢ : غادر طوكيو تاناكا رئيس وزراء اليابان في جولة يزور فيها كندا والولايات المتحدة والبرازيل والمكسيك ، بهدف تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية مع هذه الدول .

١٩ : اصدرت منظمة «الجيش الاحمر» اليابانية التي قامت بعملية الهجوم على السفارة الفرنسية في لاهاي ، بيانا اعلنت فيه انها ستقوم بعمليات اخرى من اجل تحرير كل المضطهدين في العالم .

٢٢ : وصل تعداد السكان في اليابان الى ١١٠ ملايين نسمة . وبذلك اصبحت اليابان سادس اكبر دولة في العالم من ناحية التعداد .

٣٠ : بدأ في طوكيو المؤتمر الاول للطب النووي ، ويستمر خمسة ايام ، ويحضره ٢٠٠٠ طبيب من ٢٦ دولة .

انظر ايضا : سوريا [١٨] — هولندا [١٣ — ١٥]

يوغسلافيا

١٢ : بدأت محاكمة ٢٧ شخصا في بلدة بيك بيوغسلافيا وسط اجراءات من السرية التامة ، وذلك بتهمة تشكيل حزب معاد للرئيس تيتو وموال للاتحاد السوفيتي .

٢٠ : أعلن مكتب المدعي العام الفيدرالي في يوغسلافيا ، أنه قد صدرت أحكام بالسجون لمدة تصل الى ١٤ سنة ، على ٢٢ يوغسلافيا اشتركوا في مؤامرة « ضد الدولة والشعب » .

٢٢ : وصل الى بلجراد الرئيس القبرصي الاسقف مكاريوس لاجراء مباحثات مع الرئيس اليوغسلافي تيتو .

٢٥ : استقبل المارشال تيتو ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي .

٢٦ : دعت يوغسلافيا الدول غير المنحازة [٥٤ دولة] المشتركة في الدورة الـ ٢٩ في الجمعية العامة للامم المتحدة ، لمناقشة المشاكل ذات الاهمية المشتركة ، واهمها مشكلتا فلسطين وقبرص .

اليونان

١ : اتهم جورج مافروس وزير خارجية اليونان ، المخابرات المركزية الامريكية بتدبير الانقلاب العسكري اليوناني عام ١٩٦٧ ، وبالتورط في الانقلاب الذي وقع يوم ١٥ يوليو الماضي ، واطاح بحكومة الرئيس مكاريوس .

٢ : تكونت حركة سياسية في اليونان ، تدعو لعودة الملكية في البلاد .

انظر ايضا : سويسرا [٨] — قبرص [١٨ — ٢٠] — الولايات المتحدة [١٢ — ٢٠]

اكتوبر ١٩٧٤

الاتحاد السوفيتي

١٢ : بدأ ويليام سايمون وزير الخزانة الامريكي ، محادثاته في موسكو مع الزعماء السوفييت ، حول صفقات بيع القمح الامريكي للاتحاد السوفيتي .

١٥ : أعلنت صحيفة برافدا السوفيتية ، انه جرت حملة تطهير واسعة بين المسئولين عن الصناعة والتجارة ورجال البوليس والحزب في جورجيا السوفيتية ، بعد انتشار الرشوة والسرقات والاختلاسات .

١٨ : اعلن الاتحاد السوفيتي ، عن اجراء سلسلة جديدة من تجارب الصواريخ في المحيط الهادى ، في الوقت الذي يستعد فيه هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية لاجراء محادثات في موسكو حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

٢٠ : اعلن احصاء رسمي ، تقدمه مجلس الاحصاء المركزي السوفيتي ونشرته صحيفة برافدا السوفيتية ، أن الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفيتي قد ارتفع بنسبة تزيد على ٨ ٪ في الشهور التسعة الاولى من هذا العام ، عن نفس الفترة في العام الماضي . كما زادت صناعة السيارات الخاصة بنسبة ٢٣ ٪ وصناعة العقول الالكترونية بنسبة ٣١ ٪ .

٢٣ : اطلق الاتحاد السوفيتي قمرا صناعيا « كوزموس ٦٩٠ » على ارتفاع يتراوح بين ٢٢٢ الى ٣٨٩ كيلو مترا من سطح الارض ، ويحمل كائنات حية ، لدراسة

تأثير الفضاء عليها .

٢٢ : وصل هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى الى موسكو، فى زيارة تستغرق ٤ ايام ، لاجراء محادثات مع كبار السوفييت حول سلسلة من الموضوعات، ابرزها كيفية الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية .

٢٧ : بعث الرئيس السوفيتى نيقولاى بودجورنى ، والكسى كوسيجين رئيس الوزراء ، ببرقيه الى مؤتمر القمة العربى المنعقد فى الرباط قالا فيها : « ان الاتحاد السوفيتى يؤيد الاستئناف العاجل لاعمال مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط ، باعتبار هذا المؤتمر انسب الاماكن لبحث المشكلة » .

٢٨ : اطلق الاتحاد السوفيتى محطة فضاء أوتوماتيكية من طراز [لونا — ٢٣] فى طريقها الى القمر .

٢٨ : وصل الى موسكو هيلموتشميت مستشار المانيا الغربية ، فى زيارة رسمية للاتحاد السوفيتى تستغرق ٤ أيام ، لاجراء مباحثات حول العلاقات الثنائيه بين البلدين ، واهم القضايا الدولية .

٢٩ : وقع الاتحاد السوفيتى والمانيا الغربيه اتفاقية انشاء خط لانابيب الغاز الطبيعى فى الاتحاد السوفيتى ، خلال العامين القادمين ، تبلغ تكاليفه ٦ملايين دولار ، على أن تحصل المانيا الغربية ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز فى الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ .

انظر ايضا : المانيا الشرقيه [٥] — جمهورية مصر العربية [١١—١٨] — اليمن الديمقراطية [٢٧] الفلبين [٤] — الولايات المتحدة [٥—٨—١١] .

اثيوبيا

١ : وضعت جميع وحدات القوات المسلحة فى اديس ابابا فى حالة تأهب ، بينما عقد مجلس التنسيق العسكرى الحاكم جلسة طارئة لمحاولة تسوية الخلافات الخطيرة حول شكل الحكومة الدائمة التى ستتولى السلطة فى اثيوبيا .

٣ : اعلن الجنرال أمان عندوم رئيس المجلس العسكرى الحاكم فى اثيوبيا ، ان مجلسا استشاريا يضم ٥٠ عضوا يمثلون كل انحاء البلاد يجرى تشكيله لاعداد دستور جديد ، وتشريع للاصلاح الزراعى .

فرض حظر التجول فى اسمرة عاصمه اقليم ارتيريا وثانى مدن اثيوبيا ، على اثر حوادث خطيرة وقعت فى المدينه ، بعد تسلل عدة مئات من قوات جبهه تحرير ارتيريا وقيامهم بأعمال تخريبية .

١٠ : أعلنت لجنة التنسيق العسكرى فى اثيوبيا أنه تم اعتقال ٢١ شخصيه اثيوبية بارزة ، بتهمة التآمر لاطلاق سراح هيلاسلاسى .

١٢ : استدعت السلطات العسكرية الحاكمة ، جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية الاثيوبية فى الخارج ، لاجراء مشاورات معهم حول السياسة الخارجية الجديدة لاثيوبيا ، واطلاعهم على سير حركة الاصلاح الحالية .

١٧ : اتهم المجلس العسكرى الحاكم فى اثيوبيا، الكنيسة الارثوذكسية والبطريرك تاوفيلس بالتهرب من دفع الضرائب .

الارجنتين

١ : اختطف ثالث مسئول فى أضخم مؤسسة صناعية أرجنتينية خلال ١٢ يوما ، وذلك بعد ساعات من اغتيال القائد السابق لجيش شيلى . وطلبت منظمة الجيش الجمهورى الشعبى ، التى أعلنت مسئوليتها عن الحادث ، فدية قدرها خمسة ملايين دولار .

أسبانيا

٣ : رفضت الحكومة الاسبانية ، الاقتراح الذى تقدمه المغرب بنقل مشكلة الصحراء المتنازع عليها بين الدولتين فى شمال افريقيا الى محكمة العدل الدولية، وامرت على احترام حق شعب هذه المنطقة فى تقرير مصيره فى استفتاء عام .

٧ : دخلت اضرابات العمال فى اسبانيا اسبوعها الثانى ، بعد أن وصل عدد العمال المضربين ٣٠ الفا احتجاجا على طرد ١٣٦٠٠ عامل من مصنع رينو للسيارات ، وللمطالبه بزيادة الاجور . وقد اعتقلت السلطات الاسبانية ٤٧ من زعماء العمال .

انظر ايضا : شيلى [١٣]

المانيا الاتحادية

١٤ : افتتح فى برلين الغربيه ، المؤتمر الدولى لبحث وسائل مواجهة ازمات الغذاء والانفجار السكانى وموارد الطاقة ... وهو مؤتمر يشترك فيه عدد كبير من العلماء ورجال الصناعه والبنوك بمختلف دول العالم .

٢٨ : دعا فالترشيل رئيس المانيا الغربيه ، حكومة هيلموتشميت، الى الاستمرار فى اتباع سياستها المتوازنة فى الشرق الاوسط ، عند قبول أوراق اعتماد السفير الاسرائيلى الجديد فى بون . وقال شيل أن بون ستساند اية جهود من اجل التوصل الى تسوية دائمة وعادلة لازمة الشرق الاوسط .

٢٨ : أعلن ادماج أكبر شركتين للبترول فى المانيا الغربية ، وهما فيبا وجيلسنبرج ليكونا معا شركة وطنية ضخمة للبترول والطاقة، راسمالها ٢٥٢ مليون جنيه استرلينى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٢٨—٢٩] فلسطين [٢٨]

المانيا الشرقية

٥ : وصل ليونيد بريجنيف ، السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفيتى، يرافقه اندريه جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى ، الى برلين الشرقية ، للاشتراك فى احتفالات العيد الـ ٢٥ لالمانيا الشرقية .

ايران

٦ : اعلنت ايران أن انتاجها من البترول الخام خلال شهر اغسطس الماضى بلغ ١٨٤٫٦٣٩٫٦٩٣ برميلا ، اى بمعدل حوالى ٦ ملايين برميل يوميا .

٧ : دعا جامشيو اموزيجار وزير داخلية ايران، الى حوار صريح بين دول منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية ، ومن الدول المنتجة للبترول ، حتى [illegible] .

١٧ : وصل الى طهران ، الامير تركي بن عبد العزيز نائب وزير الدفاع والطيران السعودي على رأس وفد عسكري سعودي ، في زيارة رسمية لايران تستمر ٤ ايام ، بناء على دعوة من رضا عظيمي وزير الحرب الايراني .

انظر ايضا : العراق [١٢ — ١٧] — الهند [٢]

ايطاليــا

١ : أعلنت وزارة الدفاع الايطالية ، أن محاولة فاشلة لقلب نظام الحكم في ايطاليا وقعت في شهر سبتمبر الماضي ، كانت تستهدف اختطاف ماريانو رومور رئيس الوزراء ، وبعض الشخصيات البارزة في الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الشيوعي ، وزعماء نقابات العمال . وأضافت الوزارة أن أربعة من جنرالات الجيش قد تورطوا في المحاولة .

٣ : قدم ماريانو رومور رئيس وزراء ايطاليا ، استقالة حكومته الائتلافية بعد فشله في تسوية الخلافات بين حزبه الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي المؤتلف معه .

٥ : اتهم السينيور دونات كاتين ، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي في ايطاليا ، الحكومة الامريكية بأنها لعبت دورا في استقالة الحكومة الايطالية ، على أساس انه سمع جون فولب السفير الامريكي في روما يقترح اجراء انتخابات جديدة تؤدي الى ائتلاف الحزب الديمقراطي المسيحي والديمقراطي الاشتراكي وحزب الاحرار والجمهوريين .

١٤ : كلف الرئيس الايطالي جيوفاني ليوني امينتوري فانفاني زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي بتشكيل الوزارة الجديدة .

٢٥ : تخلى امينتوري فانفاني زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي عن مهمة تشكيل الوزارة الايطالية الجديدة ، بعد أن رفض الحزب الاشتراكي شروطه لاقامة تحالف جديد لاحزاب يسار الوسط . وأعلن الرئيس الايطالي أنه سيدأ

بعقد جولة جديدة من المشاورات مع كل السياسيين في البلاد .

البرتغــال

أعلن الجنرال كوستا جوميز رئيس البرتغال الجديد ، انه قرر اجراء انتخابات رئاسية ونيابية حرة في البرتغال في ابريل القادم ، ودعا مواطنيه الى التزام الهدوء والنظام ، حتى يتم ارساء قواعد الديمقراطية في البرتغال ، بدون خطر نشوب حرب اهلية .

٢٠ : عقد الحزب الشيوعي البرتغالي ، مؤتمرا خاصا لاعداد خطة الحزب التي سيخوض على اساسها المعركة الانتخابية في البرتغال ، بعد ان ظل نشاطه محظورا طوال فترة حكم سالازار وكايتانو التي سبقت الانقلاب .

٢٢ : تم توقيع اتفاق وقف اطلاق النار في منطقة « الجورس » القريبة من حدود زامبيا ، بين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ، والحكومة البرتغالية ، وبذلك توقف القتال تماما في أنجولا ، تمهيدا لاعلان استقلالها . كذلك حدثت اشتباكات عنصرية دائمة في لورينزو ماركيز عاصمة موزمبيق ، بين الكوماندوز البرتغاليين وقوات جبهة تحرير موزمبيق . وتم ترحيل ٢٤٠ من الكوماندوز البرتغاليين .

انظر ايضا : الولايات المتحدة [١٨]

بلجيــكا

١٤ : أعلن بنك بروكسل ، انه يواجه خسارة تتراوح بين ١٠ ملايين و ٢٥ مليون جنيه استرليني ، بسبب مضاربات غير قانونية ، قام بها اربعة من موظفي البنك الذين يعملون في ادارة العملات الاجنبيــة .

بنجلاديش

٧ : أعلن مجيب الرحمن رئيس وزراء بنجلاديش ، أن العراق سوف تمنح بلاده معونة قدرها ١٥ مليون دولار .

٢٠ : أذاعت التقارير الحكوميــة في بنجلاديش ، أن مليون شخص على الاقل يموتون جوعا خلال الاسابيع القالية ، وذلك قبل أن تصل المساعدات الغذائيــة من الدول الاخرى .

٢٠ : وصل الى داكا ، هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية ، في زيارة لبنجلاديش في ختام جولته في آسيا ، بعد زيارة الاتحاد السوفيتي والهند .

بنمــا

١٠ : وصل الى بنما ، الفدائيــون اليابانيــون السبعة ، الذين احتجزوا سبع رهائن في قنصلية فنزويلا في سان دومنجو لمدة ١٢ يوما ، وذلك بعد اطلاق سراح الرهائن ، مقابل وعد من حكومة الدومينيكان بترحيلهم آمنين الى بنمـا .

تركيــا

١ : بدأت السلطات التركية ، تحقيقا مع نجم الدين اربكان النائب السابق لرئيس وزراء تركيا في الحكومة المستقلة ، بتهمة انتهاك الدستور الذي ينص على الفصل بين الدولة والدين .

٥ : دعا الرئيس التركي فخري كوروتورك زعماء جميع الاحزاب السياسية الى اجتماع لمناقشة تشكيل ائتلاف وزاري ، يكون بمثابة حكومة وحدة وطنية ، بعد أن فشل كل من بولنت ايجيفيت وسليمان ديميريل في تشكيل وزارة جديدة

انظر ايضا : قبرص [٢٢] — الولايات المتحدة [١١—١٤—١٧]

الجــزائر

٢ : دعت الجزائر ، الدول العربية المصدرة للبترول ، الى اتخاذ موقف موحد في مواجهة حملة الدول المستهلكة للبترول ، التي تسعى لاجبار الدول المنتجة له على خفض أسعاره .

١٥ : وصل الى العاصمة الجزائرية ، ياسر عرفات رئيس اللجنــة التنفيــذية لمنظمــة التحـــرير الفلسطينية ، ليجتمع مع الرئيس الجزائري هواري بومدين .

١٦ : تقدمت ٩ من دول عدم الانحياز ، من بينها الجزائر واليمن الجنوبية

بمشروع قرار للأمم المتحدة ، يطالب اسرائيل بالافراج عن المسجونين السياسيين .

الجمهورية العربية اليمنية

٢٣ : تم تشكيل مجلس القيادة الجديد فى الجمهورية العربية اليمنية ، برئاسة المقدم ابراهيم الحامدى ويضم المجلس ٧ اعضاء ، من بينهم محسن العينى رئيس الوزراء .

جمهورية مصر العربية

٧ : تقدمت مصر ، على رأس ٦٧دولة بمشروع قرار للأمم المتحدة ، يطالب بالسماح لمنظمة التحرير الفلسطينيـة بالاشـتراك فى مناقشات الجمعية العامة عنـد بحث القضيـة الفلسطينيـة ، باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى .

٩ : عقد الرئيس أنور الســادات ، الذى وصل الى القاهرة فى زيارة تستغرق يومين ، لاجراء جولة جديدة من محاولات حل أزمـة أول جلسة عمل مع الدكتور هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى الشرق الاوسط .

١١ : وافق الرئيس انور السادات ، على منح وسام النجمة العسكرية من الدرجة الاولى الى الجنرال بيتر سيماخودسكى كبير الخبراء العسكريين السوفييت ، تقديرا لما قام به من اعمال فى مصر ، قبل انهاء مهمة الخبراء السوفييت.

١٨ : اذيع فى كل من القاهرة وموسكو، بيان مصرى سوفييتى مشترك ، عن محادثات الوفد المصرى ، تركز على موضوع القضية الفلسطينية، ومؤتمر جنيف . واتفق الجانبان على ان اية تسوية شـاملة ، لايمكن تحقيقها بغير تأمين الحقوق المشروعة لشعب فلسـطين ، وضرورة اشتراك ممثلى منظمـة التحرير الفلسطينية بصفة مستقلة فى مؤتمر جنيف للسلام ، واعتبار قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية، للمشاركة فى مناقشات قضيـة فلسطين بالجمعية العامة ، اعترافا دوليا على جانب كبير من الاهمية

١٩ : وصل الى القاهرة ، الامير صباح السالم الصباح امير الكويت فى زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام ، لاجراء مباحثـات مـع الرئيس السادات حول التطورات العربية الاخيرة من مختلف جوانبها ، وعلاقات مصر والكويت ووسائل دعمها .

٢٠ : وصل الى القاهرة وفد علمى من هيئة الطاقة الذرية الكندية ،لبحث الخطوات النهائية لاقامة وحدة اشعاع ذرى قوتها ٤٠٠ الف كيورى ، تنفيذا لاتفاقية التعاون الذرى بين البلدين .

٣٠ : اعلن الرئيس انور الســادات ، ان مؤتمر القمة العربى السـابع يعتبر بالفعل نقطة تحول فى تاريخ الامة العربية ، فقد دعم بالتضامن العربى النتائج الايجابية لحرب اكتوبر .

انظر ايضا : المملكة المغربيـة [٢٩] — يوغوسلافيا [٢١]

جمهورية اليمن الديمقراطية

٢٧ : عاد الى عدن ، على ناصر محمد رئيس وزراء اليمن الديمقراطية ، بعد ان امضى اسابيع فى الاتحاد السوفييتى ،حيث اجرى محادثات مع الزعماء السوفييت حول تدعيم العلاقات بين البلدين ، فى المجالات العلمية والفنية والاقتصادية

انظر ايضا : الجزائر [١٦]

الدانمــرك

٢٩ : وصل الرئيس اليوغوسلافى تيتو الى كوبنهاجن ، فى زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام للدانمرك وهى اول زيارة يقوم بها احد رؤساء دول اوربا الشرقية للدانمرك .

رومانيـا

٤ : دعا جورج ماكوفسكو وزيرخارجية رومانيا — الدولة الشـيوعية الوحيدة التى احتفظت بعلاقاتها مع اسرائيل — الى استئناف مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط فى اسرع وقت ، مع اشراك منظمـة التحرير الفلسطينية فيه .

١١ : ابلغ الرئيس الرومـانى نيقولاى شاوشيسكو ، ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحـرير الفلسطينية الـذى وصـل الى بوخارست فى زيارة رسمية ، ان رومانيا ستواصل تأييدها للشعب الفلسطينى فى نضاله من اجـل الاستقلال

انظر ايضا : فلسطين [٢٧] —

الســودان

٨ : اعلن الرئيس جعفر نميرى ، نبأ اكتشاف مؤامرة مسلحة تهدف الى قلب نظام الحكم فى السودان ، اعدها ضباط من الجيش السودانى، بدوافع قبلية وعنصرية .

١٧ : فرضت السلطات السودانية حظر التجول ليلا فى العاصمة الاقليمية جوبا ، عقب المظاهرات التى قام بها الطلبة احتجاجا على مشروع سد جونجلى المقترح .

ســوريا

١١ : عقد الرئيس السورى حافظ الاسد، اجتماعا طويلا مع هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكيـة عقب وصوله الى دمشق ليلا .وتناولت المحادثات مسألتين رئيسيتين : القضايا الخاصة بانعقاد مؤتمر جنيف ، ومد فترة عمل القـوة الدولية لمراقبة الفصل بين القوات لمدة ٦ اشهر اخرى .

١١ : طلبت سوريا ، فى رسـالة الى كورت فالدهايم السكرتير العـام للامم المتحدة ، من اسرائيل ، تقديم المسئولين عن تدمير مدينة القنيطرة قبل انسحاب القـوات الاسرائيلية منها فى يونيو الماضى، الى المحاكمة .

انظر ايضا : فلسطين [٢] — المملكة المغربية [٢٩]

ســويسرا

٢٠ : رفض الشعب السويسرى ، فى أستفتاء عام أجرى فى جميع المقاطعات السويسرية ، مشروع القانون الذى يدعو الى طرد نصف العمال الاجـانب الـذين يعملون فى ســويسرا ، ويبلغ عددهم مليون عامل .

شيلي

٦ : لقى ميجل انريكيز زعيم الحركة الثورية اليسارية فى شيلى مصرعه بعد معركة طويلة مع قوات الامن . وكان انريكيز هو اول واهم الاشخاص المطلوب القبض عليهم منذ الانقلاب العسكرى الذى اطاح بحكم الليندى .

١٣ : اعلن مصدر رسمى ، ان شيلى قامت بتشغيل اول مفاعل ذرى لتوليد الطاقة النووية ، بدا انشاؤه عام ١٩٦٤ . وقد ساعد فيه خبراء من اسبانيا والمانيا الغربية .

انظر ايضا : الارجنتين [١] — الجزائر [١٦]

الفاتيكان

٢٥ : استقبل البابا بولس السادس ، وفدا من رجال الدين السعوديين برئاسة الشيخ محمد الشرخام مفتى السعودية . وقد وصل الوفد السعودى الى مدينة الفاتيكان ، لاجراء محادثات مع هيئة العلاقات مع الاديان غير المسيحية التابعة للفاتيكان .

فرنسا

٢٣ : اعلن الرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ديستان ، انه مادام المجتمع الدولى قد اعترف بوجود الشعب الفلسطينى ، فانه يتعين ان يكون لهذا الشعب وطن ، وينبغى أن تتركز المفاوضات الدولية حاليا على الصورة التى يكون عليها هذا الوطن .

٢٥ : سجل سعر الذهب ارتفاعا كبيرا فى أسواق باريس ، حيث وصل الى ١٦٦٫٨١ دولار للاوقية ، بعد ان كان ١٦٣٫١٦ دولار فى اليوم السابق .

انظر ايضا : فلسطين [٣٠]

الفلبين

٤ : اعلنت الفلبين ، اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين والاتحاد السوفييتى .

٢٥ : تجددت المعارك بين قوات حكومة الفلبين والمسلمين ، واسفرت عن مقتل ٣٦ واصابة ٤٠ من المسلمين فى مقاطعة داناو جنوب البلاد .

فلسطين

٢ : قامت اسرائيل وسوريا ، تحت اشراف الصليب الاحمر ، بتبادل عدد من الاسرى الذين وقعوا فى الاسر بعد تنفيذ اتفاق الفصل بين القوات فى ٣١ مايو الماضى .

٤ : اعلن متحدث اسرائيلى ، ان بلاده جددت طلبها الى السوق الاوربية المشتركة ، للحصول على قروض كبيرة لتنشيط التجارة ، ولتغطية العجز فى ميزان مدفوعاتها مع دول السوق ، وقد بلغ الف مليون دولار فى سنة ١٩٧٣ و ١٥٠٠ مليون هذا العام .

٨ : اتسع نطاق التحقيق فى فضيحة مؤسسة الاستثمارات الاسرائيلية التى اكتشف فيها اختفاء ٢٠ مليون دولار من حساباتها ، ليشمل عددا من رجال المال السويسريين والالمان ، وعددا من البنوك الاوربية .

١٢ : بدأ هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية ، عقب وصوله الى اسرائيل ، محادثات مع كبار المسئولين حول تطورات ازمة الشرق الاوسط ، ومحاولات تسويتها .

١٤ : قامت القوات الاسرائيلية المسلحة ، بعمليات واسعة النطاق فى منطقة الجليل الغربى بشمال اسرائيل ، بحثا عن مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين .

١٦ : وافقت اللجنة المركزية لحزب العمل الاسرائيلى الحاكم ، على اشراك الحزب القومى الدينى فى التحالف الحاكم مع حزب العمل .

١٨ : بلغ العجز فى الميزان التجارى الاسرائيلى خلال الستة الاشهر الاولى من هذا العام ١٫١ مليار دولار . كما ارتفعت الاسعار خلال العام الماضى بنسبة ٣٨٪ .

٢١ : اعلن راديو اسرائيل ، انه قد القى القبض على ١٦٤٠ شخصا فى قطاع غزة وحده ، خلال الشهور الستة الاخيرة ، لقيامهم « بأعمال تسىء الى امن اسرائيل » .

٢٧ : غادر تل ابيب الى رومانيا ، حاييم بارليف وزير التجارة الاسرائيلى ، على رأس وفد اقتصادى ، لبحث العلاقات التجارية بين اسرائيل ورومانيا .

٢٨ : اوقفت المانيا الغربية ، مشروع التنقيب عن البترول فى اسرائيل ، وهو المشروع الذى كانت ستقوم الحكومة الاسرائيلية بالاشتراك مع مجموعة من المموّلين الالمان ، ويتكلف ٢٥ مليون دولار ، وذلك لانعدام الثقة فى الاقتصاد الاسرائيلى .

٣٠ : وصل جان سوفانيارج وزير الخارجية الفرنسى ، فى زيارة رسمية لاسرائيل وسط موجة سخط ، بسبب موقف فرنسا من التصويت على القضية الفلسطينية فى الامم المتحدة ، ومطالبتها بالاعتراف بحقوق شعب فلسطين .

انظر ايضا : الجزائر [١٥] — رومانيا [٤ — ١١] لبنان [٢٠ — ٢١] — المملكة العربية السعودية [٢٣] — المملكة المغربية [٢٨] الولايات المتحدة [١] — اليابان [١١]

فنزويلا

١٥ : اعلنت فنزويلا ، انها قررت انشاء اسطول خاص لنقل بترولها الى اسواق العالم ، تقدر تكاليفه بمبلغ يتراوح بين ١٨٥ و ٢٢٠ مليون دولار .

١٨ : اقرت لجنة الرياسة لاسترداد البترول ، وتضم ٢٦ مندوبا يمثلون جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والعمالية فى فنزويلا ، مشروع قانون بتأميم البترول الفنزويلى ، وتعويض شركات البترول التى تؤمم .

انظر ايضا : بنما [١٠]

فيتنام الجنوبية

٢٠ : وقعت مصادمات دموية فى سايجون بين رجال البوليس والآلاف المتظاهرين الذين طالبوا باستقالة الرئيس الفيتنامى نوين فان ثيو ، وبتنفيذ اتفاقية السلام فى فيتنام .

٣ : اقال نوين فان ثيو رئيس فيتنام الجنوبية ، ثلاثة من قادة الاسلحة الاربعة فى القوات الفيتنامية ،

اذعانا لضغط الرأى العام . كما استقال ٦ وزراء من بينهم وزير الخارجية .

قبرص

٤ : اعلنت الحكومة القبرصية ، انها حصلت على معلومات عن وجود خطة لاغتيال الرئيس القبرصى المؤقت جلافكوس كليريدس .

١٦ : قرر نائب الرئيس القبرصى المؤقت ، اغلاق اسقفية لارناكا عقب وقوع سلسلة من الحوادث بين انصار الاسقف مكاريوس ومعارضيه .

٢٢ : تبادل الجانبان التركى واليونانى فى قبرص ، اطلاق النار على طول « الخط الاخضر » فى نيقوسيا . وتوقف القتال بعد تدخل قوات الامم المتحدة .

كوريا الجنوبية

١٣ : قامت حكومة كوريا الجنوبية ، بحملة اعتقالات واسعة « للرءوس المدبرة » فى مؤامرة لقلب نظام الحكم . وذلك بعد فترة سادت فيها اضطرابات الطلبة .

الكويت

٩ : دعت حكومة الكويت ٢٥ من شركات البترول فى الولايات المتحدة واوربا واليابان ، للاشتراك فى عطاء شراء نصيب الحكومة من البترول الذى تنتجه الشركات الاجنبية العاملة فى الكويت ، ويقدر حوالى ٣٠٠ الف برميل يوميا بسعر ١٠٫٧٤ دولار كحد ادنى للبرميل .

١٣ : اعلن ان الكويت قررت الاسهام بمبلغ ١٠ ملايين دولار فى صندوق الطوارئ ، الذى انشأته الامم المتحدة لمساعدة الدول النامية .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية [١٩]

لبنان

٢ : كلف الرئيس اللبنانى سليمان فرنجية ، صائب سلام رئيس الوزراء الاسبق ، بتشكيل حكومة لبنانية جديدة خلفا لتقى الدين الصلح .

٢٠ : طاردت المدفعية اللبنانية ، قوة اسرائيلية توغلت داخل الاراضى اللبنانية الجنوبية .

٢١ : اعلن صائب سلام ، انه تخلى عن تشكيل الحكومة الجديدة ، بعد اخفاقه فى التوفيق بين الرئيس فرنجية والبرلمان اللبنانى .

٢١ : عقد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا فى السفارة الفرنسية ببيروت مع جان سوفانيارج وزير خارجية فرنسا الذى انهى زيارة رسمية للبنان . وهذا اول اجتماع يعقده رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مع وزير خارجية غربى .

٢٤ : كلف الرئيس سليمان فرنجية ، رشيد الصلح عضو المجلس النيابى ، بتشكيل الوزارة الجديدة فى لبنان .

العراق

٨ : اعلنت وكالة الانباء العراقية ، ان الجيش العراقى قد استولى على جبل زازاق فى شمال العراق ، بعد قتال عنيف بين الجيش والاكراد .

١٢ : اعلنت السلطات العراقية ، انها اكتشفت شبكة تجسس تعمل لحساب المخابرات الايرانية .

١٧ : اتفق وزيرا خارجية العراق وايران ، على استئناف المحادثات الخاصة بتسوية النزاع على الحدود بين الدولتين .

٢١ : نفذت محكمة الثورة العراقية بالاعدام على ثلاثة رجال وسيدة ، لادانتهم بتهمة القتل والتخريب والسرقة وخلق جو من الرعب فى البلاد فى صيف ١٩٧٣ .

انظر ايضا : بنجلاديش [٧]

المكسيك

١٤ : طالب عدد من اساقفة الكنيسة الاسقفية البروتستانتية ، بعقد دورة طارئة للكنيسة ، لبحث اعطاء المرأة الحق فى ممارسة مهام القساوسة .

٢٢ : جرت محادثات تمة بين الرئيس المكسيكى لويس ايشفيريا والرئيس الامريكى فورد ، فى مدينة مجدلينا المكسيكية على الحدود بين البلدين . وعقب المحادثات ، اعلن الرئيس المكسيكى انه يتعين على الولايات المتحدة ، اذا ارادت شراء البترول المكسيكى الذى اكتشف اخيرا ، ان تدفع السعر المعمول به فى السوق العالمية والذى ارتفع بمقدار ٤ امثاله خلال العام الماضى .

المملكة العربية السعودية

٢١ : اعلن هشام ناصر وزير التخطيط السعودى ، ان امام السعودية ٨ سنوات فقط للتقليل من اعتمادها فى الدخل على البترول ، وان الحكومة السعودية اعتمدت ميزانية ٧٠ الف مليون دولار ، للبدء فى تنفيذ مشروع تنمية ضخم يحول السعودية من دولة نامية الى دولة متقدمة .

٢٣ : استقبل الملك فيصل ، ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

انظر ايضا ايران [١٧] — الفاتيكان [٢٥]

المملكة المتحدة :

٢ : شن هارولد ويلسون رئيس حكومة العمال البريطانية ، هجوما عنيفا على السوق الاوروبية المشتركة ، واعلن ان عضوية بريطانيا فى السوق برهنت على أنها ليست فى صالح الشعب البريطانى .

٢ : ارتفع احتياطى بريطانيا من العملات الاجنبية والذهب بمقدار ٣٢٨ مليون دولار ، بعد القروض التى حصلت عليها الشركات المؤممة ومؤسسات القطاع العام والحكومة البريطانية من الخارج .

١١ : اعلن ان حزب العمال البريطانى ، برئاسة هارولد ويلسون رئيس الوزراء الحالى ، قد فاز فى الانتخابات العامة ، باغلبية مقاعد مجلس العموم . وشرع ويلسون فى تشكيل الوزارة الجديدة ، وهى رابع وزارة يرأسها منذ عام ١٩٦٤ .

١٢ : ظهرت حركة متزايدة فى صفوف حزب المحافظين البريطانى ،

يدعو الى عزل ادوارد هيث من زعامة الحزب ، اثر الهزيمة التي منى بها الحزب في الانتخابات العامة .

١٥ : عقد هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا ، أول اجتماع لوزارته بعد فوز حزب العمال بأغلبية ضئيلة في الانتخابات العامة ، لبحث خطة « لانقاذ الاقتصاد القومي البريطاني » .

٢٩ : أعلنت الملكة اليزابث ملكة بريطانيا ، في خطاب العرش ، اتجاه حكومة العمال برئاسة هارولد ويلسون ، الى تأميم الصناعات الكبرى ، واشتراك الحكومة في بعض قطاعات الانتاج الهامة ، وخاصة في مجالات البناء والتنقيب عن البترول في بحر الشمال .

المملكة المغربية

٢٦ : بدأ مؤتمر القمة العربي السابع اعماله في الرباط ، مركزاجهوده على محاولة انهاء النزاع بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، حول قيام الكيان الوطني الفلسطيني على الاجزاء التي يتم تحريرها من أرض فلسطين .

٢٨ : أقر مؤتمر القمة مطالب منظمة التحرير الفلسطينية ، وتم الاتفاق على حق الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير ، على اقامة السلطة الوطنية في أي أرض يتم تحريرها ، وعلى أن تلتقي دول وقوى المواجهة للتنسيق فيما بينها .

٢٩ : أنهى مؤتمر القمة العربي أعماله في جلسة ختامية ، تقرر فيها تقديم دعم عسكري لمصر وسوريا قيمته السنوية الفا مليون دولار ، كما تقرر تقديم ٣٥٠ مليون دولار للاردن و ١٠٠ مليون لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في اطار دعم المواجهة العربية مع اسرائيل

انظر أيضا : اسبانيا [٣] —

النرويج

٨ : أعلن منح جائزة نوبل للسلام لهذا العام الى كل من ايزاكو ساتو رئيس وزراء اليابان السابق ، وشين ماكبرايد وزير خارجية ايرلندا السابق والمندوب السامي الحالي للامم المتحدة في اقليم ناميبيا .

نيجيريا

١ : اعلن يعقوب جوون رئيس نيجيريا ، ان اعادة الحكم المدني للبلاد في موعد غايته ١٩٧٦ امر غير واقعي ، ومن شأنه أن يقذف بالبلاد في دوامة من الفوضى .

الهند

٢ : وصل شاه ايران الى الهند ، في زيارة رسمية لاجراء محادثات مع المسئولين حول التعاون الاقتصادي بين البلدين .

٢٤ : أعلنت وزارة الداخلية الهندية ، انه تجري محاكمة ٨٣ الف شخص من كبار المزارعين ورجال الاعمال وتجار السوق السوداء في الهند ، بتهمة تخزين الحبوب الغذائية ، والمضاربة عليها في الاسواق .

٢٨ : وصل هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الى نيودلهي ، لاجراء محادثات مع انديرا غاندي تستهدف تحسين العلاقات بين البلدين .

انظر أيضا : بنجلاديش [٣٠]

الولايات المتحدة الامريكية

١ : وافق مجلس الشيوخ الامريكي ، على مشروع قرار تقدم به السناتور الديمقراطي والتر مونديل ، بزيادة المساعدات الاقتصادية لاسرائيل الى ٣٥٠ مليون دولار ، مقابل ٥٠ مليون دولار في العام الماضي .

٢ : اجتمع هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة ، مع ايجال الون وزير خارجية اسرائيل ، للاعداد لاستئناف الجهود الدبلوماسية التي بدأها كيسنجر في الشرق الاوسط .

٣ : قرر مجلس النواب الامريكي ، بأغلبية ساحقة ، خفض الامدادات التي طلبها الرئيس الامريكي فورد [illegible] المساعدة في العودة الى الحياة العادية [illegible] ٨٥ الف دولار الى ٢٠٠ الف دولار .

٢ : قرر مجلس الشيوخ [illegible] حظر العمليات السرية التي تقوم بها وكالة المخابرات [illegible] في الدول الاجنبية ، فيما عدا العمليات التي يرى الرئيس الامريكي انها ضرورية بالنسبة للأمن القومي للولايات المتحدة .

٥ : اوقف الرئيس الامريكي فورد ، بيع صفقة غلال للاتحاد السوفيتي تزيد على ٣ ملايين طن ، وتقدر قيمتها بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار .

٨ : وافق الكونجرس الامريكي ، على مشروع قرار بوقف القروض التي يقدمها البنك الامريكي للتصدير والاستيراد للاتحاد السوفيتي ، وذلك الى ان توفر السلطات السوفيتية حرية الهجرة لليهود السوفييت .

٨ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ، ان مبيعات الولايات المتحدة من المعدات العسكرية للدول الاجنبية خلال السنة المالية ١٩٧٣ — ١٩٧٤ قد بلغت ما قيمته ٨٢٦٢ مليون دولار .

٩ : رفضت لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب الامريكي ، مشروع قرار برفع الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا بالاشتراك مع منظمة الدول الامريكية في عام ١٩٦٤ .

١١ : هدد الرئيس فورد ، اعضاء مجلس النواب ، بتعطيل حملاتهم الانتخابية ما لم يقرر المجلس ارجاء القرار الخاص بقطع المعونة العسكرية عن تركيا لمدة ٦٠ يوما .

١٤ : استخدم الرئيس فورد ، حق الفيتو في رفض قرار الكونجرس بقطع المساعدات العسكرية عن تركيا . وارسل رسالة شديدة اللهجة الى الكونجرس ، يقول فيها ان هذا الاجراء يرغم الولايات المتحدة على الانسحاب من المفاوضات الخاصة باقرار

السلام فى قبرص ، كما انه يعرض حلف الاطلنطى للخطر .

١٧ : وافق الكونجرس الامريكى بمجلسيه ، على قرار جديد بدعم قطع المعونة العسكرية عن تركيا ، اذا خرقت وقف اطلاق النار فى قبرص ، او زادت قواتها هناك ، او نقلت اسلحة امريكية الى الجزيرة ، واستمرار المعونة العسكرية الامريكية لتركيا حتى يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧٤ .

١٨ : وصل الى واشنطن ، الرئيس البرتغالى فرنسيسكو جوميز لاجراء محادثات حول المساعدات الاقتصادية مع المسئولين الامريكيين .

٢٤ : اعلنت وزارة الزراعة الامريكية ، أن صادرات الولايات المتحدة الغذائية والزراعية لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ارتفعت الى رقم قياسى يصل الى ١٠ ٪ من مجموع الصادرات الامريكية هذا العام .

٢٦ : اجتاحت مدينة نيويورك ، موجة من الانفجارات العنيفة الحقت خسائر جسيمة بعدد من البنوك وشركات البترول والطيران .

٢٩ : وقع الرئيس الامريكى فورد ، على قرار بمنح الكونجرس سلطة الاعتراض على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستخدامات المدنية للمفاعلات النووية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [١٢] ١٨ — ٢٣] — ايطاليا [٥] — بنجلاديش [٣٠] جمهورية مصر العربية [٩] — سوريا [١١] — فلسطين [١٢] — الكويت [٩] — المكسيك [١٤ — ٢٢] — الهند [٢٨] — اليابان [٢١] —

اليابان

١١ : أنهى الاتحاد البرلمانى الدولى مؤتمره الـ ٦١ فى طوكيو ، باتخاذ تسعة قرارات ، اهمها قرار يطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة ، وقرار يطالب بمنح الحرية السياسية لشعب شيلى .

١١ : ابلغت وزارة المالية اليابانية ، بنوك اليابان ، انها ستودع حوالى ٥٠٠ مليون دولار لمساعدتها على مواجهة نفقات واردات البترول .

٢١ : اشترك أكثر من مليونى شخص فى مظاهرات واضرابات واجتماعات شعبية فى طوكيو وسائر انحاء اليابان ، تنظمها احزاب المعارضة واتحادات النقابات العمالية ، احتجاجا على زيارة الرئيس فورد لليابان ، وعلى وجود السفن الحربية الامريكية فى موانى اليابان .

٢٩ : انخفضت الثقة فى حكومة كاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان الى نسبة ١٨٫٨ ٪ . وجاء فى احصاء أجرته وكالة كيودو للانباء ، أن السبب الرئيسى وراء هبوط شعبية تاناكا ، هو فشل حكومته فى السيطرة على التضخم الذى بلغت نسبته ٢٥ ٪ .

انظر ايضا : النرويج [٨]

يوغوسلافيا

١٢ : اعلن جوزيف فرونيتش عضو المكتب السياسى لرابطة الشيوعيين « الرجعيين الستالينيين الذين يتلقون أموالا من وكالات أجنبية ، سيحاكمون فى بلدة زادار ، بتهمة القيام بنشاط تخريبى ناشستى ضد نظام الحكم اليوجوسلافى » .

٢١ : وصل الى بلجراد ، المشير احمد اسماعيل نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير الحربية ، على راس وفد عسكرى فى زيارة رسمية بدعوة من الجنرال نيكولا ليفبتش وزير الدفاع اليوغوسلافى

انظر ايضا : الدانمرك [٢٩]

اليونان

٨ : قدمت الحكومة اليونانية ، برئاسة قسطنطين كارامنليس ، استقالتها تمهيدا لقيام حكومة مؤقتة ، تتولى الاشراف على الانتخابات العامة التى تجرى لاول مرة فى اليونان بعد ٧ سنوات من الحكم العسكرى .

١٥ : استقال جورج مافروس وزير خارجية اليونان من منصبه ، ليقود حزب اتحاد الوسط فى الانتخابات العامة ، وعين ديمتريوس بيتسيوس وزيرا للخارجية اليونانية خلفا له .

١٨ : اقام جورج بابادوبولوس دكتاتور اليونان السابق ، دعوى قضائية ضد السلطات البوليسية ، على اساس أن تحديد اقامته أمر غير دستورى لانتفاء صدور اى قرار ضده من المحكمة .

٢٣ : ألقت السلطات اليونانية ، القبض على جورج بابادوبلس وأربعة جنرالات من الذين اشتركوا معه فى تدبير الانقلاب العسكرى فى اليونان فى ابريل عام ١٩٦٧ ، بتهمة التآمر على الامن والنظام فى البلاد .

انظر ايضا : قبرص [٢٢] —

نوفمبر ١٩٧٤

الاتحاد السوفيتى

٢ : وجه اليكسى كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى ، نداء الى اليوغوسلاف ، أن مجموعة من قادة الصين للمعاون فى برنامج لتحقيق السلام فى آسيا ، يقوم على أساس نظام الامن الجماعى فى المنطقة .

٦ : أعلن أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية ، ان الموقف

فى الشرق الاوسط خطير ، وان الاتحاد السوفيتى يرى ان السلام لا يمكن ان يستقر فى المنطقة مالم تنسحب اسرائيل من كل الاراضى العربية المحتلة، ويحصل الفلسطينيون على حقوقهم .

٧ : أعلن المارشال اندريه جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى ، فى الاحتفال بالذكرى السابعة والخمسين لثورة اكتوبر البلشفية ان الاتحاد السوفيتى سيمضى فى تعزيز قواته المسلحة لمواجهة القوى اليمينية المتطرفة والفاشستية التى عادت تنشط فى عدد من البلاد .

٩ : اتخذت الحكومة السوفيتية قرارا باجراء تعديلات جذرية فى اللجنة الحكومية المختصة بشئون التعليم العالى ، بعد ان اتضح وجود أوجه تصور خطيرة ، خصوصا بين المجالس الاكاديمية التى تبين أنها كانت تمنح درجات علمية دون مؤهلات .

١٠ : وصلت الى موسكو سيريمافو بندرانيكه ، رئيسة وزراء سيريلانكا فى زيارة رسمية للاتحاد السوفيتى تستمر ٥ أيام .

١٣ : أعلن نالتين شاشين وزير البترول السوفيتى ، أن بلاده ستنتج ٩ر٤ ملايين برميل يوميا فى عام ١٩٧٥ ، مما يجعلها اكبر دولة منتجة للبترول فى العالم .

١٤ : عين بيوتر ديميتشيف وزيرا الثقافة السوفيتية خلفا لايكاترينا فورتسيفا التى توفيت يوم ٢٥ اكتوبر الماضى .

١٥ : أعلن اندريه كيريلنكو عضو المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، ان الاتحاد السوفيتى مستعد لاجراء محادثات مع الصين لتحسين العلاقات بينهما .

١٨ : وصل الى موسكو شاه ايران فى زيارة رسمية للمرة السادسة منذ عام ١٩٥٦ .

١٩ : أعلنت وكالة تاس ، ان شاه ايران قد ايد خلال الكلمة التى القاها خلال حفل التكريم الذى اقيم له فى الكريملين ، الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وأعلن أن ايران تعارض سياسة احتلال أراضى الدول الاخرى بالقوة .

٢٣ : بدأ الرئيس الامريكى فورد ، وليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى ، أولى جلسات محادثات القمة الامريكية السوفيتية فى فلاديفوستوك .

٢٥ : وصل الى موسكو ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين ، لاجراء محادثات مع القادة السوفييت حول تطورات ازمة الشرق الاوسط .

٢٦ : رفض ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى، الاقتراح الذى تقدمت به الصين الشعبية بسحب قوات الحدود السوفيتية من عدة مناطق من الحدود السوفيتية الصينية ، كشرط اساسى لاستئناف المفاوضات حول مشاكل الحدود بين البلدين.

٢٦ : القى ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى، خطابا فى أولان باتور عاصمة منغوليا قال فيه : ان مهمة تسوية النزاع فى الشرق الاوسط واقامة سلام عادل ودائم فى هذه المنطقة الهامة ، من الامور التى لها تأثير مباشر بدون شك على أمن الدول الاسيوية .

٢٨ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى رسميا على افتتاح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى موسكو ، يتولى الاشراف عليه عبد الرازق اليحيى رئيس أركان جيش التحرير الفلسطينى .

٣٠ : اكد البيان المشترك الذى صدر فى موسكو فى أعقاب زيارة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لموسكو ، أن الاتحاد السوفيتى يؤيد نضال شعب فلسطين من اجل حقوقه المشروعة ، واهمها حق تقرير المصير ، وانشاء وطن قومى خاص به حتى يتسنى له اقامة دولة .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية [١٦] السويد [٢] ـ الولايات المتحدة الامريكية [٤ ـ ١٥ ـ ٢٥ ـ ٢٩] .

اثيوبيا

١٤ : قررت لجنة التنسيق العسكرية فى اثيوبيا ، محاكمة ٣٥ من المسئولين السابقين ، بينهم اثنان من رؤساء الوزارات السابقين ، بتهمة الاهمال فى مواجهة المجاعة التى أودت بحياة اكثر من ٢٠٠ الف شخص فى اقليم وللو .

٢٢ : قرر المجلس العسكرى الحاكم فى اثيوبيا ، اعفاء الجنرال عمان ميكائيل عندوم رئيس الحكومة العسكرية فى أثيوبيا ورئيس المجلس ووزير الدفاع . واتهم المجلس الجنرال عندوم بانه قد اظهر ميولا دكتاتورية ، وانه كان يعمل بأسلوب مخالف لمبادىء واهداف المجلس .

٢٤ : أعلن المجلس العسكرى الحاكم ، تنفيذ حكم الاعدام فى ٦٠ من كبار الشخصيات العسكرية والسياسية الاثيوبية ، كما أعلن مقتل الجنرال عمان عندوم أثناء مقاومته للقوات التى حاولت اعتقاله فى منزله .

٢٨ : انتخب المجلس العسكرى الحاكم فى اثيوبيا ، البريجادير جنرال تيفيرى بنتى رئيسا للمجلس خلفا للجنرال عمان عندوم .

٣٠ : أعلنت الحكومة العسكرية ، أن الامبراطور السابق هيلاسلاسى قد وافق « بارادته الشخصية » على تحويل امواله واموال اسرته فى الخارج لمساعدة ضحايا الجفاف .

الارجنتين

٢ : أعلنت جماعة مونتونيروز الثورية اليسارية ، مسئوليتها عن حادث اغتيال البرتو فيلار قائد البوليس الارجنتينى ، واتهمته بتنظيم مذابح اليساريين فى البلاد .

٦ : أعلنت الاحكام العرفية فى جميع انحاء الارجنتين ، بعد ازدياد أعمال العنف والاغتيالات التى بلغ ضحاياها ١٤٠ قتيلا منذ وفاة الرئيس السابق جوان بيرون فى يوليو الماضى . وقد اتخذت ماريا استيلا بيرون رئيسة الارجنتين ، القرار بعد اجتماع طويل عقدته مع رؤساء أركان أسلحة الجيش الثلاثة .

الاردن

٢ : أعلن الملك حسين انه يعطى

منظمة التحرير الفلسطينية او اية حكومة فلسطينية قائمة كل تأسد .

٩ : وافق البرلمان الاردني ، على مشروع قانون بادخال تعديل على الدستور الاردني اقترحه الملك حسين ، ويقضى باعطاء منظمة التحرير الفلسطينية حق تمثيل الضفة الغربية المحتلة لنهر الاردن كما يخول الملك حسين حق حل مجلسي البرلمان وحكم البلاد دون برلمان لمدة عام .

١٤ : أعلن رسميا أن الملك حسين اصدر قرارا بالعفو عن جميع المحكوم عليهم والمعتقلين فى قضايا امن الدولة .

١٩ : وصل الى عمان ، طارق عزيز وزير الاعلام العراقى برسالة من الرئيس العراقى أحمد حسن البكر الى الملك حسين ملك الاردن ، تتناول العلاقات العربية الاردنية بوجه عام ، وعلاقات العراق بصفة خاصة .

٢١ : قدم زيد الرفاعى رئيس وزراء الاردن ، استقالته الى الملك حسين . كما تم الافراج عن ١٧٠ شخصا من الفدائيين الفلسطينيين .

٢٣ : أعلن تشكيل الوزارة الاردنية الجديدة برئاسة زيد الرفاعى ، من ٢٠ وزيرا بينهم ٤ وزراء جدد من الضفة الغربية من أصل فلسطينى كما صدر قرار حل مجلسى الاعيان والنواب [البرلمان] .

٣٠ : أصدر الملك حسين ملك الاردن ، مرسوما بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ الجديد الذى يضم ٧ من الضفة الغربية ، بينما كان عددهم فى المجلس السابق ١٥ .

انظر أيضا : فلسطين [٦]

المانيا الغربية

٢ : اعتقل البوليس الالمانى غالتر جوم احد كبار المسئولين فى اتحاد نقابات العمال بألمانيا الغربية ، بتهمة التجسس لحساب المانيا الشرقية .

اوغنـــدا

٤ : طالب الرئيس الاوغندى عيدى أمين ، بنقل مقر الامم المتحدة الى اوغندا ، لانها تقع فى قلب القارة الافريقية والعالم . وبعث برقيات فى هذا الصدد الى كورت فالدهايم السكرتير العام للمنظمة الدولية ، وعدد من رؤساء الدول والحكومات

ايران

٢ : اذاعت وكالة الانباء الايرانية ، أن الخليج العربى يشهد لمدة يومين ، وفى حضور شاه ايران ، مناورات بحرية كبرى تشترك فيها أحدث قطع البحرية الحربية الايرانية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [١٨–١٩]

ايطاليـــــا

١ : اعتقل البوليس الايطالى ، الجنرال فيتو ميتشيلى الرئيس السابق للمخابرات ، بتهمة التآمر على أحداث ثورة مسلحة من اليمينيين المتطرفين ، تستهدف القيام بانقلاب عسكرى .

٥ : اجتمع هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى أثناء زيارته لايطاليا ، بديمتريوس بتسبوس وزير خارجية اليونان ، وأبلغه بأن الهدف من زيارته المرتقبة لتركيا ، هو محاولة انسحاب جزئى للقوات التركية المرابطة فى قبرص ، ويبلغ عددها ٤٠ الف جندى ، وبحث استمرار روابط الامن بين تركيا والولايات المتحدة

١٨ : حصل الدو مورو المرشح لرئاسة الوزارة الايطالية ، على تأييد جماعى من اللجنة التنفيذية لحزب الديمقراطى المسيحى ، بتشكيل حكومة أقلية لانهاء الازمة الوزارية

٢٣ : نجح الدو مورو فى تشكيل حكومته ، بعد خلافات حول توزيع المناصب ، حيث تولى ماريانو رومور منصب وزير الخارجية .

انظر أيضا : مالطة ٢٧

انظر أيضا : مالطة ٢٧ —

بوليفيــــا

٩ : قدمت وزارة بوليفيا العسكرية استقالتها الى الرئيس هيوجو بانزا ، وذلك اثر محاولة التمرد العسكرى التى قام بها اليمينيون فى مدينة سانتا كروز ، وتم احباطها .

تركيـــا

٩ : اعلنت حالة الطوارىء فى ٤ اقاليم بتركيا ، تضم مدينتى أنقرة واسطمبول ، فى أعقاب الاضطرابات الطلابية التى أدت الى تدخل قوات الجيش وتوقف الدراسة ، وذلك بسبب الازمة القبرصية .

١١ : اعلن وزير المالية التركى ، أن بلاده طلبت من روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولى الغاء زيارته لتركيا ، وذلك بسبب الازمة الوزارية فى البلاد .

١٢ : كلف الرئيس التركى فخرى كوروتورك ، سعدى ايرماك العضو المستقل بالبرلمان التركى ، بتشكيل حكومة جديدة ، والاستعداد لاجراء انتخابات جديدة . وهذه رابع محاولة لتشكيل حكومة فى تركيا منذ استقالة ايجيفيت قبل ٨ اسابيع

٢٩ : قدمت حكومة سعدى ايرماك المؤقتة فى تركيا استقالتها ، بعد أن فقدت ثقة البرلمان فى الاقتراع الذى جرى على اقتراحها الخاص بتكوين حكومة من البرلمانيين المستقلين والتكنوقراطيين .

انظر أيضا : ايطاليا ٥ —

تونس

٤ : انتخب الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة ، رئيسا لتونس للمرة الرابعة ، وحصل على ٩٩٫٨٩ فى المائة من أصوات الناخبين . ولم يكن هناك مرشحون آخرون أمامه .

٩ : أعلن ماريوسواريز وزير خارجية البرتغال الذى يزور تونس ، بأن بلاده على استعداد للموافقة على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية بها ، اذا أبدى الزعماء الفلسطينيون رغبتهم فى ذلك .

الجـــزائر

١ : شهدت العاصمة الجزائرية ، اتصالات هامة بين الرئيس انور السادات والرئيس هوارى بومدين وعدد من القادة العرب الذين يحضرون احتفالات الجزائر بالعيد العشرين للثورة الجزائرية . وتركزت الاتصالات حول اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع مقررات

مؤتمر القمة المصرى السابع بالرباط موضع التنفيذ .

٨ : تلقت الجزائر ردودا ايجابية من معظم الدول الاوربية ، لحضور مؤتمر القمة للدول المنتجة للبترول الذى دعا الرئيس هوارى بومدين لعقده فى ديسمبر بالجزائر .

١٨ : وصل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى الجزائر قادما من ألمانيا ، لاجراء محادثاتمع الرئيس بومدين حول أحداث الارض المحتلة .

٢٥ : أعلن فى الجزائر ، ان المفاوضات بين البرتغال وممثلى حركة تحرير ساوتومى قد أسفرت عن اتفاق ينص على استقلال ساوتومى فى يوليو القادم .

انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية [١٢] —

جمهورية مصر العربية

٣ : أكد الرئيس أنور السادات ، رفض الاتفاق على الانسحاب الاسرائيلى الكامل من سيناء ، مقابل انهاء حالة الحرب ، واعلن أنه يضع نصب عينيه الضفة الغربية لنهر الاردن ، ومرتفعات الجولان ، والقدس ، وحقوق الشعب الفلسطينى .

• : وصل هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الى القاهرة ، لبدء جولته الثانية فى العواصم المعنية بأزمة الشرق الاوسط .

• : وصل الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنجلاديش فى زيارة رسمية تستغرق ٥ أيام ، لاجراء محادثات مع الرئيس السادات .

٧ : وصل الى القاهرة توشيو كيمورا وزير خارجية اليابان ، فى زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام ، لاجراء محادثات مع كبار المسئولين المصريين .

٨ : تركزت المباحثات الرسمية بين وزيرى خارجية مصر واليابان ، على تدعيم العلاقات بين البلدين فى مختلف الميادين . وأبدى الوزير اليابانى استعداد بلاده للاسهام فى سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تشجع الاستثمارات اليابانية على الانتقال الى مصر .

٩ : وقعت مصر وفرنسا اتفاقيتين اقتصاديتين ، تقضى الاولى منهما بأن تقدم فرنسا لمصر قرضا قيمته ٢٠٠ مليون فرنك لتمويل بعض المشروعات المصرية ، وتنظم الثانية ضمان تبادل الاستثمارات .

١٠ : اجرت القاهرة اتصالات عاجلة مع كل من واشنطن ونيويورك ، لحل الازمة بين الحكومة الامريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية حول ترتيبات سفر الوفد الفلسطينى الى نيويورك ، لحضور جلسات الجمعية العامة .

١٠ : تم الاتفاق فى القاهرة على انشاء لجنة تعاون مشترك ، يرأسها وزيرا خارجية مصر وبنجلاديش لتنسيق التعاون فى مختلف الميادين بين البلدين وذلك الى جانب اتفاق التعاون الثقافى الذى تم توقيعه اعلن ذلك فى البيان المشترك الذى أذيع فى ختام زيارة الشيخ مجيب الرحمن لمصر . وأكد البيان أن الوصول الى حل عادل ودائم فى المنطقة ، لايتأتى الا بتحرير كل الاراضى العربية المحتلة .

١٠ : وصل الى القاهرة ايرل ازيسر وزير الزراعة الامريكى ، فى زيارة رسمية للتباحث مع المسئولين المصريين حول وسائل التعاون بين البلدين فى مجالات الزراعة .

١٦ : بعث الرئيس أنور السادات برسالة عاجلة الى كل من الزعيم السوفيتى ليونيد بريجنيف والرئيس الامريكى جيرالد فورد يلفت فيهما نظرهما — بوصفهما اكبر مسئولين فى الدولتين الاعظم — الى خطورة الموقف على الجبهة السورية ، نتيجة لاستدعاء الاحتياطى فى اسرائيل والتحركات العسكرية الاسرائيلية فى تلك الجبهة .

٢٠ : وصل الى القاهرة الرئيس السودانى جعفر نميرى قادما من ليبيا ، فى زيارة عاجلة لمصر استغرقت ١٢ ساعة ، فى اطار الجهود التى يبذلها الرئيس السودانى لتقوية الصف العربى .

انظر ايضا : الجزائر [١] دولة الامارات العربية ١٩ — ٢١ — المملكة المتحدة ٨ —

دولة الامارات العربية

١٩ : بدأت المباحثات الرسمية بين الوفد المصرى برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء ووفد دولة الامارات برئاسة الشيخ مكتوم بن راشد رئيس الوزراء ، لبحث وسائل تدعيم العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات .

٢١ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء مع الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم رئيس مجلس الوزراء فى دولة الامارات العربية ، واتفق الجانبان على أن يكون حجم ما تسهم به لمصر ٢٥٨ مليون دولار ، منه ٢٥ مليونا نصيب دولة الامارات فى شركة صناعية زراعية مشتركة و ٢٠٠ مليون دولار لتمويلهما و ٢٣ مليونا لتدعيم قناةالسويس .

٢٥ : أعلن أحمد خليفة السويدى وزير خارجية دولة الامارات العربية ، أن بلاده تتبنى فكرة الدعوة الى ندوة عالمية للبحث فى موضوع المال العربى ، وكيفية استخدام فائض الاموال العربية لخير الشعوب العربية .

٢٨ : سلم جاندى ليبكوفسكى المبعوث الخاص للرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ديستان ، رسالة الى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية تتعلق بالاقتراحات الفرنسية لحل أزمة الطاقة ، وتدور حول عقد مؤتمر لمنتجى البترول والدول الصناعية والدول النامية ، لوضع سياسة مشتركة فيما يختص بمصادر البترول فى العالم .

رومانيا

٢٧ : طلب الرئيس الرومانى نيقولاى شاوشيسكو من المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعى الرومانى، ان يسقط من جدول أعماله الاقتراح الذى تقدمت به منظمة الحزب فى بوخارست لاختياره سكرتيرا عاما مدى الحياة .

زامبيا

٢٩ : قررت زامبيا خفض انتاج النحاس بنسبة ١٠ ٪ ، أى حوالى ٧٠ ألف طن سنويا ، طبقا للاتفاق

الذى وقعته الدول المصدرة للنحاس بخفض الانتاج بنسبة ١٠ ٪ بسبب انخفاض سعر النحاس .

العراق

١١ : اذيع تعيين وزارى فى العراق ، تم فيه اعفاء أربعة وزراء من مناصبهم ، وهم وزير التخطيط ، ووزير المالية ، ووزير النقل ، وزير الدولة .

٣٠ : وصل جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا الى بغداد ، فى زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام ، بدعوة من صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية . وهذه أول مرة يقوم فيها رئيس وزراء فرنسا بزيارة العراق .

انظر أيضا : الاردن [١٩] ــ

السودان

٢١ : وصل الى الخرطوم ، وفد عسكرى مصرى هام يضم سبعة من كبار الضباط الذين اشتركوا فى وضع خطط حرب اكتوبر .

انظر أيضا : جمهوريه مصر العربية [٢٠] ــ

سوريا

٧ : وصل الى دمشق ، هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية لاجراء جولة جديدة من المباحثات مع الرئيس الاسد حول تطورات أزمة الشرق الاوسط .

١٣ : غادر ارل بوتز وزير الزراعة الامريكى ، دمشق عائدا الى واشنطن بعد انتهاء زيارته لسوريا التى استمرت ٣ أيام ، ناقش خلالها تعزيز التعاون فى المجال الزراعى بين البلدين .

السويد

٢ : سجل معهد اوبسالا لرصد الزلازل ، انفجارا قويا فى منطقة نوفادا ، رجلهما التى يجرى فيها الاتحاد السوفيتى تجاربه النووية .

١٤ : تقدم ثلاثة من أعضاء مجلس النواب السويدى ، يمثلون حزب المحافظين ، وحزب الاحرار ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى ، استفسارات أمام البرلمان ، طالبوا فيها رئيس الوزراء اولوف بالم ، بتوضيح مادار فى الاجتماع الذى عقده مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الجزائر ، وطالب الاعضاء الثلاثة بأن يعلن رئيس الوزراء « حق اسرائيل فى البقاء داخل حدود آمنة » .

٢٢ : أكد اولوف بالم رئيس وزراء السويد امام البرلمان تأييد بلاده لمنظمة تحرير فلسطين ، وقال ان السويد ترى أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن تحل دون الاستجابة للحقوق الشرعية للاسرائيليين والفلسطينيين .

سويسرا

٢٠ : فرضت الحكومة السويسرية ، فائدة سنوية قدرها ١٢ فى المائة على كل الودائع غير المقيمة فى البنوك السويسرية ، وذلك فى محاولة لاعادة التوازن الى أسعار التبادل النقدى ، وحماية اقتصاد البلاد .

شيلى

٤ : ألقت السلطات الشيلية ، القبض على شقيقة الرئيس الراحل الليندى بتهمة الاشتراك فى نشاط الثوار اليساريين .

انظر أيضا : المكسيك [٢٧] ــ

الصين

١٣ : وجهت صحيفة « الشعب » الناطقة باسم الحزب الشيوعى الصينى ، انذارا شديد اللهجة ، لم يسبق له مثيل ، الى الجيش الصينى تطلب فيه اليه الامتثال دون شرط لسلطة الحزب .

١٥ : اذيع فى بكين أن شياو كوان هو ، رئيس الوفد الصينى فى الامم المتحدة ، قد عين وزيرا للخارجية خلفا لشى منج لهاى .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٢ ــ ١٥ ــ ٢٥]

فرنسا

٤ : صدر فى باريس بيان مشترك من ١٤ جمعية صداقة أوربية ــ عربية وجماعة تضامن مع الفلسطينيين ، تعلن فيه انها قررت ، بالاشتراك مع الاتحاد العام لطلاب فلسطين ، انشاء « لجنة أوربا والهلال الاحمر الفلسطينى » ، مهمتها تنسيق أوجه نشاط هذه الجمعيات لصالح الهلال الاحمر الفلسطينى .

٥ : واجهت حكومة فاليرى جيسكار ديستان ، اول أزمة داخلية لها فى شكل سلسلة من الاضطرابات ، قام بها الالاف من عمال البريد والكهرباء والسكك الحديدية .

٧ : أعلن جان سوفانيارج وزيرخارجية فرنسا أمام الجمعية الوطنية الفرنسية ، أن المشكلة الفلسطينية ليست مجرد قضية لاجئين ، وانما هى ظاهرة انسانية سياسية ، تتمثل فى ارادة الوجود والكرامة لشعب يطالب بأبسط حقوق الانسان ، وأولها الحق فى الحصول على وطن .

١٨ : وقعت فى باريس ، الدول الغربية ، ما عدا فرنسا وفنلندا واليونان ، ميثاقا بانشاء وكالة دولية للطاقة ، تستهدف التقليل من اعتماد الدول الاعضاء على الواردات البترولية ، وزيادة التعاون مع الدول المنتجة فى الوقت نفسه ، واقامة شبكة معلومات لدراسة تطورات السوق الدولية للبترول أولا بأول .

٢٨ : قرر أعضاء المجلس الاوربى بالاجماع ، اعادة قبول اليونان عضوا فى المجلس .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية [٩] ــ دولة الامارات [٢٨] ــ الكويت [١٦] مالطة [٢٧] ــ

فلسطين

٤ : أعلن حزب موكيد الاسرائيلى الشيوعى ، احتجاجه على سياسة اسرائيل الخاصة بتوطين اليهود ، ولرفض الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بحقوق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم .

٥ : هاجم اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل فى الكنيست ، قرارات مؤتمر القمة العربى فى الرباط ، وقال ان حكومته ترفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينيــه

٥ : اعلن اهارون ياريف وزير الاعلام الاسرائيلى ، ان اسرائيل يجب أن تدرس اجراء حوار مع « طرف آخر » اذا فشلت فى اجــراء الحوار مع الملك حسين ، بشرط ان يقبل الطرف الاخر وجــود اسرائيل كحقيقة قائمة .

٥ : قامت الجامعة العبرية فى القدس ، بعملية استطلاع راى لضــباط قوات الدفــاع فى اسرائيــل ، أسفرت عن تأييد ٥٧ ٪ لتنازلات عن الارض فى اطار السلام ، بينما أيــد ٥٢ ٪ منهم حــــق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم .

٧ : بدأ هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية مباحثاته مع المسئولين الاسرائيليين فــور وصوله الى تل أبيب ، فى ختام جولتــه الثانية فى عواصم الشرق الاوسط

٩ : قررت الحكومــة الاسرائيليــة ، تخفيض الليرة الاسرائيلية بنسبة ٤٢٫٨٥٧ ٪ كأجــراء يستهدف مقاومة التضخم الــذى بلــغت نسبته ٣٤ ٪ كما قررت رفــع الاسعار بنسب تتراوح بين ٩٠٪ و ٣٠٠ ٪ .

١١ : هاجم الطيران الاسرائيلى منطقة العرقوب بجنوب لبنان ، لاول مرة منذ سبتمبر الماضى .

١٢ : حدث عراك فى اجتماع ترأســه اســحق رابــين رئيــس وزراء اسرائيل ، مع زعماء النقــابات العمالية ، لمناقشة اجــراءات التقشف ، التى اتخذتها الحكومة لوقف الانهيــار الاقتصــــادى الاسرائيلى . ووقــع الاشتباك بين الزعماء الموالين للحكومــة والزعماء الموالين لــكتلة ليكود المعارضــة .

١٣ : من فوق منبر الامم المتحــدة ، وفى خطاب تاريخى . اعلن ياسر عرفات رئيس منظمــة التحــرير الفلسطينية ، الاهداف الحقيقية التى من اجلها يناضــل الشعب الفلسطينى . مناشدا من المجتمع الدولى ان يقف مع حق شعبه فى تقرير مصيره .

١٥ : ارتفعت الاصوات داخل اسرائيل تطالب بتكوين حكومة طوارىء ائتلافية .

١٨ : اشتعلت الضفة الغربية المحتلة بالثــورة على قوات الاحــتلال الاسرائيلية ، وامتدت الثورة الى كل المدن الكبرى والقرى الواقعة حولها .

٢٠ : هدد شيمون بيريز وزير الــدفاع الاسرائيلى ، فى جلسة الكنيست الاسرائيلى ، اثر هجوم فدائيين اربعة على مدينة بيسان ، بأن الاسرائيليين سيردون على هذا الهجوم ، وأنه تجرى الان تعبئة كافة القوى والمعدات الكفيلة بوضع حد للارهاب .

٢١ : فشل ممثلو الحكومة الاسرائيلية واتحاد نقابات العمال ومندوبو رجال الصناعة والاعمال ، فى الاتفاق على حصص زيادة الاجور طبقا لارتفاع نفقات المعيشة .

٢٥ : أعلنت الحكومــة الاسرائيلية ، عن مشروعات لانشاء ثلاث ضواح جديدة لمدينة القدس العربية . كما اعلنت عن انشــاء منطقــة صناعية تبلغ مساحتها ١٧٫٥٠٠ فدان فى شرق القدس .

٢٦ : أعلن موشى بارام وزير العمــل الاسرائيلى ، حدوث بطالة فى ٤ صناعات اسرائيلية ، هى : النسيج ، والماس ، والمنتجات الغذائية ، والاخشاب ، نتيجة الاجــراءات الاقتصــــادية التى اتخذتها الحكومة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٦ــ١٩ــ٢٦ــ٢٧ــ٣٠] ــ الاردن [٣ــ٩ــ٢١] تــونس [٩] ــ الجزائر [١٨] ــ مصر [٣ــ١٠] ــ الســويد [١٤ ــ ٢٢] فرنسا [٤] كوبا [١٤] ــ هولندا [٥] ــ السعودية [٢٠] ــ المملكة المتحدة [٥] ــ النرويج [١٩] الولايات المتحدة [٦ــ١٥ــ٢٧]

قبــرص

٧ : اعلن الرئيس القبرصى بالنيــابة جلافكوس كلاريديس ، ان قبول فكرة اقامة حكم فيدرالى بالاتحاد مع القبارصـــــة الاتراك ، هى الطريقة الواقعية لتسوية الازمة القبرصية .

ليبيــا

٦ : أعلن الرئيس الليبى معمر القذافى ، ان ٣٠٠ طالبة ليبية ســيقدمن للمحاكمة أمام محكمة عســكرية خاصة ، بسبب رفضهن الاشتراك فى التدريب العسكرى . وقــد جاء ذلك فى خطاب للرئيس الليبى القاه فى المؤتمر الخامس للاتحاد

انظر ايضا : ايطاليا [٥] ــ المملكة المتحدة [٢١] ــ الولايات المتحــدة [١٩] ــ اليونان [٢٩]

كــوبا

١٤ : وصل الى هافانا ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، فى زيارة لكوبا تســتغرق ثلاثة أيام ، بدعوة من رئيس الوزراء الكوبى فيدل كاسترو .

٣٠ : اعلن فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، استعداد بلاده لبيع السكر للولايات المتحــدة اذا مارغبت فى ذلك .

الــكويت

١١ : وصل الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنجلاديش الى الكويت ، فى زيارة رسمية لمدة ٣ أيام ، وبحث مع الشيخ صباح السالم الصــباح حــاكم الكويت توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين .

١١ : هاجمت صحف الكويت ، قــرار السعودية وابوظبى وقطر خفض أسعار البترول ، واعتبرته ضربة موجهــة لوحــدة منظمة الدول المصدرة للبترول .

١٦ : وصل الى الكويت ، وفد فرنسى يتكون من ٣٠ شخصا ، يمثلون أكبر المؤســـســات الصـــناعية والشركات الفرنسـية ، لاجراء اتصالات من اجل تنمية التعاون التجارى بين البلدين .

٢٠ : اشترت الكويت ٨ ملايين ســهم جــديد من اســهم شركة لونرو البريطانية للصــناعة والتعدين ، وبذلك يكون قد ارتفع نصــيبها بنسبة ١٤ ٪ من رأسمال الشركة .

الاشتراكي الليبي .

١٤ : تم تشكيل حكومة جديدة في ليبيا من ٢٢ وزيرا ، [illegible] عبد السلام جلود ، [illegible] والاعلام والشؤون الخارجية [illegible] وزيرا للخارجية .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية [٢٠] ــ الولايات المتحدة [١٢]

الهنـــد

• : احرق طلبة جامعة جواهر لال نهرو ، تمثالا لانديرا غاندي رئيسة الوزراء في نهاية يوم من الاضرابات العنيفة التي دعت اليها الاحزاب المعارضـــة ، وشملت الجامعـــات الثلاث بالعاصمـــة ، احتجاجا على الفساد الذي يجتاح حكومة ولاية بيهار الشمالية .

هولنــدا

• : اعلن جوب دن اويل رئيس وزراء هولندا ان الرأي العام في بلاده اصبح اكثر انتقادا لاسرائيل ، وذلك نتيجة لمهجة المبالغ فيها التي استخدمتها اسرائيل في حديثها عن اجراءات الامن ، والى العرض المقنع الذي قدمه العرب للمسألة الفلسطينية في الجمعية العامة .

مالطــة

٢٧ : طار دوم مينتوف رئيس وزراء مالطة الى روما في بداية رحلة يزور خلالهـــا ايطاليـــا والمغرب وفرنسا وبريطانيا .

المكسيك

٢٧ : اعلنت حكومة المكسيك ، قطع علاقاتها الدبلوماسيـــة بالحكومة العسكرية الشيلية وكانت الدولتان قد رفضتا تبادل السفراء منذ الانقلاب العسكري الشيلي .

المملكة العربية السعودية

١٠ : قررت السعودية وابوظبي وقطر ، تخفيض انتاجها من البترول الخام [illegible]

٢٠ : [illegible] الرئيس [illegible] بعد اجتماعه [illegible] ان [illegible] تشكيل حكومة [illegible] في الذي اصبح امرا [illegible] ، وان [illegible] الاجراءات الضرورية لذلك .

انظر ايضا : الكويت [١٩] ــ المملكة المتحدة [١٦]

المملكة المتحدة

• : اقترح لورد كارادون مندوب بريطانيا السابق في الامم المتحدة وصاحب قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، خطة جديدة لحل مشكلة مدينة القدس ، تقوم على توحيد المدينة المقدسة ، مع وجود علمين فيها احداهما عربية والاخرى اسرائيلية ، ومندوب سامي يشرف على حرية الدخول الى الاماكن المقدسة .

٨ : **وافق المؤتمر الدولي لسلامة** الارواح في اعالي البحار الذي انعقد في لندن ، بالاجماع ، على التحفظ الذي ابداه عضو وفد مصر في المؤتمر بحق هيئة قناة السويس في منع مرور السفن التي تحمل شحنات مشعة ، على ان تضع الهيئة قانونا منظما لذلك تعلنه على العالم .

١٢ : اعلن دينيس هيلي وزير المالية البريطاني ، انه لن يتم تجديد اتفاق بال لعام ١٩٦٨ والذي يضمن الغطاء الرسمي للجنيه الاسترليني ، وفور اذاعة هيلي لهذا النبأ في مجلس العموم البريطاني ، انخفضت قيمة الجنيه الاسترليني في سوق الاوراق المالية بنسبة ٦٪ .

١٣ : اعلنت الحكومة البريطانية ، أن العجز في الميزان التجاري خلال شهر اكتوبر الماضي وحده بلغ ٤٤٠ مليون جنيه استرليني ، وذلك للارتفاع الهائل في الاسعار .

١٤ : ارتفع سعر الذهب الى رقم قياسي في لندن ، اذ بلغ ١٨٨٫٢٥ دولار للاوقية .

٢١ : بدأت المحادثات بين الاسقف مكاريوس والرئيس القبرصي جلافكوس كليريدس في لندن ، حول مستقبل الجزيرة القبرصية .

٢٧ : اعربت بريطانيا ويوغوسلافيا ، في بيان مشترك في ختام المباحثات التي اجراها ميلوش منيتش وزير خارجية يوغوسلافيا في بريطانيا ، عن قلقهما « لخطورة الموقف في الشرق الاوسط الذي يمكن أن يؤثر على السلام الدولي كله » .

٢٩ : اقر مجلس العمـــوم البريطاني ومجلس اللوردات قانونا صارما يحظر قيام منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي واعتبار افرادها ومؤيديها خارجين على القانون ، ويخـــول البوليس سلطات طوارئ واسعة في التفتيش والاعتقال والحجز بالنسبة للمشتبه في امرهم .

انظر ايضا : الكويت [٢٠] ــ مالطة [٢٧] ــ

النـــرويج

١٩ : اعلن يون اوفدهال رئيس لجنة الشئون الخارجية في البرلمان النرويجي اثناء مناقشة للسياسة الخارجية النرويجية ، ان اي حل سلمي لازمة الشرق الاوسط « يجب ان يأخذ في اعتباره حقائق اخرى هامة في الشرق الاوسط ، وهي الحقوق والضمانات اللازمة لحدود سالمة وآمنة لجيران اسرائيل من الدول العربية » .

٢٢ : اعلن تريجفي براتللي رئيس وزراء النرويج ، ان مصادر الطاقة في بلاده ستصبح خلال فترة قصيرة كافية لاحتياجات البلاد ، ولعدة أجيال قادمة .

النمســا

٦ : طار برونو كرايسكي مستشار النمسا في زيارة رسمية تستغرق ٥ ايام ، يتحدث خلالها امام الجمعية العامة للامم المتحدة عن مشكلة البترول ، ومشكلة مهاجري اليهود السوفييت المتزايدين الى النمسا .

الولايات المتحدة الامريكية

٤ : اعلنت لجنة الطاقة الذرية الامريكية ، ان الاتحاد السوفيتي

أجرى تفجيرا نوويا تحت سطح الارض ، بلغت قوته مايعادل ٢ ملايين طن من المواد المتفجرة .

٦ : اكتسح الديمقراطيون مرشحى الجمهوريين فى الانتخابات التى جرت لتجديد مجلس النواب وثلث مجلس الشيوخ وجميع مناصب حكام الولايات الخمسين ، فى أكبر انتصار يحرزه الحزب منذ ٣٨ عاما .

٦ : اعلن المتحدث الصحفى باسم البيت الابيض الامريكى ، بأن الولايات المتحدة « تحاول أن تجد اجابات من شأنها ان تؤمن المصالح الشرعية للشعب الفلسطينى فى أية تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط » .

٩ : وقعت أزمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الامريكية بسبب الاقتراحات التى قدمتها السلطات الامريكية فيما يتعلق باقامة وفد المنظمة وتشكيله ، والذى يشترك فى مناقشة القضية الفلسطينية بالامم المتحدة .

١٢ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية وقف ارسال ٨ طائرات نقل طراز سى — ١٣٠ الى ليبيا ، بسبب سوء العلاقات مع الحكومة الليبية.

١٢ : أذيع فى كل من وشنطن والجزائر استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

١٣ : شكا الجنرال جورج براون رئيس هيئة الاركان الامريكية المشتركة من تفشى نفوذ الصهيونية فى امريكا . وقال « ان حظرا بتروليا عربيا جديدا قد يدفع الامريكيين الى اتخاذ موقف أقوى بحطم النفوذ اليهودى فى هذا البلد » .

١٤ : أعلن هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية برنامجا من خمس نقاط، يدعو للتضامن بين الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول من أجل خفض وارداتها وتطوير مصادر جديدة للبترول ، واعادة توزيع أموال البترول المستثمرة فيها .

١٤ : تم التوصل الى اتفاق مبدئى لانهاء اضراب ١٢٠ ألفا من عمال مناجم الفحم الامريكيين .

١٥ : اعلن الرئيس فورد ، ان مسألة المفاوضات الخاصة بالشرق الاوسط بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هى « مسئولية الاطراف المعنية » .

٢٢ : وافقت اللجنة القانونية التسعة عشر لمجلس الشيوخ بالاجماع ، على ترشيح نلسون روكفلر نائبا للرئيس الامريكى .

٢٥ : اعلن الرئيس الامريكى جيرالد فورد ، اثر عودته الى واشنطن من رحلة الى آسيا استمرت اسبوعا فى اليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد السوفيتى ، أن الاتفاق الذى توصل اليه مع ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفيتى فى اجتماعات القمة بينهما « تعتبر أساسا سليما لعقد معاهدة جديدة لمنع التنافس على التسلح بين البلدين لمدة عشر سنوات قادمة » .

٢٦ : اعتذر الجنرال جورج براون رئيس الهيئة المشتركة لاركان الحرب الامريكية علنا عن التصريحات التى كان قد أشار فيها الى تغلغل النفوذ الصهيونى فى أمريكا .

٢٧ : نص مشروع المعونة الخارجية الامريكية الذى اقرته لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكى على زيادة المعونة المقدمة لاسرائيل من ٢٥٠ مليون دولار الى ٥ر٣٣٩ مليون دولار ، بزيادة قدرها ٥ر٨٩ مليون دولار « لتعويض اسرائيل عن زيادة مماثلة أضيفت على مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار المقرر تقديمه لمصر .

٢٧ : ابلغ المسئولون فى وزارة الدفاع الامريكية السفارة الاسرائيلية فى واشنطن ، ان اسرائيل سوف تتلقى جميع شحنات الاسلحة التى كان اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل قد طلبها اثناء زيارته للولايات المتحدة فى موعد غايته ابريل سنة ١٩٧٥

٢٧ : وافقت لجنة الشئون الخارجيه بمجلس الشيوخ الامريكى ، على الغاء مبلغ الـ ١٦ مليون دولار الذى تقدمه الولايات المتحدة لمنظمة اليونسكو « حتى تتراجع هذه الهيئة عن تصويتها المعادى لاسرائيل »

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٢٣] — ايطاليا [٥] — مصر [٥ — ١٠ — ١٦] — سوريا [٧] — فلسطين [٧] — كوبا [٢٠] — النمسا [٩] — اليابان [١٩] —

اليابان

١٩ : بدأت محادثات القمة بين الرئيس الامريكى جيرالد فورد وكاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان .

٢٠ : صدر البيان المشترك عن محادثات القمة الامريكية اليابانية ، والذى أكد أن فورد وتاناكا اتفقا على ضرورة العمل من أجل منع انتشار الاسلحة النووية ، وحماية الدول غير النووية من تهديدات الدول التى تملك أسلحة نووية ، وضرورة العمل من أجل الحد من التسليح وخفضه .

٢٦ : قبلت اللجنة التنفيذية للحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم ، الاستقالة التى قدمها كاكوى تاناكا رئيس الوزراء اليابانى ، والتى تؤدى الى استقالته من منصبه كرئيس للوزراء بعد فترة من الاضطراب السياسى ، بسبب الفضائح التى نسبت اليه .

انظر ايضا : مصر [٧—٨] — الولايات المتحدة [٢٥] —

اليونان

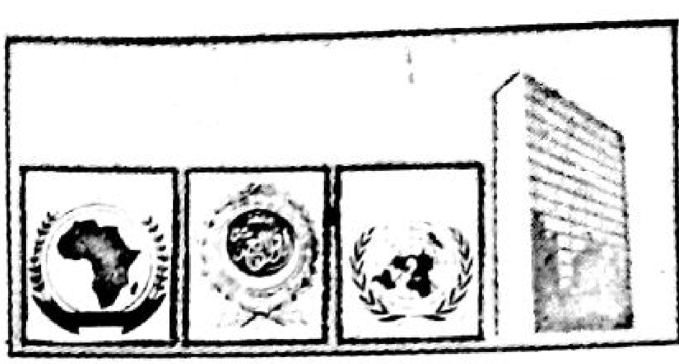
١ : أمرت غرفة الاتهام التابعة لمحكمة الاستئناف فى اثينا ، بتوجيه تهمة الخيانة العظمى الى جورج بابادوبولوس رئيس اليونان السابق والمشتركين معه فى الانقلاب العسكرى .

١٨ : حقق حزب الديمقراطية الجديد ، بزعامة قسطنطين كرمنليس رئيس وزراء اليونان ، فوزا كبيرا فى أول انتخابات برلمانية تجرى فى اليونان منذ عشر سنوات ، اذ حصل على ٢٦ر٥٤ فى المائة من مجموع الاصوات .

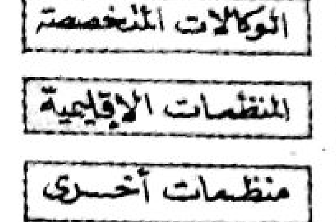
٢٨ : أدت الحكومة اليونانية الجديدة ، برئاسة قسطنطين كرمنليس والتى تضم ٢٥ وزيرا ، اليمين الدستورية أمام الرئيس اليونانى الجنرال فيدون جيزيكيس . وقد تولى ديمتريوس بيتسيوس منصب وزير الخارجية .

انظر ايضا ايطاليا (٥) — فرنسا [١٨ — ٢٨] —





الأمم المتحدة



□ فى الامم المتحدة ، تركز النشاط كله حول اعمال الدورة ٢٩ للجمعية العامة التى ستدخل التاريخ باسم « دورة فلسطين » . فهذه الدورة ، كانت ابرز احداثها ، مناقشة القضية الفلسطينية التى ظلت منذ عام ١٩٤٨ معلقة لا يقترب منها احد او يناقشها ، ثم فرضت نفسها اخيرا على المجتمع الدولى ، الذى صوت باغلبية ساحقة فى صالح سماع صوت الشعب الفلسطينى ، لاول مرة ، من على منبر الامم المتحدة ، يعرض قضيته ، ويدافع عن حقوقه .

والقرار الذى اصدرته الجمعية العامة بعد مناقشة القضية ، هو تاكيد لحقوق شعب فلسطين ، فى ان يكون له وطن ، وان يقرر مصيره بنفسه . وقد حاز هذا القرار تاييد الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية وفرنسا ، بينما عارضته الولايات المتحدة ، واسرائيل بطبيعة الحال التى رفض وفدها حضور الجلسة الاولى للمناقشة ، والتى تحدث فيها السيد ياسر عرفات ، كما عارضته بوليفيا ، وشيلى ، وكوستاريكا ، ونيكاراجوا ، من دول امريكا اللاتينية ، والنرويج غير قليل من الدول ، امتنع عن التصويت ، واهمها وايسلندا ، من دول اوروبا الغربية — ونلاحظ أن عددا بريطانيا ، والنمسا ، وكندا ، واستراليا ، وبلجيكا ، والدانمارك ، وهولندا ، والسويد .

ومن جانب آخر ، وافق مجلس الامن على مد فترة بقاء قوات الامم المتحدة لحفظ السلام فى سيناء والجولان ، وللمساعدة فى الحفاظ على وقف اطلاق النار فى الشرق الاوسط .

وفى مجلس الامن ايضا ، استخدمت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة حق الفيتو ، لمنع صدور قرار من المجلس يوصى بطرد جمهورية جنوب أفريقيا من الامم المتحدة ، بسبب سياسة التفرقة العنصرية .

□ واما عن نشاط الوكالات المتخصصة ، فنجد ابرز احداثه مؤتمر الغذاء العالمى الذى انعقد فى روما من ٥ الى ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ ، ليناقش ويدرس اخطر مشكلة يواجهها العالم اليوم ، وهى مشكلة المجاعات التى راح ضحيتها فى الشهور الماضية ، مئات الالاف من سكان آسيا وافريقيا .

ولعل اخطر الامور التى برزت خلال انعقاد المؤتمر ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من المقارنة بين توفير البترول للدول المستهلكة ، وتوفير الغذاء للشعوب المحرومة . ولا شك ان هذا الاتجاه يقوم على تصور اثانى من جانب الولايات المتحدة ، فى محاولة منها للتهديد باستخدام سلاح الغذاء ، للرد على جهود الدول النامية فى ممارسة حقوقها المشروعة على ما تنتجه من مواد أولية .

واذا كان المؤتمر لم يصل الى نتائج باهرة ، فهو على أية حال ، خطوة بداية على طريق طويل وصعب ، ولكن السير فيه ، فرض على جميع دول العالم ، والتعاون من أجل تحقيق الهدف المنشود منه ، واجب على الجميع ، لان استمرار المجاعات ، وعدم استقرار توافر الغذاء ، يعد تهديدا للامن والسلام الدوليين .

وجاءت البداية بموافقة المؤتمر على فكرة انشاء صندوق التنمية ، تشترك فى تمويله بعض الدول المنتجة للبترول . وكانت هناك اقتراحات أخرى مفيدة ، ولكنها لا تزال بعيدة المنال ، منها الدعوة التى وجهها السناتور الامريكى جورج ماكجفرن لجميع الدول لخفض ميزانياتها العسكرية بنسبة ١٠ فى المائة وان تخصص الدول المنتجة للبترول ١٠ فى المائة من عائداتها ، حتى يمكن تدبير مبلغ ٢٧ مليار دولار ، يكون رصيد صندوق لمكافحة المجاعات فى جميع انحاء العالم .

ومن المعروف ان الاتجاهات الدولية السائدة فى الامم المتحدة ، وفى بعض الوكالات المتخصصة ، والمنظمات الاخرى ، تعتبر ان مشاركة الدول الصناعية بما يساوى واحد فى المائة من اجمالى الناتج القومى لبرامج المعونة للدول النامية ، هو الهدف المطلوب . ولكن التطورات التى وقعت فى السنتين الاخيرتين ، تتطلب اعادة النظر بجدية فى هذه المعدلات ، حتى يتسنى توفير الوسائل اللازمة لحل المشاكل من جذورها .

□ وشهد العالم العربى نشاطا دبلوماسيا كبيرا ، فقد انعقد المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات جامعة الدول العربية فى الرباط ، وكان أهم ما تحقق فى هذا المؤتمر ، تاكيد ما كان قد صدر عن مؤتمر قمة الجزائر من ان منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . وقد اصدر مؤتمر القمة السابع قرارا بهذا الشأن .

وفي سبيل الوصول الى هذه النتيجة الايجابية ، جرت اتصالات مكثفة سبقت انعقاد جلسات المؤتمر وتخللتها . وكانت هذه الاتصالات تركز على معالجة النقط الدقيقة في جدول الاعمال ، وبصفة خاصة ما تعلق منها بالنزاع بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وفي هذا الصدد ، كان هناك احتمالان ، اما ان يفوض الملوك والرؤساء الملك حسين في ان يتفاوض في مساعي السلام والجلاء عن الضفة الغربية لنهر الاردن ، ثم بعد ذلك يجلس مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية من اجل الخطوة التالية ، واما ان يعتذر عن ذلك وينتهي الاردن عن مسئولياته الفلسطينية كما جاء في رسالة الاردن للمؤتمر — ولقد بذل الرئيس انور السادات جهودا خاصة مع الاردن ومنظمة التحرير ، للخروج من مازق الخلاف بين الاردن ومنظمة التحرير ، والى جانب اتصالاته مع الملك حسين ومع السيد ياسر عرفات ، عقد الرئيس السادات اجتماعات ومشاورات متصلة مع الملوك والرؤساء ، واجتمع بالملك فيصل والملك الحسن والرئيس الاسد ، واجرى مباحثات عميقة مع السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس الثورة العراقي .

ولقد انتهى المؤتمر الى احراز نجاح بالغ في تسوية الخلاف بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والتوصل الى قرار نهائي ، بمنح منظمة التحرير الفلسطينية كافة الحقوق فيما يخص تمثيل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

وكان المؤتمر محل انظار العالم كله ، فشد انتباه الدول الكبرى ، وبعث القادة السوفييت بودجورني وكوسيجين برقيات الى المؤتمر جاء فيها : « ان الاتحاد السوفيتي يؤيد الاستئناف العاجل لاعمال مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط ، باعتبار ان هذا المؤتمر انسب الاماكن لبحث المشكلة » — كما بعث شواين لاى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية برقية الى المؤتمر ، جاء فيها ان الرؤساء العرب يدعمون بمؤتمرهم الوحدة المناضلة للشعب العربي ، كما انهم يدعمون الكفاح العادل للشعب الفلسطيني .

وفيما يلي اهم جوانب نشاط المنظمات الدولية في الشهور سبتمبر واكتوبر ونوفمبر ١٩٧٤ :

الأمم المتحدة

الجمعية العامة :

الدورة ٢٩ : بدأت الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها العادية ٢٩ في نيويورك يوم ١٧ سبتمبر ، وانتخبت وزير خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للدورة .

ووافقت الجمعية العامة على قبول عضوية كل من بنجلاديش وجزيرة الكاريبي « جرانادا » وغينيا بيساو في الامم المتحدة التي اصبحت بذلك تضم ١٣٨ دولة .

وضم جدول اعمال الدورة ١١١ بندا . وقد وافقت لجنة التوجيه في يوم ٢٠ سبتمبر بلا معارضة ، على ادراج القضية الفلسطينية بجدول الاعمال ، ثم وافقت الجمعية العامة يوم ٢١ سبتمبر بلا تصويت ، على توصية لجنة التوجيه .

وكانت المناقشة العامة قد بدأت في يوم ١٨ سبتمبر بخطاب رئيس الولايات المتحدة جيرالد فورد ، خصص الجانب الاكبر منه لمشاكل الغذاء والطاقة ، فلم يشر سوى باختصار الى المشاكل السياسية .

هذا ، وفي يوم ٢٧ سبتمبر ، رفضت لجنة اوراق الاعتماد التابعة للجمعية العامة ، اوراق اعتماد وفد حكومة جنوب افريقيا العنصرية لدى الدورة ٢٩ للجمعية العامة .

واختتمت الجمعية العامة المناقشة العامة في ١٠ اكتوبر .

وفي يوم ١١ اكتوبر وافقت الجمعية العامة على منح منظمتي الكوميكون والجماعة الاقتصادية الاوروبية وضع مراقبين .

واختارت الجمعية العامة الدول الخمس الجدد في مجلس الامن ، وهي : السويد ، وايطاليا ، واليابان ، وغيانا ، وتانزانيا .

ومن ابرز احداث الدورة ، مناقشة القضية الفلسطينية ، وكانت الدول العربية قد وقعت طلبا قدم الى السكرتير العام ، لادراج هذه المسألة بجدول اعمال الدورة ، وانضمت اليها عدة دول اشتراكية وافريقية وغير منحازة . وقد اشار الطلب الذي قدم يوم ١٣ سبتمبر الى ضرورة مناقشة الجمعية العامة لهذه المسألة تحت اسم « مسألة فلسطين » كبند مستقل لجدول اعمال الجمعية العامة .

وفي يوم ١٤ اكتوبر تقدمت الدول العربية بمشروع قرار الى الجمعية العامة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشة المسألة الفلسطينية ، وذلك نظرا لان الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في المشكلة ، ولان المنظمة تمثل هذا الشعب .

وقد صوتت الجمعية العامة في ١٥ اكتوبر على هذا المشروع ، واقرته باغلبية ١٠٥ اصوات ضد ٤ اصوات [اسرائيل ، الولايات المتحدة ، بوليفيا ، الدومنيكان] ، وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت .

وفي ١٦ اكتوبر ، بعث السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الدورة ببرقية الى منظمة التحرير الفلسطينية ، يدعوها رسميا باسم الامم المتحدة للاشتراك في مناقشة المسألة الفلسطينية .

وبدأت الجمعية العامة مناقشة المسألة الفلسطينية يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٤ ، واشترك في المناقشة وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية .

كما اشترك السيد ياسر عرفات رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة في بدء المناقشة بخطاب القاه على الجمعية العامة دام ساعة و ٤٠ دقيقة . ومن فوق منبر الامم المتحدة، اعلن ياسر عرفات على الجمعية العامة ، الاهداف الحقيقية التي يناضل من أجلها الشعب الفلسطيني ، وناشد المجتمع الدولي ان يقف مع حق شعبه في تقرير مصيره ، وقال ان السلام والحرب يبدآن من فلسطين.

وقد حدد مطالبه من المجتمع الدولي في أمرين : الاول تمكين الشعب الفلسطيني من العودة من منفاه الاجباري ، ليعيش في وطنه في مجتمع يضم اليهود والمسلمين والمسيحيين ، بمساواة في الحقوق والواجبات ،وبلا تمييز عنصري أو ديني . والثاني تمكين الشعب الفلسطيني من اقامة سلطته الوطنية المستقلة ، وتأسيس كيانه الوطني على أرضه – وقد انسحب الوفد الاسرائيلي من القاعة اثناء القاء ياسر عرفات خطابه – وقد تولى السيد فاروق قدومي رئاسة الوفد الفلسطيني بعد مغادرة السيد ياسر عرفات الامم المتحدة – وفي يوم ١٤ نوفمبر القى الرئيس اللبناني سليمان فرنجية كلمة باسم الدول العربية قال فيها ان الفلسطينيين هم المفاوضون المؤهلون تأهيلا طبيعيا لبحث قضيتهم ،وان المجتمع الدولي لم يكن ليستطيع ان يستمر في موقف اللامبالاة ازاء الام الشعب الفلسطيني ...

كما تحدث امام الجمعية العامة مندوبا سوريا والاردن ، ردا على كلمة ممثل اسرائيل يوسف تيكواه.

وقد عادت الجمعية العامة الى المناقشة في يوم ١٨ نوفمبر ، وكانت الدول العربية قد وضعت مسودة مشروع قرار لعرضه على الجمعية العامة . وفي ١٩ نوفمبر ، تحدث السيد سميح انور وزير الدولة المصري للشئون الخارجية ، فقدم للجمعية العامة تصور مصر القائم على أن الشعب الفلسطيني هو طرف اساسي في مشكلة الشرق الاوسط ، وانه بدون احترام حقوقه ، سيتعذر اقامة السلام في الشرق الاوسط .

وتقدمت الدول العربية في يوم ٢١ نوفمبر مشروع القرار الذي أعدته للتصويت عليه ، وطلبت المجموعة الاوروبية مهلة للاتصال بحكوماتها بشأن المشروع الذي تبنته دول عدم الانحياز . ثم تم تقديم مشروع ثان الى الجمعية العامة في الجلسة الاخيرة ليوم ٢١ بشأن اشراك منظمة التحرير كمراقب في الامم المتحدة . وفي يوم ٢٢ نوفمبر صوتت الجمعية العامة على المشروعين فأقرتهما بأغلبية كبيرة .

وقد صدر القرار الاول بأغلبية ٨٩ صوتا ضد ٨ اصوات وامتناع ٣٧ دولة عن التصويت ، وفيما يلي نصه :

ان الجمعية العامة ، بعد ان نظرت المسألة الفلسطينية ، وبعد ان استمعت الى بيانات منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، وبعد ان استمعت ايضا الى بيانات اخرى القيت خلال المناقشة .

تعرب عن قلقها البالغ لانه لم يتم بعد التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين ، وتعترف بان مشكلة فلسطين مازالت تهدد السلام والامن الدوليين ،وتعترف ايضا بان للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره طبقا لميثاق الامم المتحدة . وتعرب عن قلقها البالغ لان الشعب الفلسطيني قد حرم من ممارسة حقوقه المشروعة ،وخاصة حقه في تقرير المصير .

وفي ضوء أهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ، تؤكد من جديد قراراتها السابقة التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير :

١ – تؤكد الجمعية العامة من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين بما فيها :

أ – الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي .

ب – الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين .

٢ – وتؤكد من جديد ايضا حق الفلسطينيين المشروع في العودة الى ديارهم واملاكهم التي اقتلعوا وطردوا منها وتدعو الى اعادتهم اليها .

٣ – وتؤكد ان الاحترام العام لتطبيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ضروري لحل المسألة الفلسطينية .

٤ – تعترف بان الشعب الفلسطيني طرف اساسي في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

٥ – كما تعترف بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بجميع الوسائل ، طبقا لاهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة .

٦ – تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية لزيادة مساندتها للشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل استعادة حقوقه طبقا لميثاق الامم المتحدة .

٧ – تطالب السكرتير العام للامم المتحدة ، باجراء اتصالات مع منظمة تحرير فلسطين في كل المسائل المتعلقة بالمسألة الفلسطينية .

٨ – تطالب السكرتير العام بتقديم تقرير الى الجمعية العامة خلال دورتها الثلاثين عن تطبيق هذا القرار .

٩ – تقرر ادراج الفقرة التي تحمل عنوان [مسألة فلسطين] في جدول اعمال الدورة الثلاثين [سبتمبر ١٩٧٥] .

واما القرار الثاني فصدر باغلبية ٩٥ صوتا ضد ١٧ وامتناع ١٩ دول عن التصويت ، وهو ينص على اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية حق الحضور في جلسات الجمعية العامة كمراقب .

والدول الثماني التي عارضت القرار الاول هي : اسرائيل ، والولايات المتحدة الامريكية ، وبوليفيا ، وشيلي ، وكوستاريكا، وايسلندا ، ونيكاراجوا ، والنرويج .. اما الدول التي امتنعت عن التصويت فهي : استراليا ، والنمسا ، وبهاما ، وجزر بربادوس ، وبلجيكا ، وكندا ، وكولومبيا ، والدانمرك ، والاكوادور ، وسلفادور ، وجزر فيجي ، وفنلندا ، والمانيا الاتحادية ، واليونان ، وجزر جرينادا ، وجواتيمالا ، وهاييتي ، وهندوراس ، وايرلندا ،وايطاليا ، وجامايكا ، ولاوس ،ولوكسمبورج ، وملاوي ، والمكسيك ، ونيبال ، وهولندا ، ونيوزيلندا ، وبنما ، وباراجواي ،وسنغافورة ، وسوازيلاند ، والسويد ، والمملكة المتحدة ، وأورجواي ، وفنزويلا .. ولم تشترك البرازيل في الاقتراع .

وهكذا انتهت مناقشة الدورة ٢٩ للجمعية العامة لمسألة فلسطين ، التى ستكون ايضا ضمن جدول اعمال الدورة الثلاثين فى عام ١٩٧٥ .

هكذا وسنقدم فى العدد القادم ملخصا للجوانب الاخرى من اعمال الدورة ٢٩ للجمعية العامة ، الى جانب باقى اعمال الدورة معتمد نوفمبر .

مجلس الامن :

قبرص : أصدر مجلس الامن فى ٣٠ اغسطس قرارا بالاجماع، يعرب فيه عن قلقه الشديد للوضع السىء للاجئين فى قبرص. وقد صدر هذا القرار بناء على اقتراح تقدمت بهبريطانيا وفرنسا والنمسا الى المجلس — ومن جانب آخر اعرب المجلس عن امتنانه لبدء المباحثات بين الجاليتين فى قبرص، على اثر زيارة السكرتير العام للامم المتحدة للجزيرة .

وكان الدكتور فالدهايم قد قدم الى مجلس الامن فى ٢٩ اغسطس تقريره عن الاوضاع فى الجزيرة، وأوصى بضرورة اعادة النظر فى دور قوات الامم المتحدة لحفظ السلام بها .

الشرق الاوسط : قرر مجلس الامن فى ٢٣ اكتوبر بأغلبية ١٣ صوتا مع امتناع الصين والعراق عن التصويت ، مد فترة بقاء قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة فى سيناء لستة اشهر اخرى تنتهى يوم ٢٤ ابريل ١٩٧٥. وجاء هذا القرار بناء على توصية سكرتير عام الامم المتحدة كورت فالدهايم .

ومن ناحية اخرى ، قرر مجلس الامن فى ٢٩ نوفمبر باغلبية ١٣ صوتا مع امتناع الصين والعراق عن التصويت ، مد فترة بقاء قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة فى الجولان ستة اشهر أخرى تنتهى فى آخر مايو ١٩٧٥ .

جنوب افريقيا : بدأ مجلس الامن يوم ١٨ اكتوبر مناقشاته حول طرد جمهورية جنوب افريقيا من الامم المتحدة ، بناء على اقتراح تقدمت به الدول الافريقية فى المجلس ، على اساس سياسة التفرقة العنصرية « الابرتهيد » .

وفى ٣٠ اكتوبر جرى التصويت على مشروع قرار بطرد جنوب افريقيا ، وحاز المشروع اغلبية ١٠ دول تؤيده ، وامتنعت النمسا وكوستاريكا عن التصويت . وقد استخدمت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا حق المعارضة « الفيتو » ، فلم يصدر القرار .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

الدورة ٥٨ : استمرت اعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته ٥٨ واصدر فى ١٤ اكتوبر موافقة اجماعية على تقرير اللجنة الخاصة لبرنامج مساعدة الدول النامية الاكثر معاناة من الازمة الاقتصادية . ويحدد التقرير النظام الخاص بمصدر العون الذى يتم من خلال صندوق خاص تسهم فى تمويله الحكومات والوكالات المتخصصة .

اللجنة الاقتصادية لاوروبا : عقدت اللجنة الفرعية للاسكان والتعمير التابعة للجنة الاقتصادية لاوروبا ، دورتها ٣٥ فى جنيف خلال شهر سبتمبر ، وحددت الدور الذى تسهم به فى المؤتمر الدولى للاسكان الذى تنظمه الامم المتحدة فى فانكوفر عام ١٩٧٦ —

ومن جانب آخر ، عقدت لجنة الفحم التابعة للجنة الاقتصادية لاوروبا دورتها ٧٠ فى جنيف من ١٦ الى ١٩ سبتمبر ، لبحث وضع الفحم بصفة خاصة ، وموارد الطاقة بصفة عامة فى اوروبا .

اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية : عقدت اللجنة اجتماعات خاصة مع ممثلى مجموعة الانديز فى نيويورك من ٣٠ سبتمبر الى ٥ اكتوبر ، لدراسة مدى التقدم الذى حققته المجموعة نحو الاندماج الاقتصادى فى المنطقة .

مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار : اختتمت الدورة الثانية للمؤتمر الثالث لقانون البحار اعمالها فى يوم ٢٩ اغسطس [أنظر العدد السابق من السياسة الدولية] ، دون ان تتوصل الى حلول المشاكل المعروضة عليها . وتقرر عقد الدورة الثالثة للمؤتمر فى جنيف فى شهر مايو ١٩٧٥ .

الامانة العامة :

— قام الدكتور كورت فالدهايم السكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة بزيارة الى الشرق الاوسط فى اواخر شهر نوفمبر ، زار خلالها كلا من دمشق وتل ابيب والقاهرة، حيث اجرى مباحثات تمس فى المقام الاول وضع قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة ، ودورها فى الحفاظ على وقف اطلاق النار .

— تم فى ١٦ سبتمبر ، تعيين سكرتير مساعد جديد للشئون الاقتصادية والاجتماعية هو جابرييل فان لبتم [فرنسا] ، خلفا لفليب دوسيلز [فرنسا] الذى بلغ سن التقاعد . وسيبدأ السكرتير المساعد الجديد مهمته ابتداء من اول يناير ١٩٧٥ .

الوكالات المتخصصة

اليونسكو :

المجلس التنفيذى : عقد دورته ٩٥ فى باريس ابتداء من ١٨ سبتمبر وكرسها لتحضير اعمال المؤتمر العام الذى بدأ فى ١٧ اكتوبر .

وقرر المجلس بالاجماع فى ١٠ سبتمبر ترشيح السيد احمد مختار امبو فى منصب مدير عام اليونسكو خلفا للمسيو رينيه ماهيو . كما درس المجلس مشروع ميزانية

المنظمة لعام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ والبالغ ١٧٠ مليون دولار .

المؤتمر العام : عقد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو اعماله في باريس يوم ١٧ اكتوبر وثار نقاش حاد في جلساته الاولى حول وجود وفدين عن شيلي ومنهم الحكومية حيث تقدمت بعض الدول بالاقتراح لطردهما ، ولكن المؤتمر العام صوت ضد هذا القرار بأغلبية ٥٣ صوتا ضد ٣٤ وامتنعت ٢٨ دولة عن التصويت حول طرد النظام الحكومية وبأغلبية ٤٨ صوت ضد ٢٤ وامتناع ١٤ دولة بالنسبة لشيلي .

وبعد ذلك وافق المؤتمر على انضمام دولتين لليونسكو همـا كوريا الشمالية وسان مارتين

ــ ابتداء من يوم ١١ سبتمبر اعيدت البرتغال الى عضوية اليونسكو اذ كانت قد انسحبت منها في عام ١٩٧٢ بعد قرار المؤتمر العام بمساندة حركات التحرر في المستعمرات البرتغالية .

ــ تم في ٩ سبتمبر الاحتفال في مقر اليونسكو بباريس باليوم الدولي لمحو الامية .

ــ انعقد في باريس من ٢ الى ١٤ سبتمبر مؤتمر مشترك بين اليونسكو والمنظمة الدولية للارصاد الجوية تناول دراسة برنامج دولي لمراقبة تساقط الامطار يبدأ في ١٩٧٥ ويستمر عشر سنوات .

منظمة العمل الدولية :

ــ اشترك ممثلو حكومات وارباب العمل والعمـال في ٢٤ دولة في الدورة السابعة للجنة الاستشارية للعاملين والموظفين المثقفين في جنيف من ١٧ الى ٢٧ سبتمبر . وبحثت الدورة المشاكل التي تواجه الموظفين التجاريين والمكتبيين على اثر ما اصاب هذا الميدان من تغييرات في حجم العمالة بعد ادخال العقول الالكترونية والاجهزة المطورة

ــ نظمت منظمة العمل الدوليـة في جنيف من ١٠ الى ١٤ سبتمبر اجتماعات لرجال القانون من ٢٨ دولة لدراسة تقرير حقوق العمال في دول العالم الثالث .

ــ اجتمعت في جنيف من ٣٠ سبتمبر الى ١١ اكتوبر اللجنـة الاستشارية للتنمية الريفية لبحث ايرادات واجور العمال الزراعيين وخاصة في الدول النامية .

ــ اجتمع من ٣ الى ١٠ اكتوبر مؤتمر خاص ببحث مشاكل العاملين في قطاع الطيران المدني .

هيئة الاغذية والزراعة :

انعقد مؤتمر الغذاء العالمي في روما من ٥ الى ١٧ نوفمبر ١٩٧٤ وامامه عدة اقتراحات تم وضعها في الدورات العديدة التي عقدتها اللجنة التحضيرية برئاسة سكرتير عام المؤتمر المهندس سيد مرعي .

وتحدث المهندس سيد مرعي في افتتاح المؤتمر فقدم اقتراح بوضع برنامج للامن الغذائي ، وهدف هذا البرنامج توفير الغذاء لجميع الدول في كل الاوقات .

وقد انقسمت اعمال المؤتمر الى ثلاث لجان تم توزيع اعماله بينها .

وبينما تلاقى جميع الاعضـاء المشتركين في المؤتمر على انه توجد مشكلة خطيرة تواجه العالم بسبب نقص الغذاء ظهر تباين واضح في الاراء حول اساليب وطرق مواجهة المجاعات ونقص الغذاء .

وانهى المؤتمر اعماله باصدار عدد من القرارات تتعلق بزيادة الجهد لتوفير كميات اكبر من الغذاء يكفي لاطعام اكثر من ٥٠٠ مليون نسمة تهددهم المجاعات في العالم .

الا ان مسئولية هذه القرارات يقع تنفيذها على الدول النامية ذاتها ؛ ومن اهم القرارات انشاء صندوق دولي للتنمية الزراعيـة ومجلس غذاء عالمي .

وسوف يبدأ تكوين الموارد اللازمة لهذه الصناديق فورا .

ــ انعقد المؤتمـر الاقليمي الاوروبي التاسع لمنظمة الاغـذية والزراعة في اكتوبر بمدينة لوزان بسويسرا حيث وجه نداء للدول الصناعية كي تقدم عون الى الدول النامية ، كما بحث المؤتمر مسألة تطور فروق اسعار المنتجات الزراعية عن اسعار البيع للمستهلكين .

ــ عقدت لجنة اللحوم التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة دورتها الرابعة في روما من ٧ الى ١٠ اكتوبر ١٩٧٤ .

منظمة الصحة الدولية :

اختتمت اللجنة الاقليمية لاوروبا اعمال دورتها ٢٤ في بخارست يوم ٨ سبتمبر . ودعت اللجنة الجمعية العامة للمنظمة الى اعادة قسم البرتغال كعضو بكامل حقوقها ، كما اتخذت عدة قرارات حول برنامج العمل والميزانية لاعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

ومن جانب آخر عقدت اللجنـة الاقليمية لافريقيا دورتها ٢٤ ايضا في برازافيل من ٤ الى ١٠ سبتمبر .

الوكالة الدولية للطاقة النووية

عقد المؤتمر العام للوكالة دورته ١٨ في فيينا من ١٦ الى ٢٠ سبتمبر واستعرض تقرير عن نشاط الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ وبحث برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ .

ودعا سجفارد الكوند مدير الوكالة الدول النوويـة الى قبول مراقبين دوليين عنـد اجـراء تفجير نووي لاغراض سلمية . كما قبل المؤتمر عضـوية جزيرة موريس وكمبوديا الديمقراطية في الوكالة ، واختار ١١ عضـوا في مجلس المحافظين الذي يقوم بادارة الوكالة .

الاتحاد الدولي للمواصلات السـلكية واللاسـلكية :

انضمت البهـاما الى عضـوية الاتحاد في ١٩ اغسطس واصبحت العضو رقم ١٤٨ .

اجتمعت في جنيف من ٧ الى ٢٥ اكتـوبر الدورة الاولى للمؤتمـر الاداري الاقليمي للاذاعة اللاسلكية لمنطقتي اوروبا ــ افريقيا وآسيا ــ استراليا . واشترك في الدورة اكثر من ٤٠٠ ممثل من ٧٠ دولة .

المنظمة الدولية للطيران المدني :

عقدت الجمعية العامة لمنظمـة الطيران المدني دورتها ٢١ في مونتريال بكندا من ٢٤ سبتمبر الى

١٦ اكتوبر ١٩٧٤ واستعرضت نشاط المنظمة فى الاعوام الثلاثة الماضية ، كما وضعت تحديدلنشاط المنظمة فى الاعوام الثلاثة القادمة حيث تم انتخاب الدول الاعضاءفى مجلس المنظمة للسنوات ١٩٧٥الى نشاط المنظمة فى الاعوام الثلاثة نهاية ١٩٧٦ ، ومن بين هذه الدول جمهورية الصين الشعبية .

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية :

— انعقد فى فينا من ٢٣ الى ٢٧ سبتمبر مؤتمر خاص بالتنمية الصناعية فى الدول الصغرى واشتركت فى المؤتمر ٨ دول يقل تعدادها السكانى عن عشرة ملايين نسمة .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

عقد مجلس التجارة والتنمية دورته ١٤ فى جنيفمن ٢٠اغسطس الى ١٣ سبتمبر وبحث اعادة توجيه نشاط مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بما يتفق معبرنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادى دولى جديد والذى تبنته الجمعية العامة فى دورتها الغير عادية فى مايو ١٩٧٤ .

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية !!

نشرت المنظمة فى بداية شهر سبتمبر احصاءات الاسعار للمواد الاستهلاكية للفترة من اغسطس ١٩٧٣ حتى يوليو ١٩٧٤ واتضح ان نسبة الزيادة بلغت ١٣ فى المائة . والسبب الرئيسى لهذا الاتجاه التضخمى يرجع الى الزيادة فى اسعار السلع المصنعة والمواد الغذائية .

— عقدت لجنة المعونة اجتماعات فى ٩و١٠ سبتمبر لدراسة سياسة المعونة للولايات المتحدة ولاحظتان هناك انخفاض فى عام ١٩٧٣وتم فىالعون الذى تقدمه الولايات المتحدة الى الدول النامية بالنسبة للعون العكوسى .

— اجتمعت لجنة الطاقة فى باريس يومى ١٠و١١ اكتوبر لبحث مشروع اولى لبرنامج طويل الاجل للطاقة . والاتجاه الرئيسى هو نحو الحد من الواردات البترولية فى محاولة لمنع الزيادةفى الاعتماد على المصادر الخارجية .

مجلس محافظى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى :

عقد مجلس المحافظين دورته السنوية ٢٩ فى واشنطن من ٣٠ سبتمبر الى ٤ اكتوبر وكان موضوع التضخم هو اهم المسائل المعروضة الى جانب كيفية استخدام ايرادات الدول المصدرة للبترول .

ومن اهم قرارات الدورة انشاء لجنة تضم وزراء مالية الدول العشرين الذين كانوا اعضاء فى لجنة العشرين المكلفة بدراسة اصلاح النظام النقدى الدولى على ان تتولى اللجنة الجديدة متابعة تطورات النظام النقدى العالم ونشاط صندوق النقد الدولى ، وكذلك قرار بانشاء لجنة وزارية مشتركة بين الصندوق الدولىوالبنك الدولى لبحث ودراسة نقل الموارد الفعلية الى الدول النامية .

صندوق النقد الدولى :

تم فى ٢٢ اغسطس توقيع اتفاق بين صندوق النقد الدولى وكل من المملكة العربية السعودية وايران وفنزويلا والكويت وكندا وابو ظبى وعمان تقدم بمقتضاه هذه الدول قروض قيمتها ٣٫٤ مليار دولار فى الفترة التى تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ وذلك على أساس أن هذا مشاركة من الدول المنتجة للبترول فى تمويل الصندوق ويتم سداد هذه المبالغ التى تبلغ على التوالى ٢٫١مليار منالسعودية و٧٠٠ مليون من ايران ، و٥٤٠ مليون من فنزويلا ، و٤٨٠ مليون من الكويت ، و٣٠٠ مليون من كندا و١٢٠ مليون من ابو ظبى و٢٤ مليون من عمان على سبع سنوات بفائدة ٧ فى المائة سنويا .

هذا وقد بدأت فعلا عدة دول السحب من هذا القرض الخاص فى ٦ سبتمبر وحصلت بنجلاديش على ١٢٫٤ مليون دولار وشيلى ٤١٫٤ مليون دولار وكوريا الجنوبية ٢١ مليون دولار وعاينى ١٥٫١مليون دولار وكينيا ٢١٫٩ مليون دولار وباكستان ٢٠٫٦ مليون دولار وسريلانكا ١١ مليون دولاروالسودان ٩٫٤ مليون دولار وتانزانيا ٦٫٣ مليون دولار تقريبا .

وبعتبر هذا النظام الخاص تنفيذا لقرار ١٣ يونيو فىالمجلسالتنفيذى للصندوق بانشاء قرضخاص بالدول التى اصيب اقتصادها بسببارتفاع اسعار البترول .

ومن جانب آخر اعلن الصندوق فى ١٥ سبتمبر وضع نظام جديد لتقديم قروض متوسطة الاجل الى الدول ذات الظروف الخاصة التى تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها وسوف تتمتع هذه الدول بقروض متوسطة الاجل يتم سحبها على ثلاث سنوات بدل من سنة واحدة

نشر صندوق النقد الدولى تقريره السنوى فى ١٥ سبتمبر وحذر فيه من تفاقم الازمة النقدية فى العالم الغربى .

مجموعة البنك الدولى للانشاء والتعمير :

نشر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤ التقرير السنوى لمجموعة البنك الدولى للسنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ١٩٧٤ . ويتضح من التقرير ان المعونة التى تقدمها البنك والمنظمتين التابعتين له الى الدول النامية بلغت قيمتها ٤٥١٧ مليون دولار ، بزيادة ٩٦٢ مليون دولار عن السنة المالية السابقة . كذلك فان قيمة مقترضات المجموعة بلغت ١٨٥٣ مليون دولار ، وتم اقتراض ٣٠ فى المائة من هذا المبلغ من الدول المنتجة للبترول [٥٦٥ مليون دولار] ، وكان رقم القروض التى تقدمها البنك الدولى ذاته ٣٢١٨٫٤ مليون دولار ومنظمة التنمية الدولية ١٠٩٥٫٢ مليون دولار ومؤسسةالتمويل الدوليةقامت باستثمارات قيمتها ٢٠٣٫٤ مليون دولار .

وقد حصل قطاع الزراعة والتنمية الريفية على ٢٢% من المائة

من قروض البنك ومنظمة التنمية، وحصل قطاع النقل على نصيب مماثل وقطاع توليد الطاقة حصل على ١٨ في المائة .

اما عن تسديد الديون فقد قام البنك الدولي بتسديد ماقيمته ١٥٢٣ مليون دولار بزيادة ٢٥٣مليون من العام السابق ، وقامت منظمة التنمية الدولية بتسديد ما قيمته ٧١١ مليون دولار في مقابل ٤٩٣ مليون دولار في عام ١٩٧٣ .

وبالنسبة لما قدمته الدول المنتجة للبترول الى البنك الدولي ، فقد قدمت ايران ٢٠٠ مليون دولار ، والبنك المركزي الليبي قدم ١٠١ مليون دولار ، وابو ظبي ٧٦ مليون دولار ، ومجموعة من البنوك التجارية في فنزويلا ٢٣ مليون دولار ، و٨٥ مليون دينار كويتي ، و٨٠ مليون دولار في شكل سندات مدتها عامين تدعمها عدة هيئات حكومية من دول منتجة للبترول .

ومن الجدير بالذكر ان ماقدمته هذه الدول في العام السابق كان يمثل نسبة ١٣ في المائة فقط من مجموع اقتراض البنك الدولي .

ومن جانب آخر تبقى اليابان اكبر مقترض للبنك بالنسبة للقروض الطويلة الاجل فقدمت ما قيمته ٤٦١ مليون دولار [٢٥ في المائة]

هذا وقد بدأ تنفيذ اعادة التكوين الرابع لموارد منظمة التنمية الدولية والذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر نايروبي في سبتمبر ١٩٧٣ والبالغ قيمته ٤٥٠٠ مليون دولار للاعوام من ١٩٧٥ — ١٩٧٧ تشترك فيها ٢٤ دولة بالاضافة الى سويسرا .

والى ان تتمكن هذه الدول من الحصول على موافقة هيئاتها التشريعية على هذه القروض ، تم اتخاذ اجراءات لحصول المنظمة على قروض مقدما .

هذا عن الوضع المالي لمجموعة البنك الدولي للانشاء والتعمير ، اما عن الامور المتعلقة بجهود الانشاء والتعمير والبناء في العالم وبصفة خاصة للدول النامية فقد حذر البنك الدولي من ان هناك ٨٠٠ مليون نسمة في الدول النامية سيواجهون ظروفا قاسية في السبعينات اذا لم يبذل العالم جهود مضاعفة لتوفير العون لمساعدة هذه الشعوب على تحسين مستويات معيشتها .

واشار التقرير الى وجود ظروف خاصة وقعت في الشهور الماضية وتعد ضربة قاسية للدول النامية وهذه الظروف تشمل :

١ — اعادة تقييم اسعار تبادل العملات وتعويم بعضها .

٢ — التضخم السريع وبالذات في اسعار المواد الاولية والسلع المصنعة .

٣ — ارتفاع اسعار البترول .

٤ — نقص الحبوب الغذائية والاسمدة .

٥ — تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية .

وهذه الظروف لها تأثير بعيد المدى حيث انها حطمت الامال التي كانت قائمة حتى العام الماضي من ان تتمكن الدول النامية من تحقيق معدل نمو فعلي يزيد على ٦ في المائة ، تمشيا مع اهداف عقد الامم المتحدة الثاني للتنمية .واليوم ورغم ان بعض الدول المنتجة للبترول ومواد معدنية اخرى سوف تتمكن من تحقيق معدل نمو اكبر من ذلك ، فان كثير من الدول النامية ستعجز عن بلوغ الهدف المنشود .

المنظمات الإقليمية

العالم العربي

جامعة الدول العربية :

المؤتمر السابع لرؤساء الدول والحكومات :

انعقد في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات الدول الاعضاء في الجامعة العربية ، واستمر المؤتمر من ٢٦ الى ٣٠ اكتوبر ١٩٧٤ .

وقد سبق مؤتمر القمة اجتماع لوزراء الخارجية بدأ يوم ٢٢ اكتوبر في الرباط ايضا واستمر حتى بدء مؤتمر الرؤساء والملوك وخصص هذه الدورة الخاصة لبحث جدول اعمال المؤتمر والتمهيد له بدراسة عدد من الموضوعات على رأسها وضع قضية الشرق الاوسط والتعاون بين الدول العربية والموقف السياسي والعسكري والعلاقات مع الدول الافريقية .

وقد شكل وزراء الخارجية العرب لجنة عمل برئاسة وزير خارجية المغرب ورؤساء وفود مصر وسوريا والسعودية والجزائر والكويت والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتضع ورقة عمل امام الوزراء تشمل جميع المشروعات المقدمة للبحث وعلى رأسها صيغة العمل بين منظمة التحرير والاردن واساليب التنسيق المقترحة ، وهناك ايضا موضوع التنسيق بين مصر وسوريا والبند الثالث هو التعاون الافريقي العربي . وقد واجه الوزراء صعوبة في التوصل الى اتفاق حول البند الاول فقرروا رفع الامر لمؤتمر القمة .

وانتهى وزراء الخارجية من اعداد مشروع ورقة العمل في ٢٥ اكتوبر وتضمنت مشروع ١٨ توصية تتفرع عن ٦ قرارات رئيسية منها حق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطة وطنية مستقلة في الاراضي المحررة ، ولكن الاردن لم توافق على ذلك .

هذا وقد تضمن المشروع البنود التالية :

اولا : عملية تقييم شاملة للموقفين العربي والدولي للتوصل الى خطة موحدة تضمن التنسيق بين كل الاطراف .

ثانيا : النزاع بين الاردن والفلسطينيين ووجهة النظر الاردنية

ثالثا : تعزيز التعاون مع الدول الافريقية .

رابعا : التزام جميع الدول بمؤتمر الجزائر وما صدر فيه من قرارات .

خامسا : دعم القوى العربية الذاتية سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

سادسا : دعم القضية الفلسطينية عند عرضها على الجمعية العامة للامم المتحدة .

وبدأ مؤتمر القمة اعماله مساء يوم ٢٦ أكتوبر ، ورأس الجلسة الافتتاحية الملك الحسن ملك المغرب ورئيس الدورة الحالية . وناشد الملك الحسن فى كلمة قصيرة القاها فى افتتاح المؤتمر الاردن وممثلى المقاومة الفلسطينية تناسى خلافاتهم من أجل صالح الجبهة العربية المتحدة ، واشار الى ان المؤتمر يعقد بعد عام واحد من حرب العاشر من رمضان وانه قد حان الوقت تماما امام العرب للانطلاق على آفاق جديدة نحو التقدم والرخاء وحل مشاكلهم .

ثم تحدث الامين العام لجامعة الدول العربية السيد محمود رياض الذى قال ان مؤتمر القمة ينعقد فى وقت يشهد معركة سياسية واقتصادية من اجل حصول الامة العربية على ثمار النصر فى معركة اكتوبر ، فمؤتمر جنيف على الابواب بكل ما يصاحبه من مناورات اسرائيل ومحاولتها خلق جو عدائى عالمى ضد العرب كما ان الولايات المتحدة مازالت تساند وتدعم اسرائيل عسكريا واقتصاديا وسياسيا .

وقد حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذى عقد بفندق هليتون بالرباط ٧ ملوك و١٥ رئيسا ومثل ليبيا سفيرها فى باريس ، كما حضرها الرئيس الاوغندى عيدى امين وسكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية وليام ابتكى ، والسيد حسن التهامى السكرتير العام لامانة المؤتمر الاسلامى ، والسكرتير العام المساعد للامم المتحدة .

ثم تحول المؤتمر بعد جلسة الافتتاح الى جلسات مغلقة وسرية بدأها بالموافقة على برنامج العمل الذى يضم جدول الاعمال وتقرير وزراء الخارجية وتقرير الامين العام للجامعة .

وفى الجلسة المغلقة الثانية التى عقدها الملوك والرؤساء صباح يوم ٢٧ اكتوبر القى الملك حسين خطابا طويلا عرض فيه على المؤتمر تصور الاردن لانهاء نزاعه مع المنظمة الفلسطينية ، وركز فى خطابه على النقط التالية :

— ان قرار قمة الجزائر باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد هو خطأ ارتكبته الدول العربية وعليها ان تصححه.

— ان الاردن لايعترض على كون المنظمة ممثلا شرعيا للنضال الفلسطيني ولكنه يعترض على اعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني لان ذلك معناه ان لايصبح للاردن ولاية على الفلسطينيين الموجودين فى الضفة الشرقية .

— ان الاردن لا يعتقد ان حقوق الشعب الفلسطيني هى مجرد اقامة دولة فلسطينية أو سلطة وطنية فى الضفة الغربية ، وان الاردن يصر على الحصول على تكليف رسمى وعلنى من الاشقاء العرب حتى يبدأ جهوده بالتنسيق مع دول المواجهة .

— انه فى حالة انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية فان الاردن يتعهد بأن تحل محلها قوات من الامم المتحدة على ان تتم الترتيبات الادارية بهذه المنطقة بالتفاهم بين الاردن والفلسطينيين.

— ان الجيش الاردنى لن يدخل المناطق التى سيجرى الانسحاب منها ، وان الاردن على استعداد لاجراء استفتاء على الدولة الفلسطينية بعد التحرير .

— ان الاردن سوف يعفى نفسه من اية مسئولية ازاء القضية كما سيعفى نفسه من الذهاب الى اى محفل دولى اذا ما اصر المؤتمر على اعتبار المنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني .

وتحدث بعد ذلك الرئيس الجزائرى هوارى بومدين فطرح كل التفاصيل جانبا وتساءل ماهو الحل وهناك قرارات صدرت فى مؤتمر الجزائر وهى واضحة ومحددة ولابد ان تنفذ وأعرب عن رأيه فى ان دور الاردن انتهى بحرب رمضان وعليه ان يترك مشاكل فلسطين للفلسطينيين .

وفى مساء يوم ٢٨ ، أى فى اليوم الثالث للمؤتمر ، تم التوصل الى اتفاق واقر المؤتمر القرار الخاص بفلسطين وبدور كل من الاردن ومنظمة التحرير . وقد جاء ذلك بعد ان توصلت لجنة سباعية الى صيغة نهائية تم عرضها على الملوك والرؤساء ، واللجنة ضمت وزراء خارجية مصر وسوريا والاردن وفاروق قدومى عضو وفد منظمة التحرير الفلسطينية وفيما يلى نص القرار الذى اذاعه الدكتور سيد نوفل الامين المساعد للجامعة العربية :

اولا : تأكيد حق الشعب الفلسطيني فى العودة الى وطنه وتقرير مصيره .

ثانيا : تأكيد حق الشعب الفلسطيني فى اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطيني على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها ، وان تقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها فى جميع المجالات وعلى جميع المستويات .

ثالثا : دعم منظمة التحرير الفلسطينية فى ممارسة مسئولياتها على الصعيدين القومى والدولى فى اطار الالتزام العربى .

رابعا : دعوة كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها فى ضوء هذه المقررات ومن اجل تنفيذها .

خامسا : ان تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للعمل الفلسطيني .

وخصص المؤتمر يومه الاخير ، وهو يوم ٢٩ اكتوبر ، لبحث تعزيز القوة العربية الذاتية ومساندة القوة العسكرية لدول المواجهة .

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات بتدعيم المالى والعسكرى لدول المواجهة ولمنظمة التحرير الفلسطينية
وهكذا اختتم مؤتمر القمة السابع لدول الجامعة العربية والذى حقق خطوة ايجابية فى دعم العمل العربى فى مواجهة العدوان الاسرائيلى . وكما قال الرئيس السادات فى كلمته فى ختام المؤتمر « لقد كان هذا الاجتماع وهذا اللقاء بحق هو لقاء فلسطين، وفلسطين هى قمة مسئوليتنا جميعا وهى قضية العرب الاولى » .
ومقرر عقد مؤتمر القمة القادم فى شهر يونيو ١٩٧٥ على ان يتم الاتفاق على مقر انعقاده .

مجلس الجامعة :

عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية فى القاهرة من اول الى الرابع من سبتمبر على مستوى وزراء الخارجية . وقد رأس هذه الدورة السيد فؤاد نفاع وزير خارجية لبنان .

واهم المسائل التى تضمنها جدول أعمال الدورة : عقد مؤتمر القمة العربى ، الموقف العربى فى الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة الحوار العربى الاوروبى ، العلاقات العربية الافريقية، محاولات اسرائيل فى افريقيا ، ايجاد تمثيل عربى دائم فى المجلس الاوروبى ، وهذا ضمن ٢٣ مسألة يضمها جدول الاعمال .

وافتتح الامين العام للجامعة العربية السيد محمود رياض الدورة فأشار الى دقة وخطورة المرحلة الحالية بسبب استمرار التحدى الاسرائيلى لقرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة وتشبثها بمطامع التوسع العدوانى فى الارض العربية .

وقد وافق المجلس فى اول جلسة للجنة السياسية على مشروع قرارين ، قرار بعقد مؤتمر القمة فى الرباط فى يوم ٢٦ اكتوبر، وقرار بالموافقة على طلب منظمة التحرير الفلسطينية ادراج قضية فلسطين فى جدول اعمال الدورة ٢٩ للجمعية العامة للامم المتحدة .

كذلك اقرت اللجنة السياسية مشروع قرار فى ٢ سبتمبر بشأن تكليف رؤساء الوفود العربية فى الامم المتحدة بتقديم طلب عرض القضية الفلسطينية فى الجمعية العامة ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية لعرض وجهة نظر الشعب الفلسطينى امام الجمعية العامة .

وبشأن الحوار العربى الاوروبى تم الاتفاق فى اللجنة السياسية على تشكيل لجنة عامة من سفراء الدول العربية مهمتها وضع سياسة الحوار مع الاستعانة بعدد من الخبراء والمنظمات المتخصصة فى هذا الشأن ، على ان يعقد لقاء بين اللجنة العامة العربية واللجنة العامة الاوروبية فى باريس فى النصف الثانى من نوفمبر . وفى يوم ٣ سبتمبر بحث المجلس من خلال لجنته السياسية موضوع العلاقات العربية الافريقية .

واختتم المجلس دورته يوم ٤ سبتمبر بعد ان اصدر قراراته وتوصياته وتبلغ ٢٩ قرارا وتوصية منها تحديد موعد مؤتمر القمة فى الرباط فى يوم ٢٦ أكتوبر، وادراج القضية الفلسطينية فى جدول أعمال الجمعية العامه للامم المتحدة ، ووضع خطة للتعاون العربى الافريقى وبصفة خاصة فى شأن تقديم عون اقتصادى عربى لبعض الدول الافريقية ، واقرار ميزانية الامانة العامة والبالغة ٥ ملايين و٣١٦ الف دولار بفارق كبير عن المشروع المقترح بما يبلغ ٩ مليون دولار .

واصدر المجلس بيان وجهه الى كافة الحكومات والمنظمات الدولية لكشف الاعمال الاجرامية التى اقترفتها اسرائيل عند انسحابها من مدينة القنيطرة السورية .

الحوار العربى الاوروبى :

انعقد فى دمشق فى الفترة من ١٤ الى ١٦ سبتمبر المؤتمر البرلمانى العربى الاوروبى الاول فى مقر مجلس الشعب السورى لبحث أسس التعاون بين الدول العربية ودول الجماعة الاوروبية الاقتصادية وقد اختتم المؤتمر اعماله باصدار اعترافا جماعيا بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وتأييد عرض مسألة فلسطين فى الامم المتحدة.

اتحاد الشباب العربى :

اعلن يوم ٢٧ اكتوبر قيام اتحاد الشباب العربى وتم اختيار القاهرة مقرا له وانتخاب الدكتور عبدالحميد حسن امينا عاما للاتحاد .
وكان المؤتمر التأسيسى للاتحاد قد اختتم اعماله التى دامت أسبوع يوم ٢٧ اكتوبر وتقرر اختيار الامناء المساعدين على النحو التالى : الجزائر للعلاقات العامة ، وسوريا للتنظيم ، وليبيا للثقافة والاعلام ، والمغرب للاعمال التطوعية والتبادل وفلسطين للحركات التحريرية ، وموريتانيا للادارة العامة .

القــارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

السكرتير العام : قام وليام اتيكى سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية بزيارة للقاهرة فى ١٧ اكتوبر بدعوة من الحكومة المصرية، لبحث أسس التعاون العربى الافريقى . وكان السكرتير العام قد تلقى طلبا من جامعة الدول العربية ،لفتح مكتب بها لدى المنظمة فى اديس ابابا ، كما تدرس منظمة الوحدة الافريقية فتح مكتب لها لدى الجامعة العربية .

وقد اشترك سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية فى افتتاح المؤتمر السابع للملوك والرؤساء العرب فى الرباط يوم ٢٦ اكتوبر .

القــارة الاسيوية

بنك التنمية الاسيوى :

قرر مجلس مديرى البنك يوم ٦ سبتمبر ، رفع سعر الفائدة للقروض التى يقدمها البنك من موارده العادية من ٧٫٥ فى المائة الى ٨٫٢٥ فى المائة سنويا ، على ان يكون ذلك ساريا ابتداء من يوم ٣ سبتمبر .

منظمة حلف جنوب شرق آسيا :

نشر حلف جنوب شرق آسيا فى

يوم ٨ سبتمبر في بانجكوك ، تقريره السنوى الذى اشار فيه الى ان الخطر الرئيسى الذى يهدد سلامة اقاليم كل من تايلاند والفلبين ، لا يمكن فى احتمال هجوم اجنبى ، وانما ينبع من حالة الحرب والاضطرابات الداخلية السائدة فى الدولتين .

وقد نشر هذا التقرير فى الوقت الذى يحتفل فيه الحلف بمرور عشرين عاما على انشائه [١٩٥٤ ـ ١٩٧٤] ، واورد التقرير انه رغم تغير الاوضاع الدولية ، واوضاع المنطقة ، تبقى اهداف الحلف كما هى : خلق اطار من الاستقرار والسلام والحرية يتيح للمنطقة تحقيق تقدم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

القارة الاوروبية

اتحاد غرب اوروبا :

عقدت اللجنة العامة لاتحاد غرب اوروبا ، اجتماعا فى باريس يوم ١٤ اكتوبر ، ووافقت بالاجماع على تقرير عنوانه « الوحدة الاوروبية واتحاد غرب اوروبا » يشمل دراسة الجانب السياسى لاقامة نظام دفاعى اوروبى .

هذا ، وتعقد الجمعية العامة لاتحاد غرب اوروبا دورة فى باريس من ٣ الى ٦ ديسمبر ١٩٧٤ لبحث المسائل الخاصة بالدفاع عن اوروبا ، ووضع حلف الاطلنطى .

مجلس أوروبا :

اصدرت لجنة وزراء مجلس اوروبا ، نداء فى ٢٠ سبتمبر لعودة اليونان الى المشاركة الكاملة فى عضوية المجلس ، وقد وجه هذا النداء الى الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا ، حتى يصدر قراره بالموافقة على اعادة اليونان الى العضوية الكاملة .

وقد عقدت الجمعية البرلمانية دورة فى سترازبورج من ٢٤ سبتمبر حتى اول اكتوبر ، وقررت تأجيل موضوع اليونان الى ما بعد الانتخابات التشريعية هناك . كما اصدرت الجمعية قرارا حول الوضع فى اسبانيا ، يطالب باصدار عفو عام عن كل من تم اعتقاله او نفيه لاسباب سياسية .

وبحثت الجمعية ايضا الوضع فى البرتغال ، والوضع القانونى للمرأة فى الدول الاعضاء والغاء عقوبة الاعدام ، والعلاقات الاقتصادية بين اوروبا واليابان . كما عقدت اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان دورة فى سترازبورج من ٣٠ سبتمبر الى ١٠ اكتوبر .

منظمة حلف شمال الاطلنطى :

ـ اصدرت لجنة خطط الدفاع التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلنطى قرارا فى ١٦ سبتمبر بتعيين الجنرال الكسندر هيج قائدا أعلى للقوات الحليفة فى اوروبا ، خلفا للجنرال اندرو جودباستر الذى كان يشغل هذا المنصب منذ مارس ١٩٦٩ .

ويبدأ الجنرال هيج مهام وظيفته الجديدة فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٤ ، وكان يعمل مساعدا للرئيس نيكسون فى البيت الابيض فى مجلس الامن القومى .

الجماعة الاقتصادية الاوروبية :

ا ـ السوق المشتركة :

عضوية بريطانيا : افاد وزير خارجية بريطانيا ، مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية الاوروبية يوم ١٥ اكتوبر ، ان حكومته ستعاود المفاوضات مع الجماعة حول عضوية بريطانيا فى شهر ديسمبر ١٩٧٤ ، وقال الوزير البريطانى ان المفاوضات ستتركز على نقطتين رئيسيتين هما : الاسهام المالى لبريطانيا فى ميزانية الجماعة الاوروبية ، والسياسة الزراعية المشتركة .

مؤتمر القمة : وافق مجلس وزراء الجماعة الاوروبية فى يوم ١٦ اكتوبر على مبدأ اقتراح فرنسا دعوة مؤتمر لرؤساء دول وحكومات الجماعة فى ديسمبر ١٩٧٤ .

السياسة المالية : عقد وزراء مالية الدول التسع اجتماعا فى ١٦ سبتمبر ، عرضت خلاله فرنسا مشروع نظام قرض داخلى للجماعة الاوروبية ، يقوم على صندوق تبلغ ودائعه ٢ مليار وحدة حسابية على الاقل [حوالى ١١ مليار فرنك فرنسى] ، ولمدة من خمس الى عشر سنوات . ولكن الوزراء لم يوفقوا فى حسم هذا الموضوع ، بسبب ضرورة موافقة حكومة المانيا الفيدرالية عليه ، واكتفى الوزراء باصدار قرار يؤيد ضرورة اقامة قرض جماعى . ومن جانب آخر ، تمت الموافقة على ميزانية الجماعة الاوروبية بعد تخفيضها بنسبة ١٠ فى المائة عن المشروع المقترح .

السياسة الزراعية : رفضت المانيا الموافقة على الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى ٢٠ سبتمبر حول أسعار المواد الزراعية ، ولذلك تم فى يوم ٢ اكتوبر فى لكسمبرج ، التوصل الى اتفاق جديد ، يضع الاسس لتحديد الاسعار الزراعية ، أخذا فى الاعتبار ، الزيادة التى طرأت على تكلفه الانتاج خلال عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤ .

الطـاقة : وافق وزراء خارجية الجماعة فى ١٧ سبتمبر ، على الاقتراح الفرنسى المتقدم فى ٢٣ يوليو ١٩٧٤ ، والذى كان يواجه معارضة من جانب بريطانيا . وقد صدر قرار يعرب عن رغبة الدول فى وضع سياسة خاصة بالطاقة ، على أن يتم وضع برنامج منفصل لاهداف هذه السياسة حتى عام ١٩٨٥ . والمفروض ان البرنامج سيكون مبنيا على تعاون وثيق بين دول الجماعة ، بحيث تتمكن الدول التسع من التحرك فى اطار مشترك بالنسبة للعالم الخارجى ، وقد طلبت بريطانيا حذف الاتجاه الى تأكيد موقف ذاتى ومستقل تجاه العالم الخارجى ، حيث لا يكون هناك موقف معارض للتصورات الامريكية بشأن ضرورة التعاون الكامل فى الشئون البترولية بين الدول الغربية .

ب ـ البرلمان الاوروبى :

افتتح البرلمان الاوروبى ، الذى يعد الهيئة البرلمانية للجماعة الاوروبية الاقتصادية دورته فى ٢٤ سبتمبر فى لكسمبرج ، بالاستماع الى تقرير من رئيس اللجنة الاوروبية فرانسوا جزافيية ارتولى عن حال اوروبا .

وقد بدأ البرلمان الاوروبى بعد ذلك مناقشة الاوضاع العامة للجماعة وبصفة خاصة الصعوبات القائمة

أمام تدفق الاخشاب والفواكه الطازجة من [illegible] الآلات وغيرها [illegible] الزراعة .

وفي يوم ١٧ اكتوبر ، [illegible] الوزراء [illegible] ميزانية الزراعة لعام ١٩٧٥ .

* — منظمة الفحم والصلب :

[illegible] الجماعة الاوروبية [illegible] الفحم والصلب اجراءات في [illegible] في ٢٤ اكتوبر [illegible] المسائل الهامة [illegible] توفير الاحتياطي [illegible] من الفحم ، والفرص [illegible] العروض في حدود ٢٥٠ مليون [illegible] زيادة قدرها [illegible] مليون طن في الانتاج الحالي ، والفرص [illegible] اللجنة ايضا ، وضع مبادىء ثابتة لاستيراد الفحم لدول الجماعة ، تتيح لها فرصة الاستفادة من العروض العالمي .

وهكذا تتجه الجماعة الاوروبية الى الحفاظ على انتاج الفحم ، بعد ان تبين لها اهميته كمصدر للطاقة عقب ارتفاع اسعار البترول ، ويحل هذا الاتجاه كثيرا من المشاكل التي كانت مطروحة في الاعوام الماضية بسبب الاتجاه الى اغلاق المناجم ، وتسريح العمال ، مما اقتضى رصد اعانات اجتماعية ضخمة ، لاعاشة العمال المسرحين .

اما عن الانتاج الصناعي في الدول [illegible] [illegible] في [illegible] الاعضاء [illegible] ٦ في المائة [illegible] الفترة [illegible] العام الماضي [illegible] في [illegible] ١٦ في المائة .

القـــارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية :

— تقدمت كل من كولومبيا وكوستاريكا وفنزويلا في يوم ٩ سبتمبر ، الى مجلس المنظمة ، بمشروع قرار يوصي برفع العقوبات المفروضة على كوبا منذ يوليو ١٩٦٤ .

— عقد وزراء خارجية دول المنظمة اجتماعا في كيتو عاصمة اكوادور في يوم ١١ نوفمبر .

— عقدت لجنة المرأة دورة في واشنطن من ١٦ الى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٤ .

— اجتمعت اللجنة الخاصة بمراجعة اوضاع منظمة الدول الامريكية في دورتها السادسة في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ سبتمبر ١٩٧٤ .

مجموعة الانديز :

عقدت لجنة مجموعة الانديز دورتها ١٥ من ١١ الى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٤ ، وقد بحث في هذه الدورة خلافات بين شيلي وباقي الاعضاء وهم : بوليفيا ، وكولومبيا ، واكوادور ، وبيرو ، وفنزويلا ، ويتعلق الخلاف بقرار اتخذته حكومة شيلي بشأن استثمار رؤوس الاموال الاجنبية بها ، وقد اعتبرت الدول الاخرى هذا القرار منافيا لروح اتفاقية كرتاجنة التي تشكلت المجموعة بمقتضاها ، هذا وقد ناقشت اللجنة عددا اخر من المسائل تخص صناعة استخراج النحاس ، ومشاركة فنزويلا في برنامج تنمية صناعة الادوات الحرفية والالات اليدوية .

اجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمجموعة في ليما عاصمة بيرو من ٣٠ سبتمبر الى ٤ اكتوبر وبحث خلال دورته ، نظاما للتأمينات الاجتماعية يجمع بين الانظمة القائمة في الدول الست الاعضاء ، كما بحث وضع تشريع خاص بهجرة العمال في اطار دول المجموعة .

منظمات أخرى

منظمة الدول المصدرة للبترول :

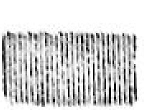
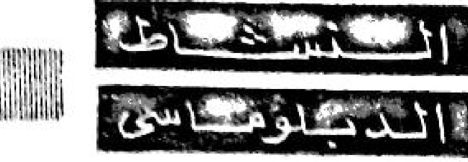
أوصى المجلس الاقتصادي الاستشاري لمنظمة الاوبيك المنعقدفي فيينا في ٤ سبتمبر ، بأن تعمل الدول المصدرة للبترول جماعيا على خفض انتاجها من البترول للمحافظة على اسعاره المرتفعة ، واوصى المجلس بتجميد اسعار البترول حتى نهاية عام ١٩٧٤ .

وفي ٢٣ و٢٤ اكتوبر عقدت مجموعة من الخبراء اجتماعات لدراسة نظام جديد للسعر الموحد للزيت الخام ، يلغي الفارق بين السعر المعلن وسعر السوق وسعر اعادة الشراء واسعار البيع بالمزادات . والهدف الرئيسي وراء توحيد السعر ، هو منع التغييرات التي قد تضر بمصالح المستهلك .

الصليب الاحمر :

— وجه رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، المسيو روجيه جالوبين ، نداء في ٢٦ اغسطس من جنيف الى جميع الهيئات الاعضاء في اللجنة وهي : هيئات الصليب الاحمر ، والهلال الاحمر ، والاسد والشمس الاحمرين للسعي الى زيادة الموارد الفورية للجنة الدولية لتتم مواجهة الطلبات القبرصية العاجلة والمقدرة بحوالي ١٢ مليون فرنك سويسري . وهذه الطلبات تتعلق اساسا بالخدمات للافراد الذين اضطروا الى اخلاء منازلهم ولجرحى المعارك التي دارت في الجزيرة .

ومن ناحية اخرى اشرفت اللجنة في ١٦ سبتمبر على عملية تبادل الاسرى بين الجماعتين التركية واليونانية في قبرص .



السلك الدبلوماسى فى مصر

تم فى يوم ٢٨ اكتوبر تقديم أوراق أربعة سفراء جدد الى السيد حسين الشافعى ، والسفراء هم حسب أولوية تقديم أوراق الاعتماد :

السيد عمر أحمد فتيه سفيرا لكينيا ، السيد هارى مومبا نزونجا سفيرا لزامبيا ، السيد مارتينوس ل. جوسون سفيرا لليبيريا ، السيد الكولونيل جوسوس مانويل بيريز موراليس سفيرا لفنزويلا .

كما تم فى يوم ٢٩ أكتوبر الاحتفال بتسلم السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية لأوراق اعتماد أربعة سفراء جدد هم حسب أولوية تقديم أوراق الاعتماد :

السيد بنيامين مبانا نجوى سفيرا لجمهورية الجابون ، السيد جان مارشيل توشيت سفيرا لكندا ، السيد تشانج تونج سفيرا لجمهورية الصين الشعبية السيد لاجوس ناجى سفيرا لجمهورية المجر الشعبية .

وفى يوم ٢٦ نوفمبر تم الاحتفال بقبول الرئيس محمد أنور السادات أوراق اعتماد ثلاثة سفراء جدد هم حسب أولوية تقديم أوراق الاعتماد :
السيد عبد العزيز الشملان سفير البحرين ، السيد جورج بابا دوبلوس سفير اليونان ، السيد دانيل جابيتى سفير سويسرا .

وتم فى يوم ٣٠ اكتوبر تقديم اوراق اعتماد ٥ سفراء جدد الى السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية ، والسفراء هم حسب اولوية تقديم اوراق الاعتماد السادة : اوتو ماشكيه سفيرا لجمهورية النمسا . عمر محمد بسكير سفيرا لجمهورية الارجنتين . هالوكيرتى اوليفر واردنيا سفيرا لسيريلانكا تادوز اوليكوفلسكى سفيرا لبولندا . كليل فوفانا سفيرا لجمهورية غينيا —

وتم فى يوم ٢ نوفمبر تقديم اوراق اعتماد خمس سفراء جدد الى السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية، والسفراء هم حسب اولوية تقديم اوراق الاعتماد السادة : لويس جيراندونديان سفيرا لساحل العاج . فيليب نورث هولووای سفيرا لنيوزلندا . ميجيل يامونى تابوس سفيرا لكوستاريكا . جوان انطونيو مارتينيز فاريلا سفيرا للسلفادور . حسن محمد المسورى سفيرا للجمهورية العربية اليمنية .

الأعياد الرسمية القادمة

أول يناير : عيد استقلال الكاميرون.
أول يناير : ذكرى استقلال السودان.
أول يناير : العيد الوطنى لجمهورية هايتى .
٢ يناير : ذكرى يوم تحرير كوبا .
٤ يناير : يوم استقلال بورما .
٢٦ يناير : العيد الوطنى لاستراليا .
٤ فبراير : ذكرى اعلان استقلال سريلانكا .
١٨ فبراير : ذكرى استقلال جامبيا .
٢٣ فبراير : عيد الجمهورية فى غيانا « جويانا » .
٢٥ فبراير : العيد القومى لدولة الكويت .
٣ مارس : عيد تتويج الحسن الثانى ملكا على المغرب .
٦ مارس : العيد القومى لغانا .
٨ مارس : عيد الثورة فى سوريا .
١٢ مارس : عيد استقلال جزر موريس .
٢٢ مارس : ذكرى انشاء جامعة الدول العربية .
٢٥ مارس : ذكرى استقلال اليونان.

الاجتماعات الدولية القادمة

يعقد فى دبى فى الفترة من ١٠ الى ١٦ مارس ١٩٧٥ مؤتمر البترول العربى التاسع ، وذلك لمتابعة ما هدفت اليه مؤتمرات البترول العربى الثمانية السابقة من نشر الوعى البترولى بين مختلف أبناء الامة العربية ودور البترول فى الاقتصاد العربى بوجه خاص والاقتصاد العالمى بوجه عام .

أهم الأحداث الدولية

— قررت ١٢ دولة صناعية كبرى هى الولايات المتحدة وكندا واليابان والنرويج وجميع دول السوق الاوروبية باستثناء فرنسا توقيع اتفاق لتقاسم البترول فى حالة تكرار الحظر العربى للبترول على ان يبدأ سريان هذا الاتفاق ابتداء من منتصف نوفمبر ١٩٧٤

— التقى وزير الخارجية الفرنسى جان سوفانيارج بالسيد ياسر عرفات فى يوم ٢١ اكتوبر اثناء زيارة الوزير الفرنسى للبنان . وتم اللقاء فى دار السفارة الفرنسية فى بيروت ، وجاء بعد ان صوتت فرنسا الى جانب الدول العربية ودول عدم الانحياز فى الجمعية العامة للامم المتحدة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك فى مناقشة مسألة فلسطين .

— تم فى يوم ٤ سبتمبر فى مقر وزارة الخارجية الامريكية بواشنطن الاحتفال بتوقيع البيان الخاص باقامة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والمانيا الديمقراطية .

— تم فى يوم ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ عقد مؤتمر لسفراء جمهورية مصر العربية لدى عدد من الدول الافريقية هى غانا واوغندا ونيجيريا والسنغال والكونغو وليبيريا وفولتا العليا — وترأس المؤتمر الذى عقد بمقر وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة السيد اسماعيل فهمى وزير الخارجية وحضره الى جانب السفراء السيد محمد سميح انور وزير الدولة للشئون الخارجية .وهدف المؤتمر الى بحث وتقييم العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر وهذه الدول ودراسة وسائل تدعيمها وتقوية الروابط معها .

وثائق دولية

البترول فى رسالة الرئيس الفنزويلى الى الرئيس الأمريكى

(كاراكاس — سبتمبر ١٩٧٤)

قرات بعناية كبيرة ، واهتمام خاص ، النص غير الرسمى لخطابكم امام الجمعية العامة للامم المتحدة . اننى ابادر بابلاغكم بأن كلماتكم تتضمن معنى واضحا بالنسبة لفنزويلا ؛ لان بلادنا لم تال جهدا واصرارا فى الدفاع عن أسعار البترول الدولية خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة ، ولم تتردد فى التورط فى الجدال العادل حول وضع المواد الاولية فى العالم ، وذلك بهدف الدفاع عن موقف بلادنا ازاء ما يسمى بمعدل التبادل الدولى . ان الساحة العالمية الكبرى التى اخترتموها لعرض وجهات نظر حكومة الولايات المتحدة ، حول اهم القضايا التى تؤثر اليوم على شعوب العالم ، وتثير اهتمامهم ، تتيح وتنصح لى بالاتصال بكم علنا ومباشرة ، بدلا من الطريق الدبلوماسى العادى ، وذلك بهدف ابلاغكم برد فعل حكومتى لوجهات النظر التى عبرت عنها حكومة الولايات المتحدة .

وطوال عقود عديدة طالبنا نحن فى امريكا اللاتينية باصرار ، الدول المتقدمة بأن تكون معاملتها لنا صادقة وعادلة . وبالطبع كانت أولى هذه الدول ، هى جارتنا وصديقتنا التقليدية الولايات المتحدة الامريكيه . وقد أشرنا مرارا الى تزايد الفقد الذى يصيب بلادنا التابعة لاقتصاد أمريكا الشمالية . وقبل أزمة الطاقة ، وقبل أن تصل أسعار البترول الى المستوى الذى بلغته اليوم ، كانت المواد الاولية التى تنتجها بلادنا .

نشترى منا عاما بعد عام ، بأسعار لم تكن فى اى وقت مناسبة ، او متوازنة مع أسعار المنتجات المصنوعة التى تحتاجها بلادنا فى حركة نموها ، والتى كان معظمها يشترى من الولايات المتحدة ، ليس فقط لاسباب جغرافية ، بل أيضا لان الاعتمادات التى كانت متاحة لنا ، كانت تقيدنا مرتبطة باقتصاد الولايات المتحدة .

وفى كل عام ، كنا نحن الدول المنتجة للبن والكاكاو والقصدير والنحاس والحديد والبترول ، نضاعف من حجم منتجاتنا التى نصدرها ، حتى يمكننا استيراد الالات والمنتجات الصناعية ، مما أدى الى تدفق مستمر ومتزايد من الاموال الى الخارج ، والى زيادة فقدنا .

وفى أمريكا اللاتينية ، كما هى الحال فى الدول النامية الاخرى ، يمكننا أن نؤكد بأن الدول المتقدمة قد استفادت من الاحتياجات الاساسية للانسان الامريكى اللاتينى والاسيوى والافريقى . ولذلك وضع فنزويلا الخاص ، فان أسعار البترول قد سجلت خلال أعوام عديدة ، هبوطا مستمرا ، بينما كانت بلادنا مضطرة الى شراء المنتجات المصنوعة من الولايات المتحدة بأسعار دائمة الارتفاع ، والتى حدت ، يوما بعد يوم ، من امكانيات التنمية والرخاء بالنسبة للفنزوليين .

ان اقامة منظمة للدول المصدرة للبترول [اوبيك] ، كانت النتيجة المباشرة لممارسة الدول المتقدمة لسياسة الاسعار المنخفضة لخاماتنا بشكل مثير ، كسلاح للقمع الاقتصادى . ومن ناحية ، فان هذا العمل يظهر بوضوح ، صدق علم اما م الامم المتحدة ، بأن أية محاولة من قبل دولة لاستعمال احد منتجاتها لاغراض سياسية ، سيجعل الدول الاخرى تستعمل حتما منتجاتها لاغراضها الخاصة . واننا فى هذا الوقت بالذات ، نرى كيف أدى رفض الدول المتقدمة بما فى ذلك الولايات المتحدة الامريكية — للاتفاق على أسعار مجزية وعادلة للبن ، الى تجميد نشاط منظمة البن الدولية التى أسست بالذات ، لتحقيق توازن مرضى وصائب بين المنتجين والمستهلكين . ان الدول المنتجة للبن فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، ستفقد حوالى ٣٠ ٪ من مواردها الناتجة عن مبادلاتها الخارجية ، بينما سجلت اسعار المنتجات فى الدول المتقدمة ارتفاعا بلغ الضعف ، بل وثلاثة أضعاف .

ان أزمة التغذية العالمية ، هى نتيجة جاذبة للاسعار المرتفعة ، التى تبيع بها الدول الغنية ، الالات الزراعية والصناعية وغيرها من المواد اللازمة للزراعة ولنمو اقتصادياتنا .

ان حكومتى تشارك فى الرأى الذى عبرت عنه امام الجمعية العامة للامم المتحدة ، بأن المواجهة الاقتصادية العالمية ، لا يمكن ان تكون تعاونا سياسيا عالميا . ان المواجهة الاقتصادية قد جاءت من الدول الكبرى التى ترفض السماح للدول النامية ، بمشاركة منصفة فى البحث عن التوازن المطلوب لمعدلات التجارة . وداخل منظمة الدول المصدرة للبترول [اوبيك] ، ولم تستعمل فنزويلا ولن تستعمل موارد الطاقة التى تملكها كسلاح سياسى ، لان هذا لم يكن فى أى وقت يمثل الغرض الذى أسست من أجله هذه المنظمة ، بل كان الغرض حماية الثروة الاساسية المستخرجة من باطن الارض ، بأسعار لم تتعرض فى وقتها ، تكاليف وارداتنا ، والتكنولوجيا التى تحتاجها تنمية بلادنا .

واذا تمت بتغير سياسة الاوبيك ، فاننى اؤكد لكم بأن الدول المنتجة للبترول ، تأمل فى التوصل الى اتفاق بين الدول المنتجة للخامات ، والدول الصناعية ، على ان يكون هذا الاتفاق منصفا وقائما على العدالة الدولية . ويمكن ان يتم هذا الاتفاق من خلال منظمة عالمية ، مثل الامم المتحدة ، تتولى وضع توازن مناسب ومقبول بين القيمة التى تسدد لنا عن العمل الذى يقوم به رجال ونساء بلادنا التى امضى عليها الدهر ، وبين القيمة التى تدفعها اقتصادياتنا للحصول على الواردات التى نطلبها .

هذه السياسة التى سلكها بلادى — والتى — تحظى بمساندة — جميع الاحزاب وقطاعات الراى وشعبنا — قد نمت كجزء من ترتيبتنا الوطنية ، مما يدعو الى الاعتقاد بأن فنزويلا دولة بترولية تنتج وتبيع سلع تزداد قيمتها ، وهى سلعة نادرة وذات اهمية استراتيجية حيوية . اننا لا نرى طريقة اخرى لمواجهة الشمولية الاقتصادية التى بدت فى صورة الفاشية الثائرة . والتى حاربتها دولتنا العظيمة ، لكى ان أدت للعالم خدمة باسلة ورائعة . تستحق عليها امتنان الانسانية بأجمعها .

ان مؤتمر التغذية العالمي الذي سنقوم بعقده منظمة الاغذية والزراعة [فاو] في نوفمبر ، لن يقدر على تحقيق اهدافه العليا ، اذا فشلنا نحن الدول النامية في ضمان اسعار مجزية للخامات التي ننتجها ، وهي اسعار من المتعين توافقها مع اسعار المنتجات المصنوعة التي نستوردها .

سيدي الرئيس ، اود أن اذكركم بأنه في مختلف الساحات الدولية التي تولت دراسة حالات التفاوت والظلم السائدة في مجالات التجارة الدولية ، فان الدول الصناعية قد عرضت الاسهام بنسبة ١٪ من مجموع انتاجها الوطني لصالح الدول النامية . للاسهام الاقتصادي ، لكن هذا العرض لم يتحقق حتى الآن . وان بلادنا مستعدة ، كما أوضحت ذلك مرارا ، للاسهام الاقتصادي ، ولكننا نطلب ونأمل في أن تؤدي الدول الكبرى ما تعهدت به من تعاون . ان بلادنا هي التي كانت دائما تحمل أثقال التجارة الدولية . أما شكوانا ومطالبنا ، فكان مصيرها دائما اللامبالاة ، كما أن تطلعاتنا الشرعية كان مصيرها الحرمان . فمن المعروف جيدا — وتؤكد ذلك الارقام التي تصدرها المنظمات المعترف بها في العالم — أن اسعار البترول لا تحتل سوى نسبة تافهة في تكاليف الانتاج بالولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة .

ان حكومتي تكن اهتماما صادقا للحفاظ على أكبر قدر من العلاقات الودية المستمرة مع حكومتكم ، ولهذا الغرض فقد بادرنا ببذل جهود متعاونة ، للابقاء على مصالح بلادنا ، ولحماية اقتصادنا ، خاصة فيما يتصل بادارة مواردنا الطبيعية وفي مناسبة سابقة ، في ١٥ يوليو ١٩٧٤ ، ردا على مذكرة واردة من سفارة الولايات المتحدة بكاراكاس ، أصدرت تعليمات الى وزير الخارجية الفنزويلية تحرير مذكرة بالرد ، وهي التي أعلنت اليوم ، وفيها تعبر حكومتي عن قلقها الذي اكرره في هذه الرسالة ،

وخاصة ما يتعلق بافتقاد التفاهم بين الدول المتقدمة الكبرى — بما فيها دولتكم — وبيننا نحن الدول النامية ، فيما يختص بالحاجة الى التوصل الى صياغات مرضية لتعامل منصف ، ولاحترام متبادل في الامور الاقتصادية ، بهدف حماية مصالح كل دولة ، وبضمان الرخاء لشعبها .

وفيما يتعلق بالبيان الهام الذي أدليتم به امام الامم المتحدة ، فانني أود ان أعلن عن هذا البيان الخاص بموقف فنزويلا ، ورغبة حكومتي في العمل على الساحة الدولية ، لاقامة علاقة متوازنة بين المواد الاولية التي تنتجها بلادنا من جهة ، وبين المنتجات الصناعية والتكنولوجيا من جهة اخرى ، المتزايد الذي مازالت الانسانية تحيا عليه .

ان فنزويلا ، بحكم الظروف ، تبدي تعاطفها ازاء كل محاولة للتوصل الى تسويات للمشاكل الكبرى التي يواجهها عصرنا هذا على الصعيد العالمي ، ولكن فقط اذا كان هذا الصعيد العالمي لايعني ان الدول الكبرى ستتغلب على الدول الصغرى . انه الامر قد يكون خطيرا ، وعديم الفعالية ، وضارا ، اذا تجاهلت التسويات العالمية ، الواقع بأننا ايضا نعد ضمن هذا العالم .

سيدي الرئيس !

لا يمكن الافتراض بأن المستهلكين محدودين في جزء من العالم دون الاخر . وانني اشارككم الامل والرجاء في ان نتوصل الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له ، الى اتفاقيات واسعة الافق ، ومنطقية ، وعملية ، ودائمة ، وعادلة . وان هدفي في هذه الرسالة يا سيدي الرئيس ، ان ابث بأفكاري ومشاعري اليكم بكل بساطة ، والتي لا يمكن ، ولا يجب ان تفسر باي حال على انها رد فعل عدواني تلتموه في خطابكم الهام امام الامم المتحدة .

ولكن بالرغم من ذلك ، يبدو لي انني كرئيس لفنزويلا ، اسهم في العلاقات الودية بين بلدينا ، بارسالي لكم اوضح وأمثل بيان عن مصالحنا في امريكا اللاتينية ، والتي لا تتعارض أو تعادي المصالح القومية لبلادكم ، أو أية دولة اخرى ترغب في العمل داخل حدود العدالة الدولية الحقيقية ، وليس السيطرة من طرف واحد .

ويمكنكم ان تعتمدوا على تعاون فنزويلا ومساندتها ، وهي دولة ذات تاريخ ينم عن صداقة طويلة ودائمة لبلادكم ، في محاولة للوصول الى الاهداف المذكورة فيما تقدم .

وتقبلوا يا سيدي فائق تقديري .

كارلوس أندريس بيريز
رئيس جمهورية فنزويلا

قرار الأمم المتحدة بشأن قبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب

ان الامم المتحدة ، بعد ان ناقشت القضية الفلسطينية ، واخذة في الاعتبار الطابع الشامل الذي نص عليه ميثاقها ، وبالاشارة الى قرارها رقم ٣١٠٢ الصادر بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٧٣ ، مع مراعاة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٢٥ بتاريخ ١٧ ايار ١٩٧٤ و ١٨٤٠ بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٧٤ ، الذي يشير الى ان المؤتمر الدبلوماسي الخاص باعادة تأكيد وتطوير القانون الانساني الدولي المطبق في حالة نشوب صراعات مسلحة ، وكذلك مؤتمر السكان الدولي ومؤتمر الغذاء العالمي .. وهي القرارات التي دعت بالفعل منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مداولاتها ، واذ تلاحظ ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث الخاص بقانون البحار قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في مداولاته كمراقب :

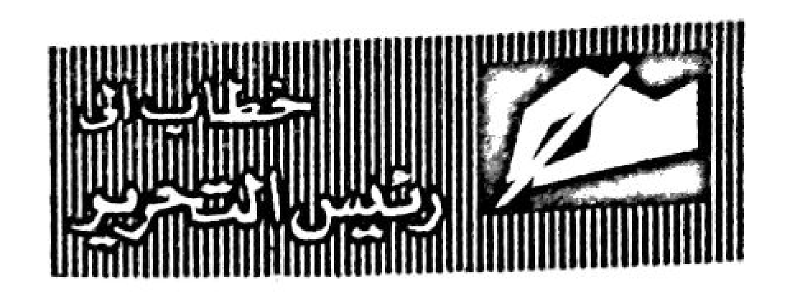
أولا — تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في جلساتها ، وفي اعمال الجمعية العامة بصفة

ثانيا — تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في جلساتها ، جلسات جميع واعمال جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت اشراف الجمعية العامة بصفتها مراقبا .

ثالثا — تعتبر ان لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق في المشاركة كمراقب في جلسات واعمال جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت اشراف اجهزة الامم المتحدة الاخرى .

رابعا — تطلب من السكرتير العام اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتنفيذ هذا القرار . ★

[★] راجع نص قرار الامم المتحدة الخاص بحقوق شعب فلسطين في صفحة ٢٤٣ من هذا العدد



حــول الشخصية المصريــة

■ **كتب الدكتور عبد الرحمن زكى تعليقا حول دراسة « موقع الشخصية المصرية من القوميــة العربية » جاء فيه :**

نشرت السياسة الدولية فى عددها رقم ٢٦ الصادر فى ابريل ١٩٧٤ دارت قيمة عنوانها « موقع الشــخصية المصرية من القومية العربية » للاستاذ البحاثة والمؤلف الاجتماعى « مريت بطرس غالى » .واحتلت هذه الدراســة المفيدة خمسة وعشرين صفحة . وقد ذكر السيد الكاتب انها مستخرجة من مؤلف له عنوانه « عودة السياســة الغد » ، وانه ينتظر اتمامه ونشره قبل نهاية هذا العام . ونخرج من هذه الدراســة بأن ... « لاســلالية ولا عنصرية ولا عرقيــة فى قوميتنــا [شخصيتنا] المصرية » ، واننــا مصريون تكونت سماتنا من مزج عناصر بشرية متعددة ، لايستعلى فيها دين على اديان آخرى ، ولا ثقافة تائهة من شتى عناصر التراث الحضارى المصرى ، بل ثقافة وطنية ، ولا انكماش خائف ومحافظة سلبية ، بل انفتاح على الشرق والغرب معا ثم على الانسانية جمعاء ، ولا فكر سياسى حائر بيــن الوطن المصرى والامة العربية ، بــل شعب مصر معتز بمميزاته وخصائصه ، وبصفته شعبا من شعوب العروبة ، ودولــة مصرية تنظمها ومشــاكلها ومصالحها ، ترتبط اوثق ارتباط بالدول العربية الاخرى ، فى منظمة دولية او اتحاد فدرالى او اتفــاقات ثنائيــة وجمعية ... دفاعا عن مصالح العروبة المادية والمعنوية ، دون ان تفقد مصر شخصيتها الذاتية او تضعف خواصها القومية التى هى مصدر حيويتها ومنبع الهام أبنائها .

● اوجز السيد الكاتب دراســته فى عبارة واضحه جاءت فى نهايتها ، فقال : فلتكن هذه الصفحات ورقــة عمل فى تدارس نظرتنا لانفســنا ، ورؤيتنا للقومية [الشخصية] المصرية، ولتكن مثار تعليق ومناقشة ، ليس فى مصر فحســب ، بل فى سائر البــلاد العربية التى يهمها موقف المصرييــن من جميع تلك الموضوعات . ولم ينسى الاستاذ البحاثة ان يذكر فى فاتحة دراسته ان ماكتبه لايعتبر شــيئا جديدا ، بل هو اضافة وتوضيح لمن سبق لهم دراســة أو التحدث فى هذا الموضوع الحيوى ، ومنهم اعلام الفكر فى مصر : الاساتذة طه حســين وسلامة موسى ومحمد شــفيق غربال وحسين فوزى وصبحى وحيدة وحسين مؤنس وزكى نجيب ولويس عــوض وسليمان حزين وجمال حمدان ومحمد عوض محمــد ونعمــات أحمــد فؤاد والسيدين وغيرهم كثيرون .. واحب ان اضيف اليهم الاساتذة : فؤاد زكريا وفؤاد مرسى وابراهيم عامر وعزت حجازى ومحمود عودة وسيد عويس ورشدى صالح ويحيى حقى وفتحى رضوان وغيرهم ...

● ومن اجل أهمية هذا الموضوع وحيويته ، عقدت مجلة السيــاســة الدولية ندوة حرة فى يوم السبت ٦ ابريل ١٩٧٤ تناولت تحديد الشخصية المصرية فى اطار القومية العربية ، أســهم فيها الاســاتذة الافاضــل : د. ابراهيم مدكور رئيس مجمع اللغة العربية ، والاستاذ مريت بطــرس غالى ، والاستاذ محمد سيد أحمــد الكاتب السياسى بصحيفة الاهرام ، والاستاذ السيد ياسين الخبير بالمركز ود. على الدين هلال بكلية الاقتصاد القومى للعلوم الاجتماعية والجنائية ، والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، كما حضر الندوة مــن أسرة تحــرير «السياسة الدولية» الاستاذ د. بطرس بطرس غالى رئيس تحــرير المجلة ، والاستاذ د. عبد الملك عودة،والانسة نبيه الاصــفهانى . وقد صرح الدكتور بطرس غالى عند افتتاحه الندوة بأن موضوع الشخصية المصرية فى اطــار القومية العربية « وموضوع الســاعة ، ثم أبدى السادة المشتركون فى الندوة آراءهم من وجهات النظر الاجتمــاعية والسياسية والتاريخية والقومية . وقد اختتم السيد رئيس التحرير الندوة قائلا :

● « ... والذى نرجوه الا يفسر اهتمامنا بالشخصية المصرية بانه يعنى الاقلال من انتمائنا الى الوطن العربى ، أو يفسر بانه شك فى هذا الانتماء ، فان الحق هو ان الاهتمام بالســمات الخاصة لكل قطر عربى مما يســاعد على فهم انتظام الاتحــادى الاكثر صلاحية للقومية العربية » .

● وليس هناك شك ان من اهم عناصر نجاح أى نظام اتحاد او وحدة عربية ان يتعرف كل موطن عربى على خواص او مميزات الشــخصية فى

الوطن العربي الاخر « وجعل تلك السمات او المميزات الشخصية التى تعترف جميعا بوجودها فى اللهجات والتقاليد والعادات والامزجة وأسلوب التفكير والفولكلور والفنون والموسيقى والغناء .... أمر يؤثر فى الوحدة المنشودة .

فتح باب المناقشة

● وعلى أنه حال كنا ننتظر ان لاننهى مناقشة « الشخصية المصرية ، على صفحات عدد يوليو ١٩٧٤ ، فحينما تصفحنا العدد الاخير رقم ٣٨ من السياسة الدولية الصادر فى شهر اكتوبر ١٩٧٤ وجدناه خاليا من اية اشارة او اضافة الى هذا الموضوع الخطير ، كأن مفكرينا قد انتهوا من كل شىء !! وكنا نتوقع ان تسلط الاضواء على كثير من النقاط التى لم تتسع لها ندوة محددة الوقت .

والمعروف ان القاعدة الرئيسية فى أى بحث علمى قبل التعميق فيه ، ان تسبقه عملية مسح ، كما سبق ان اوضح ذلك الاستاذ السيد ياسين فى بحث سابق له نشر له منذ سنوات .. اذن فان الحاجة ملحة غاية الالحاح للقيام فى جمهورية مصر العربية بسلسلة واسعة من المسوح النفسية والاجتماعية والانثروبولوجية لمختلف الانظمة والبيئات والتقاليد والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة ، على أن يتم ذلك المسح وفقا لخطة منهجية مدروسة ومتفق عليها تنفذ على مراحل، بحيث تسلم كل مرحلة الى المرحلة التى تليها ... وحينئذ نكون على أعتاب صياغة علمية للطابع القومي للشخصية المصرية .

ان بعض الظن ....

● لقد أساء بعض الناس فهم قليل من السطور أو المفاهيم التى انطوت عليها دراسة الاستاذ مريت غالى ، فتعرض لنقد فى غير موضعه، ووصف كلامه على انه دعوة للاقليمية والسلبية ، ودعوة لدفع الجماهير او جرهم الى أهداف غامضة .. اللهم احفظنا .

● لذلك نأمل أن تلقى كلمتنا هذه، عند السيد الاستاذ رئيس تحرير «السياسة الدولية» والسادة مساعديه فى المجلة ، الموافقة على اعادة فتح صفحات المجلة لدراسات مستفيضة اخرى وأخرى ، عن الشخصية المصرية وغيرها من الشخصيات الاخرى للمقابلة والمشابهة .. وحبذا لو تطورت الندوة الى عقد مؤتمر لمزيد من البحوث والاراء .. قد تستغرق أياما ، يلقى فيه المشتركون بحوثهم الفنية بالاراء والنظريات والخبرات لشعب يعيش فى هذه البقعة المباركة آلاف السنين ، واسهم فى بناء حضارات شتى من حضارات العالم الخالدة ...

سيناء عبر التاريخ

■ كتب الدكتور يونان رزق تعليقا حول دراسة سيناء عبر التاريخ الحديث .. جاء فيها :

فى العدد الاخير من السياسة الدولية ـ رقم ٣٨ ـ تضمنت الدراسة التى كتبها الاستاذ ابراهيم امين غالى عن « سيناء عبر التاريخ الحديث » مجموعة من النتائج التى ترتبت على أزمة العقبة عام ١٩٠٦ .

وعن تأثير هذه الازمة فى تكميم الصحافة المصرية وانها كانت من مقدمات اعادة اصدار قانون المطبوعات عام ١٩٠٦ يختلف معى الاستاذ ابراهيم غالى [ص ٣١] ويرفض النتيجة التى توصلت اليها فى هذا الصدد فى دراسة لى عن الازمة منشورة فى المجلة التاريخية المصرية والتى تقول بوجود علاقة بينها وبين قانون تقييد الصحافة .

ويعتمد الاستاذ ابراهيم غالى فى هذا على « الاراء المعروفة » ـ على حد تعبيره ـ للورد كرومر فى تأييد حرية الصحافة .

ومع تقديرى العظيم للجهود المشكورة التى يبذلها الاستاذ ابراهيم غالى فى كتاباته التاريخية فان لى اعتراضا منهجيا هنا وهو أن الدراسات التاريخية لا تقوم على الاخذ « بالاراء المعروفة » وانما تقوم على تمحيص تلك الاراء . وهو ما فعلته للتوصل الى النتيجة التى خالفنى فيها الاستاذ الكاتب .

فاللورد كرومر ، راعي حرية الصحافة اياه ، يكتب الى لندن فى أعقاب تسوية الازمة مانصه «... فيما يتعلق بالاجراءات ضد الصحافة الداعية الى الجامعة الاسلامية فقد علمت من مستشارى القانونيين أن للحكومة المصرية الحق فى ايقاف اى جريدة طبقا لقانون للصحافة لا يعمل به منذ سنوات وسوف تعيد الحكومة المصرية اليه الحياة » [مجلدات المراسلات السرية بالخارجية البريطانية ـ مجلد رقم ١٥٥ برقية رقم ١١٤ من كرومر الى جراى فى ٢٥ ابريل١٩٠٦]

صحيح أنى لم أورد هذه الرسالة فى دراستى عن أزمة العقبة لانى لم أرغب فى تقديم استطرادات طويلة قد تخل بسياق الموضوع ولكن الا يرى الاستاذ ابراهيم غالى أن ما توصلت اليه تدعمه « الوثائق » اكثر مما تدعمه « الاراء المعروفة » .

وتفضلوا بقبول احترامي .

